الدكتور بشير حمود الغزالي

أستاذ تاريخ العراق الحديث والمعاصر



المعارضة النيابية

في العراق خلال العهد الملكي

[١٩٤٦ - ١٩٥٨م]

دار الولاء لصناعة النشر

المعارضة النيابية
في العراق خلال العهد الملكي

(١٩٤٦-١٩٥٨م)



الرويس، شارع الرويس، بيروت - لبنان
Mob: 00961 3 689 496 | TeleFax: 00961 1 545 133
info@daralwalaa.com | daralwalaa@yahoo.com
P.O. Box: 307/25 | www.daralwalaa.com

ISBN 978-614-420-609-6

المعارضة النيابية
في العراق خلال العهد الملكي (١٩٤٦-١٩٥٨م)

المؤلف: الدكتور بشير حمود الغزالي.

الناشر: دار الولاء لصناعة النشر.
الطبعة: الأولى بيروت _ لبنان ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.

إخراج فني وتنفيذ:



www.8eightproduction.com | 00961 3 017 565

الدكتور بشير حمود الغزالي

المعارضة النيابية

في العراق خلال العهد الملكي

(١٩٤٦-١٩٥٨م)



صور وأسماء أهم وأبرز نواب المعارضة في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ما بين ١٩٤٦-١٩٥٨م



النائب الشيخ محمد رضا الشبيبي — النائب الشيخ سالم الخيون — النائب عبدالجبار الجومرد — النائب أركان العبادي

النائب محمد صديق شنشل — النائب كامل الجادرجي — النائب محمد حديد — النائب برهان الدين باش اعيان

النائب حسين جميل — النائب الشيخ داخل الشعلان — النائب عبدالرحمن الجليلي — النائب الشيخ محمد مشحن الحردان

النائب محمد مهدي الجواهري — النائب فائق السامرائي — النائب رافائيل بطي — النائب السيد علوان الياسري

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق اللّه العليّ العظيم

[سورة التوبة، الآية:١٠٥]

المحتويات

المقدمة

دفعت التجربة البرلمانية في العراق خلال العهد الملكي، الكثير من الباحثين إلى دراستها(*)، وقد تركزت تلك الدراسات على آلية عمل مجلس الامة، بمجلسيه (الأعيان والنواب)، ولجان المجلسين، وطرق عملها، والمواقف التي وقفها اعضاء المجلسين من القضايا الداخلية والعربية والدولية، وبالرغم من كل هذه الدراسات، لم يقصد أحد من الباحثين إلى دراسة دور المعارضة النيابية، دراسة علمية، الأمر الذي دفعني إلى اختيار هذا العنوان موضوعاً للبحث والدراسة، لان كثيراً من الأسئلة تثار في هذا الموضوع، ومنها هل هناك معارضة برلمانية؟ واذا كانت أهي معارضة حقيقية فعالة؟ أم معارضة مصطنعة اوجدتها السلطة لاظهار النظام بالمظهر الديمقراطي الدستوري؟ وما هو حجم هذه المعارضة ان وجدت؟ وهل ادت دورها في مقاومة الانحراف عن النظام الدستوري؟ وتحقيق الاصلاحات المطلوبة؟

حدد الباحث حقبة دراسته بين سنتي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨، وقد مثلت البداية انتهاء الحرب العالمية الثانية وما اعقبها من تطورات سياسية داخلية في العراق تمثلت باجازة خمسة من الاحزاب السياسية في نيسان ١٩٤٦، شملت كل التيارات والاتجاهات السياسية الفاعلة في العراق تقريباً، وقد حرصت تلك الاحزاب على

(*) الدراسات التي انجزت عن الحياة البرلمانية في العراق هي: رسالة الماجستير عن المجلس التأسيسي العراقي للدكتور محمد مظفر الادهمي، ورسالة الماجستير الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢ ـ ١٩٣٩ للدكتور عباس عطية جبار، ورسالة الماجستير الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ للسيد عبد الزهره مكطوف، ورسالة الماجستير الحياة البرلمانية في العراق ١٩٤٥ ـ ١٩٥٣ للدكتور عبد المجيد كامل عبد اللطيف، ورسالة الماجستير الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨ للسيد عبد الكريم ياسين رمضان.

اداء دور المعارضة الوطنية، وعملت بكل قواها لدخول المجلس النيابي لايضاح اهدافها ومبادئها في الاصلاح بالتعاون مع العناصر الوطنية المستقلة التي استطاعت دخول المجلس، وتنتهي هذه الحقبة بانتهاء التجربة البرلمانية بقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، والاجهاز على النظام الملكي بدستوره ومؤسساته السياسية والدستورية.

قسم الكتاب إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول منها دراسة تطور المعارضة في العراق حتى عام ١٩٤٥، وفيه تمت دراسة تطور المعارضة الشعبية والحزبية والبرلمانية خلال تلك الحقبة التي بدأت بالمعارضة الشعبية للاحتلال والانتداب البريطانيين، وعبرت عن نفسها بصورة واضحة في ثورة العشرين الوطنية التحررية، وفي مقاومة محاولة بريطانيا فرض المعاهدات غير المتكافئة مع العراق في ظل الانتداب، كما تناول الفصل ايضا دراسة القانون الأساسي العراقي (الدستور)، ولاسيما مايتعلق بالسلطة التشريعية وصلاحياتها، وبدء الحياة النيابية عام ١٩٢٥ ودور المعارضة في المجلس النيابي خلال الحقبة نفسها، ثم ظهور الاحزاب السياسية الوطنية ودعواتها الاصلاحية ومعارضتها للانتداب البريطاني وللحكومات العراقية المتعاقبة.

وتناول الفصل الثاني المعارضة والانتخابات النيابية، وهدف إلى التعريف بموقف المعارضة من قانون انتخاب النواب وتعديله في عام ١٩٤٦، والمطالبة بالانتخاب المباشر، وزيادة التمثيل الشعبي عن طريق اعطاء المرأة حقها في الانتخابات النيابية التي اجريت خلال حقبة البحث في السنوات (١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٥٣، حزيران١٩٥٤، ايلول ١٩٥٤ و١٩٥٨) والجهود التي بذلتها المعارضة في الحد من التدخل الحكومي في تلك الانتخابات، ونتائج تلك الانتخابات وتأثيرها في نشاط المعارضة النيابية.

وتعرض الفصل الثالث إلى موقف المعارضة من التطورات السياسية الداخلية، واوضح في البداية تطور وسائل عمل المعارضة النيابية التي شكلت اول مرة في تاريخ العراق كتلا برلمانية معارضة، كالكتلة الدستورية البرلمانية، والكتلة الشعبية البرلمانية فضلاً عن ممثلي الاحزاب الذين استطاعوا الوصول إلى المجلس

النيابي، وتناول الفصل ايضاً موقف المعارضة من الوزارات العراقية ومناهجها ومطالبة المعارضة باطلاق الحريات العامة كحرية الصحف والاحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية، ومقاومتها لسياسة الحكومات العراقية في فرض الاحكام العرفية، ودعوتها إلى الاصلاح الاداري وتحديث ماكنة الدولة.

اما الفصل الرابع المعارضة النيابية وسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، فقد تناول حرص المعارضة على دراسة الاوضاع الاقتصادية وبيان سلبياتها وتأثيراتها على الجماهير الشعبية، والمطالبة باصلاح تلك الاوضاع والسعي لتطوير العراق اقتصادياً في المجالات الزراعية والتجارية والصناعية ومطالبة الحكومة باتباع سياسة مالية رصينة من اجل توفير الاموال للقيام بالمشاريع المطلوبة مع نقد الممارسات السلبية الخاطئة التي اضرت بالاقتصاد الوطني، ومطالبة المعارضة باعادة النظر بالامتيازات النفطية، حتى الدعوة الي تأميم النفط وتحرير هذه الثروة القومية من السيطرة الاجنبية، كما تناول الفصل دعوة المعارضة إلى الاصلاح الاجتماعي في المجالات التربوية والصحية ومكافحة العلل الاجتماعية بما يؤدي إلى ترفيه المجتمع وتقدمه.

وتناول الفصل الخامس المعارضة النيابية وسياسة العراق الخارجية، وموقف العراق من الجامعة العربية وقضايا التحرر العربي، والعلاقات مع الاقطار الشقيقة، وركز على اهمية القضية الفلسطينية في سياسة العراق الخارجية، كما تناول دراسة علاقة العراق الدولية، ولاسيما علاقاته مع بريطانيا، ودور المعارضة النيابية في السعي للتخلص من الهيمنة البريطانية على العراق، ومقاومتها لمحاولات ربطه بالاحلاف والتكتلات الدولية.

اما الخاتمة فقد تضمنت اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث في دراسته، والحق بالدراسة عددا من الملاحق التي تلقي الضوء على نشاط المعارضة النيابية، كما ان الباحث قد اعتمد على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المصادر، في مقدمتها محاضر مجلس النواب العراقي للاجتماعات الاعتيادية وغير الاعتيادية خلال حقبة الدراسة، وتشكل هذه المحاضر المادة الأساسية لكل الباحثين في تاريخ

العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولعلاقاته العربية والدولية، فهي سفر يحتوي على مشاريع القوانين واللوائح لميزانيات الدولة، واقوال نواب الحكومة والمعارضة، وردود رؤوساء الوزارات والوزراء على تلك الأقوال، والمهم في هذه المحاضر انها سجلت بشكل دقيق وامين كل الأقوال من غير حذف كلمة واحدة منها، سواء أكانت بجانب الحكومة أم ضدها، بما فيها السباب والشتائم والكلمات النابية.

وتأتي الصحف بالدرجة الثانية في مصادر هذه الدراسة، ولاسيما صحف الاحزاب السياسية، التي تابعت نشاطات المعارضة النيابية، ونقلت اقوال نواب المعارضة وعلقت عليها، وكتبت المقالات السياسية لعضد المعارضة البرلمانية، وأجرت لقاءات وحوارات مع بعض نواب المعارضة، وأدت هذه الصحافة دوراً مهماً في تعريف الجماهير الشعبية بجهود المعارضة النيابية.

كما اعتمدت الدراسة على بعض رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه، لاسيما من تخصصت بالحياة البرلمانية، واخص بالذكر هنا رسالتي الماجستير للسيدين عبد المجيد كمل عبد اللطيف، وعبد الكريم ياسين رمضان، الأولى بعنوان (الحياة النيابية في العراق ١٩٤٥ - ١٩٥٣)، والثانية بعنوان (الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣ - ١٩٥٨) لتداخلهما في حقبة الدراسة، وبالرغم من قلة الاشارة اليهما في حواشي الرسالة لعودة الباحث إلى المصادر الاصلية الا ان الباحثين كان لهما الفضل على صاحب هذه الدراسة في توجيهه الوجهة الصحيحة،ولتجنب التداخل معهما في المواضيع التي عرضتها الرسالتان.

اما الوثائق غير المنشورة، العراقية والاجنبية، فقد كان تأثيرها غير محدود في الدراسة، فقد افاد الباحث من الوثائق العراقية لنقل ردود الفعل الشعبية تجاه الاحداث السياسية، ولاسيما تقارير مديرية الامن العامة التي عكست تأثير الاحداث السياسية في الرأي العام والمذكرات التي رفعها النواب المعارضون عن تردي الاوضاع العامة إلى الوصي عبدالاله حتى مايس ١٩٥٢، والى الملك فيصل الثاني بعد ذلك، اما الوثائق الاجنبية فقد افاد الباحث من الوثائق الأمريكية الموجودة

في دار الكتب والوثائق التي اولت اهتماماً لنشاط المعارضة النيابية، واوضحت مواقف الاحزاب السياسية من الانتخابات النيابية كذلك بالنسبة للوثائق البريطانية ولاسيما تقارير السفارة السنوية عن الوضع الداخلي في العراق، التي وضحت مواقف الحكومة البريطانية تجاه الانتخابات النيابية والمعارضة البرلمانية.

وشكلت بعض الكتب مصدراً مهماً، ومنها كتب السيد عبدالرزاق الحسني، ولاسيما كتابه الوزارات العراقية باجزائه العشرة التي قدم للباحث معلومات مهمة عن تشكيل الوزارات العراقية واستقالاتها، والمشاريع التي قامت بها، كما شكل كتابا الدكتور جعفر عباس حميدي: الأول (التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ ـ ١٩٥٣) والثاني (التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨)،مصدرين مهمين لاعتمادهما على الوثائق الأساسية، ولتداخلهما مع حقبة الاطروحة، كذلك كتابا السيد حسين جميل: الأول (العراق شهدة سياسية ١٩٠٨ ـ ١٩٣٠) والثاني (الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ ـ ١٩٤٦ وموقف جماعة الاهالي منها)، وقد ظهر تأثير الكتاب الثاني واضحاً في سطور هذه الدراسة ن فضلاً عن الكثير من الكتب والبحوث والدراسات التي يجدها القارئ في قائمة مصادر الكتاب.

اما المقابلات الشخصية التي اعتمد عليها الباحث فتأتي اهميتها بعد تلك المصادر، لقلة عدد الذين مازالوا على قيد الحياة من الشخصيات البرلمانية اولاً، ولبعد المدة وتعرض معلومات الذين قابلتهم إلى النسيان ثانياً، لكنها مع ذلك لاتخلو من فائدة للدراسة.

وختاماً اتقدم بالشكر الخالص الي كل من اسهم في هذا الجهد المتواضع، واعترف سلفاً باني لا ادعي الكمال فيما توصلت اليه وحسبي اني بذلت ما استطعت من الجهد لعلي اوفق للصواب، فان اصبته فذاك ما اردت ورجوت، وان كان هناك خطأ أو نسيان تداركته رجوعاً إلى الحق فالحق احق ان يتبع... وباللّه التوفيق.

المعارضة في اللغة والاصطلاح

للفعل (عارض) المزيد عدة معان:

١ - عارض الشئ بالشئ معارضة: قابلة..... وفي الحديث: ان جبريل عليه السلام كان يعارضه القرآن في كل سنة مرة....» وفي الحديث أيضاً: (ان رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم عارض جنازة أبي طالب) أي أتاها معترضا من بعض الطريق و(عارض في البيع).... غبنه. و(عارضتة في المسير) أي سرت حياله وحاذيته، ويقال (عارض فلان فلانا) اذ اخذ في طريق واخذ في طريق آخر فالتقيا. و(عارضته بمثل ما صنع) أي اتيت اليه بمثل ما آتى وفعلت مثل ما فعل. ولعل اقرب معنى إلى المصطلح الذي نحن بصدده ان عارض بمعنى اعترض[1].

٢ - وجاء في معجم العين «عارضت فلانا أي اخذ في طريق وأخذت في طريق غيره، ثم لقيته وعارضته بالكتاب، إذا عارضت كتابك بكتابه،واعترض الشئ أي صار عارضا كالخشبة المعترضة في النهر[2].

٣ - وجاء في مختار الصحاح:» يقال اعترض الشخص الشئ دون الشئ أي حال دونه، واعترض فلان فلانا أي وقع فيه وعارضه أي جانبه وعدل عنه[3].

ويتضح مما ورد في (العين) ان المعارضة ان تأخذ في طريق غير طريق الآخر، وهذا المعنى اساس صالح للمعارضة النيابية أو المعارضة السياسية المعاصرة وهو ان تتجه فئة أو حزب جهة غير جهة الآخرين في الأفكار والمواقف.

---

(١) ينظر ابن منظور: لسان العرب (طبعة صادر) مادة (عرض).

(٢) الخليل بن احمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق د. مهدي المخزمي وابراهيم السامرائي،مادة (عرض) (بغداد - ١٩٨٠) ج١، ص٢٧٣.

(٣) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، (الكويت - ١٩٨٣) مادة (عرض)، ص٤٢٥.

وعندما تكونت الدولة العراقية في ايامها الأولى كانت هناك سياستان متعارضتان، سياسة (وطنية) واخرى (استعمارية) وكان الصراع بينهما تارة يكون داميا واخرى مؤلما وقليل ما كان ينتهي هذا الصراع بانتصار القوى الشعبية المعارضة، ولما تطورت الاوضاع في البلاد ونشط الرأي توارى الاستعمار وراء حجاب وكمن كما يكمن الجرثوم في جسم المريض. ونشأت في البلاد سياستان متضاربتان سميت احداهما (سياسة التطرف) التي كانت تمثل المعارضة الوطنية، ودعيت الاخرى (بسياسة الأمر الواقع) وهي التي تمثل أولئك الذين بقوا طوال الحكم الملكي في العراق يتناوبون الحكم. ودام الصراع بين السياستين حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. حين ظل معتنقوا سياسة الامرالواقع يتهمون العناصر الميالة مع شعور الشعب بالتطرف والاندفاع وراحوا يقاومون هذه العناصر بشتى الأساليب حتى كادت تتقلص الفكرة الوطنية وتخمد الشعلة المتوقدة في رغبات الامة، واندلعت عناصر التذمر من هذا الواقع إلى جهات حزبية سرية، هذه سياسة الأمر الواقع، اخذ اصحابها الحكم واستأثروا به، ولم تقبل في حضيرتها الا العناصر التي تؤمن بمبادئها وتقبل ان تسير البلاد كما يوحى لها الدهر من غير ان تكون هناك رغبة في التقدم مع موكب الأمم، وقد انشطرت البلاد إلى شطرين أو إلى جيلين، الجيل القديم الذي يمثل هذا النهج، ويقف اتجاهه جيل واع يفكر بالتقدم والنهوض والرقي والاصلاح والعمل والانتاج يقاوم ويناهض ويكافح دائما...... وكان أحد مجالات عمل هذا الجيل هو مجلس النواب، وكانت المعارضة داخل المجلس فيها شئ من العنف، وكانوا جميعاً يعتقدون بان معارضتهم هي ليست من أجل المعارضة أو لاخراج الحكومة والاتيان بأخرى انما يعارضون لأنهم يمثلون الشعب الذي بقي يصارع الذهنية السياسية القديمة التي أوصلت البلاد إلى حالة الفقر والتردي والجهل.

الفصل الأول:

تطور المعارضة في العراق حتى عام ١٩٤٥

أولاً: المعارضة في العراق حتى عام ١٩٤٥

١ - بدء المعارضة للاحتلال البريطاني

٢ - معارضة المعاهدة العراقية - البريطانية ١٩٢٢

ثانياً: الحياة النيابية ودور المعارضة فيها

١ - القانون الأساسي (الدستور) وهيمنة الملك والسلطة التنفيذية على الحياة السياسية

٢ - موقف المعارضة من سياسة الحكومة في الصعيدين الداخلي والخارجي

ثالثاً: المعارضة الحزبية

١ - المعارضة الحزبية خلال فترة الانتداب

٢ - المعارضة الحزبية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

أولاً: المعارضة في العراق حتى عام ١٩٤٥

١ - بدء المعارضة للاحتلال البريطاني

احتلت بريطانيا العراق خلال الحرب العالمية الأولى، واستغرقت عملية احتلال العراق اربع سنوات (١٩١٤ - ١٩١٨)، وقد وعد البريطانيون العراق خاصة والعرب عامة، بالحصول على الاستقلال التام، واصدر الجنرال مود بعد احتلاله بغداد بياناً في (١١ آذار١٩١٧) أوضح فيه انهم جاءوا محررين لا فاتحين(١)، لكن الإنكليز تجاهلوا وعودهم التي قطعوها للعراقيين بالاستقلال، وبدأوا يمارسون سيطرتهم المباشرة على البلاد، اذ اصبحت السلطة المطلقة بأيدي القيادة العسكرية الإنكليزية والادارة المدنية المسيرة(٢) التي ترأسها (أي. تي. ولسن) وكيل الحاكم المدني العام(٣) الذي كان يعمل على ان يجعل العراق جزء من الامبراطورية في الهند، وذلك بادخاله النظم والقوانين والمبادئ الادارية الهندية في العراق، فضلا عن تغيير القوانين العثمانية بقوانين هندية في مختلف نواحي الحياة(٤) ومن بين الأمور التي تدلل على عزم الإنكليز بأبقاء العراق تحت سيطرتهم الفعلية المباشرة هو السماح لرعاياهم المقيمين في العراق بجلب زوجاتهم واطفالهم للاستقرار فيه(٥).

---

(١) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ - ١٩٥٨، ط١، (بيروت - ١٩٦٥)، ص١٩.

(٢) عبد الامير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١ - ١٩٣٣، (النجف - ١٩٧٥)، ص ص٢٢ - ٢٣.

(٣) محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي، بغداد - ١٩٨٩، ج١، ص٤٢.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٣. انظر كذلك:

Wilson , A. T , Mesopotamia 1917 – 1920 , Aclash of Loyalties , vo12 , (London - 1931) pp. 140 - 5.

وزعم ولسون « ان العرب راضون باحتلالنا. والعالم باجمعه يسلم بان من واجباتنا وامن امتيازاتنا السامية ان نؤسس محمية فعالة. فأذا ما بحنا لانفسنا ان نحيد عن هذا الدور بفعل الشعارات السياسية فأن جنودنا سيكونون قد قاتلوا عبثا، واموالنا التي اغدقت في هذه البلاد قد بددت هباء... »

(٥) Mouayad. Ibrahim K. AL. Windaui," Ang 10 – Iraq Relations, 1945 - 1958 Unpub 1ished ph The S.S April 1989, p. 12.

ادرك العراقيين نوايا بريطانيا الاستعمارية، فاخذت اصواتهم ترتفع في كل مكان مطالبين حكومة بريطانيا بأنجاز عهودها ووعودها بمنحهم الاستقلال وتأسيس حكومة وطنية في العراق، الا ان هذه الاصوات لم تجد آذان صاغية من سلطات الاحتلال التي استمرت في حكم البلاد حكماً استعمارياً لايختلف عن حكمها لباقي مستعمراتها، عندئذ بدأت الحركة الوطنية بنشاطاتها السياسية من خلال التنظيمات السرية التي عبرت عن معارضتها لحكم الإنكليز المباشر بالاجتماعات والتظاهرات والانتفاضات، اذ قامت النخبة العراقية من المثقفين ورجال الدين بتشكيل الجمعيات الوطنية كجمعية النهضة الاسلامية التي تألفت في النجف اواخر عام ١٩١٧م والتي قاد زعماؤها انتفاضة النجف ضد الإنكليز عام ١٩١٨م، فكانت مقدمة لثورة العشرين الوطنية[١]. وجمعية العهد العراقي التي تأسست عام ١٩١٩م واحتوى برنامجها على المطالبة باستقلال العراق استقلالاً تاماً، وانهاض الشعب ليباري الأمم الغربية والسعي لخير الامة العربية. وجمعية حرس الاستقلال التي اسست في شباط عام١٩١٩م. التي طالبت ايضا باستقلال العراق وتوحيد الكلمة. وشملت تنظيماتها بغداد والكاظمية والشامية والنجف والحلة وبعقوبة وغيرها من مدن العراق[٢]. وقد استخدمت سلطات الاحتلال البريطاني سياسة الشدة والعنف بوجه المعارضة الشعبية التي تمثلت بالانتفاضات التي قامت في مناطق مختلفة من العراق للمدة من (١٩١٨ ـ ١٩٢٠م)، ورفعت خلالها شعارات الاستقلال والحرية والاتحاد العربي « فقد انتفضت السليمانية واربيل والمنتفك ودير الزور التي نجحت قبائلها في تحرير واعتقال الحامية البريطانية فيها، ثم تطورت هذه الانتفاضة إلى ثورة وطنية كبرى ضد المحتلين الإنكليز[٣]. وزاد من حدة المعارضة العراقية وضع العراق تحت سيطرة الانتداب البريطاني، فقد اذيع خبر الانتداب في بيان اصدره ويلسن في بغداد في (٣ آيار ١٩٢٠)، فتوتر الجو السياسي في العراق واعلن الشعب استنكاره

(١) كوتوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، (بغداد ـ ١٩٤٨م) ص١٣٩.

(٢) غسان العطية، العراق، نشأة الدولة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢١م، ترجمة عطا عبد الوهاب، (لندن ـ ١٩٨٨م)، ص٢٣٧.

(٣) جعفر عباس حميدي، الحركة الوطنية الاستقلالية في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٥٨، بحث غير منشور، ١٩٩٤، ص٨.

ورفضه لكل انتداب أو وصاية أو حماية[١]. فضلًا عن الضغوط السياسية والاقتصادية التي تعرض لها الشعب العراقي من حكومة الاحتلال.

عمد زعماء المعارضة الوطنية إلى عقد الاجتماعات السرية والعلنية لحشد الجماهير الشعبية لتحقيق الاهداف الوطنية الكبرى للحصول على الاستقلال التام واستثمروا الاجتماعات الدينية في شهر رمضان والمناقب النبوية لحشد المعارضة الوطنية للاحتلال على الرغم من مقابلة السلطات البريطانية هذه النشاطات بالقوة بما في ذلك اطلاق النار لتفريق التجمعات، ففي الثاني من حزيران ١٩٢٠م قامت مظاهرة جماهيرية واسعة، قدم بعدها ممثلوا المعارضة الوطنية مطاليبهم إلى وكيل الحاكم الملكي العام التي تضمنت ما يأتي[٢]:

١ ـ أنشاء مجلس تأسيسي (جمعية وطنية) تضع الدستور وتقرر شكل الحكم.

٢ ـ أطلاق حرية الصحافة.

٣ ـ رفع الحواجز عن الاتصالات البرقية والبريدية مع الأقطار المجاورة.

وقد نجحت المعارضة الوطنية إلى حد كبير في حشد الجماهير الشعبية وتحقيق الوفاق الوطني ونبذ الطائفية، وجرت اتصالات واسعة في بغداد ومدن الفرات الاوسط فعقد اجتماع في كربلاء حضره رجال الدين ورؤساء العشائر لدراسة اوضاع العراق وتوحيد المواقف، وذهب مندوب من المجتمعين إلى بغداد لاستطلاع رأي المعارضة فيها، وبحث امكانية اعلان الثورة، وقد أيدت المعارضة البغدادية هذا المسعى وارسلت محمد جعفر ابو التمن الذي اجتمع مع المعارضة في كربلاء واتفقوا جميعا على القيام بالثورة إذا لم توافق السلطة البريطانية على منح العراق الاستقلال التام والحرية المنشودة، وتعاهدوا عند ضريح الامام الحسين عليه السلام على ان لا يتراجعوا عن غاياتهم[٣].

---

(١) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص٢١.

(٢) عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ ـ ١٩٧٨م، (بغداد ـ ١٩٧٨م)، ص٩٦.

(٣) كامل سلمان الجبوري، وثائق لم تنشر عن الثورة العراقية الكبرى، مجلة آفاق عربية، بغداد العدد ٨ نيسان ١٩٧٩، ص٥٢.

اصبحت الأجواء مهيئة لقيام الثورة التي انطلقت شرارتها الأولى في ٣٠ حزيران١٩٢٠ حينما اعتقل رئيس قبيلة الظوالم الشيخ شعلان ابو الجون في الرميثة، فهاجم رجال قبيلته سراي الحكومة وحروره بعد ان قتلوا بعض البريطانيين وانقذوا شيخهم[١] فكانت تلك الاطلاقات ايذاناً باعلان الثورة التي امتد لهيبها سريعاً لتشمل انحاء مختلفة من البلاد، فأعلنت في النجف يوم ٢ تموز ورفع علم الثورة على سراي الحكومة، واسرع الاهالي إلى الجهاد في سبيل اللّه والوطن، وخاض الثوار معارك عنيفة مع قوات الاحتلال في الرميثة والشامية والديوانية والسماوة والكوفة، وكانت معركة الرارنجية قرب الكفل في ٢٤ تموز من المعارك البطولية التي تمكن الثوار فيها من احراز نصر كبير على قوة بريطانية كبيرة مجهزة باسلحة حديثة كبدوها خسائر فادحة بلغت (٣١٨) جندياً وغنم الثوار فيها ٤٠ رشاشاً ومدفعاً واحداً. واستطاع الثوار في الرمادي بقيادة الشيخ ضاري من قتل الكولونيل (لجمان) حاكم لواء الدليم السياسي. وفي ١٢ آب تمكنوا من تشكيل حكومة ثورية في بعقوبة بعد السيطرة عليها ثم اصبحت بغداد شبه محاصرة بعد ان هاجم الثوار المحمودية، مما اضطر قائد بغداد العسكري إلى القيام بأنشاء الحصون والمعاقل، استعداداً للدفاع عنها. كما امتدت الثورة إلى أربيل وتلعفر والسليمانية[٢].

واسهمت صحافة الثورة في توضيح اهدافها وفي قيادة الرآي العام إلى التآلف والاستقلال الناجز وتأسيس حكومة عربية ملكية دستورية يرأسها أحد انجال الملك حسين بن علي[٣]، وهذه الصحف هي: -

١ - جريدة الفرات التي صدرت في النجف الاشرف بتأريخ (١٥ آيلول ١٩٢٠م)[٤].

---

(١) أنور علي الحبوبي، دور المثقفين في ثورة العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادآب - جامعة بغداد، ١٩٨٩ ص١٢٦.

(٢) للتفصيل عن ثورة ١٩٢٠ ينظر، عبد اللّه الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠م، (بغداد - ١٩٦٣م).

(٣) فريق مزهر الفرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية، (بغداد - ١٩٥٢م)، ج٢،ص٥٢٠.

(٤) جريدة الفرات، ١٨ آيلول ١٩٢٠.

٢ ـ جريدة الاستقلال النجفية التي اصدرت في الأول من تشرين الأول ١٩٢٠م والتي اتخذت عبارة « لاحياة بلا استقلال «شعاراً لها[١]. وجريدة الاستقلال البغدادية التي صدرت في (٢٨ آيلول ١٩٢٠م) ونشرت خطتها في العدد الأول من صدورها قائلة: (الاستقلال منشور وطني حر يخدم افكار العرب عامة والعراقيين خاصة، ويدافع عما يدافعون ويطلب عما يطلبون ولا يبالي إذا ما انزعج منه الخائفون ولا ينتسب الا إلى الوطنية الصادقة ولا يتكلم الا بما يطابق افكار الشعب. وقد جعل خطته الاعتدال في حالة العسر واليسر...)[٢].

تكبدت القوات البريطانية في مناطق مختلفة من العراق خسائر فادحة، اذ قدرت خسائرهم البشرية بـ (٢٢٦٩) أصابة، أما المادية فكانت تقدر بـ (٤٠٢٠) مليون من الجنيهات الاسترلينية، الأمر الذي دفع الرأي العام البريطاني إلى المطالبة بالانسحاب من العراق، بعد ان واجهت الحكومة البريطانية معارضة داخلية شديدة، نتيجة لحرب الابادة التي شنتها ضد الشعب العراقي والخسائر المادية والبشرية التي لحقت بقواتها الغازية[٣]. لقد تحققت الثورة العراقية الكبرى بالامكانيات والاسلحة المحلية التي لايمكن ان توازن بالامكانيات والاسلحة البريطانية على الرغم من ورود بعض المعونات المادية والعسكرية للثوار، التي انفرد بذكرها علي جودة الايوبي بمذكراته التي يقول فيها بانه تسلم من الملك فيصل الأول (٣٠٠٠) جنية مصري وابدلها في حلب بليرات ذهب وسافر بها عن طريق دير الزور ومن ثم إلى الثوار.

كما أشار إلى ان جميع اسلحة القوة النظامية التي تم تشكيلها في دير الزور والتي قصدت شمال العراق، كانت من مذاخر الحكومة السورية[٤]. وبعد خمسة اشهر من الحرب الدموية استطاع الإنكليز اخماد ثورة العراق الوطنية، وعلى الرغم من اخفاق هذه الثورة الوطنية في تحقيق الهدف الأساسي لها والمتمثل بحصول

---

(١) جريدة الاستقلال النجفية، ٨ تشرين أول ١٩٢٠م.

(٢) جريدة الاستقلال البغدادية، ٢٨ أيلول ١٩٢٠م

(٣) Haldane , A , The Insurreation in Mesopotamia 1920 , (Edinburah , 1922) , p. 131.

(٤) ذكريات علي جودة الايوبي، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨، (بيروت ـ ١٩٦٧)، ص٩٣.

العراق على الاستقلال الكامل، الا انها غيرت مجرى السياسة البريطانية في الشرق الاوسط بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة[1]، وعند تقويم ثورة العشرين نستطيع ان نخرج بالنتائج الآتية:

١ ـ أثبتت ثورة العشرين انها ثورة وطنية وقومية شاركت فيها جماهير واسعة من مختلف الشرائح الاجتماعية وشملت جميع انحاء البلاد من اقصاه إلى أقصاه.

٢ ـ برهنت الثورة على قوة العمل الوطني الموحد، واكدت على ان وحدة الهدف يجب ان تتبعها وحدة الصف الوطني وانه من دون هذه الوحدة لايمكن لاية ثورة ان تضمن النجاح.

٣ ـ كما انها اثبتت ان الشعب الثائر يستطيع بوحدة ابنائه واستعدادهم للتضحية ان يهزم العدو المحتل مهما كان لهذا العدو من قوة السلاح وكثرة الجند ومختلف اساليب الحرب الحديثة[2].

٤ ـ دللت الثورة على ان الوعي القومي العربي كان قوة يحسب حسابها وان السياسة القائمة على القسر باهضة التكاليف وربما اثبتت انها عديمة الجدوى.

٥ ـ اوضحت الثورة للإنكليز عدم امكان حكم هذه البلاد كما كانوا يظنون حكماً استعمارياً مكشوفاً ودفعتهم إلى اعادة النظر في خططهم واساليبهم في الحكم[3]. فارسلت السير(بيرسي كوكس) إلى بغداد لتطبيق سياستهم الجديدة فالف اول وزارة عراقية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب في (٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠) ضمت ثمانية وزراء واثني عشر وزيراً بلا وزارة.

اختيروا من قبل المندوب السامي البريطاني، وكانوا جميعا من البيوتات والاسر المعروفة في العراق[4]، وعين إلى جانب كل وزير مستشار بريطاني،

---

(١) خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، (بغداد ـ ١٩٧٧)، ص١٩٩.

(٢) انور علي الحبوبي، المصدر السابق، ص١١٦.

(٣) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ص٢١ ـ ٢٢.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، (بيروت ـ ١٩٧٤)، ج١،ص٢٠.

وفي كل لواء متصرف ومعه مستشار بريطاني ايضاً، كما انشات عدة مديريات عامة يرأس كل مديرية مفتش بريطاني[١]. واصبحت الادارة في العراق مزدوجة وتشكلت حكومة مصطنعة ومسيرة من المستشارين والمفتشين الإنكليز، لذلك اعرض عنها الأهلون واخذ الوطنيون منذ تأليفها ينظرون اليها بعين الشك في قدرتها على الاستجابة لمطامح العراقيين ووجهوا لها انتقادات لاذعة وقد سخر الشاعر الوطني معروف الرصافي من هذه الحكومة وصورها ببيتين من الشعر الساخر حينما قال[٢]:

آلا بلغوا عني الوزير مقالة ... له بينها لو كان يخجل توبيخ
أراك بحمام الوزارة نورة ... واما جناب المستشار فزرنيخ

وقد أعطت مس بيل تقويماً موضوعياً للحكومة العراقية المؤقتة بعد ان انتقدت حكومتها بالرسالة التي وجهتها إلى والدها في لندن عندما قالت «... فالحقيقة المنطوية على جميع الانتقادات ـ هذا مايجعل الرد على المقالات من الصعوبة بدرجة غير يسيرة ـ هي اننا قد وعدنا البلاد بتشكيل حكم ذاتي فيها ولم نمتنع عن اتخاذ اية خطوة في هذا السبيل... اننا وعدنا بقيام حكومة عربية يساعدها مستشارون بريطانيون ولكننا في الواقع اقمنا حكومة بريطانية يساعدها مستشارون عرب[٣]. ونشرت جريدة الاستقلال مقالًا اعلنت فيه عن عدم ثقتها بالحكومة المؤقتة وطالبت بتأليف حكومة وطنية خالصة بعيدة عن كل شائبة اوخضوع اوسيطرة استعمارية[٤]. وكانت اصابع الاتهام تشير إلى كل من دخل سلك هذه الحكومة المؤقته بعدم الوطنية اذ كان مصيره عرضة لنقمة الرأي العام العراقي والحركة الوطنية. لذلك اتبعت الحكومة أسلوب (فرق تسد) لضرب

(١) عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص٤٩.
(٢) ديوان الرصافي، (بيروت ـ ١٩٣١)، ص٤٨١.
(٣) العراق في رسائل المس بيل، ترجمة وعلق عليه جعفر الخياط، قدم له وزاده تعليقا عبد الحميد العلوجي، (بغداد ـ ١٩٧٧)، ص١٩٤.
(٤) جريدة لواء الاستقلال، ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٠.

المعارضة الوطنية وتفتيت وحدة صفها[١]. أستمر الوضع على هذا الحال بعض الوقت إلى ان اختارت بريطانيا الأمير فيصل بن الحسين ليكون ملكاً على عرش العراق. بعد الاستفتاء الذي أجراه (بيرسي كوكس) في انسب المرشحين لعرش العراق، واعلم لندن (بان الأغلبية العظمى تميل لصالح مرشح خارجي... وان الخيار يقع على أحد الهاشميين)[٢].

وكان الأساس في استقرار هذا الاختيار مستند إلى مكانة فيصل عند الساسة البريطانيين الذين وثقوا به، واحترموه واعجبوا بقيادته للثورة العربية ورجحان عقله في مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس في (٢٠اذار ١٩٢٠) وتعويضاً لعرشه الذي فقده في سوريا عام ١٩٢٠ على ايدي الفرنسيين[٣]، لاعادة اعتباره أمام أنظار الرأي العام العربي، وبهذه الطريقة تتمكن من التمتع بعلاقات وثيقة مع رجل وعائلته من بعده يعتقدون ان بريطانيا هي الصديق الوحيد لهم[٤].

وقد حضي ترشيح فيصل لعرش العراق بالتأييد الكبير من القوميين العرب وذلك لاشتغاله من اجل القومية العربية وقيادته قوات الثورة العربية وانتخابه أول ملك عربي في الشام في التاريخ الحديث[٥].

وكانت جريدة الاستقلال تكثر من مدح الامير فيصل وتبدي تألمها لما جرى له في سوريا قبل اخراجه منها من المحتلين الفرنسيين، وتتابع اخباره عن كثب[٦]. أخذت بريطانيا تهيئة الأجواء السياسية لأرتقاء فيصل عرش العراق، وقامت ببعض الاجراءات اللازمة لاضعاف المعارضة له ومنها نفي السيد طالب النقيب وزير الداخلية، الذي كان يعد نفسه افضل مرشح لعرش العراق إلى جزيرة (سيلان)

---

(١) صالح محمد حاتم، صحيفة الاستقلال في سنوات الانتداب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٨٥ ص١٢١.

(٢) كاظم نعمة، الملك فيصل الأول والأنكليز والاستقلال، بيروت - ١٩٨٨ ص٥٤.

(٣) عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص ص ٥٢ - ٥٣.

(٤) AL Windawi op - . Cit. P13.

(٥) جعفر عباس حميدي، الحركة الوطنية الاستقلالية، ص١٠.

(٦) جريدة لواء الاستقلال، ٣ تشرين الأول ١٩٢٠.

وأبعاد مستر (جون فيليبي) عن العراق الذي كان يعمل مستشاراً بوزارة الداخلية ويدعو إلى حكم جمهوري في العراق[١].

وبعد كل هذه المناورات السياسية قرر مجلس الوزراء في (١١تموز ١٩٢١) المناداة بفيصل ملكاً على العراق بشرط ان تكون حكومته دستورية ديمقراطية مقيدة بالقانون، وابلغ هذا القرار إلى وزارة الداخلية لاتخاذ ما يلزم من اجراءات عملية[٢]. ومن الجدير بالأشاره هنا ان مجلس الوزراء قرر تنصيب الأمير فيصل ملكاً على عرش العراق دون ان يأخذ رأي الشعب العراقي، حيث اعقب القرار ملء المذكرات الشعبية التي لاتخلو من الضغط والتوجيه من الحكومة، لاسيما ان هذه المذكرات مطبوعة بصيغة معينة لاتسمح للاهلين اضافة أي مقترح وطني عليها، وقد تمت تحت اشراف الحكام السياسين البريطانيين في جميع الوية العراق وحصل فيصل على ٩٦٪ من الأصوات في هذا الاستفتاء، على الرغم من وقوف كركوك ضده وتحفظ الموصل وعدم إشتراك السليمانية في التصويت واشتراط البصرة أن يكون لها مجلس تشريعي خاص[٣].

وفي (٢٣ آب١٩٢١) جرى احتفال تتويج الأمير فيصل ملكاً على عرش العراق وحضرته وفود من الالوية (المحافظات) العراقية التي اشتركت في التصويت. وفي بداية الاحتفال القى (بيرسي كوكس) بيانا ذكر فيه اعتراف بريطانيا بفيصل ملكاً على العراق[٤]. وبعد عملية التتويج واجه الملك فيصل مهمات عدة منها: -

١ - تخليص العراق من الانتداب البريطاني، واقناع الإنكليز بالتخلي عن الحكم وتسليمه إلى الوطنيين تدريجياً.

٢ - الحفاظ على الموصل التي تطالب بها تركيا.

---

(١) عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص٥٧.

(٢) عبد الرزاق الحسني، احداث عاصرتها، (بغداد - ١٩٩٢)، ص٦١.

(٣) صالح محمد حاتم، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٤) عبد الأمير هادي العكام، المصدر نفسه، ص٧٢.

٣ ـ انشاء حكومة عصرية بكامل تشكيلاتها وادارتها ووضع دستور حديث لها.

٤ ـ انقاذ البلاد من الجهل والمرض والخراب والعمل على توطيد الوحدة الوطنية ومحاربة الجمود والتعصب الذي يقاوم كل اصلاح أو تجديد[١].

٢ - معارضة المعاهدة العراقية - البريطانية الأولى ١٩٢٢م

لم تمض على حفلة تتويج الملك فيصل إلا بضعة أيام حتى بدأت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني لعقد المعاهدة، استناداً إلى المفاوضات التي جرت مع الملك فيصل في لندن قبل ترشيحه لعرش العراق والتي تضمنت موافقة بريطانيا على عقد معاهدة ولاء وتحالف بين الحكومتين البريطانية والعراقية، تحصل فيها الحكومة البريطانية على بعض المزايا الاقتصادية وتنص على استخدام مستشارين ومختصين بريطانيين لمساعدة الموظفين العراقيين[٢].

سارعت بريطانيا إلى فرض هذه المعاهدة على العراق اذ كانت تريد تغيير حكمها المباشر بحكم مبطن تحكم به من وراء الستار لتحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية من غير نفقات احتلال، وعدتها واسطة لتبديل نظام الانتداب وتنظيم علاقاتها مع العراق باقل كلفة واقل احتكاك، مما يحدث لوكان حكمها له مباشراً، أي أن المعاهدة كانت بالنسبة لبريطانيا وسيلة للأشراف والسيطرة بلا تبديل في موقفها اتجاه عصبة الأمم، وقد جاء الموقف البريطاني على لسان المستر (فيشر) ممثل بريطاني امام مجلس عصبة الأمم في (تشرين الثاني ١٩٢١) أنه «نظرا لتقدم العراق السياسي فان بريطانيا ستعقد معاهدة مع العراق تتضمن الأسس التي أقرت من قبل العصبة حول العلاقات بين الدول المنتدبة والحكومة العربية في العراق»[٣].

(١) جعفر عباس حميدي، الحركة الوطنية الاستقلالية، ص١٠.

(٢) للتفصيل عن المعاهدة ينظر فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨، (بغداد ـ ١٩٧٧) ص٢٧ وما بعدها ؛ عبد الامير هادي العكام، المصدرالسابق، ص٧٧.

(٣) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية ـ البريطانية، ص٢٩.

أما العراق فكان يرى ان تحل المعاهدة محل الانتداب، وبذلك اختلفت وجهات النظر العراقية والبريطانية في تفسير مفهوم الانتداب. واصبح الملك محرجاً في موقفه، اذ انه يريد ان يظهر بمظهر الملك المستقل الداخل في حلف مع بريطانيا وبالوقت ذاته يرغب في ان يضمن المصالح البريطانية في العراق وقد عبر الملك فيصل عن ذلك بقوله: «ان جل آمالي هو ان اتمكن من خدمة بلادي وحفظ مصالح حكومة جلالة الملك لان المصلحتين في نظري مرتبطتان لا انفكاك لاحدهما عن الأخرى، وقد اتيت إلى هنا واضعاً نصب عيني هذه الغاية وحدها[١].

جرت المفاوضات مع بريطانيا بصورة بطيئة وسرية إلى ان تم التوصل إلى الصيغة النهائية للمعاهدة التي احتوت على مقدمة وثمان عشرة مادة تضمنت معظم أسس الانتداب ومطالبه واغراضه أو بعبارة اخرى انها كانت صورة مستورة لصك الانتداب[٢] وقد جاء في مقدمتها « إن جلالة ملك بريطانيا قد اعترف بفيصل بن الحسين ملكا دستورياً على العراق، وبما ان جلالة ملك العراق يرى من مصلحة العراق ومما يؤول إلى تأمين سرعة تقدمه ان يعقد مع جلالة ملك بريطانيا معاهدة على اسس التحالف..» وتضمنت المعاهدة الأمور الآتية[٣]:

المادة الأولى: تقدم بريطانيا في اثناء مدة المعاهدة ما يقتضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة من غير ان يمس ذلك بسيادتها الوطنية، ويمثل بريطانيا في العراق مندوب سام.

المادة الثانية: يتعهد العراق بعدم تعيين أي موظف غير عراقي بإرادة ملكية بلا موافقة بريطانيا.

المادة الثالثة: يتعهد ملك العراق بإصدار قانون أساسي (دستور) يعرض على المجلس التأسيسي شرط ان لايحتوي مايخالف نصوص المعاهدة ويأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح وحريات جميع السكان.

(١) جعفر عباس حميدي، الحركة الوطنية الأستقلالية، ص١١.

(٢) عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص٧٨.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تأريخ العراق السياسي الحديث، (بغداد - ١٩٨٩)، ج٢،ص ص٣٠ - ٣٢.

المادة الرابعة: يوافق ملك العراق على المشورة البريطانية التي تقدم بوساطة المعتمد السامي في جميع الشؤون المهمة التي تمس مصالح وتعهدات بريطانيا الدولية والمالية.

المادة السادسة: تعهد بريطانيا بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في اقرب وقت ممكن.

المادة السابعة: تقدم بريطانيا للعراق الأسلحة والاعتدة والمساعدات العسكرية التي ستوضح شروطها باتفاقية منفردة.

المادة الثامنة عشر: تعد المعاهدة نافذة حال تصديقها من الطرفين بعد قبولها في المجلس التأسيسي وتظل معمولاً بها مدة عشرين سنة. ويلحق بالمعاهدة بروتوكول في نيسان ١٩٢٣ يحدد مدة المعاهدة باربع سنوات على ان يدخل الطرفان في المفاوضات قبل انتهاء المدة المذكورة.

بدأت المعارضة للمعاهدة في مجلس الوزراء وكان جعفر ابو التمن وزير التجارة في مقدمة المعارضين، فعندما ناقش المعاهدة في اجتماعه المنعقد في (٢٥ حزيران ١٩٢٢) قرر الموافقة عليها مع ادخال شرط جديد ضمن المادة الثامنة عشر وهو ان هذه المعاهدة (تصبح نافذة المفعول بعد قبولها في المجلس التاسيسي). وقد حاول (بيرسي كوكس) عدم قبول هذه الاضافة الا ان فيصلاً وحكومته بقيا مصرين على وجوب ادخال هذا الشرط وقد وافق المجلس على المعاهدة ماعدا ابا التمن الذي طلب تسجيل مخالفته على بعض المواد وطالب بلزوم التنصيص بالغاء الانتداب في مقدمة المعاهدة وتعديل أو الغاء المواد الموافقة للانتداب[١]. وفي اليوم التالي قدم جعفر ابو التمن استقالته احتجاجاً على ذلك ثم قدمت الوزارة استقالتها في منتصف اب ١٩٢٢[٢].

أدركت الحركة الوطنية مخاطر هذه المعاهدة التي اقرت الانتداب فنشطت

(١) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية، ص٤٠.

(٢) AL - Windawi - op, cit, p, 14.

لمعارضتها وقدمت المذكرات إلى الملك والمندوب السامي، وحشد الوطنيون جهودهم لمنع المصادقة عليها وتنفيذها [١]، فعقدت جماهير بغداد اجتماعا اعلنت فيه احتجاجها الذي أبلغته إلى عصبة الأمم والكونغرس الأمريكي والى عدد من الصحف العالمية والذي جاء فيه:

«لقد اثبت العراقيون رغبتهم في الاستقلال التام ورفضهم أي انتداب مهما كان، وحركتهم الخطيرة في عام ١٩٢٠ أعظم شاهد على ذلك، وعليه نرفض كل انتداب ونحتج على كل قرار يعارض الاستقلال التام للعراق»[٢].

نجحت المعارضة الوطنية في استقطاب رجال الدين الذين ادوا دوراً مهماً في مقاومتها فقد اوضح الشيخ الخالصي معارضته للمعاهدة بالقول: (بايعنا فيصل ليكون ملكاً على العرش بشروط، وقد اخل بتلك الشروط، فلم تعد له في أعناقنا وأعناق الشعب العراقي أية بيعة»[٣].

وفي (٤ آب ١٩٢٢) قامت مظاهرة في النجف ومدن الفرات الأخرى تطالب بالاستقلال التام والغاء الانتداب، وعقد زعماء الحركة الوطنية في الفرات من الأعيان ورؤوساء العشائر اجتماعاً كبيراً في المشخاب، أعلنوا من خلاله رفضهم للمعاهدة وأرسلوا عدة برقيات إلى الملك والمندوب السامي في بغداد ضمنوها المطاليب الآتية[٤]:

١ ـ رفض الانتداب رفضا باتا واعتراف حكومة بريطانيا بإلغائه.

٢ ـ إسقاط الوزارة التي تصدق معاهدة غير مرضية بنظر الأمة، وتعين وزارة تطمئن الامة لاعمالها.

---

(١) كاظم نعمه، المصدر السابق، ص١٢٥.
كان قد تم التوقيع على المعاهدة في (١٠ تشرين الأول ١٩٢٢) وتقرر اعلانها في بغداد ولندن في اليوم الثالث عشر من الشهر المذكور. فاروق صالح العمر، المصدر نفسه، ص٤١.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، ج١، ص٨٩.

(٣) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص٢٦.

(٤) د. ك. و، ملف رقم ٣/ ٧٦ سنة ١٩٢٢، نسخة مصورة وموزعة في مكتبة د. جعفر عباس حميدي.

٣ ـ طرد المستشارين البريطانيين.

٤ ـ إطلاق حرية الصحافة.

وفي العاشر من شهر آب ١٩٢٢ أجتمع عدد من رجال الدين ورؤوساء العشائر في الفرات الاوسط وعقدوا ميثاقا وطنيا ضمنوه ثلاث مواد، اقسمواعلى بذل الجهود الوطنية والدينية من اجل تنفيذها وعدوا هذا الميثاق منهاجاً سياسياً لا يمكن تغيره والحياد عنه، وكانت مواد الميثاق ما ياتي:

المادة الأولى: تأليف حكومة حرة نيابية ديمقراطية مسؤولة امام الامة العراقية، مستقلة استقلالاً سياسيا تاما لا شائبة فيها من اي تدخل أجنبي.

المادة الثانية: تأييد سياسة الملك فيصل الأول على اساس استقلال العراق السياسي التام بحدوده الطبيعية.

المادة الثالثة: رفض انتداب الإنكليز وكل معاهدة تمس باستقلال العراق السياسي التام وبكرامة الامة من أي جهة.

وقد ذيل هذا الميثاق بسبعة عشر توقيعا من روؤساء العشائر ورجال الدين والتجار في الفرات الاوسط[١].

وأرسل ثلاثون من اشراف ووجهاء وتجار مدينة الكوفة مذكرة إلى الملك ينقضون فيها الانتداب البريطاني ويأملون تبليغ احتجاجهم إلى المندوب السامي والى عصبة الأمم وسائر قناصل الدول في العاصمة ويحتجون فيها على انكار المستر (تشرشل) رفض العراقيين للانتداب امام مجلس العموم البريطاني، ويعتقدون بان مصالح العراق ورعاية المنافع البريطانية، هي ان تكون الدولة العراقية ذات سلطة تامة تعترف بها حكومة بريطانيا[٢].

(١) د. ك. و، ملف البلاط الملكي ٣٩٤٧، الوثيقة ٢/ ٢ لسنة ١٩٢٢، أرسل رؤساء العشائر ورجال الدين في الفرات الميثاق الوطني إلى الملك فيصل الأول في ١٠ آب ١٩٢٢.

(٢) د. ك. و، ملف البلاط الملكي ٣٩٤٧، الوثيقة ١/ ٢ لسنة ١٩٢٢، مضبطة أرسلها ثلاثون من وجهاء وتجار مدينة الكوفة إلى الملك فيصل الأول، التأريخ ممزق.

كذلك أبرق رؤوساء القبائل في ابي صخير إلى الملك فيصل الأول بتاريخ (١٧ آب١٩٢٢) برقية يعلنون فيها عدم ثقتهم بالوزارة الحاضرة ويطالبون بابدالها بوزارة يأتمنونها ويثقون بأعمالها[١].

وعلى غرار ماقام به رجال الدين ورؤوساء العشائر في الفرات الاوسط من معارضة للمعاهدة وللانتداب البريطاني، نشط المعارضون في مناطق العراق الاخرى في ارسال الاحتجاجات على عقد المعاهدة، فأرسل عدد من زعماء ثورة العشرين برقيات إلى المعتمد البريطاني طالبوا فيها بـ:

١ ـ رفض الانتداب رفضا باتا ومطالبة بريطانيا بالغائه رسمياً.

٢ ـ مراجعة حكومة العراق لوزارة الخارجية البريطانية، لان مراجعتها لوزارة المستعمرات مخالف للاستقلال التام.

٣ ـ رفع تدخل ممثلي اية سلطة اجنبية لان اعمالهم لايمكن ان تطابق سياسة بريطانيا وان الامة تجد في نفسها الكفاية لأدارة شؤونها[٢]. وعلى الرغم من المعارضة الشعبية الواسعة التي اشترك فيها المثقفون ورجال الدين ورجال العشائر، الا ان الحكومة العراقية استمرت في خطتها لتصديق المعاهدة على وفق قرار مجلس الوزراء في (٢٥ حزيران ١٩٢٢) الذي اشترط عرضها على المجلس التاسسي[٣]، ولهذا صدر قرار مجلس الوزراء في (١٩ تشرين الأول ١٩٢٢) لاجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي.

حددت المعارضة شروطها للاشتراك في انتخابات المجلس المذكور وكانت:

١ ـ إلغاء الأدارة العرفية.

---

(١) خالد عبد المنعم، المصدر السابق، ص٢٠٢. وقد وقع هذه البرقية كل من داخل الشعلان ورايح العطية وسيد محسن أبو طبيخ وسيد كاطع العوادي ومحمد العبطان وسيد علوان الياسري وعبد الواحد الحاج سكر ومرزوق العواد ومزهر الحرجان.

(٢) فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص٦٧.

(٣) محمد مظفر الأدهمي، المصدر السابق، ص١٨٦.

٢ ـ اطلاق حرية المطبوعات والأجتماعات ليتسنى لإبناء الشعب بث ماعندهم من الأفكار.

٣ ـ سحب المستشارين البريطانيين من الالوية لان وجودهم فيها شل ايدي الموظفين.

٤ ـ اعادة المنفيين السياسيين الذين ابعدهم المندوب السامي في حادثة (٢٣ آب ١٩٢٢)[١].

٥ ـ السماح بتأليف الجمعيات السياسية[٢].

أستثمرت المعارضة الوطنية، الدعوة إلى انتخابات المجلس التاسيسي، في حشد الجماهير الشعبية لمقاطعة الانتخابات، ففي النجف عقد تجمع جماهيري في جامع الهندي يوم الجمعة المصادف (٢٧ تموز ١٩٢٢) حضره جمع غفير من الأهالي، أعلنوا فيه رفضهم لانتخابات المجلس التاسيسي ورفض اية معاهدة تمس استقلال البلاد، ودعوا الناس إلى الامتناع عن المشاركة في الانتخابات، مادام الحال في البلاد لم يتغير.

وعقدت اجتماعات مماثلة في بغداد وكربلاء ومناطق اخرى من العراق، طالبت قوى المعارضة الوطنية الجماهير بمقاطعة انتخابات المجلس التاسيسي، وقدمت الاحتجاجات إلى الملك فيصل الأول، تطالبه بعدم اجراء انتخابات في ظل الوزارة التي صادقت المعاهدة العراقية ـ البريطانية انما تجري الانتخابات بعد تشكيل وزارة جديدة بدلاً عنها[٣].

اتخذ عبد المحسن السعدون وزير الداخلية الخطوات الضرورية لبدء عملية الانتخابات، وكان يرى ضرورة استخدام سياسة حازمة اتجاه المعارضة لحملها

(١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ العراق السياسي الحديث، (بغداد ١٩٨٩)، ج٣،ص ٢٠.

(٢) محمد مهدي البصير، تأريخ القضية العراقية، (بغداد ١٩٢٤)، ج٢، ص٤٨٥.

(٣) مظفر الأدهمي، المصدر السابق، ص ص ١٩٠-١٩١.

على الاستجابة لمواقف الحكومة والأنصياع لأوامرها[١]. ولمس السعدون عن قرب بان الوزارة النقيبية الثالثة لابد لها ان تصطدم بالمعارضة التي استمرت في معارضتها للمعاهدة ولانتخابات المجلس التأسيسي. وبدأ تحركها ينشط ويزداد حدة نحو مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي التي كانت الحكومة تسعى لإجرائها، لان اجتماع المجلس وتصديقه على المعاهدة سيكبلان العراق بقيودها[٢] آلا أن الوزارة أختلفت مع السعدون بسبب استخدامه سياسة الشدة مع المعارضة الوطنية الأمر الذي دفع السعدون إلى الاستقالة من الوزارة، بعدها قدمت الوزارة استقالتها في (١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢)[٣].

عهد إلى عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة الجديدة في (١٨ تشرين الثاني١٩٢٢) فأدركت المعارضة الوطنية ان الهدف من وراء هذا التكليف هو تطبيق سياسة الشدة التي يدعوا اليها السعدون لإيقاف تيار المعارضة عند حده[٤]. عندئذ نسقت جهودها لمقاطعة الانتخابات وقامت بحملة دعائية واسعة في سبيل ذلك، فاتصلت برجال الدين في كربلاء والنجف والكاظميه الذين اعلنوا تضامنهم مع المعارضة وأصدروا فتاوى شرعية بتحريم الانتخابات وتحريم الاشتراك فيها تحريما قاطعا، وان الاشتراك في الأنتخابات يعني المساعدة على تولي الكفار لامور المسلمين[٥]. كما صدر منشور تحت عنوان «من والاهم فهو منهم» جاء فيه:

«صدرت فتاوى العلماء في كربلاء والنجف والكاظمية بعدم الأشتراك في المؤتمر حيث ان مقدرات البلاد سوف تعين في هذا المؤتمر وبما ان الحكومة

(١) عبد الرحمن البزاز، العراق من الأحتلال حتى الأستقلال، ط٣ (بغداد ١٩٦٧)، ص١٥١.

(٢) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تأريخ العراق السياسي والمعاصر، (بغداد ١٩٧٨)، ص٦٩.

(٣) ان سبب استقالة الوزارة الرئيسي هو شدة المعارضة وليس كما ادعى النقيب بإعتلال صحته بالأضافة إلى مشكلة الموصل. لطفي جعفر فرج، المصدر نفسه، ص٧٢.

(٤) جريدة العراق، ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٢.

(٥) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص٢٧.

العراقية الموالية للإنكليز قد عينت مندوبي هذا المجلس قبل الانتخابات فلا يجوزلكم ايها العراقيون الاشتراك حيث ان السبب هو تأييد المعاهدة التي صدقها ال النقيب»[٦].

وإلى جانب هذه الفتاوى صدرت ايضا اعلانات غير موقعة من جهة معينة تحث على الانصياع إلى فتاوى رجال الدين في كربلاء والنجف والكاظمية[٧]. وكان لتلك الفتاوى والمنشورات اثر حاسم في مقاطعة الانتخابات.

أثمرت سياسة الشدة التي سار عليها السعدون الذي كان يحضى برضا البريطانيين في جعل الجو مهيأ ومناسباً لإجراء الانتخابات، الا ان وزارته لم تحظ بثقة الملك الذي استغل الازمة الاقتصادية في البلاد واشعر السعدون بان استقالته مرغوب فيها، عندئذ قدمها في (١٥ تشرين ١٩٢٣) بعد ان أكمل المرحلة الأولى من الانتخابات[٨] ويذكر التقرير البريطاني الاداري لعام (١٩٢٣ ـ ١٩٢٤) ان السعدون قد فشل في اكمال الانتخابات، وذلك لان اجراءاته الحازمة جاءت متاخرة، فقبل ان تباشر وزارته اعمالها كانت الانتخابات قد توقفت في مناطق الفرات الاوسط والمراكز الدينية خاصة كربلاء والنجف والكوفة والكاظمية وذلك منذ صدور فتاوى رجال الدين[٩]. وذكر التقرير أيضا «أن اثر الفتاوى الدينية لم يقتصر على الشيعة وحدهم بل استجابة الطائفة السنية له أيضاً، وقام رجال الدين المسيحيين بالدعوة لمعاضدة المسلمين في حركتهم»[١٠].

وكان لفتاوى رجال الدين الاثر الفعال في أضعاف إجراءات السعدون اذ انها كانت ترتبط أساسا بمطالب الوطنيين فقد أعلن رجال الدين بان فتاواهم ستكون نافذة المفعول مالم تلغ الحكومة الادارة العرفية وتطلق حرية المطبوعات

(٦) عبد الأمير العكام، المصدر السابق، ص ص ١١٩-١٢٠.

(٧) محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق، ص١٩١.

(٨) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ١٤٦.

(٩) British Colonial office, Report on Iraq Administration, April 1923 - Dece. 1924 (London, 1925), p. 26.

(١٠) Ibid, p, 26.

والاجتماعات وتسحب المستشارين البريطانيين من الألوية إلى بغداد وتحصر السلطة بيد موظفين وتعيد المنفيين السياسيين وتسمح للاحزاب السياسية بمزاولة اعمالها(١) وهذا يعني ان القوى المعارضة لسياسية السعدون كانت متراصة وتسير في خط واحد.

وبعد كل هذه التطورات عهد الملك فيصل الأول إلى جعفر العسكري بتأليف الوزارة الجديدة في (٢١ كانون الأول ١٩٢٤) التي اكملت المرحلة الثانية من الانتخابات وبذلت جهوداً كبيرة في وصول مرشحي الحكومة إلى المجلس على الرغم من الاحتجاج والأستنكار في مختلف مناطق العراق(٢).

افتتح الملك فيصل الأول المجلس التأسيسي في (٢٧ آذار١٩٢٤)، إذ عد ذلك اليوم من الاحداث المهمة في تأريخ العراق المعاصر وذلك لأنه أول مجلس منتخب يجتمع في بغداد، وأول خطوة نحو الحياة الديمقراطية على الرغم مما فيه من عيوب وما عليه من مآخذ. وقد وجه الملك فيصل انظار اعضائه في خطابه إلى أهمية المعاهدة العراقية البريطانية وإلى خطورة القانون الأساسي الذي عد ركن السياسة الداخلية وعليه تتوقف سمعة العراق عند الأمم المتمدنة، ثم حدد مهام المجلس بثلاثة أسس هي(٣):

١ ـ البت في المعاهدة العراقية البريطانية.

٢ ـ سن الدستور (القانون الأساسي) العراقي.

٣ ـ سن قانون الأنتخابات للمجلس النيابي.

ومما يلفت النظر أن هذه المهام باسبقياتها جاءت مخالفة للأرادة الملكية التي صدرت في (٤ آذار١٩٢٢) للشروع بانتخابات المجلس التأسيسي والتي حددت مهام المجلس بسن دستور للمملكة أولاً ووضع قانون الانتخابات لمجلس

(١) Ibid, p, 6.

(٢) محمد مهدي البصير، المصدر السابق، ص٤٨٥.

(٣) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤، ج١، ص١٣.

النواب ثانياً ثم البت في المعاهدة العراقية البريطانية ثالثاً، حسبما تقتضيه الاصول الدستورية لان التصديق على المعاهدة الدولية هو من مهام المجالس النيابية، آلا أن الظروف السياسية أقتضت في وقتها أن يكون الدستور مؤسساً على مواد المعاهدة، لا المعاهدة مؤسسة على مواد الدستور، وبمعنى آخر أن تكون المعاهدة أصلاً والدستور فرعاً تابعاً لها خاضعاً لأحكامها، وبذلك فأن الأمر لا يخلو من نقص في التشريع وانحراف في السنن الدستورية[١].

وبعد ان وضعت المعاهدة امام المجلس التأسيسي للمناقشة، تحدث النائب توفيق السويدي موضحا أهمية هذا الموضوع وطالبا من نواب الأمة أن يبذلوا كل ما في وسعهم لتأمين غاية الأمة ورغباتها بدون أن يفرطوا. وان يكونوا يدا واحدة ثم قدم مقترحا بتوزيع نسخ من لائحة المعاهدة على أعضاء المجلس لتدقيقها واستطلاع آراء الشعب عليها، ليستطيع أعضاء المجلس التأسيسي من التصويت على موادها في الجلسة الثانية للمجلس ووضع المقترح في التصويت فقبل ووزعت نسخ المعاهدة وبروتوكولاتها على الأعضاء باللغات الأربعة، العربية والإنكليزية والتركية والكردية[٢] ثم قبل اقتراح السويدي الثاني الذي يتضمن تشكيل لجنة لتدقيق المعاهدة، تضم مندوباً واحداً عن كل لواء عدا الموصل يكون منه مندوبان فوافق المجلس على الاقتراح، وشكل لجنة لتدقيق المعاهدة من خمسة عشر عضوا[٣] واجتمعت اللجنة حال تأليفها ودرست الوثائق التي تبادلت بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية وسمعت آراء المختصين وأعضاء الوزارة وآراء المندوبين، واستمرت اجتماعاتها بشكل مكثف ومتواصل إذ عقدت ٢٩ جلسة نهارية وعشرين جلسة مسائية، درست خلالها المراسلات والوثائق

(١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ح١، ص١٩٦.

(٢) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤، ج١، ص٣٣.

(٣) اسماء اللجنة التي انتخبها المجلس في جلسته المنعقدة في ٧ نيسان ١٩٢٤.
١) ياسين الهاشمي، ٢) عمر العلوان، ٣) زامل المناع، ٤) حبيب الخيزران، ٥) آصف أغا، ٦) داود الجلبي، ٧) فالح الصيهود، ٨) محمد زكي، ٩) عداي الجريان، ١٠) فهد الهذال، ١١) شريف أغا، ١٢) حبيب الطالباني، ١٣) المرزة فرج، ١٤) عبد الواحد الحاج سكر، ١٥) صالح شكاره.أنظر الحسني. تأريخ الوزارات، ج١، ص١٩٨.

ودققت واستجوبت ثم خلصت إلى وضع تقريرها في ٦٥ صفحة، إذ كان خير خدمة وطنية أسدتها إلى البلاده[١].

تناول التقرير جوانب المعاهدة المختلفة وكان يمثل آراء المعارضة داخل المجلس، ولم يكتف التقرير بنقد المعاهدة وانما طلب رفضها إذا لم تجر عليها التعديلات المطلوبة، واهم النقاط الأساسية التي وردت في التقرير ما يأتي:

١ - ان الشعب العراقي متمسك بصيانة استقلاله من كل الشوائب وان ما مر عليه في السنوات الأخيرة جعله ينفر من استمرار غموض الحالة السياسية وهو مستعد للتضحية على ان يرى سيادته الوطنية واستقلاله التام في صيانة تامة.

٢ - اجماع الرأي على ان العراق في حالته الحاضرة يحتاج إلى المساعدة والمؤازرة من الحكومة البريطانية.

٣ - ان التعديلات المطلوبة في المعاهدة وملاحقها لا تمس مركز بريطانيا في العالم، وهي في الوقت نفسه على جانب عظيم من الأهمية، اذ بدون هذه التعديلات لا يمكن للحكومة العراقية القيام بواجب التحالف.

٤ - ان في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها ما يثقل كاهل العراق، ولا يمكنه من القيام بتعهداته ومادامت المعاهدة لم تزل غير متبادلة بين الحكومتين فلا يصعب إيجاد حل مرض لتلك التعديلات اما إذا اعتبرت بريطانيا طلب التعديلات بالرغم من عدالتها كرفض للمعاهدة، فيجب النظر في هذا الأمر والاستعداد لما يحدث من تغيرات في الموقف[٢].

كان موضوع المعاهدة اهم ما يشغل بال الشعب، وكانت المعارضة الوطنية خارج المجلس تنظم الأجتماعات والمظاهرات للأعراب عن سخطها على المعاهدة، ومطالبة الحكومة بتعديلها تعديلاً يتفق والتضحيات التي قدمها الشعب

(١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج١، ص٩٩.

(٢) تقرير لجنة تدقيق المعاهدة المرفوعة إلى المجلس التأسيسي في ٢٠ مايس ١٩٢٤، ص ص ٥٣-٥٤.

من اجل استقلاله وحرية بلاده[١]. وكانت لهذه المعارضة الأثر الكبير في أوساط المجلس التأسيسي، فقد تصدى للمعاهدة عدد من أعضاء المعارضة منتقدين بنودها ومطالبين بتعديلها على وفق ما جاء بتقرير اللجنة إذ كان من بين المتحدثين ياسين الهاشمي، رئيس لجنة تدقيق المعاهدة الذي وصفها بأنها تمس سيادة العراق واستقلاله، ونبه على ضرورة الدفاع عن الحقوق العراقية في قضية الموصل[٢].

كما انتقد سالم الخيون المعاهدة بشكل لاذع وطالب بتغير الحكومة وإعادة المفاوضات من جديد[٣] أما ناجي السويدي فانه ركز في انتقاداته على اتفاقية الموظفين وطالب بإعادة المعاهدة وتعديل نصوصها. ورفض آصف أغا المعاهدة ووصفها (بصك الأنتداب) لأنها لم تصرح بأستقلال العراق ولم تلغ الأنتداب وقال « أن كل فقرة من فقراتها تمثل الأنتداب الممقوت»[٤]. وكذلك جوبهت المعاهدة داخل المجلس بمعارضة قوية من ممثلي المنطقة الشمالية (كركوك وأربيل) إذ قدموا طلبا إلى رئيس المجلس اقترحوا فيه تأجيل المذاكرة في المعاهدة إلى انتهاء مشكلة الموصل، والأ فانهم مستنكفون عن قبولها، وقد أيدهم في هذا الرأي عبد الواحد الحاج سكر، وناجي السويدي الذي قال « أرى الطلب الذي صدر من مندوبي أربيل وكركوك بخصوص تأجيل البت في المعاهدة حتى تنتهي مسألة الموصل أمر موافق، لان معرفة حدودنا أمر ضروري فإذا لم تحسم مسألة الموصل، فعلى ماذا نتعامل...»[٥] وبإزاء اشتداد المعارضة للمعاهدة داخل المجلس وخارجه وجه المندوب السامي إنذار إلى الملك أوضح فيه أن بريطانيا لا تسمح باستمرار الوضع الراهن، بحجة أن ذلك يمثل خطرا على سلامة العراق في الداخل والخارج وطلب من الملك إصدار تعديل لقانون المجلس التأسيسي يخوله الحق في حل المجلس في أي وقت يشاء خلال أربعة أشهر من ابتدائه بعقد

(١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، ج١، ص١٩٩.
(٢) مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، ج١، ص ٣٠٣.
(٣) مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، ج١، ص ٣٢٥.
(٤) المصدر نفسه، ص٤٢٠.
(٥) المصدر نفسه، ص٤٢٦.

جلساته، على أن يحل اعتبارا من الساعة الثانية عشرة من ليلة (١٠-١١ حزيران) وان تعطى التعليمات لوزارة الداخلية بإغلاق بناية المجلس في الحال ووضع عدد من الشرطة في الطرق المؤدية إليه[١]. وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت المعارضة في رأيها بعدم تصديق المعاهدة، الأمر الذي دفع الملك إلى عقد اجتماع مع زعماء المعارضة في المجلس ياسين الهاشمي وحضره رئيس المجلس التأسيسي ورئيس الوزراء، وتدارسوا الخطط الواجب إتباعها لإمرار المعاهدة[٢].

واستجابة لطلب المندوب السامي من الملك والحكومة المصادقة على المعاهدة استطاع رئيس الوزراء ليلة (١٠-١١) حزيران من جمع ٦٨ نائبا من مجموع مائة نائب في المجلس التأسيسي، وبعد أن أغلقت الأبواب، جرت مناقشات سريعة ثم عرض رئيس المجلس عبد المحسن السعدون تقريرين. الأول يمثل رأي المعارضين مرفوع من ٢٣ عضوا بزعامة ياسين الهاشمي واحمد الداود والشيخ سالم الخيون والتقرير الثاني مرفوع من رئيس الوزراء جعفر العسكري وموقع من ثلاثين عضوا من مؤيديه، وبعد اجراء التصويت على تقرير المعارضة ظهر أن ٤٣ عضوا مخالفا و٢٤ عضوا موافقا وواحد مستنكف لذلك سقط تقرير المعارضة[٣]. ثم جرى التصويت على التقرير المرفوع من الحكومة، وكانت النتيجة (٣٧) موافقا و(٢٤) عضوا مخالفا و(٨) مستنكفين[٤]. بعدها تمت الموافقة على المعاهدة قبل الساعة الثانية عشرة ليلاً إذ صوت إلى جانبها (٣٧) نائبا من عدد الحاضرين البالغ ٦٩ نائبا وعارضها ٢٤ نائبا وأمتنع (٨) نواب عن التصويت[٥].

وقوبل تصديق المعاهدة بالسخط والاستنكار من المعارضة الوطنية التي اتهمت أعضاء المجلس التأسيسي بممالاة السلطة والرضوخ للضغوط

(١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج١، ص١٨٥.

(٢) فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٣) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، ح١، ص٤٣٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٤٤٠.

(٥) المصدر نفسه، ص٤٤٦ اصبح عدد الحاضرين ٦٩ عضوا بعد ان حضر أحد الأعضاء متأخراً.

البريطانية. ويمكن ان نلمس قوة المعارضة وصلابتها داخل المجلس وخارجه من خلال الوصف الذي قدمته المس بيل عن الأعضاء الذين أيدوا المعاهدة وصادقوا عليها إذ تقول بمذكراتها «.. وقد صرح جميع الأعضاء المساكين الذين صوتوا مع المعاهدة، بأنهم لا يجرؤون على الذهاب إلى بيوتهم أنهم سيقتلون، ولذلك ترتب أن يصحب كلا منهم رجل أو رجلان من الشرطة. واركب نوري في سيارته الخاصة مظهر الحاج صكب، وقال له وهو يسحب قنبلة يدوية.. انظر أن هذه يمكن أن تقتل مئتين من الناس في الحال، فكان لهذه الملاحظة تأثير مهدئ على مظهر...)[١].

ثانياً: الحياة النيابية ودور المعارضة فيها

بعد زوال الحكم العثماني عام ١٩١٨ طالب عدد من المثقفين العراقيين من المحامين والكتاب والأدباء والمعلمين والضباط ورجال الدين وبعض رجال الأعمال الذين كانوا يقدرون أهمية الحياة النيابية طالبوا حكومة الاحتلال البريطاني بان تكون الدولة العراقية الجديدة مقيدة بمجلس منتخب من أهالي العراق[٢].

وشدد العراقيون عام ١٩٢٠ على ضرورة عقد مؤتمر عراقي وتقرير شكل الحكم[٣]. وأشار تقرير بريطانيا إلى مطالبة الشعب بإقامة حكومة ديمقراطية دستورية مقيدة بمجلس نيابي جاء فيه «اجتمع الكل على طلب حكومة ديمقراطية دستورية وان الجميع كانوا يشتركون في الرغبة في أن يحكمهم مجلس نيابي منتخب على احدث الطرق[٤].

واستجابة لضغوط الحركة الوطنية نشر الحاكم الملكي العام بالنيابة بيانا رسميا

(١) العراق في رسائل المس بيل، ص ص ٥٤٤ ٥٤٥.

(٢) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ ١٩٤٦ وموقف جماعة الأهالي فيها، ط١، (بغداد ١٩٨٣)، ص١٧.

(٣) جريدة العراق، في ٣ حزيران ١٩٢٠.

(٤) تقدير الأدارة البريطانية في عشر سنوات (١٩٢٠ ١٩٣٠) ص١٣، نقلا عن حسين جميل المصدر السابق، ص٢٠.

مؤرخا في (١٧ حزيران ١٩٢٠) أعلن فيه أن مؤتمرا عراقيا منتخبا من الشعب لسن القانون الأساسي ستبدأ اجراءات عقده في الخريف القادم ونصت لائحة الانتداب على واجب بريطانيا كدولة منتدبة،إقامة حياة دستورية نيابية في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات[١].

حاولت بريطانيا المماطلة والتسويف في تأخير إقامة الحياة النيابية، لكن الحركة الوطنية زادت في ضغوطها، ففي الذكرى الأولى لتتويج الملك فيصل الأول المصادف (٢٣ آب ١٩٢٢) نظم(الحزب الوطني وحزب النهضة)[٢]. مظاهرة أمام البلاط، طالبا الحكومة بتنفيذ وعودها بتشكيل المجلس النيابي وجاء في كلمة محمد مهدي البصير ممثل الحزب الوطني في هذا الاجتماع القول «... كنا نأمل أن نقف صبيحة هذا اليوم التاريخي العظيم إلى جانب رجال مجلس النواب وقد انتظمت الأمور واستقامت الأحلام، وتألفت الهيئات النيابية الحرة التي تمثل الأمة، فلم تفلح هذه الآمال عندنا لحد الآن مع الأسف»[٣]. ونشر حزب النهضة في جريدته المفيد بيانا جاء فيه:» ان الشعب يقف اليوم بعد مرور سنة كاملة على التتويج، لم يرى خلالها فرقا بين سياسة الحكومة الحاضرة وبين سياسة حكومة الاحتلال»[٤] ولما كان هدف بريطانيا هو حماية وجودها ومصالحها في العراق، قبل أي اعتبار آخر، لذلك فأنها أصبحت تتقاطع مع أهداف الحركة الوطنية العراقية التي تسعى إلى تكوين دولة عراقية مستقلة محكومة بمجلس نيابي لأن وجود مؤسسة دستورية نيابية حقيقية يشكل تهديدا لمصالحها ولكن اشتراط موافقة المجلس التأسيسي على معاهدة ١٩٢٢ دفع إلى أجراء انتخاب المجلس الذي صدق المعاهدة، ثم ناقش القانون الأساسي العراقي (الدستور) لوضع أسس النظام السياسي لدولة العراق.

---

(١) جريدة العراق، في ٢١ حزيران ١٩٢٠.

(٢) محمد مظفر الأدهمي، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(٣) محمد مهدي البصير، المصدر السابق، ص ٤١٧.

(٤) جريدة المفيد، في ٢٣ آب ١٩٢١.

١ - القانون الأساسي (الدستور) وهيمنة الملك والسلطة التنفيذية على الحياة السياسية

تعهدت بريطانيا في المادة الأولى من لائحة الانتداب بأن تضع في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب قانونا أساسيا للعراق يعرض على مجلس العصبة للمصادقة عليه، على أن يضمن هذا القانون الحقوق الأساسية للأهالي الساكنين في البلاد، ويسن بمشورة الحكومة العراقية وعند مبايعة حكومة النقيب لفيصل الأول ملكا على العراق اشترطت أن تكون حكومته «دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون». وتضمنت المادة الثالثة من معاهدة ١٩٢٢ أسس الدستور العراقي، عندما نصت على موافقة ملك العراق على تنظيم قانون أساسي يعرض على المجلس التأسيسي شرط أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص المعاهدة، وأن يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ويكفل للجميع الحرية التامة ويعين الأصول الدستورية للدولة العراقية سواء أكانت تشريعية أم تنفيذية.

بدأت أولى المحاولات لوضع القانون الأساسي (الدستور) سنة١٩٢١، عندما شكلت لجنة بريطانية خاصة لإعداد لائحة، تألفت من الميجر دبليو، جي يونغ، الموظف في دائرة الشؤون الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية في لندن والمستر ايم. أي. ادراورد المستشار القضائي بدار المندوبية، والمندوب السامي نفسه فاستعانت هذه بالدستور الاسترالي والدستور النيوزلندي وبعض دساتير الممالك الصغرى مثل تركيا وإيران[١]. ووضعت مسودة اللائحة وعرضتها على الملك فقبلها بصورة مبدئية وأحالها إلى لجنة عراقية تألفت من وزير العدلية ناجي السويدي، ووزير المالية ساسون حسقيل، ومستشار وزارة العدلية المستر ادراورد، ورستم حيدر ممثل للملك فيصل الأول[٢]. فاعترضت هذه اللجنة على اللائحة لأنها منحت الملك صلاحيات واسعة وحرمت على مجلس الأمة وضع

---

(١) عبد الرزاق الحسني، أحداث عاصرتها، ص١٢٤.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

أي تشريع يخالف معاهدة التحالف المبرمة بين الحكومتين العراقية والبريطانية. وعلى هذا الأساس قدمت لائحة تمثل وجهة النظر العراقية استمدت مفاهيمها من الدستور العثماني ومن بعض دساتير الأمم الأخرى ومنها اليابان[١].

بعدها أرسلت مسودة اللائحتين إلى وزارة المستعمرات في لندن، ثم اجتمعت اللجنتان واعدتا مسودة لائحة موحدة قلصت فيها صلاحيات الملك و«جعلت الحكومة تحت أشراف المجلس النيابي وتحقيق مسؤولياتها أمامه «وكان هذا الحق قد منح للملك في اللائحة الأصلية، كما أناطت بالملك صلاحيات تشريعية فأعطته حق إصدار المراسيم التي لها قوة القانون، عندما يكون البرلمان غير منعقد. آلا أن اللجنة العراقية اعترضت على حق الملك في إصدار المراسيم وأرسلت مسودة اللائحة الجديدة مع آراء اللجنة العراقية إلى لندن مرة أخرى، فأيدت وزارة المستعمرات البريطانية وجهة النظر العراقية. وفي نيسان ١٩٢٣ وضعت الصيغة النهائية للائحة[٢].

قدمت اللائحة بصيغتها النهائية للمجلس التأسيسي في اجتماعه الأول في (٢٧ آذار ١٩٢٤)، وقد افتتح المجلس فيصل الأول بكلمة أشار فيها إلى لائحة الدستور بالعبارات الآتية:

«... نوجه أنظاركم إلى خطورة القانون الأساسي، ركن السياسة الداخلية، إذ عليه تتوقف سمعتنا عند الأمم المتمدنة... وعملا برغبات الأمة العراقية ندعوكم أيها النواب إلى سن هذا القانون ووضع نظام الانتخاب للمجلس النيابي»[٣]. وبعد مناقشات سريعة على اللائحة استغرقت نحو شهر من (١٤ حزيران حتى العاشر من تموز ١٩٢٤) أقرت أكثر المواد بمجرد قراءتها مرة واحدة من غير مناقشتها، ولم يستطع المجلس التأسيسي أن يدخل تعديلات تستحق الذكر على اللائحة، لأن كل مقترح من المعارضة كان يقابل باعتراض حاد، أما من أحد الأعضاء الموالين

(١) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي، ج١، ص٤٢٥.
(٢) عبد الرزق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص٤٧١.
(٣) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي، ج١، ص٨٩.

للحكومة، أو من أحد الوزراء، وفقا للخطة التي رسمها المندوب السامي البريطاني[١].

وفي جلسة المجلس المنعقدة يوم (١٠ تموز ١٩٢٤) قرر المجلس التأسيسي قبول نص اللائحة من غير أن يدخل تعديلات أساسية فيها ثم أحالها إلى رئيس الوزراء بكتابه المرقم ٣٩١ في ١٩ تموز ١٩٢٤ للنشر بعد موافقة الملك عليها[٢]. وفي (١٢ آذار١٩٢٥) حمل رئيس الوزراء (ياسين الهاشمي) دستور المملكة العراقية في مخمل من الحرير الاخضر في حفل مهيب وقدمه إلى الملك فيصل الأول الذي وقعه وأمر بنشره. ضم القانون الأساسي العراقي (الدستور) ١٢٣ مادة موزعة على مقدمة وعشرة أبواب، أما المقدمة فقد بحثت أسم القانون وشكل الحكومة وعاصمة الدولة وشكل علم الأمة، وقد احتل ذلك المواد الأربعة الأولى، وقد جاء في مقدمته أن العراق « دولة ذات سيادة مستقلة حرة، ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه، وحكومة ملكية وراثية وشكلها نيابي، وبغداد عاصمة العراق ويجوز اتخاذ غيرها عاصمة بقانون» وسوف يتجنب الباحث التفصيل في أبواب القانون الأساسي (الدستور) أنما يركز على الباب الثالث الذي يتعلق بالسلطة التشريعية وعلاقتها بسلطة الملك والحكومة وفقا لأحكام هذا القانون.

تضمن الباب الثالث من القانون الأساسي (الدستور) السلطة التشريعية بسبع وثلاثين مادة، تناولت كيفية تعين أعضاء مجلس الأعيان وانتخاب أعضاء مجلس النواب، وكيفية عقد اجتماع كل من المجلسين وحدد دورة مجلس النواب «بأربعة اجتماعات عادية، لكل سنة اجتماع يبدأ من أول يوم من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات، والملك هو الذي يدعوا المجلس إلى عقد جلساته العادية في العاصمة في أول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة»[٣]. كما حدد في المادة الثلاثين من هذا الباب الشروط الواجب توفرها في عضوية مجلس الأعيان

---

(١) عبد الرزاق الحسني، أحداث عاصرتها، ص١٣٦.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢ ـ١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٧٢، ص١١ .للتفصيل انظر القانون الأساسي العراقي (الدستور) (بغداد ١٩٢٥).

والنواب إذ نصت المادة المذكورة على عشرة شروط في عضو مجلس النواب أو عضو مجلس الأعيان كان أهمها ما يأتي:

١ ـ أن يكون عراقيا وغير مدعٍ بجنسية أو حماية أجنبية.

٢ ـ أن لا يقل عمر النائب عن ثلاثين عاما والعين أربعين عاما.

٣ ـ أن لا يكون محكوما عليه بالسجن عن جريمة غير سياسية أو محكوما عليه بالإفلاس ولم يعد اعتباره قانونا.

٤ ـ أن لا يكون مجنونا أو محجورا عليه أو ساقطة عنه الحقوق المدنية.

فضلا عن ذلك فقد منع الدستور اجتماع عضوية المجلسين في شخص واحد. حددت المادة الثانية من الدستور الإطار العام للنظام السياسي بعد أن نصت على أن «(العراق دولة ذات سيادة... وحكومة وراثية وشكلها نيابي)، وأن سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة، وهي وديعة للملك فيصل بن الحسين ثم ورثته من بعده»[١]. وعلى الرغم من أن العراق دولة ذات سيادة آلا أن دستورها كان شاذا في أسلوبه عن القوانين الأساسية العالمية، التي تنص على أن الأمة هي مصدر السلطات. لأن الزيادة التي وضعت على هذه المادة زيادة غير مألوفة في دساتير العالم وقوانينه الأساسية[٢] كما أعطى هيمنة للملك على تكوين مجلس الأعيان، وذلك أن الملك هو الذي يعين أعضاء مجلس الأعيان باختياره شخصيا وبإرادته الذاتية[٣] وهو مجلس ذو صلاحيات واسعة تقرب من صلاحيات مجلس النواب المنتخب ولما نوقشت هذه المادة في المجلس التأسيسي يوم (٢١ حزيران ١٩٢٤) عارض بعض النواب هذه الصلاحيات وكان من بينهم توفيق السويدي نائب بغداد الذي اقترح أن (يتألف مجلس الأعيان من عدد لا يتجاوز العشرين، يعين الملك نصفهم، وينتخب المجلس النيابي النصف الثاني، وبهذه الطريقة يكون التعيين بيد

(١) القانون الأساسي العراقي (الدستور)، المادة ١٩.

(٢) عبد الرازق الحسني، أحداث عاصرتها، ص١٢٩.

(٣) القانون الأساسي، المادة ٢٦، فقرة ٧.

صاحب العرش والانتخاب بيد الأمة، فيستعمل الملك والأمة كلاهما هذا الحق المشترك»[١]. وأيد نائب الموصل داود الجلبي ما ذهب إليه زميله السويدي إذ قال «بما أنا واثق بشخص جلالة الملك، فلا لزوم أن يكون أعضاء مجلس الشيوخ منتخبين، ولكن إذا كانت مسألة ثقة فقط، فسدوا المجلس وقولوا نحن واثقون بجلالة الملك ولا تعملوا شيئا.... وأن المسألة ليست مسألة ثقة بل وضع دستور ونظام لهذه الدولة الفتية... الملك هو إنسان مثلنا له زمن محدد يعيشه مهما عمر طويلا وإذا كانت ثقتنا بشخص الملك وطيدة، فهل تبقى هذه الثقة بغيره من بعده، وأني أرى مجلسنا يريد أن يرجع القهقري، بينما يشكل مجلسا نيابيا لهذه المملكة وإذا به يضع عقبة كأداء، أعني مجلسا من وجهة واحدة تابعا إرادة معينة»[٢].

وخول القانون الأساسي (الدستور) الملك سلطة تشريعية أيضا إذ أنه يسهم في ممارسة السلطة التشريعية عن طريق التصديق على مشروعات القوانين بعد صدورها من مجلس الوزراء بصفة قرار وقبل رفعها إلى مجلس الأمة، بينما خولته المادة (٢٦ ف١) التصديق على القوانين بعد صدورها من مجلس الأمة. كما مارس الملك التشريع المستقل عن طريق إصدار المراسيم التي لها قوة القانون بموافقة مجلس الوزراء[٣] وذلك في حالة الضرورة وفي أثناء عطلة المجلس آلا أن هذه المراسيم كانت تصدر من غير اعتبار لتوفير الضرورة، من غير اهتمام بمدى مطابقتها مع أحكام الدستور[٤].

كما أعطى الدستور صلاحية للملك بعدم المصادقة على القوانين التي يشرعها مجلس الأمة[٥] ومن ذلك نرى أن الدستور قد زاد من سلطة الملك وحدد سلطة البرلمان في عدة مواد منها المادة (١٠٦) التي تنص على عدم السماح لمجلس

---

(١) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤، ج١، ص٦١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٦١٦.

(٣) القانون الأساسي، المادة ٢٦ فقرة ٣.

(٤) فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، (بغداد ١٩٧٥)، ص٢٤٨.

(٥) القانون الأساسي (الدستور)، المادة ٦٣ فقرة ٣.

النواب بخفض النفقات المنصوص عليها في المعاهدات. وكذلك عدم السماح لأي عضو من أعضاء مجلس النواب بتقديم اقتراح بصرف أي مبلغ[١]. وبالوقت نفسه سمح للحكومة أن تصدر ميزانية مؤقتة وأن تسير على ميزانية السنة المنصرمة في حالة انعدام ميزانية جديدة[٢]. وفضلا عن ذلك فأن الدستور أعطى للملك وحدة حق اختيار رئيس الوزراء[٣]. من غير أن يتقيد برأي الأكثرية البرلمانية، كما أعطى الملك سلطة شخصية بإقالة رئيس الوزراء عند الضرورة[٤]. وجعل الوزارة مسؤولة أمام الملك إلى جانب مسؤولياتها أمام البرلمان، طالما أنه يستطيع إقالتها بأمره الفردي بحيث تبدو الإقالة مقابلة لحجب الثقة التي يمارسها مجلس النواب لإسقاط الوزارة[٥].

وهذا التعارض والازدواج في الجهة السائلة (الملك ومجلس النواب) يضعان الوزارة في موقف دقيق،إذ هي ملزمة واقعيا بكسب ثقة رئيس الدولة إلى جانب ثقة مجلس النواب ومن خلال ما تقدم فان الدستور أعطى الملك سلطات واسعة ولم يوزع السلطات بحيث يجعل كل سلطة تنتهي بحدود سلطة أخرى، كذلك أعطى السلطة التنفيذية سلطات كبيرة على حساب السلطتين التشريعية والقضائية مما أدى إلى تغلب السلطة التنفيذية على السلطتين المذكورتين واختلال التوازن بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية[٦] وكان هذا من العوامل الأساسية في إضعاف الحياة النيابية في العراق.

ولم تقتصر هيمنة الملك على السلطة التشريعية وإنما كانت له هيمنة على سلطة الوزارة وأعمالها من خلال حق التصديق على قرارات مجلس الوزراء، إذ مكنه هذا الحق من تعديل قرارات مجلس الوزراء وتأخير صدورها ونفاذها وإلغائها أيضاً[٧]

(١) المصدر نفسه، المادة ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه، المادة ١٠٧.

(٣) المصدر نفسه، المادة ٦، الفقرة ٥ .

(٤) المصدر نفسه، المادة ٢٦، الفقرة ٦.

(٥) المصدر نفسه، المادة ٦٦.

(٦) عباس عطية جبار، المصدر السابق، ص٢٥٦.

(٧) القانون الأساسي، المادة ٦٥.

وعلى الرغم من أن الدستور أعطى رئيس الوزراء حق اختيار الوزراء، آلا أن الملك هو الذي كان يختارهم، إذ كان يفرض على رئيس الوزراء، وزراء معينين ويرفض من اختارهم رئيس الوزراء ليكونوا أعضاء في وزارته، وقد اعترف بذلك (نوري السعيد) رئيس الوزراء سنة ١٩٤٣ أمام مجلس النواب في اثناء تسويغه النص الذي ادخله على الدستور بمنح الملك سلطة (إقالة الوزارة) إذ قال:» كثيرا من رؤساء الوزراء استقالوا بناء على أشارة أو أحيانا كلام مفتوح من الملك ولم تتنح عن الحكم وزارة ما حتى الآن من قبل المجلسين، ونأمل أن شاء اللّه في المستقبل أن يكون ذلك حين يستعمل المجلس حقوقه ويقيل الوزارة التي لم تتمتع بثقته...»[١] ومن الواضح أيضا أن مجالس النواب الستة عشر التي تألفت منذ بداية العهد الملكي إلى ثورة تموز ١٩٥٨ لم تقرر ولو لمرة واحدة حجب الثقة عن الوزارات الثلاث والخمسين التي تألفت خلال تلك الحقبة، ولا عن وزير واحد من الوزراء على الرغم من وقوع بعض الوزارات وبعض الوزراء بما يستوجب المسؤولية ومن ثم حجب الثقة، واعتراف نوري السعيد سابق الذكر يؤيد ذلك.

وعليه يمكن القول أن ضعف المجالس النيابية أمام السلطة التنفيذية قد ظهر عندما آخذت الحكومات تسعى إلى ضمان سيطرتها التامة وتعزيز نفوذها على تلك المؤسسات الدستورية وفي مقدمتها مجلس النواب للحصول على الأكثرية التي تؤيدها داخل المجلس[٢]. على الرغم من أن العلاقة بين الوزارة ومجلس النواب قد حددها الدستور على أساس التعاون والتأثير المتبادل تمشيا مع فكرة النظام البرلماني، فالوزارة تقوم بأعداد مشروعات القوانين وتقديمها إلى مجلس النواب حسبما جاء في المادتين (٤٥ و٦٢) كما أنها تقدم قانون الميزانية السنوي للمصادقة عليه من المجلس[٣]. كذلك خول الدستور الوزراء الدخول إلى مجلس الأمة والتكلم فيه وأعطى حق التصويت للوزراء الذين هم أعضاء في مجلس

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، ص٣٩٨.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، ج١، ص٢٣٣.

(٣) القانون الأساسي، المادة ٩٨.

النواب[١] وبالمقابل كان لمجلس الأمة حق توجيه الأسئلة والاستيضاحات (الاستجواب) إلى الوزراء[٢]، والتحقيق معهم[٣]. ولمجلس النواب حق حجب الثقة عن الوزارة[٤]. وبالرغم من السلطات الواسعة التي يتمتع بها مجلس النواب، بموجب الدستور لكن الحديث كان يتكرر في اجتماعات هذه المجالس عن تقصير المجالس النيابية في فرض رقابتها التي نص عليها الدستور على السلطة التنفيذية وتقرير مسؤولية الوزارة والوزراء وعدم استخدام المجلس لصلاحياته في حجب الثقة عنها ووضعها أمام المسؤولية ومن الأمثلة على ذلك، ما أشار إليه النائب ياسين الهاشمي في جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٢٨/٨/٢٠ بقوله: «يتقدم بعض الوزراء بإجراءات استثنائية يغايرون فيها نصوص القوانين وفي بعض الأحيان يخالفون بها نص القانون الأساسي... أن في هذا الأمر يوجد شذوذ قانوني ولا نتمكن أن نمنع أي وزير في المستقبل من أن يشذ هذا الشذوذ القانوني أو غيره ما لم تستعمل السلطة التشريعية صلاحياتها في هذا الباب وتصر على ذلك، ومعنى هذا أن يساق أولا الوزير الذي يتقدم بهذا الأمر إلى الديوان العالي ويصدر قانون اتهام أولا وأجراء المحاكمة ثانياً»[٥].

وأنتقد عدد من نواب المعارضة ضعف المجالس النيابية وعدم ممارستها لصلاحياتها وفقا للدستور وخضوعها للسلطة التنفيذية فقد اتهم سلمان الشيخ داود نائب الديوانية المجالس النيابية بالإهمال في ممارسة واجباتها الدستورية وذلك في أثناء مناقشة لائحة قانون لإضافة مبالغ إلى مشروع الأعمال العمرانية الرئيسة إذ قال: «أن بسبب الإهمال الكبير في المجالس السابقة واجباتها الدستورية اعتبرت بنظر الجمهور كأداة لتأييد أي حكومة كانت... وهذه المسايرة هي التي أدت إلى فقدان الموازنة بين السلطات واستئثار الهيئة التنفيذية بممارستها جميع

(١) المصدر نفسه، المادة ٦١.

(٢) المصدر نفسه، المادة ٥٤.

(٣) النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، المادة ١٢٣.

(٤) القانون الأساسي، المادة ٦٦.

(٥) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي ١٩٢٨، ص٦٦٨.

الحقوق إلى حد الاستبداد، مما أدى إلى تأخير البلاد وعدم استفادتها من النظام البرلماني»[١]. وأكد عز الدين النقيب نائب ديالى ضعف المجالس النيابية في عدم محاسبتها للمخالفين والمتجاوزين على القانون عندما قال:»كم وكم مرت على المجالس النيابية على اختلافها قوانين تستوجب محاسبة الحكومة، وكم وقعت من مخالفات وسوء التصرفات والسرقات وأنواع المخازي، فيما تضمنته تلك القوانين فهل تقدم أحد المجالس وطلب محاكمة ومحاسبة هؤلاء المخالفين والمتجاوزين، ولكن ماذا كان يعمل المجلس؟ كان يصادق عليها دون مناقشة...[٢] وطالب بعض النواب بممارسة المجلس لصلاحياته في سحب الثقة عن الحكومة إذا خالفة الأحكام الدستورية، فطالب النائب حسن السهيل نائب بغداد بسحب الثقة عن الوزراء المقصرين عندما قال « جرت في البلاد مخالفات دستورية متمادية وعندما تاتي الحكومة بهذه المخالفات إلى المجلس يصوت عليها النواب بالعفو، فهذه ضعف، فلا تلومني إذا قلت حاسبوا الوزراء واسحبوا الثقة منهم لان كل عمل إذا لم يحاسب عليه فاعله ولا يعاقب عليه يصبح أمراً اعتيادياً[٣].

استمرت الحكومات المتعاقبة بالاستئثار بصلاحيات المجلس النيابي، وقامت في أحيان كثيرة بحله بحجة أيجاد الانسجام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى أصبح لكل وزارة مجلس تـأتي به لتمشية أعمالها[٤]. وكانت أغلب الوزارات تعمد فور تأليفها إلى حل مجلس النواب القائم، أما لتنفيذ رغبة الملك أو لتكوين أغلبية خاصة لها في المجلس أو للتخلص من العناصر المعارضة في هذا المجلس،وهكذا أصبحت المجالس النيابية خاضعة للوزارات وباتت تسعى لكسب رضاها بدلا من محاسبتها كما ترفع بعض الوزراء عن الإجابة على بعض أسئلة أعضاء مجلس النواب، وقد أشار إلى ذلك محمود رامز - نائب بغداد - بقوله « لا عجب إذا كان الوزير عندما يسأل لا يعطي الجواب لأنه يعتقد أنه يستند على أيد ترفع، مع

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي، سنة ١٩٣٧، ص٢٣٩.
(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٤٠، ص٣٢٥.
(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٤١، ص٣١٣.
(٤) للتفصيل انظر عباس عطية جبار، المصدر السابق، ص ص ١٦ - ١٩.

هذا حرمة للأشخاص الذين ترفع أيديهم، يجب على الوزير عندما يسأل يعطي الجواب اللازم، حتى يكون المصوتون على بينة من الأمر عند إجراء التصويت»[١]. ساعد على ضعف المجالس النيابية. قانون انتخاب النواب الصادر في (٢٢ تشرين الأول ١٩٢٤) الذي اخذ بطريقة الانتخاب غير المباشر،وعد اللواء (المحافظة) دائرة انتخابية واحدة، كما وضع شروطا أخرى تتعلق بالعملية الانتخابية[٢]، وعلى الرغم من أن مجلس النواب يتكون بطريقة الانتخاب إلا أن هذا الانتخاب لم يكن إلا عملاً شكلياً لإضفاء طابع الديمقراطية على هذا المجلس، أما حقيقة الأمر فإن الملك بمعاونة وزارته كان يختار النواب عن طريق ما يسمى بقوائم الترشيح الحكومية التي كان فوزها مضمونا بفعل أساليب التأثير المختلفة التي مارستها السلطة التنفيذية في الانتخابات النيابية.

وهنالك أمثلة عديدة في كل مرحلة من المراحل الانتخابية التي مر البرلمان العراقي بها تؤيد حالات التزوير وتدخل الدولة من أجل فوز مرشحي الحكومة، والحيلولة دون فوز مرشحي المعارضة الوطنية ومن هذه الأمثلة ما ذكره توفيق السويدي - نائب بغداد - عن أول انتخابات مجلس نيابي سنة ١٩٢٥ بقوله «الانتخابات انتهت بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعيينهم الملك ووزير الداخلية ومن ورائه المستشار البريطاني ورئيس الوزراء»[٣] وكذلك أعترف علي جودة الأيوبي بأن «الانتخابات كانت إلى التعيين أقرب منها إلى الانتخابات»[٤] وأيد ذلك النائب عطا الخطيب عندما قال في مجلس النواب سنة ١٩٢٨ «أنا لا أعرف شخصاً واحداً في الكوت، فإذا لم يقع تدخل من قبل الحكومة في انتخابي فمالي والكوت، ومن أين يعرفني أهل الكوت»[٥] وكان نوري السعيد أكثر صراحة عندما خاطب النواب بقوله: «هل بالإمكان - أناشدكم اللّه - أن يخرج أحد نائبا

(١) محاضر مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي. سنة ١٩٢٩، ص ٧٤٦.
(٢) حسين جميل،الحياة النيابية في العراق، ص ص ٥٥ - ٥٧.
(٣) توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بيروت - ١٠٦٩) ص ١٠٤.
(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٤، ص ٣٤، الهامش.
(٥) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، ص ٢٩.

مهما كانت منزلته في البلاد، ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تأتي الحكومة وترشحه، فأنا أراهن كل شخص يدعي بمركزه ووطنيته، فليستقيل الآن ويخرج ونعيد الانتخابات ولا ندخله في قائمة الحكومة، ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة، الذي وراءه وما وراءه من المؤيدين يستطيع أن يخرج نائبا»[1] وقد أشار ايرلاند إلى هذه الحقيقة أيضاً بقوله: «إن انتخابات المجلس النيابي كلها، من دون استثناء كانت تسيطر عليها الحكومة بشدة، وأحياناً تحت الضغط من المقيمية» كما حدث في ١٩٢٨ وفي ١٩٣٠، ففي جميع المناطق عدا منطقة بغداد، حيث تكون الهيئات الانتخابية غير قابلة للضغط كما تكون في مناطق أخرى، كانت أوامر الحكومة السرية إلى موظفي الأولوية كافة تنص على ضمان انتخاب مرشحيها سواء أكانوا من المنطقة أو لم يكونوا معروفين فيها، وعلى هذه الشاكلة نجح في ١٩٢٥ جميع مرشحي الحكومة، عدا أربعة كان اثنان منهم في لواء بغداد وفي ١٩٢٨ كان جميع نواب البصرة وديالى والديلم والحلة وأربيل من مرشحي الحكومة، وكان جميع نواب بغداد الثلاثة عشر، عدا خمسة منهم من مرشحي الحكومة»[2] ومع كل ما ذكره من تدخل في الانتخابات النيابية للدورات التي سبقت عام ١٩٤٥ فإنه يبقى هناك رأي أخر، مفاده أن القوائم التي تعدها الحكومة كانت تتضمن في أغلب الأحيان أسماء من مرشحي المعارضة، ومن مؤيدي هذا الرأي (فيليب ايرلند) الذي يقول بأن الملك فيصل الأول كان يدعو الحكومة لأن تضع في قائمتها عدداً من مرشحي المعارضة، ويعلل دوافع الملك إلى ذلك هو أن نواب المعارضة الموهوبين بسبب عدم رضاهم الشخصي يثيرون خارج المجلس مشاكل أكثر لو كانوا نوابا[3]. أما بقية الباحثين فإنهم يرون بأن الملك فيصل الأول كان يتبع سياسة توازن بين الشخصيات السياسية ممن هم في إطار نظام الحكم بحيث

(١) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، ص ٢١.

(٢) ايرلند، العراق، دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، بغداد ١٩٤٩، ص٣٤٠، وتأتي أهمية ما كتبه ايرلند في أن كتابه هو رسالة دكتورا في جامعة لندن ١٩٣٦، واعتمدت على الوثائق والمقابلات مع رجال السياسة البريطانية في العراق، وهذا التقويم للانتخابات يسبق ما ذكره نوري السعيد في مجلس النواب عام ١٩٤٤ بأكثر من ثمان سنوات.

(٣) ايرلند، المصدر السابق، ص ٣٤٠.

يجعل الكتل السياسية متوازنة، أي أنه لا يسمح لشخصية أن تقوى أكثر مما ينبغي ولا تضعف أخرى أكثر مما يلزم فضلاً عن ذلك فأن إدخال شخصيات معارضة في قوائم الحكومة يعطي انطباعاً للرأي العام بأن مجلس النواب يمثل الشعب. وأن وجود هذا العدد المحدود من نواب المعارضة لا يؤثر في عمل الوزارات ولا يحجب الثقة عن أي منها، وأنهم لا يشكلون خطراً على نظام الحكم[١]. إن سبب تدخل الحكومات العراقية في الانتخابات النيابية يعود إلى ضعف المجالس النيابية المنتخبة وعجزها عن ممارسة حقوقها الدستورية، وقد أوضح النائب عبد المهدي - نائب المنتفك - ذلك بقوله: «أن هذا الضعف في مجالس الأمة متأت من الأساليب المعلومة التي تتبع في الانتخابات من جهة بحيث من يأتي إلى هذا المجلس بتلك الأساليب المعلومة لا يكون عنده الشعور الكافي بأنه ممثلاً للأمة تمثيلاً صحيحاً، فهو لا يرى نفسه على الأكثر إلا كموظف يؤتى به ويعزل ولربما يكون الموظف في بعض الحالات أكثر رعاية ومعنوية من أعضاء مجلس الأمة لأن الموظف يؤتى به ولكن لا يعزل عندما تتحكم الشهوات والإرادات الخاصة، بل هناك طرق وقوانين، كقانون انضباط موظفي الدولة وغيرها يرجع إليها عندما يراد عزله أما المجالس النيابية فهي كما رأيتم تحل لسبب ولغير سبب، وأن مجالس من هذا النمط وعلى هذا الطراز تألف على هذه الصورة لا يرجى منها خيراً ولا يعتمد عليها في محاسبة المسؤولين»[٢].

حاول عدد من نواب المعارضة، خلال حقبة البحث، الضغط من أجل إصلاح قانون الانتخابات بما يضمن سلامة الانتخابات أولاً، والتمثيل الحقيقي للشعب العراقي ثانياً، وقد تركزت هذه الانتقادات على موضوع الانتخاب المباشر، ودعا النائب جواد جعفر إلى إصلاح قانون الانتخابات بصورة جذرية وسوغ دعوته بالقول: «هذا القانون وضع في ظرف شاذ وكان القصد من تشريعه تمشية الأمور التي

(١) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق، ص ٧١.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، ص ٣٢٢.

تخدم مصالح السلطات البريطانية آنذاك بالإضافة إلى أنه وضع بصورة ارتجالية»[١]. وكان النائب المعارض سعد صالح - نائب كربلاء - واضحاً جداً في انتقاده لقانون الانتخاب وبيان نواقصه ومنها الأخذ بطريقة الانتخاب غير المباشر أي الانتخاب بمرحلتين الذي جعل المجال واسعاً أمام الحكومة للتدخل في الانتخابات، كما أن سعة الدائرة الانتخابية جعلت اللواء بأكمله دائرة انتخابية واحدة فكان على المرشح أن يحوز على أكثرية آراء لواء بكامله وهذا أمر يصعب الحصول عليه[٢].

أما توفيق السويدي فقد أشار إلى قضية أساسية ومهمة، تتعلق بقانون الانتخاب وهي «عدم احتوائه على نص بضرورة القراءة والكتابة لا للنائب ولا للمنتخب الأول والثاني. مما جعل المجلس، مجلساً تمثيلياً لا مجلساً تشريعياً ولذلك تتقدم الحكومة إلى المجلس بمشاريعها وخططها وتطلب منهم أن يرفعوا أيديهم للموافقة عليها»[٣].

وعلى الرغم من هذه العيوب فأن مجلس النواب كان قد شغل حيزاً مهما في السياسية، فقد جذب إليه انشط الأدمغة في البلاد، وانعكس فيه الرأي العام، ولو كان ذلك انعكاسا منقوصا، وقام بالحد من محاولات الوزارة في اتخاذ المواقف الدكتاتورية، وعمل على أماطة اللثام عن أنواع الخلل في الحكم[٤].

٢ - موقف المعارضة من سياسة الحكومة على الصعيدين الداخلي والخارجي

تشكل العلاقة مع بريطانيا، خلال هذه الحقبة، المهمة الرئيسية للمعارضة النيابية التي كانت تسعى إلى تحرير العراق من الانتداب، والتخلص من القيود الثقيلة التي فرضتها بريطانيا عليه بموجب المعاهدات غير المتكافئة، ففي أثناء مناقشة معاهدة ١٩٢٦[٥]، وهي أول معاهدة تعقد مع بريطانيا بعد بدء الحياة النيابية، ظهر دور

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، ص ٣٤٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٥.

(٣) توفيق السويدي،المصدر السابق، ص١٠٥.

(٤) ايرلند، المصدر السابق، ص ٣٤١.

(٥) للتفصيل عن هذه المعاهدة أنظر، فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية - البريطانية، ص ١٣٩ وما بعدها.

المعارضة واضحا عندما أراد عبد المحسن السعدون – رئيس الوزراء – ورئيس حزب التقدم صاحب الأكثرية البرلمانية تمرير المعاهدة دون إفساح المجال للمعارضة بمناقشتها، ففي جلسة مجلس النواب في (١٨ كانون الثاني ١٩٢٦) أوضح بخطاب طويل الأسباب الموجبة لعقد المعاهدة، وفي مقدمتها أهمية حدود العراق الشمالية وبعد أن أكمل رئيس الوزراء خطابه تقدم نائبان من حزب التقدم الحكومي باقتراح يطلبان فيه الإسراع في المذاكرة على المعاهدة وعدم إحالتها إلى لجنة لتدقيقها مستندين في ذلك إلى المادة (٤٠) من النظام الداخلي[١] ويبدو أن هنالك اتفاقاً قد حصل في اجتماع نواب حزب التقدم الذي سبق اجتماع مجلس النواب ووزعت الأدوار بين أعضائه في أثناء مناقشة المعاهدة في المجلس تحاشياً لما حدث في مناقشة معاهدة ١٩٢٢ في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤.

أثار مقترح حزب التقدم في الإسراع بالمذاكرة ضجة داخل مجلس النواب من نواب المعارضة التي كانت ممثلة بحزب الشعب بزعامة ياسين الهاشمي، إذ طلب بإحالة المعاهدة إلى لجنة مختصة للنظر فيها وتدقيقها ما دام مجلس عصبة الأمم قد أعطى مهلة ستة أشهر لعقد المعاهدة ولم يمض حتى الآن سوى شهر واحد على ذلك[٢]. ولكن رئيس الوزراء حسم الموقف عندما أعلن بأن (٤٢) نائباً من حزب التقدم قدموا طلبا يريدون فيه إحالة المعاهدة للمناقشة في الحال، إلا أن نواب المعارضة استمروا بضوضائهم د اخل المجلس، رافضين أسلوب الاستعجال في مناقشة هذا الموضوع المهم[٣]. ونتيجة لهذا الموقف طلب رئيس الوزراء أن تكون الجلسة سرية ومنع المستمعين من الشعب من الحضور في قاعة الجلسة حتى يعرض للمجلس بعض الوثائق المتعلقة بالموضوع والمفاوضات والمراسلات التي دارت بين الحكومة العراقية والمفاوض البريطاني، فأحتج المعارضون

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ ص ٨. النائبان اللذان قدما المقترح هما (محمد سعيد عبد الواحد، ونافع الملاك) ونصت المادة (٤٠) من النظام الداخلي لمجلس النواب على حق المجلس في مناقشة اللوائح المهمة فوراً.

(٢) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(٣) جريدة نداء الشعب، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦.

أن تكون الجلسة سرية وترك قاعة المجلس (١٩) نائباً من نواب المعارضة مع زعيمهم ياسين الهاشمي احتجاجاً على أسلوب الاستعجال في مناقشة المعاهدة وإمرارها[١] وعندئذ أوصدت الأبواب وعقدت الجلسة السرية من دون نواب المعارضة، وبعد مناقشة سرية مدة ساعة ونصف جرى التصويت على المعاهدة فوافق الحاضرون بالإجماع وعددهم (٥٨) نائباً من أصل (٨٨) نائباً وكان الغائبون (٩) نواب من بينهم ثلاثة من نواب المعارضة، وترك المجلس (١٩) نائباً معارض وكان مقعد واحد شاغرا وأخر كان يشغله رئيس مجلس النواب[٢].

في أثناء المفاوضات لعقد معاهدة جديدة في عام ١٩٢٧، وسفر الملك فيصل الأول إلى لندن ليكون قريباً من المفاوضات للإشراف والتوجيه اجتمع مجلس النواب في (٢٧ كانون الأول ١٩٢٧) بناء على طلب من مجلس الوزراء للنظر في أمر غياب الملك فيصل الأول، وألقى رئيس الوزراء بالوكالة رشيد عالي الكيلاني بياناً مسهباً عن سبب غياب الملك، للإشراف على المفاوضات وتسهيل سيرها ولهذا لن يستطيع الحضور إلى البلاد، بالمدة المعينة في القانون الدستوري، طالباً من المجلس النظر في أمر غياب الملك[٣] وقد لاقى بيان وكيل رئيس الوزراء معارضة من بعض أعضاء المجلس الذين ردوا على هذا الطلب بعبارات الانتقاد والاستهجان لسياسة الحكومة مطالبين إياها بالتخلي عن مسؤولية البلاد، فقال محمد باقر الشبيبي - نائب لواء المنتفك - «يجب أن تعلم الحكومة بأن المجلس لم يستحسن أبداً سياسة إشراك صاحب الجلالة في أمور ليس للملك الدستوري أن يشترك فيها، فوزارة هذه فعلتها بالدستور وهذا شأنها مع الأمة ومجلسها، ليس لها إلا الانصراف من الحكم...»[٤].

ولما أشتد النقاش في هذا الموضوع تقدم عدد من النواب باقتراح الاكتفاء

(١) محاضر مجلس النواب، المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢) يذكر أن بعض المعارضين رموا نسخ المعاهدة على الأرض، ومزقها بعضهم وخرجوا من المجلس متهمين الأكثرية بالخيانة. لطفي جعفر فرج، المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٣) هادي العكام، المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، ص ص ٦،٨.

بالمذاكرة والموافقة على بيان الوزارة فيما يخص سفر جلالة الملك فيصل[١] وعندما طرح مشروع معاهدة ١٩٢٧ على مجلس النواب في دورته البرلمانية لسنة ١٩٢٩ وفي عهد وزارة عبد المحسن السعدون، جوبهت المعاهدة بمعارضة شديدة من النواب وكان يقود هذه الحملات أقطاب المعارضة جعفر أبو التمن ورشيد عالي الكيلاني ومحمد زكي المحامي والسيد عبد المهدي ومحمود رامز ومعروف جياووك[٢] ووصلت المعارضة بمواقفها إلى اتهام عبد المحسن السعدون بعدم الإخلاص للقضية العراقية[٣]. واستطاعت المعارضة النيابية داخل المجلس أن تضعف مقاومة الحكومة وان تجعل النواب المنتمين إلى حزب التقدم في موقف المتفرج من الحكومة وترك السعدون وحيدا لمواجهة حملة المعارضين[٤]. الأمر الذي دفع بعضهم إلى توجيه أصابع الاتهام إلي الملك فيصل الأول لتوجيهه بعض نواب حزب التقدم وبعض النواب المستقلين بعدم تأييد الوزارة في المجلس النيابي وذلك لعدم رغبته في بقاء السعدون في الوزارة[٥]. وإذا صح هذا الرأي يكون الملك قد غذى روح المعارضة داخل المجلس وقوى من جبهة المعارضة الوطنية خارج المجلس ولو كان ذلك لتحقيق رغبته الشخصية.

وعندما وقع نوري السعيد على معاهدة ١٩٣٠ العراقية - البريطانية، اتخذ سلسلة من الإجراءات لضمان إمرارها في المجلس النيابي، بعد المعارضة الشعبية الواسعة لها، فقام بحل المجلس في الأول من تموز ١٩٣٠ بدعوى اختيار مجلس جديد (على أساس قبول المعاهدة أو رفضها)[٦].

وقبل أجراء الانتخابات للمجلس النيابي الجديد، قام نوري السعيد بإجراءات لتهيئة الأجواء للإتيان بمجلس يصادق على المعاهدة من غير معارضة ومن هذه

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ص ١٤٢.
(٢) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٣٤٤.
(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩، ص١١.
(٤) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٣٤٥.
(٥) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية - البريطانية، ص ٢٤٧.
(٦) جريدة الأوقات البغدادية، ١١ تموز ١٩٣٠.

الإجراءات، أنه منع العسكريين من مختلف الرتب من حضور المناسبات الدينية ومن حمل السلاح وأمر بتقليص إجازاتهم الاعتيادية،كذلك أجرى التنقلات العديدة بين كبار الموظفين وبضمنهم عدد من متصرفي الأولوية بحجة إسناد الوظائف إلى ذوى الكفائة والمقدرة، وهدفه من ذلك ضمان تدخل هؤلاء في الانتخابات لمصلحة مرشحي الحكومة(١) وطارد صحف المعارضة وأغلق معظمها بحيث وصل عدد الصحف المعطلة إلى اكثر من عشرين جريدة عند المصادقة على المعاهدة في المجلس النيابي(٢) ومن اجل ضمان ولاء شيوخ العشائر فقد لوح نورى السعيد بموضوع الأراضي الأميرية وإمكانية طرد أي شخص منها عند الضرورة(٣). بعد كل هذه الاستعدادات باشرت حكومة نورى السعيد بإجراء الانتخابات لمجلس نيابي جديد ولجأت إلى أساليب متعددة لتفتيت صفوف المعارضة، لا سيما مع الحزب الوطني العراقي، استطاع نورى السعيد من شق صفوف الحزب بعد لقائه بجعفر أبي التمن طالباً منه تقديم مطاليبه التي أبدى استعداده لتنفيذها، وان هدفه من ذلك أن يشق الحزب بين مؤيد لما طرحه ومعارض(٤) واستطاع أيضاً من كسب اثنين من أعضاء الحزب إلى جانبه وهما (بهجت زينل ومحمد مهدي البصير) حيث ضمن اشتراكهما في الانتخابات كما أستخدم أسلوب التهديد مع عبد الغفور البدري والأخوين ناجي وتوفيق السويدي، اللذين أصبحا يومذاك خائفين على حياتهما(٥).

وعلى الرغم من هذه الإجراءات التي أدت دورها في خلق الأجواء والظروف المناسبة لنوري السعيد لتنفيذ خطته،إلا أن المعارضة استمرت في مجابهة سياسة السعيد والمعاهدة التي ينوي تصديقها في المجلس الجديد.

---

(١) جريدة الوقائع العراقي، في ١٥ تموز، ١٩٣٠.

(٢) جريدة صدى الوطن، في ٢ كانون الأول ١٩٣٠.

(٣) جريدة صوت العراق،في ١٥ ١٩٣٠ تموز.

(٤) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٥) حنا بطاطو،العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت - ١٩٩٠)، ج١، ص ٣٣٤.

وبعد أن انتهت عملية انتخاب المجلس النيابي ألف نوري السعيد(حزب العهد) الذي أنضم إليه مؤيدوه من النواب، وكان الهدف من تأسيسه ضمان المصادقة على المعاهدة في المجلس النيابي وإسناد سياسته في تلك المرحلة، وبعد اجتماع المجلس النيابي الأول ضمن نوري السعيد رئاسة المجلس لصهره وحليفه جعفر العسكري، وفي ١٩تشرين الثاني ١٩٣٠ قدم نوري السعيد المعاهدة للمجلس النيابي بعد أن أحيطت بناية المجلس والطرق المؤدية إليه بالقوة العسكرية(١).

وعند افتتاح الجلسة اقترح رئيس الوزراء (نوري السعيد) على المجلس البت في المعاهدة بصورة مستعجلة، وبعد ان قبل الاقتراح بالأكثرية (العهدية) في المجلس النيابي جرت مناقشات حامية دامت أربع ساعات تحدث فيها أقطاب المعارضة أمثال ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وناجي السويدي وغيرهم ثم رد عليهم نوري السعيد مفنداً آراءهم عن طريق أجراء موازنة بين ماتحقق على يديه وماحققه المصريون في مفاوضاتهم(٢). وعلى الرغم من معارضة بعض النواب للمعاهدة داخل المجلس النيابي، إلا أن المناقشات غلب عليها الطابع المصطنع إذ وصفها النائب معروف الرصافي بأنها كانت شكلية ومصطنعة وقال «... لأن الحكومة رأت من غير اللائق أن تخرج المعاهدة بدون معارضة ولو ضئيلة»(٣)، وعندما وضعت المعاهدة في التصويت أيدها (٦٩) نائباً من أصل (٨٢) نائباً حضروا الاجتماع وعارضها (١٣) نائباً وهم اللذين يكونون كتلة المعارضة. وتغيب عن الجلسة خمسة نواب وبعد مصادقة المجلس على المعاهدة أرسل أقطاب المعارضة برقية احتجاج إلى السكرتير العام لعصبة الأمم وإلى رئيس لجنة الانتداب في جنيف يرفضون فيها دخول العراق عصبة الأمم دولة استقلالها مقيد وغير مطلق وقد وقع البرقية ناجي السويدي (رئيس وزراء سابق) وجعفر أبو التمن

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ص ٧٩.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماعات الاعتيادية لسنة ١٩٣٠، ص ٧٤ – ٧٦.

(٣) عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية (بغداد – ١٩٨٧)، ص٢٢٦.

(زعيم الحزب الوطني) وياسين الهاشمي (رئيس وزراء سابق)[١]. وانتقد نواب المعارضة بصورة خاصة. وجود القواعد العسكرية البريطانية وأخطارها المهددة لاستقلال العراق وسيادته[٢].

تميزت مواقف المعارضة النيابية بإزاء القضايا الداخلية بمواقف واعية ومدركة إذ أنها أصرت على أعمام التعليم في مختلف مناطق العراق بما في ذلك المناطق النائية، وطالبت بإلحاح شديد الحكومات المتعاقبة بوجوب رفع المستوى الصحي للفرد العراقي والقضاء على الأمراض السارية وفتح المستوصفات والمستشفيات وتحديد أجور المعالجة والـدواء[٣]، وسعت إلى محاربة كثير من الأمراض الاجتماعية التي ورثها المجتمع العراقي من العهد العثماني كالسخرة والخاوة وغيرها[٤]. ولم تغفل المعارضة النيابية أوضاع البلاد الاقتصادية، فقد طالب النواب في مختلف المجالس النيابية بوجوب تنفيذ مشاريع اقتصادية لها مساس مباشر في حياة الشعب العراقي وإنشاء المشاريع العمرانية كمشروع الحبانية، وطالبوا بمكافحة الآفات الزراعية لا سيما الجراد الذي كان يغزوا الحقول الزراعية سنوياً ويلحق بها أفدح الأضرار[٥] وحرصت المعارضة النيابية دائماً على حماية المنتجات الصناعية المحلية في منافسة البضائع الأجنبية[٦]. وطالبوا بإصلاح الحالة المعاشية للمواطنين وإزالة الفقر السائد وذلك عن طريق الإصلاح الزراعي وتوسيع مساحات الإنتاج وتحسين أسلوب الزراعة وإعطاء المنتج ثمرة أتعابه. كما طلب النائب صادق كمونه بسن تشريع لتأسيس مزارع جماعية، وجرت مناقشات حادة في المجلس بين النواب الإصلاحيين الذين تزعمهم محمد حديد والنواب المناوئون الذين تزعمهم سلمان الشيخ داود، كان لنواب المعارضة الدور

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية/ ج٣، ص ٨٨.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، ص ١٥٦.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩، ص ص ٩٦٤ - ٩٧٤.

(٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩، ص ٦٩٥.

(٥) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، ص ٤٤٤.

(٦) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩، ص ص ١٢٢ - ١٣٦.

البارز فيها[١] (ودعا عدد من النواب إلى إصلاح نظام الأراضي، فطالب النائب أحمد الجلبي بالقضاء على أسباب التذمر والشكوى وقال: يجب أن تجعلوا الفرد العراقي يشعر أن له شيئاً في هذه البلاد وأنه يملك ولو بضعة أفدنة من هذا الوطن الغالي... فهناك أراضي كثيرة عائدة إلى الحكومة، لماذا لا نعطيها للناس الذين ليس لهم أراضي، لماذا لا تحارب الملكية الكبيرة ولا تضع حداً لهذا الوضع، وبعض العراقيين يولدون ويموتون وهم لا يعرفون لبس الحذاء بأرجلهم ولا يملكون إلا ما يسترون به عوراتهم»[٢]، وطالبت المعارضة داخل المجلس بتشجيع المنتوجات المحلية ودعمها)[٣]. كما طلبوا في عدة جلسات ومجالس مختلفة بتعبيد الطرق ومد السكك الحديد وكري الأنهار[٤].

كانت القضية الأساسية التي أولتها المعارضة اهتمامها، بعد العلاقات مع بريطانيا والمطالبة بتطوير العراق الاجتماعي والاقتصادي، وهي مسألة الديمقراطية واحترام الحريات العامة، فركزت على ضرورة احترام القانون الأساسي الذي ضمن الحرية الشخصية بما فيها حرية الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام إليها، وانتقاد تعطيل وانتهاك أحكام القانون الأساسي، بإصدار القوانين الاستثنائية التي أصدرتها وزارة نوري السعيد لإمرار معاهدة ١٩٣٠،واستمرت في عهد وزارة ناجي شوكت ومنها قانون الدعايات المضرة لسنة ١٩٣٢، الذي تفرض أحكامه أبعاد العراقيين[٥] كما حرصت المعارضة السياسية على تأمين الحريات العامة للفرد العراقي وحق ممارسة التظاهر أو تأسيس الأحزاب وإبداء الرأي، ودافعت أيضاً

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، ص ١٨. والنواب الإصلاحيون هم: محمد حديد، صادق كمونة، عبد القادر إسماعيل، محمد الجرجفجي، ذيبان الغبان، باقر أبو التمن، عزيز شريف، عبد الغني الدهوي، عبد الجبار الملاك، نعمة المنصور، غالي الزويد، فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق، ١٩٣٢ - ١٩٣٧، (بغداد - ١٩٧٩)، ص ٤٣٠.

(٢) محاضر مجلس النواب، المصدر نفسه لسنة ١٩٤٥، ص ٥٤٤.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩، ص ٨٠٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٩٥.

(٥) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، ص ١٤.

عن حرية الصحافة رافضة أي تدخل في شؤونها[(١)] جرت المذاكرة في المجلس في لائحة قانون المطبوعات في (٢٩) حزيران ١٩٣٣ فتصدى لها عدداً من النواب أمثال محمد رضا الشبيبي وجمال بابان اللذان وصفاها بأنها لا تختلف عن قانون المطبوعات السابق من حيث الأساس والجوهر، وذلك لعدم انتزاعها السلطة الجزائية من السلطة التنفيذية ومنحها للمحاكم وعدم رفعها التأمينات المفروضة على الصحف وعدم انسجام الأحكام القانونية الواردة فيها حيث أن بعض الجرائم وضع لها عقاب خاص في هذه اللائحة يختلف عن العقوبات الموجودة في قانون العقوبات البغدادي[(٢)] وطالب نواب المعارضة إصدار العفو العام عن المشمولين بالأحكام العرفية، وأكدوا على أن بقاء هذه الأحكام يناقض وعد الحكومة بإصدار العفو العام ورفع الأحكام العرفية[(٣)]. وتسائل النائب العام محمود رامز بالقول: «... هل هناك حاجة لبقاء الدواوين العرفية والقوانين الاستثنائية المسيطرة على الحريات الشخصية والجرائد التي تعبر عن الرأي العام العراقي؟ وهل يمكن مع وجود القيود التي بينتها تأليف أحزاب سياسية تقوم بالواجب الوطني[(٤)].

ووقف نواب المعارضة مع الدعوة لإقامة المنظمات والاتحادات المهنية، ومنها الدعوة لإقامة إتحاد للطلاب ووقوف الحكومة ضد هذه المطالبة، وقيامها باعتقال عدد من الطلبة المضربين، فوجه عدد من النواب، ومن بينهم جعفر حمندي وداخل الشعلان أسئلة للحكومة في جلسة مجلس النواب لعام ١٩٤٥عن معاملة الحكومة اللاإنسانية للطلبة وذلك بإدخالهم التوقيف واستخدام الشدة معهم وعدوا ذلك نكاية وتهديداً للحرية ووسيلة للتستر وكم الأفواه، وطالبوا بتحديد المسؤولية عن ذلك والكف عن أعمال توقيف الطلبة[(٥)] وكان للمعارضة دور بارز في التصدي للقوانين التي تحد من الحريات العامة إذ كانت المطالبة مستمرة برفع

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، ص ١٠٣٧.
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤، ص ٣٥٧.
(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، ص ٢٥٣.
(٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، ص ١٨٥.
(٥) المصدر نفسه، ص ٩٤.

القيود عن الصحافة وإتاحة الفرصة للأحزاب بأن تقوم بواجبها الوطني كما كان للمعارضة النيابية مواقف مشهودة في مراقبة الأجهزة الإدارية والحكومية وطرح سلبياتها في اجتماعات المجلس والمطالبة المستمرة بالإصلاح الإداري ومحاربة الفساد والرشوة. ففي جلسة المجلس لعام ١٩٤٥ خاطب النائب ماجد مصطفى رئيس الوزراء قائلاً: « يؤسفني أن أقول أن الحكومة الحاضرة زورت على يد أكبر موظفيها أخطر الجرائم والتهم وأسندتها إلى أناس أبرياء مخلصين فالرشوة متفشية وإلى من نشتكي، فالأحسن أقول إليك منك أشتكي» ثم ختم قوله بالعبارة الآتية « لقد فسدتم أنتم وأفسدتمونا»[١].

وطالب نواب المعارضة بتعريف المؤسسات المهمة في العراق، السكك والموانئ فعند مناقشة ميزانية السكك الحديد لعام ١٩٣٤ في مجلس النواب، أبدى نواب المعارضة امتعاضهم الشديد وذلك لعدم ارتباط ميزانية مؤسسة السكك الحديد بميزانية الدولة ارتباطاً تاماً، وعدم قيام السلطة التشريعية بمراقبة حسابات المؤسسة المذكورة كما نعت النائب سعيد ثابت إدارة السكك الحديد القائمة آنذاك بكونها إدارة غريبة في البلاد وهي ملك للأجنبي[٢] وطالب السيد عبد المهدي من الحكومة أن تتوصل إلى حل مسألة السكك الحديد على أساس تسليمها إلى العراق بلا بدل[٣] وفي أثناء مناقشة مجلس النواب لاتفاقية نفط البصرة التي عقدتها وزارة جميل المدفعي الرابعة في ٢٧ تموز ١٩٣٨، وكانت الحكومة قد أوضحت الأسباب الموجبة للائحة قانون إبرام امتياز شركة نفط البصرة المحدودة، بأن دلائل وجود النفط في تلك المنطقة (غامضة غموضاً يجعلها في حكم العدم) فأنتقد رستم حيدر ما ذهبت إليه الحكومة انتقاداً عنيفاً، موضحاً بأنه لا يصح أن تتقدم شركات عظيمة وعديدة وهي مجهزة بأكثر المختصين في العالم بطلب مجهول العواقب أو حتى مشكوك النتائج، وبين كذلك اختلاف الامتياز الحالي

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ص ٢٩٥.
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، ص ص ٣٣٢ - ٣٣٣.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٠.

عن الامتيازات السابقة، حيث كان العراق ضعيفاً ويفاوض تحت الانتداب، أما الآن فأنه يتمتع (بالاستقلال السياسي والاقتصادي والمالي) وأن وضع العراق أصبح مستقراً[١].

وفي عهد وزارة حكمت سليمان أحبطت المعارضة النيابية لائحة قانون كانت الحكومة قد تقدمت بها إلى المجلس النيابي تقضي بجعل إيراد الشخصي من العقارات خاضعاً لضريبة تصاعدية وليست ثابتة وذلك بنسبة ١٠٪ تقاس على الدخل[٢].

وأنتقد نواب المعارضة الأعمال غير المشروعة التي يقوم بها بعض الوزراء والموظفين في الدولة الذين يستخدمون مناصبهم للإثراء غير المشروع، وطالب هؤلاء النواب في أثناء مناقشة الميزانية لعام ١٩٣٧ بسن قانون تشكيل بموجب لجنة للتحقيق عن الثروات لدى الوزراء السابقين وموظفي الدولة والتحقق من مصادرها وكيفية الحصول عليها، فأن كانت بطرق غير مشروعة ولها علاقة بمناصبهم تطبق عليهم أحكام القوانين العراقية[٣].

وأسهمت المعارضة النيابية في معالجة القضايا القومية عن طريق الدعوة إلى توجيه سياسة العراق العربية بما يخدم التوجيهات القومية، فقد أوضح النائب سعد صالح بأن حركة القومية العربية في العراق هي التي كانت سبباً في تأسيس الدولة العراقية، وأن رجال السياسة هم السبب في تدهور حركة القومية العربية وذلك لاعتقادهم أنه بتأسيس الحكم الوطني بعد الثورة العراقية في سنة ١٩٢٠ قد انتهى كل شيء فاستغلوا الوضع لاستحصال الثروات وتعيين محسوبيهم ومنسوبيهم[٤].

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٨، ص ص ٢٧ - ٣١.

(٢) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (بيروت - ١٩٧٠)، ص٤٧.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، ص ١٣٥.

(٤) عباس عطية جبارن المصدر السابق، ص ٢١٠.

كما ركزت المعارضة على معالجة القضية الفلسطينية وانتقدت السياسة البريطانية في فلسطين وقد بين النائب محمد مهدي كبه، أن الإنكليز يدعون بأن لهم الحق في التصرف في مقدرات فلسطين، وأن هذا الحق جاءهم بحكم صك الانتداب على فلسطين والذي أقرته عصبة الأمم وختم قوله بأنه ليس للإنكليز ولا لغيرهم حق التصرف في مقدرات فلسطين[١]. كما شجب نواب المعارضة سياسة البطش والإرهاب التي تمارسها السلطات البريطانية المنتدبة على فلسطين، وأشاروا إلى ماصاب الشعب الفلسطيني من ظلم وجور وإراقة للدماء وتشريد للمئات من السكان[٢]. وهاجم نواب المعارضة إبراهيم عطار باشي وعبد القادر السياب وسعيد ثابت الكتاب الأبيض[٣] الذي أصدرته الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٩عن سياستها في فلسطين ووصفوه بأنه خال من العدالة والأنصاف وصدمة للقضية الفلسطينية[٤] والخلاصة أن المعارضة التي عرضنا بعضا من مواقفها، لم تكن هي المعارضة الوطنية التي سعت الحركة الوطنية إلى دخولها في المجالس النيابية، وكانت في أحياناً كثيرة معارضة شخصية أو مصلحية، وفي أحيان أخرى معارضة ضد التطور والإصلاح الذي قد يهدد مصالح بعض النواب، وقد افتقدت المعارضة في كل المجالس النيابية حتى عام ١٩٤٥، أسس التنظيم ووسائل العمل، فلم تظهر كتل نيابية معارضة تضع لها منهجاً تسعى لتحقيقه، وقد عبر عن ذلك عبد الكريم الأزري خير تعبير في الجلسة الثانية عشر لسنة ١٩٤٥ عندما قال «إن الحكومة لا تملك منهاجا سياسيا يتضامن المجلس معها عليه، كذلك المعارضة لا تملك منهاجا سياسيا ايجابيا يتطلب من الأعضاء الملتحقين تحت لوائها أن

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٨، ص٣٠٨.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، ص١٥.

(٣) أصدرت الحكومة البريطانية في (١٧ مايس ١٩٣٩) كتاباً أبيض، ضمنته سياستها الجديدة في فلسطين، التي تتلخص في قيام دولة فلسطين المستقلة خلال عشر سنوات ويشترك في حكومتها العرب واليهود بطريقة تضمن مصالحها السياسية، وتناول ذلك الهجرت اليهودية فحواها بهجرت ٧٥ ألف يهودي خلال السنوات الخمس التالية، وكذلك عالج قضية الأراضي وانتقالها من العرب إلى اليهود. محمد أنيس ورجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، (القاهرة – ١٩٦٧)، ص ٥٥٥.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، ص ص ١٢ – ١٧.

يعارضوا من أجله... كل من يلاحظ وضع الحكومة والحياة السياسية في البلد يجد فراغاً في الجهة الحكومية، وفراغا في الجهة المعارضة»[١].

ثالثاً: المعارضة الحزبية

١ - المعارضة الحزبية في فترة الانتداب

قبل تناول تكوين الأحزاب السياسية في العراق لابد من معرفة البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي في تلك الفترة وذلك لاكتمال الصورة عن الدوافع الأساسية لنمو الحركة الوطنية وتطورها بين المجتمعات الريفية والحضرية، إذ كان المجتمع العراقي متكون من ثلاث فئات اجتماعية هي[٢]:

١ - طبقة التجار والمسؤولين ذوي الرتب العالية في عهد الإدارة التركية السابقة وضباط الجيش والذين يملكون مستوى معيناً من الثقافة، كانوا قد حصلوا عليها في أثناء الحكم التركي وكونوا فيما بعد النخبة المسيطرة على البلاد، والطبقة الأولى ذات الشأن الكبير والكلمة المسموعة.

٢ - الطبقة الثانية في الأهمية كانت تضم شيوخ العشائر وملاكي الأراضي الأثرياء الذين كانوا يهيمنون على معظم الأراضي الخصبة وطرق المواصلات... وكان أغلبهم متعاطفين مع البريطانيين.

٣ - الطبقة الثالثة فقد ضمت الفلاحين الذين كانوا يشكلون أغلبية السكان، إلا أنهم كانوا الأقل تأثيراً والأكثر ضرراً واضطهاداً في المجتمع العراقي.

ومن خلال هذه التركيبة الاجتماعية لا يمكن النظر إلى مصالح المجتمع نظرة موحدة وثابتة بحكم التعاون الاجتماعي، الذي انعكس على الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، للأحزاب السياسية، التي تشكلت بعد تأسيس الدولة العراق

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، ص ١١٣.

(٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ص ٢١، ٣٢.

العراقية الحديثة، والتي ارتبطت أهدافها بمصالح الفئة الاجتماعية التي تمثلها والشخصية السياسية التي تقودها وذلك فإن قول عبد الرزاق الحسني لا يخلو من مبالغة عندما ذكر بأن الجمهور العراقي فقد إيمانه وثقته بتلك الأحزاب لأن المصلحة الشخصية كانت محور وجودها واستمرارها[١].

بدأ التداول في فكرة تشكيل الأحزاب السياسية العلنية بعد انتخاب فيصل ملكاً على عرش العراق[٢] إذ أخذت الاجتماعات السياسية تعقد في دور المواطنين، تمهيداً لتكوين الأحزاب السياسية العلنية، إلا أن رغبة الملك فيصل كانت باتجاه الكف عن هذه الاجتماعات، وذلك لأنه لا يؤيد فكرة أنشاء الأحزاب السياسية في العراق، كونها قد تؤدي حسب رأيه إلى تفرقة صفوف العراقيين كما حدث في سوريا[٣].

وبعد أن نشطت العناصر الوطنية بعقد الاجتماعات السياسية، خشيت وزارة الداخلية من عواقب تلك الاجتماعات وعمدت إلى وضع حد لها، فسنت قانوناً نشرته في (٢ تموز ١٩٢٢) بعد أن أقره مجلس الوزراء في (٢٩ حزيران ١٩٢٢) ينظم قيام الأحزاب ويمنع عقد أي اجتماع لم تصدر به أجازة رسمية، حيث عد هذا القانون ضربة موجعة للحركة الوطنية الناشئة في العراق بعد أن قيد حرية الاجتماع[٤]. لأن نظام الحكم آنذاك، لم يكن يرغب في قيام أحزاب سياسية حقيقية، تقوم بدور الرقابة على السلطة[٥]. إنما كان يرغب في تكوين حزب معتدل واحد يضم الوطنيين الذين تدعوهم السلطة بالمتطرفين، والموالين للسلطة البريطانية[٦].

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ص ٣٠٣.

(٢) محمد مظفر الأدهمي، المصدر السابق، ج١، ص ١٩٤.

(٣) عبد الأمير هادي العكان، المصدر السابق، ص ٤٤٧.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١، ص ١٠١.

(٥) عبد الجبار عبد المصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق، ١٩٢١ - ١٩٥٨، (بغداد - ١٩٧٨)، ص٩٠.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٣، ص ١٠٤.

(*) للإطلاع على شخصية أبو التمن ودوره في الحياة السياسية ينظر، عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق.

بدأ قادة المعارضة الوطنية الذين أسهموا في قيادة ثورة العشرين من أعضاء جمعيتي (العهد وحرس الاستقلال) بالنشاط لتأسيس الأحزاب السياسية، وكان جعفر أبو التمن[*] قد تقدم بطلب لإجازة حزب سياسي باسم «الحزب الوطني العراقي» وقد أجازت وزارة الداخلية تأسيسه في (٢ آب ١٩٢٢) وأكد منهاجه أن غايته هي «المحافظة على استقلال العراق التام بحدوده الطبيعية، ومؤازرة حكومته الملكية الدستورية النيابية، والذب عن كيان الأمة العراقية، والنهوض بها إلى مصاف الأمم الراقية مادياً وأدبياً وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية، واتخاذ الوسائل المشروعة لردع كل من يتصدى لنشر وإذاعة ما يوقع التفريق بداعية الدين والجنس بين العراقيين»[١].

ضم الحزب الوطني العراقي في صفوفه الكثير من الشخصيات الوطنية التي أسهمت في ثورة العشرين كما انتمى إليه الكثير من الضباط والمحامين والتجار والملاكين وأصحاب الأعمال إلى جانب الفلاحين والكسبة وغيرهم، ووصفه محمد مهدي كبة بمذكراته بأنه حزب الشعب كله سواء من أنتسب إليه أو من لم ينتسب إليه رسمياً، لأنه كان الحزب الوحيد الذي يتبنى شعارات الاستقلال التام الناجز والسيادة الوطنية المطلقة[٢] وعد هذا الحزب من معارضي الانتداب البريطاني في العراق، وأسست أيضاً جمعية «النهضة العراقية»، لمعارضة الانتداب والسياسية البريطانية في العراق، فقد تقدم محمد أمين الجرجفجي وآخرون في آب ١٩٢٢ بطلب إلى وزارة الداخلية للسماح لهم بتأليف حزب سياسي علني باسم حزب النهضة العراقي[٣]. وفي (١٩ آب ١٩٢٢) حصلت موافقة وزارة الداخلية على أجازته وانتخب محمد أمين الجرجفجي معتمداً عاما للحزب، وضمت الهيئة المؤسسة للحزب فريقاً من التجار والكسبة والشخصيات غير المعروفة في الوسط السياسي سابقاً، ولذلك لم تكن له قواعد

---

(١) أحلام حسين جميل، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الأنتداب، (بغداد ـ ١٩٥٨)، ص ٢٠.

(٢) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٣) وثائق وزارة الداخلية العراقية، الجمعيات، ملف رقم ٣٦/ ٢٨/ ١٩٢٢. نسخة مصورة ومودعة في مكتبة د. عباس حميدي.

شعبية واسعة ولم تكن له جذور سياسية عميقة في الماضي[١] إلا أن المتتبع لمسيرته السياسية يجد أنه سلك خلال المدة الأولى من تأسسه مسلكاً وطنياً مناهضاً لسياسة بريطانيا والأوضاع الشاذة في البلاد، كما أكد في منهاجه على توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي وتحقيق رغائبه بحكومة عربية ملكية دستورية ديمقراطية[٢].

وقد وحدت الجمعية جهودها مع الحزب الوطني في مقاومة سياسة الانتداب، الأمر الذي عرض الحزب إلى مقاومة السلطة التي قامت بتعطيلهما في أواخر آب ١٩٢٢ ونفي زعيمهما إلى جزيرة (هنجام) في الخليج العربي، وقد عاد الحزبان إلى ممارسة العمل السياسي مرة أخرى، فعادت جمعية النهضة إلى العمل في عام ١٩٢٧ والحزب الوطني العراقي في عام ١٩٢٨، وأسهما في مواصلة النضال الوطني لتحقيق الاستقلال، وبناء الدولة العصرية الجديدة على أساس برنامج إصلاحي يتضمن تطوير التعليم وأعمامه وإصلاح منهاجه، وتنشيط الزراعة وتوزيع الأراضي على الفلاحين وتحسين أحوال العمال وبناء جيش وطني عراقي[٣].

وأسس حزب للمعارضة الوطنية باسم «حزب الأمة» الذي أجيز في (١٩ آب ١٩٢٤) وقد لقب هذا الحزب «بحزب الشباب» لأنه يضم أكثرية من المحامين الشباب المتخرجين حديثاً من كلية الحقوق[٤]. وتضمن منهاجه السعي إلى:

١ ـ تأييد الاستقلال التام في الدولة العراقية الملكية.

٢ ـ مطالبة المسؤولين في الحكم بإعلان الدستور حتى يتسنى أجراء الانتخابات النيابية.

(١) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٢) محمد مظفر الأدهمي، المصدر السابق، ج١، ص ١٩٥.

(٣) جعفر عباس حميدي، الحركة الوطنية الاستقلالية، ص ٢٩.

(٤) فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٣٢، بغداد ـ ١٩٧٨، ص ١٢٨

٣ - توثيق عرى المودة بين طبقات الشعب.

٤ - جعل التعديلات المطلوبة في المعاهدات العراقية - البريطانية بأحسن شكل يلائم مصلحة البلاد[١].

لم يكن لهذا الحزب دور مؤثر في معارضته الحكومة لقصر عمره، كما لم يكن له نشاطات مهمة على الساحة السياسية، ما عدا مشاركته في الجهود الوطنية التي بذلت للدفاع عن الموصل بإزاء المطالبة التركية وذلك عن طريق إعداد الدراسات والبيانات التي قدمت إلى اللجنة الدولية[٢].

ولأجل مواجهة أحزاب المعارض، عملت الحكومة إلى تأسيس حزب سياسي موالي لها، يعد أول حزب من هذا النوع، وهو الحزب الحر العراقي. الذي وصفه محمد مهدي كبه بأنه «حزب الفئة التي كانت تمالئ الإنكليز وتعمل على تنفيذ مخططهم الجديد لحكم العراق... وقد ضم هذا الحزب معظم العناصر التي ناهضت الحركة الوطنية.... وكان هذا الحزب مثار سخط الرأي العام ونقده»[٣]. ولكون هذا الحزب يمثل الحكومة فقد كثر المنتمون إليه في جميع أنحاء العراق من العناصر النفعية الذين ترتبط مصالحهم بالحكومة وكان أغلبهم من الإقطاعيين ورؤساء العشائر[٤].

ومع بدء الحياة النيابية عام ١٩٢٥ وافتتاح مجلس الأمة في (١٦ تموز ١٩٢٥) حدث في المسرح السياسي تطور جديد إذ أصبحت بعض الأحزاب السياسية تجهد نفسها من أجل الحصول على المقاعد النيابية في البرلمان، ومن ثم تعمل على تكوين الكتل البرلمانية داخل المجلس، سواء أكانت هذه الكتل معارضة أو مؤيدة للحكومة[٥].

(١) عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، (بغداد - ١٩٧٥)، ص ٧٤.

(٢) جريدة لواء الاستقلال، في كانون الثاني ١٩٢٥؛ عبد الجبار عبد مصطفى، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٣) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٤) عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق ص، ص ٤٦٠ - ٤٦٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٧٢.

فقد ظهر حزبان برلمانيان هما حزب التقدم بزعامة عبد المحسن السعدون، وحزب الشعب بزعامة ياسين الهاشمي(*) وأسس حزب برلماني ثالث هو حزب العهد برعاية نوري السعيد(**) (١) ومما يذكر أن هذه الأحزاب لم تكن لها مبادئ سياسية واجتماعية واضحة، كما لم تكن لها قواعد شعبية، وكانت مناهجها أشبه ما تكون بمناهج الوزارات الروتينية، إذ كان عملها ونشاطها مقتصرين على المجالس النيابية لذلك فأن هذه الأحزاب قد تلاشت وتفككت روابطها السياسية قبل الثلاثينيات(٢) وساعد على تأسيس هذه الأحزاب تبدل موقف الملك فيصل من الأحزاب السياسية تبدلاً ملموساً، فبعد أن كان يرى (انه ليس من المصلحة أن يشتغل العراقيون في تأليف الأحزاب السياسية... ذات الخطط المتضاربة والمقاصد المختلفة أصبح يرى ضرورة وجود أحزاب تساعد الحكومة فتؤيد مشروعاتها داخل البرلمان وفي خارجه وأخرى معارضة تنتقد سياسة الحكومة وتكافح أساليب الانتداب في التدخل في شؤون البلاد الداخلية(٣).

فقد أجازت وزارة الداخلية حزب التقدم في (٢٢ آب ١٩٢٥)، وكان أول حزب نيابي حكومي قام في البلاد بمباركة ودعم رجال الحكم من أجل خدمة مصالحهم وجعلها أكثر قبولا في نظر الشعب(٤). والجدير بالإشارة هنا أن أعضاء هيئة الحزب العليا ينتمون جميعاً إلى التيار العشائري المتنفذ، كما أن المنتمين إليه جميعاً من نواب البرلمان إذ لا يحق لغيرهم دخول الحزب، هذا ما نصت عليه المادة الثانية من النظام الداخلي(٥). فهو أشبه ما يكون بكتلة برلمانية وليس حزباً بالمعنى الصحيح،

(*) عن ياسين الهاشمي ودوره في الحياة السياسية أنظر.. سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٣٢، ج١ (البصرة ١٩٧٥)، ج٢، (بغداد ١٩٧٥).

(**) عن نوري السعيد ودوره في الحياة السياسية أنظر.. عبد الرزاق أحمد النصيري، المصدر السابق.

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج١، ص ٢٤٢.

(٢) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج١، ص ٢٤٣.

(٤) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج٣، ص ٢٤٣.

كما صدرت لحزب التقدم جريدة اللواء ومن ثم جريدة التقدم لسان حاله في (١٦ تشرين أول ١٩٢٨)[١].

وعلى أثر تأليف حزب التقدم اجتمع لفيف من السياسيين يتزعمهم ياسين الهاشمي وشكلوا حزب الشعب رسمياً في (٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٥) بقصد معارضة وزارة عبد المحسن السعدون وحزبها التقدم[٢] وقد أجيز من وزارة الداخلية في (٣ كانون الأول ١٩٢٥) وكان لحزب الشعب دور كبير في المعارضة داخل المجلس النيابي، إذ استطاع أن يجبر وزارة السعدون الثانية في (الأول من تشرين الثاني ١٩٢٦) على الاستقالة وذلك بعد أن فشل مرشح حزب التقدم حكمت سليمان من الفوز برئاسة المجلس النيابي في دورته الاعتيادية الثانية، وذلك عندما انتخب النواب رشيد عالي الكيلاني لهذه الرئاسة. وبعد تغلب مرشح حزب المعارضة على مرشح حزب الحكومة، عد السعدون هذا الفوز خذلاناً له[٣].

ويفسر بعض الباحثين رجحان كفة حزب الشعب في مجلس النواب على حزب التقدم إلى موقف الملك المعادي للسعدون، وذلك لأن الأخير كان يتمتع بتأييد دار الاعتماد البريطانية[٤] ولكن معارضته هذا الحزب (الشعب) بدأت تضعف بالتدريج بعد أن اشترك رئيسه الهاشمي وعدد من أعضاءه بوزارة جعفر العسكري الثانية في (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦)[٥] وقد سوغ الهاشمي اشتراكه بالوزارة العسكرية وذلك

(١) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٢) فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية، ص ١٦٤.

(٣) عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص ٤٧٣.

(٤) جريدة الشعب، ٢٠ كانون الأول ١٩٢٥.

٦ – محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦، ص ١٢٩، عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج٣، ص ٢٤٣.

٧ – عبد الجبار عبد مصطفى، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٥) جريدة الوقائع العراقية، ١٢ كانون الأول ١٩٢٦. لما كانت التقاليد النيابية تقضي بأن تكون الوزارة في الحزب الذي له أكثرية ساحقة فيه، وكان حزب التقدم صاحب هذه الأكثرية أنخرط جعفر العسكري في عضوية الحزب بعد تعديل منهاجه الداخلي لتسويغ قبوله عضوا في هذا الحزب المذكور. (الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج٣، ص ٢٤٣.

لأن العراق مقبل على مفاوضات مع بريطانية مما يستلزم جمع الجهود للوصول إلى نتيجة إيجابية تخدم البلد إلا أن الصحافة الوطنية أخذت تندد بحزب الشعب لاشتراكه في الحكم بعد أن كان معارضاً لحزب التقدم في الوزارة السابقة[١] وقد سبب ذلك أزمة شديدة داخل الحزب إذ أصبح قسم من أعضائه لا يتفق مع الخطة الجديدة التي انتهجها وكانت تلك بوادر انحلال الحزب بعد أن استقال بعض أعضائه وأنضم بعضهم الأخر إلى الأحزاب الأخرى وهكذا انتهى دوره السياسي داخل البرلمان وخارجه[٢] وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٠ العراقية ـ البريطانية، أسس نوري السعيد حزباً حكومياً جديداً هو حزب العهد العراقي لتشكيل أكثرية برلمانية في المجلس النيابي الذي انتهت انتخاباته في (٢٠ تشرين الأول ١٩٣٠)، وفي المقابل عمدت المعارضة إلى تنظيم صفوفها لمعارضة المعاهدة وقيودها الثقيلة، فأسس ياسين الهاشمي ورفاقه حزب (الإخاء الوطني) في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ وكان الهدف من تأسيسه هو الوقوف ضد تصرفات الحكومة بأسلوب معتدل بلا تطرف في المطاليب الوطنية[٣] وكان في منهاجه يدعو إلى[٤]:

١ ـ العمل على تنظيم الرأي العام ليحافظ على الحريات المضمونة على وفق الأحكام.

٢ ـ العمل لتعديل المعاهدة الجائرة.

٣ ـ أن المجلس النيابي لا يمثل الأمة.

حاولت المعارضة الحزبية توحيد صفوفها لمقاومة معاهدة ١٩٣٠ ووزارة نوري السعيد، فجرت مشاورات بين زعماء حزبي الإخاء الوطني والوطني العراقي لمعارضة الأوضاع الشاذة التي كانت تسود البلاد[٥]. فأتفق الحزبان

(١) عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص ٤٧٨.

(٢) فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية، ص ١٧٨.

(٣) عبد الرزاق االحسني، تاريخ العراق السياسي، ج٣، ص ٢٣٣.

(٤) جريدة العالم العربي، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٥) جريدة نداء الشعب، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠.

على تأليف جبهة بينهما نظمت بموجبها وثيقة التآخي تضمنت المبادئ الآتية[١]:

١ - السعي لتعديل معاهدة ١٩٣٠ بما يحقق للعراق استقلاله التام وسيادته الوطنية.

٢ - السعي لحل المجلس النيابي وأجراء انتخابات جديدة في جو من الحرية التامة

٣ - عدم قبول مسؤولية الحكم من أي من الحزبين وأعضائهما، إلا على أساس تحقيق هذين المطلبين.

وأستمر الحزبان يعملان معا ويعقدان الاجتماعات المشتركة بالتناوب في مقريهما، وأخذا يصدران البيانات المشتركة على الرغم من مراقبة السلطة المشددة لاجتماعاتهما ونشاطاتهما السياسية وصارت الحكومة تحسب لهذا التآخي والتعاون بين الحزبين ألف حساب وتشدد المراقبة عليهما[٢].

إلا أن الحزبين المذكورين زادا من نشاطهما وقام أعضاؤهما بجولة سياسية في بعض الألوية كالحلة وكربلاء والنجف واستقبلوا بالترحاب من الأهالي وشيوخ القبائل هناك، وعقدوا الاجتماعات الجماهيرية وألقيت الكلمات الحماسية من بعض أعضاء الحزبين المتآخيين على الرغم من أن موقف الإدارة في هذه الألوية لم يكن ودياً اتجاههم[٣]. بدأ نوري السعيد يعمل لأضعاف الحزب الوطني وتفتيته من خلال استقطاب بعض عناصره الراغبة في الحصول على المناصب الحكومية إذ استطاع أن يقنع مزاحم الباججي أحد قادة الحزب الوطني على الاستقالة من الحزب والانضمام إلى وزارته والانتماء إلى حزب (العهد) وأصبح بعد ذلك عنصراً معادياً للمعارضة والحزب الوطني[٤].

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ص ٢٤٦.
(٢) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٤٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ٤٩.
(٤) عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارة العراقية، ج٣، ص ١٠١ - ١٠٣.

استخدمت المعارضة الحزبية مختلف الوسائل للوقوف ضد حكومة نوري السعيد واجراءتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعندما أصدرت الحكومة قانون استيفاء رسوم البلديات عندما كان مزاحم الباججي وزيراً للداخلية زيدت هذه الرسوم زيادة ملحوظة لم يكن لها ما يسوغها، واستنكر الأهالي هذه الزيادة وقدم الحزب الوطني احتجاجاً مطالباً الحكومة بإلغائها ولما لم تستجب الحكومة لرغبة الأهالي في إلغائها دعت الأحزاب الوطنية المعارضة إلى إضراب سياسي عام شمل العراق بأجمعه، حيث بدأ ببغداد أولا ثم انتشر في أنحاء العراق، لا سيما في المناطق التي فيها فروع للحزب الوطني مثل الناصرية وبعقوبة والبصرة واستمر هذا الإضراب سبعة عشر يوماً، وطالبت الأحزاب السياسية باستقالة الحكومة[١].

ثم أصيبت المعارضة الحزبية بانتكاسة خطيرة أدت إلى أنفراط عقد التحالف بين حزبي الإخاء والوطني بعد أن شكل حزب الإخاء الوطني الوزارة في (٢٠ آذار ١٩٣٣) برئاسة رشيد عالي الكيلاني وأعلنت احترامها لمعاهدة ١٩٣٠ التي عارضها الاخائيون واتفقوا بعدم قبول الحزبين تحمل مسؤولية الحكم والاشتراك فيه إلا على أساس تعديل المعاهدة وحل المجلس النيابي لذلك عد قبول حزب الإخاء تشكيل الوزارة الكيلانية الأولى خروجاً على بنود وثيقة التآخي، وبناءا على ذلك قرر الحزب الوطني فسخ ميثاقه مع حزب الإخاء وأعلن ذلك ببيان نشره على الشعب[٢] وبعد انفراط التحالف بدأ نشاط الحزب الوطني يضعف ويضمحل تدريجياً وبدأ رئيسه جعفر أبو التمن يتبرم بالحياة السياسية ويعزف عن الاستمرار في العمل الحزبي ويظهر ميله إلى تأجيل النشاط وتجميده إلى أن تأتي الظروف الملائمة لاستئناف نشاطه[٣] ويتضح للباحث أن هنالك أسباباً كثيرة دفعت برئيس الحزب الوطني إلى تجميد نشاط الحزب نوجزها بما يأتي:

١ - المشكلات التي كانت تواجه الحزب في الفترات التي تجري فيها

(١) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٥١.
(٢) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٥٢.
(٣) عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص ٤٥٧.

انتخابات المجالس النيابية ورغبة بعض من أعضائه في الاشتراك بالمجلس النيابي والحكومة.

٢ ـ محاولة الحكومة المستمرة لتفتيت الحزب وخلق المشكلات والصعوبات له ولمنتسبيه مستخدمة في ذلك كل الوسائل والأساليب المختلفة.

٣ ـ ميل رؤوساء الفروع التابعة للحزب إلى تأجيل العمل الحزبي في فروعه. بعد توقف نشاط الحزب الوطني لم يبق من الأحزاب السياسية العلنية المعارضة سوى حزب الإخاء الوطني الذي حل بعد تأليف وزارة ياسين الهاشمي في (١٧ آذار ١٩٣٥).

وفي تقويم مواقف أحزاب المعارضة خلال فترة الانتداب، ومساند للدعوة للاستقلال والحرية والديمقراطية على الرغم من أن تلك الأحزاب لا تملك أي نظرية (فكرية) بل أنها كانت تعكس وجهات نظر مؤسسيها وتعبر عن مطامحهم وتطلعاتهم الشخصية، لذلك نراها قد اختفت من الساحة السياسية مع موت أو استقالة مؤسسيها[١].

٢ - المعارضة الحزبية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

شهد العراق في عهد الاستقلال تطورات سياسية وفكرية مهمة، ولا سيما بعد تعطيل الحياة الحزبية العلنية، وظهرت تيارات سياسية عقائدية مثلت الاتجاهات السياسية الإصلاحية والشيوعية والقومية، التي قادت لواء المعارضة للمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما شهدت هذه الفترة صراعاً حاداً بين الساسة القدماء الذين زاملوا الملك فيصل الأول، ولجأ الساسة المتنافسون إلى وسائل بعيدة عن الديمقراطية لأضعاف بعضهم بعضاً، وكان من بين هذه الوسائل استخدام العشائر والتمردات العشائرية لإسقاط الخصوم السياسيين، ولهذا شهد العراق خلال الفترة من (١٩٣٣ ـ ١٩٣٥) سلسلة من الحركات العشائرية[٢] كما

(١) نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، (بغداد ـ ١٩٨٤)، ص ٦٩.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، ص ١٨٣.

استخدم المتنافسون على السلطة الجيش أول مرة في العراق لإسقاط الحكومة القائمة، فكان أنقلاب بكر صدقي في (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦)[١] ولم تكن هذه المعارضة ولا التنافس بين الساسة القدماء بهدف إصلاح الأوضاع القائمة، ووضع البديل المقبول لتطوير العراق، بل كان الهدف هو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها.

أما التيارات السياسية العقائدية التي هدفت إلى الإصلاح، وتركت آثارها الإيجابية خلال تلك المرحلة التاريخية فيمكن تقسيمها على:

أولاً التيار الإصلاحي

ارتبطت نشأة هذا التيار وتطوره بصدور جريدة الأهالي في (٢ كانون الثاني ١٩٣٢) التي أوضحت هدفها في عددها الأول بالقول «الأهالي جريدة شعبية غايتها السعي لرفاه الأهلين وتقدمهم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً والعمل على معالجة علل الوضع الحاضر من جميع وجوهه، معالجة تتناول أساس الداء تاركة ورائها الأشخاص والتحزبات»[٢] وقد أصبحت هذه الجريدة البؤرة التي تجمع حولها عدد من الشباب المؤمن بالإصلاح السياسي والاجتماعي، وأطلق عليها فيما بعد اسم « جماعة الأهالي» التي أدركت بأن الوطنية لا تقتصر على المطالبة بالاستقلال التام بالأساليب التي درجه عليها الساسة القدامى من دون الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية وأحسوا بأن السلطة السياسية طال أمدها في أيدي حفنة ضئيلة من الرجال المسيئين لذا فإنهم ركزوا على مبادئ الثورة الفرنسية في الديمقراطية والليبرالية[٣].

أوضحت جماعة الأهالي المبادئ التي تسعى إلى تحقيقها بإصدار مجموعة من الرسائل فكان كراس « مطالعات في الشعبية» قد أوضح أيديولوجية الجماعة الإصلاحية وتناول هذا الكراس ما يأتي:

---

(١) فؤاد حسين الوكيل، المصدر السابق، ص ٣٧٤.

(٢) جريدة الأهالي، ٢ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٣) مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي، ط١، (بيروت – ١٩٧٢)، ص ص ١١٧ – ١١٨.

أهم المبادئ التي سعت الأهالي إلى تحقيقها:

أولاً: المبادئ الشعبية السياسية:

١ ـ وجود الدولة ضرورة لضمان الاطمئنان والرفاه والتقدم للشعب.

٢ ـ على أن تكون هذه الدولة ذات سيادة داخلية وخارجية تامة، والسيادة للشعب لا تنفك عنه.

٣ ـ أن تكون من حيث علاقة الأفراد لها دستورية ديمقراطية.

٤ ـ يكون لها من حيث علاقتها بالأفراد حق التدخل في كل ما يتعلق بتنظيم المجتمع.

ثانياً: المبادئ الشعبية الاقتصادية:

هدفها الإصلاح في المجال الاقتصادي بالجانب الصناعي والخدمات العامة والزراعية، والفروق الاقتصادية والعمل والتوزيع والبنوك.

ثالثاً: المبادئ الشعبية الاجتماعية:

١ ـ في التربية:

أ ـ التعليم الابتدائي المجاني العام.

ب ـ مكافحة الأمية.

ج ـ تأسيس المكتبات العامة.

د ـ تأسيس الحكومة دور السينما والتمثيل والموسيقى.

هـ ـ تربية وتنمية روح الرياضة والألعاب العامة.

٢ ـ في الصحة:

أ ـ تأسيس المستشفيات ودور الولادة والحضانة بصورة تكفل الاستفادة منها.

ب ـ توسيع نطاق الصحة العامة بوجه يضمن وقاية الفرد من الأمراض وحمايته منها.

ج – ضمان السكنى الصحية بوساطة الوسائل الآتية:

١ – تنظيم المدن على أساس صحي.

٢ – أنشاء دور صحية متواضعة، رخيصة وتأجيرها أو تمليكها بأقساط.

٣ – في العلاقات الشخصية والنظام العائلي:

أ – وضع قوانين توافق المدينة الحديثة لتنظيم الأحوال الشخصية.

ب – السعي لتحرير المرأة من الاحتفاظ بالنظام العائلي[١].

وهكذا يمكن القول بأن الجماعة قد دعت إلى تحقيق الرفاه للشعب كله بلا تمييز بين أفراد الطبقات على أساس الثروة أو الأصل أوالدين، فكان ذلك دعوة إلى إصلاح اجتماعي شامل في العراق وقد حثت الجماعة على حماية الحريات الإنسانية الأساسية، كالحرية الشخصية وتكافؤ الفرص والملكية الخاصة، وطالبت الدولة ببذل عناية خاصة بالفرد من حيث سلامة تعليمه والاعتراف بحقه في العمل[٢].

وارتكبت جماعة الأهالي خطأ يتعارض والمبادئ الإصلاحية والديمقراطية التي سعت إلى أعمامها، وهو إسهامها في انقلاب بكر صدقي، في التخطيط والتنفيذ والمسؤولية الوزارية، وقد استطاعت الجماعة الدخول إلى المجلس النيابي الذي انتخب خلال عهد الانقلاب، وقد حاول النواب الإصلاحيون استثمار وجودهم لأجراء الإصلاح الذي كانت تطالب به، فبالإضافة إلى المطالبة بإصلاح الحياة الاقتصادية طرح نواب الجماعة كثيراً من المقترحات التي تتعلق بالنواحي الصناعية والزراعية والتجارية ومن الأمثلة على ذلك معالجة مسألة الأرض والفلاح على الرغم من أن الأغلبية من أعضاء المجلس هم من الملاكين ورؤساء العشائر الذين كانوا يقفون ضد أي مطالبة بالإصلاح، ويحاولون الاستحواذ على أراض جديدة.

(١) مذكرات كامل الجادرجي، ص ٤٩.

(٢) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ١١٨.

واستطاعت جماعة الأهالي أيضاً الحصول على أجازة لتأسيس جمعية باسم «الإصلاح الشعبي» وفي (١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦) نشرت جمعية الإصلاح الشعبي منهاجها ونظامها الداخلي الذي حدد بموجبه غاية الجمعية بالسعي «للقيام بإصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي يعود نفعه على عامة أفراد الشعب ويحقق تقدم الشعب ويقضي على الاستغلال»[1] وتضمن منهاج الجمعية في مجال الإصلاح الداخلي الدعوة إلى تقوية الجيش وإصلاح الشرطة وفسح المجال لإبداء الأفكار الحرة والحريات الديمقراطية ونشر الثقافة وفي المجال الاقتصادي دعت الجمعية إلى السعي لرفاه الشعب على أساس جعل مستوى الحياة يكفل لكل فرد الحصول على حاجاته الضرورية المادية والمعنوية كحد أدنى يضمن له مجال الحصول على الحاجات الكمالية بقدر ما تسمح به الثروة العامة وذلك باحتكار الدولة لوسائط النقل والمخابرات والمواصلات وإسالة الماء والتنوير وقيام الحكومة بالمشاريع الصناعية، وإنشاء بنك للدولة للسيطرة على مالية البلاد وحصر الإقراض الزراعي والعقاري بالبنوك الحكومية. وفرض الضريبة المتزايدة على الدخل والإرث. وأحياء الأراضي الموات وتوزيعها على الفلاحين وإنشاء القرى العصرية وإلغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وسن قوانين تكفل التقدم الزراعي وترفه الفلاح وتخفيض رواتب الموظفين الضخمة وإنصاف صغار الموظفين والمستخدمين.

وفي مجال الإصلاح الاجتماعي فإن منهاج الجمعية يسعى إلى جعل التعليم الابتدائي إجبارياً ومكافحة الأمية وجعل الوقاية الصحية واجباً رئيسياً وأعمام المؤسسات الصحية وضمان السكن الصحي للمواطنين، وسن قوانين تحمي العمال وتضمن حقوقهم وتحدد ساعات العمل بما لا يزيد عن ثمان ساعات يومياً وتشجيع نقابات العمال وتحدد الحد الأدنى لأجورهم، ووضع قوانين توافق المدنية الحديثة لتنظيم الأحوال الشخصية والسعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ

---

(١) جريدة الأهالي، ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦؛ جريدة الحارس ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٦.

بالنظام العائلي[١]. وقد عالجت الجمعية هذا المنهاج في مقالات متعددة نشرتها في جريدة صوت الأهالي.

حدث الفراق بين الجماعة والانقلابيين، لعدم إيمان العسكريين بالديمقراطية والمبادئ الإصلاحية التي تسعى الجماعة لتحقيقها، الأمر الذي أدى إلى استقالة وزارة جماعة الأهالي في (١٩ حزيران ١٩٣٦) ثم تعطيل جمعية الإصلاح الشعبي، وبهذا انتهى النشاط السياسي لجماعة الأهالي وتوقف من عام ١٩٣٧ ولغاية ١٩٤٢، واقتصرت العلاقة بين أفراد هذه الجماعة على اللقاءات الشخصية[٢]. وبعد انتفاضة العراق ١٩٤١ التي أيدتها جماعة الأهالي، بدأ أعضاء هذه الجماعة يعيدون نشاطهم للعمل ثانية. وفي (٢٣ أيلول ١٩٤٢) صدرت جريدة (صوت الأهالي) وهي تحمل العدد ٧٦ وكتب فيها مقالاً افتتاحياً جاء فيه (لسنا نريد اليوم غير ما ردناه بالأمس، إننا ننشد تحقيق نظام يكون على أساس المساواة في الحقوق والواجبات للجميع ويفسح المجال لتنظيم الناس لإبداء الرأي وممارسة الحكم....)[٣]. ولم تدم هذه العودة زمناً طويلًا بل وقعت الخلافات بين أعضائها وانقسموا على تيارين فكريين. مثل التيار اليساري عزيز شريف وعبد الفتاح إبراهيم والتيار اليميني كامل الجادرجي ومحمد حديد، اللذان واصلا إصدار جريدة (صوت الأهالي) وأصبحا نواة للحزب الوطني الديمقراطي الذي أجيز في عام ١٩٤٦[٤].

ثانياً: - التيار الشيوعي:

أعلن الشيوعيون في العراق في (٣١ آذار ١٩٣٤) تأسيس أول مركز للحركة الشيوعية في بغداد تحت اسم (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار). وفي أواخر ١٩٣٥، اتخذت اللجنة المركزية قراراً بإعلان اسم (الحزب الشيوعي)

---

(١) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ - ١٩٥٨، بغداد - ١٩٣٦، ج ١، ص ص١٢ - ١٣.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ - ١٩٥٣، (النجف - ١٩٧٦)، ص ٢٤٧.

(٣) جريدة صوت الأهالي، في ٢٣ أيلول ١٩٤٢.

(٤) محمد حديد، مقابلة شخصية مع الباحث بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٩٤.

بدلاً من لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار، وأصدرت جريدة مركزية للحزب (كفاح الشعب) لسان حال الحزب الشيوعي العراقي[١] ورفعت شعارات الحزب الأساسية التي تدعو إلى[٢]:

١ ـ إلغاء معاهدة ١٩٣٠ العراقية ـ البريطانية.

٢ ـ تصفية قاعدتين سن الذبان والشعبية العسكريتين البريطانيتين.

٣ ـ توزيع الأراضي على الفلاحين.

٤ ـ أطلاق الحريات الديمقراطية.

٥ ـ حل مجلس النواب وأجراء انتخابات عامة في ظل الحريات السياسية.

أعيد تأسيس الحزب الشيوعي بعد الضربة التي وجهت إليه عام ١٩٣٩، من قبل يوسف سلمان يوسف (فهد)[٣].

وأصدر الحزب الشيوعي بياناً في (٢٤ أيلول ١٩٤٠) دعا فيه القوى العربية إلى الوقوف على الحياد اتجاه الحرب العالمية الثانية، وأشار إلى أن هذه الحرب هي حرب نهب وسلب لاقتسام العالم من جديد، ونبه على أن البلاد العربية معرضة إلى خطر هذا التقسيم[٤]. ارتكزت معارضة الحزب الشيوعي على المطالبة بإصلاح العلاقات بين العراق «كدولة مستقلة» وبريطانيا، وطالب بإنهاء السيطرة البريطانية على مرافق العراق السياسية والاقتصادية والعسكرية وأشار إلى أن الإنكليز استغلوا ضعف السلطة في العراق، وانعدام الأحزاب السياسية والآراء الحرة، فوطدوا سيطرتهم من دون الاكتراث بالشعب، ودعا إلى إلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية والمحاكم العراقية والإدارية التي تقيد

---

(١) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ٣٤٢.

(٢) جريدة القاعدة، في ١ آذار ١٩٤٦.

(٣) كان فهد (يوسف سلمان يوسف) من مواليد بغداد لسنة ١٩٠١ من الطائفة الكلدانية، انتقل مع عائلته إلى البصرة حيث كان والده يشتغل ملاحاً في شركة البواخر الإنكليزية. للإطلاع أكثر أنظر جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ٣٤١.

(٤) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ٣٤٧.

حرية المواطنين، وطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإقامة نظام حكم ديمقراطي[١].

وحاول الشيوعيون أنشاء حزب للمعارضة العلنية خلال الحرب العالمية الثانية باسم (حزب الوحدة الوطنية الديمقراطي)[٢].

عقد الحزب الشيوعي مؤتمره الأول في شباط ١٩٤٤، وأقر في هذا المؤتمر الميثاق الوطني ولذلك دعا بـ (مؤتمر الميثاق الوطني)[٣] وصادق المؤتمر الوطني الأول للحزب ١٩٤٥ على الميثاق الوطني بعد أجراء بعض التعديلات وانتخب فهد سكرتيراً عاماً للحزب[٤]. وفي الدعوة إلى أصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية دعا الميثاق الوطني إلى[٥]:

١ ـ النضال من أجل السيادة الوطنية وإيجاد حكومة تعمل لمصلحة الشعب وجهاز حكومي ديمقراطي.

٢ ـ حل مشكلة التموين وتوفير المواد الضرورية للشعب وتنمية الاقتصاد الوطني ورفع الإنتاج الزراعي.

٣ ـ تخليص الشعب من شركات الاحتكار الأجنبية.

٤ ـ توزيع الأراضي على الفلاحين.

٥ ـ الدفاع عن مصالح العمال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.

٦ ـ إيجاد مساواة حقيقية في الحقوق للأقلية الكردية.

---

(١) رياض رشيد الحيدري، الحركة الوطنية في العراق ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨، رسالة دكتوراه. جامعة عين شمس. كلية الآداب ١٩٧٧.

(٢) للتفصيل أنظر، جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ٣٥٠.

(٣) يوسف سلمان يوسف (فهد)، قضيتنا الوطنية، (بغداد ـ ١٩٤٥)، ص ٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٥) الميثاق الوطني والنظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي، مطبعة القاعدة ١٩٤٥، ص ٥، نسخة منه مودعة في مكتبة السيد حسين جميل.

٧ - دعا الميثاق إلى الصداقة والتعاون مع الشعوب الديمقراطية، وإقامة علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفيتي والتعاون مع (الشعوب) العربية من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية لفلسطين والأقطار العربية المستعمرة والمحمية.

٨ - إيجاد علاقات بين منظمات العالم والمثقفين والطلاب في الأقطار العربية وزيادة التعاون الاقتصادي بينهما.

ثالثا: - التيار القومي:

تكتل الشباب القومي المثقف في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات وتوجهوا للعمل نحو توحيد الجهود والمطالبة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق سعادة الشعب ووحدة الأمة القومية، وبدؤوا أول الأمر بإنشاء الجمعيات والمنتديات، وكان هذا النشاط القومي امتداداً للعمل القومي في الجمعيات العربية السرية[1] إذ كان الشعب العراقي في تلك الفترة على اختلاف طبقاته وفئاته الاجتماعية منصرفاً لمكافحة النفوذ الاستعماري بأحلافه ومعاهداته، ومدفوعاً بشعور وطني عام.

وخلال هذه المرحلة استطاع الشباب المثقف من تأسيس جمعية باسم «الجوال» حصلت على إجازة العمل العلني في تشرين الأول ١٩٣٤، وهي من أولى التنظيمات القومية التي تأسست في العراق، وأصدرت رسالتها الأولى «المنهج القومي العربي» في (١٣ حزيران ١٩٣٥) وكان أول منهاج قومي عقائدي تناول نظرة قومية تقدمية مشاكل الأمة العربية وأقترح الحلول المناسبة لها، في ضوء العقلية العربية السائدة في الثلاثينيات[2]. وكان المنهاج يحتوي على نظرة شاملة للواقع العربي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية وأكد المنهج على أهمية الإصلاح الحقيقي بالقول: «أن الحركة القومية العربية تعمل على تحقيق كل إصلاح ممكن للمجتمع في أوضاعه الحاضرة، وترى إن

(١) عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦ - ١٩٥٨، (بغداد - ١٩٨٤)، ص ٢٠.

(٢) فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر، بغداد - ١٩٨٤، ص ص ٥٩ - ٦١.

الإصلاح يقوي الأمة على المقاومة ووحدة المعوقات الأساسية للإصلاح وهي:

١ - تصرف الأمة بمقدراتها حتى تستطيع أن تستعمل قواها في سبيل مصلحتها.

٢ - تسخير موارد البلاد العربية في مصلحة العرب حتى يزيد الإنتاج زيادة تمكن من ترقية جمهور الشعب العربي[١].

وضمت في صفوفها أعضاء عرب من سوريا ولبنان وفلسطين والأردن ومصر وقامت بإصدار نشرات قومية ذات طابع سياسي واضح أكدت فيها على أن العرب أمة واحدة وأن القومية العربية تحتم الوحدة الشاملة، وأن تكون زعامة الأمة والحركة القومية مبنية على أسس علمية تقدمية وليس على أساس الجاه والمال والشرف الموروث والدعاية الفردية والعلاقات الشخصية والعائلية[٢].

وحددت الحركة القومية موقفها من الأيدلوجيات العالمية وبالذات الشيوعية والنازية، ففي كراس «موقفنا تجاه الشيوعية» الصادر في بغداد سنة ١٩٣٩، وصفت الشيوعية بالجمود العقائدي ومعاداة الأهداف القومية التقدمية لأن «أكثر الشيوعيين في البلاد العربية يرضيهم مبدأ تحطيم القوميات».

وفي كراس «موقفنا تجاه النازية» الصادرة في بغداد - ١٩٣٩، هاجمت الحركة القومية بعنف فكرة النازية وأساليبها في السيطرة على الشعوب موضحة «أن مبدأ إيجاد الفوارق بين الأجناس واعتقاد أية أمة بأنها العنصر المختار في العالم... ومعاملة الأجناس الأخرى على هذا الأساس هو مبدأ ظالم لا سيما إذا تضمن هذا المبدأ أي أدعاء يغض من مكانة العنصر وخلصت إلى القول.. «أن موقفنا تجاه المبادئ والحركات الأجنبية يجب أن يكون منطبقاً على منطق مصالحنا القومية والوطنية»[٣].

---

(١) فريق من الشباب العرب المؤمنين، المنهج القومي العربي، بغداد (١٣ حزيران ١٩٣٥)، ص ٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٤٣ - ٤٤، للتفصيل أنظر: عماد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣٤ - ١٩٤٢، (بغداد ١٩٨٤).

(٣) نخبة من الشباب القومي، موقفنا تجاه النازية، (بغداد - ١٩٣٩) ص ص٨ - ٩.

ويظهر من نجاح جمعية الجوال أن دفع القوميين إلى توسيع نشاطاتهم، فأسسوا منتديات ثقافية ورياضية ارتبطت فيما بينها بروابط وثيقة في ميدان العمل القومي، وكان من أبرز تلك المنتديات نادي (المثنى بن حارثه الشيباني) الذي أسس في شباط ١٩٣٥، وعلى أثر ذلك وحدت جمعية الجوال جهودها مع نادي المثنى بن حارثه الشيباني لتشابه الأهداف والوسائل[١]، ومما يستحق الذكر في هذا الشأن أن تأسيس نادي المثنى كان ردة فعل لانتشار الأفكار الشيوعية والاشتراكية في فترة الثلاثينيات، فقد رأى فريق من الشباب العربي المثقف ضرورة مجابهة هذا الخطر الوافد الذي يهدد قوميته وتراثه[٢]. وكان من أهم أهداف هذا النادي:

١ ـ بعث الروح القومية بين أبناء الشعب وإيقاظ شعور المواطنة العربية العامة في نفوسهم والعمل على أحياء التراث القومي.

٢ ـ نشر الثقافة العربية بين أفراد المجتمع، لخلق في الشباب روح الاعتزاز بقوميته وماضي أمته.

٣ ـ العناية بالمشاكل العربية كقضية فلسطين وغيرها[٣].

أنظم إلى هذا النادي عدد كبير من المعنيين بالقضايا العربية، من المحامين والأطباء وأساتذة المدارس والطلاب وغيرهم من أبناء الشعب، وكان يستقبل الوفود والشخصيات العربية ويقيم لها الحفلات ويتبادل وإياها الخطب والأحاديث القومية، وكان أعضاؤه يقومون بإلقاء سلسلة من المحاضرات لبث الأفكار التي يدعون إليها وتوضيح أبعاد وأهداف الحركة القومية التي يسعى النادي لنشرها. وكان النادي يعني عناية كبيرة بمشاكل البلاد العربية وبصفة خاصة القضية الفلسطينية، وقد بذل قادة النادي مثل محمد مهدي كبه وسعيد الحاج ثابت جهودا مع بعض الشخصيات القومية فأسسوا «جمعية الدفاع عن فلسطين» في تشرين

(١) علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقفه الوطنية، (بغداد ـ ١٩٨٨)، ص٩٥.

(٢) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٣) فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق، ص ص٦٢ ـ ٦٣.

الثاني ١٩٣٧[1]. وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية حددت الحركة القومية موقفها من الحرب بالقول «أن العرب في هذا الدور العصيب لا يهمهم سوى تحرير بلادهم وإنقاذها من الجور والتعسف، ولذلك يجب أن يقفوا اتجاه الحرب الحاضرة وقفة الحذر والحيطة، وأن يوجهوا جهودهم شطر مصالحهم الحقيقية، أن يتكاتفوا اتجاه الأخطار الحاضرة والمقبلة ولا يكونون آلة بأيدي الدعايات الأجنبية... وأن يقاموا الحركات الشيوعية والصهيونية والنازية والفاشية وغيرها من الحركات الاستعمارية المضرة بكياننا وتقدمنا»[2]. وشكلت المعارضة القومية تيارا قوياً يدعو إلى إحياء العراق في الحرب العالمية الثانية، والاستفادة من ظروف الحرب لتحقيق الأهداف القومية، وقد اصطدمت هذه المعارضة بالفئة الحاكمة التي كان يمثلها عبد الإله الوصي على العرش، الأمر الذي دفع المعارضة القومية إلى الاستعانة بالجيش لتحقيق أهدافها، وكانت انتفاضة العراق في نيسان ـ مايس ١٩٤١ والعدوان البريطاني على العراق في (٢ ـ ٢٩ مايس)، والاحتلال البريطاني الثاني للعراق الذي أدى إلى القيام بحملة قمعية شديدة للقضاء على المعارضة القومية، وإغلاق تنظيماتها ـ جمعية الجوال ونادي المثنى ـ من قبل وزارة نوري السعيد السادسة، وزج القوميين في السجون والمعتقلات طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية.

والخلاصة فقد دفع الاحتلال البريطاني للعراق الوطنيين إلى تنظيم صفوفهم لمقاومة هذا الاحتلال وللمطالبة بالاستقلال، وعندما أعلنت بريطانيا انتدابها على العراق أشتد ساعد المعارضة التي تحولت إلى العنف واستخدام القوة فكانت الثورة العراقية الكبرى، التي رفعت شعارات الاستقلال والحرية والديمقراطية، وبعد انتهاء الثورة وتنصيب فيصل ملكاً على العراق، استمرت المعارضة في المطالبة بالاستقلال التام ورفض الانتداب، ولذلك وقفت موقفا قويا لمعارضة المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٢٢، وأستطاع بعض أعضاء المجلس

---

(١) علي كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٢) نخبة من الشباب العربي، موقفنا تجاه النازية، ص ٣١.

التأسيسي الذين كانوا يتعاطفون مع المعارضة الوطنية أن يؤدوا دوراً كبيراً ومنظماً في مقاومة محاولة بريطانيا إمرار المعاهدة من المجلس التأسيسي إلا أن التهديد البريطاني بحل المجلس واتخاذ الإجراءات التعسفية ضد المعارضة أديا إلى التصديق على المعاهدة، وقد أظهرت هذه المرحلة قوى المعارضة الداعية إلى الاستقلال والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

بدأت مرحل جديدة للمعارضة مع بداية الحياة النيابية، وظهر أول مرة حزب للمعارضة النيابية خلال العشرينيات، وهو حزب الشعب الذي أراد تحقيق بعض المطاليب الإصلاحية، كما شهدت الحياة النيابية بعد تعطيل الحياة الحزبية العلنية ظهور بعض النواب المعارضين لسياسة الحكومات العراقية المتعاقبة، ولم تكن هذه المعارضة منظمة، ولا تملك أسسا فكرية موحدة، وفي بعض الأحيان كان النواب يعارضون بعض الحكومات لقضايا شخصية بحتة، ومع ذلك فقد استطاعت هذه المعارضة في بعض الأحيان من الضغط على تلك الحكومات لتعديل سياستها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ومثلت الأحزاب السياسية التي ظهرت مع تشكيل الحكومة العراقية، جانباً آخر من جوانب المعارضة الوطنية، ومهما تكن ملاحظاتنا عن الأحزاب السياسية في حقبة البحث إلا أنها عموماً قد أسهمت في تكوين رأي عام، وإن كان محدوداً يتفاعل معها ويدعو إلى تحقيق أهدافها التي تركزت في بداية الأمر على إقامة دولة عراقية مستقلة، بإنهاء الانتداب، وعقد معاهدة متكافئة بين العراق وبريطانيا على أساس الاستقلال، وبعد صدور القانون الأساسي (الدستور) وبدء الحياة النيابية حدث تطور هام في عمل الأحزاب السياسية، إذ أسست أحزاب برلمانية هدفها الوصول إلى الحكم والبقاء فيه مع أحزاب للمعارضة البرلمانية على غرار الدول الليبرالية، وقد سعت أحزاب المعارضة إلى الحفاظ على الدستور واحترامه وتوفير الحريات العامة بما فيها حرية أنشاء الأحزاب السياسية العقائدية في الثلاثينيات التي تمثلت في ثلاثة تيارات سياسية هي:

الإصلاحي والقومي والشيوعي، وقد طرحت هذه التيارات أفكاراً جديدة

للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحينما لم تجد آذانا صاغية لدعواتها الإصلاحية لجأت إلى الجيش لتحقيق أهدافها، فكان انقلاب ١٩٣٦ الذي وقفت وراءه جماعة الأهالي الإصلاحية، وانتفاضة العراق عام ١٩٤١ التي قادها التيار القومي.

الفصل الثاني:

المعارضة والانتخابات النيابية

١ - المعارضة وتعديل قانون انتخاب النواب لعام ١٩٤٦

٢ - موقف المعارضة من الانتخابات النيابية عام ١٩٤٧

٣ - موقف المعارضة من الانتخابات النيابية عام ١٩٤٨

٤ - المعارضة والمطالبة بالانتخاب المباشر

٥ - موقف المعارضة من انتخابات عام ١٩٥٤

٦ - المعارضة في انتخابات عام ١٩٥٨

١ - المعارضة وتعديل قانون انتخاب النواب لعام ١٩٤٦

لابد من القول أن المقصود بالمعارضة هنا أولا: المعارضة الحزبية التي مثلتها الأحزاب السياسية التي أجيزت في نيسان ١٩٤٦[١]، والتي هدفت في مناهجها إلى إصلاح الحياة الدستورية، وضمان حقوق الشعب في ممارسة سيادته عن طريق إصلاح قوانين الانتخاب لجعل المجالس النيابية تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً وتطبيق نظام الانتخاب المباشر، وتقسيم العراق على دوائر انتخابية فردية، وكانت الأحزاب السياسية تسعى عن هذا الطريق إلى دخول المجلس النيابي والإسهام بفعالية في النشاط السياسي. وثانيا النواب المعارضون، أفراداً وجماعات، الذين استطاعوا دخول المجلس النيابي، ووقفوا إلى جانب المطالب الشعبية الداعية إلى إصلاح النظام الدستوري وانتقدوا النظام الانتخابي وطالبوا بإصلاحه، كما انتقدوا التدخل الحكومي في الانتخابات النيابية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولزيادة الضغط الشعبي المطالب بالإصلاحات الدستورية وإطلاق الحريات الديمقراطية، وللظروف الجديدة التي سادت العالم بعد انتهاء الحرب، ألقى عبد الإله الوصي على عرش العراق خطابا في (٢٧ كانون الأول ١٩٤٥)، أعلن فيه العزم على السماح بتأليف الحياة الحزبية على النحو الذي كفله الدستور، وإصلاح قانون الانتخاب، ونقل البلاد من حالة الحرب إلى حالة السلم[٢]. وفي (٢٣ شباط ١٩٤٦) تشكلت وزارة توفيق السويدي التي عهد لها

---

(١) أجيزت في نيسان ١٩٤٦ خمسة أحزاب سياسية هي (حزب الاستقلال والأحرار والوطني الديمقراطي والشعب والإتحاد الوطني) في حين رفضت وزارة الداخلية الطلب الذي تقدم به الشيوعيون لتأسيس حزب باسم « التحرر الوطني» للمزيد عن هذه الأحزاب ينظر، جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ص٤٢٢ - ٤٢٣ ؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، ص؛ ٢٠ عادل غفوري، المصدر السابق، ص ٦٤.

(٢) د. جعفر عباس حميدي: التطورات والأتجاهات السياسية في العراق (١٩٥٣ - ١٩٥٨)، بيروت - ١٩٨٠،ص ٢٦.

تنفيذ الإصلاح المطلوب، فقامت بالغاء الأحكام العرفية وسد المعتقلات ورفع الرقابة عن الصحف وإجازة الأحزاب السياسية[١] كذلك قامت وزارة السويدي بتشريع قانون جديد للانتخاب، وكان القانون السابق قد تعرض إلى نقد الحركة الوطنية، لأنه أخذ بمبدأ الانتخاب غير المباشر، إذ كانت الانتخابات بموجبه تجري على مرحلتين[٢]. وعلى أساس القائمة واللواء فكان من المحال فوز أي مرشح في هذه الانتخابات إذا لم يكن مرشحاً من قبل الحكومة[٣].

تضمن القانون الجديد أسساً جديدة كالترشيح والتزكية ووضع التأمينات وزيادة عدد النواب وتصغير المناطق الانتخابية، فضلاً عن إيجاد نظام الخمسات بدلاً من الثلاثات[٤]، عرضت لائحة قانون انتخاب النواب على المجلس النيابي في (٨ مايس ١٩٤٦) وجاء في أسبابها الموجبة أن قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٤ قد سن في ظروف استثنائية وبتدخلات أجنبية. وقد شرع بصورة مستعجلة لإقرار المعاهدة العراقية - البريطانية سنة ١٩٢٤[٥]، وأن بعض مواده أصبحت بعد التطورات الحديثة لا تتفق ووضع البلاد الحاضر وما تتطلبه من تقدم، ودارت المناقشات في هذه اللائحة، فتركزت على جعل الانتخاب مباشراً وعلى درجة واحدة[٦]، وذلك لتسهيل عملية الأنتخاب وتصعيب التدخل الحكومي. وأوضح النواب المعارضون مساوئ الانتخاب على درجتين بالأمور الأتية[٧]:

(١) جريدة صوت الأهالي، ٢٦ شباط ١٩٤٦.

(٢) كان أنتخاب النواب آنذاك يجري على مرحلتين الأولى يتم فيها انتخاب اعضاء ثانويين والثانية تجري بانتخاب النواب من بين هؤلاء المنتخبين الثانويين. حسين جميل، مقابلة شخصية مع الباحث بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٩٤.

(٣) جريدة صوت الأهالي، ٢٧ مايس ١٩٤٦.

(٤) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ١٠٤

(٥) ويقصد بنظام الخمسات هنا: انتخاب لجنة تتألف من خمسة اشخاص وهم المختار وأربعة وجهاء في المنطقة الانتخابية تقوم هذه اللجنة بتعيين لجان التفتيش التي تشرف على الانتخابات.
محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، ص ٣٣٩.

(٦) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ١٧٤.

(٧) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، ص ٣٤٨.

١ - أن تدخل الحكومة في الأنتخاب بدرجتين أكثر بكثير من تدخلها في الأنتخاب المباشر.

٢ - طمس إرادة الناس وضياع الهدف الأصلي من الأنتخاب.

٣ - استيلاء اليأس على أكثرية الناس عن أمكان مقاومة التدخل الحكومي وأنصراف معظم الناس بما فيهم الطبقة المتنورة عن ممارسة حقوقهم في الأنتخابات.

٤ - أنعدام أية صلة بين الناخبين وبين النواب.

٥ - ضعف المجالس النيابية وعدم الهيمنة على الحكومة.

وأشار المعارضون في الوقت نفسه إلى مميزات الأنتخاب المباشر التي هي[1]:

١ - تسهيل العملية الأنتخابية عن طريق تقسيمها على دوائر فردية تنتخب كل دائرة نائباً واحداً من بين المرشحين وهذا أسهل للناخبين مما يقال لهم انتخبوا ثانويين لينتخبوا نواباً مما يؤدي إلى تعقيد كبير.

٢ - يصعب التدخل الحكومي في الأنتخاب المباشر، وذلك لأن التدخل في أنتخاب يمارسه عشرون ألف ناخب أصعب بكثير من التدخل في انتخاب يمارسه (١٠٠ أو ٨٠) شخصاً.

٣ - إيجاد صلة وثيقة بين الناخبين وبين النواب، ليعلم النائب أنه ملزم بأن يحصل على رضا ناخبيه ويتساءل عن حاجاتهم وعن نواقص دائرته الانتخابية.

٤ - أظهار إرادة الناس لا إرادة غيرهم.

٥ - الانتخاب المباشر هو ممارسة عملية فيه أخذ ورد، وفيه أقناع للناس وفيه تسأول من الناس والمرشحين عن حاجاتهم.

٦ - تعزيز للحركة الحزبية وزوال اليأس المستولي على الناس بما فيهم الطبقة المثقفة.

(١) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، ص ٣٤٩.

عارض اللائحة عدد من النواب، فأكد عبد الكريم الأزري معارضته من حيث الأساس للائحة لأيمانه بأهمية الأنتخاب المباشر[١]، وطلب النائب نظيف الشاوي من المجلس رفضها معتقداً بأن هذه اللائحة لا تؤدي إلى الإصلاح المنشود وقال «تمخض الجبل فولد فأراً»[٢] أما النائب دوهان الحسن فطالب بالأنتخاب المباشر أولا ثم أن يكون النائب منتخباً من منطقته الأنتخابية ثانيا، وأن يتم تطبيق قانون الأنتخاب بعد أن يتم إحصاء النفوس العام[٣].

وطرح النائب محمد رضا الشبيبي رأياً ودعا فيه أولاً إلى احترام الدستور وتطبيق أحكامه بدقة للحفاظ على الحقوق والحريات العامة، وتساءل عن فائدة قانون الأنتخاب هذا، إذا أصبح دستور البلاد حبراً على ورق؟ وقال أن العلة هي ليست في سن القوانين بل في انحراف من ينحرف من المسؤولين عن سواء السبيل وينتهك حرمات القانون وقواعده وأحكامه واستشهد ببيت الشعر الأتي:

نعيب زماننا والعيب فينا … وما لزماننا عيب سوانا[٤]

كما طالب عدد من نواب المعارضة بوجوب تمثيل المرأة وإعطائها حق التصويت وذلك بعد تعديل المادة (٢٦) من الدستور العراقي التي حرمت النساء من الأنتخاب مستندين في ذلك إلى قبول العراق لميثاق الأمم المتحدة الذي يضمن حق انتخاب المرأة[٥].

حشد النواب المحافظون، ولا سيما نواب العشائر قوتهم لإمرار هذه اللائحة بسرعة وتحدث عدد منهم، زاعمين أنها ملائمة لظروف العراق ووضعه الاجتماعي والثقافي[٦]. وأكدت وثيقة أمريكية على الدور الكبير الذي أداه نوري السعيد في

(١) المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

(٢) المصدر نفسه، ٣٥٢.

(٣) محاضرة مجلس النواب، المصدر السابق ص ٣٥٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٦١ وما بعدها.

(٥) المصدر نفسه، ص ص ٣٥٤ – ٣٥٦.

(٦) الصدر نفسه، ص ٣٤٥

إعداد هذه اللائحة وفي إمرارها في المجلس النيابي عن طريق مؤيديه من النواب، بحيث صادق عليها المجلس دون صعوبات أو انتقادات شديدة، في (٢١ مايس ١٩٤٦)[١]. ويعلق عبد الرزاق الحسني على ذلك بقوله: «وقد أقر مجلس النواب هذه اللائحة... وأقرها مجلس الأعيان... بعد مناقشة سطحية في كلا المجلسين، لأن الأعيان والنواب معاً كانوا يرومون من وراء ذلك أكتساب هذه اللائحة صفتها التشريعية قبل أن يتم المجلس النيابي اجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦م فتم ذلك بيسر»[٢] أما الأحزاب السياسية الجديدة، التي لم تكن ممثلة في المجلس النيابي، فقد عارضت اللائحة وطالبت بـ:

١ - منح المرأة حق الأنتخاب ودخول المجلس النيابي.

٢ - وجوب رفع المئة دينار التي نص عليها القانون أمانة لأنها حجر عثرة في طريق الكثير من المخلصين الذين يرغبون ترشيح أنفسهم، وتكون حائلاً بين كثير من الوطنيين وبين دخولهم المجلس النيابي[٣].

وقد نشرت جريدة صوت الأهالي، لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي، مقالاً بقلم حسين جميل بعنوان (كيف تتحقق حياة نيابية صحيحة) جاء فيه: «أن تشريع هذا القانون يزيدنا حماسة في معارضة الأنتخاب على درجتين وسنواصل العمل في سبيل تحقيق الأنتخاب المباشر حتى تتحقق للشعب إرادته في هذا الأمر»[٤].

ومهما كان الانتقاد الموجه ضد قانون الأنتخاب الجديد فأنه قد أدى إلى تسهيل طريقة الانتخابات قياساً بالقانون السابق إذا أعطى المجال للدعاية التي يقوم بها المرشحون للانتخابات، وكذلك صغر المناطق الانتخابية وزاد المقاعد في المجلس النيابي من ١١٥ إلى ١٣٥، لكن الخلل في هذا القانون أنه لم يغير طريقة

(١) د.ك.و، ألإلام الوثائق الأمريكية، شؤون العراق الداخلية والخارجية، وثيقة ٢٢ الفلم الأول.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٧، ص٤٩.

(٣) جريدة لواء الاستقلال، ٢٩ شباط ١٩٤٦.

(٤) جريدة صوت الأهالي، ٢٧ مايس ١٩٤٦.

الانتخاب ويجعله على درجة واحدة ولهذا السبب أتحد المعارضون لمقاومة تشريعه[١].

٢ - موقف المعارضة من الانتخابات النيابية عام ١٩٤٧

عهد الوصي إلى نوري السعيد بتأليف الوزارة في (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦) وحدد مهمتها بأنها «انتقالية» مهمتها أجراء انتخابات تشترك فيها كل طبقات الشعب[٢]. وتسلم نوري السعيد مهام وزارة الداخلية ليشرف بنفسه على سيرها (بكل نزاهة وحياد) على حد زعمه، وأن خطة حكومته في الأنتخابات تسعى إلى تحقيق الأمور الأتية:

١ - منع التزوير في الأنتخابات.

٢ - منع التهديد والسيطرة على الناخبين من أية جهة.

٣ - حياد الحكومة المطلق، فلا تتدخل أبداً في نجاح مرشح أو أخفاقه.

ووعد نوري السعيد بأنه وزملاءه سيتركون كرسي الوزارة للأكثرية بعد ظهور نتائج الأنتخابات[٣] وأشرك نوري السعيد في وزارته حزبين من الأحزاب السياسية الخمسة هما حزبا الوطني الديمقراطي والأحرار وكان هدفه أجراء انتخابات لمجلس النواب يشترك في تنفيذها بعض الأحزاب ذات السمعة الوطنية، لإضفاء الصفة الشرعية عليها أمام الرأي العام[٤]، وقد أشترط الحزبان اللذان دخلا الوزارة السعيدية ثلاثة شروط هي[٥]:

(١) Sydney Nettetdn Fisher, The Middle Fast, History , Alferd A - Konpf New Yourk 1959 - p335.

(٢) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ٤٥١.

(٣) جريدة الساعة، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ ؛ جريدة الزمان ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٦.

(٤) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ص ٤٤٨، (مثل حزب الأحرار علي ممتاز وزيراً للمواصلات والأشغال والوطني الديمقراطي محمد حديد وزيراً للتموين).

(٥) محمد حديد مقابلة شخصية بتاريخ ١١/ كانون الأول/ ١٩٩٤.

١ ـ أن تجري الأنتخابات بحرية من دون أن تتدخل فيها الحكومة.

٢ ـ أطلاق حرية الصحافة، وحرية الرأي والاجتماع وحسب ما جاء في الدستور.

٣ ـ فسح المجال للنشاط الحزبي للعمل بحرية وفتح فروع للأحزاب في جميع البلاد.

استنكرت الأحزاب السياسية الثلاثة غير المشاركة في الوزارة، انفراد حزبي الوطني الديمقراطي والأحرار في الاشتراك في وزارة نوري السعيد وعدت ذلك خطة مرسومة ومقصودة لضرب وحدة المعارضة السياسية التي تضامنت وأدت دورها الفعال في إسقاط وزارة أرشد العمري[1] وقد سوغ نوري السعيد عدم اشتراك ممثلين من الأحزاب الأخرى لتصبح وزارته ائتلافية وتشرف على الانتخابات، بأنه يستطيع التعاون مع حزبين أكثر مما يستطيع أن يتعاون مع الأحزاب الأخرى، وإن هذا التعاون أضمن من التعاون مع الآخرين[2] وفعلاً نجح نوري السعيد في شق وحدة المعارضة المتنامية وإنهاء التعاون الذي كان قائماً بين الأحزاب السياسية بعد أن بدأت الاتهامات فيما بينها، وتفرقت صفوفها مما أضعف قوة المعارضة وسهل على وزارة نوري السعيد التاسعة باكورة عملها، فأعلنت (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٧) حل المجلس النيابي وأخذت تستعد لأجراء الانتخابات الجديدة على وفق قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦ وعند البدء بتوفير متطلبات الانتخاب الجديد فوجئت بعاصفة من الاحتجاجات والمطاليب من الأحزاب السياسية والصحافة الوطنية تتضمن منع تدخل الحكومة في الانتخابات والسماح بفتح الفروع للأحزاب في الألوية، مما دفع مديرية الدعاية العامة إلى إصدار بيان في (٢٢ كانون الأول ١٩٤٦) أشارت فيه إلى تصريح وزير الداخلية في المؤتمر الصحفي الذي عقده في (١٢ كانون أول) بأنه أوعز إلى كافة المتصرفيات (المحافظات) بالسماح لفتح فروع للأحزاب

(١) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٦٣.

(٢) جريدة الزمان، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٦.

على وفق أحكام القوانين المرعية، والسماح لها بعقد الاجتماعات[١] وكذلك أصدرت مديرية الدعاية العامة بيان آخر أجابت فيه على البرقيات والشكاوي التي وجهت إلى رئيس الوزراء عن وقوع تدخل في شؤون الانتخابات من بعض الموظفين، إذ لفت نظر هؤلاء إلى الفقرة الأخيرة من المادة (٤٨) من قانون الانتخاب التي تنص على أن جميع الشكاوى المتعلقة بمداخلات المأمورين في أمر الانتخابات تقدم إلى لجان التفتيش[٢]، فتقدم إلى المحاكم مباشرة، وطلب البيان من الجمهور مراجعة السلطات القانونية[٣].

ومع بداية التحضير للانتخابات، ظهرت الخلافات في صفوف الوزارة بين ممثلي الحزبين وممثلي الكتلة[٤]. وأتهم نوري السعيد شخصياً بتوجيه الانتخابات نحو فوز كتلة صالح جبر وزير المالية وصادق البصام وزير العدل. وعبد الهادي، لإسناد رئاسة الوزارة إلى صالح جبر، وكتبت جريدة صوت الأهالي مقالاً بعنوان «الكتلة في الميزان» هاجمت فيه رجال الكتلة وقالت أن هؤلاء خصوم الشعب «ويسؤوهم تمتع الأمة بحقوقها وسيادتها ولذلك فهم يخشون الانتخابات الحرة، وقد تدخلوا في الانتخابات واستعملوا نفوذهم الرسمي»[٥] ثم كتبت مقالًا أخر بعنوان «معركة الحرية» هاجمت فيه بشدة جريدة الساعة الناطقة بلسان كتلة صالح جبر كما هاجمت صالح جبر وصادق البصام الوزيرين في الوزارة القائمة وزعيمي الكتلة، ووصفت المشادة القائمة بين جماعة الكتلة من جهة وبين الأحزاب

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧ ص ١٤٦.

(٢) لجان التفتيش: من أهم اللجان ومن أعمالها تدقيق سجلات الانتخاب واختيار اللجان الأخرى وتدقيق طلبات الترشيح والإشراف على انتخاب النواب. أنظر المواد ١٧، ٢٢، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٦، من قانون مجلس النواب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦.

(٣) عبد الرزاق الحسني ن المصدر السابق ص ١٤٧.

(٤) شكل صالح جبر تجمعا أطلق عليه اسم « الكتلة « ضمت بالإضافة إليه بعض الساسة القدماء من نفس الأتجاه أمثال صادق البصام وزير المعارف والعين السيد عبد المهدي، واتخذت من جريدة الساعة لصاحبها صدر الدين لسان لها. أنظر جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ٤٥١ هامش رقم ٧٥.

(٥) جريدة صوت الأهالي، ٢٠ كانون الأول ١٩٤٦.

والفئات الوطنية والديمقراطية من جهة أخرى، بأنها نزاع بين الحرية وخصومها جماعة الكتلة[١] واستمرت حملة الاتهامات والقذف بين جريدتي الساعة وصوت الأهالي من نتائجها أن تقدم محمد حديد (وزير التموين) باستقالته من الوزارة في (٢٦ كانون الأول ١٩٤٦) معلناً فيها بأن الحزب الوطني على قناعة تامة بأن الانتخابات سوف لا تكون حرة للأسباب الآتية[٢]:

١ ـ التدخلات التي يقوم بها رؤساء الوحدات الإدارية والموظفون، كالإيعاز إلى المختارين بترشيح أشخاص معينيين للجان التفتيش، والتدخل في انتخابات هذه اللجان حتى بلغ الأمر ببعض رؤساء الوحدات الإدارية بإلغاء تلك الانتخابات التي لم تأت نتائجها حسب رغباتهم وأجراء انتخابات أخرى حققت تلك الرغبات.

٢ ـ التدخلات التي قام بها وزراء الكتلة باستغلال مناصبهم الرسمية.

٣ ـ عدم استجابة نوري السعيد الفعلية لطلب الأحزاب في أنشاء فروع لها خارج بغداد، إذ هذا الأمر ظل قيد النظر لدى بعض المتصرفين (المحافظين) أو رهن التحقيق من بعض دوائر الشرطة الأمر الذي آخر فتح الفروع في الوقت الذي تجري فيه عملية الانتخاب[٣].

كما قدم علي ممتاز وزير المواصلات والأشغال ممثل حزب الأحرار استقالته من الوزارة في (٢٨ كانون الأول ١٩٤٦) مؤكداً الاتهامات التي أوردها محمد حديد في استقالته. وهي التدخل في الانتخابات باستعمال نفوذ الحكومة وتأخير فتح فروع للأحزاب خارج بغداد[٤]. وفي (٣٠ كانون الأول ١٩٤٦) رفع نوري السعيد الاستقالتين إلى الوصي بمذكرة فند فيها الاتهامات التي وجهت إلى الحكومة بالتدخل في الانتخابات، فقبلت الاستقالتان في اليوم نفسه[٥] وبعد يومين

(١) المصدر نفسه، ٢٤ كانون الأول ١٩٤٦.

(٢) محمد حديد مقابلة شخصية بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٩٤.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، ص ١٥٢.

(٤) جريدة صوت الأحرار، ٢ كانون الثاني ١٩٤٧.

(٥) جريدة الزمان، ٣١ كانون الأول، ١٩٤٦.

من استقالة ممثلي حزب الأحرار والحزب الوطني الديمقراطي استقال من الوزارة أيضاً وزيرا الكتلة صادق البصام وصالح جبر[١].

حددت الأحزاب السياسية موقفها من الانتخابات، فظهر موقفان متباينان، فقد شارك فيها حزبا الوطني الديمقراطي والاستقلال بينما قاطعتها الأحزاب الثلاثة (الإتحاد الوطني والشعب والأحرار)[٢] وقد أدى هذا التباين في الموقف بالانتخابات إلى تبادل الاتهامات بين أحزاب المعارضة، واشتداد المعركة السياسية بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات والأحزاب المقاطعة لها، وكتبت صحف هذه الأحزاب وجهة نظر كل منها، فنشرت صحيفة صوت الأهالي لسان الحزب الوطني الديمقراطي، في (٣ كانون الثاني ١٩٤٧) بيانات رئيس الحزب التي أوضح فيها أسباب انسحاب الحزب الوطني من الوزارة وموقفه من الانتخابات ومشاركته فيها، وأكد الحزب عزمه على خوض الانتخابات وفضح التدخلات فيها. وكانت صوت الأهالي ترى أنه من الخطأ مقاطعة الانتخابات وتعد مقاطعتها نوعا من السلبية، والاشتراك فيها جزء من نضال الأحزاب يجب أن لا تتخلى عنه، كما أن الاشتراك في الانتخابات عامل مهم في كشف أساليب التزوير والتدخل الحكومي[٣]. وقد أدى هذا الموقف إلى حدوث انشقاق في صفوف الحزب[٤] لأ، عددا من أعضائه كان يريد مقاطعة الانتخابات وقام بعقد الاجتماعات في بغداد والبصرة والموصل والصويرة توضح أهداف الحزب ومنهاجه الانتخابي، وفي أحد الاجتماعات العامة التي عقدت في بغداد يوم (٧ شباط ١٩٤٧) خطب كامل الجادرجي فيه قائلاً «أن للحزب هدفين هما تحقيق الاستقلال والاستقرار وتحقيق

(١) جريدة الرأي العام، ٣ كانون الثاني ١٩٤٧.

(٢) جريدة الوطن، لواء الاستقلال، ٤، ٥، ٩ كانون الأول ١٩٤٦.

(٣) جريدة صوت الأهالي، ٣٠ كانون الأول ١٩٤٦ ولغاية ٣١ كانون الثاني ١٩٤٧.

(٤) على أثر اشتراك الحزب الوطني الديمقراطي في الانتخابات، فأنه واجه الجناح التقدمي (كامل قزانجي وجماعته) دعوا إلى مقاطعة الانتخابات وانتقدوا قيادة الحزب للاشتراك فيها، ووجهوا نداء أسموه (نداء الإنقاذ) إلى رئيس الحزب باسم ستين عضواً من أعضاء الحزب وموقع من كامل قزانجي واثنين آخرين من أعضاء الحزب الوطني). تضمن البيان حملة على الانتخابات واشتراك الحزب فيها بدعوى أن الانتخابات الحرة باطلة وهي خدعة استعمارية، للتفصيل أكثر أنظر مذكرات كامل الجادرجي، ص ١٥٥.

الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي»، ووصف من يهاجم الحزب بالرجعية، وقال أنه يعمل على انتزاع حقوق الشعب عن طريق المعركة الانتخابية. وشرح حسين جميل في هذا الاجتماع منهج الحزب في الانتخابات، ثم ألقى طلعت الشيباني خطاباً عنوانه (نكافح داخل البرلمان وخارجه)[١] وأخذت جريدة صوت الأهالي تكتب المقالات وتنشر النداءات التي تؤكد الحريات الدستورية والحقوق الأساسية ومقومات حرية الانتخاب وحق التنظيم السياسي والتوجيه الديمقراطي للعراق[٢]. وشكلت لجان للدعاية والنشر والإشراف على الانتخابات، إلا أن هذه اللجان لم تكن ذات أهمية فاعلة[٣]. وركز مرشحوا الحزب في دعايتهم الانتخابية على تردي أحوال الشعب الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب معالجتها مجئ حكومة شاعرة بمسؤوليتها أمام الشعب ومجلس النواب، وواجب المنتخبين في اختيار ممثلي الأمة، كما تم التنبيه على خطورة مهام المجلس الجديد، وانتخاب من يحقق الإصلاح في هذا البلد المتخلف ومن يعمل من أجل تحقيق أهدافهم ومصلحة الأمة[٤].

وأعلن حزب الاستقلال مشاركته في الانتخابات وسوغ اشتراكه بسببين: أولهما أن يظهر امتداد جذوره الشعبية وتغلغله بين أوساط المجتمع العراقي. والثاني عزوفه عن المعركة الانتخابية سيسهل للحكومة تزييف إرادة الأمة لانعدام وجود جبهة قوية تعارض مرشحي الحكومة، الأمر الذي يجعل نجاحهم ميسوراً[٥] ونشرت جريدة لواء الاستقلال مقالا أوضحت فيه أن هدف الحزب في المشاركة، هو ليس من أجل الفوز بالمقاعد النيابية، وإنما هدفه الأسمى هو خدمة الشعب وتحقيق مطالبة وأمانيه القومية[٦].

---

(١) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٨٩.

(٢) جريدة صوت الأهالي ١٢، ١٥، ٢١ كانون الثاني ١٩٤٧. و٢، ٤، ٧ آذار ١٨٤٧.

(٣) كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ١٤٣.

(٤) جريدة صوت الأهالي، ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٧. و١١ آذار ١٩٤٧.

(٥) عبد الأمير العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي (بغداد – ١٩٨٠)، ص ٢٠٤.

(٦) جريدة لواء الاستقلال، ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٦.

واستمر الحزب في نشاطاته الانتخابية لصالح مرشحيه، ونشر شكاوي التدخل في الانتخابات، وأكدت جريدته على حدوث تدخل وتزوير وقالت: «منذ الأقدام على الخطوة الأولى وهي انتخاب لجان التفتيش اتضح أن هذه التجربة معرضة إلى الخيبة المرة كغيرها من التجارب الكثيرة التي مر بها العراق، فثارت الضجة في كل مكان من تدخل الإدارة وتشجع بعض المسؤولين لهذا التدخل ورغم كل ذلك استمر الحزب في الانتخابات»[١].

أما حزب الأحرار الذي قرر الانسحاب من الوزارة بعدما لاحظ التدخل الحكومي في الانتخابات النيابية، فقد أصدر بياناً أعلن فيه مقاطعته للانتخابات، وجاء في البيان القول: «رأى الحزب بعد انسحاب وزيره من الوزارة أن يراقب سير عمليات الانتخاب، وقد ثبت له نتيجة هذه المراقبة، أن تدخل الحكومة كان صريحاً في جميع الأدوار، وقد ختم هذا التدخل باستدعاء المتصرفين (المحافظين) إلى العاصمة وتزويدهم بأسماء الأشخاص المرغوب في تعينهم نوابا، ويدلل هذا التدخل على أن المجلس لن يختلف في شكله عن المجالس السابقة، وإنه لا يمثل الأمة التمثيل المطلوب، لذلك رأى الحزب أن لا يرشح أحداً من أعضائه للنيابة وأن يوصي المنتمين إليه من المنتخبين بلزوم عدم الاشتراك في الانتخابات»[٢] وأما حزبا الإتحاد الوطني والشعب فقد قاطعا الانتخابات منذ الإعلان عنها، وقد سوغ حزب الإتحاد الوطني هذه المقاطعة لسببين: أولهما عدم وفاء الحكومة بإجازة الفروع للأحزاب في الألوية (المحافظات). والثاني هو انعدام الحريات الديمقراطية وفي مقدمتها حرية الأحزاب والمنظمات والنقابات والصحافة وحرية الرأي[٣] ونشرت جريدة صوت السياسة، الناطقة بلسان الحزب، مقالا أوضحت فيه أن هدف الحكومة من خلق هذه المجالس النيابية لإضفاء الشرعية على المشاريع الاستعمارية بعد إقرارها في مجلس طيع

(١) جريدة لواء الاستقلال، ٢ آذار ١٩٤٧.

(٢) جريدة صوت الأحرار، ١٧ شباط ١٩٤٧.

(٣) جريدة صوت السياسة، ١٦ كانون الأول ١٩٤٦.

من صنع إرادتها[١]. أما حزب الشعب فسوغ مقاطعته بسبب استخدام حكومة نوري السعيد الأساليب نفسها التي درجت عليها حكومة أرشد العمري في الضغط على الحريات العامة والتدخل في الانتخابات وحرمان الشعب من اختيار ممثلي الأمة بحرية، واستمرار الوجود الأجنبي، وفضلاً عن قناعة الحزب بأن المجلس الجديد سيواجه مشاريع خطيرة يراد منه المصادقة عليها لصالح السياسة البريطانية التي ستكبل الشعب العراقي بقيود ثقيلة[٢]. وأهاب حزب الشعب بالعناصر المعارضة الوطنية والهيئات والأحزاب بالبحث في تدابير مقاطعة الانتخابات مقاطعة شاملة[٣].

أخذت صحافة الأحزاب تنشر صوراً عن التدخل الحكومي الفاضح في الانتخابات النيابية، وضرب الحزب الوطني الديمقراطي أمثلة على هذا التدخل منها، إيعاز وكيل القائمقام في تلعفر إلى المنتخبين الثانويين بعدم انتخاب مرشح الحزب الوطني الديمقراطي (السيد يوسف الحاج الياس)، وتهديدهم بأن أعطاء أصواتهم إليه سيجلب عليهم سخط رجال الإدارة وأشار الحزب إلى تعاون الحكومة مع منافسي المرشحين من الحزب الوطني في البصرة بالضغط على المنتخبين الثانويين بغية حملهم على أعطاء أصواتهم إلى مرشحين موالين للحكومة وطلب من رئيس الوزراء منع التدخل في الانتخابات وعد ذلك التدخل، مقاومة للحياة الديمقراطية من العناصر التي تعارض الإصلاح[٤]. وأشار الحزب إلى أن الحكومة قد استخدمت القسوة والاضطهاد مع مرشحي ألوية بغداد والكوت والبصرة والموصل، وكان تزوير الانتخابات في الصويرة من أكثر أنواع التزوير في انتخابات ١٩٤٧، وكان مرشح الحزب الوطني هناك حامد العجيل. وقد أوفد الحزب زكي عبد الوهاب (رئيس تحرير صوت الأهالي) لمراقبة الانتخابات فيها، وعندما شاهد حالات التدخل والتزوير كتب مقالا بعنوان (الانتخابات السرية في

(١) المصدر نفسه، ١٧ كانون الأول ١٩٤٦.

(٢) جريدة الوطن، ٢ آذار ١٩٤٧.

(٣) المصدر نفسه، ٢٠ آذار ١٩٤٧.

(٤) كامل الجادردي، المصدر السابق، ص ١٤١.

الصويرة) وصفها بأنها ملهاة ومأساة، إذ أنه منع من مراقبة الانتخابات وتم أجراؤها في غرفة مقفلة(١).

ونشرت جريدة صوت الأحرار، لسان حال الحزب خبراً مفاده أن البلاط الملكي جمع المتصرفين في العاصمة أصدر إليهم التعليمات اللازمة بشأن المرشحين الذين اختارهم، فقامت الحكومة بتعطيل الجريدة(٢) وعلى أثر ذلك كتب (كامل الجادرجي) مقالا افتتاحياً بعنوان (انتكاسة) استنكر فيه حجز جريدة صوت الأحرار وكذلك الاجتماع بالمتصرفين للتدخل في الانتخابات(٣).

وأسهمت جريدة لواء الاستقلال، لسان حزب الاستقلال في كشف التدخلات الحكومية في الانتخابات، وضرب محمد مهدي كبة رئيس الحزب، مثالا للتزوير والتدخل الحكومي ما جرى في انتخابات منطقتي الأعظمية والكرخ ببغداد حيث كان المسلحون من الأتباع ورجال الجيش والشرطة متنكرين بالملابس الأهلية يقابلهم شباب حزب الاستقلال ومؤيدوه الذين كادت تقع بينهم مذبحة مروعة لولا انسحاب مرشح حزب الاستقلال داود السعدي من ساحة الانتخاب، وذكر أيضاً أن الحكومة في سامراء اعتقلت كل رؤساء هذه المدينة لأنهم يؤيدون قائمة فائق السامرائي، الذي أثر الانسحاب لئلا يتعرض هؤلاء إلى الأذى، لذلك فإن الحزب خرج من هذه المعركة الانتخابية من دون أن يحصل على مقعد واحد في مجلس النواب، إلا أنه استطاع أن يفضح ما وقع من تزوير وتدخل في الانتخابات في معظم المناطق الانتخابية(٤) وكتبت جريدة لواء الاستقلال عن ذلك التدخل الحكومي تقول: «لا بد أن يجئ اليوم - وهو قريب - الذي يحول فيه دون المداخلة، ويعمل الناخبون باستعمال حقهم بحرية، وحينئذ تظهر إرادة الشعب ويبرز أبناؤه

(١) جريدة صوت الأهالي، ١٨ شباط ١٩٤٧ ؛ د. فاضل حسين تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٩٠.
(٢) جريدة صوت الأحرار، ١٩ شباط ١٩٤٧؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات ج ٧، ص ١٦٤.
(٣) جريدة صوت الأهالي، ٢١ شباط ١٩٤٧.
(٤) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

البرره ليخدموا في ميدان تقدمه وتخليصه من ربقة الاستعمار»[١] ونشرت جريدة لواء الاستقلال صوراً من التدخل الحكومي في مناطق العراق المختلفة، ففي تكريت على سبيل المثال تدخلت الإدارة، وأخذت تسير الانتخابات وفق إرادتها، حيث أخذ الموظفون الذين كانوا يتجولون بين الناخبين يكتبون الأوراق الانتخابية حسب القوائم الموزعة عليهم فضلا عن أن بعض الشرطة والموظفين أخذوا أوراقاً انتخابية وأشروها ووضعوها في الصندوق الانتخابي، مما دفع ثلثي السكان إلى الأنسحاب من المركز الانتخابي ولم يدلوا بأصواتهم[٢]. ورافقت عملية الانتخابات مظاهرة احتجاج قام بها مؤيدوا الأحزاب السياسية (الشعب والإتحاد الوطني والحزب الشيوعي) اتجهت إلى صحن الكاظمية، تهتف ضد الحكومة وضد الانتخابات، مما أدى إلى التصادم مع الشرطة وأسفرت عن جرح عدد من المتظاهرين واعتقال أعداد أخرى منهم[٣].

انتهت الانتخابات النيابية في (١٠ آذار ١٩٤٧)، وفاز فيها مرشحوا الحكومة، كما فاز الحزب الوطني الديمقراطي بأربعة مقاعد، أما حزب الاستقلال فلم يفز بأي مقعد في المجلس، وأصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيناً بسحب نوابه من المجلس قال فيه[٤]: «... لم يكن الاستمرار بالاشتراك في الانتخابات النيابية إلا لأجل حمل الشعب على ممارسة حقوقه الدستورية وعلى امتحان رجال الحكم في أثبات صدق نواياهم وتصريحاتهم». وقد برهن على صحة خطته فيما أثاره باشتراكه في الانتخابات النيابية من وعي سياسي وفيما كشفه بوساطة هذا الاشتراك من تدخلات كثيرة في الانتخابات[٥]. وفي (١٧ آذار) استقال حسين جميل من

(١) جريدة لواء الاستقلال، ٤ أذار ١٩٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ٢ شباط ١٩٤٧.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ٤٥٦.

(٤) رياض عبود رزوقي، انتخابات حزيران ١٩٥٤ في العراق، رسالة ماجسير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،١٩٥٨ ص ٨١.

(٥) صوت الأهالي، ١٧ آذار ١٩٤٧.

مجلس النواب، أما النواب الثلاثة[١] الآخرون الذين فازوا في الانتخابات عن لواء البصرة فقد فضلوا الاستقالة من الحزب الوطني الديمقراطي على الإنسحاب من مجلس النواب[٢].

أصبحت الأحزاب السياسية جميعها غير ممثلة في المجلس النيابي. وبدأت تشن هجومها على المجلس المنتخب وطالبت بحله لأنه لا يمثل الشعب[٣]، وقد دعا حزب الشعب كل الأحزاب والهيئات الوطنية إلى الحذر واليقظة للوقوف ضد كل ما سيقرره المجلس الجديد، وتوحيد الجهود لحل هذا المجلس وانتخاب مجلس نيابي ديمقراطي يمثل الشعب[٤] وفي مساء الاثنين (٢٤ آذار ١٩٤٧) اجتمع ممثلو أحزاب المعارضة في المركز العام لحزب الأحرار وتدارسوا تنسيق الجهود لشجب نتائج هذه الانتخابات ثم عقدت أحزاب المعارضة الخمسة مؤتمراً ناقشت فيه حالة البلاد السياسية[٥] وأصدرت بيانا مشتركا أعلن فيه عن تدخل الحكومة السافر في الانتخابات النيابية عن طريق تقسيم المناطق الانتخابية تقسيماً يضمن نجاح الموالين للحكومة، وطعن البيان بطريقة تأليف اللجان المشرفة على الانتخابات، وأشار إلى ما رافق الانتخابات من حملة ضغط على الحريات الدستورية، تمثلت بالضغط على الأحزاب وتهديد ومطاردة منتسبيها ومؤيديها في كل مكان من الإدارة والشرطة، وطالب البيان اعتبار المجلس النيابي الجديد مجلسا غير شرعي وأن الشعب في حل مما يقرره، ثم ختم البيان قوله «بأن الأحزاب العراقية ترى أن

---

(١) النواب الذين فضلوا البقاء في المجلس والاستقالة من الحزب هم: جعفر البدر وعبد الهادي البجاري وعبد الجبار الملاك. صوت الأهالي، ١٩ آذار ١٩٤٧.

(٢) كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٣) جريدة صوت السياسة، ٢٠ آذار ١٩٤٧.

(٤) جريدة الوطن، ١٧ آذار ١٩٤٧.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٧، ص ٥٠؛ ويعلق جورج كيرك على مقاطعة الأحزاب السياسية للانتخابات بقوله أن هذه الأحزاب اتخذت هذه الخطوة، وهي مضطرة لأنها كانت لا ترى أملاً في الفوز بمقعد واحد مهما كانت الانتخابات حرة، وأرجع ذلك، حسب اعتقاده إلى بنية المجتمع العراقي شبه العشائري. ينظر جورج كيرك الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي: وبرهان عبد التكريتي، ج ١، (بغداد - ١٩٩٠)، ص ص ١٨٠ - ١٨١.

المجلس النيابي القائم الذي هو وليد هذه الانتخابات التي تمت بهذه الأساليب غير المشروعة لا يصح عده ممثلاً للأمة أو معبراً عن رغباتها وعليه فأنها ترى أن الشعب العراقي في حل مما يقرره هذا المجلس من معاهدات واتفاقيات أو أي التزام يكون العراق طرفاً فيه، ويعده باطلاً وغير ملزم له» وطالب بحل المجلس وأجراء انتخابات نيابية حرة. وقد وقع البيان رؤساء أحزاب المعارضة العلنية الخمسة[٦]. وفي (نيسان ١٩٤٧) أبرقت أحزاب المعارضة العلنية إلى الإتحاد البرلماني الدولي المنعقد في القاهرة الذي كان العراق يشارك فيه بوفد برلماني، ببرقية أوضحت فيها بأن العراق ما زال محروما من حكومة برلمانية حقيقية بسبب القيود المفروضة على الحريات السياسية وجاء في البرقية: «أن المجلس النيابي غير شرعي وغير مقيد للشعب العراقي في كافة الالتزامات الدولية»[٧].

قَوّم تقرير السفارة البريطانية السنوي عن أحداث العراق لعام ١٩٤٧، الانتخابات النيابية، وهي أول انتخابات عامة في العراق بعد الحرب العالمية الثانية، بالقول[٨]: «كانت الطاقات في العراق منشغلة تماما بالانتخابات، وهي الأولى التي تمت تحت قوانيين متحررة قليلا من القانون الانتخابي لعام ١٩٤٦، وقد انتهت الانتخابات بصورة هادئة في كل مكان، وربما كانت النتائج انعكاسا عادلا لارادة الامة بصورة عامة. على الرغم من ان العناصر الاكثر وضوحا وتقدمية كانت ساخطة جدا لعدم نجاحها، وكانوا غير معتدلين في ادعاءتهم بشأن التدخل الاداري، ان تدخلا كهذا يتعذر في بلد فيه الوعي متخلف مثل العراق وهو العقبة الطبيعية لخديعة الدستور الديمقراطي في مجتمع خرج جزئيا وتوا من القبلية» ويلاحظ في هذا التقرير التأييد البريطاني للحكومة مع التشكيك في سلامة الانتخابات أولاً، ونقد الأحزاب السياسية بحجة عدم الاعتدال ثانياً، وأرجاع التدخل في الانتخابات إلى طبيعة المجتمع العراقي الذي وصفته بالتخلف ثالثاً.

(٦) نشر نص البيان في جرائد صوت الأهالي، الزمان، الاستقلال، صوت السياسة في ٣١ آذار ١٩٤٧.

(٧) جريدة صوت الأهالي، ٧ نيسان ١٩٤٧.

(٨) تقرير السفارة البريطاني ١٩٤٤ – ١٩٥٨، (ترجمة وتحرير د. مؤيد إبراهيم الونداوي، بغداد – ١٩٩٢)، ص ص ٧٧ – ٧٨.

وبعد انتهاء الانتخابات قدم نورى السعيد استقالته التي زعم فيها بأن الانتخابات العامة قد انتهت وظهر من نتائجها أن الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب تؤيد المستقلين[١]. وقد أستأثر هذا الكلام بموجة من الانتقادات من صحافة المعارضة أبرزها المقال الذي نشره كامل الجادرجي بعنوان « فشل » والذي قال فيه بأن الكلام لم يحد ينطلي على أحد بسبب الغش الذي رافق الانتخابات والتصنيف على حرية المرشحين الحزبيين[٢] كما وصفت جريدة الوطن لسان حال حزب الشعب، أقوال نوري السعيد: « بأنه كذب مفضوح سره « وكتبت جريدة صوت الأهالي تقول: إن التدخلات الحكومية ومكافحة الحياة الحزبية هي التي أبدت هذا الموقف الغريب الذي تكون فيه المجلس باجمعه من المستقلين ووصفت النواب بأنهم « نواب معينون»[٣].

ولم يقتصر الانتقاد للانتخابات النيابية على الأحزاب السياسية التي لم تمثل في المجلس النيابي، وإنما أنتقد عدد من أعضاء المجلس نفسه الانتخابات والوسائل والأساليب التي استخدمت في الانتخابات فتحدث ذيبان الغبان – نائب بغداد – عن التدخل الحكومي السافر في الانتخابات، بحيث أخذت تتدهور سنة بعد أخرى حتى صار مجيء الوزارة أو المجلس أو اجتماعه أمراً لا يهم الناس وذلك بسبب التدخلات التي كانت تجرى حتى مل الناس مقاومة السلطة وأيده النائب سعد صالح الذي قال:»...حقيقة أن الانتخابات التي أوجدت هذا المجلس لا يصح أن يقال أنها مثالية وصحيحة كما ينبغي للانتخابات في البلاد الديمقراطية»[٤] وتساءل جعفر حمندي – نائب بغداد في الاجتماع نفسه عن سبب سكوت الحكومة وعدم ردها على الانتقادات التي وجهت إلى سير الانتخابات من الصحف والناس وقال أن من واجب الحكومة الدفاع عن الانتخابات وسلامتها من الشوائب داخل المجلس وخارجه[٥].

(١) جريدة صوت الأهالي، ١ نيسان ١٩٤٧

(٢) جريدة الوطن، ٣١ آذار ١٩٤٧.

(٣) جريدة صوت الأهالي، ٢٠ آذار ١٩٤٧.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ص ص ٦٠ – ٦٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٥.

طالب نائب البصرة عبد الجبار الملاك بتطبيق مقومات النظام الديمقراطي وأن يتمتع الفرد بكامل حقوقه الدستورية التي كفلها الدستور، وأشار إلى حوادث الانتخابات والضغط على الحريات التي وصفها بأنها: « تحز الألم في النفوس وتفقد ثقة الشعب بالسلطة»[1] وحمل الجهاز الحكومي مسؤولية التذمر والشكوى. وأشار عبد المجيد القصاب - نائب بغداد - إلى تدخل الموظفين الإداريين في الانتخابات حيث قال مخاطباً رئيس الوزراء «... إني لأشكرك يا صاحب الفخامة على ذلك، وإن كنت لا أغبطك على الانتخابات التي جرت في عهدك بالنسبة للتدخل الذي جرى من قبل بعض الموظفين الإداريين ضدي في انتخابات المنطقة التاسعة...»[2] ومما يدل على صدق توقعات صحافة المعارضة عن التدخل في الانتخابات النيابية فقد نشرت جريدة الرائد البغدادية في ١٩، ٢٠، ٢١ شباط ١٩٤٧ قائمة أسماء تتضمن (١٠٢) نائباً وحسب المناطق الانتخابية الذين عينتهم الحكومة قبل ظهور نتيجة الانتخابات بعشرين يوماً ولما ظهرت نتيجة الانتخابات فيما بعد، أعلنت الحكومة الأسماء نفسها في (١٠ آذار ١٩٤٧) زاعمة أنهم فازوا في الانتخابات.

دافع نواب الحكومة عن الانتخابات النيابية وزعموا بأنها جرت في ظروف مواتية وبصورة شرعية، وإن أخفاق الأحزاب السياسية فيها يعود إلى فشل هذه الأحزاب في الحصول على التأييد الشعبي المطلوب. وحاول دوهان الحسن - نائب الحلة - البرهنة على صحة الانتخابات وسلامتها بالاستناد على الأمور الآتية:

١ - البيانات الرسمية الصادرة من رئيس الوزراء السابق نورى السعيد التي قال فيها بأنه لا يؤيد أحداً ولا يرشح أحداً ولا يعارض أحداً.

٢ - ان شهادة حكام المناطق الانتخابية عن كيفية جريان الانتخابات وفقاً للقانون.

(١) محاضرة مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٦٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٥.

٣ ـ فوز الحزب الوطني الديمقراطي بأربعة نواب دليل على حرية الانتخابات فازوا بذلك؟ وإذا كانوا معينيين، فمن الذي عينهم[١]. ومهما يكن من الانتخابات النيابية عام ١٩٤٧، هي أول انتخابات تجرى في العراق وفق قانون الانتخابات الجديد لعام ١٩٤٦، وفي ظل التعددية الحزبية بعد إجازة الأحزاب السياسية ولكنها في صورتها النهائية لم تختلف عن الانتخابات النيابية السابقة، من حيث فوز مرشحي الحكومة، وعدم قدرة الأحزاب السياسية على دخول المجلس النيابي الجديد.

٣ - موقف المعارضة من الانتخابات النيابية عام ١٩٤٨

تكللت جهود المعارضة الوطنية والجماهير الشعبية بإسقاط معاهدة (بورتسموث)[*] التي وقعها صالح جبر، وأجبرت هذه الحكومة على الاستقالة، وشكلت بعدها وزارة السيد محمد الصدر في (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨) التي اشترك فيها حزب الاستقلال بعد أن أطمأن إلى الوعد الذي حصل عليه من الحكومة بحل مجلس النواب، أما حزب الأحرار فقد رفض الاشتراك بالوزارة لعدم ثقته بتنفيذها مطاليب المعارضة الوطنية[٢] وكان من بين الأهداف التي نادت بها أحزاب المعارضة الوطنية وصحافتها حل مجلس النواب وأجراء انتخابات حرة[٣] إلا أن حكومة الصدر عطلت المجلس لمدة خمسين يوما، فتأخر حل المجلس بسبب انشغال الوزارة في مهام أخرى[٤]، وخلال هذه الفترة ازدادت المطالبة بحل مجلس النواب من أحزاب المعارضة والصحافة الوطنية التي عدته مجلسا لا يمثل الشعب ويشكل خطرا على المصلحة العامة، ونشرت جريدة لواء الاستقلال مقالا بعنوان « مجلس نيابي يطالب الشعب بحله « قالت فيه:»... أن حل المجلس النيابي أصبح

(١) المصدر السابق، ص ٩٨.

(*) عن معاهدة بورتسموث انظر المبحث الرابع من الفصل الثالث من الأطروحة.

(٢) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٢٣٧.

(٣) جريدة صوت الأهالي، ١ نيسان، ١٩٤٨.

(٤) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ٥٨٧.

من مطاليب الشعب الملحة وكل يوم والمجلس رغم تعطيله يوحي إلى الناس بوجود خطر عظيم على المصلحة العامة، فهل رأيت أغرب من هذا المجلس؟»[(١)] وكتبت جريدة اليقظة مقالا بعنوان «حل المجلس بعد رفض المعاهدة ضرورة وطنية لا بد منها»[(٢)] فأصدرت حكومة الصدر قرارها بحل المجلس النيابي في (٢٢ شباط ١٩٤٨)[(٣)].

فكتبت جريدة اليقظة مقالاً بعنوان « معركة جديدة « قالت فيه: « أن حل مجلس النواب غير مأسوف عليه حيث انزاح هذا الكابوس الثقيل المخيم على الصدور،وما من مجلس قوبل حله بالارتياح التام بمثل ما قوبل به هذا المجلس،ولا نغالي إذا قلنا أن غبطة الناس بحله كان يفوق غبطتهم برفض معاهدة بورتسموث»[(٤)] وقبل البدء بالانتخابات اجتمع مجلس الوزراء للتداول في الأسس التي ستجري عليها الانتخابات،وجرى النقاش في قيام الوزارة بترشيح النواب وتوجيه الانتخابات كما كان يجرى في الانتخابات السابقة، أو أن تترك الانتخابات وشأنها دون أي توجيه أو ترشيح من الحكومة فاختلفت المناقشات في هذين الرأيين، فتغلب الرأي القائل بضرورة ترك الانتخابات دون تدخل وتوجيه، تلبية لما تريده الأحزاب والمنظمات الوطنية[(٥)].

بدأ الشروع بالانتخابات النيابية في (حزيران ١٩٤٨)، في ظل ظروف شاذة إذ كانت الأحكام العرفية معلنة بسبب حرب فلسطين، والتي استغلت استغلالاً فضيعاً لأضعاف المعارضة الوطنية والانتقام من كل فئة نشطت في أثناء الوثبة الوطنية[(٦)]. وعلى أية حال فان أحزاب المعارضة السياسية العلنية والسرية قررت الاشتراك في الانتخابات الجديدة، كما استعد جماعة (الكتلة) لخوض الانتخابات أيضا، وبذلك

(١) جريدة لواء الاستقلال، ٢٢ شباط ١٩٤٨.

(٢) جريدة اليقظة، ٩ شباط ١٩٤٨.

(٣) جريدة الزمان، ٢٦ آذار ١٩٤٨.

(٤) جريدة البقظة، ٢٩ شباط ١٩٤٨.

(٥) محمد مهدي كبة، المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

(٦) قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية - والحركة الوطنية، (بغداد - ١٩٧٨) ص ٣٠.

بدأ الصراع بين أحزاب المعارضة ورجال الكتلة المؤيدة لمعاهدة (بورتسموث) على أشـده[١]. فطالب حزب الأحرار الحكومة بأن تجري الانتخابات بحرية ضامنة لسيادة الأمة[٢]. وكتبت جريدة لواء الاستقلال مقالًا طالبت فيه أن يأتي هذا المجلس بالانتخاب الحر، ليكون رقيباً على مصالح الشعب[٣]. بدأت أحزاب المعارضة بإقامة المهرجان للتعريف بالمرشحين وبالمناهج الانتخابية وألقى كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي..المرشح عن المنطقة الثالثة ببغداد كلمة في اجتماع انتخابي أقيم في مقهى (مجيد معروف) بشارع غازي قال فيه مخاطباً الجماهير «... أن مسؤولياتكم في هذا الدور من تاريخ العراق خطيرة وخطيرة جداً، لأن قوى مختلفة - وارجوا أن لا تستهينوا بها - أخذت تتجمع للحيلولة دون مجيء مجلس يمثل إرادة أكثرية الشعب،وهذه القوى تعمل ليل نهار كي تبرهن على أن الوثبة التي قمتم بها ما هي إلا (حركة رعناء) كما قال صالح جبر، وإنها ليست منبثقة من صميم الشعب، فبرهنوا على أنكم لا تعملون إلا في سبيل مصالحكم ولا تعملون إلا بوحي من ضمائركم»[٤]. أكد مرشحوا المعارضة العلنية والسرية في الاجتماعات الانتخابية على المطالبة بإشاعة الحريات،ومكافحة الغلاء ورفض المعاهدات، وحل قضية فلسطين، وتطبيق أحكام الدستور، وكانت تحضر إلى هذه الاجتماعات جماهير غفيرة، تؤيد مرشحي المعارضة، وتتحمس لمطاليبهم الوطنية، ومن بين هذه التجمعات، الاجتماع الذي عقد في الصحن الكاظمي الشريف في (٦ نيسان ١٩٤٨) الذي حضره مؤيدوا المرشح جعفر حمندي،أحد أعضاء الجبهة الدستورية[٥] المعارضة في مجلس النواب السابق،

---

(١) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ٥٨٨.

(٢) جريدة الزمان، ٩ آذار ١٩٤٨.

(٣) جريدة لواء الاستقلال، ١٣ آذار ١٩٤٨.

(٤) جريدة صوت الأهالي، ٥ نيسان ١٩٤٨. مذكرات كامل الجادرجي، ص ٢٣٠.

(٥) الجبهة الدستورية البرلمانية: تأسست في مجلس النواب عام ١٩٤٧، وذلك بعد أن تقدم عدد من النواب المعارضة بطلب إلى رئيس المجلس مرفق بمنهاج عمل الجبهة، اتفقوا فيه على تشكيل جبهة برلمانية رسمية، سميت (الجبهة الدستورية البرلمانية) وكان أعضاؤها المؤسسون كلا من: -
محمد رضا الشبيبي - نصرت الفارسي - جعفر حمندي - ذيبان الغبان - عبد الرزاق الشيخلي - نجيب =

ألقيت فيه الكلمات الحماسية المنددة بالاستعمار وبلجان التفتيش وبالحكومة، وانتهى الاجتماع بمظاهرة جماهيرية هتفت ضد مرشح الحكومة عبد الهادي الجلبي المنافس لجعفر حمندي في منطقة الكاظمية[١] كما أصدر الحزب الشيوعي بياناً ناشد فيه الشعب الحيلولة دون مجيء مجلس نيابي موال للاستعمار وطالب بعدم السماح لجماعة صالح جبر وأمثالهم بالرجوع إلى الحكم، وطالب كذلك بإطلاق الحريات الديمقراطية وتنظيف الجهاز الإداري خصوصاً ذلك الذي له صلة بالانتخابات، ورفع شعار (لا انتخابات حرة والأحرار في السجون)[٢]. أما أقطاب الكتلة (صالح جبر وجماعته) فقد لجاءوا إلى العشائر وعقدوا اجتماعاً في دار السيد محسن أبو طبيخ ناقشوا فيه الوضع السياسي في البلاد والانتخابات النيابية واتفقوا على ما يأتي:

١ ـ السعي بجميع قواهم لتحقيق أماني البلاد الوطنية.

٢ ـ الإخلاص للعرش الهاشمي والتمسك بالنظام القائم على وفق دستور البلاد.

٣ ـ مقاومة كل دعاية وكل عمل يخالف منطوق القوانين المرعية والديانات المعترف بها وعدم التفريق بين الطوائف والعناصر ومقاومة الهدامين والطائفيين والعنصرين والشيوعيين.

٤ ـ تأييد كل هيئة تطبق القوانين وتراعي العدل[٣].

استخدمت الحكومة وسائل جديدة لأضعاف مرشحي المعارضة الوطنية منها ترشيح أشخاص من عائلة مرشحي المعارضة نفسها لخلق الشقاق بين أفراد العائلة الواحدة وإفشالهم في الانتخابات، وهذا ما حصل في مدينة المسيب حيث

= الصائغ ـ جاسم مخلص ـ غازي العلي الكريم ـ اركان العبادي ـ ريسان الكاصد ـ عبد الهادي صالح. للتفصيل أنظر: نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ، (بغداد ـ ١٩٩٠) ص ١٠

(١) وزارة الداخلية، ملفة المظاهرات والتجمعات (الانتخابات) المرقمة ١٠/ ٦.

(٢) التحقيقات الجنائية، ملف الحزب الشيوعي، مطبعة الحكومة، (بغداد ـ ١٩٤٩) ص ٢٥٠.

(٣) جريدة الحوادث، ٢٤ آذار ١٩٤٨.

رشحت الحكومة عم السيد عبد الهادي صالح ليكون منافساً لصهره وابن أخيه عبد الهادي[١]، ثم كلفت الحكومة أمير ربيعة لإقناع عبد الهادي صالح بسحب ترشيحه بعد أن قال له: «إنك من غير المرغوب فيهم لدى الجهات العليا». كما حدث الشيء نفسه في الحلة منطقة الهندية حيث كان مرشح حزب الاستقلال السيد علي القزويني معتمد فرع الحزب في الحلة، ولأجل إفشاله عمدت الحكومة إلى ترشيح أحد أبناء عمومته لمنافسته في المنطقة الانتخابية[٢].

وعندما بدأت المراحل الأولى للانتخابات ظهرت بوادر التدخل فيها واضحة من الإدارة المحلية لصالح مرشحي السلطة، وذلك لضمان نتائج الانتخابات لصالحها وحرفها عن وجهتها الحقيقية[٣].

وبدأت الشكاوى تتواتر عن التدخل في انتخاب الخمسات في الفلوجة وطوريج والكاظمية والزبير وعن مطاردة الوطنيين الديمقراطيين في الناصرية[٤] وكذلك التلاعب في انتخابات الهيئة التفتيشية في عنة[٥] وفي بغداد العاصمة اتهم كامل الجادرجي الحكومة، بالتدخل في انتخابات المنطقة الثالثة، إذ أن لجنة الانتخابات والهيئة التفتيشية كانت منحازة إلى مرشح الحكومة علي ممتاز، حيث كانت تكره الناخبين بالاتجاه إلى الكتاب المعينين لمصلحة المرشح علي ممتاز، كما يقوم الموظفون المشرفون على الانتخاب بأخذ أوراق انتخابية وتأشيرها لصالح المرشح المذكور وإلقائها في الصندوق[٦] وتقوم الشرطة بمنع مؤيدي مرشح المعارضة كامل الجادرجي من دخول المركز الانتخابي، الذي كان مقره جامع (الحيدر خانة) وكان الجادرجي يشاهد هذا التدخل والتزوير بعينه، مما أضطره إلى ترك

(١) وهو أحد نواب الجبهة الدستورية المعارضة التي قدمت استقالتها في مجلس النواب السابق احتجاجاً على المجازر التي وقعت أبان الوثبة.

(٢) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٢٥١.

(٣) عادل غفوري خليل، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

(٤) كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٦) جريدة صوت الأهالي، ٢٤ مايس ١٩٤٨.

مركز الانتخاب احتجاجاً على هذه التدخلات المخالفة للقانون، وإبلاغ السلطات المختصة بمذكرة اعتراضية رفعها إلى رئيس محكمة استئناف منطقة بغداد، ذكر فيها حالات التزوير والتدخل في الانتخابات وأساليب الإكراه والتهديد والإرهاب التي تستخدمها الهيئات التفتيشية في انتخابات المنتخبين الثانويين، وطلب إبطال هذا الانتخاب المخالف للقانون وإعادة أجرائه بصورة قانونية صحيحة خالية من أي تهديد أو إرهاب أو تدخل من جانب الشرطة أو غيرها من السلطات، ووجه صورة من الاعتراض إلى رئيس الوزراء وإلى وزير العدل ووزير الداخلية، ورئيس الديوان الملكي وإلى حاكم المنطقة الانتخابية الثالثة[١].

استغلت الحكومة الأحكام العرفية المعلنة لمقاومة مرشحي الأحزاب السياسية ولا سيما الحزب الوطني الديمقراطي، فأوقفت محمد السعدون، رئيس فرع الحزب في البصرة وعدداً من أعضاء الحزب وحكمت على بعضهم بالسجن والإخراج من مدينة البصرة[٢].

مما دفع رئيس الحزب الوطني الديمقراطي إلى رفع كتاب إلى رئيس الوزراء بشأن التدخل في الانتخابات في (٢٣ مايس ١٩٤٨) أوضح فيه استغلال الأحكام العرفية من السلطات الحكومية لتهديد بعض المرشحين بإحالتهم إلى المحاكم أمام المجلس العرفي العسكري، كما أن الإدارة اوقفت بعض الذين ينوون ترشيح أنفسهم للنيابة وأحيلوا إلى المجلس العرفي العسكري، ليحال بينهم وبين الترشيح، ثم ختم هذا الكتاب بلفت نظر رئيس الوزراء إلى هذه البوادر الخطرة وطلب التحقيق مع الأشخاص الذين أرادوا استغلال هذه المحاكم، وتوجيهها إلى غير الوجهة التي أنشئت من أجلها[٣].

(١) م.د مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي إلى رئيس محكمة استئناف منطقة بغداد في ٢٦ نيسان ١٩٤٨ «ملفة شكوى الانتخابات لعام ١٩٤٨» المرقمة ١٠/ ٥.

(٢) كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٢٣٢.

(٣) م. د مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي إلى رئيس محكمة استئناف منطقة بغداد في ٢٦ نيسان ١٩٤٨ «ملفة شكوى الانتخابات لعام ١٩٤٨» المرقمة ١٠/ ٥.

ورغم كل ذلك فإن الحكومة استمرت في سياسة التدخل بالانتخابات الأمر الذي جعل الحزب الوطني يقوم برفع مذكرة ثانية إلى رئيس الوزراء في (٢٢ حزيران ١٩٤٨) استنكر فيها استغلال السلطات الحكومية الأحكام العرفية في غير الأغراض التي أنشأت من أجلها، فقد استغلتها لتوجيه الانتخابات النيابية توجيهاً خاصاً لا يتفق وحرية الانتخابات والمصلحة العامة بل يخالف الأنظمة والقوانين[١]، واستغل رؤساء الوحدات الإدارية نظام دعاوي العشائر[٢]، لتهديد المرشحين والناخبين بتطبيقه عليهم إذا ما خالفوا رغبة الحكومة في انتخاب أشخاص معينين، وحدث هذا في المنطقتين الثالثة والرابعة التابعتين لمدينة الموصل، إذ يقول نجيب الصائغ، أحد نواب المعارضة في خطابة في أثناء مناقشة خطاب العرش، بأن مديري الناحيتين المذكورتين قاما بجمع المنتخبين وأخبرهم بأن هناك ثلاثة مرشحين حكوميين عن المسيحيين، أعطوهم أسماءهم مطبوعة في أوراق خاصة وطلبوا منهم أن ينتخبوا هؤلاء المرشحين دون انتخاب مرشح المعارضة نجيب الصائغ، وإن حدث خلاف ذلك فسوف يعرضون أنفسهم إلى سخط الحكومة وفق المجلس العرفي ونظام دعاوي العشائر[٣].

وفي (٦ حزيران ١٩٤٨) قدم المحامي عبد الغني الراوي شكوى إلى رئيس الوزراء ضد حاكم منطقة عنه تضمنت ما يأتي[٤]:

١ - عدم جريان انتخاب المنتخبين في مركز شعبة (حصيبة) من اللجنة التي عينها القانون.

٢ - إرسال السيارات المسلحة إلى منطقته وإلقاء القبض على مؤيديه وتوقيفهم والأمر بأخذ الصندوق جبراً من رئيس لجنة الانتخابات بعد حبسه وحبس أعضاء

---

(١) د.ك.و. ملف مراسلات الديوان الملكي المتفرقة من ١٧ مايس ١٩٤٨ إلى ٢١ أيلول ١٩٤٨.

(٢) نظام دعاوي العشائر: يطبق على نسبة كبيرة من أبناء الشعب العراقي، الذي بموجبه منح رؤوساء الوحدات الإدارية سلطات واسعة بحيث يمكنهم من توفيق الأشخاص بشكل جماعي ومن غير ذكر الأسباب (المادة ٣ من نظام دعاوي العشائر).

(٣) محاضر مجلس النواب، اجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٤) د. ك.و.، البلاط الملكي، الشكاوي الخاصة بالانتخابات النيابية) رقم الفلم ٤٩/ ٣٩٣٨.

اللجنة ثم تعيين لجنة جديدة وأجراء الانتخاب للمنتخبين الثانويين.

٣ - عد الحاكم بعض الجماعات الذين ليست لديهم وثائق انتخابية ولم ينتخبهم أهل الناحية منتخبين ثانويين.

ومما يجدر ذكره هنا أن أساليب الحكومة لم تقتصر على التدخل في الانتخابات وتزويرها بل تجاوز ذلك إلى حوادث القتل والإرهاب الدموي، إذ حصلت معركة دامية في محلة الدوريين، التابعة للمنطقة السابعة في الكرخ يوم (١٣ مايس ١٩٤٨) بين أنصار حزب الاستقلال والعشائر المسلحة من أنصار مظهر الشاوي وشاكر الوادي أحد أعضاء الوفد المفاوض في معاهدة بورتسموث، وأسفرت هذه المعركة عن مقتل خمسة أشخاص وجرح ٢٧ آخرين[١]. وفي مدينة الصويرة قتل حامد، العجيل رئيس فرع الحزب الوطني الديمقراطي ومرشح الحزب هناك ليلة (٢٩ نيسان ١٩٤٨)، وفي بغداد أيضاً اغتيل سليم الدرة، أحد أعضاء حزب الاستقلال قبيل الانتخابات[٢]. أما في مدينة الكوت فقد دخلت أعداد كبيرة من العشائر المسلحة إلى مدينة وأخذت تهدد الناخبين لأرغامهم على انتخاب الأقطاعيين أمثال بلاسم الياسين وظهرت حوادث أخرى من السليمانية بقيادة الشيخ محمود[٣].

أدى البلاط الملكي دوراً في التدخل بالانتخابات النيابية، بهدف منع مرشحي المعارضة ووضع قوائم للمرشحين الذي ينبغي مؤازرتهم وضمان فوزهم بالانتخابات وأنيط هذا الجدول بوزير الداخلية لاتخاذ الإجـراءات اللازمة لتحقيقه، وهذا بدوره أبلغ المتصرفين (المحافظين) بمرشحي الحكومة والعمل على إنجاحهم ومقاومة منافسيهم من مرشحي العناصر المعارضة كما أوعز البلاط المتصرفين بأن الجهة الوحيدة المسؤولة عن الانتخابات هي وزارة الداخلية وعليهم تلقي التعليمات بشأن ذلك منها دون غيرها من سلطات الدولة، وهكذا

(١) م.د، كتاب شرطة بغداد المرقم ش ٥٩٨ في ١٥ مايس ١٩٤٨.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٧، ص ٣٥٢.

(٣) جريدة العصور، ٢٣ نيسان ١٩٤٨.

أصبحت تصريحات رئيس الوزراء ورغبته الصادقة في أن تجري الانتخابات بحرية تامة غير ذات موضوع[١] ولهذه التدخلات المستمرة حاول محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال أن ينبه المراجع المختصة على هذه التدخلات إلا أن تنبيهاته المستمرة لم تجد أي نفع في تعديل ذلك الأنحراف. وعلى أثر هذه المخالفات القانونية في التدخل والتزوير واستغلال الأحكام العرفية لصالح مرشحي الحكومة اجتمعت الهيئة الإدارية لحزب الاستقلال وبحثت هذا الموضوع ورأت أنه من غير الصحيح الاستمرار في تحمل المسؤولية، وقررت الأنسحاب من الوزارة، قبل أيام من انتهاء الانتخابات، حيث قدم محمد مهدي كبة استقالته من وزارة التموين في (٧ حزيران ١٩٤٨)[٢].

تابعت صحافة الأحزاب والصحافة الوطنية مراحل الانتخابات، وانتقدت الأساليب اللاديمقراطية التي استخدمت فيها فكتبت صحيفة النضال التابعة لحزب الاستقلال مقالاً بعنوان «أخلاق» وصفت فيه الانتخابات في الموصل بأنها معركة أخلاق لا انتخابات نيابية، وذكرت بأن مرشحي الحكومة عمدوا إلى شراء ضمائر الناس بالمادة حيناً، وبالدعوة حيناً آخر. وختمت قولها بأن مرشحي الحكومة ارتكبوا جريمة أفساد الضمائر أو جريمة المتاجرة بها[٣].

وتحت عنوان «مؤامرة أم انتخاب» كتبت جريدة الأديب المستقلة مقالاً، وصفت الانتخابات بأنها مؤامرة ومهزلة انتخابية كشفت عن ضعف النفوس وتحطيم في الضمائر وتأخر في الثقافة وتردي في التربية وزيغ في العقيدة، وختمت حديثها بالقول «... لذلك فازت المصالح الانتهازية وخسرت المبادئ الوطنية»[٤]. وكتبت جريدة الوطن، لسان حال حزب الشعب المعطل مقالاً ذكرت فيه بأن الصراع قد تجلى في المعركة الانتخابية بين الوطنيين من جانب والاستعمار ورهطه من الجانب الأخر،

(١) نجيب الصائغ مقابلة شخصية بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٩٤.
(٢) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٢٥٣.
(٣) جريدة النضال الموصلية، ١٨ حزيران ١٩٤٨.
(٤) جريدة الأديب الموصلية، ١٨ حزيران ١٩٤٨.

وذكرت مثال على ذلك أن السلطات الحاكمة دبرت مكيدة لرئيس هيئة تفتيش في الانتخابات وساقته إلى السجن لأنه لم يخضع لإرادة الإدارة المحلية في تلك المنطقة أو في ذلك اللواء[١] أما جريدة صوت الأحرار لسان حزب الأحرار، فقد نشرت مقالاً بعنوان «إرهاب أم انتخاب» أشارت فيه إلى موجة الإرهاب والضغط والإكراه المسلح التي رافقت عملية الانتخابات والتي منعت الناس من الاختيار وفق إرادتهم، لنواب الأمة واستخدمت دور المغالبة والمناجزة للحصول على النيابة بالقوة[٢] وتحدثت جريدة النداء عن ضعف المجالس النيابية وعجزها عن السيطرة على الحكومة ومحاسبتها بسبب احتفاظ الكثيرين بالمقاعد النيابية عدة سنوات وانتقالها من الآباء إلى الأبناء نتيجة لمساندة الحكومة لهؤلاء في عملية الانتخاب[٣] وعلقت جريدة الشعب المستقلة على الأحكام العرفية وقالت أنها أعلنت لنصرة المرشحين الحكوميين ولستر فضيحة الانتخابات[٤] انتهت المعركة الانتخابية بفوز حزب الاستقلال بأربعة مقاعد، إذ فاز رئيس الحزب محمد مهدي كبة ومعتمد الحزب داود السعدي، وإسماعيل الغانم عن بغداد وفائق السامرائي عن مدينة سامراء[٥] كما فاز ثلاثة نواب من الحزب الوطني الديمقراطي هم: محمد حديد نائب رئيس الحزب عن الموصل وسكرتير الحزب حسين جميل وخدوري خدوري عن بغداد[٦] كما فاز سعد صالح عن حزب الأحرار فضلًا عن عدد من النواب الوطنيين المستقلين الذين شكلوا فيما بعد جبهة برلمانية معارضة[٧].

ومن خلال دراسة واقع الانتخابات النيابية لعام ١٩٤٨ والنتائج التي تمخضت عنها توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

(١) جريدة الوطن، ٤ مايس ١٩٤٨.
(٢) جريدة الأحرار، ٣ مايس ١٩٤٨.
(٣) جريدة النداء، ١١ مايس ١٩٤٨.
(٤) جريدة الشعب، ٨ مايس ١٩٤٨.
(٥) محمد مهدي كبة، المصدر السابق ر، ص ٢٥٣.
(٦) فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٢٣١.
(٧) قيس عبد الحسين الياسري، المصدر السابق، ص ٣٦.

١ ـ أن أسلوب تعامل الحكومة مع المعارضة استمر كما هو بلا تغيير، على الرغم من أن الوثبة كانت درساً ميدانياً خطيراً، يتطلب من الحكومة الاستفادة من أحداثه ونتائجه بما يؤمن استقرار النظام ووجوده، وقد اعترف تقرير السفارة البريطانية بذلك،: «ربما كان البرلمان الذي انبثق... قد تم باستخدام ذات الأسلوب الذي جرى به تشكيل المجلس السابق، والذي بسببها تعرض للنقد بوصفه مجلساً غير ممثل للشعب»[١].

٢ ـ نجحت قوى المعارضة والصحافة الوطنية في فضح سياسة الحكومة بإفساد الانتخابات والإرهاب والعنف والاغتيالات والصدامات المسلحة، واستغلال الأحكام العرفية التي أعلنت بسبب حرب فلسطين، للتدخل والضغط والتهديد في الانتخابات لصالح مرشحي البلاط. وعلى الرغم من كل ما ذكر استطاعت قوى المعارضة أن تحصل على عدة مقاعد في مجلس النواب، وهذا يدلل على الشعبية التي حصلت عليها أحزاب المعارضة بعد الوثبة.

٣ ـ لم تفلح الأحزاب السياسية العلنية والسرية في محاولتها تصحيح التجربة النيابية في العراق على الرغم من نشاطها السياسي واشتراكها في الانتخابات النيابية ونشاط مرشحيها في طرح المناهج الانتخابية الداعية إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وبالرغم من العدد القليل الذي دخل المجلس من المعارضة الحزبية والوطنية، إلا أن نواب الحكومة لم يستطيعوا التعامل الإيجابي مع المعارضة، فكان سباب وشتائم وصدام داخل المجلس برضا وتوجيه من الحكومة التي ضاقت ذرعاً من خطابات نواب المعارضة المنصبة على فضح سياسة الدولة الداخلية والخارجية واستهانتها بحقوق الشعب وحرمانه من حرياته العامة والخاصة، ومطالبة نواب المعارضة بحرية الصحافة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والابتعاد عن السير في ركاب الاستعمار وغير ذلك، فأوعزت إلى نواب الأكثرية بمقاطعة

(١) تقرير السفارة البريطانية لعام ١٩٤٨، العراق في التقارير السنوية، ص ٨٨.

كلمات نواب المعارضة والتهويش عليهم والتهجم على المعارضين، وكانت رئاسة المجلس تفسح لهم المجال من دون ردعهم واتخاذ الإجراءات التي ينص عليها النظام الداخلي للمجلس ضدهم. ومن الأمثلة على هذه الأساليب ما حدث في الجلسة المنعقدة بتاريخ (٢٢ تشرين الأول ١٩٤٨) على ما هو مدون في محضر الجلسة، عندما تقدم عبد الرزاق الشيخلي - نائب بغداد - باقتراح يطلب فيه إيقاف الجلسة لمدة دقيقتين حداداً على أرواح شهداء الوثبة. ولأهمية هذا الموضوع ننقله كما جاء في محضر الجلسة ليكون شاهد على أسلوب الحكومة مع المعارضة:

«مزاحم الباجه جي - رئيس الوزراء - أرجو من المجلس أن يأخذ بأقتراح نائب بغداد الأخ عبد الرزاق الشيخلي بأن يوقف الجلسة دقيقتين حداداً على أرواح شهداء الوثبة.

أصوات - موافقين موافقين.

الرئيس - أرجو الموافقين أن يرفعوا أيديهم.

(رفعت الأيادي)

الرئيس - حصلت الموافقة

أصوات - لم تحصل الموافقة نرجو أن يقف الموافقون.

الرئيس - أرجو من الموافقين أن يقوموا.

(فوقف النواب الموافقون).

الرئيس - حصلت الموافقة.

(أصوات مختلفة الاقتراح قبل لم يقبل - قبل - لم يقبل، ضرب على المناصد من قبل بعض النواب وضوضاء من قبل بعضهم الأخر).

الرئيس - النظام أرجو ملاحظة النظام لأن الاقتراح قبل.

جياد شعلان ـ الديوانية ـ مقاطعاً ـ الاقتراح لم يقبل ونحن لا نوافق عليه وسنخرج من المجلس.

روفائيل بطي ـ بغداد ـ مقاطعاً الاقتراح قبل.

أصوات ـ الاقتراح لم يقبل.

أصوات ـ الاقتراح قبل

أصوات ـ الذي لا يوافق يخرج.

شعلان السلمان الظاهر ـ الديوانية ـ مخاطباً روفائيل بطي (أنت شنوا نجب يا كلب)

روفائيل بطي ـ بغداد ـ مقاطعاً ـ أسكت أنت.

شعلان السلمان الظاهر ـ الديوانية ـ مخاطباً روفائيل بطي (أنجب سيبندي أنت شنو)

الرئيس ـ أرجوكم النظام أرجوكم المحافظة على النظام.

جياد شعلان ـ الديوانية ـ واللّه يا روفائيل بس تطلع بره أشوفك إياها بشارع الرشيد نحن قوة مسلحة والثورة العراقية قامت على رؤوسنا نحن، لا على رؤوس الأفندية السرسرية.

الرئيس ـ أرجوكم النظام يا نائب الديوانية يا شيخ جياد.

عبد المجيد عباس ـ المنتفك ـ يا معالي الرئيس هذا الاقتراح لم يقبل ضعوه بطريقة تعيين الأسماء ويزول التباس.

محمد رضا الشبيبي ـ بغداد مقاطعاً ـ أرجوا من الرئيس أن يطبق النظام الداخلي بحق هذا النائب (شنو سرسرية).

عبد الرزاق الحمود ـ البصرة ـ مقاطعاً ـ استدعوا الشرطة.

الرئيس – أرجوكم النظام – تؤجل الجلسة لمدة ١٥ دقيقة[١].

هذا هو مثال واحد من الأساليب التي كان يمارسها نواب الأكثرية ضد المعارضين بإيعاز وتشجيع من الحكومة، وفي أغلب الأحيان كانوا يعمدون إلى تقديم اقتراحات بالاكتفاء بالمذاكرة بغية منع النواب المعارضين من ألقاء خطاباتهم وحرمانهم من حقهم الدستوري. ولما تكررت هذه الأحداث وجد النواب المعارضون أنهم بمثل هذا الجو وهذه الأساليب غير قادرين على القيام بواجباتهم النيابية، وقدموا استقالاتهم التي قبلت في (١٩ آذار ١٩٥٠)[٢].

وبعد استقالة نواب المعارضة من مجلس النواب، أصدرت وزارة الداخلية في (٣٠ نيسان ١٩٥٠) بياناً أعلنت فيه البدء بالانتخابات النيابية التكميلية في المناطق التي استقال منها نواب المعارضة وحددت موعد ذلك في (١٠ حزيران ١٩٥٠) وفق المادة (٣٤) من قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦ وفي أثر ذلك أعلنت كل قوى المعارضة الوطنية عن مقاطعتها للانتخابات[٣]، ما عدا حزب الاستقلال الذي أصدر بياناً في (٤ مايس) عد فيه الانتخابات النيابية حقاً دستورياً يجب أن تمارسه الأحزاب السياسية وتعمل على تعويد الناس على ممارسته، ودعا أعضاءه إلى خوض المعركة الانتخابية، وذهب أبعد من ذلك عندما طالب بجعل التصويت إلزامياً[٤]. وكان غرضه من المشاركة في الانتخابات التكميلية، هو إيمانه بأن وجود المعارضة داخل المجلس خير من عدمها[٥]. وفي أثر هذا الموقف قدم روفائيل بطي استقالته من الحزب، وكان من رأيه مقاطعة الانتخابات[٦] كذلك قاطعها النواب المستقيلون من المجلس، بعد أن عقدوا اجتماعاً في (٨ مايس ١٩٥٠) في دار النائب عبد الرزاق الظاهر حضره اثنان وعشرون نائباً،

(١) محاضرة مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢٦٢.

(٢) نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ص ٣٦ – ٣٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٤) جريدة لواء الاستقلال، ٥ مايس ١٩٥٠.

(٥) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ٦٢٢.

(٦) جريدة الزمان، ٦ مايس ١٩٥٠.

اجمعوا رأيهم على اتخاذ قرار المقاطعة[١] وأصدروا بياناً أكدوا فيه على مقاطعة الانتخابات التكميلية وبينوا رفضهم لأساليب الحكومة غير الشرعية وأوضحوا أسباب استقالتهم بالأمور الآتية[٢]:

١ ـ تعذر قيام الأعضاء بواجباتهم داخل المجلس بسبب موقف نواب الأكثرية الذين ضاق ذرعهم بالحجج الدامغة والمنطق السليم لنواب المعارضة، وأصبحوا غير قادرين على مواجهة الحقائق.

٢ ـ أساليب التحدي والاستفزاز التي يتبعها نواب الحكومة ضد نواب المعارضة داخل المجلس.

٣ ـ الإخلال بالنظام الداخلي وعدم تطبيق أحكامه داخل المجلس.

٤ ـ عدم الفائدة من الاشتراك في الانتخابات التكميلية مع بقاء الأوضاع التي وردت في كتاب الاستقالة قائمة.

٥ ـ تضاؤل رقابة مجلس النواب على السلطة التنفيذية.

٦ ـ التمادي والانحراف عن النظم الديمقراطية.

ويذكر في هذا الشأن أن النواب الذين لم يحضروا الاجتماع، أبرقوا مؤيدين رأي الأغلبية من المعارضين المستقلين بمقاطعة الانتخابات التكميلية[٣].

باستثناء أنفراط حزب الاستقلال رغم المحاولات العديدة التي قام بها رؤوساء الأحزاب الوطنية لأبعاده عن الحكومة ومنعه من أفساد خطة المعارضة

(١) جريدة الزمان، ٩ مايس ١٩٥٠.

(٢) نص البيان مودع في مكتبة نجيب الصائغ، وقد وقع عليه اثنان وعشرون من النواب المستقيلين هم خدوري خدوري، حسين جميل، حسن عبد الرحمن، حربي مزعل، جميل صادق، جعفر البدر، عارف قفطان، محمد رضا الشبيبي، محمد حديد، عبد الرزاق الظاهر، عبد الرزاق الشيخلي، عبد الرحمن الجليلي، عبد الجبار الجومرد، يوسف المولى، صالح شكاره، سعدون المشلب، ريسان الكاصد، روفائيل بطي، داود السعدي، خطاب الخضيري، نجيب الصائغ، وقد أرسل السيد محمد زياد برقية بتأييد المقاطعة. أنظر أيضاً نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ٤١.

(٣) جريدة الزمان، ٩ مايس ١٩٥٠.

التي تمثلت بالاستقالة من المجلس والإصرار عليها[١] ودعما لثبات المعارضة في المقاطعة كتبت جريدة صوت الأهالي مقالاً افتتاحياً، شدت فيه على أيدي النواب المستقيلين بالثبات على المقاطعة، وعدتها خير وسيلة لدعم الغاية التي استقالوا من أجلها وهي عدم الاشتراك في الانتخابات، وذلك لأن القضية التي استقالوا من أجلها لا زالت قائمة، ونبهت على أن اشتراكهم في الانتخابات معناه مناقضة أنفسهم بأنفسهم، والإساءة إلى سمعتهم التي كسبوها لدى الرأي العام والأضرار بالمصلحة العامة أيضاً[٢] بعد ذلك حصلت مناوشات صحفية شديدة بين جريدة (صوت الأهالي) وجريدة (لواء الاستقلال) فرح بها الحاكمون وتأسف لها الوطنيون المخلصون، وأدى ذلك إلى أضعاف قوة المعارضة بعد أن جعل المعارضون المستقيلون يشتمون بعضهم بعضاً[٣].

وخلال الانتخابات التكميلية استمرت الحكومة في أساليبها لتوجيه هذه الانتخابات والتدخل فيها، وعلى هامش الانتخابات النيابية التكميلية في الموصل كتبت جريدة الزمان مقالاً أدانت فيه تدخل الحكومة في الانتخابات لأن نتائجها أصبحت لا ترضي السلطات المسؤولة من جهة ولا تؤدي إلى ارتياح الشعب من جهة ثانية، لأن الناس لمسوا في هذه الانتخابات تصرفات شاذة عنيفة من المسؤولين وتدخلات سافرة أوجبت الأستياء العام، وختم المقال بالقول «انتهت الانتخابات النيابية التكميلية في الموصل وغيرها وخرج منها الحاكمون، والمحكومون باستياء شامل»[٤] وقد أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز حزب الاستقلال بخمسة نواب هم محمد مهدي كبة وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وإسماعيل الغانم وقاسم المفتي[٥].

(١) مذكرات كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٤٦٨.
(٢) جريدة صوت الأهالي، ٢ مايس ١٩٥٠.
(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٨، ص ١٧٩.
(٤) جريدة الزمان، ١٦ حزيران ١٩٥٠.
(٥) جريدة لواء الاستقلال، ١٠ حزيران ٥٠.

٤ ـ المعارضة والمطالبة بالانتخاب المباشر

كان موضوع تعديل قانون الانتخاب المطلب الرئيس بين مطاليب المعارضة الوطنية داخل مجلس النواب وخارجه. وكانت أحزاب المعارضة العلنية قد نصت في منهاجها على وجوب جعل الانتخاب مباشراً وطالبت بذلك في بياناتها الخاصة وفي صحافتها[١] وكتب حسين جميل أحد نواب المعارضة مقالًا في جريدة الزمان أنتقد فيه طريقة الانتخاب غير المباشر، وأوضح أن من نواقص الانتخاب على مرحلتين أن يكون للمنتخبين الثانويين رأي في اختيار النائب غير رأي الناخبين، وهذا يؤدي إلى سهولة التأثير في هؤلاء المنتخبين والضغط عليهم أو تهديد مصالحهم، ومن نواقص هذه الطريقة أن تقسيم المناطق الانتخابية تقسيماً أضاع على مجموعات كبيرة من الأمة رأيها في انتخاب نائبها، وقال أن الانتخاب غير المباشر يجعل أي مجلس ينبثق عنه غير ممثل تمام التمثيل لإرادة الشعب[٢].

ونشرت صحيفة لواء الاستقلال مقالاً ذكرت فيه بأن العراق هو الدولة الوحيدة التي لا تسير على مبدأ الانتخاب المباشر، حتى الدول التي تقل في وعيها الثقافي ونضجها السياسي كدولة شرق الأردن وغيرها، ثم ناشدت الحكومة في نهاية المقال بالأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر لأتباع القواعد الديمقراطية الصحيحة[٣] وطالب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في بيان ألقاه في المؤتمر الرابع للحزب سنة ١٩٥٠، بالانتخاب المباشر حيث قال أن الحاجة ملحة إلى تحقيق وضع ديمقراطي تحترم فيه الرأي، وإلى مجلس منتخب انتخاباً صحيحاً يكون أقرب إلى تمثيل الشعب بحيث تستطيع المعارضة فيه أن تقوم بواجباتها البرلمانية خير قيام. واستنكر في بيانه بقاء المجلس بدون معارضة وعزى ذلك إلى الاستهتار بشعور الرأي العام، وقال أن الواجب معالجة هذا الوضع معالجة أساسية بتعديل قانون

(١) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٣٣٨.

(٢) جريدة الزمان، ٦ نيسان ١٩٤٨.

(٣) جريدة لواء الاستقلال، ٢٧ آذار ١٩٤٩.

الانتخاب وجعله على درجة واحدة[١] لأن الانتخابات الحرة على وفق قانون الانتخاب المباشر تظهر المجلس على حقيقته للشعب، وتظهر قيمة المعارضة وفائدتها إذا كانت مؤلفة من أعضاء انتخبوا انتخاباً حراً[٢].

وبإزاء اشتداد المطالبة بتعديل قانون انتخاب النواب، فقد اعترفت الحكومة بنواقص هذا القانون ووعدت مجلس النواب بتعديله في جلسته الأولى وذلك من خلال خطاب العرش في (٣ كانون اول ١٩٥٠) الذي جاء فيه القول: «... بالنظر إلى ما شوهد من نواقص في قانون انتخاب النواب الحالي بعد تطبييقه، فأن الحكومة عازمة على تقديم لائحة إلى مجلسكم الحالي تضمن تعديله بشكل يزيل النواقص ويصون حرية الانتخاب على أكمل وجه»[٣].

قدم نواب المعارضة في المجلس النيابي وعددهم تسعة وعشرون نائباً مقترحاً إلى رئاسة المجلس وفق المادة (٤٥) من القانون الأساسي (الدستور)[٤] يطلبون فيه إلغاء قانون الانتخاب السائد وتشريع قانون جديد يأخذ بطريقة الانتخاب المباشر في دوائر انتخابية فردية، وجاء في نص المقترح: «أن هذه هي الطريقة الوحيدة الناجحة لتحقيق تمثيل إرادة الشعب تمثيلاً صحيحاً، وإيجاد مجلس نيابي قوي يحاسب المسؤولين ويسيطر على جهاز الحكم ويوجهه للخير العام والمصلحة العامة».

كما أشاروا في هذا المقترح إلى فوائد الانتخاب المباشر بالنقاط الآتية[٥]:

---

(١) كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٥١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٥٦.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة، ١٩٥٠، ص ١.

(٤) نص المادة (٤٥): لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يقترح وضع لائحة قانون عدا ما يتعلق بالأمور المالية على شرط أن يؤيده فيه عشرة من زملائه، وإذا قبل المجلس هذا الأقتراح يودعه مجلس الوزراء لسن اللائحة القانونية.

(٥) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٥. النواب الذين وقعوا هذا المقترح يمثلون نواب حزب الاستقلال وحزب الأمة الاشتراكي وبعض المستقلين وهم كلاً من: سلمان إبراهيم، ادور جرجي، عبد الكريم الأزري، علي أبو التمن، عبيد الحاج خلف، صالح بحر العلوم، عبد الرزاق الآزري، جعفر القزويني، ذبيان الغبان، عبد الصمد البجاري، عبد اللطيف جعفر، رفيق السيد =

١ - إنها تسهل العملية الانتخابية وتقصر من مدتها وتجعلها أقل إرهاقا للمشتغلين بها.

٢ - إنها أكثر انطباقاً على أحكام القانون الأساسي الذي منح هذا الحق للمواطن العراقي يمارسه بدون صعوبة ولا عرقلة خلافاً لطريقة الانتخاب على مرحلتين التي تنتزع هذا الحق من الناخب انتزاعاً، بإجباره على التنازل عنه إلى أشخاص آخرين (المنتخبين الثانويين) يمارسونه بشكل يتنافى مع إرادة الناخب.

٣ - إنها تضمن تنفيذ إرادة الناخبين في انتخاب نوابهم تنفيذاً حرفياً، الأمر الذي يجعل النائب منتخباً حقيقة بإرادة الناخبين وممثلاً لها.

٤ - ان الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر يضع حداً لمثل هذه التدخلات ويمنع وضع الكراسي النيابية بالمزايدة العلنية ويؤدي إلى تدعيم الحياة الحزبية الصحيحة[١].

وفي بداية الجلسة أنتقد عدد من نواب المعارضة أمثال فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وعبد الكريم الآزري، رئيس الوزراء نوري السعيد، لعدم حضوره مناقشة هذا الموضوع المهم وأشاروا في كلماتهم إلى أن هذا الغياب يدل على ضعف المجلس النيابي، فلو كان هذا المجلس قد انتخب على أساس الانتخاب المباشر لما تغيب المسؤول الأول في الدولة عن المجلس لحظة واحدة[٢] وتحدث النائب صالح بحر العلوم - نائب كربلاء - عن موافقة هذا المقترح مع مواد الدستور وأشار إلى أن المادة السادسة والثلاثين من الدستور تنص على ما يأتي:

(يتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة واحد عن كل عشرين ألف نسمة من

= عيسى، عبد الهادي البجاري، جواد جعفر، غازي العلي، محمد مهدي كبة، محمد جواد حيدر، سامي شوكت، إسماعيل الغانم، حنا الخياط، محمد صديق شنشل، جمال المفتي، سالم جعفر المكوطر، فائق السامرائي، سعد عمر، عز الدين النقيب، عزت مراد الشيخ، صبيح ممتاز. وكان عدد من الموقعين على هذا المقترح لا يؤمنون أصلاً بالانتخاب المباشر، ولكن الخلافات مع أكثرية نوري السعيد في المجلسي دفعهم إلى التوقيع).

(١) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، ص ٤٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٨.

الذكور) وبحث المادة السابعة والثلاثين منه في أن «يكون انتخاب النواب بقانون تعين فيه كيفية ترشيح النواب والتصويت السري في انتخاباتهم» ولم تتطرق هذه المادة إلى الطريقة التي يجب أن تجري بها الانتخابات لذلك طالب النائب الرجوع إلى الدساتير والقوانين التي تجري فيها انتخابات في جميع الممالك الديمقراطية والسير على هداها، ثم أشار النائب إلى أن الانتخاب على مرحلتين فيه مخالفة دستورية إذ لا يجوز للناخب أن يوكل غيره في التصويت أو أن يتنازل عن صوته لناخب أخر لأن هذا الحق في التصويت هو من الحقوق الطبيعية للفرد والتي لا يجوز التوكل فيها أو التنازل عنها[١]. وأضاف بحر العلوم إلى ذلك القول بأن المشتغلين بالسياسة يشكون دائماً من انعدام الاستقرار السياسي في البلاد، وأشار إلى أن هذا الاستقرار لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق سيطرة الأمة وذلك بانتخاب نوابها انتخاباً صحيحاً بالطريقة المباشرة ثم ختم حديثه بأن الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر هو الذي يأتي إلى هذا المجلس بنواب يمثلون الأمة وإن سيطرت الأمة لا يمكن أن تتحقق الأعلى هذا المبدأ ثم طلب تأييد أكثرية المجلس أو جميعهم على هذا المقترح[٢].

عارض نواب الحكومة مقترح المعارضة لسن لائحة قانون للانتخاب المباشر بإدعاءات غير موضوعية وبعيدة عن الواقع، كان من بينها، أن الانتخاب المباشر لا يمكن تطبيقه في العراق في الوقت الحاضر لوجود الأكثرية العشائرية غير المتعلمة، وعدم نضج الوعي الشعبي عند الناخبين، والإدعاء بأن العراق حديث عهد بالأسلوب النيابي لذلك مطلوب التروي في هذا الأمر[٣]. ورد بشدة نائب المعارضة فائق السامرائي على هذه الإدعاءات موضحاً مزايا الانتخاب المباشر بأنه أكثر تمثيلاً لرغبة الشعب في حين أن الانتخاب على مرحلتين كثيراً ما يكون صورياً، وأشار أيضاً إلى أن الانتخاب المباشر يزيد من اهتمام الناخبين بالانتخابات

(١) المصدر نفسه، ص ٤٨٩.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥٠، ص ٤٨٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٥٠.

ويضمن تنفيذ إرادة الناخبين في انتخاب نوابهم تنفيذاً حرفياً وتوثيق علاقة النائب بناخبيه وتجعله يهتم بكل ما يجري في منطقته الانتخابية. فضلاً عن أنها تزيد من صعوبات التدخل الحكومي لأن ناخبي المرحلة الأولى أكثر عدداً من ناخبي المرحلة الثانية، وذلك فأن فرص التأثير فيهم تكون أقل من طريقة الانتخاب على مرحلتين وأستدل في حديثه بمثال ينطبق على الواقع حيث قال:

«من السهل تسميم كوب ماء ولكن يصعب تسميم نهر بأسره»[١] وهاجم النائب إسماعيل الغانم النواب الحكوميين الذين عارضوا مقترح لائحة الانتخاب المباشر وقال أن الذين عارضوا هذا الاقتراح هم أولئك الذين يظنون أنهم لا يستطيعون إذا ما كان الانتخاب حراً ومباشراً أن يضمنوا الاحتفاظ بنياباتهم وأن نياباتهم مع الأسف غير صحيحة، وأستطرد بالقول أن سوء طريقة الانتخاب هو الذي جعل الشعب يفقد ثقته بالانتخابات وهو الذي اضطر الشعب إلى أن يحمل السلاح عدة مرات ضد الحكومة، ثم ناشد الضمائر الطيبة والعقول النيرة من أعضاء المجلس أن يحكموا ضمائرهم وعقولهم في هذا الموضوع ويقرروا ما يقضي به صالح الأمة[٢]، وتساءل النائب عبد الكريم الآزري بقوله «لماذا التخوف من الانتخاب المباشر؟» وخاطب نواب الحكومة بقوله «لماذا تخافون أن تسلكوا النظام الشعبي أو أن تنزلوا إلى ساحات الشعب»[٣]. ثم عاود الكلام ثانية وقال أن تمسك مختلف الحكومات بطريقة الانتخاب (بدرجتين) يمكنها من التحكم بالانتخابات وتسيرها حسب رأيها حيث أنها تعرف أن الانتخاب المباشر يجعل الانتخابات (تفلت) من يدها ولا يمكنها أن تحصل على الأكثرية التي تحصل عليها اعتيادياً بهذه الطريقة الحالية[٤]. ورد النائب فائق السامرائي على ما طرحه نواب الحكومة محمد علي محمود وجميل الأورفلي ومحمد جواد الخطيب الذين كانوا يؤيدون طريقة الانتخاب غير المباشر بحجة أن العراق لم يبلغ من الثقافة المرحلة التي

(١) المصدر نفسه، ص ٤٤٨.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥٠، ص ٤٩٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٦١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٥٢.

تؤهله للانتخاب المباشر مستشهدين ببريطانيا التي كانت تأخذ بالانتخاب غير المباشر في عام ١٨٦٦ وما قبله. فرد عليهم قائلاً: أن بريطانيا عندما كانت تأخذ بهذا المبدأ الانتخابي كانت هناك مقاطعات أخرى مثل (ويلز) محرومة من حق الانتخاب وليس لها ممثل واحد في البرلمان البريطاني، في حين أن شخصاً واحداً في بريطانيا يمتلك حق انتخاب نائبين اثنين، وتساءل قائلاً: «فهل يريد السادة منا أن نرجع إلى هذا الأسلوب العريق في الديمقراطية... أما الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة في بريطانيا في ذلك العهد فأنها تقرب من البربرية»[١].

نوقش مقترح نواب المعارضة بحماسة شديدة وعند طرحه للتصويت رفض من أكثرية الأعضاء، وكان ذلك متوقعاً، لأن الأكثرية الساحقة في مجلس النواب هم من مؤيدي الحكومة الذين رأوا فيه ما يتعارض وفكرتهم في أبقاء دائرة الانتخاب ضيقة. وكانت نتيجة التصويت، بأن صوت إلى جانب المقترح (٣٢) نائباً وخالفه (٥٢) نائباً من مجموع (٨٤) نائباً كانوا حاضرين جلسة التصويت على المقترح[٢].

ولم تكتف الحكومة ونوابها في المجلس برفض مقترح نواب المعارضة بل قدموا إلى مجلس النواب في (٢٨ حزيران ١٩٥١) مقترحاً مضاداً لمقترح نواب المعارضة يطلبون فيه تعديل قانون انتخاب النواب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦ وفق المادة (٤٥) من القانون الأساسي، وأهم ما تضمنه التعديل هو إلغاء تمثيل اليهود في المجلس بعد أن هاجر أغلبهم إلى فلسطين المحتلة، واعتبار الطعن في الانتخابات بعد تصديق المضابط الانتخابية من المجلس جريمة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تتجاوز الـ (٥٠٠) دينار أو بكلتا العقوبتين، وتقليص الوقت المحدد لمراحل الانتخاب[٣].

تصدى نواب المعارضة لمقترح نواب الحكومة وانتقدوه بشدة، وعده النائب محمد مهدي كبة، رئيس حزب الاستقلال، بأنه خطوة إلى الوراء لقانون

(١) المصدر نفسه، ص ٤٨٩.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥٠، ص ٥٠٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥١١.

الانتخاب، وأن سبب تقديم هذه اللائحة إلى المجلس من نواب الأكثرية المؤيدين لنوري السعيد هو لمقابلة مقترح نواب المعارضة الذي لم يحظ بموافقة مجلس النواب[١]. ثم أوضح محمد مهدي كبة، للمجلس بأن وزارة (نوري السعيد) سبق لها أن حاولت تعديل قانون الانتخاب الحالي، وألفت لجنة خاصة للنظر في هذا التعديل، وبعد أن قدمت اللجنة تقريرها إلى الوزارة وشاع الخبر، اجتمع نواب المعارضة وانتدبوا من بينهم من يمثلهم لمقابلة رئيس الوزراء، وكانوا يمثلون مختلف الأحزاب والكتل والمستقلين الذين كانوا يمثلون المعارضة آنذاك داخل المجلس النيابي، وعندما قابلوا رئيس الوزراء وسألوه عن حقيقة ما شاع من وجود تلك المحاولة أيد ذلك، وأخذ يدلي بآرائه عن نواقص في هذا القانون الحالي، كما ذكر لهم بأن هنالك محاولة لإرجاع المنطقة الانتخابية إلى اللواء، وذكر لهم بأن السير على قاعدة المنطقة الانتخابية الصغيرة تحدث مشاكل ويأتي نواب غير مرغوب فيهم إلى هذا المجلس، ويذكر محمد مهدي كبة الذي كان حاضراً المقابلة بأنه رد على رئيس الوزراء بقوله: «أن أمر هؤلاء يعود تقديره للناخب وللشعب»[٢].

وأعترض النائب محمد صديق شنشل على المقترح لأنه لم يتضمن القواعد والمبادئ التي نصت عليها المادة (٣٩) من النظام الداخلي والتي تنص (على من يقترح من النواب وضع لائحة قانونية بمقتضى المادة (٤٥) من القانون الأساس أن يقدم بذلك تقريراً يضمنه اقتراحه والأسباب الموجبة له)، وأكد في حديثه إلى أن المادة تشير إلى وجوب أن تتضمن اللائحة قواعد ومبادئ معززة بالأسباب الموجبة وهذا هو الأساس الذي قبله نظام المجلس[٣]. وعاود الحديث ثانية ووصف مقدمي المقترح بأنهم لو كانوا قد جاءوا إلى المجلس عن طريق الانتخاب المباشر لاستحال أن يقبلوا بتقديم اقتراح يطلق للحكومة اليد بأن تأتي بقانون أسوأ من قانون الانتخاب الحالي[٤]. ووصف هذه اللائحة «بالبيعة المطلقة التي لا تقوم

(١) المصدر نفسه، ص ٥١٠.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥٠،ص٥١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥١١.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

على مبدأ وليس لها هدف»[١]. وذكر النائب عبد الكريم الآزري بأن الاقتراح الذي يتقدم به جماعة من النواب يعطي للحكومة توجيهاً في شكل اللائحة المطلوب سنها وأن تشرح فيه الأسباب الموجبة، إلا أنه يرى بأن هذا المقترح خال من الأهداف والأسباب الموجبة وأنه مخالف لحرفية ونص ورح النظام[٢]. أما النائب إسماعيل الغانم - نائب بغداد - فقد عد هذا الاقتراح خطوة رجعية ترمي بها الحكومة إلى تعديل قانون الانتخاب تعديلاً يرجع بالأوضاع السياسية والدستورية إلى الوراء، وكان يرى بأن هذا الاقتراح غير دستوري، الغرض منه الرجوع بتمثيل الأمة إلى الوراء والانتقاص من حقوقها وصحة تمثيلها[٣] وانتقد عدد أخر من نواب المعارضة الحكومة لتقديمها هذه اللائحة واتهموها بأنها لا تريد الحكم الشعبي عن طريق مجلس منتخب انتخاباً حراً بمحض إرادة الناخبين، بل قدمت اللائحة لرفض الهدف الأساسي الذي كان يهدف إليه المطالبون بتطبيق مبدأ الانتخاب المباشر[٤] وبعد نقاش طويل وضعت اللائحة في التصويت وقبلت بأكثرية ٦٦ صوتاً ومعارضة ١٨ صوتاً، ويلاحظ هنا أن عدد من مقدمي مقترح الانتخاب المباشر قد صوتوا إلى جانب هذه اللائحة.

قوبل تعديل قانون الانتخاب بالمعارضة الشديدة من أحزاب المعارضة الوطنية، فأصدر حزبا الجبهة الشعبية والوطني الديمقراطي بياناً أعلنا فيه، بأن هذا التعديل يشكل من حيث المبدأ خطراً كبيراً على النظام الديمقراطي، وذلك لتشجيع عملية التزوير وتوفير الحماية للمسؤولين المتلاعبين في الانتخابات[٥]. كما أصدر الحزبان بياناً آخر أعلنا فيه مجموعة من المطاليب الوطنية، كان من بينها التأكيد على صيانة الحريات الدستورية، وأن يكون الشعب مصدر السلطة وأن تضمن مسؤولية الوزارة أمام مجلس نواب منتخب انتخاباً مباشراً حراً يطمئن إليه

(١) المصدر نفسه، ص ٥١٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥١٣.
(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥٠، ص ٥٦٢.
(٥) جريدة صوت الأهالي، ٢٢ حزيران، ١٩٥٢.

الشعب[١] وأصدر حزب الاستقلال بياناً مماثلًا جاء فيه: أن محاولة السلطة إحباط مشروع الانتخاب المباشر يرمي إلى ضمان استمرارها بالتلاعب في الانتخابات وتزويرها، وعد عملها هذا استهانة بحقوق المواطنين وحرياتهم، وأوضح بأن هدفها إمرار مشاريعها في المستقبل من قبل مجلس لا يتمكن أحد من الطعن في انتخاباته مهما جرى تزويرها[٢].

وناشد الحزب الشيوعي جميع القوى الوطنية إلى توحيد صفوفها للمطالبة بحق الشعب في الانتخاب المباشر والعمل على ضمان حرية الانتخاب عن طريق فسح المجال للحريات الديمقراطية وفق أحكام الدستور العراقي، ومنح المرأة حقها في الانتخاب[٣].

وأسهمت الصحافة الحزبية المعارضة في نقد التعديل، وفي المطالبة بالانتخاب المباشر، وتمثل المرأة في المجلس النيابي وإطلاق الحريات الديمقراطية، فكتبت جريدة الجبهة الشعبية، لسان حزب الجبهة الشعبية المتحدة، مقالاً وصفت فيه التعديل بأنه «اعتداء صارخ على الحياة السياسية والبرلمانية»[٤].

وكتبت جريدة صوت الأهالي مقالاً جاء فيه: «أن الفئة الحاكمة تريد من وراء الإصرار على عدم الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر اتخاذ قانون الانتخاب القديم الذي طالبت الأحزاب بتعديله، وسيلة للتزوير والتدخل وتشويه أبسط حقوق الانتخاب[٥] وكتبت جريدة النبأ المعبرة عن حزب الأمة الاشتراكي مقالًا، عدت فيه عدم الموافقة على الانتخاب المباشر دليل على عدم الاعتراف بالشعب وهذا هو جوهر الحكم الدكتاتوري[٦] واستمرت صحف المعارضة بنشر الكثير من

(١) بيان الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الجبهة الشعبية المتحدة منشور في جريدة الجبهة الشعبية، ٦ تموز ١٩٥٢.

(٢) جريدة لواء الاستقلال، ١٧ حزيران ١٩٥٢.

(٣) جريدة القاعدة، نهاية آذار ١٩٥٢.

(٤) جريدة الجبهة الشعبية، ٦ تموز ١٩٥٢.

(٥) جريدة الأهالي، ٩ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٦) جريدة النبأ، ١٦ تموز ١٩٥٢.

الرسائل والبرقيات، يحتج فيها أصحابها على قيام السلطة بتعديل قانون الانتخاب الجديد، ولم ترد الحكومة على انتقادات المعارضة إلا في بعض المقالات التي نشرت في جريدة الإتحاد الدستوري إذ ردت فيها على المعارضة الوطنية، بأساليب التشهير والقذف والتضليل، ودافعت عن التعديل الجديد، وعدت مشروع الانتخاب المباشر مشروعاً يخالف المنطق وأنه مناورة حزبية[١] وعلى أية حال فأن هذا الموضوع قد ولد صراعاً مستمراً بين السلطة وقوى المعارضة داخل مجلس النواب وخارجه، وذلك لأن السلطة تريد تحقيق مشاريعها عن طريق الحفاظ على الأنظمة القديمة، والقوى الوطنية ترغب في ممارسة الشعب لحقوقه بعد أن زاد نضجه السياسي وأتضح وعيه العام.

في مثل هذه الظروف شكل مصطفى العمري وزارته في ١٢ تموز ١٩٥٢ وأعلنت في منهاجها بأنها تسعى إلى تحقيق الاستقرار والأمن والنظام في البلاد، وأجراء انتخابات نيابية وفق أحكام القوانين وأنها تلتزم جانب الحياد في أجرائها[٢] وشهدت أيام الوزارة الأولى تطورات مهمة على صعيد الوطن العربي والشرق الأوسط، منها الثورة المصرية في (٢٣ تموز ١٩٥٢)، والإضراب العام في لبنان، والتطورات السياسية في إيران، الأمر الذي أعطى للمعارضة في العراق دعماً جديداً للمطالبه بالإصلاح السياسي والدستوري[٣] فكتبت لواء الاستقلال مقالاً بعنوان «الدستور العراقي وأساليب الحكم في العراق» انتقدت فيه الحكومة على أساليبها المخالفة لأحكام الدستور التي قيدت من خلالها الحريات العامة، وأضعفت البرلمان، وأكدت في عدة مقالات أخرى على أهمية الانتخاب المباشر وأثره في الإصلاح الدستوري[٤].

أدى استمرار تدهور الأوضاع السياسية إلى أجراء اتصالات بين أحزاب

(١) جريدة الإتحاد الدستوري ١٦ آذار ١٩٥١.
(٢) جريدة الزمان، ٢٨ تموز ١٩٥٢.
(٣) توفيق اليوزبكي وأخرون، دراسات في الوطن العربي، (جامعة الموصل - ١٩٧٥) ص ١٢٤.
(٤) جريدة لواء الاستقلال، الأسبوع الأخير من شهر أيلول والأسبوع الأول من شهر تشرين الأول ١٩٥٢.

المعارضة، ففي (١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢) التقت أحزاب «الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية وحزب الاستقلال وبعض المعارضين للحكومة من جماعة أنصار السلام والمحامون وغيرهم» من أجل توحيد أسلوب عملها في مقاومة السلطة إلا أنها لم تتفق على صيغة العمل الجبهوي الموحد، بل انتهت مناقشاتها إلى أن يقدم كل حزب مذكرة مستقلة إلى الوصي عبد الإله يوضح فيها سوء الأحوال في البلاد[١] وفي أثر ذلك قدم الحزب الوطني الديمقراطي مذكرته في (٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢) وطالب بتعديل القانون الأساسي على وجه يضمن في نصوصه سيادة الشعب ضماناً تاماً، كما طالب الحزب بتطبيق مبدأ الانتخاب المباشر ووصف قانون الانتخاب المعمول به، بأنه لا يوجد في الأقطار الديمقراطية ما يماثله من حيث رجعيته وختم الحزب مذكرته بالمطالبة بضمان استقلال القضاء وإطلاق الحريات السياسية، وإصلاح الحياة الاقتصادية، وإعلان العفو العام وأمور كثيرة تتعلق بمختلف نواحي الحياة في العراق[٢] وقدم حزب الجبهة الشعبية المتحدة مذكرة أيضاً أشار فيها إلى ضياع المسؤولية في الدولة وفقدان السلطة التشريعية سيطرتها على السلطة التنفيذية، وعجز الهيئة التشريعية في أداء واجباتها بما درجت عليه الحكومات العراقية من المداخلة في الانتخابات النيابية وتزييفها، وعلق البيان على الشذوذ الظاهر في قانون الانتخابات المعمول به في العراق عن جميع قوانين العالم الانتخابية التي أخذت طريقة التشريع الأخير الذي تمت بموجبه السيطرة الفعلية على الهيئات التشريعية من خلال اعتبار الطعن في نتائج الانتخابات وجرحها جريمة يعاقب عليها ولو اشتملت على الفساد والتزوير وانتهاك القانون، ونبهت المذكرة في ختامها على أحداث مصر ولبنان قائلة «أن الأسباب المتشابهة تؤدي إلى نتائج متشابهة»[٣]. أما حزب الاستقلال فقد شرح في مذكرته أوضاع البلاد وحمل البلاط مسؤولية ترديها، وطالب بتعديل القانون الأساسي (الدستور) تعديلاً جوهرياً، وتثبيت قاعدة «الملك يسود ولا يحكم» وإلغاء مبدأ تعين أعضاء

---

(١) مذكرات كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ص ٥٤٥ – ٥٤٦.

(٢) جريدة الأهالي، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢ ؛ الجادرجي، المصدر السابق، ص ص ٥٤٧ – ٥٥٠.

(٣) جريدة الجبهة الشعبية، ٢٩ تشرين أول ١٩٥٢؛ نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ص ٥٤ – ٥٨.

مجلس الأعيان والنص صراحة على ضمانات حرية الانتخابات، وبتعديل قوانين الانتخابات النيابية وإدارة البلديات والألوية، وجعلها على درجة واحدة ووضع ضمانات لحسن تطبيق هذه القوانين، برفع الحصانة المفوضة للموظفين القائمين بتطبيقها[١]. أما حزب الأمة الاشتراكي فقد أنفرد برفع مذكرته إلى رئيس الوزراء، التي أكد فيها على مبدأ الانتخاب المباشر وضرورة تعزيز الحياة الديمقراطية[٢].

وتضامنت الأحزاب السرية والمنظمات الوطنية مع أحزاب المعارضة العلنية، إذ طالب الحزب الشيوعي بإطلاق الحريات الديمقراطية وتعديل قانون الانتخاب وجعله مباشراً وإلغاء دفع المئة دينار تأميناً لمن يرشح نفسه للنيابة، وطالب كذلك بأشراف حكومة وطنية مخلصة على الانتخابات كما طالب بمنح المرأة حقها في الانتخاب[٣].

وطالبت منظمة أنصار السلام بمذكرة رفعتها إلى الوصي في (٢ تشرين الثاني ١٩٥٢) بإطلاق الحريات الديمقراطية، وإقامة حكومة تحرر وطني ديمقراطي تكون محل ثقة الشعب[٤]. وقدم عدد من اليساريين مذكرة باسم (الشباب الديمقراطي) أيدوا فيها مذكرات الأحزاب وطالبوا بإنهاء الحكم البوليسي وإطلاق الحريات الديمقراطية وتعديل قانون الانتخاب[٥].

تصدى حزب الإتحاد الدستوري إلى حملة المعارضة للمطالبة بالإصلاح، وهاجم مطاليب المعارضة الوطنية، متذرعاً بأنها حلول غير دستورية، وإن مجلس النواب هو الذي يضع الحلول لكل الأمور المطروحة[٦]. وفي أثر هذه المذكرات تلقت أحزاب المعارضة إجابة من رئيس الديوان الملكي وعلى لسان الوصي

(١) جريدة لواء الاستقلال، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢ ؛ عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال، ص ٢٥٤.

(٢) جريدة الأمة، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢.

(٣) جريدة القاعدة، ١١ آذار ١٩٥٢.

(٤) جريدة لواء الاستقلال، ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٥) المصدر نفسه، ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٦) جريدة الأخبار، ٨ تشرين الثاني ١٩٥٢.

عبد الإله في (٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢) أعترف فيها الوصي بوجود الفساد في البلاد وأشار إلى رغبته في أجراء انتخابات حرة بدون أي ضغط أو تأثير في أي من الناخبين، وأن يتألف المجلس من نواب يمثلون الأمة تمثيلاً صحيحاً، وذكر أن قانون الانتخاب وتعديله سواء كان على أساس الانتخاب المباشر أو غير المباشر، ليس البت فيه من اختصاص المقام الأولى إنما هو من اختصاص الحكومة ومجلس الأمة[1].

شعرت المعارضة الوطنية بأن الحكومة غير معتدة برأي الأحزاب ومصممة على أجراء الانتخابات بموجب القانون القائم، بحجة تعديله ولا يمكن ذلك إلا بعد التئام المجلس الجديد لإقرار التعديل[2] فأصدرت الأحزاب المعارضة والمنظمات الجماهيرية بياناتها في (٢ تشرين الثاني) هاجمت فيها الحكومة لعدم استجابتها لمطاليب إصلاح نظام الانتخابات وتدخل السلطة فيها لصالح مرشحيها، كما اتخذت قراراً بمقاطعة الانتخابات ما لم يتم تشريع قانون جديد على أساس الانتخاب المباشر[3] فتوتر الجو السياسي وتأزم الوضع مما دفع الوصي عبد الإله في (٣ تشرين الثاني) إلى عقد مؤتمر في البلاط حضره عدد من رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الأحزاب المعارضة، وطرح موضوع الانتخابات، وعند مناقشة هذا الموضوع أجمع رؤساء الوزارات السابقون على أبقاء نظام الانتخابات غير المباشر، إلا أن رؤساء الأحزاب المعارضة، أصروا على أهمية الانتخاب المباشر وحدثت مناوشات واتهامات بين الوصي وطه الهاشمي رئيس حزب الجبهة الشعبية، إذ اتهم الوصي طه الهاشمي بالكذب والافتراء عليه وتهديده بما وقع في مصر، بينما رد الهاشمي على هذه الإهانات بأن ترك القاعة وهو يردد «أنا شريف أنا شريف» فتبعه كامل الجادرجي وانتهى الاجتماع من غير أن تتحقق منه أية فائدة، إذ جاء بعكس النتائج التي خطط لها نوري السعيد والوصي، وهو طرح مناقشة

(١) جريدة الجبهة الشعبية، ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٢.

(٢) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٣٤٠.

(٣) جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، ص ٦٩٤ وما بعدها.

الانتخابات ثم طرح الموضوع في التصويت واتخاذ القرار برأي الأكثرية إلى جانب بقاء الانتخاب على مرحلتين[١].

في ظل هذه الأجواء المتوترة أضرب طلاب كلية الصيدلة والكيمياء في (٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢) بسبب التعديل الذي أجرته عمادة الكلية على نظامها الداخلي[٢] وأتسع هذا الإضراب وتطور إلى مظاهرات صاخبة شملت عدداً من الكليات الأخرى، ولم يقتصر على بغداد وحدها بل تعداها إلى الكاظمية والنجف وكربلاء والحلة والبصرة والديوانية والناصرية[٣] ورفع الطلاب المضربون شعار المطالبة بالانتخاب المباشر أساساً للانتخابات القادمة وكذلك المطالبة بالإصلاحات الداخلية اللازمة لصيانة الحريات العامة واحترامها ومواكبة التطور في العالم[٤]، وكان لأحزاب المعارضة العلنية والسرية الدور الفاعل في قيادة المظاهرات وتوجيهها، وكانت قيادات هذه الأحزاب تعقد الاجتماعات المستمرة، لاستثمار الوضع المتردي في البلاد، لحمل الفئة الحاكمة على تحقيق المطالب التي تسعى إليها في النهوض بالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد[٥].

وكان إهمال الحكومة مطاليب أحزاب المعارضة سبباً في حدوث انتفاضة ١٩٥٢، الأمر الذي دعا إلى استقالة وزارة مصطفى العمري وتشكيل وزارة نور الدين محمود في (٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢) التي أعلنت الأحكام العرفية وحلت الأحزاب وعطلت صحافتها[٦]. وبعد هذه الإجراءات القمعية استجاب نور الدين محمود إلى رغبة المعارضة الجماهيرية والسياسية في أجراء الانتخابات المباشرة، فأصدر مرسوم انتخاب النواب رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ الذي تضمن أجراء الانتخابات

---

(١) محمد مهدي كبة، المصدر السابق ص ٣٤٠؛ كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ص ٥٥١ – ٥٥٥.

(٢) جريدة لواء الاستقلال، ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢ ؛ جريدة صوت الأهالي، ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ص ٣١٤.

(٤) جريدة اليقظة، ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، جريدة صوت الأهالي، ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢

(٥) خالد حسن جمعة الفزان، تاريخ حزب الجبهة الشعبية المتحدة في العراق ومواقفه الوطنية والقومية ١٩٥١ – ١٩٥٨، (بغداد ١٩٩٠)، ص ٢٢٤.

(٦) نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ٦٧.

بصورة مباشرة وعلى درجة واحدة بدلاً من درجتين[١] وجاء في الأسباب الموجبة للمرسوم القول: «جريا على تطور الانتخابات في البلاد العربية واستقرارها على الانتخاب المباشر، واستجابة لرغبة الأمة في السير على هذه الخطة، لجأت الحكومة إلى إصدار مرسوم لانتخاب النواب يحل محل قانون الانتخاب السابق...»[٢] وحدد يوم (١٧ كانون الثاني ١٩٥٣) موعداً لأجراء الانتخابات للمجلس الجديد، وأعلنت الحكومة حرية وحيادية الانتخابات لكل الشعب[٣] كان أخر أعمال وزارة نور الدين محمود، هو المباشرة بأجراء الانتخابات النيابية، وفق مرسوم الانتخاب المباشر، وقد بدأت التحضير لهذه العملية في وقت ما زالت فيه الأحكام العرفية معلنة، ومعظم قادة الأحزاب السياسية والمنتمين لها وعدد من المعارضة الوطنية في السجون[٤] وفي أثر ذلك بدأت الاتصالات بين أحزاب المعارضة التي وقفت مواقف متباينة بإزائها، فقد أعلن الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال مقاطعتها، للاعتقاد بأنها لا تضمن لها شيئاً من الحرية بسبب تدخلات جماعة نوري السعيد[٥] أما حزب الأمة الاشتراكي، فقد أعلن مشاركته في الانتخابات في بداية الأمر، ولما بدأت التدخلات ضد مرشحيه في بعض المناطق الانتخابية، قرر مقاطعتها وسحب مرشحيه منها[٦]. وفي هذا الصدد يذكر نور الدين محمود، بأن صالح جبر أتصل به في أثناء الانتخاب وطلب معاونته في الفوز بالانتخابات وتقسيم مقاعد المجلس مناصفة بينه وبين نوري السعيد، إلا أنه رد عليه بأن لا يتدخل في الانتخابات، الأمر الذي أزعج صالح جبر وأعلن مقاطعة حزب الأمة الاشتراكي للانتخابات[٧]، مما أدى إلى حدوث انشقاق في صفوف الحزب، إذ

(١) جريدة الوقائع العراقية، ١٨ كانون الأول ١٩٥٢.
(٢) شمس الدين الحيدري، مرسوم الانتخاب المباشر للنواب، (بغداد – د.ت)، ص ص ٢٢ – ٢٣.
(٣) جريدة الدفاع، ٢٨ كانون أول ١٩٥٢.
(٤) جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، ص ٧٢٤.
(٥) وزارة الداخلية، كتاب م – ب إلى م. ب المرقم ٧٥٧٥ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢.
(٦) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٣٥٢.
(٧) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ٧٥٢.

أصر فريق من أبرز أعضائه من رؤوساء العشائر الأقوياء في مناطقهم الاستمرار في الانتخابات بعد أن استقالوا من الحزب[١]، أما حزب الجبهة الشعبية المتحدة فقد أعلن اشتراكه بالانتخابات مخالفاً بذلك طلب حليفه الحزب الوطني الديمقراطي بإصدار بيان المقاطعة، وعد حزب الجبهة الشعبية المتحدة، الجو الإرهابي الذي ساد البلاد في عهد هذه الحكومة جواً ملائماً للمشاركة في الانتخابات وسوغ الحزب تلك المشاركة، بأنها أول تجربة في ظل مرسوم الانتخاب المباشر، وأن المقاطعة تبعث الفرح والسرور والاطمئنان في نفوس الطبقة الحاكمة[٢] أما حزب الإتحاد الدستوري فأنه هو الآخر شارك في الانتخابات على أمل الحصول على أكثرية المقاعد داخل مجلس النواب[٣]. وفي هذه الظروف أعد القسم الشرقي في السفارة البريطانية ببغداد مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية ذكر فيها تصوراته للظروف الجوهرية والضرورية للاستقرار وحماية المصالح البريطانية في العراق التي يمكن الوصول إليها بالوسائل الآتية[٤]:

١ - يجب أن تدار الانتخابات على أساس فيه مرونة وسعة أفق قدر الإمكان.

٢ - يجب أن يدرك أولئك الذين يمارسون الانتخابات وخصوصاً نوري السعيد الذي يحتمل أن يفوز بها بضرورة إصدار برنامج أصلاح سياسي واجتماعي وزراعي، وبهذه الطريقة فقط يمكن لبريطانيا تجنب مجيء حزب إلى السلطة يتعهد بإلغاء المعاهدة.

٣ - يجب أن تقوم بريطانيا بكل ما يمكن لإظهار أهمية العلاقة مع العراق خصوصاً من ناحية التجهيز بالسلاح والمواد اللازمة لمشاريع التنمية.

٤ - يتعين على الحكومة التي تدير الانتخابات السيطرة على أية علامات للاضطرابات حال ظهورها.

---

(١) محمد مهدي كبة، المصدر نفسه، ص ٣٥٣.

(٢) جريدة الجبهة الشعبية المتحدة، ٢٤ كانون الأول ١٩٥٢.

(٣) رياض عبود رزوقي، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٤) - AL Windaw , OP , Cit , P , 171.

استغلت الحكومة تباين آراء المعارضة وعملت على تزييف الانتخابات وتدخلت فيها لصالح جماعة نوري السعيد، في الوقت الذي كانت فيه قوى المعارضة الوطنية مبعثرة وضعيفة للإجراءات العنيفة التي مارستها حكومة نور الدين محمود بحقها، وعلى ما يظهر فأن الحكومة كانت حريصة على أجراء الانتخابات في ذلك الوقت نظراً لشعورها بالضعف الذي أصاب أحزاب المعارضة، وعدم التنسيق فيما بينها، إلا أن هذا لا يعني انعدام المعارضة لهذه الانتخابات، لأن الجماهير في كل من بغداد والنجف وكويسنجق قد هاجمت صناديق الانتخاب وأحرقتها بسبب تدخل الحكومة في الانتخابات وتزييفها، كما انطلقت المظاهرات في الشوارع وأعلنت الجماهير مقاطعة هذه الانتخابات[١]، ومن الأمور التي تؤكد صحة التدخل في انتخابات ١٩٥٣ وتزييفها ما ذكره جميل المدفعي، الذي شكل الوزارة بعد استقالة نور الدين محمود، عندما قال: «بأنه يعتقد بأن بعض الانتخابات غير المباشرة جرت احسن من الانتخابات المباشرة»[٢]. وأشار أيضاً إلى هذا التدخل أحد النواب الفائزين عن لواء العمارة، وهو الدكتور محمد حسن سلمان[٣]، بقوله: «لا أنكر أن الفوز بمقعد النيابة في مثل تلك الأيام ومثل تلك الظروف الاجتماعية السائدة يستلزم دعماً حكومياً ولا شك، فلا ماضي المرشح ولا مبادئه ولا أهدافه لها الأثر والمفعول لدى طبقات الناخبين ومعظمهم من الأميين» وبعد أن انتهت عملية الانتخاب أسفرت النتائج عن فوز ٧٦ نائباً بالتزكية و٥٩ نائباً بالتصويت، منهم ٧٧ نائباً من حزب الإتحاد الدستوري و١١ نائباً من حزب الجبهة الشعبية المتحدة[٤] وقد أرجع تقرير بريطاني هذا الفوز الكاسح لحزب نوري السعيد إلى «التزوير الفاضح من قبل القصر، وكذلك مقاطعة

(١) رياض رشيد الحيدري، المصدر السابق، ص ٣٢٩.

(٢) محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ١١.

(٣) صفحات من حياة د. محمد حسن سلمان، ط١ (بيروت - ١٩٨٥)، ص ٢٤٨.

(٤) عبد الكريم ياسين رمضان، الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣ - ١٩٥٨، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة بغداد، أيلول ١٩٨٧، ص ٣١

جميع معارضي نوري تقريباً للانتخابات»[١] وبعد أن أطمأنت حكومة نور الدين محمود إلى نتيجة الانتخابات قامت بالإفراج عن قادة المعارضة[٢] وعدت مهمتها منتهية ثم رفعت استقالتها إلى الوصي عبد الإله في (٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣) فقبلت في (٢٩ كانون الثاني) وشكلت الوزارة الجديدة برئاسة جميل المدفعي[٣] وبعد أن اجتمع مجلس النواب اقتصرت نشاطات المعارضة فيه على نواب حزب الجبهة الشعبية المتحدة الذين أنضم إليهم المستقلون المعارضون للحكومة الذين بلغ عددهم في هذه الدورة الانتخابية سبعة عشر نائباً[٤]. وعلى أية حال فأن الجماهير الشعبية والقوى السياسية المعارضة أخذت تنظر إلى هذا المجلس الجديد نظرتها إلى المجالس السابقة على الرغم من انتخابه بطريقة الانتخاب المباشر، كما استمرت تطالب بإطلاق الحريات الدستورية وأجراء انتخابات حرة خالية من التدخل والتزوير.

٥ - موقف المعارضة من انتخابات عام ١٩٥٤

استمرت المعارضة الوطنية بمطالبتها بحل مجلس النواب الذي أسفرت عنه انتخابات وزارة نور الدين محمود عام ١٩٥٣ الذي أطلق عليه اسم «مجلس الجنرال[٥]: وذلك لأن انتخابه جرى في ظل الأحكام العرفية، وقادة الحركة الوطنية في السجون والمعتقلات والأحزاب معطلة والصحافة الوطنية مغلقة، الأمر الذي

(١) تقرير السفارةالبريطانية لعام ١٩٥٣، العراق في التقارير السنوية، ص ١٧٠

(٢) رياض رشيد الحيدري، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ٧٢٥.

(٤) - Connfidetial, U.S.State, pepart Ment file Iraq 1950 – 1954.

اسماء نواب المعارضة واتجاهاتهم السياسية: -

١ - حزب الجبهة الشعبية المتحدة أحد عشر نائباً هم: محمد رضا الشبيبي، ذبيان الغبان، عبد الرزاق الشيخلي، عبد الجبار الجومرد، عبد الرحمن الجليلي، برهان الدين باشي أعيان، عبد الرزاق الحمود، حسن عبد الرحمن، جميل صادق، نجيب الصائغ، صادق البصام.

٢ - النواب المستقلون المعارضون للحكومة وعددهم ستة هم: - علي حيدر سلمان، روفائيل بطي، محمد مشحن الحردان، مسعود محمد، عبد الرزاق القيسي، إسماعيل الغانم.

(٥) جريدة الجريدة، ١ كانون الأول، ١٩٥٣.

عد هذا المجلس بأنه لا يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً[١] وبات حله مطلباً شعبياً وضرورة وطنية، وكتبت صحيفة الحوادث تقول «لم يبق هناك في العراق من يريد بقاء مجلس النواب الحالي، فالأحزاب السياسية جميعاً تطالب بحله لأنها لم تشترك في الانتخابات التي أسفرت عنه»[٢].

وفي أثر استقالة وزارة الجمالي الثانية في (١٩ نيسان ١٩٥٤) دعي إلى البلاط الملكي رؤساء أحزاب المعارضة الوطنية وبعض السياسيين لاستشارتهم في تشكيل وزارة محايدة تقوم بأجراء انتخابات مجلس نيابي جديد[٣]. وكانت آراء أحزاب المعارضة (الوطني الديمقراطي والاستقلال والجبهة الشعبية) متفقة تماماً فيما يتعلق بالانتخابات، إذ أنها أجمعت على ضرورة تشكيل وزارة حيادية وأجراء انتخابات حرة بلا تدخل. وقد عبر محمد مهدي كبة عن رأي حزب الاستقلال بالقول «أن المهم في الموضوع أن تكون هناك إرادة وتصميم على أجراء الانتخابات بحرية تامة دون تدخل فيها من أي جهة كانت»[٤]، أما رأي الحزب الوطني الديمقراطي فقد عبر عنه رئيسه كامل الجادرجي حين قال: «أن الشعب العراقي يتوق دائماً إلى أجراء انتخابات حرة كي يحصل على النظام الديمقراطي الذي ينشده... وإن أية انتخابات تجري على هذا الأساس يجب أن يشعر فيها الجميع بأنها انتخابات حقيقية»[٥]. اما حزب الجبهة الشعبية المتحدة الذي مثله حسن عبد الرحمن فقد بين أسباب الشكوى من المجلس النيابي بالأمرين الآتيين:[٦].

١ - إن انتخابه تم في ظل الأحكام العرفية.

٢ - حصول تدخلات في بعض المناطق الانتخابية وأعلن ممثل حزب الجبهة

---

(١) جريدة اليقظة، ٢٥ نيسان ١٩٥٤.

(٢) جريدة الحوادث، ٢٨ نيسان ١٩٥٤.

(٣) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال، ص ٢٨٩.

(٤) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٣٥٧.

(٥) كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٦٣٣.

(٦) خالد حسن جمعة الفزان، المصدر السابق، ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

الشعبية بأنه يرحب بكل أجراء يزيل أسباب التذمر والشكوى ويؤيد أجراء انتخابات جديدة بشرط أن تأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

١ ـ أبدال مرسوم الانتخاب المباشر بلائحة تتدارك فيها جميع نواقص المرسوم المشار إليه.

٢ ـ أن يتم انتخاب المجلس الجديد على أيدي وزارة تتصف بالحياد ويرتضيها الشعب.

٣ ـ لابد من ملاحظة حالة البلاد في كافة الوجوه عند أجراء الانتخابات ووضع السكان في كافة المناطق.

وبسبب التنافس الخفي بين نوري السعيد وعبد الاله ولي العهد، أسندت رئاسة الوزارة إلى أرشد العمري، المعروف بولائه للبلاط في (٢٩ نيسان ١٩٥٤) الذي اختار وزراءه من بين العناصر المستقلة والمعادية للحركة الوطنية ولم يدخل في وزارته أحد من أعضاء حزب نوري السعيد، الأمر الذي أغاض نوري السعيد وجعله يترك العراق ويسافر إلى الخارج[١].

قابلت المعارضة الوطنية والرأي العام وزارة أرشد العمري بالاستنكار الشديد، لماضيه السياسي المعروف وعدائه للشعب والحريات الديمقراطية، فأصدر الحزب الديمقراطي بياناً جاء فيه: «لقد فوجئ الرأي العام بتأليف الوزارة برئاسة السيد أرشد العمري، الذي يزخر تاريخه وتاريخ أقطاب وزارته بالأعمال الاستفزازية ضد الشعب وحرياته، مما لا يمكن الاطمئنان إليها على الإطلاق أو اعتبارها أهلاً لأجراء الانتخابات»[٢] وفي اليوم نفسه الذي تشكلت فيه الوزارة، صدر قرار حل مجلس النواب وتم تحديد يوم (٩ حزيران ١٩٥٤) موعداً لأجرائها[٣] وكان أرشد العمري قد صرح بأن وزارته تسعى إلى ضمان حرية الانتخاب والتزام جانب الحياد

(١) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٣٥٨.

(٢) جريدة صوت الأهالي، ٢٧ نيسان ١٩٥٤.

(٣) جريدة الحوادث، ٤ مايس ١٩٥٤.

والقيام بمسؤولياتها في معاملة الجميع بالمساواة[١] وردت جريدة لواء الاستقلال على تصريحات العمري، أن الأحزاب الوطنية تدرك بأن وزارة يرأسها أرشد العمري لا تستطيع توفير جو مرن للانتخابات، بل ستلاقي مقاومة عنيفة صارمة كتلك التي لاقتها العناصر الوطنية في انتخابات زاهدي في إيران[٢]. وفي (٣ مايس ١٩٥٤) قدم الحزبان الوطني الديمقراطي والاستقلال مذكرة إلى الملك فيصل الثاني، أكدا فيها عدم اطمئنانهما إلى حكومة العمري ورغبتهما في تنحيتها وتأليف حكومة يرتضيها الشعب ويطمئن لأعمالها لتشرف على الانتخابات والأخذ بالنظام الديمقراطي السليم، وجعل الشعب مصدر السلطات[٣].

وفي الوقت الذي هاجمت فيه المعارضة أرشد العمري ووزراءه، فقد رحبت الأحزاب العلنية والسرية بقرار حل مجلس النواب، ما عدا حزب الإتحاد الدستوري الذي عد الحل مخالفاً للدستور، وطالب الاستعانة بآراء المحكمة العليا[٤]. وأعلنت أحزاب الاستقلال الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية المتحدة والأمة الاشتراكي والحزب الشيوعي مشاركتها في الانتخابات ودعوتها المواطنين إلى التضامن لإحباط كل محاولة ترمي إلى التدخل في الانتخابات بهدف تزويرها[٥] وجاءت موافقة الأحزاب هذه بعد أن تيقنت أن بقاءها خارج المجلس النيابي أمر مرغوب فيه من الحكومة لأنه يساعدها على تنفيذ مخططاتها الجديدة، وإن وجود معارضة داخل المجلس سيساعد على كشفها وفضحها أمام الرأي العام[٦]. وأصدر الحزب الوطني الديمقراطي بياناً إلى جماهير الشعب أعلن فيه اشتراكه في الانتخابات على أساس المطاليب الآتية:

(١) جريدة الزمان، ٨ مايس ١٩٥٤.
(٢) جريدة لواء الاستقلال، ٥ مايس ١٩٥٤.
(٣) صوت الأهالي، الحياد، ٤ مايس ١٩٥٤.
(٤) م.د.ع رسالة نوري السعيد إلى خليل كنه، باريس ١١ تموز ١٩٥٤، ملفة (المستمسكات الخاصة بخليل كنه).
(٥) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص ٨٧.
(٦) رياض رشيد الحيدري، المصدر السابق، ص ٤٠٩.

١ ـ أطلاق الحريات الديمقراطية، والدفاع عن حرية الانتخاب.

٢ ـ رفض المحالفات العسكرية والمساعدات الأمريكية.

٣ ـ العمل على حل المشاكل الاقتصادية.

وأعلن في ختام بيانه أنه على استعداد لفضح التزوير في الانتخابات النيابية[١]، وكتبت جريدة صوت الأهالي عدة مقالات، ودعت فيها الجماهير إلى خوض المعركة الانتخابية الراهنة واختيار من يمثل الأمة، وذكرت أن الحزب الوطني الديمقراطي يشترك في الانتخابات لمقاومة المشاريع الاستعمارية وكسب الحريات، ثم نشرت أسماء المرشحين من أعضاء الحزب[٢] أما حزب الاستقلال فقد أصدر بياناً أعلن فيه قراره بالمشاركة في الانتخابات وحدد منهاجه الانتخابي بما يأتي[٣]:

١ ـ أطلاق الحريات الديمقراطية والدفاع عن حرية الانتخابات.

٢ ـ رفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية ورفض المساعدات الأمريكية ما دامت تقيد سيادة العراق.

٣ ـ العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وإنهاء دور الإقطاع وحل المشاكل الاقتصادية.

وأعلن حزب الجبهة الشعبية المتحدة مشاركته في الانتخابات على أساس التمسك بميثاقه في السياستين الخارجية والداخلية وقيام الحزب بمراقبة جريان الانتخاب في جميع مراحلها ودعا البيان إلى مؤازرة مرشحي الحزب وتأييدهم[٤]، وصرح رئيس الحزب محمد رضا الشبيبي بأن حزبه لايهتم بما تسفر عنه الانتخابات

(١) فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٣٥١ ؛ صوت الأهالي، ٧ مايس ١٩٥٤.

(٢) جريدة صوت الأهالي، ٣، ٩، ١٠، مايس ١٩٥٤.

(٣) جريدة لواء الاستقلال، ٨ مايس ١٩٥٤ ؛ عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال، ص ٢٩٣.

(٤) بيان حزب الجبهة الشعبية في ٧ مايس ١٩٥٤ ؛ جريدة الزمان، ٨ مايس ١٩٥٤

من نتائج بقدر الخروج من الانتخابات بسجل نظيف[1] وأصدر الحزب الشيوعي بياناً أيضاً أشار فيه إلى أن غاية السلطة من المجلس النيابي الجديد لإضفاء الصفة الشرعية على مشاريع الدفاع ألاستعمارية ومنها مشروع ضم العراق إلى الحلف التركي الباكستاني، ودعا لي إحباط هذا المشروع عن طريق المشاركة في الانتخابات، ووجهت نداءات متعددة الحزب الديمقراطي الكردستاني والشبيبة الديمقراطية والمنظمات الطلابية تدعو فيها إلى المشاركة في الانتخابات وإلى ضمان الحقوق الانتخابية للشبيبة ومنع التدخل في الانتخابات[2] وأصدر حزب الأمة الاشتراكي بيانا عبر فيه عن المشاركة في المعركة الانتخابية على أساس المبادئ الاشتراكية التي تضمنها منهاجه، وزعم رئيس الحزب صالح جبر أنه إذا ما أتيح لحزبه الحصول على الأكثرية في الانتخابات فأنه سيقوم بتشكيل حكومة ائتلافية تعمل على تحقيق الاستقرار للبلاد[3]، كما أعلن حزب الاتحاد الدستوري مشاركته في الانتخابات وأصدر بياناً أعلن فيه منهاجه المتضمن عدة أمور من بينها، تطهير جهاز الدولة وتشريع قانون « من أين لك هذا « وإعادة النظر في أنظمة الضرائب والرسوم والنظر في تعديل القانون الأساس وغيرها الكثير. وطلب رئيس الحزب (نوري السعيد) الذي كان خارج العراق من قادة الحزب في بغداد، خليل كنه وضياء جعفر وعبد الوهاب مرجان،أن يكون عملهم في أثناء الانتخابات مرئياً ومنسقاً تنسيقاً لا يؤدي إلى ازدياد خصوم الحزب ومناوئيه[4]. والملاحظ أن أحزاب المعارضة قد اقتربت في مناهجها الانتخابية، ومطاليبها الشعبية الأمر الذي دفعها إلى توحيد صفوفها للتصدي لمخططات السلطة وإحباطها، لذلك وجدت أن الوقت مناسب لتأليف الجبهة الوطنية الانتخابية[5]، أدراكاً منها بأن ضمان

---

(١) جريدة الحوادث، ١ حزيران ١٩٥٤.

(٢) رياض رشيد الحيدري، المصدر السابق ص ٤١٠ ؛ صوت الأهالي، ١٧ مايس ١٩٥٤.

(٣) جريدة السياسة، ٩ مايس ١٩٥٤ ؛ صدى الأخبار، ٢ حزيران ١٩٥٤.

(٤) م.د.ع رسالة نوري السعيد إلى خليل كنه ؛ لندن ١١ مايس ١٩٥٤، ملفة (المستمسكات الخاصة بخليل كنه).

(٥) رياض رشيد الحيدري، المصدر السابق، ص ٤١١.

الحياد وكسب المعركة الانتخابية يتطلبان من قوى المعارضة الوقوف صفاً واحداً ومن أجل تحقيق ذلك جرت مشاورات فيما بينها أدت في النهاية إلى تشكيل جبهة انتخابية، ضمت الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال ومنظمة أنصار السلام والحزب الشيوعي وبعض الفئات والجماعات الأخرى من المحامين والطلاب وممثلي العمال وغيرهم[١].

وفي (١٢ مايس ١٩٥٤) صدر ميثاق الجبهة الانتخابية الذي تضمن ما يأتي[٢]:

١ ـ أطلاق الحريات الديمقراطية، كحرية الرأي والنشر والتظاهر والأحزاب وتأليف الجمعيات وحق التنظيم السياسي والنقابي.

٢ ـ الدفاع عن حرية الانتخابات.

٣ ـ إلغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية وأجلاء الجيوش الأجنبية ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية بما فيها الحلف التركي ـ الباكستان أو أي نوع من أنواع الدفاع المشترك.

٤ ـ رفض المساعدات الأمريكية التي يراد بها تقييد سياسية العراق أو ربطه بالمحالفات العسكرية الاستعمارية.

٥ ـ التضامن مع(الشعوب العربية)المناضلة في سبيل الجلاء والتخلص من الاستعمار ولا سيما مصر والمغرب العربي، والعمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها وتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني وضمان حقوق وكيان شعبها العربي.

٦ ـ العمل على أبعاد العراق والبلاد العربية الأخرى عن ويلات الحرب الاستعمارية واتخاذ العراق موقفاً مؤيدا في الميدان الدولي لحل المشاكل الدولية بالطرق السليمة.

---

(١) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٣٢٥ ؛ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص ٨٧.

(٢) كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٦٣٥.

٧ ـ العمل على إلغاء امتيازات الشركات الأجنبية الاحتكارية، وعلى تحقيق العدل الاجتماعي وإنهاء دور الإقطاع وحل المشاكل الاقتصادية.

٨ ـ العمل على إزالة الآثار الأليمة التي خلفتها كارثة الفيضان وذلك بإسكان المتشردين من ضحايا الكارثة وتعويض المتضررين وتأليف لجنة نزيهة محايدة لتحديد مسؤولية المقصرين واتخاذ ما يلزم لدرء أخطار الفيضانات في المستقبل.

اتفقت أطراف الجبهة الوطنية على أسس الترشيح للانتخابات، وأقرت أسماء المرشحين في مختلف أنحاء العراق، وقد رشحت الجبهة (٣٨) مرشحاً، منهم (١٤) من الحزب الوطني الديمقراطي و(٨) مرشحين من حزب الاستقلال (١٥) من الشيوعيين والمستقلين[١]. وبدأت الجبهة حملة نشطة للفوز بالانتخابات، وعقدت المهرجانات الانتخابية في بغداد ومناطق العراق الأخرى، وشرح المرشحون أهدافهم الانتخابية، وهاجموا الحكومة القائمة، الأمر الذي أدى إلى خشية الحكومة من قوة الحركة الوطنية، فأخذت تسعى لعرقلة عقد الاجتماعات الانتخابية، ففي بغداد منعت الحكومة اجتماعاً لمرشحي الجبهة الوطنية، وأغلقت مكتب مرشح الجبهة في المنطقة الانتخابية الخامسة[٢]. وفي السليمانية حرم مرشحا الجبهة إبراهيم أحمد ومعروف البرزنجي من القيام بأية دعاية انتخابية وفي (٢١ مايس ١٩٥٤) هاجمت العشائر المسلحة التابعة للإقطاعي بلاسم الياسين جماهير مدينة الحي، لأنها أرادت توجيه نداء إلى الجبهة الوطنية رغبة منها في ترشيح منافس للإقطاعيين، وأدى هذا الحادث إلى إصابة ثمانية عشر مواطناً برصاص الإقطاع[٣] وفي الديوانية اعتقلت الشرطة مؤازري الجبهة في أثناء قيامهم بواجباتهم، وفي الحلة حصل اعتداء على تجمع لمؤيدي مرشح الجبهة عبد الكريم

(١) كامل الجادرجي، المصدر نفسه، ص ٦٣٦.
(٢) وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، جـ ٧، (بغداد ـ ١٩٥٩) ص ٢٥٨.
(٣) جريدة صوت الأهالي، ٢٦ حزيران ١٩٥٤.

الماشطة، واعتقلت الشرطة عدداً من أنصار الجبهة[١]، وقامت باعتقالات في مدينة البصرة أيضاً[٢].

استخدمت الحكومة أساليب جديدة لمقاومة مرشحي الجبهة الوطنية، ولا سيما في المناطق التي فيها عدد من مناصريها، ومن هذه الأساليب، عدم تسجيل أسمائهم في قوائم الناخبين، وحصل ذلك مع عشائر بني تميم الذين نشروا شكوى في جريدة لواء الاستقلال، إذ كان عدد من مناصريها، ومن هذه الأساليب، عدم تسجيل أسمائهم في قوائم الناخبين، وحصل ذلك مع عشائر بني تميم الذين نشروا شكوى في جريدة لواء الاستقلال، إذ كان عدد غير المسجلين يربو على (٧٨٠٠) ناخب[٣] أما في بعض المناطق الانتخابية، فإن السلطات أجرت عملية الانتخاب ليلاً، ولما حل يوم الانتخاب لم يجد الناخبون صناديق الاقتراع حيث كانت ممتلئة وأرسلت لتصنيف الأصوات وأشار تقرير للسفارة الأمريكية ببغداد إلى حصول اضطرابات خطيرة في لواء السليمانية في فترة ما قبل الانتخابات، إلا أن الحكومة استطاعت قمع هذه الاضطرابات واعتقال الكثير من معارضي الحكومة، الأمر الذي أدى إلى منع فوز أي مرشح للجبهة الوطنية في اللواء[٤].

ومن الملاحظ أن هذه الانتخابات كانت قد استحوذت على اهتمام كبير من السفارة الأمريكية ببغداد، التي أرسلت منذ بدء عملية الانتخاب مندوبيها إلى مختلف أنحاء العراق وبشكل خاص إلى المنطقة الشمالية وكان هناك تنسيق وارتباط بين هؤلاء المندوبين والموظفين المحليين في تلك المناطق. ويبدو أن الأمريكان والبريطانيين كانوا متخوفين من فوز ممثلي الجبهة في الانتخابات، لذلك بدأوا بمعاونة أتباعهم في عملية التدخل والتزوير لمنع قوى المعارضة من الفوز فيها، وفي تقرير من السفارة الأمريكية ببغداد إلى وزارة الخارجية في واشنطن

(١) رياض رشيد الحيدري، المصدر السابق، ص ٤١٣ ؛ جريدة صوت الأهالي، ٢٨ حزيران ١٩٥٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤١٤.

(٣) جريدة لواء الاستقلال، ٧ حزيران ١٩٥٤.

(٤) كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٦٣٧.

إشارة واضحة إلى التدخل في الانتخابات للحد من نشاطات الجبهة في بعض المناطق ولا سيما مدينة كركوك، حيث مركز انتاج النفط ووجود أعداد كبيرة من العمال، لأن نجاح الجبهة في كسب هؤلاء سيؤدي بالتأكيد إلى الإضرار بالمصالح الاستعمارية ولهذا اتخذت الشركة جملة من الأجراءات لإضعاف نشاط الجبهة الوطنية منها:

١ - قيام شركة النفط بتحسين أحوال عمال الشركة وسكان مدينة كركوك وذلك بإقامة خط أنابيب المياه من نهر الزاب إلى كركوك وعلى نفقة الشركة، وكان هذا العامل الأول في منع الجبهة الوطنية من أحراز أي تقدم في الانتخابات.

٢ - تنفيذ منهاج التوفير الطوعي، ومنهاج ملكية الدور بمساعدة معونة مالية.

٣ - قرار الشركة بتسليم النادي الموجود والمسبح إلى الموظفين العراقيين حالما يتم أكمال المباني الجديدة العائدة للموظفين غير العراقيين.

فضلاً عما ذكر من أساليب فأنها جندت أكثر من (٥٠٠) شرطي تابعين للشركة وجعلتهم في أهبة الاستعداد لتفادي أية حالة تظهر، كما أن الشرطة كانت قد هددت باتخاذ إجراءات قاسية ضد من يؤيد مرشحي الجبهة الوطنية هو أو أحد أفراد عائلته. وجاء في التقرير ايضاً أن الجبهة الوطنية استطاعت أن تحقق نصراً كبيراً ففي هذه الانتخابات في الموصل بعد أن فاز أربعة من مرشحيها على الرغم من محاولات السلطة للحيلولة دون ذلك، الذي في أثره عوقب المتصرف أحمد زكي المدرس، وصرف من الخدمة بسبب فشله في قمع نشاطات الجبهة ووصف قائمقام قضاء العمادية في حديث له مع مندوب السفارة الأمريكية ذلك بقوله: «أن فوز مرشحي الجبهة الوطنية الأربعة في الموصل كان عاراً كبيرا للمتصرف»(٥).

وفي القرنة اتهمت الحكومة بالعمل لصالح المرشحين أحمد النقيب وحميد

(٥) د.ك.و، ملف الوثائق الأمريكية عن شؤون العراق الداخلية والخارجية، ١٩٥٠ - ١٩٥٤، رقم الفلم ١٢ اللقطة ٦٧٢.

الحمود عضوي حزب الإتحاد الدستوري[١]. الأمر الذي دفع صحيفة صوت الأهالي إلى أن تهاجم الحكومة بسبب منعها الاجتماعات العامة والتدخل في الانتخابات، إذ استمرت الجريدة في نشر حالات التزوير والتدخل في مقالات عدة كان أبرزها مقالاً بعنوان «الجبهة الوطنية كسبت الرأي العام والحكومة كسبت النيابات المزيفة» كشفت في هذا المقال أساليب الحكومة غير المشروعة في الانتخابات[٢] كما انتقدت الجبهة الوطنية التدخل الحكومي في الانتخابات، والمقاومة التي لقيها مرشحوها من أجهزة الدولة المختلفة، وقدمت مذكرة احتجاجية إلى وزير الدولة أرشد العمري، وعدت تدخلها في الانتخابات خرقاً صريحاً لحرية الانتخاب، وطالبت بضرورة تنحيها عن الحكم، وإفساح المجال لمجيء حكومة وطنية يطمئن إليها الشعب في أجراء انتخاباته[٣].

وكان لصحافة الأحزاب المعارضة الدور البارز في مواجهة التدخل السافر، بعد أن كشفت جوانب من التزوير الذي قامت به الحكومة، وكتبت جريدة لواء الاستقلال مقالا بعنوان «الوزارة الأرشدية تسفر بانتهاكها لحرية الانتخابات»[٤] ووصف جريدة صوت الأهالي التدخل في الانتخابات بأنه لم يحدث في عهد الأحكام العرفية، وقالت أن التزوير جرى بشكل علني وبصورة متعمدة في كل مكان[٥] وكتبت جريدة القاعدة مقالًا عددت فيه التجاوزات التي حدثت في عملية الانتخابات التي منها إراقة الدماء وقتل الناخب وهو يرمي ورقة الاقتراع في صندوق الانتخاب، ومنع المرشحين الوطنيين من زيارة مناطقهم الانتخابية، وضرب حصار بوليسي على مدن بأكملها كالحي والسليمانية والنجف. وختمت

---

(١) نوري جعفر، وقائع تزوير انتخابات النواب في القرنة، مطبعة دار القدس، (بغداد – ١٩٥٤)، درج فيه أسماء عشرة آلاف ناخب كانوا قد رفعوا إليه مضابط بتواقيعهم يحتجون على تصرفات الحكومة في تزوير ارادتهم ويعترفون فيها بمقاطعتهم الانتخابات.

(٢) جريدة صوت الأهالي، ١٠، ١١، ١٣ حزيران ١٩٥٤.

(٣) مذكرة الجبهة الوطنية إلى وزير الداخلية في ١ حزيران ١٩٥٤، جريدة لواء الاستقلال، ٢ حزيران ١٩٥٤.

(٤) جريدة لواء الاستقلال، ٩ حزيران، ١٩٥٤.

(٥) جريدة صوت الأهالي، ٢ حزيران ١٩٥٤ ؛ AL - Windwaw,OP,Cit,p,2.1

الجريدة قولها بأن كل هذه الحوادث لم تكن إلا لغرض واحد صممت الرجعية على تنفيذه وهو جمع مجلس رجعي يوافق على المشاريع الحربية[١] وبإزاء ذلك فقد واجهت صحافة المعارضة شتى أنواع الضغوط من وزارة أرشد العمري، وذلك لأنها فضحت التدخل في الانتخابات، فعطلت صحف «الحياد» و«عالم اليوم» و«الرأي العام» و«البريد البصرية» و«المثال الموصلية» و«نداء الاستقلال البصرية» و«الأفكار»[٢].

توتر الوضع السياسي في يوم الانتخابات (٩ حزيران ١٩٥٤) إلى الحد الذي أقتضى فيه إرسال الشرطة إلى جميع المراكز الانتخابية كما اتخذت الحكومة إجراءات شديدة للمحافظة على الأمن في يوم الانتخابات وخولت الشرطة بردع المظاهرات والحركات المخلة بالأمن التي يقوم بها المواطنون والعناصر المؤيدة للجبهة الوطنية، كما منعت حمل الأسلحة النارية، وأمرت بفحص المراكز الانتخابية فجر يوم الانتخاب وتشديد الحراسة عليها والمحافظة على الصناديق والأوراق الانتخابية[٣] وبعد هذه المعركة الانتخابية أسفرت النتائج عن فوز حزب الإتحاد الدستوري بـ (٥١) مقعداً وحزب الأمة الاشتراكي بـ (٢١) مقعداً والجبهة الوطنية بـ (١١) مقعداً موزعة كالآتي: ٦ مقاعد للحزب الوطني الديمقراطي، ومقعدان لحزب الاستقلال، وثلاثة مقاعد للمستقلين، أحدهم هو مسعود محمد المتعاطف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، و٥٢ مقعداً للمستقلين الذين ينقسمون على أكثرية موالية للبلاط وأقلية من العناصر الوطنية ممن كانوا ضمن كتلة النواب المستقيلين في عام ١٩٥٠، ويمكن أن يكونوا في صف المعارضة الوطنية[٤]حصل عليها كل من: كامل الجادرجي وحسين جميل وعبد الجبار الجومرد وذنون أيوب ومحمد حديد ومحمد صديق شنشل ومسعود

(١) جريدة القاعدة، أواسط حزيران ١٩٥٤.

(٢) قيس عبد الحسين الياسري، المصدر السابق، ص ٦١.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية في العراق، ص ٩٣.

(٤) عبد الكريم ياسين رمضان، المصدر السابق، ص ص٥٠ – ٥١.

محمد وجعفر البدر ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي وخدوري خدوري[١].

انتقدت الجبهة الوطنية، وأحزابها السياسية نتائج الانتخابات، وشككت في أمكانية المجلس الجديد في تمثيل الأمة وتحقيق إرادتها واحتجت أحزاب المعارضة على النتائج التي تمخض عنها تزوير إرادة الناخبين، فقد وصف الحزب الوطني الديمقراطي الأصوات التي حصل عليها نواب الحكومة بأنها أصوات مزيفة، أقحمت في صناديق الانتخابات إقحاماً، وكانت على حساب الوطنيين الذين قاوموا التدخل وأدلوا بأصواتهم رغم أعاقة السلطة لهم وبصور متعددة[٢].

وأنتقد حزب الجبهة الشعبية المتحدة نتائج الانتخابات والمداخلات التي حصلت فيها، وذكر بأن الشعب لم يعبر عن كامل إرادته، وأن الفئة الحاكمة مصرة على أن يكون المجلس أداة للسياسة الاستعمارية ووصفت الانتخابات بأنها مهزلة سياسية ونتائجها مزيفة وأسفرت عن مجلس مزور[٣].

وهاجم حزب الاستقلال نتائج الانتخابات هذه مؤكداً توقعاته عند بدء المعركة الانتخابية، التي قال فيها بأن هذه الحكومة لا يمكن أن تسمح للشعب بالتعبير عن إرادته عن طريق الانتخابات الحرة، كما أشار إلى افتضاح إدعاءات المسؤولين الحكوميين في حياد الوزارة وحرية الانتخابات[٤]. كما أنتقد الحزب الشيوعي نتائج الانتخابات وعد المجلس النيابي الجديد مجرداً من صفته الشرعية، بسبب عمليات التزوير المفضوحة، حيث أصبح كل مواطن يعده مجلساً مزيفاً لا يتمتع بأي صفة من الصفات الشرعية التي تؤهله للبت في قضايا البلاد الخطيرة، وقال أيضاً أن الجبهة رغم خسارتها في الانتخابات فإنها قد خرجت منها بروح معنوية عالية لا يمكن أن تقدر بثمن[٥]. كذلك انتقد صالح جبر رئيس حزب الأمة الاشتراكي نتائج

(١) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٣٥٦.

(٢) جريدة صوت الأهالي، ١٣ حزيران ١٩٥٤.

(٣) جريدة الزمان، ١١ حزيران ١٩٥٤ ؛ خالد حسن نعمة، المصدر السابق ص ٢٦٨.

(٤) جريدة لواء الاستقلال، ٢٨ تموز ١٩٥٤.

(٥) جريدة صوت الأهالي، ١٤، ١٥ حزيران ١٩٥٤.

الانتخابات، معلناً أنه سيصدر كتاب أسود عن فضائح الانتخابات، وأتهم الحكومة بالحيلولة بين مرشحي حزبه وبين الفوز في الانتخابات[١]. ووصف محمد مهدي كبة نتائج الانتخابات بأنها تزييف لإرادة الأمة[٢]. وأعترف (تروتبك) المستشار البريطاني في بغداد بأن ولي العهد والحكومة قد تدخلا في الانتخابات وجاءا برجالهم إلى البرلمان الجديد، وكان جلهم من الأميين المغمورين والرجعيين، ووصف الانتخابات بأنها لم تكن حرة[٣]. وطالبت جريدة العراق بحل المجلس الجديد وإعطاء الحرية للشعب ليختار نوابه لأن انتخابات أرشد العمري لم تأت بالنتيجة المتوخاة للبلاد[٤]. كذلك طالبت جريدة الجريدة بحل هذا المجلس وأجراء انتخابات جديدة تحت اشراف حكومة تتمتع بثقة مختلف العناصر الوطنية وفي جو من الحياد والحرية[٥].

ومهما يكن من أمر فأن الانتخابات قد أظهرت الكثير من النتائج الايجابية على صعيد المعارضة الوطنية والحكومة منها:

١ ـ على الرغم من كل ما حصل من تدخلات وتزوير في انتخابات حزيران ١٩٥٤، فإنها منعت حزب نوري السعيد وأتباعه من الحصول على أغلبية المقاعد التي كان يتمتع بها في المجالس السابقة، إذ أنه فقد ثلاثين مقعداً، لكنه بقي من الناحية العددية الحزب الأقوى لاحتفاظه بواحد وخمسين مقعداً في المجلس.

٢ ـ يمكن اعتبار انتخابات ١٩٥٤ من أكثر الانتخابات النيابية فعالية وأشدها منافسة في تاريخ العراق المعاصر على الرغم من التلاعب بنتائجها فقد عدتها الأوساط السياسية والصحفية كسباً عظيماً للجبهة الوطنية وخسارة كبيرة للفئة الحاكمة.

(١) جريدة السياسة، ٥ تموز ١٩٥٤.
(٢) جريدة لواء الاستقلال، ١٠ حزيران ١٩٥٤.
(٣) جريدة العراق ١٩ حزيران ١٩٥٤.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) جريدة الجريدة، ٢٦ حزيران ١٩٥٤ ؛ جريدة أخبار اليوم ٢٦ حزيران ١٩٥٤.

٣ ـ هي أول انتخابات نيابية تشترك فيها الأحزاب العلنية والسرية، وتوحد جهودها في إطار جبهة وطنية انتخابية، أستطاع بعض قادة هذه الأحزاب من اقتحام المجلس، ونذكر على سبيل المثال فوز كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ومحمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال.

٤ ـ ازدياد أهمية المجلس النيابي بعد أن أصبح يضم أحد عشر نائباً من أعضاء الجبهة الوطنية فضلاً عن عدد من كتلة النواب المستقيلين سنة ١٩٥٠، ومن أعضاء الجبهة الشعبية وهؤلاء يمكن حسابهم في صف المعارضة لو أتيح للمجلس العمل.

٥ ـ ومن النتائج المهمة التي أظهرتها الانتخابات هو قلة عدد الذين فازوا بالتزكية عما كان عليه في انتخابات ١٩٤٨، ١٩٥٣، إذ أسفرت انتخابات ١٩٤٨ عن فوز ٧٨ نائباً بالتزكية، وانتخابات ١٩٥٣ عن فوز ٧٧ نائباً بالتزكية في حين أن انتخابات حزيران ١٩٥٤ أسفرت عن فوز (٣٨) نائباً بالتزكية، والسبب في ذلك يعود إلى الفعالية والمنافسة الشديدة لاشتراك جميع الأحزاب والقوى الوطنية فيها[١].

٦ ـ عدت هذه الانتخابات ونتائجها نصراً شعبياً ساحقاً للمعارضة الوطنية، لأنها أتاحت لها فرصة الحصول على ثقة الشعب وسمحت لأهدافها ومطاليبها أن تصل إلى قلوب المواطنين[٢].

وعلى أية حال فأن انتخابات ١٩٥٤ لم تحل المشكلة السياسية، فقد بقي حزب نوري السعيد في موقف قوي ولم تتمكن أية حكومة في البقاء في السلطة بدون دعمه، وفي تلك الظروف أدرك ولي العهد والسفارة البريطانية في العراق ذلك الموقف السياسي واتفقوا على أهمية الحصول على دعم نوري السعيد، وقد تطلب ذلك دعوته من لندن إلى بغداد، حيث لا يزال في حالة نقاهة بعد عملية خطيرة أجراها هناك[٣].

(١) رياض عبود رزوقي، المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية في العراق، ص ٩٤.

(٣) AL - Windam, OP. cit , p - 200.

=

أجتمع مجلس النواب بتاريخ (٢٦ حزيران ١٩٥٤) الاجتماع الأول والأخير، وجرى فيه انتخاب هيئة الرئاسة ولجان المجلس الدائمة وكانت نتيجة الانتخاب قد دللت على قوة المعارضة في المجلس عندما ظهرت (٣٢) ورقة بيضاء مقابل (٨٠) ورقة كتب عليها اسم مرشح الحكومة عبد الوهاب مرجان لرئاسة المجلس[١]. وفي اليوم الثاني صدرت الإرادة الملكية بتعطيل مجلس النواب حتى (نهاية تشرين الثاني)، مما أدى إلى استنكار صحافة المعارضة الوطنية ومهاجمتها الحكومة حيث كتبت صوت الأهالي تقول «أن هذا الوضع الشاذ الذي تصر الفئة الحاكمة على الاستمرار عليه لا يعني إلا استهتار بالحياة الدستورية البرلمانية، فهي بلا شك تسير إلى اتجاه بالغ الخطورة في سياسة البلاد»[٢]. وتسألت جريدة لواء الاستقلال قائلة «هل من مصلحة الحاكمين تعطيل أحكام الدستور»[٣].

شكل نوري السعيد وزارته في (٣ آب ١٩٥٤) وعمد في اليوم نفسه إلى حل مجلس النواب، أذاع بيان بحل حزبه (الإتحاد الدستوري) وبيان آخر هاجم فيه المعارضة الوطنية والشيوعية وطلب إلى الشعب تأييده في مكافحتهما[٤] وفي أثر ذلك كتبت جريدة صوت الأهالي مقالاً، هاجمت فيه منهاج حكومة نوري السعيد الذي يسعى إلى تكوين سياسية خارجية منسجمة مع التمهيد لعقد الأحلاف، وأن تكون سياسته الداخلية قاصرة على التصدي للحركة الوطنية واضطهاد المعارضة وملاحقتها بحجة مكافحة ذوي المبادئ الهدامة، وحل مجلس النواب الذي لم يمض على تشكيله سوى مدة وجيزة جداً لم يتمكن خلالها سوى عقد جلسة

= وقفت بريطانيا مع نوري السعيد وحزبه أثناء انتخابات حزيران ١٩٥٤، وأشار تقرير للسفارة إلى اتصال المرشحين للنيابة بها للحصول على مساعدتها. تقرير السفارة البريطانية لعام ١٩٥٤، العراق في التقارير السنوية، ص ١٩٧.

(١) نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ٨٠.

(٢) جريدة صوت الأهالي، ٢٨ تموز ١٩٥٤.

(٣) جريدة لواء الاستقلال، ٢٨ تموز ١٩٥٤.

(٤) فاضل حسين، المصدر السابق ص ٣٥٧.

الافتتاح، وحل الأحزاب السياسية بحجة القيام باستفتاء الشعب عن سياسته الجديدة[١].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الأسباب الحقيقية وراء ذلك هو التخلص من نواب المعارضة الذين فازوا في انتخابات حزيران ١٩٥٤، رغم قلة عددهم، ذلك لأن طبيعة المرحلة التي جاءت وزارة نوري السعيد من أجلها، والتي كان من أهمها، أمر العلاقات العراقية - البريطانية، جعل من نوري السعيد يضع في حساباته، أن تصطدم مشاريعه بهذه المعارضة، ولذلك قرر حل المجلس وأجراء انتخابات لتشكيل مجلس جديد يضمن فيه الأكثرية المؤيدة، وما يؤكد صحة هذا الاستنتاج، الرسالة التي بعث بها فاضل الجمالي إلى عبد الإله من لندن بتاريخ (٢٣ حزيران ١٩٥٤) بعد اجتماعه بنوري السعيد التي جاء فيها: «لقد اجتمعت بنوري باشا فوجدته في حالة تأثر، أنه يعتقد بأن الانتخابات لم تكن على أسس صحيحة، وأنه لا يستطيع أن يشتغل في المجلس الجديد، ولم يقبل بمسؤولية الحكم إزاء هذا المجلس، وإنه يعتقد بأن الجماعة الذين دخلوا المجلس مثل كامل الجادرجي سوف يجعلون العمل صعباً للغاية، وهو يأسف أن سمح للجادرجي بدخول المجلس»[٢].

بعد حل مجلس النواب في (٣ آب ١٩٥٤)، أعلنت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة تعيين يوم (١٢ أيلول ١٩٥٤) موعداً لأجراء انتخابات نيابية جديدة[٣].

وتمهيداً لتنفيذ مخططاتها في كسب المعركة الانتخابية عمدت إلى تشديد الخناق على المعارضة الوطنية، وبإزاء ذلك أصدر الحزب الوطني الديمقراطي في ١٧ آب بياناً ناشد فيه جماهير الشعب إلى مقاطعة الانتخابات، وذكر فيه أن المجلس الذي يرغب نوري السعيد بتشكيله سيكون أكثر بعداً من المجالس السابقة في تمثيل

(١) جريدة صوت الأهالي، ٥ آب ١٩٥٤.

(٢) م.د.ع رسالة فاضل الجمالي إلى عبد الإله، لندن في (٢٣ حزيران ١٩٥٤) ملفة « المستمسكات الرسمية الخاصة بفاضل الجمالي «.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية في العراق، ص ١١٤.

إرادة الأمة، وإن هذه الانتخابات ستكون أكثر انتهاكاً لحرية الناخبين وأشد ضغطاً على الناس، والهدف من ورائها إمرار المشاريع الاستعمارية، وأكد على أن معركة الانتخابات ثانوية بالنسبة إلى كفاح الشعب العراقي ضد تلك المشاريع، لذلك قرر مقاطعتها وعدم الإسهام فيها[١] أما حزب الاستقلال فقد شارك فيها وسوغ مشاركته بأن الأسباب التي حملته على خوض معركة الانتخابات أبان وزارة أرشد العمري ما زالت قائمة، وأن الظروف الراهنة أدعى إلى مواصلة العمل والتصميم على إشاعة المفاهيم الديمقراطية، وحث الناس على التمسك بحقوقهم العامة، والنضال من أجلها ومقاومة المشاريع التي يراد فرضها[٢] وفي ختام البيان دعا المواطنين إلى مؤازرته وإلى إحباط محاولات التدخل والتزوير التي تقوم بها السلطة.

أما حزب الجبهة الشعبية المتحدة، فقد عطل نشاطه السياسي في نهاية آب ١٩٥٤ إلى أشعار آخر وترك لأعضائه حرية الاشتراك في الانتخابات النيابية على مسؤوليتهم الشخصية[٣]. أما موقف الحزب الشيوعي فقد أنقسم على فئتين، جماعة القاعدة أعلنوا مشاركتهم في الانتخابات بحجة ممارسة الناس لحقوقهم الديمقراطية وفضح التزوير[٤] أما الجناح الأخر (جماعة راية التشغيل) فقد أعلنوا مقاومة الانتخابات وأصدروا بياناً طالبوا فيه ضمان الحريات الديمقراطية ورفع القيود المعرقلة أمام الجماهير وإعطاء المرأة حق التمتع بالانتخابات وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإشراف جهاز نزيه على الانتخابات، وجاء في البيان: «إن نوري السعيد قام بمهزلة الانتخابات هذه لإيصال الخونة إلى المجلس وليوافقوا على كل ما يريده المستعمرون.... ويريد أن يحول البلاد إلى جحيم لا يطاق، ولعله يقصد بهذه الأعمال الوحشية تحويل البلاد إلى ثكنة عسكرية

(١) بيان الحزب الوطني الديمقراطي في ١٧ آب ١٩٥٤ ؛ صوت الأهالي، ١٨ آب ١٩٥٤.

(٢) بيان حزب الاستقلال في ١٧ آب ١٩٥٤ ؛ جريدة لواء الاستقلال، ١٨ آب ١٩٥٤.

(٣) جريدة الزمان، ٢٢ آب ١٩٥٤ ؛ جريدة صوت الأهالي ٢٣ آب ١٨٥٤.

(٤) جريدة راية التشغيل، ١٥ آب ١٩٥٤.

صرفة بعد جلاء شعبنا عنها»[١]. وقاطع حزب الأمة الاشتراكي الانتخابات، لقناعة رئيسه صالح جبر، بعدم جدوى المشاركة فيها، وأعلن مقاطعته في بيان جاء فيه: «إن حزب الأمة يرى أن السبب الحقيقي لحل المجلس السابق هو رغبة نوري السعيد في التخلص من المعارضة التي كانت فيها»[٢] وعلى أية حال، يرى الدكتور رياض الحيدري بأن مقاطعته الانتخابات النيابية لم تكن في صالح المعارضة الوطنية، وقد جاءت لتزرع بذور الخلاف بين الأطراف الوطنية، ومهدت السبيل أمام نوري السعيد لتشكيل مجلس يخلو من المعارضة النيابية كي يتمكن من إسباغ صيغة الشرعية على مشاريعه، بينما كانت المرحلة التي يمر بها العراق تتطلب من قوى المعارضة الوطنية، اتخاذ موقف موحد للمشاركة في الانتخابات والحيلولة دون نجاح نوري السعيد في الانتخابات الجديدة[٣].

جرت الانتخابات في جو يسوده الضغط والإرهاب، إذ صدرت التعليمات المشددة إلى الشرطة بتطبيق الأمور الآتية:

١ ـ مراقبة قوى المعارضة ولا سيما الشيوعيين مراقبة شديدة وإحباط دعاياتهم وتحريضاتهم على تنظيم المظاهرات في أي وقت وسوق من يشرع في ذلك إلى التحقيق والمحاكم.

٢ ـ الحيلولة دون التجمعات في ظروف الانتخابات ومنع عقد الاجتماعات الانتخابية ومنع نشر وطبع الاعلانات الدعائية وإحباط دعايات وإعلانات المعارضة الوطنية في كل مكان وسوق المخالفين إلى المحاكم[٤]. ولم تترك الحكومة أية وسيلة من وسائل التدخل والتزوير لتوصل مؤيديها إلى المجلس النيابي، وقد فضح حزب الاستقلال هذه الأساليب في بيان اصدره في ١٦ أيلول

(١) بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في ٣ أيلول ١٩٥٤، مديرية الأمن العامة، ملف (الشيوعين) رقم ٥/ ٣/ ١٠.

(٢) جريدة الأمة، ٢٤ آب ١٩٥٤.

(٣) رياض رشيد الحيدري، المصدر السابق، ص ٤٢٢.

(٤) م.ا.ع، كتاب متصرفية بغداد س ٦٩٢ في ٢٢ آب ١٩٥٤، ملف (الانتخابات).

ذكر فيه أن أعمال التزوير التي جرت في انتخابات أيلول ١٩٥٤ لم يشهد لها في كافة البرلمانات مثيلاً[١].

أسفرت هذه الانتخابات التي لم يجر فيها تنافس على المقاعد النيابية بين أكثر من مرشح واحد إلا في عشر مناطق فقط، عن فوز (١١٦) بالتزكية[٢]، وكانت قد رتبت بصورة حسنة من نوري السعيد، إذ حصل حزبه الإتحاد الدستوري على (٩٤) مقعداً، والمستقلون الذين كانوا يساندونه على (٢٩) مقعداً، وبقي (١٢) مقعداً كانت مقسمة بين أحزاب الأمة والاستقلال والجبهة الشعبية[٣] وكلهم لديهم ميول وطنية. وعلق تقرير السفارة البريطانية على هذه النتائج بالقول: «لم يترك نوري أية فرصة وعاد جميع أنصاره الأقوياء إلى البرلمان الجديد[٤] وقالت السفارة في تقرير آخر «أن انتخابات البرلمان في شهر أيلول ١٩٥٤ جرى التلاعب بها بطريقة سمجة أكثر من المعتاد»[٥] وفي أثر هذه النتائج برزت في بعض مناطق العراق حوادث دامية، خاصة في مدينة السليمانية بسبب تظاهر المواطنين واحتجاجاتهم على تدخل الدولة في الانتخابات وعلى النتيجة التي أسفرت عنها.

٦ - المعارضة والانتخابات النيابية عام ١٩٥٨

حلت وزارة نوري السعيد المجلس النيابي في (٢٨ آذار ١٩٥٨) وحددت يوم (٥ مايس ١٩٥٨) موعد لإجراء الانتخابات النيابية[٦] وما أن أعلن عن حل المجلس

(١) جريدة لواء الاستقلال، ١٦ أيلول ١٩٥٤.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص ١١٨.

(٣) الذين فازوا من حزب الاستقلال هم: محمد مهدي كبة وعبد المحسن الدوري. وبعد التئام المجلس أنسحب محمد مهدي كبة من المجلس بتوجيه من حزبه، أما عبد المحسن الدوري فقد استقال من حزب وبقي عضو في المجلس. محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ص ٩ ؛ جريدة لواء الاستقلال، ١٦ أيلول ١٩٥٤. وفاز نائب واحد من حزب الجبهة الشعبية المتحدة وهو حسن عبد الرحمن من البصرة. خالد حسن جمعة، المصدر السابق، ص ٢١٧

(٤) تقرير السفارة البريطانية لعام ١٩٥٤، العراق في التقارير السنوية، ص ١٨٩.

(٥) تقرير السفارة البريطانية لعام ١٩٥٥، المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ص ٢١٨.

النيابي والشروع في انتخابات أعضائه الجدد، حتى بدأت عناصر المعارضة الوطنية ومنتسبوا الأحزاب السياسية السرية والعلنية بنشاطاتها واجتماعاتها، فعقدت اللجنة العليا لجبهة الإتحاد الوطني[١]، اجتماعاً لتدارس الوضع الانتخابي وبعد مناقشات اتفق الجميع على مقاطعة الانتخابات ومقاومتها[٢]، وأعلنت في بيان لها عن مقاطعتها للانتخابات ودعت جماهير الشعب جميعاً إلى مقاطعتها مشيرة إلى أن المجلس الجديد الذي يريد أن يلفقه نوري السعيد «إنما يمثل عهداً أخطر من ذلك العهد الذي عقد فيه حلف بغداد»[٣].

وأعلن الحزب الشيوعي مقاطعته للانتخابات ودعا الجماهير إلى مقاطعتها في بيان حدد فيه أسباب تلك المقاطعة بما يأتي:

١ - يانعدام أبسط مستلزمات الانتخابات الحرة، فلا حرية صحافة ولا حرية اجتماع ولا حرية ممارسة النقد.

٢ - هيمنة عصابة نوري السعيد على كامل اجهزة الدولة وفساد هذه الاجهزة فضلا عما يمارسه نوري السعيد من فنون الإرهاب والرشوة والتهديد... ليزور كما يرغب دون أن يكون هناك أقل مجال أمام الحركة الوطنية للاحتجاج أو أمام الشعب لكف يد المزورين.

---

(١) تشكلت جبهة الإتحاد الوطني في (شباط ١٩٥٧) وضمت في صفوفها الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي والمستقلين، وصدر بيانها الأول في (٩ آذار ١٩٥٧) وحددت أهدافها الوطنية بما يأتي: -

أ - تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.

ب - الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة.

ج - مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادرة وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي.

د - أحلال الحريات الديمقراطية الدستورية.

هـ - إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين. (للتفصيل أكثر أنظر: جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية ؛ ص ٢٦٣، فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٣٨٨.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص ٢٦٧.

(٣) بيان جبهة الإتحاد الوطني المؤرخ في ١١ نيسان ١٩٥٨.

٣ ـ يحاول نوري السعيد إسباغ صفة شرعية على مجلسه القادم وعلى المشاريع التي سيسير بها، ومنها الإتحاد العربي الاستعماري ومسخ الدستور وجعله أكثر رجعية، ومشاريع الاستعمار والأحلاف المقبلة.

وختم الحزب الشيوعي بيانه بالقول: «ترى الحركة الوطنية أن مقاومة هذه الانتخابات هي خير وسيلة لفضح لعبة الاستعمار وعدم إعطائه ذريعة لإدعاء موافقة الشعب على سياستهم»[١] ومن الملاحظ خلال هذه الفترة أن الحزب الشيوعي كان يخشى الاحتكاك المباشر مع السلطة إذ أنه حذر أعضاءه في البيان من الإنجرار إلى معارك جانبية قد تحاول السلطة جرهم إليها، وطلب منهم الابتعاد عن المعارك المكشوفة، ولعل ذلك يرجع إلى ضعف الحزب، وعدم استعداد قيادته للنضال الجدي والتضحية الفعالة ومواجهة السلطة. وفي (٢ مايس ١٩٥٨) قررت الحركة الوطنية إعلان الإضراب العام في يوم الانتخابات (٥ مايس ١٩٥٨) وأصدرت جبهة الاتحاد الوطني وأحزابها السياسية بيانات حث فيها جماهير الشعب على الإضراب والمقاطعة[٢].

وفي (٥ نيسان ١٩٥٨) أصدر ثلاثة وخمسون سياسياً من قادة الأحزاب وعدد كبير من النواب والأعيان والوزراء السابقين بياناً إلى الشعب العراقي، طالبوا فيه بمقاطعة الانتخابات وعدم الاعتراف بالمجلس الذي سينبثق عنها والتبرؤ من الالتزامات التي يقررها[٣].

رغم قيام السلطة الحاكمة باتخاذ الاحتياطات الأمنية للحيلولة دون نجاح عملية الاضطرابات والمظاهرات إلا أنها لم تستطع الحد من ذلك، إذ استمر أعضاء

(١) بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، واسط آذار ١٩٦٨.

(٢) بيان جبهة الاتحاد الوطني وحزب البعث العربي الاشتراكي في ٢ مايس ١٩٥٨.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، ص ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤ ؛ د. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٣٩٥. من بين الموقعين على البيان: محمد رضا الشبيبي، ومزاحم الباجه جي وناجي شوكت ومحمد مهدي كبه وفائق السامرائي وحسين جميل وعواد علي النجم ومظهر العزاوي ومحمد حديد ومحمد صديق شنشل والدكتور عبد الجبار الجومرد وجعفر البدر وهديب الحاج حمود والدكتور طلعت الشيباني وفيصل حبيب الخيزران.

الأحزاب الوطنية بتوزيع المنشورات وقصاصات الورق التي تحرض الرأي العام على الاضطراب ومقاطعة الانتخابات، وأخذوا يلصقونها على الجدران والأعمدة والدور ويرمونها في الشوارع العامة لكي يطلع عليها عدد من أبناء الشعب، واتهمتهم الشرطة (بالمشاغبين والهدامين) وطلبت من أجهزتها الأمنية بمراقبتهم بشدة وألقاء القبض عليه في أثناء قيامهم بهذا العمل، وأن تعذر ذلك أمرتهم بجمع ما أمكن من قصاصات الورق والحيلولة دون إطلاع الناس عليها[١].

ورغم كل هذه المعارضة الشديد من جبهة الاتحاد الوطني فأن الانتخابات انتهت بفوز (١١٨) بالتزكية من مجموع عدد نواب المجلس البالغ (١٤٨) نائباً.

أغلبهم من شيوخ العشائر، ولم يحدث تغيير جوهري في مجلس النواب من ناحية التمثيل الطبقي والاجتماعي والطائفي، وقد سوغ سعيد قزاز، وزير الداخلية فوز العدد الكبير من النواب بالتزكية، بزعمه إنهم كانوا نواباً منذ أكثر من (١٥) سنة، وخرجوا بالتزكية لمكانتهم الاجتماعية، وأضاف بأن المجلس الجديد يضم من الوجوه الجديدة بين (٣٥ - ٤٠) نائباً، منهم الأطباء والمحامون والصحفيون والتجار وأكثريتهم من الطبقة الوسطى[٢]. وعقد المجلس النيابي اجتماعه الأول في (١٠ مايس ١٩٥٨) وسط إجراءات أمنية مشددة، وصادق في هذا الاجتماع على قانون التعديل الثالث على القانون الأساسي، وبعد يومين صادق على لائحة دستور الاتحاد العربي[٣] ولم يكن للصحافة الوطنية دور في كشف التزوير في هذه الانتخابات بسبب أغلاقها منذ أيلول ١٩٥٤.

والخلاصة، يظهر من خلال موقف المعارضة الحزبية والنيابية من الانتخابات النيابية الأمور التالية:

١ - بذلت الأحزاب السياسية دوراً كبيراً لتعديل أو تبديل قانون الانتخابات، وطالبت بالانتخابات المباشرة لأنها الأقرب إلى التمثيل الشعبي الصحيح، ولأنها

(١) مديرية أمن بغداد كتابه المرقم ٣٠٨٧ في ٩ نيسان ١٩٥٨.

(٢) العراق في التقارير السنوية، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص ٢٧٠.

تتيح للأحزاب الاتصال بالجماهير لنشر مناهجها الانتخابية والدعاية لمبادئها.

٢ ـ بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الأحزاب لتصحيح مسار الانتخابات، ودخول المجلس النيابي إلا أن الذين فازوا في الانتخابات النيابية من ممثلي الأحزاب السياسية كان عدد ضئيلاً جداً، لكنه كان مؤثراً، لأن أغلب الفائزين من السياسيين القادرين على الخطابة وطرح الآراء الإصلاحية بعكس الأغلبية الحكومية ذات الثقافة السياسية المحدودة.

٣ ـ فاز في الانتخابات النيابية عدد من المستقلين من ذوي الاتجاهات الوطنية ومن حملة الشهادات، وبخاصة من المحامين، الذين استطاعوا أن يؤدوا دور المعارضة النيابية وأن يتبنوا المطالب الشعبية الواعية إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

٤ ـ كشفت المعارضة الحزبية والنيابية مواقف الحكومات من الانتخابات النيابية وسعيها المستمر للتدخل فيها، وعملت على أدانة هذه المواقف أدانة شعبية، وقد أسهمت الصحافة الحزبية أسهاماً فعالاً في هذا الاتجاه.

٥ ـ قربت الانتخابات النيابية بين أحزاب المعارضة، وظهر ذلك واضحاً في الجبهة الوطنية المتحدة التي شكلت لخوض الانتخابات النيابية في حزيران ١٩٥٤ ورفعت شعار المطالبة باحترام الدستور والتطبيق السليم للديمقراطية البرلمانية.

٦ ـ بالرغم من جهود المعارضة الحزبية والنيابية لتعديل صورة الانتخابات ومنع التزوير والتدخل الحكومي فيها، إلا أن ذلك لم يسفر عن نتيجة فاعلة، واستمرت الحكومة بتوجيه الانتخابات الوجهة التي تريدها حتى سقوط النظام الملكي، ويؤيد ذلك تقرير للسفارة البريطانية مؤرخ في (٢٢ نيسان ١٩٥٨)[1] عندما ذكر: «أن أعضاء مجلس.. النواب منتخبون كمرشحين بواسطة إجراء يلعب نفوذ النظام فيه دوراً كبيراً جداً حتى أنه يتخذ شكلاً صورياً في الريف، وفي المدن يبدو لمعارضي النظام أن هناك حظ قليل جداً في الانتخابات».

(١) العراق في التقارير السنوية، ص ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

الفصل الثالث:

موقف المعارضة من التطورات السياسية الداخلية في العراق

١ - وسائل عمل المعارضة في المجلس النيابي

٢ - موقف المعارضة النيابية من الوزارات ومناهجها

٣ - المعارضة النيابية والمطالبة بالحريات العامة

٤ - المعارضة النيابية والمطالبة بإصلاح الجهاز الإداري

٥ - موقف المعارضة من الانتفاضات الشعبية

أولاً: وسائل عمل المعارضة في المجلس النيابي:

أدركت المعارضة النيابية خطأ العمل الانفرادي خلال المراحل السابقة إذ اقتصرت المعارضة النيابية على ما يطرحه بعض الأعضاء بلا تنسيق أو تكتل بين النواب المعارضين اللذين يتقاربون في توجهاتهم الفكرية والسياسية أو في مواقفهم من سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة، كما أدركت أهمية العمل الجماعي المنظم على غرار ما يجري في الدول الديمقراطية، إذ تؤلف الكتل النيابية المؤيدة للحكومة، والمعارضة لها، ولهذا بدأت المعارضة التي فازت في انتخابات عام ١٩٤٧ بتوحيد جهودها والاتفاق على منهاج للعمل في المجلس الجديد، فبعد أن أجتمع مجلس النواب المنتخب في (١٧ آذار ١٩٤٧) وتعرف أعضاء المجلس بعضهم على البعض الأخر من حيث الاتجاهات والمواقف، أخذت عناصر المعارضة تتدارس الموقف الواجب أتخاذه من حكومة صالح جبر ومنهاجها الجديد، فظهر التقارب في وجهات النظر واتفقوا على تأليف جبهة للمعارضة داخل مجلس النواب، أطلق عليها اسم (الجبهة الدستورية البرلمانية)[١]. كانت أول كتلة نيابية معارضة تؤلف بصورة رسمية وتسجل في محاضر المجلس منذ بدء الحياة البرلمانية في العراق[٢].

تقدم اثنا عشر نائباً من نواب المعارضة[٣]، في بداية انتظام دورة المجلس النيابي لعام ١٩٤٧ ببيان إلى رئيس المجلس النيابي مرفق بمنهاج عمل، يطلبون فيه مصادقة المجلس وموافقته على أسلوب عمل المعارضة الجديد في المجلس، وجاء في بيانهم، بأنهم أتفقوا على تكوين جبهة برلمانية تدعى(الجبهة الدستورية

(١) نجيب الصائغ، مقابلة شخصية مع الباحث بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٩٤.

(٢) نجيب الصائغ، أوراق نجيب الصائغ، ص ١١.

(٣) وقع على بيان الجبهة الدستورية البرلمانية كل من: - محمد رضا الشبيبي، نصرت الفارسي، جعفر حمندي، ذيبان الغبان، عبد الرزاق الشيخلي، نجيب الصائغ، جاسم مخلص، غازي العلي الكريم، أركان العبادي، ريسان الكاصد، عبد الهادي صالح، عبد العزيز جميل.

البرلمانية)، غايتها القيام بالواجبات النيابية البرلمانية على أساس التعاون فيما بين الأعضاء المنتمين إليها وحددت الجبهة أهدافها بما يأتي[١]:

١ ـ الالتفاف حول العرش وبذل الخدمة اللازمة حسبما يقتضيه الولاء.

٢ ـ ملاحظة حاجات البلاد ورغبات الشعب والتعبير عنها بأصدق لهجة وأفضل أسلوب.

٣ ـ مواصلة السعي بجميع الوسائل الدستورية إلى تحقيق تلك المطاليب والحاجات.

٤ ـ التمسك بالقواعد الدستورية ووضعها موضع التطبيق نصاً وروحاً.

٥ ـ توطيد كيان الدولة وفق سياسة من شأنها تنمية شعور العراقيين بأنهم متساوون، وأن حرياتهم وحقوقهم سواء أكانت عامة أو خاصة مصونة كل الصيانة، كما أن قسمة العيش والحياة بجميع مقوماتها المادية والروحية مضمونة على خير الوجوه.

٦ ـ تأييد كل سياسة رشيدة ومعارضة كل سياسة خرقاء، هدفنا في ذلك المبادئ والأعمال دون الأمور الشخصية.

وحدد البيان أيضاً أسلوب عمل هذه الجبهة لتحقيق أهدافها بما يأتي:

١ ـ غاية الجبهة الدستورية البرلمانية، قيام أعضائها بواجباتهم على أفضل الوجوه، براً بيمينهم الدستورية المقدسة.

٢ ـ ميدان نشاط الجبهة، كافة اللوائح والمناهج والمقترحات والمشاريع والاعمال والمواضيع التي هي من أبحاث مجلس الآمة.

٣ ـ خطتها مراعاة القضايا والشؤون والمصالح العامة ودراستها دراسة دقيقة وتكوين الآراء بشأنها ومن ثم ايضاحها في جلسات مجلس الأمة ودعوة أعضاء المجلس إلى الموافقة عليها وإقرارها حسب الطرق النظامية المألوفة.

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٨٢.

٤ ـ وسيلة الجبهة الدستورية البرلمانية، التعاون التام بين أعضائها على أساس مراعاة الاختصاص وتوزيع الاعمال وتركيز الدراسات والابحاث وتوحيد النتائج والآراء وتوجيهها على أحسن الوجوه الممكنة.

٥ ـ ضم العناصر إليها داخل المجلس التي تشاطرها الرأي الذي هو رأي الأمة وأمضى سلاح لتوحيد سياسة العراق.

بدأ أعضاء هذه الجبهة يجتمعون في مكتبة المجلس النيابي قبل أن تعرض اللوائح على المجلس ويتم الاتفاق على الأمور المطلوب الاعتراض عليها ومخالفتها، ثم يعين الخطباء المعارضون وأسباب المعارضة لموضوع النقاش[١].

وأستمر عمل هذه الجبهة بنجاح وأصبحت لها مواقف وطنية عدة ضد مناهج الحكومة وسياستها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل مجلس النواب[٢].

تطور عمل المعارضة النيابية بعد انتخابات عام ١٩٤٨ وأسس عدد من النواب كتلة سياسية جديدة للمعارضة إلى جانب الجبهة الدستورية البرلمانية أطلق عليها اسم (الكتلة الشعبية البرلمانية)[٣]. وحددت غايتها بمعارضة الحكومات المتعاقبة، والمطالبة بإصلاح البلاد[٤]، فضلًا عن نواب الأحزاب اللذين فازوا في انتخابات عام ١٩٤٨ واللذين قادوا المعارضة النيابية استناداً إلى المناهج الحزبية التي يؤمنون بها. وبذلك أصبحت المعارضة داخل مجلس النواب مؤلفة من:

١ ـ الجبهة الدستورية البرلمانية.

٢ ـ الكتلة الشعبية البرلمانية.

---

(١) نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ١٣.

(٢) المصدر والصفحة نفسها؛ خالد حسن جمعة، المصدر السابق، ص ٢٠.

(٣) ضمت هذه الكتلة كل من: عبد الجبار الجومرد، حسن عبد الرحمن، برهان الدين باش أعيان، خطاب الخضيري، جعفر البدر، عبد الرحمن الجليلي.

(٤) عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي (بغداد ـ ١٩٩٠) ص ٨٦.

٣ ـ نواب الحزب الوطني الديمقراطي.

٤ ـ نواب حزب الاستقلال.

وجرت محاولات بين هذه الكتل النيابية المعارضة للتعاون داخل المجلس والتحالف فيما بينها لمقاومة الأوضاع الدستورية الشاذة في العراق، وقد أسفر التعاون بين الكتلة الدستورية والكتلة الشعبية بعد ذلك عن تأسيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة[١].

نشطت المعارضة النيابية في انتقاد الأوضاع الشاذة للدولة، وركزت في مطالبتها بتطبيق أحكام القانون الأساسي (الدستور) وإصلاح إدارة الحكم وأنهاء التعسف وأطلاق الحريات العامة ورفع المستوى المعاشي للمواطنين ومقاومة السياسة الخارجية، وطالبت أيضاً بالإصلاح على الصعيدين الداخلي والخارجي[٢]. الأمر الذي أدى إلى اشتداد المجابهة بين نواب المعارضة ونواب الحكومة اللذين لم يألفوا أسلوب المعارضة الجديدة المنظم. ففي الجلسة المنعقدة بتاريخ (١٦ آذار ١٩٥٠) تصدى نواب المعارضة لسياسة حكومة توفيق السويدي ومناهجها بانتقادات حادة وشديدة[٣]. الأمر الذي دفع نواب الحكومة إلى الهجوم على نواب المعارضة فتوترت العلاقة بين الجانبين بعد أن تهجم النائب الحكومي سلمان الشيخ داود على المعارضة، ودافع عن نوري السعيد وسياسته، وأسرف في مدحه وتكلم عن المعارضة بكلمات نابية، فقاطعه النائب عبد الرزاق الظاهر نائب البصرة ـ معتبراً كلامه إهانة للمعارضة بأجمعها، ثم ترك القاعة فتبعه نواب المعارضة[٤].

عقد نواب المعارضة اجتماعاً خاصاً في مكتبة المجلس واتفقوا خلاله على تقديم استقالتهم الجماعية من مجلس النواب[٥]، واشترك في تقديمها نواب الجبهة

(١) للتفصيل أكثر أنظر، خالد حسن جمعة، المصدر السابق ص ٢١ وما بعدها.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، ص ص ٣٠ ـ ٥٠.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، ص ١٦٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(٥) عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص ٩٥.

الدستورية والكتلة الشعبية ونواب حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي وبعض النواب المستقلين المتعاطفين مع المعارضة، بحيث بلغ عددهم (٣٧) نائباً[١].

ولعل هدفهم في ذلك حل المجلس القائم والمجيء بمجلس جديد فيه عدد أكبر من المعارضين، وكذلك أشعار الرأي العام والحكومة بأن المعارضة تحرص على حقوق الأمة داخل المجلس النيابي. وعندما عرضت الاستقالة الأولى على مجلس النواب رفضت من أعضاء المجلس، وتظاهر نواب الحكومة في نقاشهم بالحرص على وجود المعارضة، لكن نواب المعارضة أصروا على تقديم الاستقالة الثانية التي قبلت في (١٩ آذار ١٩٥٠). وأكد عدد من نواب المعارضة في كلماتهم في أثناء مناقشة الاستقالة بأنهم اكتشفوا وجود خطة مدبرة للحيلولة دون تمكين المعارضة في المجلس من أداء واجباتها وذلك من خلال أتباع الأساليب الآتية[٢]:

١ ـ مقاطعة نواب المعارضة وحرمانهم من أبداء الرأي في المناقشات داخل المجلس.

٢ ـ انحياز رئاسة المجلس إلى نواب الحكومة.

٣ ـ عدم تطبيق أحكام النظام في جلسات المجلس.

٤ ـ استخدام الألفاظ النابية التي تلحق الإهانة بمجلس الأمة.

من خلال ذلك تبين لنواب المعارضة أن هدف الحكومة هو خنق صوت

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠، ص. ص ١٧٦، ١٧٨ ؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٨، ص ١٣٥.
النواب اللذين وقعوا الاستقالة هم: - أركان العبادي، إسماعيل الغانم، برهان الدين باش أعيان، جعفر البدر، جميل صادق، حربي المزعل، حسن عبد الرحمن، حسين جميل، خدوري خدوري، خطاب الخضيري، داود السعدي، ذبيان الغبان سعدون المشلب، روفائيل بطي، ريسان الكاصد، صالح شكارة، عارف قفطان، عبد الجبار الجومرد، عبد الرحمن الجليلي، عبد الرزاق الحمود، عبد الرزاق الشيخلي، عبد الرزاق الظاهر، عبد الكريم كنه، عبيد الحاج خلف، علي حيدر سليمان، علي ممتاز الدفتري، فائق السامرائي، محمد حديد، محمد رضا الشبيبي، محمد زياد، محمد مهدي كبة، نجيب الصائغ، نصرت الفارسي، هاشم بركات، يوسف المولى، نجيب الراوي وعبد العزيز القصاب.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ـ ١٠٥٠، ص ١٧٧.

المعارضة التي انتقدت السياسة الخطيرة التي أضرت بمصلحة البلاد، وأنها تهدف إلى إنهاء صفة المجلس النيابي مؤسسة ديمقراطية ومنعه من القيام بواجباته.

لذلك أتفق النواب المستقيلين فيما بينهم على عدم ترشيح أنفسهم ثانية عندما تعلن الحكومة إجراء انتخابات تكميلية، إلا أن حزب الاستقلال لم يلتزم بهذا الاتفاق[١].

وبعد إجراء الانتخابات التكميلية، انفرط عقد المعارضة، واختفت الكتل النيابية المعارضة وعادت الأساليب الفردية السابقة، وأصبحت المعارضة داخل المجلس النيابي تعمل أما بصورة مستقلة أو بأسماء الأحزاب السياسية التي تمثلها، ولم يمنع ذلك المعارضين عن التكتل عند التصويت أو في اثناء المناقشات أو طرح الاقتراحات.

حاولت المعارضة العودة إلى أسلوب الكتل النيابية بعد انتخابات حزيران ١٩٥٤، التي فاز فيها (١١) نائباً من الجبهة الوطنية المتحدة والتي أرادت أن تعمل تحت الاسم نفسه داخل المجلس بعد ضم عدد من النواب المستقلين المتعاطفين معها، ولكن المجلس الجديد لم يعقد سوى جلسة واحدة ثم أجل اجتماعه إلى أن قامت وزارة نوري السعيد بحله، وخلال هذه الجلسة اليتيمة التي عقدت في (٢٦ تموز ١٩٥٤) تقدم عشرة نواب[٢] ببيان إلى رئيس المجلس أعلنوا فيه عن

---

(١) نجيب الصائغ، مقابلة شخصية مع الباحث بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٩٤.

(٢) النواب الموقعون على هذا البيان موزعون حسب المناطق الانتخابية والأحزاب التي ينتمون إليها هم:

اسم النائب	منطقته الانتخابية	الحزب الذي ينتمي إليه
كامل الجادرجي	بغداد	الحزب الوطني الديمقراطي
حسين جميل	=	= = =
حذوري حذوري	=	= = =
محمد حديد	الموصل	= = =
ذنون أيوب	=	= = =
جعفر البدر	البصرة	= = =
محمد صديق شنشل	الموصل	حزب الاستقلال
محمد مهدي كبة	بغداد	= =
عبد الجبار الجومرد	الموصل	حزب الجبهة الشعبية المتحدة المنحل
مسعود محمد	أربيل	الحزب الديمقراطي الكردستاني

تشكيل كتلة برلمانية باسم (الجبهة الوطنية) على اساس الميثاق الذي تضمنت فقراته المطاليب التالية:

١ - إطلاق الحريات الديمقراطية كحرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر والأحزاب وتأليف الجمعيات وحق التنظيم السياسي والنقابي.

٢ - الدفاع عن حرية الانتخابات.

٣ - الغاء معاهدة ١٩٣٠، والقواعد العسكرية وجلاء الجيوش الأجنبية ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية، بما فيها الحلف التركي - الباكستاني أو أي نوع من أنواع الدفاع المشترك.

٤ - رفض المساعدات العسكرية الأمريكية التي يراد بها تقييد سيادة العراق أو ربطه بالمحالفات العسكرية الاستعمارية.

٥ - التضامن مع الشعوب العربية المناضلة في سبيل الجلاء والتخلص من الاستعمار ولا سيما مصر والمغرب، والعمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها وتحرير فلسطين من الاستعمار والصهيونية وضمان حقوق شعبها العربي وكيانه.

٦ - العمل على أبعاد العراق والبلاد العربية الأخرى عن ويلات الحرب الاستعمارية واتخاذ العراق موقفاً مؤيداً في الميدان الدولي لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية.

٧ - العمل على الغاء امتيازات الشركات الأجنبية الاحتكارية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإنهاء دور الاقطاع وحل المشاكل الاقتصادية القائمة ومشكلة البطالة وغلاء المعيشة ورفع مستوى معيشة الشعب بوجه عام وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها

٨ - العمل على إزالة الآثار الأليمة التي خلفتها كارثة الفيضان وذلك بإسكان المشردين من ضحايا الكارثة وتعويض المتضررين وتأليف لجنة نزيهة محايدة

لتحديد مسؤولية المقصرين واتخاذ ما يلزم لدرء أخطار الفيضان في المستقبل[١].

وعلى أثر تأجيل اجتماع مجلس النواب نشرت جريدة صوت الأهالي مقالاً افتتاحياً بعنوان (حلول فاشلة) كتبه النائب حسين جميل - نائب بغداد - جاء فيه: «إن هذا الوضع الشاذ الذي تصر الفئة الحاكمة على الاستمرار عليه لا يعني إلا الاستهتار بالحياة الدستورية البرلمانية... فالرأي العام الذي كان يطالب بحل المجالس النيابية من أمثال المجلس الحالي اصبح موضعاً للاستخفاف من قبل الفئة الحاكمة. فتؤجل وتجمع وتفض اجتماعاتها وتوضع على الرف، لتطلق اليد للحكومات والجهات غير المسؤولة بدون أية رقابة برلمانية - مهما كان نوعها - للتصرف في شؤون الحكم والمصالح العامة في البلد»[٢].

ومن الجدير بالذكر أن الأوساط السياسية الحاكمة كانت تتوقع صعوبة قيام تعاون بين هذا المجلس وبين أية وزارة جديدة بسبب وجود عناصر معارضة قوية فيه، من أمثال كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة، وغيرهما، فضلاً عن وجود عناصر وطنية مستقلة، لذلك كان رأي هذه الأوساط هو أن تتقدم الوزارة الجديدة بطلب حل هذا المجلس[٣]، وكان نوري السعيد قد اشترط قبل قبوله تأليف الوزارة حل المجلس النيابي لأنه لا يستطيع الاشتغال مع مجلس فيه أمثال كامل الجادرجي[٤]، وقال في رسالة مؤرخة في (١١ حزيران ١٩٥٤) موجهة إلى خليل كنه: «أصبحنا الآن من الأقلية في المجلس نحتاج إلى من يساعدنا... سيما

(١) جريدة صوت الأهالي، ٢٧ تموز، ١٩٥٤. والمعروف أن فيضان نهر دجلة عام ١٩٥٤ سبب أضرار كبيرة للأهلين.

(٢) جريدة صوت الأهالي، ٢٨ تموز ١٩٥٤.
تلقت الجبهة الوطنية رسائل تأييد من المنظمات الشعبية والجماهيرية في العراق وخارجه، ومن بينها برقية موقعة من (٣٥) طالباً من الطلبة العراقيين الذين يدرسون في القاهرة التي نشرت في جريدة صوت الأهالي بتاريخ ٢٨ تموز ١٩٥٤. يؤيدون ويهنئون فيها نواب الجبهة الوطنية لنضالهم الدائم في سبيل الحرية والديمقراطية وصيانة السلام العالمي ونيل الاستقلال التام ودحض المؤامرات الاستعمارية، ويحثون نواب الجبهة ببرقيتهم على السير قدماً، لضمان مستقبل أفضل لجميع أفراد الشعب العراقي.

(٣) جريدة صوت الأهالي، ٢٨ تموز ١٩٥٤.

(٤) كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٦٣٧.

والمجلس الجديد سيظهر بمظهر يختلف عن المجالس السابقة»[١].

بعد حل المجلس النيابي في (٣ آب ١٩٥٤) اختفت الكتل النيابية المعارضة حتى نهاية الحكم الملكي، وضعفت المعارضة النيابية بصورة واضحة لتدخل الحكومة السافر في الانتخابات النيابية التي جرت في أيلول ١٩٥٤ ومايس ١٩٥٨، وفوز أغلب النواب بالتزكية، ومع ذلك فقد فاز في هذين المجلسين بعض النواب المعارضين، أو أن الحكومة، قد سمحت لبعض هؤلاء بالفوز في الانتخابات لتتجنب الانتقادات بتحويلها إلى حكومة دكتاتورية، بعد حل الأحزاب السياسية وسد الصحافة الوطنية المعارضة، وقد حاول هؤلاء النواب، بقدر المستطاع أداء دور المعارضة النيابية وستتعرف على هذه المواقف في الفصول القادمة.

ثانياً: موقف المعارضة النيابية من الوزارات ومنهاجها

طبقاً للتقاليد الدستورية، كانت الوزارات العراقية تطرح مناهجها الوزارية على المجلس النيابي بهدف الحصول على ثقته بها، ولم يحدث في تاريخ الحياة النيابية في العراق. إن صوت المجلس ضد الحكومة وحجب الثقة عنها. وكانت الحكومات العراقية المتعاقبة تضع الخطط الطموحة لكنها لم تقم بتنفيذ شيء يذكر من تلك الخطط، الأمر الذي دفع أحد النواب إلى القول: «إن الشعب قد سئم الوعود وطال انتظاره للأعمال وقد تعددت المناهج وكثرة الأقوال بدون تطبيق في كثير من الظروف والأحوال»[٢]. وقول نائب آخر: «... كل وزارة تأتي وتتقدم بمنهاج طويل وعريض يحتوي على عشرات المشاريع ولو تحقق جزء منها لأصبحنا اليوم في جنة عدن»[٣]. وأستعرض نائب ثالث: ((تاريخ الوزارات السابقة التي مضى عليها ربع قرن وكان عددها (٣٩) وزارة جابهت أحد عشر مجلساً نيابياً وتقدمت بمثل عددها من المناهج وتساءل: «ما

(١) م. د. ع. رسالة السعيد من لندن إلى خليل كنه المؤرخة في (١١ حزيران ١٩٥٤).

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٦٩، أقوال النائب محمد النقيب – نائب أربيل.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٤، أقوال النائب جعفر حمندي – نائب بغداد

الذي حل بهذه المناهج؟» وأردف قوله بأن هذه المناهج لم تطبق وأسباب عدم تطبيقها يرجع إلى:

١ ـ انعدام خطة عامة تتقيد بها الحكومات وعدم تخصيص المبالغ الكافية للمشاريع.

٢ ـ انشغال الوزارات بأمور شكلية وعدم الاستقرار في بعض الحالات.

٣ ـ ضعف الجهاز الحكومي الذي يجب أن يكون مثالاً للدولة، وسبب ضعف هذا الجهاز هو التدخلات التي حصلت في شؤونه، مما أدى إلى ترجيح المصلحة الخاصة على المصلحة العامة(١).

وعند تشكيل وزارة صالح جبر في (٢٩ آذار ١٩٤٧) طرح منهاج حكومته الذي تضمن: في مجال السياسة الخارجية السعي إلى إتحاد الكلمة وانسجام الآراء ووحدة المسعى بين دول الجامعة العربية، وإلى تحسين العلاقات مع دول الجوار ـ تركيا وإيران ـ وإلى تأسيس علاقات سياسية مع دولتي الباكستان والهند بعد حصولهما على الحكم الذاتي. والعمل على تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند. أما في مجال السياسة الداخلية فقد تضمن المنهاج السعي إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح الجهاز الحكومي إصلاحاً يكفل الأمن والعدل ويستوجب الطمأنينة في نفوس المواطنين، وكذلك تحسين أمور البلديات. ووعد المنهاج بتقوية الجيش والعناية بالمؤسسات القضائية والاهتمام بشؤون التموين وإنجاز دراسات مشاريع الرأي ومجابهة خطر الجراد والآفات الزراعية الآخرى والاهتمام بالجانب الصحي والتعليمي(٢).

تعرضت وزارة صالح جبر ومنهاجها إلى النقد العنيف من نواب المعارضة المتمثلة في الجبهة الدستورية البرلمانية، فقد خاطب النائب عبد الرزاق الشيخلي الحكومة قائلاً: «... اتركوا الترف، فهل فيكم أيها الوزراء من ضحى بفطوره

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٨ أقوال النائب جميل الأورفلي ـ نائب ديالى ـ .
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ص ١ ـ ٤.

وفتش الدوائر والمستشفيات والسجون، لا تركضوا وراء الألقاب والمراوح فوق رؤوسكم والتلفونات (درزن) بصفكم وأصبحتم لم تكتفوا بسيارة واحدة إنما بسيارتين (حرم وديوان خانة)...»[١]. وقال النائب جعفر حمندي - نائب بغداد - إن البلاد جميعها بحاجة إلى العناية والإصلاح، وأشار إلى أن الإصلاح لا يأتي عفواً وإنما يجب أن توضع خطة عمرانية من ناحية الطرق وناحية الري[٢]. وعلق النائب محمد رضا الشبيبي - نائب بغداد - على المناهج الوزارية ووصفها بأنها لطيفة، وتحمل جملاً خلابة ومشاريع مفرحة، إلا أن هذا الفرح سرعان ما يتحول إلى حزن في حالة التطبيق وقال: «نحن الآن ينطبق علينا المثل المشهور - اقرأ تفرح وجرب تحزن -»[٣]. أما نصرت الفارسي وذيبان الغبان وأركان العبادي وغيرهم من المتحدثين فقد انتقدوا سياسة الحكومة وطالبوا أن تتضمن مناهجها حلولاً لقضية فلسطين وللضائقة الاقتصادية في البلد وإلى الإصلاح الإداري الذي يخشى من عواقبه بأن يضيع فيها السائل والمسؤول، واقترحوا أن يتضمن منهاج الوزارة على مشروعين أحدهما قصير الأمد والثاني لمرحلة طويلة[٤].

كانت أغلب الانتقادات التي توجه إلى مناهج الحكومات المتعاقبة تؤكد على الجانب الارتجالي في هذه المناهج الروتينية وعدم الجدية، وكان نواب المعارضة يطرحون الأسئلة على الوزراء على احتياجات البلاد من أقصاها إلى أقصاها ويطالبون دائماً بالتعمير والإصلاح، ووضع الخطط العملية والجدية لتحسين أحوال البلاد، وكانت انتقادات نواب المعارضة واضحة داخل المجلس، وقد اعترف بوجودها الكثير من رؤساء الوزارات عند الإجابة على استيضاحات أعضاء المجلس ومن بينهم صالح جبر الذي قال في الجلسة السادسة سنة ١٩٤٧: «يظن بعض المعارضين الكرام من أن الحكومة لم تقم بأي عمل في تنفيذ المنهج،

(١) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٥٠١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٤٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٩٦.

(٤) جريدة الزمان، ٢ كانون الثاني ١٩٤٨.

وسيطلع المجلس بأن الحكومة قامت ببعض الأعمال»[١] وبعد أن أنهى كلامه أنبرى له أحد النواب قائلاً: «... سأكون لوزارتك مؤيداً بل مسانداً، إذا كانت وزارتك ستسير لتحقيق آمال الأمة العربية وخدمة الشعب العراقي، وإلا فأني سأكون... خصماً شريفاً عنيداً لا تلين له في الكفاح قناة ولا يعرف في الخصومة الشريفة هوادة ولا يهاب في الدنيا سوى اللّه»[٢]. وأوضح نائب آخر بأن الشعب قد مل هذه المناهج التي لا يطبق منها إلا الجزء اليسير، وإنها لا تؤدي إلى نهضة عمرانية البلد بحاجة إليها، وأستشهد بالتجارب السابقة التي مرت بالعراق، ثم دعا في ختام حديثه إلى وضع منهاج قومي للإصلاح، وأشار إلى أن هناك هوة بين الشعب والحكومة، وهناك عدم ثقة من الشعب بالحكومة وقال: «أن الشعب يعتقد أن المسؤولين لا يقدرون المسؤولية ولا ينصفون الشعب»، وطالب بمعالجة هذه القضية والعمل على إصلاح البلاد[٣].

حاول نواب الحكومة الوقوف بوجه المعارضة من خلال تقديم المقترحات بإنهاء المذاكرة والتصويت على الثقة بالحكومة، بالتعاون مع رئاسة المجلس، إلا أن النائب محمد رضا الشبيبي احتج بشدة على عدم السماح للمعارضة بإبداء رأيها بحرية تامة، ومناقشة ردود الوزراء القابلة للرد والدحض، إلا أن الأكثرية الحكومية نجحت في إمرار مقترحاتها بإنهاء المذاكرة والتصويت على الثقة بالحكومة إذ صوت إلى جانبها (٩٥) نائباً وعارضها (١٤) نائباً من مجموع المصوتين البالغ عددهم (١١٩) نائباً. وبعد التصويت بمنح الثقة ألقى صالح جبر كلمة قال فيها: «... إني أشكركم وأشكر الأخوان المعارضين على السواء، لأني أعتقد أن المعارضة مفيدة ولا بد للمجالس النيابية أن تتمتع بها»[٤].

وعندما تألفت وزارة مزاحم الباجة جي في (٢٦ حزيران ١٩٤٨) لم تقدم

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٧، عبد المجيد القصاب – نائب بغداد.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٤، سالم نامق – نائب الموصل.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٢٠٥.

وزارته منهاجاً إلى المجلس للحصول على ثقته بها، لكنه طرح هذا المنهاج في خطاب العرش في (الأول من كانون الأول ١٩٤٨) الذي تضمن الوعود الكثيرة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ففي مجال السياسة الداخلية وعد بتأمين الطمأنينة والرفاهية والنظام في البلاد، وحرص على تمتع الشعب بكامل حرياته القانونية، وحقوقه الدستورية، والجد في معالجة الأزمة المعاشية، وتيسير الخبز للناس. وفي السياسة العربية السعي لانتشال فلسطين العربية من محنتها، والاحتفاظ بعروبتها، ولإقامة دولة موحدة فيها[١].

تعرضت الحكومة ومنهاجها إلى انتقادات حادة من نواب المعارضة، فقد شن حسين جميل - نائب بغداد - وممثل الحزب الوطني الديمقراطي، هجوماً عنيفاً على الوزارة ووعودها الخلابة وقال: «إن رئيس الوزراء أراد أن يثبت للنواب إنه غير عاجز على تنميق خطاب واسع مزخرف يتضمن من المشاريع عدداً كبيراً ويضم من الأمور ما سبق تكراره في كثير من خطب العرش السابقة والمناهج الوزارية». وأصبح بعد ذلك - في رأي حسين جميل - في عداد المدعين الذين أنتقدهم وحمل عليهم، وتساءل النائب حسين جميل باستغراب شديد عن كيفية تدبير رئيس الوزراء المال اللازم لإنجاز المشاريع الكثيرة التي وعد بها بعد أن اعترفت وزارته بخطاب العرش بأنها تعاني من صعوبة مالية. وفي ختام حديثه أكد على أن عدم القيام بالمشاريع النافعة هو مثال يضرب مقدار إهمال المسؤولين لمصالح الشعب[٢].

ازدادت الانتقادات لوزارة الباجة جي بعد قبول استقالة صادق البصام - وزير الدفاع - في (٢٧ أيلول ١٩٤٨) بعد تصريحاته المثيرة لجريدتي الزمان والأخبار في ٢٥ أيلول التي أتهم فيها الإنكليز بخيانة مصالح العرب، والولايات المتحدة بمساعدتها اليهود، فضلاً عن موقفه المعارض لتقليص الأحكام العرفية[٣]. وقد تساءل عدد من نواب المعارضة عن أسباب الاستقالة، الأمر الذي أثار رئيس

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيداي لسنة ١٩٤٨، ص ٢٠٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٣) جريدة الزمان، ٢٥ أيلول ١٩٤٨ ؛ جريدة الأخبار ٢٥ أيلول ١٩٤٨.

الوزراء ودفعه إلى مهاجمة المعارضة، زاعماً من أن بعض المغرضين يتخذون من استقالة البصام سبباً لإثارة مشكلة ضد الوزارة، فانبرى النائب محمد مهدي كبة، رئيس حزب الاستقلال، للدفاع عن المعارضة والرد على أتهام رئيس الوزراء وقال: - «... منذ أن اشتغلنا في السياسة لم نحرج وزارة أو نحدث شغباً في البلاد بل بالعكس ان موقفنا دل على أن سلوكنا كان جداً متزناً، فإذا ما عارضنا، فإنا نعارض على أساس مبدأ، ونعتقد بأننا سلكنا سلوكاً يأتلف ومصلحة البلاد...»[١].

اجتمع مجلس النواب في (٢٣ تشرين الأول ١٩٤٨) لبحث التعديل الوزاري الذي تم بموجبه تعيين شاكر الوادي وزيراً للدفاع، وكان حاضراً الاجتماع رئيس الوزراء - مزاحم الباجة جي - وقد توتر جو المناقشات، وزاد تأثر نواب المعارضة بعد مناقشة أسناد وزارة الدفاع لشاكر الوادي الذي كان عضواً في مفاوضات معاهدة بورتسموث والذي فشل في انتخابات عام ١٩٤٨ عندما رشح نفسه في إحدى المناطق الانتخابية في بغداد. وأجاب رئيس الوزراء على انتقاد نواب المعارضة لشاكر الوادي، موضحاً بأن دور شاكر الوادي في المفاوضات ونشاطه في عقدها كان قليلاً، وأوضح بأنه اشترك خبيراً عسكرياً، وأنه قطع كل صلة بالماضي وأعلن استعداده لتنفيذ سياسة الوزارة[٢]. وقد رد عليه النائب عبد الرزاق الحمود - نائب البصرة - مشيراً إلى أن إدخال عضو في الوزارة من خارج المجلس وعدم استشارة رئيسه يدل على أن الذهنية التي كان يتصف بها رؤساء الوزارات السابقون يتصف بها رئيس الوزراء الحالي، واستطرد يقول أن أدخال شخص ممن أسهم في عقد معاهدة بورتسموث والتوقيع عليها اقل ما يقال فيه انه لم يراع عواطف الشعب[٣].

وبالرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت إلى وزارة الباجة جي، إلا أن المعارضة امتدحت الوزارة، عندما أصدرت قراراً بأنشاء المصرف العقاري، وقال النائب عبد الرزاق الشيخلي بأنه يعارض داخل المجلس، ليس من أجل المعارضة،

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٧١.
(٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٥٣ - ٢٦٣؛ جريدة الزمان، ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٨.
(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢٥٥.

وإنما يعارض كل مشروع فيه ضرر على البلاد، ويؤيد كل مشروع فيه نفع للبلاد، ولذلك يتوجه بالشكر والامتنان لوزير المالية - علي ممتاز - لقيام وزارته بأنشاء المصرف العقاري[١]. وإزاء استمرار الانتقادات لوزارة الباجة جي من المعارضة، استطلعت جريدة الزمان آراء بعض قادة المعارضة عن صورة الوزارة التي تطمح إليها، فكان لقاؤها مع النائب محمد رضا الشبيبي الذي وضع منهاجاً متواضعاً لوزارة الإصلاح في السياسة الداخلية جاء فيه[٢]:

١ - الغاء الأحكام العرفية.

٢ - تقييد السلطات الحكومية وتصرفات رجالها تقييداً حقيقياً بقواعد الدستور وأحكام القوانين ويجب أن تكون المراجع العليا في الدولة القدوة الحسنة.

٣ - السعي بكل الوسائل الممكنة لرفع مستوى المعيشة ومكافحة الغلاء والمجاعة.

٤ - تطبيق سياسة اقتصادية، من أهدافها حماية حقوق المنتجين العراقيين زراعياً وصناعياً من المنافسات الأجنبية.

٥ - تيسير العمل لأرباب الحرف والمهن والصناعات ومكافحة البطالة المتفشية بين هذه الطبقات.

٦ - تخصيص ما يكفي من المال للقيام بالمشاريع العمرانية.

٧ - إصلاح مناهج التعليم في المدارس الحكومية، بإصلاح أهدافها ووسائلها وخصوصاً في الأرياف.

٨ - الاستفادة من الكفاية المتوفرة في الشباب وإحلالهم محل الطبقة الضعيفة من موظفي الدولة.

٩ - العناية بالترفيه عن الموظفين والمستخدمين على وجه يقطع دابر الرشوة.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

(٢) جريدة الزمان، ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٩.

قدمت وزارة الباجة جي استقالتها في (٦ كانون الثاني ١٩٤٩) وعهد إلى نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة، فشكل السعيد وزارته العاشرة في اليوم الأول نفسه، التي لم تقدم منهاجها إلى المجلس النيابي[١]. وانشغلت بمعالجة أثار القضية الفلسطينية، ومكافحة الشيوعية، وقدمت وزارة السعيد استقالتها في (١٠ كانون الأول ١٩٤٩)، فعهد إلى علي جودت الأيوبي بتأليف الوزارة، فشكل الأيوبي وزارته الثانية التي لم تستمر أقل من شهرين، وقدمت استقالتها في (١ شباط ١٩٥٠) فكلف توفيق السويدي بتشكيل الوزارة، فشكل وزارته الثالثة، في (٥ شباط) وأعلنت الوزارة منهاجها في (١٦ شباط ١٩٥٠) الذي كان أكثر خطوطه مستمدة من المنهاج الأساسي لحزب الاتحاد الدستوري الذي كان له في الوزارة أربعة ممثلين[٢]. وقد تضمن المنهاج في مجال السياسة الخارجية السعي إلى توثيق روابط الإخاء والتفاهم بين الدول العربية على أكمل وجه ضمن أحكام ميثاق الجامعة العربية، والسعي لتعزيز العلاقات الودية مع الدول المجاورة، وتوثيق الروابط مع الحليفة بريطانيا أما في المجال الداخلي فقد أكد المنهاج على تعزيز الوحدة العراقية ومقوماتها المادية والروحية ومحاربة النزعات الضارة بها، وتأمين الاستقرار وسيطرة القانون وتعزيز قوة الجيش، واستقلال القضاء بإحلال العناصر الكفء والمستقيمة والاهتمام بالجانب المالي وتحقيق التوازن بين إيرادات البلاد ونفقاتها، والعناية بتحقيق مشاريع الري الكبرى والطرق العامة، والنهوض بالمستوى الصحي وإحلال العناصر الوطنية في مؤسسة السكك الحديد والميناء بدلاً من الأجانب[٣].

بدأ نواب المعارضة بمناقشة المنهاج الوزاري، فأوضح النائب حسين جميل، ممثل الحزب الوطني الديمقراطي، بأن «أقطاب الوزارة الحاضرة أناس يؤمنون بالإقطاع الكبير ويسندون نفوذ العشائر، وإذا أردنا أن نحسن القول فيهم، نسميهم

(١) أصدرت الوزارة ارادة ملكية بتعطيل المجلس من ٨ كانون الثاني ولغاية ٨ شباط ١٩٤٩.

(٢) تضم هذه الوزارة أربعة من أعضاء حزب الاتحاد الدستوري وهم: شاكر الوادي وضياء جعفر وخليل كنه وجميل الأورفلي. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٨، ص ١٦٤.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠،ص ص ٢١، ٢٣.

من المحافظين الرجعيين، فلذلك نقاوم هذه الوزارة لأننا نعتقد أنها تضم أقطاب الرجعيين». ورفض النائب المذكور إعطاء الوزارة فرصة لتحقيق الإصلاح الذي وعدت به في منهاجها، لأن أقطابها ليسوا أهلاً للإصلاح المطلوب الذي تنتظره البلاد منهم، أما إقطاعيين كبار أو محافظون، ونعتها بنعوت تحمل قدراً كبيراً من السخرية إذ وصفها بأنها: «وزارة جبرية بواجهة سويدية»[١]. وأكد النائب حسين جميل على أن الإصلاح الذي يزيل التذمر هو قبل كل شيء الإصلاح السياسي الذي تتوطد فيه أحكام الدستور والحريات العامة، وتتثبت فيه سيادة الأمة ويتحرر فيه الوطن من كل نفوذ أجنبي، وأن نقطة البدء بالإصلاح هي في الانتخابات الحرة الصحيحة المباشرة.

ثم استطرد قائلاً: «لا أعتقد أن من الممكن أن نطلب الإصلاح من وزارة لا تضمن بقاءها في الحكم أسبوعاً واحدا»[٢].

وأيد النائب عبد الرزاق الحمود، أقوال حسين جميل، فوصف عناصر الوزارة بأنها من العناصر المحافظة التي تؤمن بوجود الأقطاع وبصلاحه، وأتهمها بالميل إلى تأييد سياسة بريطانيا والسير مع المعسكرات الغربية، وأستغرب من العلاقة بين السويدي وبقية أعضاء هذه الوزارة[٣]. ثم تكلم ذيبان الغبان - نائب بغداد - قائلاً: «أن تشكيل الحكومة هو علة العلل» وأشار إلى أن الشعب ينفر من الحكومة، معتقداً بأنها عدوته بسبب الظلم والتعسف وعدم المبالاة[٤]. وعلق النائب علي حيدر سليمان على عمر الوزارة وضخامة المنهاج الذي قدمته بالقول: «لا فائدة من أن تقدم الوزارة منهاجاً إذا لم تضمن أنها ستتمكن من تنفيذه، وإنها سيكون لها من العمر ما يعينها على البداية به وتثبيت أسسه على

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠، ص ٤٧، أشار إلى دور صالح جبر وزير الداخلية في تيسير الوزارة.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٠ ؛ جريدة الزمان، ٢٠ شباط ١٩٥٠.

الأقل»[١]. وبعدها أكد على أن عدم الاستقرار السياسي هو السبب في عدم التقدم بمنهاج لصالح البلاد.

اثارت انتقادات نواب المعارضة للوزارة وأعضائها، ولا سيما ممن أسهم في معاهدة بورتسموث، نواب الحكومة الذين أخذوا يتحينون الفرصة المناسبة، فحدثت مشادة كلامية عندما تحدث النائب عبد المجيد عباس عن الربط بين الوزارة ومعاهدة بورتسموث، الأمر الذي دفع أحد النواب إلى القول لأحد رؤوساء القبائل من النواب «لو تحللتم لما وافقتم» فتسوء هذه الكلمة وقعاً في نفوس رؤوساء القبائل الذين أجابوا «نحن لسنا بعبيد» ففقد النظام داخل المجلس، مما أضطر رئيس المجلس إلى تعطيل الجلسة لمدة عشر دقائق. وبعد أن استؤنفت الجلسة تحدث رئيس الوزراء - توفيق السويدي قائلاً: «... إن وزارتي تنهج منهج التفاهم. وشد الأزر وترصين الصفوف، ولذلك لا أجد من مصلحة البلد أن تدخل في مناقشات أكاديمية نحن في غنى عنها. فما وقع في الماضي دخل في حكم التاريخ وأصبح ماضياً تبحث عنه الأجيال الأتية بما يتراءى لها من حسن أو إساءة»[٢].

أستمر نواب المعارضة في مناقشة منهاج الوزارة، وطالب النائب محمد صديق شنشل، ممثل حزب الاستقلال، الوزارة بالإجابة عن تساؤلات المعارضة خلال جلسات المناقشات لئلا تفقد أغراضها، ووجه انتقاداً مراً إلى رئيس الوزراء وأعضاء الوزارة لاستهانتهم بممثلي الشعب بحيث أصبحوا لا يهتمون حتى في الحضور إلى مجلس النواب والاستماع إلى آراء النواب ومناقشتهم، وقال: «اذا كانت الحكومة لا ترى ضرورة الحضور والاستماع إلى آراء النواب ومناقشاتهم، من الأولى لها أن تلجأ أما إلى تعطيل المجلس أو إلى الغاء الحياة النيابية»[٣].

بعدها تكلم الوزراء تباعاً، وأخذوا يغمزون قادة المعارضة في كلماتهم، مما

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠، ص ٥٣.

(٢) الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠، ص ٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

جدد الرغبة في النقاش ثانية، إلا أن أحد نواب الحكومة تقدم باقتراح الاكتفاء بالمذاكرة، وقبل الاقتراح وأنفضت الجلسة بعد التصويت بالثقة على الوزارة.

ومن الوزارات التي تعرض منهاجها إلى النقد العنيف من المعارضة، وزارة جميل المدفعي السادسة المؤلفة في (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣)، والتي أريد بها تهيئة الأجواء لتسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية في (٢ مايس ١٩٥٣)، وحشدت في صفوفها بعض الشخصيات السياسية المعروفة[١]. وقدمت الوزارة منهاجها إلى المجلس النيابي في (٢ شباط ١٩٥٣) وحوى الأمور الآتية:

١ - المحافظة على الأمن والقضاء على الفساد حتى يستتب الاستقرار وتطمئن النفوس في البلاد.

٢ - بذل الجهود للقيام بالإصلاحات العامة المفيدة التي تحتاجها البلاد على أساس تقديم الأهم على المهم.

٣ - تحكيم القانون، وتوطيد أركان العدل في جميع الأمور.

٤ - تجري أنجح الوسائل الكافية للترفيه في أمر معيشة الشعب.

وأشار رئيس الوزراء في ختام كلمته إلى أن التفصيلات والإيضاحات سوف تقدم مع الميزانية العامة والميزانيات الأخرى، وذلك في أقرب وقت ممكن، وطلب من المجلس مؤازرته للتغلب على المشاكل في البلاد[٢]. وبعد أن فرغ رئيس الوزراء من تلاوة منهاج وزارته تصدى له عدد من نواب المعارضة بالنقد الشديد وجرت مناقشة منهاج وزارته مناقشة ساخنة، وكان أول المتحدثين النائب محمد رضا الشبيبي الذي طالب بأشراك الجيل الجديد في المسؤولية الوزارية وفي بداية العهد الجديد للملك فيصل الثاني وقال: «أن البلاد مغلوب على أمرها وأن الأجنبي الغاشم يتدخل في شؤونها وأنه يلتزم فريقاً معيناً من الناس ويفرضهم

(١) ضمت وزارة جميل المدفعي السادسة من رؤساء الوزارات السابقين، علي جودت الأيوبي نائباً لرئيس الوزراء، ونوري السعيد وزيراً للدفاع، وتوفيق السويدي وزيراً للخارجية.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٨.

فرضاً على البلاد، ويناهض كل فئة واعية لها آراءها المحترمة وتفكيرها السياسي الناضج»، وطالب بفسح المجال للجيل الجديد الواع في تفكيره وآرائه لأشغال المناصب حتى يتم إعدادهم لقيادة هذه البلاد في المستقبل بعد انتهاء أمر الجيل القديم[١]. وأشار النائب عبد الرزاق الحمود إلى أن العناصر المحافظة التي تشكلت منها الوزارة هي التي كتبت صفحات غير مشرفة وقائمة في تاريخ العراق الحديث، تثير الأسى وتحز في النفوس، وحذر من انفجار رجل الشارع قائلاً: «إذا انفجر الشارع فأنه سيكون كالبركان يعصف بالصالح والطالح» وأكد في ختام حديثه بأن هذه الوزارة لا تستطيع أن تقوم المعوج ولا إصلاح ما فسد في هذه البلاد، ثم أعلن معارضته لها[٢].

ولم تقتصر انتقادات المعارضة على شخوص الوزارة، وإنما امتدت إلى المنهاج الوزاري الذي جاء مختصراً ولم يتناول معالجة الأوضاع الدستورية الشاذة التي يشكو منها الشعب، والتي كانت وراء الانتفاضات الشعبية المستمرة، وقال عبد الجبار الجومرد - نائب الموصل - بأن الوزارة فاشلة لعدم أدراكها لأسباب التذمر، رغم ضمها لمجموعة من أصحاب الألقاب الضخمة وأساتذة المدرسة القديمة[٣]، وفي الاتجاه نفسه تركزت انتقادات النائب عبد الرزاق الشيخلي الذي وصف أعضاء الوزارة بأنهم نخبة أرستقراطية غير جديرة بأن تكون حكومة وذلك لأن معظم وزرائها مارسوا حكم البلاد مدة طويلة وساهموا في بناء الفساد الشامل الذي تشكو منه البلاد، وطالب بحكومة تمثل الشعب قائلاً: «أن البوادر لا تدل على أن هذه الوزارة ستأتي لهذا البلد بخير وما علينا إلا أن نعارضها بقوة وحماس حتى يتيسر لنا أن نأتي بحكومة تمثل الشعب تمثيلاً صادقاً[٤].

لم يرد أحد من الوزراء على هجوم المعارضة، وتولى جميل المدفعي - رئيس

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٠.
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ١١.
(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٦.

الوزراء - الرد على المتحدثين بشكل مختصر وموجز، أجاب فيه على مطالبة المعارضة بأنهاء الأوضاع الاستثنائية وعودة الحياة الديمقراطية، وزعم أن حكومته سوف تنظر في أمر أنهاء الأحكام العرفية عندما تجد انتفاء الأسباب التي أوجدتها، ووعد بالنظر في أمر الأحزاب والجرائد الملغاة امتيازاتها، ورد على تهجم بعض النواب قائلاً: «تهجم السيد عبد الرزاق الحمود على الساسة القدماء، فإني أطمأنه أن الساسة القدماء هم الذين أوجدوا المجالس النيابية وأصبح فيها من أمثاله نوابا... وتكلم الأخ عبد الجبار الجومرد وتهكم نوعا ما على الألقاب الضخمة. نحن لم نسبغ على أنفسنا هذه الالقاب، وإنما هي أمور جرت عليها الدولة واستعملتها[١]»، وبهذا الرد انتهى النقاش في منهاج الوزارة وحصلت الوزارة على ثقة المجلس.

أعاد المدفعي تشكيل وزارته بعد تولي الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية، وضمت وزارته السابعة المؤلفة في (٧ مايس ١٩٥٣) الوجوه السابقة نفسها، ولم تقدم منهاجاً جديداً الأمر الذي دفع بعض نواب المعارضة إلى انتقادها لأنها ألفت في عهد جديد وفي ظل عاهل يأمل العراقيين أن يكون فاتحة خير، وأشار النائب عبد الرزاق الحمود إلى أن الشعب فقد الأمل بهذه الوزارة التي تشكلت على الطراز القديم من الأشخاص الذين تداولوا حكم العراق أكثر من ثلاثين سنة، وأوصلوه إلى حالته المتردية. وطالب بتأليف وزارة جديدة يطمئن إليها الشعب وتهيء للعهد الجديد[٢].

قدمت وزارة المدفعي استقالتها في (١٥ أيلول ١٩٥٣) فكلف الدكتور محمد فاضل الجمالي بتأليف الوزارة الجديدة في (١٧ أيلول ١٩٥٣) التي ضمت بعض العناصر التي وصفت بالإصلاحية[٣]. وقد اتخذت الوزارة في بداية تشكيلها جملة

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٣) ضمت وزارة الجمالي كلا من محمد فاضل الجمالي رئيساً للوزراء ووزير للداخلية بالوكالة ومحمد علي محمود نائباً لرئيس الوزراء وعلي حيدر سليمان وزيراً للأعمار وعبد الكريم الازري وزيراً للمالية وجميل الاورفلي وزيرا للعدلية وعبد المجيد القصاب وزيرا للمعارف وعبد اللّه بكر وزيراً للخارجية وحسين مكي خماس وزيرا للدفاع وعبد الرحمن الجليلي وزيرا للاقتصاد وحسن عبد الرحمن وزيرا للشؤون =

من الإجراءات لمعالجة الأوضاع الشاذة، ومنها الغاء الأحكام العرفية وإعادة الأحزاب السياسية المعطلة. وقد أوضح الجمالي منهاج حكومته من خلال خطاب العرش الذي حدد سياسة العراق الخارجية بتوطيد الأمن والاستقرار، والاستناد إلى ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة، واعتبار فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي. كما أنها وعدت بأنهاء المعاهدة العراقية البريطانية، أما في مجال السياسة الداخلية فقد أكد على أتباع سياسة الإنماء والأعمار وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والصحي والاهتمام بمشاريع الري والمشاريع العمرانية الأخرى(١).

تعرضت وزارة الجمالي إلى انتقاد الأكثرية الحكومية الموالية لنوري السعيد، الذي لم يكن راغباً في تولي الجمالي رئاسة الحكومة، ومن نواب المعارضة الوطنية الذين لم يجدوا في وزارة الجمالي ما يرضي المطالب الوطنية. وفي أثناء مناقشة خطاب العرش انتقد النائب توفيق السمعاني - نائب الموصل - أسلوب تشكيل هذه الوزارة ووصفها بأنها «تضم عدداً كبيراً من الذوات الذين يكادون أن يكونوا مفاجأة للبلد. ففيها التربوي الفاشل، والصحفي البالي إلى جانب القانوني الضليع، والإقطاعي المتنعم إلى جانب طبيب الأطفال، كما ترى الزاهد التقي إلى جانب عسكري أقحم بالسياسة لغرض معين، والحزبي الذي له ميثاق معين يجلس إلى جانب حزبي رئيسه معروف» ثم تساءل من رئيس الوزراء عن الأسلوب الذي أتبعه في تأليف هذه الوزارة. كما تساءل عما قدمه الوزراء السابقون الذين شكلوا عشرين وزارة ومعظمهم لا تعرف البلاد ماذا قدموا لها(٢).

وتأسف النائب شاكر الماهر - نائب بغداد - بأن تكون هذه الوزارة امتداد للأوضاع السيئة السابقة التي شكا منها السياسيون وغير السياسيين، وأشار إلى

= الاجتماعية وعبد الأمير علاوي وزيراً للصحة وعبد الغني الدلي وزيراً للزراعة وعبد المجيد عباس وزيراً للمواصلات والاشغال وكلا من روفائيل بطي ومحمد شفيق العاني وأركان العبادي وصادق كمونة وزراء بلا وزارة.

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ص ١ - ٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٤.

أن اختيار وزراء على قاعدة الكم لا النوع بحيث أنه جمع عدداً من المعارضين والوزراء السابقين وبعض الموظفين، ووصفها بأنها «كالماء لا لون فيها ولا رائحة»[١]. وعلق النائب عبد الرزاق الحمود على تشكيل هذه الوزارة التي ضمت شخصين من أبرز النواب المعارضين[٢]، قائلًا: «لقد أستطاع فخامة الجمالي أن يقنع جماعة كانوا من أبرز المعارضين، ينعمون بشعبية وثابة، فكان في هذا بارعاً أن كان هو واضع الخطة وأن لم تكن موحى بها إليه، لقد ضرب المعارضة ضربة قاضية»[٣]. وأشار إلى أن نواب المعارضة الذين دخلوا الوزارة قد أخطأوا خطأ كبيراً، وإن هذا الخطأ خلق للمعارضة مشاكل وسيخلف لهم في وسط الحكومة مشاكل وصعوبات. ثم ختم حديثه قائلاً: «إن المعارضة الصادقة المؤمنة بحق الشعب ستصمد وستقف موقفاً أقوى وستبرهن للشعب أن المعارضة لا يضيرها إذا فر منها أو تسلل من صفوفها بعض الأشخاص»[٤].

وتحدث النائب رمزي العمري - نائب الموصل - متشائماً من منهج هذه الوزارة، فقد أعلن أنه لا يأمل خيرا في قدرة هذه الوزارة على مجابهة الوضع الداخلي وتحقيق النهضة الإصلاحية المأمولة ولا في قدرتها على مجابهة السياسة الدولية والسياسة العربية بحزم صادق، وعلل اعتقاده هذا بأن الحكومة الموجودة هي غير متجانسة بل هي متلونة بألوان شتى وليس لها سند خاص في مجلس الأمة، ووصفها بأنها فاشلة ومرتجلة وغير متجانسة وليس لها في الإصلاح خطة علمية مدروسة[٥].

ومن أشد الانتقادات التي وجهت إلى وزارة الجمالي، انتقاد النائب عبد الجبار الجومرد الذي ناقش سلبيات هذه الوزارة، والوزارات التي سبقتها وتحدث حديثاً مطولاً أوضح فيه رأي المعارضة الوطنية:

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٢) الشخصان هما: عبد الرحمن الجليلي وزير الاقتصاد وحسن عبد الرحمن وزير الشؤون الاجتماعية، وهما عضوان في حزب الجبهة الشعبية المتحدة، ومن المعارضين البارزين في مجلس النواب.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٢١.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

١ - إن رئيس الوزراء هو عنصر فعال من عناصر الفئة الحاكمة التي وضعت البلد في هذا الوضع السيء، وإن الإصلاح الذي تنشده هذه البلاد لا يمكن أن يأتي على يد أمثال الدكتور الجمالي الذي تبنى الذهنية السياسية التي تدير شؤون البلاد منذ ثلاثين عاماً.

٢ - عدم انسجام أعضاء الوزارة، والانسجام عنصر رئيسي للبلاد. وإن أعضاء الوزارة الجمالية غير منسجمين من الناحية السياسية ومختلفين في الآراء والمبادئ.

٣ - إن الحكومة الحاضرة لا تتمتع بالأكثرية البرلمانية أو بمعنى أخر أن الأكثرية البرلمانية ليست ملكاً لها، وإن نجاح الوزارة في عملها يتطلب منحها الثقة والتأييد من الأكثرية البرلمانية، أما إذا لم تكن لها أكثرية برلمانية داخل المجلس فسوف تكون الوزارة بوضع لا تحسد عليه خاصة إذا ما كان رئيس الأكثرية البرلمانية معارضاً لها. وبالتالي فأن البلاد سوف تكون تحت زعامتين رئيسيتين هما رئيس الوزراء ورئيس الأكثرية البرلمانية الذي يجب أن يستشار في كل الأمور وإلا هدد الوزراء بالسقوط[١].

٤ - آراء الجمالي في السياسة الخارجية الداعية إلى الانحياز إلى الغرب والقائلة بأن «العزلة وعدم الانحياز مستحيلان» وحماسته للاشتراك في مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط[٢].

ومن خلال ما تقدم نرى أن وزارة الجمالي كانت ضعيفة إلى الحد الذي جعلها تحجم عن طلب ثقة المجلس رغم الإلحاح والمطالبة من الكثير من النواب، إلا أنها وقفت موقفا مانعاً، الأمر الذي جعل بعض النواب يشككون في قدرة هذه الوزارة على تحقيق الاستقرار والنهوض بالبلاد إلى حال أفضل مما كانت عليه[٣].

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ١١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧، وفي ختام حديثه أورد الجومرد بعض الأبيات الشعرية الي تنطبق تماماً على وزارة الجمالي أهمها:

شباب طائش نزق وشيب ما بهم رمق
وشعب طالب ثقة فدلوه بمن يثق

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

ومن الملاحظات المهمة أن المعارضة داخل مجلس النواب كانت تجابه من الأكثرية البرلمانية المؤيدة للحكومة والممثلة لحزب الاتحاد الدستوري بالرد أحياناً، وأحياناً أخرى بالتهويش ولكن موقف الأكثرية تحول اثناء انتقادات وزارة الجمالي إلى موقف المتفرج بين الحكومة والمعارضة[١]. وهذا الأمر يدل على عدم تأييد الأكثرية في مجلس النواب للوزارة وعدم استعدادها للدفاع عنها.

ورغم كل الانتقادات التي وجهت إلى وزارة فاضل الجمالي، فأنها قامت ببعض الأعمال الإصلاحية التي عجز الآخرون عن القيام بها والتي منها[٢]:

١ ـ الغاء الرقابة على الصحافة.

٢ ـ الغاء الأحكام العرفية.

٣ ـ إعادة الحياة الحزبية.

٤ ـ تخفيض إيجارات الدور والمخازن التجارية.

وعند تشكيل الوزارة الجمالية الثانية في (١٨ آذار ١٩٥٤) لم يعرض رئيس الوزراء ـ محمد فاضل الجمالي ـ منهاجاً لوزارته، بل جعله امتداداً لمنهاج وزارته الأولى، الأمر الذي دفع النواب في المجلس إلى توجيه الانتقادات إلى هذه الوزارة، وبدأ الحديث عن ذلك النائب جمال عمر نظمي الذي طالب رئيس الوزراء بأن يقدم منهاجا لوزارته الثانية التي قال بأنها متممة لوزارته السابقة وسائرة على نفس منهاجها وخططها، والدليل على ذلك ما جاء في المذكرة الإيضاحية للميزانية الجديدة التي قدمت للمجلس والتي تنص: «إن هذه الميزانية لا تختلف عن ميزانية السنة المالية السابقة»[٣].

أدرك الجمالي هدف الأكثرية النيابية من معارضة حكومته، ولا سيما بعد أن

(١) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، ص ٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٢٩.

أرادت القيام ببعض الإصلاحيات في مجال الضرائب والأراضي، كما أدرك أهداف المعارضة الوطنية النيابية ولذلك حرص أن يكون مرناً في مناقشته لآراء المعارضين، فاوضح في اجوبته على الانتقادات التي وجهت إلى وزارته بان المعارضة ركن أساسي من أركان الحياة الديمقراطية ولا تستقيم الحياة الديمقراطية بدون معارضة، وأظهر اهتمامه وتقديره لآراء المعارضة، وأبدى استعداده لمناقشة المعارضين وتمنى أن تكون في المجلس دائماً معارضة نيابية قوية، ثم غمز بعد ذلك جانب المعارضة حيث قال: «أن عناصر القوة في المعارضة تتطلب شروطاً ثلاثة، الشرط الأول الشعور بالمسؤولية، فالمعارض إذا شاء أن يكون قوياً عليه أن يزن أقواله وأن يضبط أعصابه، والشرط الثاني أن يتصف بالنزاهة والإنصاف والشرط الثالث في قوة المعارضة أن يقتضي أسلوب اللعب... روح اللعب، روح الاسبورت أي الروح الرياضية التي لها أصول، حيث من أصول الرياضة أن لا تضرب خصمك على الصرة ولا تطعنه من الخلف»[١] وأتهم في خطابه بعض النواب نواب المعارضة الذين انتقدوه بهبوط مستواهم[٢].

لم تقنع آراء الجمالي النواب المعارضين الذين بدأوا بالضرب على المناضد احتجاجاً على أقواله التي عدها النائب شاكر ماهر نوعاً من الشتائم للمعارضة، وعدها صادق البصام مساً بالكرامة وقال على حد تعبيره «هذه فوضى مزعطة»[٣]. ورد البصام على كلمة رئيس الوزراء رداً جزئياً ومركزا حين قال «إن الجمالي أراد أن يعلم المعارضة أخلاق المعارضة وآداب المعارضة فجانبه التوفيق وخانه الطالع». وعلق على الشرط الثاني لقوة المعارضة الذي أشار فيه الجمالي إلى شعور المعارضين بالمسؤولية قائلاً: «أريد أن أستوضح منه – الجمالي – هل هو شاعر بالمسؤولية، وإن هذه البلاد قائمة على بركان

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥٢ – ١٩٥٣،ص ٦٢٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٣٥.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ثائر من التبرم الشعبي؟ فإذا كان المسؤولون لم يشعروا بالمسؤولية فكيف يريد منا الجمالي أن نشعر بها قبل شعوره بها». بعدها أشار إلى الفجوة القائمة بين المجلس النيابي والوزارة، وطالب رئيس الوزراء بأن يشعر بالمسؤولية ويتنحى عن كرسي الحكم ويفسح المجال للكتل والمنظمات كي تمارس سلطاتها المنصوص عليها بالدستور[١].

ضعفت المعارضة الوطنية النيابية بعد قيام نوري السعيد بحل المجلس النيابي في (٣ آب ١٩٥٤) وإجراء انتخابات نيابية جديدة في أيلول من العام نفسه، فاز فيها الأغلبية الساحقة بالتزكية، ولكن ذلك لم يمنع الأقلية المعارضة من مقاومة وزارة نوري السعيد وتوجيه الطعون إليها، ففي أثناء مناقشة استقالة وزارة نوري السعيد الثانية عشرة وإعادة تأليفه الوزارة في (١٧ كانون الأول ١٩٥٥)[٢]، تساءل النائب شاكر ماهر عن سر هذه الاستقالة وقال: «إن الوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب، وأن النظم البرلمانية والديمقراطية تتطلب من الحكومة أن تشرح أسباب استقالتها بصورة واضحة»، وطالب الوزارة أن تعلن أمام المجلس العالي أسباب الاستقالة[٣]. ورأى حسن عبد الرحمن – نائب البصرة – أن عدم استشارة المجلس في التعديل الوزاري يعد مخالفة دستورية واعتداء على حقوق المجلس[٤]. وتساءل نواب المعارضة عن أسباب تبادل المواقع بين وزيري المعارف والمالية – خليل كنه وضياء جعفر – وبقائهما في الوزارة بالتعديل الجديد، رغم أن الوزارة السعيدية الثانية عشرة قد تعثرت في سياستها المالية والتعليمية بوجه خاص، إلا أن رئيس

(١) المصدر نفسه، ص ٦٤٣.

(٢) ضمت وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة كلًا من: نوري السعيد رئيساً لمجلس الوزراء ووزير للدفاع وكالة، وأحمد مختار بابان، نائباً لرئيس الوزراء، وضياء جعفر وزير للأعمار، وخليل كنه وزيرا للمالية، ونديم الباجة جي وزيراً للاقتصاد، وعبد الرسول الخالصي وزيراً للشؤون الاجتماعية، وسعيد قزاز وزيراً للداخلية، وعبد الأمير علاوي وزيرا للصحة، وصائب صالح الجبوري وزيرا للمواصلات، ومنير القاضي وزيرا للمعارف، ورشدي الجلبي وزيرا للزراعة، وعبد الجبار التكرلي وزيرا للعدلية، وبرهان الدين باش أعيان وزيرا للخارجية.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦، ص ص ٣١ – ٣٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٤.

الوزراء احتفظ بالوزراء الذين كانوا مصدراً لهذه التغيرات في الوزارة، أي إنه بقي يستخدم الأدوات نفسها، سوى أنه بدل بينهم في المواقع[١].

قدم نوري السعيد استقالة وزارته الثالثة عشرة في (٨ حزيران ١٩٥٧) وشكل الوزارة الجديدة علي جودت الأيوبي، الذي لم تواجه وزارته المجلس النيابي الذي كان يتمتع بعطلته السنوية ولم تقدم منهاجاً لها، وقدم استقالته في (١٦ تشرين الثاني من العام نفسه) عاهداً إلى عبد الوهاب مرجان بتأليف الوزارة في (١٥ كانون الأول ١٩٥٧)، الذي أكد في منهاج وزارته على القضايا العربية والدولية بصورة أساسية. فذكر بأن سياسة وزارته تتلخص بأنها سياسة عربية قومية، تستهدف إعادة حقوق العرب في فلسطين، ومساندة ثوار الجزائر، والتمسك بميثاق الجامعة العربية، والإفادة من ميثاق بغداد لخدمة مصالح العراق والعرب والمسلمين، ولحفظ السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وأكد احترامه لحرية الصحافة على أن تضع نصب عينها مصلحة البلاد[٢].

انتقدت المعارضة وزارة عبد الوهاب مرجان ومنهاجها، وتساءل النائبان حسن عبد الرحمن وصادق البصام عن كيفية قيام الوزارة بتحقيق هذه الأهداف، وكيف تجمع بين ميثاق بغداد ومصالح العرب، وانتقد حسن عبد الرحمن تشكيلة الوزارة وأشخاصها، وقال: «.. ما هو لونها بالنسبة لسابقتها، فإذا كانت تمثل وجهة نظر السعيد، فلماذا لم يأت هو بالذات إلى الحكم ليواصل عمله من حيث انقطع في حزيران الماضي... وإن لم تكن الوزارة سعيدية، فهي أذن وزارة بين بين، غير معروفة اللون»[٣]، وقد رد رئيس الوزراء على ذلك بالقول: «أن لون هذه الوزارة واضح وصريح، وليس عسيراً عليه وهو اللبيب المحنك، أن يفهم لون وزارتي، فهو معروف مما عرضته على مجلسكم العالي»[٤].

---

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨، ص ١٣.

(٣) جريدة الحرية، ١٨ كانون الأول ١٩٥٧.

(٤) المصدر نفسه.

استقالت وزارة مرجان في (٢ آذار ١٩٥٨)، بعد إقامة الاتحاد العربي بين الأردن والعراق، وشكل نوري السعيد وزارته الرابعة عشرة التي قامت بحل المجلس النيابي وإجراء الانتخابات في (٥ مايس)، وقدم السعيد استقالته في (١٤ مايس) ليشكل أول وزارة للاتحاد العربي، في حين عهد إلى أحمد مختار بابان في (١٩ مايس) بتأليف الوزارة العراقية، وقد أوضح بابان سياسة حكومته الهادفة إلى ترفيه الشعب في معاشه ومسكنه، ومعالجة الوضع الاقتصادي لكسب رضا الشعب وتوفير اسباب الرفاه والرخاء له[١].

تعرضت وزارة بابان إلى انتقادات النواب، وأشار النائب إسماعيل الغانم إلى تعاقب أربع وزارات في فترة قصيرة جداً دون أن تشعر البلاد بأي فرق بين وزارة وأخرى، لأن كل الوزراء من الطينة نفسها والمصنع، فلم يحصل تبدل في الأوضاع السياسية، وانتقد النائب عبد الكريم كنه انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية والمنسوبية، وبعد الهوة وفقدان الثقة بين الحكومة والشعب[٢].

والخلاصة أن المعارضة النيابية كانت تجد فرصتها في اثناء مناقشة مناهج الوزارات العراقية، فتقوم بتوجيه ثقيل اللوم إلى الحكومات العراقية المتعاقبة التي لم تنفذ شيئاً مهما من تلك المناهج الطموحة الواسعة، وتنتقد كيفية تشكيل الوزارات واختيار أعضائها من اللذين لا يملكون القدرة والكفاية على تدوير شؤون وزاراتهم أو القيام بالإصلاح المطلوب، وتجاهل الوزارات للرأي العام ودعوته إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولهذا كان رؤوساء الوزارات يتعمدون اختيار العبارات الرقيقة والقصيرة لتجنب انتقاد المعارضة النيابية.

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٨، ص ٢٢.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٨، ص ص ٢٦ - ٣١.

ثالثاً: المعارضة النيابية والمطالبة بالحريات العامة

١ - الموقف من حرية الصحافة:

ضمن القانون الأساسي العراقي (الدستور) حرية أبداء الرأي والنشر والاجتماع، وتضمنت مادته الثانية عشرة القول: «للعراقيين حرية أبداء الرأي والنشر والاجتماع، وتأليف الجمعيات والانضمام إليها، ضمن حدود القانون»[١]. غير أن هذه المادة وغيرها من مواد القانون الأساسي التي عينت حقوق الشعب، ظلت حبراً على ورق «بعد أن أخذت الحكومات المتعاقبة تنقص من حقوق الشعب وتصادر الحريات العامة، لذلك أصبحت المطالبة بتطبيق الدستور ومنح الشعب حرية الرأي والاجتماع والنشر هدفاً أساسياً من أهداف الحركة الوطنية، وكان مجلس النواب مجالاً رحباً لرجال المعارضة في الوقوف بوجه الحكومات المتعاقبة، والمطالبة بحرية الصحافة والسماح للأحزاب السياسية بالعمل، ومعارضة الأحكام العرفية والمراسيم التي كانت تصدر من الحكومة.

شهدت بداية حقبة البحث توسعاً في الحريات العامة، فقد أطلقت حرية الصحافة، فزاد عدد الصحف المجازة، زيادة ملحوظة في عام ١٩٤٦ وفي الوقت نفسه أجيزت الأحزاب السياسية وأصدرت الصحف الناطقة بلسانها، إلا أن استقالة وزارة توفيق السويدي، وتأليف وزارة أرشد العمري قد هدد الحياة الديمقراطية الوليدة، وأعقبت هذه الوزارة وزارة نوري السعيد (١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦) ووزارة صالح جبر في (٣٠ آذار ١٩٤٧) فبدأ الجزر في الحياة السياسية، وتعرضت الأحزاب والصحافة إلى التعطيل والمحاكمة، فقد عطلت جريدتا السياسة والوطن وقدم رؤوساء تحريريهما إلى المحاكمة[٢].

أثارت سياسة الحكومة أتجاه الصحافة المعارضة، النواب المعارضين، فطالب النائب ذيبان الغبان - نائب بغداد - بحرية النشر والصحافة وأنشاء الأحزاب،

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص ٣٤٠.

(٢) قيس عبد الحسين الياسري، المصدر السابق، ص ٨٢ ؛ جريدة الأخبار ٨ مايس ١٩٤٧. رئيسا التحرير هما: عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف.

وذكر بأن للعراقيين حقاً مصوناً بالدستور العراقي، وهو حق «أبداء حرية النشر والاجتماع» وأتهم الحكومة بأنها قامت بسحب الإجازات وتعطيل الصحف،الأمر الذي يعد تجاوزاً على الحرية التي أقرت في الدستور(١). وأشار إلى أن الصحفيين يؤاخذون على المواضيع التي تتعارض مع رغبة الحكومة، وأن الصحيفة التي تنشر ما يعانيه الشعب يكون نصيبها التعطيل المؤقت أو المؤبد أو سحب الامتيازات وما اشبه ذلك(٢).

وانتقد نواب المعارضة أيضاً سياسة الحكومة القائمة على عدم السماح بنشر أقوال نواب المعارضة في الصحف اليومية، والاكتفاء بنشر الردود عليها، بما يتوافق مع سياسة الحكومة، وقد حذر النائب محمد رضا الشبيبي من هذه الظاهرة، وطالب رئاسة مجلس النواب أن تتخذ ما تراه مناسباً لنشر ما يتكلم به النواب إلى جانب ما ينشر من كلام المسؤولين في الصحف وفي وقت واحد(٣). كما طالب نواب المعارضة بتوفير الأجواء الديمقراطية الصحيحة داخل قاعة المجلس لتبدي المعارضة آرائها بحرية تامة، وكان نواب الحكومة يقطعون الطريق على المعارضة بتقديم مقترح الاكتفاء بالمناقشة. فقد شهدت الجلسة الرابعة والعشرون التي عقدت في (١٨ تشرين الثاني ١٩٤٨) وقفة قانونية ودستورية للنائب حسين جميل وذلك بالرد على مقترح النائب عبد المنعم رشيد - نائب الحلة - الذي طلب التوقف عن مناقشة خطاب العرش، إذ أنه بوقفته تلك لفت انتباه المجلس إلى أن التعليق على خطاب العرش يعد بحثاً ودرساً لشؤون البلاد المختلفة، ثم طرح على بساط البحث ضغوط الحكومة على حرية الصحافة والفكر والتعبير، وامتداد رقابتها على كل شيء، ومن المفيد جداً أن ننقل بعض ما قاله النائب حسين جميل: «إن هذا الاقتراح يسيء للحياة النيابية التي بقيت لدينا من المظاهر القليلة للنظام الديمقراطي في العراق... فإذا منع النواب من التعبير عن آرائهم، فأين يجد النائب

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٥٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١١.

مجال الكلام، إن الصحف موضوعة تحت الرقابة التي تقف ضد حرية النشر، والنائب أصبح لا يجد مجالاً للكلام في مجلس النواب، فمرة ضوضاء وضجيج، ومرة أخرى اكتفاء بالمذاكرة، ومرة حرمان نائب[١] من حضور جلسات المجلس»، وختم حديثه بالمطالبة بأطلاق الحريات العامة وعدم مراقبتها[٢]. أما النائب ذيبان الغبان فقد أصاب عين الحقيقة عندما وجه انتقاداته للحكومة عن حرية الصحافة، مستغرباً من أن بلداً ديمقراطياً فيه خمسة أحزاب لها صحف تمثلها ومن حقها أن تنتقد كل ما تريد، إلا أنها عندما انتقدت الحكومة سدت هذه الصحف. ثم وصف هذا الإجراء بأنه لا مبرر له، وقال إن على الحكومة إذا انتقدت أن تكون رحبة الصدر في المصارحة، وليس من الأنصاف أن تقوم بسد صحف حزبية وتوقفها عن الصدور ويوقف أصحابها وكأنهم من كبار المجرمين. وختم حديثه بالقول: «إن كل عراقي له حق المناقشة وأبداء الرأي وحرية النشر في القانون الأساسي (الدستور) وإن الحريات جميعها مصونة في كافة دساتير العالم»[٣].

كانت الحكومات تلجأ في أحيان كثيرة إلى استخدام أسلوب التعطيل الإداري مع الصحف التي تتعارض وسياستها، وفي إحدى جلسات المجلس وجه النائب إسماعيل الغانم سؤالاً إلى وزير الداخلية - عمر نظمي - عن أغلاق جريدة اليقظة، وبعد إجابة الوزير، عقب النائب المذكور مؤكداً على أن الصحف في البلاد الديمقراطية هي السلطة الرابعة ويجب على الحكومة أن تعطيها مكانتها، وأن تصون حقوقها وأن لا تعطل بحجج عامة، وحذر من أغلاق الصحف بمجرد الإساءة إلى هيئة أو فرد، وإنما يجب أن تحال إلى المحاكم دون اللجوء إلى التعطيل الإداري[٤].

وبعد إعلان الإدارة العرفية في (١٥ مايس ١٩٤٨) قامت الحكومة بوضع

---

(١) يقصد بالنائب الذي حرم من حضور جلسات المجلس هو عبد الرزاق الشيحلي - نائب بغداد - بسبب حدوث مشادة كلامية بينه وبين أعضاء الحكومة ومؤيدها من النواب.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٣٠٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ٤٦٥ - ٤٦٦.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٥١٣.

الصحف تحت مراقبة هذه الإدارة وأصدر قائد القوات العسكرية للمنطقة العرفية في بغداد أمراً في (١٤ آب ١٩٤٩) بإلغاء امتياز (٢٣٧) جريدة ومجلة في مختلف أنحاء العراق، وقد ولد هذا العمل الإساءة في نفوس الذين شملهم القرار العرفي، ورفعت الأحزاب السياسية احتجاجاً شديد اللهجة على ما سمته استغلال الوزارة للإدارة العرفية في خنق الحريات العامة، كما أحتج عليه بعض أصحاب الصحف[١].

اشتدت انتقادات نواب المعارضة للحكومات المتعاقبة على أسلوب الرقابة على الصحف وعلى حرية الفكر ومنع الصحف حتى من التعليق على التبدل الوزاري الذي يحصل، بحيث أصبحت الصحف المعارضة تتعرض للهجوم من الصحف الحكومية، وقد أشار النائب حسين جميل إلى أن الرقابة منعت نواب المعارضة وصحفهم من الرد على ذلك. ومنعتهم حتى من أن يدافعوا عن أنفسهم، وتساءل قائلاً: «ماذا نقرأ؟ وماذا مباح لنا أن نقرأ؟» وختم قوله بأن مشكلة الفكر هذه مهمة توازي مشكلة الغذاء بالنسبة للمتعلمين[٢].

وبالرغم من الغاء الأحكام العرفية، إلا أن الحكومات المتعاقبة استمرت بمراقبة الصحافة والتشديد على الحريات العامة، الأمر الذي دعا نواب المعارضة في عام ١٩٥٢ إلى مطالبة وزير الداخلية بأن لا تلعب يد الرقيب في خطب نواب المعارضة، وكان من بينهم عبد الجبار الجومرد الذي قال: «بأنه ليس من النظم الديمقراطية أن تتحدث هيئة تشريعية في قضايا خاصة، فيحرم الرأي العام من سماع حقيقة ما قالته المعارضة في مشاكل الدولة الحيوية»[٣]، ومن الواضح هنا أن الحكومة كانت قد عينت (رقباء) مهمتهم التلاعب والتغيير في خطب أعضاء مجلس النواب ولا سيما نواب المعارضة وفق مصلحة الدولة، وقد عد الجومرد هذا العمل تجاوزا على القانون واستهانة بالحريات العامة التي نص عليها الدستور.

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٨، ص ١٢٠.
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ص ٣٢١ - ٣٢٢.
(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٣٩٤.

وتساءل النائب توفيق المختار من وزارة الداخلية عن خشيتها من انتقادات الصحفيين وطالب الوزارة بإعطاء الحرية للصحافة بأن تبدي وجهة نظرها في إصلاح البلاد[١].

أستمرت الحكومة في ضغطها على الصحافة المعارضة، وبعد أن ألف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة في (٣ آب ١٩٥٤) الغت وزارة الداخلية في ١٤ آب أمتياز خمس عشرة صحيفة ومجلة تصدر في بغداد، بين أدبية وسياسية، وقرر مجلس الوزراء في ٢٩ آب تعطيل تسع عشرة صحيفة أخرى لمدة سنة واحدة، وفرضت حصاراً فكرياً بإصدارها عشرات القرارات بمنع الكتب والصحف والمجلات ذات الاتجاهات القومية والتقدمية من دخول العراق، ولم تكتف بذلك، وإنما أصدرت مرسوم المطبوعات رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ الذي ألغت بموجبه الأمتيازات الممنوحة للصحف والمجلات بحجة أنها كانت مصدر لأشاعة الفوضى وبث روح التفرقة بين أبناء الشعب والتمول من مصادر سرية بقصد ترويج مبادئ حرمها القانون، ولم تسمح بعد ذلك إلا لسبع صحف بالاستمرار في الصدور[٢].

هاجمت المعارضة في المجلس النيابي، رغم محدودية عددها ونشاطها، إجراءات السعيد التعسفية، وأتهم النائب شاكر ماهر - نائب بغداد - الوزارة بقتل الصحافة المعارضة إلى الحد الذي سبب رد فعل لدى القارئ، لأن الصحافة أصبحت تحمل طابعاً واحداً، بحيث لم يكن فيها مقالاً واحداً يعارض سياسة الحكومة وأستطرد يقول: «عندما أسأل من صاحبها عن السبب يقول لا أستطيع الكتابة إذ أن سيف الحكومة مسلط على رأسي». وختم حديثه بأن يرى من باب الحرص على مصلحة الحكومة والمجلس أن تعطي الأجازات للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط الصحفية اللازمة[٣]. وأيده في ذلك النائب سلمان البيات،

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ٢٥٣.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية في العراق، ص ص١٠٣ - ١١٢ (الصحف التي أجيزت هي: الزمان، الحوادث، الشعب، الحرية، اليقظة، الأخبار، عراق تايمس بالإنكليزية)

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ٢٣٠.

الذي انتقد سياسة الحكومة الخاطئة بتحديدها الصحافة مشيراً إلى أنه بعد هذا التحديد لم يعد يقرأ في الصحف العراقية دفاعاً عن العراق في اشد الحالات خطراً وأحوجها للدفاع، لذلك اصبحت الصحافة تكتفي بأن تحشد أعمدتها بأخبار الجرائم وقرارات المحاكم الجزائية. وختم حديثه بالقول «أن الشعب لن يدافع عن هذا النظام إلا إذا كان حرا»[١].

وشدد محمد مشحن الحردان – نائب الدليم – على مطاليب نواب المعارضة بفسح المجال للحريات العامة وعدم احتكار الصحف والحيلولة دون تمكين ذوي الكفاية من إصدار الصحف والمجلات[٢]. أما النائب حسن عبد الرحمن فأنه أشار إلى المادة (١٢) من القانون الأساسي، التي تنص على أن كفالة الدستور للحريات العامة ضمن حدود القانون، وأكد على أن المراسيم التي أصدرتها الحكومة فيما يتعلق بالجمعيات والصحافة قد أثرت في هذه المادة القانونية بحيث جعلتها (أثراً بعد عين) وإزالتها من عالم الوجود. وختم قوله، بأن الصحافة مقيدة لا تستطيع أن تقوم بأي عمل من تلقاء نفسها، وأن زمامها بيد الحكومة، ثم طالب بشدة بفك هذا القيد وأطلاق حرية الصحافة[٣].

ومن الجدير بالذكر أن تحديد حرية الصحافة أدى إلى تقويض دعامة أساسية من دعامات النظام الديمقراطي في العراق ولا سيما بعد صدور مرسوم المطبوعات، ووضع شروطاً تزيد على ما نص عليه المرسوم رغم ما فيه من قيود. وإلا فما معنى خطة الحكومة في تحديد عدد الصحف التي تصدر ووضع الرقيب عليها.

أدت إجراءات نوري السعيد إلى تحول الصحافة إلى ما يشبه نشرات الأخبار اليومية بعد أن خلت من التعليقات والمقالات الأفتتاحية، رغم أن الامتيازات السبعة قد منحت إلى اشخاص معروفين بولائهم للحكومة، وأكد عدد من النواب

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٤ ؛ جريدة الحرية، ١٠ كانون كانون الثاني ١٩٥٦.

عجز الصحافة عن إداء دورها بعد أن حددت بصحف معينة ومنع إعطاء رخصة بإصدار صحيفة حتى لأعضاء مجلس الأمة من المؤيدين للحكومة[١]. ووصف النائب سامي باش عالم – نائب الموصل – الصحافة بأنها أصبحت عاجزة عن ممارسة وظيفتها الدستورية ورقابة الرأي العام على أعمال الحكومة، وأنها أصبحت مقتصرة على البرقيات التي تذاع بالراديو والأخبار المحلية، وذكر في ختام حديثه بأن الحريات الدستورية في العراق اصبحت في محنة قاسية[٢]. وأنتقد حسن عبد الرحمن الحكومة لاستمرارها بسياسة تقييد حرية الرأي والصحافة وحرية تأليف الأحزاب منذ تشكيل الوزارة في آب ١٩٥٤، على الرغم من أختلاف الظروف عن الظروف التي جاءت بها الحكومة، ثم شدد على أعطاء الناس حقوقهم كاملة غير منقوصة[٣].

وأدان عدد من النواب موقف الحكومة من الصحافة والأحزاب، ووصفوا إجراءاتها أنها هدم للحريات العامة في المملكة العراقية، وقالوا بأن الصحافة وصل بها الأمر أن تتستر وتخفي الحقائق التي تجري في مجلس النواب وتتغافل عنها[٤]. وأكد محمد مشحن الحردان ضرورة قيام الحكومة بتعديل قانون المطبوعات لأن حرية الصحافة أصبحت غير ذات أهمية، وأشار إلى أن المبالغ التي تتسلمها الصحافة عن نشر الاعلانات والمبالغ الأخرى من الجهات المسؤولة، أصبحت سبباً في تحجيم الصحافة عن إداء واجبها، وطالب بمحاسبة المفسدين حتى لا يتمادوا في فسادهم[٥]. ووصف عدد من نواب المعارضة الصحافة بالجمود والموت، وأنها أصبحت تسعى إلى الرزق ولا تستطيع انتقاد الحكومة، وطالبوا بإعادة حرية الصحافة ومعالجة هذا الأمر[٦].

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٦، ص ٧٦٤.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦، ص ١٣٦.

(٤) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٦، ص ٧٦٥؛ جريدة الحرية ٦ حزيران ١٩٥٦.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٦، ص ٧٦٥.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة كانت قد أعطت الأمتياز في إصدار الصحف إلى عدد قليل من أتباعها وبقي الصحفيون عامة أجراء عند أصحاب الامتياز، لذلك زادت انتقادات نواب المعارضة للحكومة، وكانوا يرون بأن مرسوم المطبوعات قيد الصحافة كثيراً وأن قضية التمسك بعدد من الصحف أمر لا مبرر له وأنه يجعل الصحافة متخلفة وتبقى في جمود مستمر وهذا لا يوافق الصالح العام[١].

وبعد انتهاء أحداث انتفاضة عام ١٩٥٦، وعودة الأوضاع الطبيعية إلى العراق، عاد عدد من النواب إلى المطالبة بألغاء القيود على الصحافة، فانتقد النائب سلمان البيات سياسة الحكومة الداخلية نقداً لاذعاً عندما قال: «المفروض أن تحكم البلاد حكماً ديمقراطياً وفق ما نص عليه الدستور الذي أقسمنا جميعاً على أن نرعاه ونتعهده، ولكن مع الأسف الشديد لا نجد الحكم ديمقراطياً بل دكتاتورياً، فالحريات منتهكة والصحافة مهانة» بعدها تطرق إلى تعطيل بعض الصحف الوطنية ومحاسبة صحف أخرى لا لسبب بل لأنها لم تسهب بوصف أحتفال قوبل به أحد المسؤولين مثلاً، أو كتبت عناوين بارزة عن بعض الأمور، ثم طالب برفع الضغط عن الحريات العامة ولا سيما حرية الصحافة، وناشد الحكومة بأن تفتح قلبها وعينها وأذانها وأن تكون واسعة الصدر فتسمع كل نقد يوجه إليها[٢].

وخلال مناقشة الميزانية لعام ١٩٥٧ شدد نواب المعارضة على رفع الرقابة عن الصحف وكرروا ما طرح في جلسات سابقة من أن الصحف اصبحت لا تنشر أقوال النواب كما هي مدونة في المحضر، وعدوا ذلك مخالفة دستورية وأعتداء على حرية الرأي، والحرية الدستورية ونبهوا الحكومة على أن تترك الصحفيين وشأنهم لنشر خطب النواب وأن لا تعمل يد الرقيب في ذلك[٣].

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ٢٣٤.

(٢) جريدة الحرية، كاون الأول ١٩٥٧.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧، ص ١٢٣.

ومما يجب الأشارة إليه أن سياسة الحكومة اتجاه تقييد حرية الصحافة جعلت المثقفين والناس جميعاً يشعرون بألم بالغ لاستمرار هذه الإجراءات التي قيدت النظام الديمقراطي في المملكة العراقية وحالت دون تمتع المواطنين بحقوقهم الدستورية، لذلك نرى أن نواب المعارضة كانوا بأستمرار يقفون بوجه الحكومة ضد هذه التجاوزات الدستورية ويوجهون لها النقد الشديد ويطالبونها بتغيير سياستها تجاه الحريات العامة وحرية الصحافة بشكل خاص.

٢ ـ : الموقف من نشاط الأحزاب السياسية

أجازت وزارة توفيق السويدي خمسة من الأحزاب السياسية في (٢ نيسان ١٩٤٦) واصبح لكل حزب صحيفة معبرة عن آرائه ومعتقداته وأجتهاده، إلا أن الحكومة سرعان ما ضاقت ذرعاً بهذا الحق المشروع، وهذه الحرية السياسية، ولم يرق ذلك لكثير من الساسة. فحالوا بين الأحزاب والشعب بعدم فسح المجال لها للعمل في جو تتوفر فيه إمكانيات العمل السياسي الديمقراطي. وأخذت تتهم هذه الأحزاب بأنها تنشر أفكاراً هدامة ويجب مكافحتها[١]. وركزت وزارة نوري السعيد السابعة (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦) في منهاجها على أقتراح إصدار بعض القوانين الاستثنائية لمكافحة ومضايقة حرية الرأي وحرية الفكر، وحرية النشر، الأمر الذي ساعد على نشاط الأحزاب السرية[٢]. وقد أنتقد أحد النواب مقترحات الحكومة محذراً من أضرار أصدار القوانين المقيدة للحريات قائلاً: «... لا حاجة لأي قانون استثنائي تكم به الأفواه وتغل به الأيدي والأرجل، وأني أوكد لكم ايها المسؤولون من أن الشعب العراقي لا يعرف الأفكار الهدامة ولا يعرف الآراء النازية ولا الشيوعية. والدين يتنافى مع هذه النظم، ولكن المظالم والاستغلال لهذا الشعب هما اللذان يحفزان على مقاومة المسؤولين». ثم أستطرد مخاطباً الحكومة: «إذا ما عدلتم بين الناس فلا آراء متطرفة ولا آراء هدامة لدى هذا الشعب

(١) جريدة الزمان، ٢ نيسان ١٩٤٩.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٥٢٤.

الأبي»[١]. وانتقد روفائيل بطي ـ نائب بغداد ـ أسلوب الحكومة الخاطيء في مكافحة الشيوعية، وقال بأنها تسير نحو الشيوعية لا في طريق مكافحتها، موضحاً ذلك بأن الشيوعية في العراق تحتاج في نشر مبادئها إلى أمور متوفرة في الحكومة آنذاك، وحددها بما يأتي:

١ ـ التفسخ بالجهاز الحكومي.

٢ ـ التذمر العام الذي لم يصل في أي عهد إلى ما وصل إليه.

وعلق على ذلك قائلاً بأن الشيوعية لا يمكن مكافحتها بالسجن والاعتقال، بل بتحسين الوضع العام للشعب، فعندما يجد المواطن نفسه في وضع جيد وأهتمام من الحكومة فلن ينظر إلى أي اتجاهات أخرى. وأستنكر أسلوب الرقابة على صحافة الأحزاب وتساءل بقوله «أية حرية دستورية تتمتع بها بلادنا؟ وماذا يفعل الحزب إذا كان لا يستطيع نشر آرائه في الشؤون العامة؟ وهل يجوز لنا أن نتصف بالديمقراطية ونستعمل الرقابة بهذه الأمور؟»[٢].

قامت وزارة صالح جبر بتعطيل حزبين من الأحزاب الخمسة هما «الشعب والاتحاد الوطني» الأمر الذي دفع نواب المعارضة إلى استنكار قرار الحكومة، وعده النائب روفائيل بطي وصمة عار على حكومة العراق وعلى الأسلوب الدستوري الحر[٣]. وأيده النائب غازي العلي الذي طالب بانتهاج مبدأ قومي سليم مستند على أسس قومية متينة، وطالب بمحاربة الفقر والجهل والمرض. وأوضح إلى أنه بوساطة هذه الأمور تكافح الشيوعية، وعلق على ذلك بقوله: «إذا لا توجد صحة ولا ثقافة ولا رفاهية ولا عيشة منظمة، يستولي على الأفراد اليأس، وإذ يئس الفرد لا يكون شيوعيا فحسب وإنما يكون شيطاناً»[٤]. وانتقد فائق السامرائي أغلاق الحزبين المذكورين عندما قال: «أن من المفيد بقائهما في

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ١٣٢، أقوال النائب عبد الهادي البجاري.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٤٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٣٨.

حقل الخدمة العامة، لأن كلا منهما يمثل وجهة نظر خاصة في هذه البلاد، ومن الخير لوجهات النظر هذه أن تظهر في أحزاب رسمية من أن تظهر بمظاهر أخرى في البلد»[١].

استغلت الحكومات العراقية المتعاقبة أعلان الأحكام العرفية للتضييق من حرية النشاط الحزبي العلني، ومقاومة نشاط الأحزاب السرية، الأمر الذي أدى إلى تجميد نشاط الحزبيين (الآحرار والوطني الديمقراطي) بعد أعلان الأحكام العرفية في عام ١٩٤٨، وقد عاد الحزب الوطني الديمقراطي إلى ممارسة نشاطه في (٢٥ آذار ١٩٥٠)، وأسس حزب الجبهة الشعبية المتحدة في (٢٦ مايس ١٩٥١)، وقد أسهمت هذه الأحزاب في الانتفاضة الشعبية في (تشرين الثاني ١٩٥٢) الأمر الذي أدى إلى تعطيل الأحزاب وأعتقال قادتها وأصبحت الحياة الحزبية مشلولة إلى درجة أن العضو المنتمي إلى حزب كان يلاحق كما يلاحق الدخيل ولا يعامل معاملة الوطني الأصيل[٢].

وبعد استقالة وزارة نوري الدين محمود وتأليف وزارة جميل المدفعي في (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣) طالب نواب المعارضة بأفساح الحريات الدستورية للشعب وأطلاق ما قيد منها في بعض الظروف، وطالبوا الحكومة بالتفكير الجدي بالحالة المعاشية للشعب، والقضاء على الغلاء الذي ضاق به الناس[٣]. ودعا النائب روفائيل بطي إلى إعادة اجازة الأحزاب السياسية وإعادة الصحف السياسية الملغاة وقال «علينا أن نركز حكم الشعب على أسس دستورية سليمة» ونقل إلى المجلس قول الكاتب الأمريكي (جون غونتر) الذي زار العراق ودرس أحواله وقال «وجدت في العراق دولة... لا نظير لها في العالم، فهي دولة وبلاد دكتاتورية بلا دكتاتور، وديمقراطية ولكن من غير أحزاب وهذا شيء عجيب...»[٤].

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٧٤.

(٢) عباس علي، زعيم الثورة العراقية، مطبعة النجاح، (بغداد - ١٩٥٠)، ص ١٦٨.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٦٣.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وتطرق النائب نجيب الصائغ إلى تجاوز الحكومة على الحريات العامة، وأشار إلى أن الشعب العراقي يشكو من القيود المفروضة على حرياته وقال بأن الأحزاب التي ألغيت تمثل الرئة للشعب العراقي يتنفس بواسطتها، ويعبر عن آماله وآلامه، وأخيرا تساءل: «هل يمكن تسمية نظام الحكم في العراق اليوم ديمقراطياً والحياة الحزبية ملغاة بأمر عسكري»[١]. واشار النائب عبد الرزاق الشيخلي إلى المادة (١٢) من الدستور التي تنص على حرية أبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والأنضمام إليها. ووصف قانون الجمعيات بأنه سيف لقتل الحريات ومصادرتها وجعلها أوهاماً، مشيراً إلى أن الحكومة أعطت هذه الحريات باليمين وأسترجعتها بالشمال[٢]. وعقب عبد الجبار الجومرد قائلًا: «أن دولة ونظامها ديمقراطي وأحزابها مغلوقة قولوا أيها السادة أنها دكتاتورية». ثم ناشد الحكومة بأجازة الأحزاب إذا لم تكن دكتاتورية، وطالب بفسح المجال للأمة أن تقول كلمتها وأن تستشار الكتل والاحزاب. وشجب سياسة التهويش والتضليل التي تقوم الصحف المأجورة من الحكومة ضد نواب المعارضة والأصوات الوطنية[٣]. وذكر صادق البصام بأن موضوع الشيوعية أصبح عكازة الكثير من الوزارات، وقال أن الأحكام العرفية هي التي نشرت الشيوعية ودفعت بالعمل السري لمكافحة السياسة التي تنتهجها الحكومة[٤].

وبعد قيام وزارة نوري السعيد الثانية عشرة المؤلفة في (٣ آب ١٩٥٤) بإلغاء الأحزاب السياسية وإسقاط الجنسية عن العراقيين المتهمين بالشيوعية، قامت المعارضة النيابية بانتقاد هذه الإجراءات واتهمت الحكومة بأنها السبب في انتشار الشيوعية، وطالبت بسد الثغرات والاعتراف بوجود النواقص وسوء الأوضاع، ووجوب مواجهتها بجرأة وصراحة، وأرجعت نشوء الأحزاب المسماة بـ(الهدامة) إلى عدة عوامل منها[٥]:

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٩٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٥) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ٢١٥.

١ ـ عدم المساواة والإسراف بالفوارق بين أفراد الشعب.

٢ ـ الظلم في معاملة المواطنين.

٣ ـ انخفاض مستوى المعيشة.

وأكد نواب المعارضة على أن انتشار المبادئ الهدامة في أي مجتمع دليل على أعراض مرضية لسوء حالة ذلك المجتمع، وطالبوا الحكومة الاعتراف بها ومعالجتها بفسح المجال للأحزاب السياسية للتعبير عن تطلعاته ومشاكله[1]. وفي الجلسة الثامنة للمجلس عام ١٩٥٦، طالب النائب حسن عبد الرحمن بإعادة أجازة الأحزاب، وشبه إلغاءها لفترات متقطعة بحال من بنى دارا فهدمها، ثم بناها ثم هدمها، ولا يبالي لما يلحقه من أضرار. وقال أن الأحزاب يمكنها أن تتلافى الأخطاء التي تنسب بعقد مؤتمر لها تناقش فيه تلك الأحزاب أمورها[2].

وعلى أية حال فقد أستمر نواب المعارضة في انتقاداتهم للحكومات المتعاقبة على سياساتها الداخلية، وبشكل خاص فيما يتعلق بحرية الأحزاب السياسية، وطالبوا الحكومة بالالتفات إلى فشلها في هذا المجال، وأن تسعى إلى بناء سياستها الداخلية على أسس علمية صحيحة، وشددوا بمطالبتها على فسح المجال للأحزاب السياسية التي تعينها في أعطاء الآراء الصحيحة، إلا أن الحكومة استمرت في سياستها الداخلية على محاربة الأحزاب السياسية، الأمر الذي دفع الأحزاب الملغاة إلى التعاون مع الأحزاب السرية وتشكيل جبهة الاتحاد الوطني السرية عام ١٩٥٧، التي أدت دوراً في الإطاحة بالنظام الملكي في ١٤ تموز عام ١٩٥٨.

٣ - مقاومة الأحكام العرفية وسياسة المراسيم

أعلنت الأحكام العرفية[3]، في حقبة البحث أربع مرات، كانت الأولى في (١٥

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥، ص ٣٥٤.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، ص١١٠.

(٣) نصت المادة ٢١ في القانون الأساسي العراقي على حق الملك في أعلان الأحكام العرفية بعد موافقة مجلس الوزراء، وقد جرت مناقشات في هذه المادة في أثناء مناقشة مشروع الدستور في المجلس التأسيسي، وأشار المناقشون إلى أن الأحكام العرفية هي أشد القيود للحرية الشخصية وسالبة للحقوق، =

مايس ١٩٤٨) بسبب الحرب العربية - الصهيونية واستمرت حتى (١٧ كانون الأول ١٩٤٩). والثانية في (٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢) بسبب الانتفاضة الشعبية وما أعقبها من تأليف وزارة عسكرية برئاسة نوري الدين محمود، رئيس أركان الجيش، واستمرت لمدة (٣١٨) يوماً. والثالثة في (١٥ كانون الأول ١٩٥٣) في لواء البصرة بسبب إضرابات عمال نفط البصرة، واستمرت (٤٦) يوما، والرابعة في (١ تشرين الثاني ١٩٥٦) بسبب الانتفاضة الجماهيرية لمساندة مصر ضد العدوان عليها واستمرت (٢١١) يوما[١].

أدركت المعارضة النيابية أهداف الحكومات من وراء إعلان الأحكام العرفية، التي يمكن تلخيصها بأضعاف الحركة الوطنية وتمكين الحكومة من استخدام الشدة ضدها، ولهذا ركزت المعارضة على انتقاد هذه الأحكام، موضحة مخالفتها لأحكام الدستور، وقال النائب المحامي ذيبان الغبان لا يوجد في الدستور ذكر المحاكم العرفية... وقد عين القانون الأساسي (الدستور) محاكم دينية ومدنية، ومحاكم عسكرية يحاكم أمامها العسكريون. والدستور قال بأن تعلن الأحكام العسكرية ولم يقل تعلن الأحكام العرفية»[٢]. ثم طلب من وزير العدل أن يأتي بمثال واحد عن وجود محاكم عرفية عسكرية في بلاد ديمقراطية برلمانية. وختم حديثه بالقول أن اللائحة التي تشكلت فيها المحاكم العرفية العسكرية مخالفة للدستور، وأن حق القضاء هو مخول للمحاكم المدنية، ولا يوجد عرف دستوري يعطي حق القضاء إلا للمحاكم المدنية[٣].

استغلت الأحكام العرفية التي أعلنت في (١٥ مايس ١٩٤٨) بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي والحفاظ على الأمن الداخلي، لمحاربة الحركة الوطنية،

= ويجب أن يؤخذ رأي مجلس الأمة عليها، ولكن المادة أقرت من دون تعديل. أنظر حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨ - ١٩٣٠، (لندن - ١٩٨٧)، ص ص ١٥١ - ١٥٢.

(١) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص ١٥٣.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٨٠.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٨٢.

الأمر الذي دفع النائب حسين جميل إلى مهاجمة سياسة الحكومة في إعلان الحكام العرفية وتطبيقها الغريب والشاذ واستغلال بعضهم لها لتحقيق مآرب شخصية، لأن الأحكام المذكورة استغلت لغير الأغراض التي أعلنت من أجلها، ومعنى ذلك استغلال القضية الفلسطينية لإعلان الأحكام العرفية التي كانت موضع استغلال، وهاجم بشدة سياسة الحكومة باستغلال تلك الأحكام ضد رجالات الحركة الوطنية فأحيل الكثير منهم إلى المجالس العرفية بتهم لا تتصل بقضية فلسطين والأسباب التي يحاكمون من أجلها تتعلق بنشاطهم النقابي ولكونهم عمالاً أو بسبب خصومات شخصية أو لأغراض حزبية كخطبة ألقاها أو أقام مجلس فاتحة أو الاشتراك في موكب أو مظاهرة أو دعوة إلى إضراب عمال أو قصد إلى بغداد. وأشار حسين جميل إلى الأسباب الحقيقية المدونة في ملفاتهم والواردة في الأسئلة التي وجهت إليهم في المحاكم وهي من قبيل، هل اشتركت في الوثبة؟ وهل ذهبت إلى بغداد في أيام الوثبة؟ ثم طالب الحكومة بأن تكون لها سياسة ثابتة في تنفيذ الأحكام العرفية وتطبيقها للأغراض التي أعلنت من أجلها، وهي حماية مؤخرة الجيش وكل ما يضمن كسب قضية فلسطين[١].

وانتقد عدد من نواب المعارضة الأحكام العرفية لتعارضها مع الحريات العامة التي تضمنها الدستور، وتساءل النائب نجيب الصائغ - نائب الموصل - عن كيفية توفير الطمأنينة والنظام في البلاد وتمتع الناس بحرياتهم، وفي البلاد أحكام عرفية من صلاحياتها إيقاف القوانين وتقييد حريات الناس وتصرفات الجماعات، وتحري الدور، وانتهاك حرمات المساكن ليلاً[٢]. وأيده النائب روفائيل بطي موضحاً بأن الأحكام العرفية صارت تستخدم في أمور كثيرة لا علاقة لها بقضية فلسطين، وطالب الحكومة بأنصاف الجماعة المعتقلين الذين تدهورت أحوالهم[٣]. وكان النائب محمد رضا الشبيبي شديداً في مهاجمته

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٦ - ١٧ ؛ جريدة الزمان ٢٩ حزيران ١٩٤٨.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٤٥.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٤٦.

للحكومة لإعلانها الأحكام العرفية، وقال أنها تحكم حكماً فردياً وكأنه ليس لها نظام ديمقراطي ولا شكل نيابي إلا في الصورة فقط[١]. وأتهم النائب محمد حديد الحكومة بأنها فاشلة وغير قادرة على حكم البلاد إلا بواسطة الأحكام العرفية، وهذا دليل على فشلها لأنها تريد البقاء بالقوة، وأستطرد يقول «بأن الأحكام العرفية لا لزوم لها في الوقت الحاضر وذلك لأن الجيش العراقي بدأ يعود إلى الوطن، وأن بقاء الأحكام العرفية هو لأجل حماية الأوضاع الفاسدة وحماية الطبقة الحاكمة من ألانهيار، وحذر الحكومة وقال بأن الأحكام العرفية لن تدوم، وأن الظلم إن دام دمر، ثم طالب بإلغائها وضمان الحريات السياسية، وفسح المجال للعمل السياسي المنظم وتحريم التدخل في الانتخابات[٢].

أعتقل بموجب مرسوم الأحكام العرفية عدد من المواطنين، من غير توجيه اتهامات محددة، الأمر الذي دفع النائب عبد الرزاق الشيخلي، إلى مهاجمة الأحكام العرفية مشيراً إلى أن عدداً كبيراً من الأشخاص موقوفون في الموصل ولا يعرفون التهمة الموجهه اليهم، وليس لهم اي علاقة بأمر فلسطين، الا انهم وطنيون ولهم دور في قيام الحركة الوطنية التي من نتائجها مجيء هذه الحكومات. ثم طالب بإطلاق سراحهم وعدم استغلال هذه الأحكام ضد الوطنيين[٣].

وأيد النائب روفائيل بطي استغلال الحكومة للأحكام العرفية لمحاكمة أشخاص لا صلة لهم بقضية فلسطين، وقال بأن هناك قوائم عديدة قدمت إلى المحاكم العرفية لا لذنب جناه أصحابها، إلا لأنهم شاركوا في الوثبة الوطنية التي أرجعت إلى العراق كرامته، وأشار إلى أن كثير من هؤلاء طلاب مدارس «وجدوا الكبار متقاعسين فقاموا هم بهذا الواجب»[٤].

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢٦١.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ص ٤٨٢ - ٤٨٣.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٢.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ص ١٣ - ١٤.

وقد رد مصطفى العمري - وزير الداخلية في وزارة مزاحم الباجة جي - على ما طرحه نواب المعارضة بالقول «الأحكام العرفية أعلنت في البلاد لأجل حفظ مؤخرة الجيش العراقي الذي يسفك دمه في فلسطين، ويجب أن تكون مؤخرته هادئة... وأن هناك عناصر سعت وتسعى لأجل أن تخلق الفوضى في المملكة»[١]. فرد عليه عدد من نواب المعارضة، منهم ذيبان الغبان الذي قال بأن الأحكام العرفية كانت تستخدم للتوقيف أحياناً وللتهديد أحياناً أخرى خاصة في الانتخابات النيابية[٢].

وبإزاء اشتداد ضغط المعارضة النيابية، واستمرار الاحتجاجات الشعبية، ارتأت وزارة مزاحم الباجة جي (٢٦ حزيران ١٩٤٨) تقليص ظل الإدارة العرفية وجعلها مقتصرة على بغداد وضواحيها[٣]. وعند مناقشة هذا الأمر في مجلس الوزراء عارض وزير الدفاع - صادق البصام - موضوع سحب الإدارة العرفية من خارج بغداد وحصرها في مدينة بغداد وضواحيها، إلا أن مجلس الوزراء وجد أن هذا الأمر ينسجم والمصلحة العامة، وعرض هذه الفكرة على وزير الدفاع لأنه هو المسؤول عن تقديم هذا الطلب، إلا أنه رفض ذلك وقال: «إني أرى أن من المصلحة أبقاء الإدارة العرفية في جميع أنحاء العراق» ثم هدد بالاستقالة. عند ذلك أصبحت الوزارة أمام خيارين لا ثالث لهما أما المصلحة العامة أو استقالة وزير الدفاع - صادق البصام - لذلك وقفت إلى جانب المصلحة العامة وأصدرت مرسوماً بذلك وقبلت استقالة البصام، في (٢٧ أيلول ١٩٤٨)[٤].وفي أثر المطالبة المستمرة من نواب المعارضة لإلغاء الحكام العرفية فقد اتجهت نية وزارة علي جودة الأيوبي الثانية (١٠ كانون الأول ١٩٤٩) نحو إلغاء الأحكام العرفية في البلاد وذلك لانتفاء الحاجة إليها وتمتع البلاد بالهدوء والاستقرار وضمان مكافحة الصهيونية والشيوعية، بإضافة فقرة

(١) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ص ١٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢١.

إلى قانون العقوبات البغدادي والتي نصت على (توقيع عقوبة الموت شنقاً على من يثبت عليه الاشتغال بالصهيونية إلى جانب الشيوعية). وبناء عليه قرر مجلس الوزراء وفي (١٧ كانون الأول ١٩٤٩). إلغاء الأحكام العرفية بصورة نهائية وأقترن هذا القرار بمصادقة الوصي عبد الإله وعد «خطوة جريئة» على حد قول جريدة الزمان[١].

ولم يكتف نواب المعارضة بإلغاء الأحكام العرفية وإنما أخذوا يطالبون بإعادة النظر في الأحكام التي صدرت بحق الذين سبقوا إلى هذه المجالس. وعد عبد الرزاق الشيخلي - نائب بغداد - جميع ما صدر من الأحكام باطلاً ومخالفاً لأحكام القانون الأساسي، وطالب الحكومة بضرورة إعادة النظر في جميع الأحكام العرفية لتضمن للناس بعض الحرية. وأيد ذلك النائب ذيبان الغبان الذي طالب بتأليف لجنة لدراسة الأحكام التي صدرت والتي لا تنطبق والعدالة[٢].

أعلنت الأحكام العرفية مرة ثانية في (٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢) بعد الأحداث العنيفة التي شهدتها بغداد ومدن العراق الأخرى، خلال انتفاضة تشرين الثاني[٣]. وتشكيل وزارة عسكرية برئاسة نوري الدين محمود، رئيس أركان الجيش، فصدرت الإرادة الملكية بإعلان الأحكام العرفية، وتعيين قائد عسكري للإدارة العرفية، وصدر أمر آخر يمنع حمل السلاح حتى إذا كان مجازاً، ثم أصدر القائد العسكري قراراً بحل حزب الاتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي وحزب الجبهة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي، وقراراً بتعطيل الصحف الحزبية كافة وبعض الصحف المعارضة[٤].

---

(١) جريدة الزمان، ١٨ كانون الأول ١٩٤٩.

(٢) المصدر نفسه في ٢١ شباط ١٩٥٠.

(٣) للتفاصيل عن انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢، انظر ؛ رياض رشيد الحيدري، المصدر السابق، ص ٣١٦.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ص ٣٦٤.
«الصحف التي عطلت هي: الاتحاد الدستوري، صوت الأهالي، القبس، الأمة، النبأ، لواء الاستقلال، اليقظة، الجبهة الشعبية، صوت الشعب، السجل، الحصون، الأفكار، الوادي، الآراء، العالم العربي، عراق اليوم، الجهاد «.

انتقد نواب المعارضة إعلان الأحكام العرفية وما صاحبها من مصادرة للحريات العامة، وأتهم النائب نجيب الصائغ ـ ممثل حزب الجبهة الشعبية المتحدة ـ الوزارة بالتجاوز على الحريات العامة. موضحاً ذلك بأنه في منتصف الليلة التي تشكلت فيها هذه الوزارة، أعلنت الأحكام العرفية، وألغيت الأحزاب السياسية،وعطلت الصحف وقيدت الحريات العامة والخاصة، مع موجة من الاعتقالات ونبه الحكومة على خطورة هذه الإجراءات وقال بأن «هدوء الأوضاع بهذه الإجراءات والظروف ما يكون إلا هدوءا مؤقتاً»[١].

وبعد عودة الأوضاع إلى طبيعتها، وانتهاء مهمة وزارة نور الدين محمود وتأليف وزارة جميل المدفعي السادسة في (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣) سعت المعارضة النيابية إلى رفع الحكام العرفية[٢]، وقد أجاب المدفعي المعارضة بأنه سيعمل على إلغاء الأحكام العرفية عندما يجد انتفاء الضرورة لوجودها. ودافع عن الأحكام العرفية ووصفها بأنها لا تفرق كثيراً عن المحاكم النظامية[٣].

تجددت مطالبة المعارضة بإلغاء الأحكام العرفية بعد تولي الملك فيصل الثاني لسلطاته الدستورية في (٢ مايس ١٩٥٣) وتشكيل المدفعي لوزارته السابعة، إذ تحدث النائب إسماعيل الغانم مستغرباً لإبقاء هذه الأحكام بعد أن أصبح الوضع آمنا ومستقراً، وتساءل ساخراً: «هل هناك خطة لحكم البلاد حكماً عرفيا؟ إني أتساءل عن هذا وأريد الجواب»[٤]. ولكن رئيس الوزراء رد على ذلك بزعمه، أن الأحكام العرفية دواء مر لابد من تجرعه للاستقرار، وليس ثمة من يشتكي منها

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، ص ٦٣.

(٢) حدثت مشادة كلامية بين النائب ذيبان الغبان ورئيس الوزراء جميل المدفعي على أثر سؤال وجهه النائب المذكور عن تحديد موعد رفع الأحكام العرفية أمام مجلس النواب، فكان جواب جميل المدفعي، بان أمر إلغاء الأحكام العرفية يعود للحكومة ـ فرد عليه ذيبان الغبان ـ هذا غير موجود. فأجاب ـ المدفعي « موبكيفك تريد نمشي «. فرد عليه ذيبان الغبان ـ « نحن أيضاً موبكيفك نمشي «. للتفصيل أكثر أنظر: المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩.

سوى من يريد الاصطياد في الماء العكر[١]. وأستمر العمل بالأحكام العرفية إلى أن قامت وزارة محمد فاضل الجمالي الأولى بإلغائها[٢].

وعلى أثر إضراب عمال شركة نفط البصرة الذي بدأ في (٥ كانون الأول ١٩٥٣) أعلنت الأحكام العرفية في البصرة في (١٥ كانون الأول ١٩٥٣) وصدرت بيانات من قائد القوات العسكرية لمنطقة البصرة أخضعت الأهالي إلى أحكام عسكرية صرفة. الأمر الذي جعل نواب المعارضة ينتقدون الحكومة بشدة ويطالبونها بتصحيح هذه السياسة الدكتاتورية الظالمة، فقد هاجم النائب شاكر ماهر - نائب بغداد - هذا الإجراء وعد أن مسوغات إعلان المسؤولين للأحكام العرفية في البصرة تأتي في أمرين لا ثالث لهما الأول هو المحافظة على حقوق شركات النفط. والثاني هو تغطية الفشل الذي جابهه المسؤولون في ندوة المجلس وخارجها، إذ أن الحكومة أرادت أن تستفيد من الزمن لكي تبقى أطول مدة في الحكم[٣]. ووجه النائب عبد الرزاق الحمود - نائب البصرة - استيضاحاً إلى رئيس الوزراء - محمد فاضل الجمالي - جاء فيه: «أن الأحكام العرفية تسيء إلى سمعة العراق في الداخل والخارج وتدل على ميل الحاكمين إلى انتهاج الأساليب الشاذة في حكم البلاد. لهذا أطلب الاستيضاح الكافي لبيان الأسباب الحقيقة التي حملت الوزارة على إعلان الأحكام العرفية في البصرة» وبعد أن وضع طلب الاستيضاح في التصويت، لم يحظ بموافقة المجلس، إذ صوت إلى جانبه (١٤) نائبا يمثلون المعارضة داخل المجلس، ورفضه (٧١) نائبا من مجموع النواب الحاضرين البالغ (٨٥) نائباً[٤].

أستمر نواب المعارضة يطالبون بإلغاء الأحكام العرفية في لواء البصرة، فقد وجه شاكر ماهر - نائب بغداد - سؤالاً إلى وزير الداخلية طالب فيه بيان الأسباب الموجبة لإعلان الأحكام العرفية في لواء البصرة، ولماذا أعلنت في كافة اللواء إلا

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٩٣.

(٢) جريدة الدفاع، ٦ تشرين الأول ١٩٥٣.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٥٧.

(٤) المصدر نفسه، ٦١.

المركز؟ والشق الثاني من السؤال هو الاستفسار عما يشاع بأن السلطات الإدارية تحاول إرسال بعض القضايا الجزائية من لواء بغداد إلى لواء البصرة، والنظر فيها بموجب بيان القائد العسكري هناك ومن المجلس العرفي[١]. وكان جواب وزير الداخلية - سعيد قزاز - بعد أن استعرض الموقف في البصرة تفصيلياً منذ بدء عملية الإضراب إلى إعلان الأحكام العرفية قائلاً: «لقد لمسنا أيدي مغرضة تحاول نشر الفوضى وإثارة الاضطرابات والتخريب، وتحدي السلطة الحكومية لخلق الجو الملائم لها لتتم أعمال الهدم في كيان المملكة»[٢]. ثم أستطرد يقول بأن الحكومة أصبح أمامها خياران لا ثالث لهما، أما أن تقبل بتجدد المظاهرات وحدوث صدام مسلح، وأما أن تلجأ إلى الإدارة العرفية بصورة مؤقتة لتجنب الويلات وصيانة الأرواح والأموال والمحافظة على اسم المملكة وشرفها. وفيما يتعلق بشمول أجزاء البصرة كلها بالإدارة، فكان جواب الوزير عنه، «إن الخطر قد بدأ من معظم أجزاء اللواء فكان من المناسب أن تشمل البصرة جميعها بكافة أجزائها وعدم حصرها في المركز»[٣]. أما بشأن الإشاعة التي وردت في سؤال النائب المذكور، بأن الإدارية تحاول إرسال بعض القضايا الجزائية من لواء بغداد إلى لواء البصرة للنظر فيها بموجب بيان القائد العسكري هناك. فقد بين وزير الداخلية - سعيد قزاز - بأن النظر في جميع القضايا ذات المساس بالإدارة العرفية هو من اختصاص قائد القوات العسكرية في البصرة الذي يمارس صلاحياته بمقتضى المادة (١٠)[٤] من مرسوم الإدارة العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٤٥[٥]. وقد أثار هذا الرد نواب المعارضة مما زاد من انتقاداتهم للحكومة، وعدوا عملها هذا اعتداء على القضاء،

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٣٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) نص المادة (١٠): - «المحاكمة عن جميع الأفعال الجرمية داخل منطقة الإدارة العرفية أو خارجها، عندما تكون ذات مساس أو ارتباط بالأفعال الجرمية الحادثة ضمن تلك المنطقة من اختصاص المجلس العرفي العسكري، عدا الأفعال الجرمية التي يأمر قائد القوات العسكرية بالنظر فيها المحاكم العدلية أو الأغدارية كل حسب اختصاصه».

(٥) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٣٣٦.

لأن الأحكام العرفية أعطت السلطة التنفيذية حق التدخل في اختصاصات القضاء وسلطاته التي منحت له بموجب الدستور العراقي[١].

ونظراً لاستمرار حالة الأحكام العرفية في البصرة، بعد انتهاء الإضراب فقد وجه النائب عبد الرزاق الحمود سؤالاً إلى رئيس الوزراء، طلب الإجابة عليه أمام المجلس، تضمن نصه: «كنتم قد صرحتم أمام المجلس العالي، أثر إعلان الأحكام العرفية في البصرة بأن مدة نفاذها ستكون قصيرة، وقصيرة جداً، والآن وقد مضت مدة غير قليلة على ذلك التصريح. هل في النية الغاء تلك الأحكام؟»[٢] ومع كل هذه الانتقادات والمطالبات المستمرة فقد استمرت الأحكام العرفية حتى الغائها في شباط ١٩٥٤[٣].

وفي الجلسة التاسعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ عرض على المجلس تقرير اللجنة المشتركة المؤلفة من لجنتي الشؤون الحقوقية والداخلية. لائحة قانون العفو عن القائمين بتنفيذ الأحكام العرفية المعلنة في منطقة بغداد. وقد نصت هذه اللائحة على ما يأتي: «يعفى الذين قاموا بتنفيذ الأحكام العرفية المعلنة في منطقة لواء بغداد بموجب الإدارة الملكية المرقمة ٧٧٠ والمؤرخة في اليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ من التبعات القانونية المترتبة على أعمالهم»[٤]. وكان المتحدث الوحيد عن هذه اللائحة هو النائب توفيق المختار - نائب بغداد - الذي أنتقد الحكومة على إعلانها الأحكام العرفية في (٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢) واستمرارها لمدة سنة، وكان النائب المختار لا يرى مسوغاً لدوام هذه الأحكام وبقاء هذه السيطرة لمدة سنة في حين إن المظاهرات في الشوارع والظروف التي لاحقتها قد انتهت بمدة لا تتجاوز الأسبوع الواحد. وبعد أن وضعت اللائحة

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤٥.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٣٦٣.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ٣٩٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٩٦.

في التصويت، حصلت الموافقة عليها من أعضاء مجلس النواب[١].

وفي أثر العدوان الثلاثي على مصر أعلنت وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة الأحكام العرفية في كافة أنحاء العراق في الأول من تشرين الثاني ١٩٥٦[٢]، وفي العشرين من الشهر نفسه تقدم (٣٦) شخصاً سياسياً بضمنهم عدد من نواب المعارضة للدورات السابقة، بمذكرة إلى الملك فيصل الثاني، بينوا فيها موقفهم الرافض للسياسة التي ينتهجها نوري السعيد، تجاه العراق والأمة العربية، وحددوا في مذكرتهم مطاليب عدة أهمها[٣]:

١ - أطلاق الحريات الدستورية.

٢ - الإفراج عن الموقوفين والمعتقلين السياسيين بسبب انتصارهم لحركة التحرر العربي.

٣ - استنكار العدوان الاستعماري الصهيوني على الأمة العربية.

٤ - انسحاب العراق من حلف بغداد. والتضامن الجاد مع الدول العربية.

٥ - إزاحة نوري السعيد ووزارته من الحكم، ضرورة وطنية لتحل مكانها حكومة تتجاوب في سياستها مع مطالب الشعب. وفي الجلسة السابعة عشرة لسنة ١٩٥٧ تقدم عبد الكريم الأزري وعدد من النواب باقتراح إلى المجلس طالبين فيه إلغاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات العامة، إلا أن رئيس مجلس النواب - عبد الوهاب مرجان - أجل النظر في هذا المقترح بحجة عدم موافقته للنظام الداخلي[٤].

واستمرت المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية داخل المجلس وخارجه إلى أن الغيت في (٢٨ مايس ١٩٥٧)[٥].

---

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص ١٥٣.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ص ١٤٢ وما بعدها.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧، ص ٣٣١.

(٥) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص ١٨٣.

ولجأت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة المؤلفة في (٣ آب ١٩٥٤) إلى وسيلة لأضعاف الحركة الوطنية. ففي الجلسة الأولى لمجلس النواب التي عقدت في (١٦ أيلول ١٩٥٤) اعترفت الحكومة في خطاب العرش بتضييقها على الحريات العامة وذلك عن طريق إصدار المراسيم المحددة للحرية وجاء في الخطاب القول: «إن الوزارة انصرفت منذ تشكيلها إلى السعي لتحقيق ما تضمنه منهاجها، فأصدرت المراسيم الخاصة بمكافحة العناصر الهدامة، وهي بمثابة جزء متمم للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨، وستعرض هذه المراسيم على مجلسكم العالي حسب أحكام القانون الأساسي»[١].

بدأ نوري السعيد بإصدار عدة مراسيم كان منها المرسوم رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤، وهو مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨، والذي نص على اعتبار «كل من جند أو روج، أيا من المذاهب الاشتراكية البلشفية - الشيوعية - والفوضوية - والإباحية - جرماً يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات أو الحبس المؤبد أو الإعدام». فأصدر نوري السعيد مرسوماً يتضمن إضافة الفقرة التالية: «سواء كان ذلك مباشراً أو بواسطة هيئات ومنظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذهب المذكور تحت أي شعار كان، كأنصار السلام أو الشبيبة الديمقراطية وما شاكل ذلك»[٢].

من خلال مناقشة مجلس النواب للمرسوم المذكور، لم تكن هناك اعتراضات فعالة لهذا المرسوم الذي يتناقض مع مبدأ الحرية الفكرية الذي تضمنه الدستور، وإنما تركزت الاعتراضات على عبارة «وما شاكل ذلك» الأمر الذي دفع وزير الداخلية سعيد قزاز إلى القول: «بأن الضرورة اقتضت وضع هذه العبارة منعاً من إفلات هذه الجماعات من العقوبة عن طريق لجوئها إلى استعمال عبارات متشابهة في المستقبل، كجماعة خدمة المبادئ الإنسانية أو جماعة تقوية الروح الديمقراطية

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ١.

(٢) جريدة الوقائع العراقية، ١٤ أيلول ١٩٥٤ ؛ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص١٠٧.

إلى غير ذلك من الأسماء التي تنطبق على مدلولها الحقيقي وتخفي وراءها الدعوة إلى الشيوعية»[١].

ورغم انتقاد عدد من النواب للتعديل إلا أن هذه الانتقادات على شدتها لم تجري نفعاً لأن الأكثرية من المؤيدة للحكومة في المجلس صوتت على قبوله. ومن المعروف في هذا الشأن أن المجلس النيابي الذي جاءت به وزارة نوري السعيد الثانية عشرة قد فاز أغلب أعضائه بالتزكية، إذ فاز (١١٦) نائباً بالتزكية من مجموع عدد النواب البالغ (١٣٥) نائباً، ولم يفز من أحزاب المعارضة الوطنية سوى اثنين من حزب الاستقلال هما محمد مهي كبة وعبد المحسن الدوري[٢]، وواحد من حزب الجبهة الشعبية المتحدة وهو حسن عبد الرحمن[٣].

ورغم المعارضة المستمرة لإجراءات الحكومة المقيدة للحريات، فأن وزارة نوري السعيد، تقدمت في (١٥ مايس ١٩٥٥) إلى مجلس النواب بمرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ الذي أباحت مادته الأولى لمجلس الوزراء باقتراح من وزير الداخلية، أن يسقط الجنسية العراقية عن العراقي المحكوم وفق قانون العقوبات البغدادي لسنة ١٩٣٨[٤]. وعند مناقشة هذا المرسوم واجه اعتراضات شديدة من أربعة نواب، ممن كانوا أصلاً منتمين إلى الأحزاب السياسية المعارضة الملغاة وهم كل من حسن عبد الرحمن – نائب البصرة – وصادق البصام – نائب بغداد –[٥]. وعبد المحسن الدوري – نائب بغداد – وإسماعيل الغانم – نائب بغداد –[٦]. وكان النائب حسن عبد الرحمن أشد المنتقدين لهذا المرسوم، إذ عده مخالفاً للدستور العراقي، لأنه ينزل عقوبة تبعية بحق المحكوم، وهي

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ – ١٩٥٥، ص ٧٥.

(٢) قدم محمد مهدي كبه استقالته من المجلس، على خلاف عبد المحسن الدوري الذي استقال من الحزب للاحتفاظ بالنيابة.

(٣) جريدة لواء الاستقلال، ١٦ أيلول ١٩٥٤ ؛ جريدة اليقظة، ١٧ أيلول ١٩٥٤.

(٤) جريدة الوقائع العراقية، ١٤ أيلول ١٩٥٤.

(٥) كانا من حزب الجبهة الشعبية.

(٦) كانا من حزب الاستقلال.

من اختصاص السلطة القضائية. وقال إنها مخالفة واضحة لأحكام المادة (٧٣) من الدستور، التي أعطت حق القضاء المطلق في الدعاوي الجزائية إلى السلطة القضائية، كما اشار إلى المخالفة الثانية في هذا المرسوم وهي إن الدستور العراقي منع النفي خارج العراق وإسقاط الجنسية تؤول إلى نفيه خارج العراق.ولذلك عد هذا النص غير دستوري وإن هذا المرسوم غير موافق للدستور العراقي[١] وأجاب رئيس الوزراء نوري السعيد على ما طرحه النائب حسن عبد الرحمن قائلاً: «بأن الجنسية العراقية تكتسب وتفقد وليس معنى ذلك أن الجنسية لا تفقد... وأن الشيوعيين هؤلاء جميعاً مكلفون بخدمة دولة أجنبية غير دولة العراق، فهو يعتبر مواطن لدولة أجنبية، كمواطنة الصهيونيين في العراق... وقانون الجنسية واضح، فكل عراقي يخدم دولة أجنبية تسقط عنه الجنسية» وبعد إجابة رئيس الوزراء - نوري السعيد - وضع المرسوم في الرأي، فصوت عليه أعضاء المجلس وحصلت الموافقة عليها[٢].

وأصدرت وزارة نوري السعيد أيضاً المرسوم رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ في (٢٢ آب ١٩٥٤) وهو مرسوم النقابات العام الذي جاء فيه: «لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية أن يقرر غلق اية نقابة مؤسسة، وفق قانونها الخاص بصورة دائمة أو مؤقتة عندما تسلك النقابة مسلكا يمس الأمن العام أو النظام العام أو بسبب اقلاق الراحة مما يدل على خروجها عن الأسس والمبادئ التي أسست من أجلها»[٣]. كما أصدرت في ٢٢ أيلول المرسوم رقم (١٩) لسنة ١٩٥٤ الذي أصبحت بموجبه جميع الأحزاب والنوادي ملغاة، وجاء في أسبابه الموجبة ما يأتي:

١ - إن بعضها أخذ يجاهر بالدعوة إلى مذاهب ومبادئ يعاقب عليها القانون.

٢ - إن بعضها أخذ يدعو إلى استغلال طريق الشعب وإشاعة الفوضى خدمة لأغراض مؤسسات أجنبية.

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ص ٦٩١ - ٦٩٢.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥،، ص ٦٩٣.

(٣) جريدة الوقائع العراقية، ١٤ أيلول ١٩٥٤.

٣ ـ إن بعضها استغل الامتيازات التي منحها القانون لها ولصحافتها، فأخذ يحرض الناس في الصحف التي تنطق بلسانه على الشغب والقيام بأعمال ثورية لقلب نظام الحكم.

٤ ـ إن بعضها قد طغت عليه الأنانية الفردية فجعلت مصلحة الحزب فوق مصلحة البلاد[١].

وفي تشرين الثاني لعام ١٩٥٤ صدر مرسومان آخران، الأول بشأن قانون المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤ الذي خول فيه وزير الداخلية الغاء أجازات الصحف والمجلات[٢]. وعند مناقشة هذا المرسوم في مجلس النواب، انتقده النائب جمال عمر نظمي مشيراً إلى أنه لم يمنح حقوقاً جديدة للجرائد بل العكس فأنه زاد من القيود والالتزامات على الصحافة والأحزاب السياسية[٣].

ومن الجدير بالذكر أن هذا المرسوم كان قد واجه معارضة عنيفة، فقد عارضه (١٢) نائباً وتغيب عن الحضور (٥٤) آخرون وصوت إلى جانبه (٦٦) نائباً[٤]. وكان المرسوم الآخر رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٤ الخاص بالاجتماعات العامة والتظاهرات والذي يخول وزير الداخلية أجازة التظاهر والتجمع، وأعطى للموظف الإداري حق تفريق المظاهرات والاجتماعات العامة، وأباح للقوات المسلحة الحق في أطلاق النار على المتظاهرين[٥]، وقد تصدى لهذا المرسوم عدد من النواب، كان من بينهم النائب حسن عبد الرحمن ـ نائب البصرة ـ الذي عده مخالفاً للقانون الأساسي ثم طالب بالاعتماد على ما ورد فيه في قانون العقوبات البغدادي الذي جاء فيه نص

(١) المصدر نفسه، ٢٢ أيلول ١٩٥٤.

(٢) جريدة الوقائع العراقية، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥، ص ٦٩٩.

(٤) النواب الذين عارضوا هذا المرسوم ولم يصوتوا عليه: ـ إسماعيل الغانم، شاكر ماهر، صادق البصام، عبد الكريم كنه، عبد المحسن الدوري، جمال عمر نظمي، حسن عبد الرحمن، داود الجاف، عبد الغني الدلي، محمد الجليلي، محمد مشحن الحردان، محمود بابان.

(٥) جريدة الوقائع العراقية، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤.

عن الدفاع الشرعي وتنفيذ الأوامر من الرئيس إلى المرؤوس[١]. وعندما وضع هذا المرسوم في التصويت حصلت الموافقة عليه من الأكثرية المؤيدة للحكومة في المجلس[٢].

والملاحظ أن نوري السعيد قد خطط منذ توليه الوزارة في ٣ آب لمقاومة الحركة الوطنية، وأوجد مجلساً طيعاً لإمرار مراسيمه المتعارضة مع الدستور، ولهذا لم نجد معارضة قوية وواسعة داخل المجلس النيابي لهذه المراسيم، وأقرت بسرعة نتيجة لموقف الأكثرية في المجلس.

رابعاً - المعارضة النيابية والمطالبة بإصلاح الجهاز الإداري

ركزت المعارضة النيابية إلى المطالبة بإصلاح الجهاز الإداري للدولة، لأن هذا الجهاز يمثل الماكنة الأساسية لمسيرة الدولة باتجاه التقدم من ناحية، وصلته المباشرة بمصالح الأهالي من ناحية أخرى. وخاطب إسماعيل الغانم - نائب بغداد - الملك قائلاً: «أن إخلاصنا لجلالة الملك يدعونا إلى مصارحته، بأن الأساليب القديمة يجب أن يضع لها حداً وأن يودع الحكم إلى شخص يديره بكفاءة ونزاهة، وأن لا تتخذ مناصب الحكم وسيلة لمكافحة هذا وذاك ممن خدموا الدولة الأجنبية وغير الأجنبية....»[٣]. وختم حديثه بالمطالبة بالإصلاح الإداري وتداول الحكم من الكتل والهيئات والأفراد المشتغلين بالسياسة، بطريقة سليمة تقي البلاد الرجات والهزات التي يحدثها التناحر على مناصب الحكم»، وارتكزت هذه المعارضة على جملة من الأمور يأتي في مقدمتها تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، بعيداً عن المحسوبية والمنسوبية، وقد ضرب النائب روفائيل بطي مثالاً طريفاً على هذا الأمر بالقول: «من عام ١٩٢٢ تشكلت الحكومة العراقية الأولى برئاسة عبد الرحمن النقيب في وزارته الثانية، وجاء بعض الشخصيات...

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ٦٩٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٩٩.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٣١.

وطلبوا تعيين موظف بدرجة قائمقام وهو شخص معروف وجاء التقرير الإداري بأن هذا الرجل لا يملك الكفاية اللازمة لأشغال منصب قائمقام، فقال الموسطون ليكن متصرفاً، فقيل لهم أن المتصرف يشرف على القائمقامين، فقال، لذلك يجب أن يكون أبرع منهم إدارة وأسرع انتباها وأكثر فناً إدارياً، فانتهت النتيجة بأن وافقوا أن يكون وزيراً للداخلية» وعلى هذا السبيل فأن أخا لوزير قد تعين براتب ثلاثين دينار شهرياً مع أنه لا يحسن القراءة والكتابة وليس لديه شهادة مدرسية، وبعد أن ظهر قانون الخدمة المدنية. وإذا بالوظيفة هذه لا يمكن أن يشغلها إلا من يحمل شهادة دكتوراه، أي بعد ثلاثين سنة ثم ختم روفائيل بطي حديثه بأبيات من الشعر أشار فيها إلى عواقب الإدارة السيئة إذ قال مستشهداً:

لا يصلح القوم فوضى لا سراة لهم ... ولا سراة إذا جهالهم سادوا
تبقى الأمور بأهل الرأي ما صلحت ... فأن تولوا فبالأشرار تنقاد[٤]

وأشار إلى الموضوع، ومن زاوية أخرى النائب عبد الرزاق الشيخلي - نائب بغداد - عندما قال «إذا أريد تعيين شخص ليس له مؤهلات كافية، عدل من أجله النظام، وهكذا حشر في زمرة رجال الدولة أناس لا قابلية لهم في العمل وأصبحت الإدارة مرتبكة لا يطمئن عليها الشعب»[٥]. وأكد الشيخلي على هذا الأمر مرة ثانية باتهام الحكومات السابقة والحاضرة آنذاك بتعيين الموظفين عن طريق المحسوبية والمنسوبية والأغراض والأهواء الشخصية دون النظر إلى الكتابة والمقدرة[٦].

أكد نواب المعارضة خلال حقبة البحث على هذا الموضوع مشيرين إلى أن تعيينات كثير من الموظفين كانت تحصل بطريقة المحسوبية والمنسوبية دون الاستناد إلى الكفاية والمؤهلات والأخلاق، لذلك فأن الموظف أخذ يستهزئ بحقوق الناس لأن وراءه من يحميه مهما تلاعب وأستهتر[٧].

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٤١٤. البيتان للأفواه الأودي
(٥) المصدر نفسه، ص ٤٥٥.
(٦) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٦٤٥.
(٧) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن سوء تطبيق نظام التعيينات في الوظائف الحكومية كان سبباً في عدم الاستقرار لأن تصرفات الكثير من رجال الإدارة غير الواعية أدت إلى قيام اضطرابات في البلد، فقد ناهض نواب المعارضة سوء الإدارة ورفضوا الواقع الإداري الفاسد المتمثل بهيمنة فئة مصلحية صغيرة على مقاليد الحكم وإغلاق الوظائف بوجه ذوي الكفاية من أبناء الشعب رغم ازدياد عدد المتعلمين وذوي الخبرة والمؤهلين للاشتغال في إدارة الدولة، إذ كانت هذه الوظائف حكراً على أبناء المتنفذين والاقطاعيين، والنخبة الحاكمة وذواتهم وأقاربهم ومن يمت إليهم بالصلة(١). كما أتهم كبار الموظفين بأنهم أميون وغير قادرون على أداء واجباتهم، وطالب النائب سالم نامق - نائب الموصل - بأن تبدأ عملية لإصلاح الجهاز الحكومي بكبار الموظفين، وأشار إلى أن الكثير من المديرين العامين والموظفين الكبار يكادون أن يكونوا أشباه أميين، وأقترح بأن يتولى المسؤولية مكانهم موظفون أكفاء، كما ناشد الحكومة برفع الموانع عن الأكفاء الشباب وإفساح المجال لهم في التعيين بدوائر الدولة، وقال بأن عبد المحسن السعدون ذكر في كلمته الأخيرة قبل الانتحار «الأمة تطلب الخدمة والإنكليز لا يوافقون»، أما الآن فالأمة تطلب والزعماء لا يرغبون، وعلق على ذلك قائلاً: «... نعم الزعماء انتحروا كما أنتحر عبد المحسن السعدون ولكنهم انتحروا أدبياً:. وأكد في ختام حديثه على محاسبة من أثرى من كبار الموظفين محاسبة عنيفة، ثم تساءل عن مصير قانون الإثراء الذي وعدت به الحكومة(٢).

وانتقد نواب المعارضة انتشار الفساد في الجهاز الإداري ولا سيما الرشوة والاختلاس، وذكر النائب عبد الرحمن الجليلي، أن الجهاز الحكومي وصل إلى درجة التفسخ بحيث أعترف بذلك مختلف المسؤولون في قاعة المجلس النيابي، وتساءل عن طريق الإصلاح ووسائله؟ وطالب الجميع بالعمل لإصلاح هذه الجهاز

(١) نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، (بغداد - ١٩٨٤)، ص ١٥٠.
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ١٦٤.

الحكومي دون الانتظار فلا تصلح هذه العيوب من ذات نفسها[١]. وأشار عدد من النواب في جلسات مختلفة ومجالس متعددة إلى أن سوء الإدارة الحكومية وتدهور أخلاق الموظفين حصل تدريجياً ولم يحدث دفعة واحدة، أو في عهد وزارة معينة، وكان ذيبان الغبان - نائب بغداد - قد وجه اتهامه إلى جميع الحكومات المتعاقبة عن ذلك وقال: «أن السياسة في البلاد تسير من سيء إلى أسوء، وأنها في زمن الانتداب البريطاني كانت خيراً من هذا الوقت بكثير» وأشار إلى أدلة كثيرة تثبت ذلك من أبرزها هو أجماع الوزراء ورجال الحكم في مجلس النواب على القول بأن داء الرشوة قد تفشى تفشياً لا ينكره أحد، وأن الحكومة العراقية تملك (٤٠) ألف موظف، وتساءل قائلاً: «فكم قدمت من هؤلاء وحاكمتهم بالأحكام العرفية، حتى نستطيع أن نقول أن هناك فكرة لمكافحة الرشوة ولمكافحة المختلسين»[٢].

وكتبت جريدة الاستقلال مقالاً بعنوان «وجوب تطهير الجهاز الحكومي من عناصر الفساد» طالبت فيه بإجراء غربلة واسعة تبتعد فيها عن المحسوبية والمنسوبية والعملاء وأذناب الاستعمار وإبطال الرشوة. كما طالبت بتعيين رجال أكفاء نزيهين لا يحترمون غير المصلحة العامة ولا يقومون بعمل من شانه الاساءة إلى الشعب[٣]. وخلال مناقشة ميزانية عام ١٩٤٩ أشار محمد مهدي كبه - نائب بغداد - إلى أن مشكلة الحكم في العراق ترجع إلى فشل الحكومات المتعاقبة على البلاد وإلى سياسة الارتجال في تشكيل الـوزارات وإعاقة سير تقدمها، وفقدان الاستقرار، وفساد الإدارة وعدم استنادها على النظام الديمقراطي النيابي، الصحيح[٤].

وانتقد النائب محمد رضا الشبيبي الجهاز الإداري، والفوضى التي يتخبط فيها وطالب بان يستند الاصلاح الاداري إلى العلمية، ووصف وضع الجهاز آنذاك

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٤١٥.
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٥٠٢.
(٣) جريدة لواء الاستقلال، ٢٥ شباط ١٩٤٨.
(٤) جريدة الزمان، ٢٧ نيسان ١٩٤٨.

بالقول «في وسعي أن أشبه وضعنا الحالي، بوضع تلك المركبة التي اصبحت عرضة للتحطيم من جراء الجياد التي ربطت إليها والتي لم توضع كلها في وجهتها الأمامية وإنما انقسمت على نفسها فكانت منها جياد في المؤخرة وجياد في المقدمة، هذه تسحبها إلى الخلف وتلك تجرها إلى الأمام. أن مثل هذه المركبة لا يمكن أن تنتهي إلا بالتحطيم»[١]. ودعا نواب المعارضة الحكومة إلى الاستجابة لرغبات الأمة وذلك بنقل الحكم إلى رجال مخلصين يرتقون على أكتاف الشعب لا أكتاف الإنكليز ويهدفون إلى خدمة الشعب لا خدمة الإنكليز ويؤمنون بالشعب لا بالإنكليز، وطالبوا بالقضاء على الفساد الإداري والرشوة ومكافحة الغلاء وإيجاد قوة الشعب[٢]. وتحدث النائب عبد الجبار الجومرد عن دور المعارضة في مطالباتها للحكومات المتعاقبة بالإصلاح قائلاً: «... المعارضة هنا والشعب الذي يريد الإصلاح لم يستطيعا مع الأسف لحد الآن - الوصول إلى درجة محاسبة المسؤولين على أخطائهم، كل حكومة تأتي تطلب من الشعب الانتظار وتكيل الوعود ثم تستقيل ولم تحقق شيئاً»[٣].

وفي الجلسة السابعة لعام ١٩٥٣ تقدم خمسة عشر نائباً[٤]، بمقترح لرئاسة المجلس يتضمن لائحة قانونية لإنشاء مجلس الدولة وفق المادة (٤٥) من القانون الأساسي والمادة (٣٩) من النظام الداخلي لمجلس النواب وهو مجلس مستقل يضمن للفرد حقوقه باتجاه تصرفات الإدارة وتجاوزاتها ويضمن للموظف الاستقرار بوظيفته وحقوقه ويضمن للقانون أن يسود ما دام هناك رقابة من القضاء الإداري على تنفيذ القوانين وحمايتها من التفسيرات الكيفية التي لا تتفق مع روحها ونصوصها، وعلى غرار ما موجود في مصر وفرنسا وجاء في المقترح:

---

(١) المصدر نفسه، ١١ مايس ١٩٤٩.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع لسنة ١٩٥٢/ ١٩٥٣، ص ٩ - ١٢.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع لسنة ١٩٥٢/ ١٩٥٣، ص ١٣٥ ؛ جريدة الدفاع ١٩ آذار ١٩٥٣.

(٤) النواب الذين قدموا المقترح هم: توفيق السمعاني، عبد الغني الدلي، برهان الدين باش أعيان، عبد الرحمن الجليلي، سامي باش عالم، عبد الرزاق القيسي، شاكر ماهر، ذيبان الغبان، ظاهر النقشبندي، نديم الباجة جي، محمد مشحن الحردان، جمال عمر نظمي، عبد الرزاق الشيخلي، روفائيل بطي، عبد الحميد الهلالي.

«... نتقدم باقتراحنا هذا لسن لائحة قانونية لتأسيس مجلس دولة يؤخذ رأيه في تشريع القوانين من حيث صياغتها وعدم تناقضها ويكون له الحكم بالتعويض والإلغاء على ضوء المبادئ والأسباب الموجبة المذكورة في هذا الطلب، وأن يكون له من الاستقلال والمكانة ما لمحكمة التميز لئلا يتعرض هو الأخر للتأثيرات المختلفة التي تعيقه عن تحقيق اهدافه»[١].

وبعد قراءة المقترح على المجلس، أجاب محمد فاضل الجمالي - رئيس الوزراء - «بأن اللائحة التي تخص هذا الموضوع موجودة في مجلس الوزراء وقد سبق أن ذكرنا ذلك في خطاب العرش»[٢]. وبعد أن وضع المقترح للتصويت لاحالته إلى الحكومة لسن اللائحة، حصلت الموافقة عليه برفع الأيدي. إلا أن الحكومة لم تنفذ ذلك وعلق أمره كما حدث للمقترحات السابقة.

وأكد نواب المعارضة على أهمية الأمن الداخلي، وذلك بإصلاح أوضاع الشرطة والترفيه عن أفرادها فأيدوا لائحة قانون التعديل الثاني لقانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣، وذلك لأنها تؤدي إلى الترفيه عن قطاع واسع من قطاعات وزارة الداخلية وهذا يؤدي بالنتيجة إلى إصلاح قطاع مهم من الجهاز التنفيذي للدولة[٣]. وكان النائب عبد الكريم كنه قد اشار إلى اضطراب الأمن الداخلي، وضرب مثالا على حالة الأمن في أحد الألوية الذي وصل فيه الحال إلى أن الأشقياء سرقوا بيت المتصرف نفسه، وكذلك سرقوا مسدس مدير الشرطة. وتساءل عن كيفية حفظ الأمن وحماية الناس في هذا اللواء؟ وطالب بمحاكمة هذا المتصرف وتجريده من الثروة التي اكتسبها من الحرام، وليس أحالته على التقاعد فقط. كما طالب بإصلاح الحال بذهنية لا تراعي حبيبا ولا تحمي صديقاً أو قريباً[٤]. وبإزاء اشتداد الانتقادات للجهاز الإداري، واتفاق نواب الحكومة والمعارضة على

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ١٠٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٣.
(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ٥٥٣.
(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٥٢٧.

هذا الموضوع، أوضحت الحكومات العراقية المتعاقبة سعيها إلى إصلاح الجهاز الإداري والحكومي من العناصر غير الأكفاء وذوي السمعة السيئة إذ وعدت في خطاب العرش لسنة ١٩٥٣ بإصلاحه وتحويله إلى جهاز أمين وفعال يرعى مصالح البلاد ويؤدي واجباته على الوجه الأكمل[١]. وقدمت وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة إلى المجلس النيابي في (٢٤ آذار ١٩٥٦) لائحة قانون تنسيق الجهاز الحكومي الذي نصت المادة الأولى منه على أن «١ ـ تؤلف لجنة التنسيق من حكام الصنف الأول وموظفين من الصنف الممتاز أو الصنف الأول ممن عرفوا بالاستقامة والكفاية للتحقيق في سلوك الحكام والقضاة والموظفين والمستخدمين لإقصاء من يثبت سوء سلوكه من الخدمة وفق أحكام هذا القانون وعلى الوجه الآتي:

أ ـ من خمسة من حكام الصنف الأول فقط عند النظر في قضايا الحكام والقضاة.

ب ـ من ثلاثة من حكام الصنف الأول وأثنين من موظفي الصنف الممتاز أو الصنف الأول عند النظر في قضايا الموظفين والمستخدمين.

٢ ـ يعين أعضاء اللجنة بقرار من مجلس الوزراء.

٣ ـ لمجلس الوزراء أن يعين خمسة أعضاء إضافيين ثلاثة منهم من حكام الصنف الأول واثنان من موظفي الصنف الممتاز أو الصنف الأول.

٤ ـ يعين رئيس اللجنة ونائبه من بين الحكام من أعضاء اللجنة بقرار من مجلس الوزراء أيضاً.

٥ ـ يتفرغ رئيس اللجنة وأعضاؤها للقيام بأعمال اللجنة ويعدون منتدبين للعمل فيها مدة نفاذ هذا القانون ولا يجوز تبديلهم طيلة المدة المذكورة.

٦ ـ اجتماعات اللجنة وإجراءاتها سرية[٢].

---

(١) المصدر نفسه لسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص ٧٢.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، ص٥٠٣ ؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ص ٧٣.

وجاء في الأسباب الموجبة لهذه اللائحة أنه قد ظهر للحكومة من تقارير ذوي الشأن ومن الشكاوي التي رفعها كثير من الناس على كثير من الموظفين، ومن الوقائع التي حكمت فيها محاكم الجزاء على بعض الموظفين بسبب الاختلاس أو نحوه، إن في جهاز الحكومة فساداً من سوء سلوك بعض الموظفين يجب إصلاحه كما جاء على لسان بعض النواب في الاجتماعات السابقة طعون غير معينة لموظفين غير معنيين مما يدل على أن نواب الأمة شاعرون بهذا العيب في صفوف الموظفين[١].

وبعد أن عرضت هذه اللائحة على المجلس في جلسته السابعة والعشرين لسنة ١٩٥٦ نوقشت نقاشاً حاداً من نواب المعارضة، أظهروا فيه عيوب هذه اللائحة ونواقصها، وطالبوا بأن تكون عادلة وشاملة لكل منصب وزاري أو من كان له وظيفة أو منصب في مجلس النواب والأعيان حتى وإن كان الموظف قد ترك هذا المنصب[٢].

كما اشار النائب حسن عبد الرحمن – نائب البصرة – إلى أن في اللائحة نقصاً واضحاً وهو الاكتفاء بالعزل أو الفصل مدة معينة للموظف المرتشي، وطالب بأن يحاسب المرتشي والمستغل لوظيفته وتؤخذ منه التعويضات التي اضربها المصلحة العامة، وذكر بأن الأساس في الإصلاح الإداري هو الترفيه عن الموظفين. ثم ناشد الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الاتجاه، وختم حديثه بالقول «... أن العبرة ليست بالقانون، وإنما بالتنفيذ، فهل سيكون مصير هذه اللائحة كالقوانين السابقة التي وعدت الوزارة الحاضرة بتنفيذها منذ جاءت للحكم والتي وعدت بإنجازها في خطاب العرش ولكن لم نجد لها أثراً»[٣]. وشدد فاضل الجمالي – نائب الديوانية – مطالبته بإصلاح الجهاز الإداري وأقترح أن يتضمن الإصلاح نقطتين أساسيتين، الأولى إصلاح اختصاص العلم في الوزارات. والثانية توسيع

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦، ص ٥٠٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٩١.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦، ص ٥٠٠.

الصلاحيات ليشعر الموظفون بواجباتهم، وانتقد السياسة الإدارية السابقة قائلاً: - «إننا نشأنا على عقلية الفقر... كل فلس يجب أن يصادق عليه من قبل الوزير وكل عشرة فلوس يجب أن تذهب لمصادقة وزير المالية... أما الذين يجلسون وراء الكراسي ولا يهتمون بأوضاع الناس، وإنما يقتلون وقتهم بشرب القهوة وتدخين السجاير والانشغال بالأصدقاء فهؤلاء لا يصلحون...»[١].

وربط بعض نوب المعارضة بين تدهور الأداء الحكومي ورواتب الموظفين، فحدد النائب عبد الكريم الأزري - نائب بغداد - بعض النقاط التي يجب العمل بها عندما يراد إصلاح الجهاز الحكومي وجعل من موضوع معالجة رواتب الموظفين ومستواها النقطة الأولى والأساسية في المعالجة، أما النقطة الثانية فهي موضوع التضخم المستمر في جهاز الحكومة، ذلك التضخم الذي لا يتناسب مع التوسع في أعمال الحكومة، والنقطة الثالثة هبوط كفاية موظفي الحكومة وانحطاطه انحطاطاً فضيعاً، الأمر الذي يتطلب رفع مستوى كفاية الموظفين وربط مستوى الرواتب بمستوى كفايتهم. أما النقطة الرابعة التي اشار إليها الأزري في حديثه فهي موضوع التجرد والحياد المطلق في التعيينات والترفيعات والقضاء على المحسوبية والمنسوبية والأمور الأخرى، وذكر بأن هذه اللائحة على وضعها الحالي لا تجدي أي نفع وإنها محاولة لستر الفشل الذي منيت به الحكومة، ثم طالب الحكومة بالأخذ بالنقاط التي أوردها[٢]. وعلق عبد العزيز الخياط - نائب الكوت - على الوضع الإداري في اثناء مناقشة الميزانية لعام ١٩٥٦ قائلاً: - «ذكرت كلمة الإصلاح لماكنة الدولة في كل مجلس وفي كل افتتاح وفي كل خطاب عرش وكل لجنة مالية. فمتى نلمسه؟ ومتى نشاهده؟ وكم قانون من أين لك هذا نشر؟ وكم ذيل طبق والمرتشون لازالوا...» وأشار إلى أن ماكنة الدولة مخربة منذ سنين عدة وعزا أسباب ذلك إلى:

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٧٤ والمعروف بأن الجمالي من نواب الحكومة وسبق أن تولى الوزارة مرتين، ولكن وزارته لم تقم بالإصلاح الإداري المطلوب.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ص ٤٥١ - ٤٥٢.

١ ـ عدم تطبيق العقوبات بحق الكبير الذي أفسد الصغير.

٢ ـ الترفيع للمسيء وغير المسيء.

٣ ـ عدم الترفيه عن الموظفين وعدم إيجاد المساكن لهم.

٤ ـ غلاء أسعار المعيشة.

٥ ـ عدم انتقاء الأكفاء من الموظفين[١].

وختم حديثه بشواهد لرموز من التاريخ الإسلامي والعالمي تمثلت فيهم العفة والنزاهة أمثال سيدنا محمد ﷺ الذي رهن درعه عند شخص غير مسلم وكان قادراً على أن يكون غنياً، وسعد زغلول الذي مات ولم يملك شيئاً، وغاندي كان يعيش على التمر والحليب، وكمال أتاتورك أوقف املاكه للشعب، وأشار إلى أن الزعيم إذا كان نزيهاً يتبعه الباقون. بعدها نبه الحكومة على ظاهرة استغلال المنصب والإثراء على حسابه كما طالب بالمحاسبة العادلة للموظفين[٢]. ووصف إسماعيل الغانم ـ نائب بغداد ـ هذه اللائحة بأنها علاج ناقص وغير عملي، وأشار إلى أن النقص فيها هو أن الحكومة لم تستقص على ما يظهر اسباب شيوع الفساد وخراب الذمة بين الموظفين العموميين، ولا دققت بعوامله. بعدها طالب بمعالجة الأسباب أولاً ثم البدء بتقديم مثل هذه اللائحة[٣].

ومن الجدير بالذكر أن لائحة تنسيق الجهاز الحكومي كانت تتضمن خمس عشرة مادة، نوقشت موادها مادة مادة بشكل سريع ولم يحصل فيها نقاش مطول، ثم وضعت بشكلها النهائي للتصويت وحصلت الموافقة عليها من مجلس النواب[٤].

وطالب نواب المعارضة أيضاً بالاستفادة من الخبرات الوطنية العراقية، وعدم الاعتماد على الأجانب، ولا سيما الإنكليز في دوائر الدولة، لأن اختصاصات

(١) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص ٤٨٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١١.

هؤلاء الإنكليز ليست من الاختصاصات التي لا يمكن الاستغناء عنها، فهناك مثلاً مدرس رياضة، استقدم من بريطانيا يتقاضى مائة دينار شهرياً، ومدرس بيانو يتقاضى أكثر من ذلك. وهناك الكثير من هؤلاء الموظفين البريطانيين، بينما نجد أن عدداً كبيراً من المواطنين العراقيين لا يجدون عملاً يقومون به سواء من الرجال أو من النساء. وأشار إلى ذلك عبد الرحمن الجليلي - نائب الموصل - بقوله «... الرغبة تساور نفس كل عراقي في أن يرى دوائر الدولة خالية من عناصر تمثل الاستعمار... ونلاحظ منذ سنة (١٩٢٩ إلى سنة ١٩٤٩) أي عشرين سنة لم ينقص عدد الموظفين الأجانب نقصاً محسوساً ومعنى ذلك أن الحكومة العراقية، فشلت في تكثير عدد الموظفين العراقيين الذين يستطيعون أن يقوموا مقام الإنكليز»[١].

شمل انتقاد نواب المعارضة الوزراء الذين استغلوا مناصبهم للإثراء الفاحش، وتساءل النائب سعد عمر - نائب كربلاء - عما وعد به من تقديم لائحة قانون (من أين لك هذا) وقال في سؤاله: «لا شك أن ما بلغته الرشوة وسوء الاستعمال واستغلال النفوذ من التغلغل في صميم الجهاز الحكومي والذي أصبح لا مفر من الاعتراف به ولا محيص عن ابتغاء العلاج له قبل أن تفقد البلاد آخر أمل في إصلاح الأمور، وليس من شك أن فخامتكم تذكرون الوعد الذي قطعتموه أمام المجلس العالي اثناء مناقشته خطاب العرش في بداية الاجتماع الحالي من تقديم لائحة (من أين لك هذا) وقد مرت مدة طويلة وكافية لإظهار اللائحة إلى حيز الوجود، ولم تتقدم الحكومة بها حتى الآن، فهل لازال الوعد المذكور قائماً؟ أم كان وسيلة فقط لتهدئة الخواطر وتطمين النفوس»[٢].

وقد أجاب نوري السعيد - رئيس الوزراء - : «بأن اللائحة قد مرت على مجلس الوزراء قبل ثلاثة أيام وهي الآن في طريقها إلى المجلس وستعرض خلال هذا الأسبوع»[٣].

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٤.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ٥٩٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٩٣.

وفي الجلسة السابعة للمجلس عام ١٩٥٣ قدم (٢٨) نائباً[١] من نواب المعارضة اقتراحاً وفق المادة (٤٥) من القانون الأساسي و(٣٩) من النظام الداخلي لمجلس النواب، طالبوا فيه سن لائحة قانون لمحاكمة الوزراء في حالة مخالفتهم القانون الأساسي (الدستور) والقوانين الأخرى وجاء في هذا الطلب «أن الأمة كثيراً ما تشكو من انتهاك بعض الوزراء لأحكام القانون الأساسي والقوانين الأخرى كثيراً ما يتحدث الناس عن استغلال هذا الوزير أو ذاك لمركزه ونفوذه، فينتفع فيه هو أو أحد أقاربه اللاحقين به. وكثيراً ما يتجاوز الوزير سلطته وحقوقه. وطالما تناقلت الألسن خبر ثراء غير مشروع أصابه وزير، وتلك تسيء أبلغ الإساءة إلى سمعة الدولة في الخارج وإلى جهاز الحكم في الداخل، وتوجد نقمة عظيمة في نفوس الشعب... فإننا نطلب سن لائحة قانون لمحاكمة الوزراء إذا خالفوا أحكام القانون الأساسي (الدستور) والقوانين الأخرى، وكذلك في حالة استغلالهم الانتقام والاعتداء وما شاكل ذلك، مما قد يرتكبه الوزير فلا يسأل عنه»[٢]. وبعد أن عرض المقترح تحدث محمد فاضل الجمالي - رئيس الوزراء - معلناً تأيده لمقترح المعارضة وأشار إلى أن الحكومة اعدت لائحة قانون في اصول محاكمة الوزراء وهي الان في مجلس الوزراء ولا خلاف بين الحكومة ومقدمي الطلب في هذا الأمر[٣].

ومن الملاحظ أن النائب عبد الجبار الجومرد أحد نواب المعارضة لم يوقع على هذا المقترح وكان من المتحاملين على الحكومة في اثناء مناقشته. متهماً إياها بالتسويف وعدم تنفيذ سياستها المعلنة، وتحدث حديثاً موضوعياً جاء فيه:

---

(١) النواب الذين وقعوا المقترح هم: عبد الكريم الازري، محمد ظاهر النقشبندي، سامي باش عالم، عبد الرحمن الجليلي، نديم الباجة جي، عبد الغني الدلي، محمد مشحن الحردان، عارف قفطان، توفيق المختار، عبد العزيز النجفي، محمد رضا الشبيبي، برهان الدين باش أعيان، مصلح النقشبندي، رمزي العمري، توفيق السمعاني، ذيبان الغبان، عبد الرزاق الحمود، عبد الحميد الهلالي، عبد الرزاق الشيخلي، روفائيل بطي، جمال عمر نظمي، علي حيدر سليمان، حسن عبد الرحمن، نجيب الصائغ، جميل صادق، شاكر ماهر، إسماعيل الغانم، عز الدين النقيب.

(٢) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٩٨.

(٣) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٩٨..

«... إنما الذي يريده المعارضون هو البحث والعمل، خمسة وزراء[١] يوقعون على هذا الأمر الخطير ويأتون إلى الحكم ولا يعملون شيئاً؟[٢] لمدة ثلاثة اشهر «ثم تساءل لماذا يقدم الاقتراح ويأتي مصدقوا الاقتراح إلى الحكم ولا يعملون شيئاً؟ وتحدث النائب محمد مشحن الحردان إلى جانب المقترح طالباً قبوله والتصويت عليه، أما النائب - إسماعيل الغانم - فقد حذر الحكومة من التردد في مناقشة هذه اللائحة وعدم المماطلة في تشريعها وأن لا تلتفت لمن يدعي بأن اللائحة مخالفة للدستور وأكد على أن اللائحة غير مخالفة للدستور. وأن الدستور ينص على أن الوزراء مسؤولون[٣].

وبعد نقاش سريع اقترح رئيس المجلس - عبد الوهاب مرجان - تأليف لجنة برئاسته وعضوية النواب عبد الرسول الخالصي وعبد اللّه الشواف وعبد الرزاق الحمود وإسماعيل الغانم، لدراسة انطباق الاقتراح على المادة (٤٥) من القانون الأساسي من عدمه، وبعد تدقيق الاقتراح والمادة الدستورية والمداولة في الموضوع، وجدت اللجنة أن الشروط المنصوص عنها في المادة الدستورية تتوفر في الاقتراح المذكور من الناحية الشكلية، ثم طلب رئيس المجلس أن يؤجل النقاش في هذا المقترح إلى أسبوع آخر[٤]. وعارضه في هذا الرأي النائب عبد الجبار الجومرد قائلًا: «أعتقد أن اقتراح الرئاسة يربك الموضوع لأن القضية قدمت بطلب من المعارضة لغرض أن تسن لائحة قانونية فإذا وافق المجلس على ذلك فأن الحكومة لن تخسر شيئاً... فإذا لم يصوت على الطلب يترك الأمر إلى اللجنة فتمر الأيام ويذهب الطلب». وبعد ذلك وافق المجلس على تأجيل النظر في الموضوع إلى اسبوع آخر[٥]. وما حصل أن الجومرد كان صادقاً في إدعاءاته فأن المقترح لم يعد تقديمه إلى المجلس ثانية.

(١) المقصود بالوزراء الخمسة من المعارضة النيابية كل من: د. عبد الرحمن الجليلي، د. عبد الغني الدلي، حسن عبد الرحمن، روفائيل بطي، علي حيدر سلمان.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٥) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ١٠٢.

والخلاصة فأن نواب المعارضة، شعوراً منهم بدور الجهاز الإداري في مسيرة الدولة وخدمة المواطنين كانوا يطالبون بالإصلاح وذلك من خلال:

١ ـ قيام نواب المعارضة بانتقاد الحكومات المتعاقبة لعدم ايلائها الاهتمام المطلوب لإصلاح الجهاز الإداري ومكافحة الفساد والرشوة والاستغلال وإيضاح هذا الخلل للرأي العام ودعوته إلى الضغط على الحكومة لمعالجته.

٢ ـ تميزت انتقادات نواب المعارضة في هذا المجال بالجدية، واستطاعت في أحيان كثيرة أن تحرج موقف الحكومة وتجعلها تعترف بسوء الأحوال الإدارية وتعد لمعالجتها، إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسي والتغيرات الوزارية المستمرة حال دون تنفيذ هذه الوزارات لسياستها في إصلاح الجهاز الحكومي، فضلاً عن عدم جديتها بأجراء الإصلاحات الجذرية المطلوبة.

٣ ـ استطاعت المعارضة النيابية أن تحظى بموافقة المجلس على المقترح الخاص بمحاسبة الوزراء في حالة مخالفتهم للقوانين والتجاوز على حقوق الشعب. وكذلك على لائحة قانون لإنشاء مجلس الدولة لمراقبة الجهاز الإداري، إلا أن الحكومة لم تتخذ الخطوات اللازمة لتشريعهما.

٤ ـ نجحت المعارضة النيابية في تصحيح بعض النواقص والعيوب في اللوائح التي تقدمها الحكومة للمجلس، لا سيما لائحة قانون التنسيق الحكومي الخاص بالموظفين.

خامساً: موقف المعارضة من الانتفاضات الشعبية

١ ـ وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ [(١)].

تعد وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ من الأحداث البالغة العنف التي شهدها العراق في تاريخه المعاصر، فللمرة الأولى تمكنت الجماهير الشعبية العزلاء من الإطاحة بالحكومة، وإلغاء المعاهدة المعروفة باسم «معاهدة بورتسموث» بعد أن وقف

---

(١) للمزيد عن الوثبة انظر: ـ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٧، ص ٢٣٣ ـ ٣١٠. فيه بحث مفصل عن وثبة كانون الثاني ١٩٤٨.

الشعب مع المعارضة الوطنية ضد إمرار هذه المعاهدة مهما بلغت التضحيات[١].

وكانت علامات السخط والاستياء بادية على المواطنين، وكانت روح التحفز تنطلق لتدافع عن حق المواطنين وكرامتهم وحرية الوطن واستقلاله[٢]. ولما كانت وثبة كانون الثاني هي وثبة كل الشعب العراقي، فأنه لم يكن من الغريب أن نجد أصداء الوثبة في أروقة مجلس النواب، إذ تناول نواب المعارضة في اجتماعات متعددة مناقشة الوثبة الوطنية من حيث أسبابها وطبيعة أبعادها. وكان المجلس النيابي قد تابع تطور الأحداث منذ سفر الوفد العراقي إلى لندن للتوقيع على المعاهدة، ففي جلسة يوم الاحد المصادف (١٨ كانون الثاني ١٩٤٨) وجه النائب خليل كنه[٣] سؤالًا إلى وكيل رئيس الوزراء عن المظاهرات السلمية التي قام بها طلاب كلية الحقوق، والاعتداء عليهم من الشرطة. وأجاب وكيل رئيس الوزراء «بأن الطلاب كانوا متجمهرين للقيام بمظاهرة دون أن يحصلوا على أجازة من الحكومة، وأن الحكومة لا تسمح للإخلال بالأمن العام تحت ستار أظهار الشعور، وأن من حق الحكومة الحيلولة دون قيام القلاقل والاضطرابات»[٤]. وكان الجواب غير مقنع لأعضاء مجلس النواب، إذ رد عليه النائب خليل كنه وقال: «أرجوا التفريق بين السياسة والقضايا الوطنية»، بعدها أوضح النائب المذكور للمجلس بأن الطلاب كانوا قد تظاهروا ضد تقسيم فلسطين فاستحقوا شكر الحكومة. ولا يمكن أن تحول الحكومة دون ابداء الرأي، ومن الواجب أن تعالج هذه الأمور معالجة حكيمة. ثم انتقد الحكومة بشدة على الأساليب التي لا يرضاها القانون. مشيراً إلى أن من بين الموقوفين طلاباً وطالبات لم يكونوا في المظاهرات وبينهم آنسة مريضة في بيتها، ولكن الشرطة جاءت بها وأوقفتها[٥].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، المصدر نفسه، ج٧، ص ٢٣٢.

(٢) يوسف العاني، شعبنا، (بغداد – ١٩٦١)، ص٩٣.

(٣) خليل كنه، كان حتى ذلك الوقت محسوبا على المعارضة الوطنية، وسبق له أن كان عضواً بارزاً في حزب الاستقلال.

(٤) جريدة الزمان، ١٩ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٥) جريدة الزمان، ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨.

كان نشر المعاهدة في (١٥ كانون الثاني ١٩٤٨) الفتيل الذي اشعل نار الصراع بين الحركة الوطنية والحكومة، إذ قرر الطلاب إعلان الإضراب والقيام بمظاهرات سلمية لمدة ثلاثة أيام. وكانت أحزاب المعارضة الوطنية الثلاثة (الوطني الديمقراطي والأحرار والاستقلال) قد أصدرت بياناتها التي لهبت مشاعر الطلبة، فتظاهروا أيام ١٧، ١٨، ١٩ كانون الثاني ١٩٤٨، وتوجهوا في اليوم الأخير إلى بناية مجلس النواب، فخرج إليهم بعض النواب في محاولة لإقناعهم بالتفرق، وإذا بأحد الطلاب يهاجم المجلس قائلاً: «أيها المجلس أن نوابك لم يأتوا إليك بإرادة الشعب، وإنما جاء بهم نوري السعيد في انتخابات مزورة، وإنكم لا تمثلون الشعب، وأن الوزارة التي تمخضت عن مجلسكم لا يعترف بها الشعب[١]. ثم هتف المتظاهرون بسقوط المجلس وسقوط الوزارة. وفي اليوم الأخير من الإضراب اصدر وكيل رئيس الوزراء بياناً قال فيه بأن الحكومة عازمة على قمع أية مظاهرة أخرى، الأمر الذي أثار حفيظة الطلبة، فقرروا تحدي الحكومة وإعلان الإضراب العام والقيام بمظاهرات شاملة في (٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨) مما أدى إلى التصادم مع الشرطة وسقوط عدد من الطلبة قتلى برصاص الشرطة. وفي اليوم الثاني اشتدت المظاهرات وكثرت المصادمات بين الشرطة والطلبة[٢]. مما أدى إلى استقالة عدد من المسؤولين في كليتي الطب والصيدلة، رؤوساء الأقسام في الكلية الطبية وسكرتير الجمعية الطبية العراقية[٣].

وفي غمرة هذا النضال الشعبي العنيف اجتمع لفيف من نواب المعارضة وتقدموا في (٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨) بالاستقالة الجماعية[٤]، لحمل رئيس

(١) محمود القاضي، « كانون الثاني شهر الجهاد الوطني »، (بغداد – ١٩٨٤)، ص ٨٦.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٧، ص ص٢٥٤ – ٢٥٨.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٧، ص ٢٦٠.

(٤) النواب المستقيلون هم: نصرت الفارسي، جعفر حمندي، علي الدليمي، جاسم مخلص، محمد رضا الشبيبي، ذيبان الغبان، عبد الرزاق الشيخلي، عبد العزيز الجميلي، ريسان الكاصد، عامر كامل، عبد الهادي صالح، أحمد الجليلي، أنور جميل، بابا علي الشيخ محمود، محمد مهدي الجواهري، أركان العبادي، مشحن الحردان.

الوزراء على تغيير موقفه أو حمل الوصي على استعمال حقه الدستوري فيأمر بإقالته[١].

وجاء في نص الاستقالة ما يأتي: «لنا الشرف أن نعلمكم نحن الموقعون على هذا من أعضاء المجلس النيابي، فأننا قررنا الاستقالة من عضوية المجلس المذكور... ونستنكر أشد الاستنكار الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الحاضرة، لإرغام الشعب على قبول معاهدة أجمع على السخط عليها لإجحافها بحقوقه، كما أننا نستنكر وسائل الإرهاب التي عمدت إليها الحكومة، ومن ذلك استخدام السلاح وتصويب النيران إلى صدور الناس، هذا من جهة ولما كنا من جهة أخرى لا يسعنا إلا أن نبر بقسمنا والوفاء بعهدنا الذي قطعناه للشعب الذي نمثله في المجلس، لنا الشرف أن نؤكد لكم إننا مستقيلون من عضوية المجلس النيابي، هذا ولكم مزيد الاحترام»[٢]. وأعطيت صورة من الاستقالة إلى رئاسة الديوان الملكي لعرضها على عبد الإله الوصي على العرش[٣].

ويصف عبد العزيز القصاب - رئيس مجلس النواب آنذاك - في مذكراته أحداث يوم ٢٧ كانون الثاني بأن المتظاهرين من أبناء الشعب الذين عبروا الجسر أصبحوا بين النارين إذ رمتهم الشرطة بالرصاص من منارة جامع (حنان) في جانب الكرخ. وجامع (الأصفية) في جانب الرصافة[٤]، ويقول بأنه شاهد قسماً غير قليل من المتظاهرين يرمون أنفسهم في نهر دجلة تخلصاً من الرصاص[٥]. ولما حاول الاتصال برئيس الحكومة أو البلاط ولم يتمكن، قدم القصاب استقالته من رئاسة

(١) محمود شبيب، المصدر السابق، ص ١١٢.

(٢) جريدة الأخبار، ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ ؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات ج٧، ص ٣٠٠.

(٣) نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ٢٦.

(٤) عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، (بيروت - ١٩٦٢)، ص ٣١٨.

(٥) يذكر القصاب بأنه ينظر إلى الجسر من غرفته في مجلس النواب المطلة على نهر دجلة التي كان يجلس فيها عدد من النواب المطلة على نهر دجلة التي كان يجلس فيها عدد من النواب الذين كانوا يتألمون على المنظر ويطلبون منه التوسط لحفظ أرواح الناس. وأشار إلى أنه لم يستطيع تحقيق ذلك ولم يتمكن من ضبط النفس من شدة الألم والحزن على الحالة التي وصلت إليها البلاد لذلك قدم استقالته من رئاسة المجلس ومن النيابة وذهب إلى داره. عبد العزيز القصاب، المصدر نفسه، ص ٣١٩.

المجلس ومن النيابة التي جاء فيها ما يأتي: «بناء على الظلم والقسوة التي حصلت من قبل رئيس الوزراء - صالح جبر - وزملائه تجاه الشعب، وبناء على الضحايا الكثيرة التي حصلت ضد أفراد الشعب العزل، وذلك بسبب أبرام المعاهدة الإنكليزية - العراقية الجائرة المجحفة بحقوق الشعب، أقدم استقالتي من رئاسة مجلس النواب ومن عضويته»[(١)].

أدت التطورات السياسية إلى استقالة وزارة صالح جبر وتأليف وزارة برئاسة محمد الصدر في (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨)، قامت بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات نيابية جديدة، وبعد افتتاح المجلس الجديد طالب عدد من نواب المعارضة بالتحقيق مع جميع الذين أطلقوا النار على ابناء الشعب خلال الوثبة، وأرادوا من الحكومة محاسبة الذين هدروا تلك الأنفس الزكية التي لم يكن ذنبها إلا فك العراق مما أريد به من تقييد[(٢)]. وقد وقف نواب المعارضة بشدة ضد استيزار شاكر الوادي[(٣)]، في وزارة مزاحم الباجة جي، فعبروا فيها عن وفائهم للوثبة ولشهدائها، إذ شجب عبد الرزاق الحمود نائب البصرة - قرار ادخال شاكر الوادي في الوزارة وقال: «بأن هذا القرار لم يراع به عواطف الشعب، لأن الشعب العراقي كان قد وثب وثبة عظيمة، أطاحت بمعاهدة بورتسموث، وحلت مجلس النواب المزيف » وأن هذا الوزير خذله الشعب في الانتخابات النيابية ولم يصبح نائباً، فكيف يجوز اسناد منصب وزير الدفاع إليه[(٤)].

وأدان نواب المعارضة هذه الخطوة، ونبهوا على أنها تدل على نزعة دكتاتورية صرفة، وأشاروا إلى أن الدكتاتورية لم تدم لهتلر وموسوليني وغيرهم من الطغاة[(٥)]. وعد النائب محمد رضا الشبيبي دخول شاكر الوادي إلى الوزارة خروجاً على

(١) جريدة الزمان، ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨ ؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات ج ٧، ص ٣٠١.
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٢٦.
(٣) شاكر الوادي: هو أحد أقطاب توقيع معاهدة بورتسموث الاستعمارية.
(٤) محاضر مجلس النواب، المصدر نفسه، ص ٢٥٥.
(٥) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢٥٨.

الاصول الدستورية[١]، أما إسماعيل الغانم فإنه ذكر المجلس بأن الشعب العراقي كان قد قاوم اتجاهات هذا الوزير بالدماء، وأشار إلى أن الإتيان به معناه تحدياً واستفزازاً لإرادة الشعب[٢]. أما النائب فائق السامرائي فإنه أشار إلى أن المسؤولين في الحكومة لم يعرفوا أسباب وبواعث هذه الوثبة العظيمة، ولذلك فأنهم ابتعدوا عن السياسة التي تتفق ورغبات الشعب، وأخذوا يتحدون الشعب بعقد المعاهدات الاستعمارية[٣].

حاول نوري السعيد - رئيس الوزراء آنذاك - التجني على الوثبة الوطنية، وقال في خطابه أمام المجلس النيابي في (أوائل كانون الثاني ١٩٤٩) بأنها قلاقل واضطرابات داخلية لا تنفع إلا دعاة الفوضى وعناصر الهدم وشركاء الصهيونية[٤]، وزعم بأنها حركة (شيوعية وفوضوية) وعلى نواب المعارضة احترام رأي الأكثرية. فتصدى له النائب محمد رضا الشبيبي بخطاب مطول جاء فيه: «... أعتقد أن المعارضين أنفسهم أكثر غيرة من كل أحد على هيبة الدولة، فلماذا هذه التهم التي تكال إلينا، ولماذا هذه الوصمات التي توصم بها حركة وطنية برئية في البلاد، وهل من مصلحة البلاد أن يقال عن انتفاضة عراقية بريئة وحركة وطنية قامت من أجل الغيرة على حقوق البلاد وكرامتها هذه حركة فوضوية أو شيوعية أو غير ذلك»[٥].

شجعت أقوال نوري السعيد، نواب الحكومة على مهاجمة الانتفاضة، فهاجم جميل الأورفلي الوثبة ووصفها بأنها عبارة عن تحركات ونشاطات ما اسماهم بالفوضويين والصهاينة والشيوعيين الذين دفعوا الطلاب إلى الشوارع وبقوا هم قابعون يحيكون الدسائس. ووصفها بأنها صهيونية وأنها انتكاسة[٦]. أما سليمان الشيخ داود، فأنه حمل الوثبة مسؤولية الإضرار التي لحقت بالعراق من خلال

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ص ٦٩.

(٥) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢٥٦.

(٦) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢٧٤.

الإساءة لعلاقاته الدولية[١]. ورد نواب المعارضة على أقوال رئيس الوزراء والنواب الحكوميين رداً موضوعياً وجريئاً، فقد أرجع النائب عبد الرحمن الجليلي ـ نائب الموصل ـ الوثبة إلى أسباب عميقة في آثارها وجذورها وأشار إلى أن أول سبب فيها، أن الأمة بدأت تفهم وانتبهت على ما كانت عليه من قبل، وإنها أصبحت تريد أن تلمس العدالة التي لا تجد لها إلا آثاراً وألواناً باهتة. وذكر بأن معاهدة بورتسموث كانت سبباً أساسياً ومباشراً فيها، إلا أن الوثبة كانت أبعد في أسبابها من معاهدة بورتسموث. وتطرق بعدها إلى أن الإصلاح في البلاد لا يكون بإخراج موظف أو تغيير وزير، لأن ذلك لا يعطي النتيجة التي يريدها المجتمع ويسعى لها ويحرص على تحقيقها[٢]. ودافع النائب محمد رضا الشبيبي عن الوثبة وقال: «يخطئ كل الخطأ من يزعم بأن الحركة الوطنية الشعبية العامة يمكن وصفها بهذه الأوصاف، أو يمكن التنديد بها، أو أنها حدثت عن دسائس داخلية أو خارجية أو عن رغبة» مشيراً إلى أن هذه الوثبة هي حركة لها أسباب وعوامل بعيدة جداً، أبعد من أن تكون مسائل أو نزعات شخصية أو رغبات في الاضطلاع بأعباء الحكم([٣]).

والخلاصة استطاع نواب المعارضة أن يدافعوا عن وثبة الشعب العراقي المجيدة، وأن يدحضوا كل الأقاويل التي قيلت ضد هذه الانتفاضة الوطنية، والتي كانت عبارة عن حركة عفوية ضمت قطاعات واسعة من الشعب الذين كانوا يطالبون بالتحرر من الاستعمار البريطاني وتحقيق الاستقلال التام للبلاد.

٢ ـ انتفاضة ١٩٥٢

حاولت عمادة كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد تعديل نظامها، بجعل الطالب المعيد في بعض الدروس معيداً في كافة المواضيع[٤]. الأمر الذي وجد فيه الطلاب اجحافاً بحقوقهم، وأضربوا عن الدوام ليوم (٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢)

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(٤) فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٢١٧.

وشاركهم في الإضراب، طلاب الكليات الأخرى مثل كلية الطب والحقوق والتجارة، لذلك اضطرت وزارة الصحة إلى الغاء التعديل، وعاد الطلاب إلى الدوام يوم (١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢) إلا أن أحداثاً حدثت داخل الكلية جعلت الطلبة يستمرون في الإضراب والتظاهر، واستثمرت الأحزاب السياسية الإضراب والتظاهر لتحقيق أهداف سياسية تدعو إلى إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحصلت مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين في (٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢) سقط فيها قتيل واحد وعدد من الجرحى، وأخذ المتظاهرون يهتفون بسقوط الحكومة، ويطالبون بتشكيل حكومة وطنية من الأحزاب المعارضة، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء - مصطفى العمري - إلى تقديم استقالة وزارته في (٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢)[١] للاضطرابات الدموية في بغداد التي أدت غلى تدخل الجيش لإنقاذ الموقف.

وفي صباح يوم الأحد المصادف ٢٣ تشرين الثاني استؤنفت المظاهرات وخرج الطلبة والعمال والكسبة متظاهرين وحاملين لافتات تهاجم الحكومة والإنكليز، وحدثت بعض الحوادث العنيفة، مثل حرق مكتب الاستعلامات الأمريكي ومخفر شرطة باب الشيخ، وقتل شرطي وحرقه[٢]. وعلى أثر ذلك أعلن من الإذاعة في (٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢) عن تشكيل وزارة برئاسة العميد الركن نور الدين محمود رئيس أركان الجيش. وباشرت هذه الوزارة أعمالها بإصدار عدة مراسيم وقرارات، كان من بينها الغاء اجازات الأحزاب السياسية وتعطيل الصحف وإعلان الأحكام العرفية، والقاء القبض على قادة الأحزاب الوطنية، وعدد كبير من الوطنيين والسياسيين، وإنزال الجيش في الشوارع والساحات العامة ببغداد، واستعمال الشدة مع المتظاهرين[٣].

(١) جريدة صوت الأهالي، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ ؛ فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص٣١٨.

(٢) المصدر نفسه، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ ؛ تقرير السفارة البريطانية لعام ١٩٥٢، العراق في التقارير السنوية، ص ١٥٤.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص ٣٢ ؛ نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص٦٧.

كانت انتفاضة ١٩٥٢ أشبه بالأعصار الكاسح، وكانت الجماهير تمسك بزمام الموقف، وكانت الحرائق مشتعلة في مكتب الاستعلامات الأمريكي ومركز شرطة باب الشيخ ومحطة البانزين في الفضل، والألوف المؤلفة من الجماهير المنتفضة تقتحم مراكز الشرطة ومكتب الاستعلامات البريطاني ومقر حزب الاتحاد الدستوري لأنها رموز الاستعمار والطغيان والإرهاب[١]. وكان لنواب المعارضة اسهام فاعل في أحداث هذه الانتفاضة، ولا سيما نواب الأحزاب السياسية أمثال محمد رضا الشبيبي وعبد الرزاق الشيخلي ونجيب الصائغ، وذيبان الغبان، وإسماعيل الغانم وغيرهم[٢].

اتخذت وزارة نور الدين محمود عدة إجراءات سلبت فيها الحريات وعطلت الصحف، وعطلت الأحزاب وختمت أبوابها بالشمع الأحمر، وضربت عليها الحراسة الشديدة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما تعداه إلى اعتقال بعض رجال الأحزاب والساسة والشباب وغيرهم دون ذنب اقترفوه أو جريمة ارتكبوها سوى أنهم أيدوا الانتفاضة[٣]. وقد انتقد النائب عبد الرزاق الشيخلي هذه السياسة ووصفها بأنها سياسة دكتاتورية، وأن مساوئ الحكم في العراق لا تعد ولا تحصى وقال: «إن هذه الإجراءات تتنافى مع جميع القوانين المتبعة، ولابد أن يأتي اليوم الذي نحاسب فيه هؤلاء على ما ارتكبوه» بعدها طالب الحكومة بإلغاء هذه الأحكام الجائرة وإعادة الحياة إلى الأحزاب في اسرع وقت ممكن، وختم حديثه قائلاً: «ليست وثبة كانون والانتفاضات التي أعقبتها وآخرها انتفاضة تشرين إلا صرخات مدوية مكبوتة انطلقت من أعماق أفئدة هذا الشعب الجائع المسلوب الحقوق الذي يطالب برغيفه وحريته، وإذا كانت الحكومات المتعاقبة قد استطاعت... أن تخنق روح التمرد والثورة في النفوس حتى الآن، فقد يأتي حين من الدهر تعجز فيه عن أقامة السدود في وجه تيار الوعي

(١) عامر عبد اللّه، انتفاضة ١٩٥٢ الوطنية ؛ جريدة طريق الشعب، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٦.

(٢) نجيب الصائغ، مقابلة شخصية مع الباحث بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٩٤.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، ص ٥٣.

الجماهيري المتزايد، ما لم تبادر إلى إصلاح ما فسد من أمرها[١]. وأيد النائب نجيب الصائغ ما طرحه زميله الشيخلي من أن الحكومة استخدمت أساليب شاذة لإرجاع الحالة الطبيعية في البلاد إلى نصابها وحذر الحكومة من هذه الأساليب قائلاً: «بأن توطيد الأمن في البلاد وإرجاع الحالة فيها إلى أوضاعها الطبيعية لا يكون عن طريق إعلان الأحكام العرفية وملأ المعتقلات والسجون بالأبرياء، وإلغاء الأحزاب وتعطيل الصحف وتقييد الحريات العامة والخاصة التي أباحها الدستور، وإنما كان على الحكومة أن تتحرى عن الأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوث تلك القلاقل والاضطرابات وتعمل على معالجتها وإزالتها لا أن تركن إلى طريق العنف والإرهاب فقط»[٢].

هاجم النائب صادق البصام الحكومة بشدة وقال: «أن الشعب العراقي بكتله ومنظماته، بساسته ورجاله قد سأم البطش والتنكيل وطرائق التحذير والتسويف التي انتهجت حياله، والشعب هذا لا يريد شيئاً مخالفاً للقانون... وإنما يريد أن يعامل معاملة تليق بكرامته ومكانته وتتناسب مع إمكانيات بلاده وكنوزها الجسيمة»[٣].

وتحدث النائب عبد الجبار الجومرد منتقداً الحكومات المتعاقبة على سياساتها التي أدت إلى الانتفاضة مبينا السيئات التي قامت بها الحكومات والتي خلقت التذمر والسخط والألم لدى الشعب إلى الحد الذي دفعه إلى الثورة أوالانتفاضة، وختم حديثه قائلاً: «ما رأيت شعب قط ثار على حكومة صالحة تسهر على راحته وخدمته»، ثم طالب بمساعدة المتضررين بأحداث تشرين الثاني ١٩٥٢[٤].

يبدو أن انتقادات المعارضة النيابية لاجراء الحكومة لم تؤثر في سياسة

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ص ٥٤ - ٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٤.

الوزارات المتعاقبة، فعند إضراب عمال النفط في البصرة في كانون الأول[١]، عادت الحكومة إلى استخدام الشدة ضد المضربين، الأمر الذي دفع نواب المعارضة إلى توجيه ثقيل اللوم لرئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي، ووزير الداخلية سعيد قزاز، وأشار النائب عبد الرزاق الحمود إلى خطر الاعتماد على الأحكام العرفية واستخدام القسوة مع المضربين، وتساءل «لماذا تلجأ الحكومة للاحكام العرفية وتوقيف القضاء في المدينة بطرد رئيس القضاة في البصرة من قبل القائد العسكري»[٢]. كما أحتج عبد الرزاق الشيخلي - نائب بغداد - على أسلوب الحكومة في تصديها للمظاهرات التي حدثت في البصرة بالرصاص، مؤكداً بأن العامل يطالب بحقه. ثم توجه بكلامه إلى وزير الشؤون الاجتماعية قائلاً: «ألا تدري أن في بريطانيا (٦٠٠) ألف عامل يطالبون بزيادة الأجور، هل ضربتهم حكومتهم بالرصاص؟» وأستطرد يقول «إذا كان هناك حسب مزاعم الحكومة هدامون، لم لا يلقى القبض عليهم ويساقون للمحاكم، لماذا يعالج ذلك بالرصاص؟ ما ذنب البلد الذي يتحمل وزر الأحكام العرفية طيلة حياته»[٣]، وحمل النائب عبد الجبار الجومرد الحكومة مسؤولية عدم إجابة العمال لمطاليبهم وعدم أعطاء كل صاحب حق حقه، وختم قوله بأن الحكومة تعمد إلى الأحكام العرفية كلما طار طير في الشمال أو تحرك آخر في الجنوب[٤].

وانتقد عبد الحميد الهلالي نائب البصرة الحكومة بشدة على عدم تصرفها

(١) شهد الربع الأخير من عام ١٩٥٣ ازدياد العمال في البصرة، من حل المطالبة بالحقوق النقابية وتحسين أحوال العمال المعاشية وزيادة الأجور وايجاد صندوق الضمان الاجتماعي، والكف عن الإهانات والإرهاب والطرد بدون مسوغ، وشارك في الإضراب عمال النقل وعمال الميناء، ثم تحول الاضطراب إلى تنظيم مظاهرات كانت تهتف بسقوط الاستعمار والشركات الاحتكارية وحكومة فاضل الجمالي وساندت الأحزاب السياسية العلنية وصحفها العمال في إضرابهم وتظاهراتهم، كما التف إلى جانبهم الطلاب وفئات وطنية أخرى، وعلى أثر ذلك أعلنت الأحكام العرفية في البصرة. للتفصيل انظر: جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص ٦٨ - ٧٥.

(٢) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٥٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٧.

بشكل سليم فيما حدث وطالب المجلس بتأليف لجنة برلمانية للتحقيق في هذا الحادث وأيده في ذلك عدداً آخر من نواب المعارضة، إلا أن مجلس النواب حال دون تحقيق ذلك[١].

وأجاب رئيس الوزراء عما طرحه نواب المعارضة عن إضراب عمال شركة نفط البصرة بزعمه أن هناك عناصر هدامة وعناصر سوء وأيدي أجنبية خائنة وجهت العمال وجهة ضارة[٢].

٣ ـ انتفاضة ١٩٥٦

ظهر العنف على اشده في اثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، الذي كان الشرارة التي اشعلت فتيل الانتفاضة التي كانت أسبابها كامنة في نفوس الجماهير منذ بدء نوري السعيد إجراءاته اللادستورية، وعزل العراق عن حركة القومية العربية الصاعدة بعقدة ميثاق بغداد، وقد حدثت مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين وعطلت الدراسة في المعاهد والكليات والمدارس المتوسطة والإعدادية وقتل عدد من المتظاهرين وجرح آخرون واعتقل وحوكم عدد كبير من الطلبة. وقد ساعدت الانتفاضة على زيادة التقارب بين أطراف الحركة الوطنية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى إقامة (جبهة الاتحاد الوطني) التي صدر بيانها الأول في (٩ آذار ١٩٥٧) وضمت حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي وحزب الاستقلال المنحل والحزب الوطني الديمقراطي المنحل وبعض المستقلين، وقد دعا بيان الجبهة إلى الوحدة والتكتل والالتفاف حول مطالب الأمة الكبرى ودعا إلى إسقاط وزارة نوري السعيد، وإطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية، وإلغاء الإجراءات التي اتخذت ضد المشاركين في الانتفاضة[٣].

وفي جو من الإضراب والمظاهرات في بغداد ومدن أخرى من العراق افتتح مجلس النواب اجتماعاته في (الأول من كانون الأول ١٩٥٦) بخطاب

(١) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق لسنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، ص ٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٣) جعفر عباس حميدي، الحركة الوطنية الاستقلالية في العراق، ص ٣٨.

العرش الذي استعرضت فيه الحكومة موقفها تجاه الأحداث الجارية في الشرق الأوسط، ولا سيما العدوان الثلاثي على مصر، وزعمت إنها قامت بإعلان الأحكام العرفية للمحافظة على مؤخرة الجيش الذي أرسل إلى الأردن للدفاع عن الكيان العربي[١]. وبعد انتخاب هيئة الرئاسة عطل المجلس لمدة شهر، واستمرت الحكومة بإجراءاتها المشددة ضد المعارضة الوطنية الذين أسمتهم بـ (دعاة القلاقل والاضطرابات)[٢].

أن تعطيل اجتماعات مجلس الأمة والضغط على الحريات العامة واعتقال عدد من منتسبي المعارضة الوطنية، قوبل بمعارضة شديدة من الحركة الوطنية، إذ قدم (٦) من النواب و(٥٢) أستاذا جامعياً مذكرة احتجاج إلى الملك فيصل الثاني تضمنت نقداً لسياسة الحكومة لمحاربتها الحياة الديمقراطية وتعطيل المجلس النيابي واعتقال قادة الحركة الوطنية وبعض الاساتذة، بحيث أدى ذلك إلى قلق الشعب على مصيره من جراء السياسة المنافية للقانون الأساس والمؤدية إلى زيادة توسيع الهوة بين الشعب والحكومة، وطالبت المذكرة بتنحية الوزارة عن الحكم ووضع حد لهذه السياسة الخاطئة، وإنقاذ المملكة مما يهددها من أخطار[٣]. وقدم (٢٦) شخصية يمثلون بعض رؤساء الوزارات والنواب والأعيان السابقين مذكرة مماثلة طالبوا فيها بما يأتي[٤]:

١ ـ تنحية وزارة نوري السعيد وتأليف حكومة وطنية تستجيب لمطاليب الشعب.

٢ ـ الغاء الإدارة العرفيه التي اتخذت أداة للامعان في الإرهاب والتنكيل بالمواطنين.

٣ ـ أطلاق سراح الموقوفين والمعتقلين.

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، ص ١ ـ ٢.

(٢) م.أ.ع. تقرير خاص، س/ ١١٠٣٤ في ٣ كانون الأول ١٩٥٦، ملفة « الاضرابات « المرقمة بـ ٢/ ٤.

(٣) مذكرة الاحتجاج الملحق رقم (٢).

(٤) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص ١٧٧.

وعند استئناف مجلس النواب لاجتماعاته تقدم أربعة عشر نائباً[١]، بمقترح إلى رئاسة المجلس في (١٤ كانون الثاني ١٩٥٧) يتضمن طلب إرسال برقيات احتجاج إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس العموم البريطاني والكونغرس الأمريكي عن العدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر. ومضمون هذه البرقيات «أن مجلس النواب العراقي إذ يبدأ عمله يستنكر بشدة العدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على جمهورية مصر وقطاع غزة، ويرى أن استمرار قوات العدوان باحتلال الأراضي العربية، ما هو إلا أمعان في انتهاك حرمات ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وقواعد القانون الدولي ولا يمكن لدولة متمدنة أن تمعن مثل هذا الإمعان الجائر. نطالب جميع أحرار العالم بإرغام المعتدين على الانسحاب وتفضلوا بقبول الاحترام»[٢]، وحصلت موافقة المجلس على هذا المقترح.

وخلال العدوان الثلاثي على مصر تم نسف انبوب النفط العراقي من السوريين احتجاجاً على عدم قطع النفط عن الدولتين المعتديتين بريطانيا وفرنسا، الأمر الذي دعا النائب حسن عبد الرحمن بتوجيه السؤال الآتي: إلى وزير الاقتصاد لماذا لم تقطع الحكومة نظاميا النفط عن الدولتين المعتديتين في الحملة العدوانية على مصر، مما آل إلى أن يقطع بهذا الشكل غير النظامي من بعض الناس في سوريا، وكان ذلك مما يغني الحكومة عن تكبد هذه النفقات بسبب نسف الأنابيب ومكائن الضخ[٣]. وكان جواب نديم الباجة جي – وزير الاقتصاد – بأن أنابيب النفط كانت قد دمرت قبل أن تستطيع الحكومة تقرير سياستها في قطع النفط عن بريطانيا

(١) النواب الذين قدموا المقترح: – محمد الجليلي – الموصل – جمال عمر نظمي – أربيل – حسن عبد الرحمن – البصرة – عبد الكريم الازري – بغداد – محمد الحردان – الدليم – إسماعيل الغانم – بغداد – زيدان الصكبان – الديوانية – محمد أحمد العمر – الدليم – عبد الكريم كنه – بغداد – عبد اللطيف محمد علي – بغداد – توفيق المختار – بغداد – محمد جواد حيدر – المنتفك – عبد الهادي صالح – الحلة – جميل كبه – بغداد – .

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ – ١٩٥٧، ص٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨.

وغيرها، ولم تجري أي مشاورات عن قطع النفط عن بريطانيا وفرنسا[١]. وعلق النائب حسن عبد الرحمن على جواب وزير الاقتصاد قائلاً: «بأن جواب معالي الوزير لا ينطبق على الواقع، لأن العدوان على مصر ابتدأ في التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول ولم يقف إلا في السابع من شهر تشرين الثاني، جرى التدمير بعد أن فقد العرب الصبر من جراء الاعتداء... ولو أن الحكومة العراقية قامت بعمل القطع النظامي لما أمكن نسف أنابيب النفط... لذا أود أن أسجل على الحكومة هذا الخطأ»[٢].

وفي جلسة ثانية عقدت في (٢٣ شباط ١٩٥٧) كرر النائب حسن عبد الرحمن الحديث عن العدوان الثلاثي على مصر وأنحى باللائمة على الحكومة لعدم قطعها العلاقات مع بريطانيا انتصاراً لمصر الشقيقة في محنتها واعتبر التأييد الذي قامت به الحكومة نحو مصر غير كافي[٣]، وأجاب برهان الدين باشا أعيان - وزير الخارجية - زاعماً بأنه ليس من مصلحة العراق ولا من مصلحة مصر والعرب أن يقطع العراق علاقاته مع بريطانيا، وقد استنكر العراق العدوان الثلاثي على مصر[٤]. وانتقد صادق البصام سياسة الحكومة الخارجية وطالب الحكومة بقطع العلاقات الاقتصادية مع فرنسا لأنها أظهرت العداء السافر للعرب والتأييد المقصود لليهود وسياستهم للبقاء في العريش وقطاع غزة[٥].

من خلال ما تقدم يمكن تحديد بعض الاستنتاجات والملاحظات عن دور المعارضة النيابية في السياسة الداخلية في الأمور الآتية:

١ - كانت المعارضة النيابية تركز بصورة أساسية على أهمية احترام أحكام الدستور، وما تضمنه من أمور جوهرية تتعلق بالحريات العامة، وترى بأن

(١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧، ص٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ١١٥.

احترام أحكام الدستور وعدم تجاوزها فيه الضمانة الكافية لإيجاد نظام حكم ديمقراطي.

٢ ـ أولت المعارضة لحرية الصحافة اهتماماً بارزاً، وكانت تؤكد باستمرار على أهمية الصحافة كسلطة رابعة، وعلى أن تأخذ دورها في انتقاد الظواهر السلبية ـ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أدانت كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة لتحديد حرية الصحافة وفرض الرقابة عليها.

٣ ـ عدت المعارضة النيابية وجود الأحزاب السياسية مظهراً أساسياً من مظاهر الحكم الديمقراطي الصحيح، لذا دعت إلى أطلاق حرية التنظيم الحزبي، وإدانة كل الإجراءات التي تحد من نشاط الأحزاب السياسية.

٤ ـ وجدت المعارضة النيابية في لجوء الحكومات المختلفة إلى إعلان الأحكام العرفية أمراً يتناقض مع أحكام الدستور، وهدفه الضغط على الحركة الوطنية، ولهذا كانت المعارضة تدعو أساساً إلى عدم اللجوء إلى هذه الوسيلة اللادستورية.

٥ ـ دعت المعارضة النيابية إلى تحديث ماكنة الدولة الإدارية، ورأت أن مثل هذا التحديث لا يمكن أن يتم مع وجود عقليات في الحكم تعتمد المحسوبية والمنسوبية، وأرجعت المعارضة فساد الجهاز الإداري إلى فساد الحكومات نفسها.

٦ ـ وقفت المعارضة النيابية مع الجماهير الشعبية في انتفاضاتها ضد الحكومات العراقية، ودافعت عن هذه الانتفاضات الوطنية، وأرجعت عواملها الأساسية إلى التدهور الحاصل في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعجز الحكومات العراقية عن معالجة هذا التدهور.

٧ ـ حظيت مواقف المعارضة النيابية في السياسة الداخلية بتأييد جماهيري، ولا سيما في أوساط المثقفين والصحافة الوطنية التي أخذت تنشر أقوال نواب المعارضة وتعلق عليها، في وقت حاولت فيه الحكومات ونوابها كبت أصوات

المعارضة والتشويش عليها لمنعها من اسماع صوتها المطالب بالإصلاح، ووصل الأمر بالحكومة إلى اعتقال بعض النواب من غير قرار من المجلس استنادا إلى الدستور.

الفصل الرابع:

المعارضة النيابية
وسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية

١ - موقف المعارضة النيابية من الأوضاع الاقتصادية

٢ - نواب المعارضة والدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي
في المجالات الزراعية والتجارية والصناعية

٣ - المعارضة النيابية والسياسية المالية للحكومة

٤ - موقف المعارضة النيابية من امتيازات النفط

٥ - دعوة المعارضة للإصلاح الاجتماعي

أولاً: موقف المعارضة النيابية من الأوضاع الاقتصادية:

تركت الحرب العالمية الثانية أثاراً واضحة في مجمل الوضع في العراق، مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والمالية شيئاً فشيئاً، إلى أن وصلت في عام ١٩٤٧ إلى أزمة اقتصادية سميت (بأزمة الخبز) إذ أخذت أسعار الحنطة والشعير بالارتفاع بسبب قلة الإنتاج، وحصول أضرار جسيمة بالمحصولات الزراعية بسبب الجراد والآفات الزراعية الأخرى من جهة واستمرار التصدير إلى الخارج من جهة أخرى[١]. فأرتفع سعر الحنطة من (٤٠) دينار للطن الواحد إلى حد قد يتراوح بين (١٥٠ - ٢٠٠) دينار للطن الواحد، في حين أصبح سعر الشعير يتراوح بين (٦٠ - ٨٠) ديناراً للطن الواحد[٢]. ولم تكتف وزارة صالح جبر بالوقوف مكتوفة الأيدي أمام النقص الكبير في الحبوب فحسب، بل سمحت ولأول مرة منذ سنوات الحرب العالمية الثانية، بتصدير أكثر من ربع مليون طن من الشعير والحنطة، فضلاً عن أن ألاف الأطنان من الحبوب وجدت طريقها خفية إلى أسواق تركيا وإيران والأردن وفلسطين، فكان من الطبيعي جداً أن تتعرض البلاد إلى أزمة في الخبز وغلاء فاحش في أسعار المواد الغذائية[٣]. وقد وصف (لونكريك) الأزمة الاقتصادية بدقة عندما قال: «أخذت الطبقات الفقيرة التي كان يعوزها الحصول على الخبز بصفة خطيرة تقترب من حافة اليأس، ذلك أن البلاد كانت خالية من المواد الغذائية»[٤]. أثارت أزمة الخبز اهتمام الرأي العام وقلقه، وكتبت الصحف المقالات المتعددة لمعالجة هذه الأزمة وانتقاد موقف الحكومة العراقية،

(١) جريدة صوت الأهالي (٢٣ نيسان ١٩٤٧).

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ٤١ - ٤٢.

(٤) ستيفن هملي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ - ١٩٥٠، ترجمة وتعليق سليم طه التركيتي، ج٢، (بغداد - ١٩٨٨)، ص ٥٦٤.

فكتبت جريدة صوت الأهالي، لسان الحزب الوطني الديمقراطي، في (٢٥ نيسان ١٩٤٧) مقالاً أكدت فيه على خطورة الموقف وطالبت الحكومة اتخاذ موقف حازم بإزاء هذا التسيب الاقتصادي المستمر، وطالبت الوزارة بتنفيذ منهاجها الذي أعلنته بشأن العناية في معالجة الغلاء بالوسائل الممكنة[١] وحذرت جريدة الزمان الحكومة من تفاقم أزمة الخبز وطالبتها بمعالجة الموقف معالجة مرضية تشمل الحاضر والمستقبل بالاستناد إلى خطط حازمة وصريحة، كما طالبت بالضرب على أيدي المحتكرين والمتلاعبين وعدت ذلك من أقدس واجباتها[٢].

دفعت أزمة الخبز نواب المعارضة إلى مناقشتها، والمطالبة بوضع الحلول الناجعة لها فأشار النائب ذيبان الغبان - نائب بغداد - إلى حقيقة معانات الناس من أزمة الخبز مشيراً إلى أن عامة الشعب أصابته ضائقة ولحقته أزمة في العيش وتعذر عليه أن يجد مخرجاً، وأخذت الجماهير تقف أمام مخابز الحكومة منذ منتصف الليل حتى الظهر نساءً ورجالا وأطفالا لا يكادون يحصلون على بضع صمونات من دقيق رديء مغشوش ومخلوط بشتى المواد الغريبة، وهو خطر على الصحة العامة، وأوضح بأنه لم يشاهد منذ فتح عينيه بأن العاصمة أصيبت بمثل هذه الأزمة، وبمثل هذا الخبز الرديء الذي تعافه الحيوانات. وقد اشتدت أزمة الخبز وتعذر على أفراد الشعب الحصول عليه على الرغم من الارتفاع الفاحش في سعره، وعلى الرغم من رداءة نوعيته والمخالفة للشروط الصحية[٣].

وجه نواب المعارضة من الجبهة الدستورية البرلمانية استيضاحاً إلى رئيس الوزراء طالبين فيه دراسة الموضوع ومعرفة طبيعة التدابير والإجراءات المتخذة من الحكومة، ومن ثم طلب التصويت بالثقة على الحكومة في حالة قبول الاستيضاح[٤]، وقد ورد في هذا الاستيضاح ما يأتي:

(١) جريدة صوت الأهالي، ٢٥ نيسان ١٩٤٧.

(٢) جريدة الزمان، ١٠ تشرين الأول ١٩٤٧.

(٣) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٤) نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ١٥.

«تجابه البلاد أزمة خبز مستحكمة، الحلقات لم تجابه مثلها في تاريخها الحديث مطلقاً، فإن الحنطة والشعير - هما المادتان الضروريتان لقوت الشعب - قل الموجود منهما قلة محسوسة وغلت أسعارهما في الأسواق غلاءً فاحشاً... هكذا تواجه البلاد الآن أزمة شديدة تتعلق بحياة الشعب ومعيشته رأسا وتؤثر تأثيراً كبيراً على مقدرته في العمل والإنتاج، إذ تواتر القول بأن الكميات المخزونة من الحنطة والشعير الآن لا تكفي لتموين الشعب إلى الموسم القادم، وربما سارت الحالة من سيء إلى أسوء إذا ظلت سائرة على الوجه الذي تسير عليه الآن، لهذا ولما كان هذا الموضوع الخطير جديراً بالدرس والبحث الدقيق على شكل يزيل القلق وينير لنا الطريق، تقدمنا بهذا التقرير مستوضحين من فخامة رئيس الحكومة عن ماهية تدابيرها وإجراءاتها المتخذة لمعالجة الأزمة...»[١]. وعقب صالح جبر - رئيس - الوزراء على هذا الاستيضاح بأن حكومته ليست مستعدة الآن لقبول هذا الاستيضاح في أمور جديدة[٢].

ويلاحظ من تعقيب رئيس الوزراء، اتهامه للمعارضة باستغلال الوضع لتحقيق مكاسب حزبية، كما أنه أراد التقليل من أهمية الأزمة وجعلها أمرا اعتياديا لا يستحق الاستيضاح، وقد وضع الاستيضاح للتصويت رغم أن الجميع يعلم ما كان عليه وضع البلاد من شحة منتوج الحنطة والشعير، وبعد مشادات كلامية جرى التصويت على الاستيضاح بطريقة تعيين الأسماء، فكان المخالفون (٦٣) نائبا والموافقون (٣٢) نائبا، وهكذا رفض استيضاح المعارضة.

رد نواب المعارضة بعنف على مزاعم رئيس الوزراء، وقال النائب جعفر حمندي: «زعم فخامته أن المسألة تافهة خلافاً لما نزعم نحن ويزعم الكثيرون بل ويزعم الشعب لأنها مشكلة مهمة، أنا لا أوافقه على رأيه في هذا الخصوص.

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ص ٣٩. النواب الذين وقعوا الاستيضاح هم: - محمد رضا الشبيبي وعبد الرزاق الشيخلي، غازي العلي الكريم، جعفر حمندي، ذيبان الغبان، نجيب الصائغ، نصرت الفارسي، أركان العبادي، عبد العزيز الجميل، ريسان الكاصد، عبد الهادي صالح، جاسم مخلص.

(٢) محاضر مجلس النواب، المصدر نفسه، ص ٤٢.

كيف يعتبرها تافهة والشعب في قلق مستحوذ عليه». بعدها خاطب الأعضاء وسألهم «هل هو تافه حقيقة؟ تزاحم الناس على الخبز والصمون الرديء الذي يعافه الحيوان قبل الإنسان، وهل كان ذلك الكلام لغرض المعارضة أو لمصلحة الشعب؟». وأكد في ختام حديثه بأن عمل الجبهة الدستورية البرلمانية المعارضة هو ليس لغرض المعارضة فقط، وإنما تريد هذه الجبهة أن يحترم الدستور والقانون وتراع الحقوق وتمثل آراء الشعب، والحكومة التي لا تشعر بهذا الشعور تستحق اللوم والتقريع[١]. ثم عقب ذيبان الغبان متهماً رئيس الوزراء بالتهرب عن الموضوع لخطورته بحجة أنه تافه، واعتصم بالأكثرية الحكومية في المجلس مستنجداً بها وطالبا عدم لزوم البحث في هذا الموضوع، وعلق هذا النائب قائلاً: «لقد كان قوت الشعب في نظر الحكومة موضوعاً تافهاً، فلا أعلم والحالة هذه إذا كان طعام الشعب وقوته وزراعته ومجاعة الأمة من الأمور التافهة، فأي أمر في نظر الحكومة من الأمور المهمة والجديرة بالمناقشة»[٢]. ولام النائب كمال السنوي المسؤولين في الدولة وحملهم مسؤولية التأخر الذي أصاب البلاد، وعزا هذا الفقر وتلك الأزمة الاقتصادية إلى إهمال الحكومة واجباتها، وانعدام مناهج قومية ثابتة، وانشداد الحكومة العراقية بالحليفة بريطانيا، الأمر الذي جعل البلاد تعيش الفاقة والحرمان والعوز[٣].

ومن الجدير بالذكر أن محاضر جلسات مجلس النواب لشهري حزيران وتموز ١٩٤٧ كانت قد سجلت وصول عدد من البرقيات للمجلس من بعض المناطق في العراق، لا سيما المناطق المنتجة للقمح والشعير، تطالبه فيها للعمل على تلافي وقوع مجاعة شاملة، بعد أن تأكدت رداءة محصول الحبوب لموسم عام ١٩٤٧ [٤].

لذلك ارتفعت في المجلس أصوات لا شائبة في وطنيتها وتاريخها السياسي،

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧،ص ٤٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٤) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ص ٦٦٤ - ٦٦٥.

وحرصها على المصلحة العامة، طالبت وزارة صالح جبر بتحمل مسؤوليتها كاملة والحيلولة دون استفحال الأمر[١].

وعلى الرغم من أن هذا الموضوع، هو موضوع يتصل بمعيشة الملايين من أبناء الشعب فإن رئيس الوزراء كان له رأي مجاف للحقيقة والواقع وذلك عندما قال أمام المجلس ودون أن يستند إلى معلومات دقيقة بأن أسعار القمح ستنخفض انخفاضاً كبيراً وستعود إلى وضعها الطبيعي بعد أن ترد الكميات الكافية من القمح إلى المدن[٢].

أستمر نواب المعارضة في الدعوة إلى معالجة الوضع الاقتصادي، واستثمروا فرصة مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧ للمطالبة بمعالجة الوضع المعاشي للمواطنين وزيادة مخصصات غلاء المعيشة للموظفين والعمال للتخفيف عن كواهلهم التي أثقلت بالارتفاع المستمر للأسعار[٣].

وكان من أشد المتحمسين للحديث عن هذا الموضوع نائب بغداد جعفر حمندي الذي أوضح للمجلس بأن القسم الكبير من الناس يتضورون جوعا، وأنه التقى في إحدى الوزارات جمعاً من الفراشين والكتاب وصغار الموظفين الذين وجهوا له أسئلة عن الوضع الاقتصادي لا تخلو من عتاب ملخصها: «نرجوك يا فلان أن تعلمنا ما الذي استفدناه منكم ومن مجلسكم كل هذه المدة الطويلة، أما تعلمون بأسعار الحنطة والشعير، أما تعلمون أن كيس الرز قد بلغ (١٣) ديناراً وكيس القمح (٦) دنانير، فالفراش الذي اشترى لعائلته كيس حنطة فإنه لا يستطيع أن يتدارك وسائل العيش الأخرى»[٤].

ويتضح مما تقدم أن لدى المواطنين أحساساً بأن المجلس النيابي لم يفعل شيئا لمعالجة الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب لذلك فأن نواب المعارضة

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦٦٦.

(٢) ، محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ص ٦٦٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٢٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٣.

كانوا يلتقون المواطنين بحرج شديد لأنهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً بسبب الأكثرية المؤيدة للحكومة في مجلس النواب، ولفشل المقترحات التي يتقدمون بها لإصلاح الوضع الاقتصادي.

ونظرا للضغط الشديد والمطالبة المستمرة من نواب المعارضة لتحسين الأحوال المعاشية للموظفين، عملت الحكومة على إصدار المرسوم رقم (٧)، المتضمن منح نصف راتب لشهر تشرين الأول ١٩٤٧، اعترفت في أسبابه الموجبة، أن البلد يتعرض لضائقة أوجبت مساعدة الموظفين والمستخدمين. وعندما طرح تقرير لجنة الشؤون المالية في المجلس عن هذا المرسوم، أنتقد نصرت الفارسي - نائب بغداد - الحكومة لعدم قيامها بتدبير يوفر الحاجات الأساسية من الغذاء واللباس لعامة الشعب «ومن ضمنهم صغار الموظفين والمستخدمين، وطالب الحكومة بأن تتخذ خطة من شأنها تموين صغار الموظفين بالحاجات الضرورية لحياتهم. وأشار إلى أن الصرف على هؤلاء الموظفين حق وواجب وليس منحة ولا (عيدية) كما تدعي الحكومة[١]. وعارض محمد النقيب - نائب اربيل - هذا المرسوم وعد منحة نصف الراتب مساعدة ضئيلة لا تحل مشكلة صغار الموظفين ولا تحقق لهم الرفاه والاستقرار التام، وحذر الحكومة من أن الاحتياج وضيق المعيشة والعجز في تدبير شؤون البيت والعيال والأطفال كل ذلك يسوق الموظف إلى الارتشاء والسرقة والخيانة وغير ذلك، واوضح بأن نصف الراتب لا يعادل أكثر من قيمة كيس حنطة، وأقتين من الدهن بالنسبة لصغار الموظفين، ثم طالب في ختام حديثه الحكومة بأن تزيد مخصصات غلاء المعيشة بشكل يتلائم مع الظرف الراهن[٢] وانتقد النائب كمال السنوي منحة الموظفين، وشبهها بحقن التخدير التي تزيل الألم لمدة قليلة، وقال أن واجب الحكومة استئصال الداء لا تخفيفه مؤقتا، لأن الضائقة الاقتصادية أصبحت مستحكمة، ووصل سعر صحيفة الدهن إلى (١٢) ديناراً بعد ان كانت (٩٠٠) فلس وكيس الرز بـ (١٢) ديناراً بعد أن كان قبل الحرب

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.

بدينار ونصف[1]. وأشار أركان العبادي - نائب الديوانية - إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية في البلاد بعد الحرب العالمية والأثر البليغ لهذه الأزمات في الحياة العامة. بحيث أصبح القوي يأكل الضعيف على الرغم من وجود القانون، وأن الحكومة تعتقد أن هذه الأمور طبيعية ولا سيما المجاعة والضائقة الاقتصادية ووصف الوضع الداخلي في البلاد بأنه سيء جدا وأشار إلى أن مئات الألوف من أبناء الفرات الأوسط مشردون حفاة الأقدام، عراة في هذا البرد القارص وبلا مأوى يعيشون بما يقتاتون به ولا يجدون إلا النزر من حثالة التمور، وذكر بأن عوائل كثيرة تبكي ليلاً من الجوع لأنها لا تجد ما تقتات به، ثم تساءل «لماذا تسكت الحكومة عن ذلك؟»[2].

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة آنذاك كانت تفرق بين أبناء الشعب في المعونات عند تعرضهم للكوارث، إذ أنها في عام ١٩٤٦ عندما أصيبت المنطقة الشمالية بأضرار بسبب الجفاف والجراد، فقد أمدتهم بكميات من الشعير للتخفيف عن كاهلهم، ولكن عندما سببت قلة المياه نقصا في المحاصيل في جنوب العراق لم تسعف الحكومة السكان ببعض التعويضات رغم كل الضغوط والطلبات التي تتبعها المعارضة داخل مجلس النواب وخارجه، ولعل هذا الموقف يرجع إلى خشيت الحكومة من استغلال الوضع في الشمال لإثارة التمرد ضدها.

وزادت الأزمة الاقتصادية في سوء حالة الشعب العراقي الأمر الذي دفع نواب المعارضة إلى الاستمرار في نقد الحكومة في المجلس وفضح تصرفاتها وأساليبها التي لا تمت بصلة لمصلحة الشعب، وأشار المعارضون على الارتفاع الفاحش المستمر في أسعار المواد الغذائية بحيث بلغ سعر طن الحنطة الرسمي درجة أولى بـ (٢٣) دينار في حين أن سعره في السوق أصبح بـ (٥٠) دينار للطن الواحد، الأمر الذي جعل المزارعين يبيعون حاصلاتهم من الحنطة في السوق، وقد أثمرت هذه الانتقادات إلى حمل الحكومة على إيقاف تصدير الحبوب إلى الخارج، لكن

(١) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٥١.

نواب المعارضة لم يقتنعوا بهذا الإجراء لوجود منافذ عدة يتم التصدير بوساطتها وبعلم الحكومة[١].

وخلال مناقشة الميزانية لعام ١٩٤٧ طالب نجيب الصائغ نائب الموصل بتحسين أحوال الموظفين الذين وصفهم بأنهم الفئة المنكوبة خلال سني الحرب وما بعدها، وأن القسم الأكبر منهم ولا سيما النزيهين استنفذوا كل ما يمكن بيعه من حاجاتهم، وذكر بأنهم أصبحوا في أزمة اقتصادية ووضع معاشي صعب، وطالب الحكومة التخفيف عنهم ونبه على أن الميزانية التي عرضت على المجلس كانت خالية من أية أشارة إلى هذا الموضوع[٢]. وفي هذا الإطار تحدث جميل الأورفلي - نائب ديالى، موضحاً بأن الرواتب والمخصصات التي يتقاضاها الموظفون لا تكفي في هذه الظروف الصعبة، واقترح بأن تقدم الحكومة المساعدات العينية بدلا من المخصصات القليلة[٣]. وأيده في ذلك النائب جاسم أمين مخلص - نائب بغداد - الذي طالب الحكومة بإعطاء الموظفين مساعدات ومعونات عينية فضلا عن مخصصات غلاء المعيشة ولا سيما الموظفين الصغار[٤].

وقدم النائب محمد رضا الشبيبي شرحا مسهبا عن الغلاء الفاحش والضيق الشديد الذي تعرضت له البلاد، وعزا أسباب ذلك إلى تهريب الحاصلات والحبوب والمنتجات الغذائية بسبب عجز المسؤولين وتقصيرهم في الحد من هذه الظاهرة، وأتهم الحكومة بمشاركة هؤلاء المهربين قائلاً: «أن للمجرمين المهربين شركاء يتمتع بعضهم بمراكز لا بأس بها، فإذا أصابت المهربين مصيبة لجأوا إلى شركائهم واحتموا بهم[٥].

(١) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٥٠٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٦٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٦٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ص ٦٦٤ - ٦٦٥. يذكر ديكوري، الملحق العسكري في السفارة البريطانية ببغداد ما يؤيد ويقول زارني داود الحيدري، والح على بمقابلة الوصي مباشرة لإيضاح الحالة المحزنة التي تمر بها البلاد وقال « أن الناس لم يعد يتوفر لديهم الخبز، وانت تعلم ما يتناولونه، ويبدوا أن الحكومة غير مهتمة =

كان التعاون واضحا بين نواب المعارضة في المجلس وأحزاب المعارضة والصحافة الوطنية في الدعوة إلى معالجة الأزمة الاقتصادية، فبالإضافة إلى نشر أقوال النواب في الصحافة كتبت الصحف الكثير من المقالات في الموضوع نفسه، فعلى سبيل المثال كتبت جريدة اليقظة مقالاً بعنوان «مشكلة الغلاء وعلاقتها بأزمة الخبز» أوضحت فيه بأن العراق بأسره يشكو ندرة الخبز، وأن الوضع في بعض الاقضية والألوية بلغ من الحاجة حدا يدعوا إلى الالم الشديد، وطالبت الجريدة بزيادة كميات الطحين التي تجهز إلى الأفران مع فتح أفران جديدة لتدارك هذه الأزمة[١].

امتدت الأزمة الاقتصادية مدة طويلة، وعاد نواب المعارضة إلى المطالبة بمناقشتها ودراسة أبعادها المؤلمة على الأهالي، وبإزاء ذلك حضر صالح جبر - رئيس الوزراء - جلسة المجلس النيابي في الأول من كانون الثاني ١٩٤٨ للرد على أسئلة نواب المعارضة وقال باستفزاز واضح «يجوز أن يكون هناك زحام صحيح... ولكن ليس في هذا ضير، فالمنتظر من الأمة ومن الناس... ان يتحملوا هذا ولا أريد أن أقول أن الحكومة ستبدل الوضع الذي عليه الخبز وإنما سيسير هذا الوضع، وقد يجوز أن تكون نسبة الخلط أكثر مما عليه الآن»[٢].

وعلى أية حال فأن كلام رئيس الوزراء هذا لا يدل أبدا على أن الحكومة آنذاك كانت تشعر بالمسؤولية التي تحملتها تجاه الشعب، بل هو دليل على ابتعادها عن الشعب، ومما لا يقبل الشك بأن سياسة الحكومة الخاطئة كانت العامل الأساس في خلق أزمة الخبز هذه، فهي لم تعالج النقص الكبير في الحبوب، بل إنها سمحت لتصدير كميات كبيرة من الحنطة والشعير، الأمر الذي جعل البلاد تتعرض إلى

= بالأمر « فذهبنا إلى الوصي، وكان سمع ذات الحكاية من خدم القصر، وكيف يصدر القمح إلى سورية، وقد وافق رئيس الوزراء على إصدار أمر بمنع تصدير القمح، لكنه منح بعد ذلك أحد التجار لتصدير كمية منه إلى سورية. جر الردي غوري» ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التركيتي (بغداد ١٩٨٣)، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

(١) جريدة اليقظة، ٩ تشرين الثاني ١٩٤٧.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٨٧.

أسواء أزمة خبز[١]. وقال النائب غازي العلي بأن الشعب العراقي لم يشهد ظرفاً اقتصاديا سيئاً كالذي شهده في عهد حكومة صالح جبر، وحدد الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمة بالنقاط الآتية[٢]:

١ - تصرفات الحكومة التي عدت موسم ١٩٤٦ أساساً لتخمينات موسم ١٩٤٧.

٢ - تعين أشخاص مخمنين لا معرفة لهم بأمور الزراعة.

٣ - مطاردة الحكومة لصغار المزارعين وزجهم في السجون لأنهم لم يستطيعوا سد حصة الحكومة الأمر الذي اضطرهم إلى شراء الحنطة بأي سعر كان.

بإزاء اشتداد الانتقاد لسياسة الحكومة في معالجة الأزمة الاقتصادية، قامت الحكومة ببعض الإجراءات السطحية لمعالجة الأزمة، ففرضت قيودا على نقل المواد الغذائية من محافظة إلى أخرى الأمر الذي أدى إلى تفاوت الأسعار بين المحافظات بصورة ملحوظة، فمثلاً كان سعر الرز يباع في العمارة بستة دنانير للكيس الواحد ويباع في البصرة باثني عشر دينارا، فدعا عدد من نواب المعارضة إلى إلغاء هذه القيود غير الطبيعية، وطالب النائب عبد الرزاق الحمود - نائب البصرة - بوضع خطة اقتصادية قومية تقوم على أسس علمية، بالاستعانة بالخبراء العراقيين والأجانب[٣]. وأيد ذلك النائب فائق السامرائي، ممثل حزب الاستقلال الذي أوضح افتقار الحكومات المتعاقبة إلى منهج معلوم وخطة مرسومة واتجاه سياسي واضح، الأمر الذي جعل الشعب العراقي يعاني من سيء إلى أسوء، وهو يعيش بلا أمل وينحدر نحو الهاوية، وأبدى دهشته من قيام وزير المالية باستجداء الحنطة والشعير من بلد شقيق، والعراق يملك الرافدين العظيمين وعشرات الروافد والأنهار،

(١) اعترف تقرير للسفارة البريطانية بهذه الحقيقة عندما ذكر بأن الحكومة العراقية سمحت بالتصدير أكثر للشعير رغم علمها بأنه إذا ما فشل موسم حصاد الحنطة فسوف يتسبب ذلك في مشاكل أطعام السكان في المدن الكبيرة. تقرير السفارة البريطانية لعام ١٩٤٧) العراق في التقارير السنوية، ص ٧٩.

(٢) جريدة الزمان، ٢ كانون الثاني ١٩٤٩.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٩٤.

وضرب مثلاً على سوء الحياة الاقتصادية بأن الناس أصبحوا يأكلون الحشائش وجذور النباتات[١]. وفي الاتجاه نفسه وضع النائب محمد رضا الشبيبي النقاط على الحروف موضحا مسؤولية الحكومات العراقية في تردي الوضع الاقتصادي لأنها تصم آذانها لكي لا تسمع ما يقال عن معاناة الشعب وأنها ارتكبت أخطاء معينة في شؤون البلاد.وإن البلاد مهددة بمجاعة أو أن العمل الفلاني عمل غير صالح، واستطرد يقول بأنهم يعتقدون بأنفسهم العصمة ولا يستأنسون بآراء أعضاء مجلس النواب، ولا يثقون بما تقوله الصحافة واستمروا على هذه الخطة إلى أن وصلت البلاد إلى ما وصلت إليه، وأصبح الشعب يعاني مجاعة شديدة وأزمة لا مثيل لها في حياته، وفي ختام حديثه طالب الحكومة بمعالجة الوضع بشكل سريع[٢].

وكتب الشبيبي مقالاً في جريدة الزمان بعنوان «غلاء فاحش» أحسن فيه وصف الغلاء في البلاد وجاء فيه: «أن العراق أغلى بلد في العالم... أغلى من سويسرا ومن انكلترا ومن فرنسا في الغرب وأغلى من مصر وسوريا ومن تركيا وإيران في الشرق» وأوضح عجز الحكومة عن مراقبة الأسواق، وعن تحديد أسعار البضائع الضرورية، وعن تحديد أجور النقل وأجور السكن وغير ذلك، بحيث تركت الأسعار والأجور فريسة الفوضى، فبلغ الغلاء مبلغاً لا يطاق أو يصعب احتماله إلا لعدد قليل من الأثرياء والموسرين، فضلاً عن كساد الأسواق وشحت الأرزاق وضآلة دخل الفرد العراقي وانتشار البطالة[٣]. وفي الاتجاه نفسه حمل النائب علي رفيق – نائب كركوك – المتصرفين في الألوية مسؤولية استمرار ارتفاع الأسعار بعد أن أوقفت الحكومة التصدير إلى الخارج وتساءل من الحكومة عن سبب استمرار ارتفاع أسعار القمح والرز وقال: «أن المترفين لو حاسبوا المحتكرين، وأقاموا بعملهم بنزاهة لخفت وطأة هذا الغلاء» بعدها طالب بمعالجة رواتب المعلمين الذين يعانون من الحالة المعاشية السيئة[٤].

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ص ٢٧٤ – ٢٧٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(٣) جريدة الزمان، ١٩ نيسان ١٩٤٩.

(٤) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، ص ٣٠٢.

وحمل عبد الجبار الجومرد - نائب الموصل - الوزارات المتعاقبة مسؤولية الأزمة الاقتصادية وحث الحكومة على المعالجة السريعة[١].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن أن علي ممتاز الدفتري وزير المالية كان قد حذر الحكومة في كتاب استقالته الذي قدمه إلى رئيس الوزراء - مزاحم الباجة جي في (١٥ تشرين الثاني ١٩٤٨) من أن البلاد مشرفة على أزمة اقتصادية شديدة، كانت قد بدأت بوادرها من قبل بما يبعث على القلق من خطورة نتائجها، ونبه على تردي الوضع المالي للدولة بحيث صار من الصعب إصلاحه بالطرق الاعتيادية بسبب الإسراف والتبذير وعدم العناية بالشؤون العامة[٢].

وعالج نواب المعارضة مسألة البطالة وهجرة الشباب إلى خارج العراق، وأوضح النائب عبد الحميد الهلالي - نائب البصرة - أن موضوع هجرة الشباب للعمل في الكويت يتعلق بتردي الوضع الاقتصادي، وطلب من المسؤولين السفر إلى البصرة لمشاهدة الفقر المدقع والمناظر المؤلمة في هذا البلد الذي منت عليه الطبيعة بخيرات وافرة وتربة خصبة ونفط يتفجر ونخيل كثيف، وطالب الحكومة بأن تتدبر الأمر وتستغل خيرات البلاد لمصلحة الشعب، لأن الشعب ينتظر من الحكومة الإصلاح ولو بنسبة ١٪ ثم ختم قوله.. «إن العبرة بالأعمال لا بالأقوال»[٣]. وعرض النائب عبد الرحمن الجليلي رداءة الوضع الاقتصادي في العراق عموماً، وعرض على المجلس بعض الأرقام التي تدل على ذلك، ثم تطرق إلى القوة الاقتصادية للفرد العراقي مقارنة ببعض الدول الأوربية والعربية، وتساءل في ختام حديثه: «أين نحن من الترفيه الذي ورد في خطاب العرش وفي خطاب الميزانية والخطابات السابقة التي سمعناها»[٤].

وطرح النائب توفيق السمعاني مسألة السكن ومسؤولية الدولة في توفيره،

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨٦٧.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، ص ٩٥.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، ص ١٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ص ٤٠٤ - ٤٠٥.

وقدم وصفاً لحالة الشعب المأساوية، ولا سيما سكان القرى والأرياف من حيث مسكنهم وملبسهم ومأكلهم ووقودهم ونثرياتهم، هذه الأمور الخمسة التي سماها بأنها (ميزانية الفرد العراقي في حياته اليومية) ولدقة ما طرحه هذا النائب على المجلس حرص الباحث أن ينقل نص ما قاله:

«يسكنون في الكوخ مع حيواناتهم وهم والحيوانات في مسكن واحد، هذا من ناحية السكن أما الملبس فلا استطيع أن أصفها بلساني، وكلكم ترون أخوانكم في كل بقعة وكل مكان، ماذا يلبسون وما يكتسون، أما من ناحية المأكل فإن مستوى الغذاء والمعيشة بصورة عامة أحط مما في البلاد المتخلفة. أما الوقود، فإن بلادنا بلاد الوقود، أتعرفون ماذا يستعمل الفرد في وقوده، إنه يستعمل (السرجينات) إنها (الروث والبعر) وما إلى ذلك... إن النفط لا يصل إلى القرى والأرياف وإذا توفر فانهم يستغنون عن استعماله لأنه نادر لديهم وغال ولا يمكن أن يصل إليهم بشق الأنفس»[1]. وكرر سؤاله ثانية «فهل هذه الحياة لا تستحق أن يتذمر الإنسان... وإذا تذمر الفلاحون مثلا، فهل يستحقون بأن نصفهم هدامون يستحقون السجون»[2].

أستمر نواب المعارضة بمناقشة الحياة الاقتصادية حتى قيام ثورة تموز ١٩٥٨ وكانوا يهاجمون سياسة الحكومات المتعاقبة بكل جرأة في وقت كانت البلاد تتعرض إلى أزمات اقتصادية خانقة، وذلك لأنها لا تمتلك السيادة على ثرواتها ولا تمتلك القدرة على استثمار مواردها نتيجة لفشل سياسة الحكومات المتعاقبة وعدم نجاحها في معالجة البطالة والكساد الاقتصادي، وانتقدوا نشاط الوزارات الذي اقتصر على الأقوال فقط، ويقول النائب عبد الكريم أبو التمن.. «راح الناس يتبادلون النكات على الوعود المعسولة التي تنشر هنا وهناك ويتسألون عن اليوم الذي ستحقق فيه وعود الساسة ومشاريعهم حتى صارت مضرب الأمثال في عدم الوفاء وسرعة الإنجاز»[3].

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ١٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٣) عبد الكريم أبو التمن (آراء في السياسة والمعارضة والأحزاب)، (بيروت - ١٩٥٣)، ص ٣٥.

وكان من التشريعات التي أقرت خلال الحرب العالمية الثانية لمعالجة الوضع الاقتصادي، تشكيل وزارة التموين، وقد تعرضت هذه الوزارة إلى الانتقاد من المعارضة بحيث وصفها أحد النواب بأنها تشكلت لتكون نعمة للمستهلك، إلا أنها أصبحت نقمة عليه، وأصبحت تجمع الواردات للدولة على حساب المواطنين وعلى عكس ما يحصل في البلاد الأخرى حيث تتحمل الحكومة الملايين من الدنانير لتأمين حاجات الفقراء ومعاونتهم، أما في العراق فأن وزارة التموين تحصل على السكر بسعر (٤٥) فلس وتبيعه لمواطنين بـ (٨٥) فلس أو (٩٠) فلس للكيلو الواحد وهكذا الأقمشة، ولو باعها المستورد بهذا الشكل لسيق إلى المحاكم ونال أشد العقاب[1] وشكك النائب بنزاهة الموظفين الذين يديرون هذه الوزارة وقال أن هذه الوزارة أصبحت وسيلة للرشوة وسوء الاستعمال والتلاعب وأن الناس يشكون الضيق والغلاء[2]. وحمل عبد الجبار الملاك نائب البصرة على وزارة التموين مشيراً إلى أن البلاد احتملتها كارهة صابرة وإنها تريد إلغاءها جميع الأنظمة التي تفرض السيطرة على المواد الغذائية والتي تقيد التجار بالتعامل مع دول معينة، وطالب الحكومة بجعل جميع المواد المعيشية منتجات داخلية أو مستوردة حرة وغير خاضعة للسيطرة[3].

وطالب نواب المعارضة كامل الخضيري وعبد الرزاق الشيخلي وخدوري خدوري وحسن عبد الرحمن وعلي كمال ومحمد حديد بإلغاء وزارة التموين وتشكيل وزارة تختص بأمور التجارة والصناعة والزراعة وتنعش اقتصاد البلاد، ونبهوا الحكومة على أن الوضع الاقتصادي إذا أستمر على هذا الحال من التبلبل والارتجال فأنه لا تمضي سنوات قليلة إلا أصبحت البلاد سائرة نحو هوة الإفلاس، وأطلقوا على وزارة التموين تسمية «وزارة الإثراء» لعدد غير يسير من المستوردين عن طريق سرقة أموال الناس بالباطل وأشاروا إلى أن وزارة التموين

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧. أقوال النائب نجيب الراوي، ص ١٠٧.
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ١٠٩.
(٣) المصدر نفسه، ص ١١٠.

هي صاحبة الفضل الأول في الوضع الاقتصادي الرديء[١]. وحمل النائب عبد الهادي صالح علي وزارة التموين بشدة واسماها «عصابة التموين» ودعا إلى إلغائها[٢].

وعلى أثر اشتداد المطالبة بإلغاء وزارة التموين وضعت وزارة محمد الصدر لائحة قانون إلغاء وزارة التموين أمام المجلس النيابي يوم (٥ تشرين الأول ١٩٤٨) فتحدث عدد من نواب المعارضة وكشفوا الأخطاء التي وقعت فيها وزارة التموين، وأكدوا فشلها في تحقيق أهدافها، ولو استثمرت وفق الأهداف التي أنشئت من أجلها لأصبح اقتصاد العراق يختلف عما هو عليه، وأشاروا إلى أن الوزارات الأخرى كانت تعد وزارة التموين وزارة ثانوية، وقلما كان لها وزير مسؤول، وأكثر الأوقات كانت تدار بالوكالة، وطلب النائب حسن عبد الرحمن من الحكومة إلا تسدل الستار على الجرائم التي ارتكبت في عهد وزارة التموين، وذلك بتشكيل لجنة لتدقيق أعمالها، وأوضح النائب إسماعيل الغانم الارتباكات والاعمال التي جرت في وزارة التموين وختم حديثه قائلاً: «لنلقي عليها حفنة من تراب»[٣]. وبعد مناقشات مطولة وافق المجلس على لائحة قانون إلغاء وزارة التموين[٤]. وتم إلغاؤها بصورة فعلية في شهر (تشرين الأول ١٩٤٨) بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٨ [٥].

(١) المصدر نفسه، ص ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ص ٢١٩ - ٢٢٥؛ جريدة الزمان، ٦ تشرين الأول ١٩٤٨.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ص ١٦.

(٥) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٧٠.

ثانيا: نواب المعارضة والدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي في المجالات الزراعية والتجارية والصناعية

كانت المعارضة ترمي من وراء الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي، تطوير بنية المجتمع الاقتصادية في مختلف النواحي الزراعية والتجارية والصناعية، وبالرغم من انعدام منهاج محدد وواضح للإصلاح لدى المعارضة، إلا أن الآراء التي طرحت في مناقشات المجلس دلت على وجود تقارب في الآراء بين نواب المعارضة لسبل إصلاح الحياة الاقتصادية.

ففي مجال الدعوة لإصلاح الزراعة ركز نواب المعارضة على حل مشكلة الأرض وذلك بالقضاء على الإقطاع وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين، وخلال البحث في لائحة قانون الميزانية المؤقتة لشهري نيسان وأيار ١٩٤٨ طالب النائب حسن عبد الرحمن الحكومة بتشجيع الملكية الصغيرة وإيجاد صلة حقيقية بين الفرد العراقي وأرضه، وحمل على النظم والقوانين التي وضعت لمنافع فردية، يستغلها ذوو النفوذ مشيراً بذلك إلى نصوص قانون التسوية وبيع الأراضي الميرية رقم (١١) لسنة ١٩٤٠ وقانون اللزمة وما إلى ذلك من قوانين الأراضي التي وجدت لتطمين حقوق ذوي النفوذ[١]. وناشد النائب فائق السامرائي الحكومة لحل مشكلة الأرض معتبرا التأخر الذي لازم البلاد طيلة الحكم الوطني إنما نشأ من التلكؤ في حل هذه المشكلة، وشدد مطالبته على معالجة الاقطاع وتوزيع الأراضي على من يستغلونها[٢]. وأيده في ذلك هاشم بركات وعبد الكريم كنه وطالبوا بتوزيع الأراضي الأميرية وتشجيع الملكية الصغيرة وسن قانون للأراضي الأميرية الصرفة لا يجوز أن تفوض هذه الأراضي إلا على أساس الملكية الصغيرة[٣].

أستمر نواب المعارضة بالدعوة إلى معالجة مشكلة الأرض والقضاء على

(١) المصدر نفسه، ص ٣١٨.
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٧٥٣.
(٣) المصدر نفسه، ص ٧٥٣ وما بعدها.

الإقطاع عن طريق المطالبة بتوزيع الأراضي على الفلاحين، الأمر الذي دعا رئيس الوزراء نوري السعيد أن يلقي خطابا في مجلس النواب بتاريخ (٢٧ كانون الأول ١٩٥٠) يدافع فيه عن الإقطاع في العراق وقال «أن ما يسمونه بالإقطاع هو أشبه شيء بشركة مضاربة بين الملاك أو الشيخ وبين الفلاح، سواء أكان من أبناء القبيلة أم من أهل القرى، وقانون الانتقال أو الوراثة يجعل الأرض عرضة للتجزئة والتقسيم بين ورثة الملاك كل حسب نصيبه القانوني ويقضي على ضخامتها في خلال فترة قد لا تجاوز الجيل أو الجيلين، هذا علاوة على أن رقبة هذه أراضي ملك للحكومة وليس للأفراد»[١]. وأستمر نوري السعيد يدافع عن الإقطاع في كل أحاديثه داخل مجلس النواب، وفي إحدى الجلسات رد عليه النائب فائق السامرائي قائلاً: «كنت أستمع إلى رئيس الوزراء وهو يدافع عن الإقطاع واسأل نفسي، ترى لو أن أحد الإقطاعيين القلائل الموجودين في المجلس كان رئيساً للوزراء، هل كان يدافع عن الإقطاع مثل ما دافع عنه فخامته؟ أنا واثق أنه لم يدافع بهذه الحرارة»[٢]. وأتهم النائب إسماعيل الغانم الحكومة بمساعدتها للإقطاع وحراسته بعناية حينما أشار إلى أن الإقطاع في العراق في دور التكوين، في الوقت الذي هو في دور الزوال في بقية بلدان العالم المتحضر، وأشار إلى جموع الفلاحين التي تهجر الريف والمزارع وتؤم المدن للاشتغال باخس الأعمال فيها وأشقها، بأنها مظهر من مظاهر تكوين الإقطاع في البلاد ونشوئه[٣].

وفي إحدى جلسات المجلس خاطب النائب أركان العبادي الحكومة مطالباً إياها بالإصلاح وقال: «أن مجال الإصلاح سهل جداً لو فكرتم فيه ملياً وما أسهله في بلاد غنية لا تزال خاما في شتى نواحيها وشؤونها ولكن أهم شيء تتطلبه هي الرغبة والحماسة عند المسؤولين» ثم أشار إلى أن الأعمار الاقتصادي في البلد يتحقق لو اتبعت الحكومة المقترحات الآتية:

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ١٩.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٤١.
(٣) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، ص ٧٤٤.

١ - إعداد مشروع لتوزيع الأراضي الميرية على نحو يكفل للبلاد وأبنائها الرخاء والإنتعاش.

٢ - إعداد ميزانية خاصة للمشاريع العمرانية الرئيسة وهذا ما ننتظره من الحكومة قبل انتهاء الدورة.

٣ - إنشاء شركات زراعية كبرى وتوزيع الأراضي الأميرية الصرفة عليها بحيث يكون للحكومة فيها النصيب الأوفر، أو بيعها وتوزيعها على جماعات لاستثمارها لكسبت الدولة أرباحا كبيرة أولا من البيع والاستثمار فضلاً عن تشغيل دولاب العمل الحر، وثانيا للضرائب، وثالثا لاستطاع أصحاب الأراضي والشركات الاستدانة من بنك الأعمار الدولي بشروط مشجعة[١]. وطالب النائب عبد الرزاق الظاهر الحكومة بأن تضع لها منهجا وسياسة واضحة كل الوضوح فيما يتعلق بالأراضي الميرية الصرفة. وأشار إلى أن خير وسيلة لحل هذه المشكلة هو أن تشجع الملكية الصغيرة على أوسع مقياس وينبغي على الحكومة أن تسلم بأن فكرة التأميم للثروة العامة هي فكرة مقبولة[٢].

٤ - وخلال مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ وجه النائب فائق السامرائي ممثل حزب الاستقلال سؤالاً إلى رئيس الوزراء - نوري السعيد طالب فيه أن يوضح للمجلس فيما إذا كانت هناك ملكية ضخمة في مطلع الحكم الوطني وقال في سؤاله: «ألم يدخل أناس أفندية في الإقطاع لا علاقة لهم به؟ ألم تتضخم الملكية الصغيرة حتى بلغت حدا كبيراً من التضخم» بعدها طالب الحكومة بإيقاف هذا التضخم عن طريق النصوص القانونية التي تحد من الملكيات الكبيرة وأن توزع الأراضي على أساس الأسرة أو فرض الضريبة الزراعية حتى لا يمكن أن يمتلك فردا أراضي واسعة لا يستطيع استغلالها، وقال: «لو طبقت هذه الضريبة لأضطر كثير من الملاكين أن يوزعوا أراضيهم على أقربائهم» وختم حديثه قائلاً بأن حزب الاستقلال لم يكن في منهاجه نزع

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، ص ٥٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٠٠ ؛ جريدة الزمان، ١٠ مايس ١٩٤٩.

الملكية، وإنما يريد وضع حد للإقطاع عن طريق توزيع أراضي التي يراد إحياؤها مجدداً وفرض الضريبة التصاعدية عليها[١].

وخلال مناقشة لائحة قانون الميزانية المؤقتة لشهري نيسان وأيار لسنة ١٩٥٣ هاجم النائب عبد الرزاق الحمود نائب البصرة الإقطاع ونتائجه التي أدت إلى هجرة الزراع المستمرة إلى المدن مشيراً إلى أن هؤلاء أصبحوا لا يجدون الطمأنينة ولا الضمانات التي تكفل لهم حياة كريمة وليس هناك ما يشدهم إلى الأرض، ونبه الحكومة على أن هذه الهجرة ستلحق ضررا كبيراً بالزراعة. ثم عرج على قانون اللزمة وحصول الشيوخ على المقاطعات بينما كان الفلاحون هم أصحاب الحق الأول في هذه الأراضي[٢].

وطالب النائب عبد الكريم كنه بحل هذه المشكلة حلاً عادلاً وذلك بأعمام الملكية الصغيرة وإنقاذ الناس من عبودية دائمية وقال: «أن قانون حقوق وواجبات الزراع وصمة عار في جبين القرن العشرين»[٣]. ودعا إلى تطبيق سياسة عادلة في توزيع الأراضي على صغار الفلاحين وإنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية، وأشار إلى ما نصت عليه القوانين على أن الأرض الممنوحة باللزمة يجب أن يدفع نصف

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١، ص ٩٢٤.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ١٤٤. وقد رد النواب من شيوخ الإقطاع ردا لا يليق بآداب المجلس وحدثت مجابهة كلامية بين النواب الإقطاعيين ونواب المعارضة نذكرها كما مدونة في محضر المجلس:
حدوث أصوات مقاطعة في المجلس - (قابل أنت مو بالعراق) عبد اللّه ياسين - مقاطعا أنت رجل شيوعي - اطلع - أرجو أن تخرجوه من المجلس.
شيوخ مو حرامية.
عبد الكريم كنه - نائب بغداد - ارجوا من معالي الرئيس أن يحافظ على النظام.
غانم الشمران - نائب الحلة - لا أخلاق - لا أدب.
علي الشعلان - نائب الديوانية - قابل الشيوخ أتوا من الهند.
حسن عبد الرحمن - نائب البصرة - راح نعيد قضية استقالة (٣٥) نائبا واعملوا الانتخابات. وفقد النظام في المجلس واجلت الجلسة إلى اليوم التالي.

(٣) إن المادتين (٨٧) من قانون حقوق وواجبات الزراع تجعل الفلاح عبد للأرض إذا كان مدينا بخمسين فلساً لا يستطيع الانفكاك والخروج من الأرض والذهاب بالاشتغال في جهة أخرى، إلا إذا دفع ما بذمته، وهذا خلافاً للدين في كل القوانين المرعية حيث يكون فيها للدين أصول في التحصيل. المصدر نفسه، ص٤٧٢.

ريعها لبيت المال وإذا فقدت بعض شروط التمليك فتؤخذ من مالكها، خاصة إذا ترك استثمارها لمدة ثلاث سنوات[١].

بإزاء الضغط الشديد والمطالبة المستمرة جاء في خطاب العرش لعام ١٩٥٤ أن الحكومة عاملة على أحياء الأراضي وتوزيعها بالملكية الصغيرة، وإنشاء القرى العصرية، وإنجاز الخزانات والسدود وسائر المشاريع الكبرى التي أقرها مجلس الأعمار، والتوسع في حفر الآبار الارتوازية والتحري عن المياه الجوفية وتنظيم جداول المياه[٢].

ولتطوير الزراعة وتوفير رأس المال اللازم للمزارعين لتوسيع رقعة الأرض المزروعة دعا نواب المعارضة إلى دعم المصرف الزراعي بزيادة رأسماله وتوسيع أعماله لمعاونة الفلاحين والمزارعين في تغطية تكاليف العملية الزراعية، بإزاء ذلك جاء في خطاب العرش لعام ١٩٤٧ بأن الحكومة عازمة على زيادة رأس مال المصرف الزراعي والصناعي لتمكينه من القيام بواجباته على أحسن وجه[٣].

وفي الاجتماع غير الاعتيادي للسنة نفسها وجه النائب ذيبان الغبان عددا من الأسئلة استفسر فيها عن وعد الحكومة بزيادة رأس مال المصرف الزراعي والتدابير التي اتخذتها لتسليف الفلاحين لأداء عملهم الزراعي[٤]. ولم تتخذ الحكومة الإجراء المطلوب إلا في عام ١٩٥٤ عندما تقدمت بلائحة قانون المصرف الزراعي وصادق عليها مجلس النواب، وقد وسع القانون الجديد من نشاطات واجباتهم وإدخال الآلات الزراعية للحقل ومساهمة المصرف الزراعي في تأليف ورعاية الشركات التعاونية الزراعية[٥]. وقد سد هذا التعديل النقص الموجود في أعمال

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٤٧٣.
(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ٢.
(٣) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٢.
(٤) المصدر نفسه، ص ٥٦.
(٥) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ٥٠.

المصرف الزراعي[١]. وركز نواب المعارضة على ضرورة تحديث الزراعة وإدخال الأساليب التقنية الحديثة، ومنها إدخال الآلات الزراعية في العملية الزراعية ونتيجة لذلك تقدمت الحكومة بلائحة قانون المكائن والآلات الزراعية وتسهيل استيرادها وتسليمها للزراع[٢]. وخلال مناقشة هذه اللائحة تحدث النائب محمد حديد ـ ممثل الحزب الوطني الديمقراطي ـ مؤيدا هذه اللائحة ومعتبراً ذلك من واجب الحكومة، بأن تدخل الآلة في الزراعة، وأشار إلى بعض الإجراءات التي من شأنها تحسين الزراعة وزيادة الإنتاج:

١ ـ الإسراع في تحقيق مشاريع الري لزيادة الأراضي الزراعية.

٢ ـ زيادة الآلات الزراعية الإنتاجية وإدامة إصلاحها والعناية بها.

٣ ـ يجب على الحكومة أن تعمل على تحقيق التشريعات اللازمة التي تأمن فائدة الفلاح من هذا التطور. وفي ختام حديثه دعا الحكومة إلى عدم حصر فائدة المكائن بقسم من المزارعين دون آخرين يستفيد منها الفلاح ولا تنحصر على الملاكين وحدهم. وطالب بتهيئة الجهاز اللازم لتحقيق فوائد هذه اللائحة وأن يعهد به إلى إدارة فنية نزيهة لا تكون نتائجها سيئة من جراء التطبيق[٣].

وطالب النائب عبد المجيد القصاب وزارة الزراعة إلى الاهتمام بالمشاريع الزراعية وتشجيع الفلاحين على استخدام المكائن والآلات الزراعية المتطورة ومعالجة الترسبات في الجداول الزراعية التي تتكون في كل موسم زراعي، وأقترح أن تقوم وزارة الزراعة بعملية تطهير الأنهر بمكائن تشتريها لهذا الغرض أو يقوم بها المتعهدون بعد أن تسن تشريعاً يكفل إلزام الزراع بتأدية ما يصيبهم من نفقات[٤].
واقترح النائب رشدي الجلبي على وزارة الزراعة بتنفيذ ما يأتي:

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥، ص ١٢١.
(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٣٤٩.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٠.
(٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص ٣١١.

١ ـ إدخال الأساليب الحديثة التي تؤدي إلى تحسين المنتوج الزراعي وزيادته.

٢ ـ رفع مستوى الفلاح في مكافحة الآفات الزراعية واستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة وترك الأساليب القديمة واستخدام الآلات الزراعية[١].

واعتقدت المعارضة أن الاهتمام بتأسيس وتشجيع الغرف الزراعية سينعكس إيجابياً على تطوير الزراعة ودعا النائب محمد صديق شنشل إلى الاهتمام بالغرفة الزراعية، وأشار إلى أن هناك شكاوى من ذوي المصالح الزراعية تتصل بعدم الالتفات إلى مطاليبهم في مختلف الشؤون الزراعية والتسليفية وأن هذه الغرفة ما زالت مهملة، وانتقد الحكومة على عدم القيام بإصلاحات تشريعية يمكن بها تسهيل أمور المزارعين والفلاحين وكذلك وقوف هذه الغرفة الزراعية عقبة أمام تطبيق بعض الإصلاحات التي يقوم المجلس النيابي على تشريعها ثم طالب الحكومة بتعديلها[٢]. وبإزاء دعوات نواب المعارضة المستمرة عمدت الحكومة إلى تقديم لائحة قانون التعديل الأول لقانون الغرفة الزراعية رقم (٣٠) لسنة١٩٣٨ الذي ألغيت بموجبه المادة الخامسة واستعيض عنها بما يأتي:

«تعتبر شهادة الانتماء إلى الغرفة الزراعية وثيقة يجب أبرازها لدى المراجع المختصة لإثبات الشخص من الزراع، ومع مراعاة ما جاء في القوانين الأخرى لا تقبل مراجعة أي شخص في الشؤون الآتية ما لم يبرز شهادة انتماء إلى إحدى الغرف الزراعية: ـ

١ ـ استئجار الأراضي الأميرية والأراضي الوقفية الزراعية أو الاشتراك في المزايدات عليها.

٢ ـ استئجار وشراء المكائن والآلات الزراعية الحكومية.

٣ ـ طلب سلف زراعية من المصارف الحكومية.

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص ٣١١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١٣.

٤ ـ الحصول على البذور التي توزع من قبل الحكومة»[١].

وطرح نواب المعارضة مقترحات من شأنها الإسهام في تطوير الزراعة ومنها[٢]:

١ ـ وضع خطة واضحة وكاملة ومفصلة لأعمار الأراضي الزراعية لمدة بضع سنوات مبنية على ما تحتاجه البلاد من مكائن والآلات ووسائل لإصلاح الري وكري الأنهر وأعمار الأراضي بعد دراسة دقيقة يشترك فيها خبراء عالميون متخصصون في مجال الزراعة.

٢ ـ وجوب رفع مستوى الفلاحين والمزارعين وذلك بوضع خطة تتضمن إيجاد مدرسة ومستوصف في كل قرية وتوفير ماء الشرب والكهرباء فيها مع ربطها بطرق المواصلات.

٣ ـ تخفيض الضرائب والرسوم عن الطبقات الفقيرة وقيام الحكومة بتحمل بعض الخسائر في سبيل توفير الطعام الضروري للشعب بسعر رخيص.

٤ ـ توسيع دوائر الإحصاء الزراعي وجعلها دقيقة لمعرفة حاصلات العراق الزراعية من أجل أن تكون قرارات لجنة التموين العليا فيما يخص السماح بالتصدير أو تحديد الأسعار مبنية على أسس صحيحة.

٥ ـ توسيع أعمال مديرية المكائن لغرض شراء مكائن كبيرة لإعطائها للزراع بالإيجار وذلك لتوسيع الزراعة بالوسائل الحديثة.

٦ ـ وضع شروط في المناقصات للمشاريع الزراعية الكبيرة توجب على الشركة تدريب العدد الكافي من العراقيين لإدارة المشاريع الزراعية المقامة من تلك الشركات التي لا تحتاج لاستقدام خبراء أجانب من جهة وتوفير الفنيين الكافين لإدارة المشاريع من جهة أخرى.

وناقش نواب المعارضة هجرة الفلاحين إلى المدن وأضرارها الاقتصادية

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، ص٧٨.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، ص ٤٦٢.

والاجتماعية، وارجعوا أسبابها إلى نظام الملكية الزراعية، وانتشار الملوحة والسبخ في الأراضي وسوء توزيع المياه[١]. وقد حمل النائب أركان العبادي – نائب الديوانية – وزارة الزراعة مسؤولية تزايد الهجرة وتردي الواقع الزراعي لأن عملها يعتمد على الروتين والإدارة السيئة الأمر الذي أدى إلى تضاؤل الإنتاج الزراعي وأصبح البلد يستورد المحاصيل الزراعية، ودعا إلى العناية بالإرشاد الزراعي وتسليف الفلاحين وإنشاء معمل للأسمدة الكيمياوية[٢]. وأضاف النائب محمد الجليلي سبباً أخر لتردي الإنتاج الزراعي وقلة الإنتاج في العراق وهو حاجة وزارة الزراعة إلى إحصاء زراعي صحيح يستند إلى أسس علمية وفنية وأن الإرشاد الزراعي يكاد يكون مقتصراً على المدن فقط[٣].

أما في المجال التجاري، فقد دعا نواب المعارضة إلى تنشيط التجارة الداخلية والخارجية عن طريق إصدار التشريعات اللازمة لذلك، وكانوا يطالبون بتحقيق التوازن بين الاستيراد والتصدير عن طريق زيادة الصادرات العراقية، وزيادة الأرصدة العراقية والعملات الأجنبية، ففي أثناء المذاكرة على خطاب العرش لعام ١٩٤٨ تحدث النائب محمد حديد – ممثل الحزب الوطني الديمقراطي – عن الحياة الاقتصادية وما يتعلق منها بقضية التجارة الخارجية في العراق مشيراً إلى أن حكومة صالح جبر عقدت عام ١٩٤٧ اتفاقيات الأرصدة الإسترلينية التي حددت بموجبها العملات الأجنبية التي تعطى للعراق وعقدت على أساس أن تكون العملات المخصصة للعراق قابلة للتحويل إلى أية عملة أخرى، ولكن الحكومة البريطانية نقضت هذه الاتفاقية في اليوم الثاني من عقدها وذلك بأن جمدت الأرصدة الإسترلينية، ومنعت تحويل ما خصص للعراق منها إلى العملات النادرة إلا بموافقة بريطانيا، وأشار هذا النائب إلى أن تلك الاتفاقية أضرت بالعراق ضرراً كبيراً لأنها منعته من حرية التعامل مع الأقطار الأجنبية الأخرى كما

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ – ١٩٥٧، ص ٢٣٠.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ – ١٩٥٧، ص ٢٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

أنها أصبحت إحدى العوامل التي تربك تجارة العراق مع سوريا وتخلق أمامها العراقيل الكثيرة[١]. ووجه النائب ذيبان الغبان انتقادا إلى سياسة الحكومة التجارية وإخفاقها في تحقيق التوازن في ميزان البلاد التجاري بين الواردات والصادرات، وكان جواب وزير المالية بأن هذا يتوقف على أمور عديدة ومنها تكثير الأرصدة الإسترلينية الحرة، والتكثير من الصادرات والتقليل من الاستيرادات، وهذه كلها من الأمور الحيوية والاقتصادية[٢]. وعقب ذيبان الغبان على حديث الوزير قائلًا: بأن المصلحة العامة تقضي بأن تعنى الحكومة العناية التامة برعاية الشعب أكثر من الأفراد، وطالب بأن لا تعطي العملة النادرة لشخص واحد والشعب محروم من فوائدها، ثم طلب من وزير المالية أن يجري التحقيق مع هذا الموظف الذي أعطى أحد عشرة سيارة أفراداً كلهم من أهل بيته، والتحقيق عن المكائن الزراعية التي أخذ منها أحد الوزراء عشرة مكائن وهو لا يملك أرضاً للزراعة[٣].

وطالب عدد من نواب المعارضة بحرية التجارة، ومن هؤلاء النائب خدوري خدوري، الذي دعا إلى تحرير التجارة من القيود الثقيلة المفروضة عليها، ولا سيما المواد الضرورية، وقال: «لو فكر هؤلاء الناس المسؤولون عن التجارة إلى أبعد من أنوفهم لما كانوا يصرون على بقاء تلك القيود ولما عانوا هذه الأزمة الأسواق». وشدد على رفع القيود عن الاستيراد والتصدير والتوزيع[٤].

وكان النائب روفائيل بطي - نائب بغداد - قد انتقد الحكومة إيقافها الأموال المستوردة مشيراً إلى أن هناك الكثير من طلبات التجار في الخارج التي أوقفت بسبب الأزمة والوضع السيئ والتي خلقت وضعا اقتصاديا شاذا وارتفاع في الأسعار، لذلك شدد هذا النائب على معالجة هذه الأمور لأنها خلقت أضراراً

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٨١.
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢٤١.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.
(٤) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢٢٠.

للناس وإن الشعب يكفيه ما تجرعه من البؤس والشقاء والضغط على الحريات[(١)]. وأنتقد النائب عبد المجيد القصاب لجنة التحويل الخارجي على ما فرضته على تجار تصدير الأصواف إلى خارج العراق من قيود ثقيلة حتمت على هؤلاء المصدرين بدفع قيمة صادراتهم نقداً أو فتح اعتمادات لدى المصارف، مما سبب كساداً في حركة التصدير وألحق بهؤلاء التجار ضرراً كبيراً. وطلب في ختام حديثه من وزير المالية بيان الأسباب التي دفعت لجنة التحويل الخارجي إلى ذلك[(٢)]. وأجاب وزير المالية - عبد الوهاب مرجان - موضحاً بأن قانون مراقبة التحويل الخارجي أوجبت على المصدر لزوم إرجاع ثمن البضاعة المصدرة إلى العراق بشكل مقيد ورأت هذه اللجنة أن تأخذ تعهداً من التجار المصدرين للزوم أعادة ثمن البضاعة إلى العراق خلال ثلاثة أو ستة أشهر. ولذلك اتخذت لجنة مراقبة التحويل الخارجي قراراً يتضمن أموراً تهدف إلى التشديد:

١ - وجوب فتح اعتماد في البلد المصدر إليه البضائع بكامل أثمان هذه البضائع.

٢ - وجوب تحويل أثمان البضائع مقدماً إلى العراق في البلد المصدر إليه هذه البضائع.

٣ - وجوب تقديم كفالة بوساطة إحدى المصارف في العراق يتعهد بموجبها المصرف نيابة عن المصدر بإعادة أثمان البضائع المصدرة إلى العراق خلال مدة معينة[(٣)].

وأنتقد نواب المعارضة سياسة الاستيراد والتصدير التي تسير عليها الحكومات العراقية المتعاقبة، وطالبوا بعمل الإحصاءات الدقيقة فيما يتعلق بالصادرات والاستيرادات للحاجات التي تتعلق بحياة الناس لأن هذا الإحصاء ينقذ الدوائر من سياسة التبذير التي هي فيها وبذلك يكون للبلد ميزان عن قابليته للتصدير والاستيراد. وانتقد النائب عبد الكريم كنه وزارة التموين على استيراد الكماليات

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١، ٧٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٦.

كالروائح وغيرها في حين أنها أهملت استيراد الأشياء المنتجة كالمكائن والآلات الزراعية التي يحتاجها البلد. وطالب أن تتوقف هذه الوزارة في استيراداتها غير الصحيحة(١). وفي الوقت نفسه انتقدوا الأخطاء في سياسة الحكومة في مجال التصدير لأنها سمحت في عام ١٩٥٠ بتصدير القماش المصنوع من شركات عراقية تتمتع بجميع الإعفاءات ووسائل التشجيع حيث قال النائب فائق السامرائي: «هل من الأنصاف أن يسمح بتصدير خام تحتاجه الأكثرية من ابناء الشعب في الوقت الذي تتمتع فيه الشركة بامتيازات كبيرة على أساس أنها تنتج خاما(٢).

وأولى نواب المعارضة اهتماماً خاصاً لتجارة الحبوب، وطالبوا بتشجيع تصديرها بعد سد الحاجة المحلية منها(٣). فقد دعا النائب سامي باش عالم - نائب الموصل - إلى تشجيع تصدير الحبوب بإعفائها من الضرائب والرسوم المفروضة عليها(٤). أما تجارة التمور فقد حظيت بمناقشات واسعة، لأن التمور من الصادرات العراقية الرئيسة وذلك لأنها تشكل نسبة كبيرة جداً من مجموع الصادرات العراقية، حيث أن العراق يكاد ينتج نصف أو ثلاثة أرباع التمور في العالم أجمع، لذلك كانت الدعوات مستمرة لإصلاح هذه التجارة الأكثر شيوعاً في العراق. وطالبت المعارضة بأن تقوم جمعية التمور العراقية بالدعاية للتمور في الأسواق الخارجية، وإيجاد أسواق جديدة للتعامل معها واتهمت الحكومة بالجمود وذلك لعدم وجود إقبال على التمور العراقية. في غير أسواقها القديمة ووجهت ثقيل اللوم إلى القائمين على هذه الجمعية لأنهم يعملون لمصالحهم الخاصة وليس للنفع العام(٥).

وخلال البحث في لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩ تحدث النائب محمد حديد عن أهمية تجارة التمور ولفت نظر الحكومة إلى ضرورة المحافظة

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ٦٠٧.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٤٣٨.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ص ٦٤٠ - ٦٤١. النواب المتحدثين هم: محمد مشحن الحردان وعبد الأمير السعدي وفيصل الدملوجي.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٨٨.

(٥) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٧٢٣.

على أسعار التمور ومنع تدهورها في الأسواق التجارية وذلك بمنح الاحتكار إلى هيئة عراقية، أو أن جمعية التمور نفسها يمكن أن تمنح حق الاحتكار وأن توزع هذا الحق القانوني على المصدرين بعد أن يعاد تنظيمها صحيحاً[١].

ورغم كل دعوات نواب المعارضة ومطالباتهم بتشجيع تجارة التمور وإيجاد أسواق جديدة لها من الخارج فقد تقدمت الحكومة بالمرسوم رقم (٥) لسنة ١٩٥٠ الذي أقرت بموجبه استيفاء رسوم الصادر عن التمور العراقية الأمر الذي أثار غضب نواب المعارضة وقابلوه بمعارضة شديدة في المجلس، لأن جميع الدول التي لديها نخيل لا تفرض رسم الصادر على منتوجاتها لعلمها بأن هذا المنتوج ليست له سوق رائجة ولا هو قابل للاختزان[٢]. وأكد النائب فائق السامرائي على أن الدول الرشيدة تفتش دوما عن أسواق لتصرف المواد القابلة للتلف سواء عن طريق اتفاقيات أو بالمقايضة، والتمور لا يمكن خزنها لأنها إذا بقيت حتى نيسان كسدت، وأصبحت غير قابلة للاستعمال، لذلك من الضروري تقديم التسهيلات لترويجها، لا وضع العراقيل وفرض الرسوم على تصديرها، وانتقد سياسة وزارة الاقتصاد التي أدت إلى الشكوى والتذمر، وقال: «إن هذا المرسوم يخالف صراحة أحكام القانوني الأساسي»[٣]. ونده عدد من النواب بالمرسوم مؤكدين أن المنتجات المحلية في جميع العالم لا تتحمل أي نوع من الرسوم، فإذا فرضت عليها رسوم محلية باهضة فأنها تخفض عن التصدير إلى حد تصل بنسبتها أحياناً ٧٥٪ وذلك تشجيعاً للبضائع والمنتوجات المحلية وترويجها، واستشهدوا بالدولة المصدرة مثل تونس والجزائر ومراكش وغيرها التي تصدر التمور بأقل ما يمكن من الرسوم[٤].وبعد أن وضع المرسوم رقم (٥) لسنة ١٩٥٠ بالتصويت حصلت الموافقة عليه بـ (٥٢) صوتا ومخالفة (٢٣) صوتاً من مجموع المصوتين البالغ (٧٥) نائباً[٥].

(١) المصدر نفسه، ص ٧٢٤.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١، ص ١٩٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٤) المصدر نفسه، ص ص ١٩٦ - ٢٠٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٩٥٣ أصاب تجارة تمور الزاهدي كساد فاحش وذلك لأن الحكومة لم تتخذ الإجراءات العاجلة لتسهيل تصدير التمور وإيجاد الأسواق لها في الخارج وتيسير وسائط النقل، كما أنها لم تستغل الوفود التي كانت تؤم البلاد لعقد الاتفاقيات التجارية لذلك تعالت صيحات أعضاء مجلس النواب لتنبيه الحكومة على ما يعانيه الناس من محنة ومطالبتها باتخاذ الخطوات الإيجابية لمعالجة تجارة التمور وتفادي أخطار هذا الكساد التجاري(١).

ودعت المعارضة الحكومة إلى تشديد الرقابة على الحدود لمنع عملية تهريب المنتجات والبضائع إلى خارج العراق، وطالب النائب حسن عبد الرحمن ـ نائب البصرة ـ خلال مناقشة قانون رسم استهلاك المواشي ومنتجاتها بمنع التصدير إلى شرقي الأردن ولبنان لمكافحة التهريب إلى إسرائيل(٢). وعندما تقدمت الحكومة بلائحة قانون تصديق الاتفاق التجاري بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، لفتت المعارضة نظر الحكومة إلى وجوب اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحيلولة دون التهريب إلى إسرائيل، كما طالبوا بإصدار بيانات تحدد بموجبها المواد الغذائية التي يمكن تصديرها إلى الأردن(٣). ثم وضعت اللائحة للتصويت وقبلت بالإجماع.

أما في المجال الصناعي فقد دعت المعارضة النيابية إلى النهوض بالصناعة العراقية القائمة والعمل على إدخال صناعات جديدة تتلاءم مع احتياجات العراق، وتتوفر لها المواد الأولية المحلية ولا سيما في مجال الصناعات البتروكيمياوية. وانتقدت المعارضة إهمال الحكومات العراقية المتعاقبة العناية بالصناعة، واعتمادها بصورة اساسية على الاستيراد من الخارج، ومن بريطانيا بالذات(٤). ودعت المعارضة الاهتمام بالمصرف الصناعي ودعمه وتنشيط أعماله لتطوير

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، ص ١١.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، ص٣١٦.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، ص٤١٧.

(٤) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٣٨

الصناعة[١]. ودعا النائب محمد حديد إلى توفير الأموال الممكنة للمصرف الصناعي للقيام بواجباته على الوجه المطلوب فتشجيع الصناعات أمر ضروري وذلك لمعالجة البطالة المتفشية في البلد[٢]. ودعا النائب محمد رضا الشبيبي إلى توفير رؤوس الأموال الأجنبية في هذا المجال شريطة أن تكون ضمن ضوابط محددة، ولا تستخدم هذه الأموال في مجالات الزراعة والتجارة[٣].

وبإزاء الضغط الشديد من نواب المعارضة للنهوض بالواقع الصناعي، قدمت الحكومة لائحة تعديل قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (٧٢) لسنة ١٩٥٥ الذي تضمن سبع مواد كان أهمها المادة الرابعة التي تضمنت الاعفاءات الآتية:

١ ـ الاعفاء من ضريبة الدخل عن الأرباح التي لا تزيد سنوياً عن عشرة بالمائة من رأسمال المشروع المدفوع لمدة خمس سنوات يتحقق فيها ربح، أما إذا كانت أرباح المشروع أكثر من عشرة بالمائة من رأسماله المدفوع فيعفى منها ما يساوي تلك النسبة فقط ويخضع الزائد عنها من الربح للضريبة.

٢ ـ الإعفاء من ضريبة الدخل عن المبالغ الاحتياطية التي يخصصها المشروع من أرباحه للتوسع في تأسيساته وذلك إذا كان المشروع تمتلكه شركة محدودة عامة لا يكون فيها لأي مساهم أكثر من الأرباح السنوية.

٣ ـ الاعفاء من رسم المواد الكمركية للمواد التالية المستوردة لأغراض المشروع التي لا يمكن الحصول عليها بكمية كافية إلا بطريق الاستيراد.

أ ـ المكائن والأجهزة والآلات التي يحتاجها المشروع ولم ينص قانون التعريفه الكمركية على اعفائها.

ب ـ المواد الأولية ومواد التغليف.

ج ـ الآلات والأدوات الاحتياطية الضرورية.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٢. النائب إسماعيل الغانم والنائب علي كمال.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٠٥٢ ـ ١٩٥٣، ص ١٩.

٤ ـ الاعفاء من ضريبة الأملاك والعقارات التي يجري فيها تشغيل المشروع لمدة عشر سنوات.

٥ ـ الاعفاء من رسم الطابع بكافة معاملات المشروع[١].

ومن أجل تنفيذ الدعوة للإصلاح الاقتصادي دعا نواب المعارضة إلى تعريق مؤسستي الميناء والسكك الحديد، لأنهما الاداتان الفعالتان في النشاط، الاقتصادي ولأن تعريقهما يؤدي إلى سيطرة الدولة على مرفقين اقتصاديين مهمين وكان النائب حسن عبد الرحمن ـ نائب البصرة ـ من أكثر نواب المعارضة حماسة واندفاعاً للمطالبة بتعريق هاتين المؤسستين إذ قال: «العجب العجاب أن نقعد نحن العراقيين عن المطالبة بهذه الدوائر للاستحواذ عليها وجعلها دائرة عراقية صرفة»[٢]. وشن هجوما عنيفا على الإدارة البريطانية لميناء البصرة وتعاملها اللا إنساني مع الموظفين العراقيين، وطالب بإنصافهم في الرواتب والأجور، وتساءل من الحكومة عن وجود أملاك هامة في الميناء مسجلة باسم وزير المستعمرات البريطانية وقال: «لماذا لم يعدل هذا التسجيل ويتم جعله باسم الحكومة العراقية[٣].

وتناول نواب المعارضة حسين جميل وإسماعيل الغانم وذيبان الغبان الموضوع من زاوية أخرى تتعلق بتطوير المواصلات وطالبوا بتعبيد الطرق وتحديث سكك الحديد وتوسيع مساراتها[٤]. وانتقدوا سياسة الحكومة التي تهتم ببناء القصور والمصايف وبنايات المحطات، وتصرف الملايين عليها لكن خطوط السكك قليلة وضعيفة ولا يوجد أي اهتمام بها، وطالبوا بزيادة عدد القطارات وتحسين وضعية السكك، وفتح خطوط جديدة تمر بمدن مهمة مثل كربلاء والنجف وغيرها من مدن العراق[٥].

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص ٦٣٨.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٣٣٨.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص٧٥٣.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٥٤.

أستمر نواب المعارضة في الدعوة إلى تعريق هاتين المؤسستين، وطالبوا بريطانيا برفع يدها عنهما، واتهموا الحكومة بأنها غير أمينة في صرف الأموال التي تربحها من هذه المؤسسات وطالبوا أن تصرف في تطوير المواصلات وإقامة مشاريع تعود بالنفع للصالح العام[١]. وانتقد النائب عبد الجبار الجومرد - نائب الموصل - المشاريع الخاصة بالسكك الحديد في العراق وتخلف هذه لمشاريع عن الحاجات الأساسية للبلد بسبب ارتفاع أسعار النقل وقلة القطارات ومحدودية الخطوط وتخلف هذه القطارات وعدم مسايرتها للتطور الحاصل في مجال النقل[٢]. ونبه الحكومة على هذا الوضع السيئ وقال: «أن الذي ينظر إلى مفاهيم العمران والأعمال الرئيسة في هذه الدائرة، يراها تختلف كل الاختلاف عما يتطلبه وضع البلاد. وأستشهد ببيت من الشعر ينطبق على الواقع الاقتصادي للبلد حيث قال: «قالوا أقترح شيئا نجد لك طبخة قلت أطبخوا لي جبة وقميصاً».

وأيد ذلك النائب فائق السامرائي الذي أخذ على السكك الحديد صرف مدخولاتها وإعفاء القضايا الرئيسة، وطالب الحكومة بأن تضع سياسة سليمة تفرضها على السكك، لا أن تضع هذه الدوائر سياستها وتفرضها على الحكومة نفسها[٣] كما أنتقد النائب روفائيل بطي سياسة الحكومة في مجال سكك الحديد، وذلك لتعيينها موظفين غير أكفاء لإدارة هذه السكك[٤].

خطت الحكومة العراقية خطوة أساسية في سبيل الإصلاح الاقتصادي، إلا وهي تأسيس مجلس الأعمار، بعد مطالبة المعارضة بوضع الخطط الهادفة

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٧٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٦٤.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١، ص ٩٤٣.

(٤) المصدر نفسه، الاجتماع للاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٤٨٢. تشكلت إدارة السكك الحديد العراقية عام ١٩١٦ بموافقة وزارة الحرب البريطانية، وكانت إدارتها تحت سيطرة القوات العسكرية البريطانية وبأشراف الحكام السياسيين، وعرقت بموجب اتفاق (٣١ آذار ١٩٥٦) حيث انتقلت ملكيتها إلى الحكومة العراقية، وأصبحت تسمى بسكك حديد الحكومة العراقية بعد أن كانت تسمى منذ نشأتها بسكك حديد العراق. للتفصيل انظر علي ناصر حسين، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤ - ١٩٤٥، (بغداد - ١٩٨٦) ص ص ١٣٩ - ١٧٥.

والمدروسة من أجل أعمار البلاد وإصلاحها[١]. وعرضت لائحة مجلس الأعمار على مجلس النواب لتشريعها في عام ١٩٤٩، وأقرها في جلسة واحدة بعد مناقشة سريعة لموادها دون معارضة، بل وصفها بعض النواب بأنها «الأمل في النفوس للأعمار والإصلاح» وعدها آخرون «فتحا جديداً في عالم الاقتصاد»[٢]. وأكد عدد من النواب على أهميته المباشرة بتنفيذ القانون بسرعة، وعلى ضرورة أن يختار اعضاء المجلس من بين الرجال الممتازين في الخدمة الوطنية ومن ذوي الكفاية العالية[٣].

وخلافاً لما تريده المعارضة النيابية وضع المجلس تحت الهيمنة البريطانية التي أصبح لها اليد الطولى في مجلس الأعمار، الذي خصص له ٧٠٪ من عوائد النفط، وبتوجيه من الخبراء الإنكليز أصبح عقد القسم الأكبر من مشترياته مع انكلترا، واسند تنفيذ مشاريع الأعمار الكبرى إلى شركات بريطانية دون غيرها[٤]. ولم يعتمد على الكفايات العراقية، وقد اعترف نديم الباجه جي وزير الاعمار في وزارة جميل المدفعي (٧ مايس ١٩٥٣) بنقص الكفايات الموجودة في مجلس الأعمار وأوضح بأن بيد مجلس الاعمار ثروة ضخمة وبيده أكبر مورد اقتصادي في البلد، وبإمكانه جعل العراق بلداً سعيداً إذا وظفت موارده بصورة حسنة[٥].

انتقدت المعارضة النيابية مسيرة مجلس الأعمار، وأشارت إلى عجزه في تحقيق الإصلاحات المطلوبة، ووصفت جريدة لواء الاستقلال المجلس بالقول: «بأن مجلس الأعمار ما هو إلا مؤامرة استعمارية[٦]. وأيد هذا الرأي النائب محمد

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٦٤.

(٢) المصدر نفسه، لسنة ١٩٤٩، ص ص ٢٦٢ - ٢٦٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

(٤) عبد الرحمن الجليلي، الأعمار في العراق، (بيروت - ١٩٦٨) ص ١١ ؛ عبد اللّه شاتي عبهول، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد - كلية الآداب، ١٩٨٣، ص ٥٦.

(٥) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ص١٤٥ - ١٤٦.

(٦) جريدة لواء الاستقلال، ٢٩ آب ١٩٥٤.

رضا الشبيبي الذي عد تأسيسه خطة استعمارية تستهدف وضع الملايين من الدنانير تحت تصرف امريكا وبريطانيا وفق خطة مرسومة[١]. أما النائب محمد حديد فقد عد المجلس عاجزاً عن تحقيق الأعمار المنشود في ظل الأوضاع السياسية الشاذة وسيادة الفوضى وفقدان الاستقرار، وأشار إلى أن إصلاح الوضع السياسي العام الشرط الأساسي لخلق ظروف ملائمة للإصلاح والأعمار[٢].

ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأعمار كان قد استخدم اكثر من تسعين خبيراً بتعاقد ثنائي،وآخرين استخدموا عن طريق اسداء المساعدات الفنية من الحكومة الأمريكية وهم خبراء - ومن الأمور التي لفتت انتباه المعارضة النيابية التي اشاروا إليها في اجتماع مجلس النواب بأن التقارير التي كتبها هؤلاء الخبراء في مجلس الأعمار أصبحت على كثرتها مكدسة على الرف وقد تحتاج إلى خبراء آخرين لقراءتها وتصنيفها[٣].

وخلال مناقشة ميزانية عام ١٩٥٤ أنتقد عدد من نواب المعارضة مجلس الأعمار مشيرين إلى أن مجلس الأعمار يصادق على مبالغ تصرف من غير أن يعلم بها ولا بتفاصيلها، واتهموا المجلس بعدم القيام بمهامه بصورة صحيحة وبصرف الأموال الطائلة بلا فائدة للبلاد[٤].

وفي اثناء المذاكرة على المنهاج العام لمشاريع الأعمار لسنة ١٩٥٥ وصف النائب توفيق السمعان - نائب الموصل - جهاز الأعمار بأنه جهاز ضعيف يحتاج إلى تقوية من الناحية الفنية والعلمية[٥]. أما النائب أركان العبادي فأنه طرح بعض المقترحات التي يمكن أن تستند عليها مشاريع وزارة الأعمار وحددها بما يأتي:

أولاً: يجب أن يكون هناك توازن مقبول بين الصرف على المشاريع الصناعية

(١) جريدة الجبهة الشعبية، ٣١ آذار ١٩٥٢.

(٢) جريدة صوت الأهالي، ١٢ نيسان ١٩٥٠.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ٥٣٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٢٨.

والزراعية الكبرى التي تهدف إلى خدمة الأجيال القادمة والصرف على المشاريع التي تهدف إلى خدمة الجيل الحاضر.

ثانياً: يجب أن يكون هناك تناسق وترابط بين الخطط الاقتصادية والخطط الاعمارية والهندسية وهي غير متيسرة في الوقت الحاضر في هذا المنهاج بالذات.

ثالثاً: كان بودي أن تشترك مجالس إدارة الألوية مع مجلس الأعمار في إيجاد مناهج قصيرة الأجل تتمشى جنباً إلى جنب مع سياسة مجلس الأعمار الإنشائية[١].

وأشار إلى عدم استفادة الأكثرية الفقيرة من المبالغ التي تصرفها الحكومة في مشاريع الأعمار منذ سنة ١٩٥٠ وتقدر بنحو مئة مليون دينار، وما زال المستوى المعاشي والاقتصادي كما كان بالنسبة للأكثرية وأن الذي استفاد هو الشركات الأجنبية[٢]. وطالب الحكومة برفع مستوى الأكثرية الساحقة وتحسين السياسة الاقتصادية ومعالجة موضوع العمال العاطلين في المدن الرئيسة مثل تكريت والديوانية والناصرية[٣].

ومن المآخذ التي سجلتها المعارضة على مجلس الأعمار، أنه أصبح يضم نخبة من الساسة ومن الوزراء السابقين كأعضاء إجرائيين ليس لديهم اية خبرة، وبأنه عبارة عن مجلس وزراء مصغر يعمل وفق مشيئته وغير مسؤول أمام مجلس الأمة والقانون[٤]. وهكذا أجهضت هذه التجربة الرائدة بحيث طالبت المعارضة بإلغاء المجلس لفشله في تحقيق أهدافه الأساسية في التطور الاقتصادي. ولأن ما قام به لا يتعدى المشاريع الخدمية التي لم تسهم في عملية التنمية المنشودة.

---

(١) المصدر نفسه، ٥٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٣٠.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ٥٦٣.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ثالثاً: موقف المعارضة من السياسة المالية للحكومة

تقضي الأصول الدستورية بعرض الموازنة العامة للدولة على مجلس الأمة، لمناقشتها والتصديق عليها، وكانت السنة المالية تبدأ في الأول من نيسان من كل عام وتنتهي في اليوم الأخير من شهر آذار من العام التالي وعلى الحكومة إنجاز ووضع الميزانية قبل الأول من نيسان، وعند عرض لائحة الميزانية أمام مجلس النواب، يستثمر نواب المعارضة هذه المناسبة لمناقشة سياسة الحكومة المالية بصورة، خاصة وطرح الآراء التي من شأنها الاسهام في بناء سياسة مالية سليمة، ولهذا تشهد مناسبة عرض الميزانية مناقشات واسعة في هذا السبيل.

ركزت المعارضة النيابية في مناقشتها للميزانية على الارتجال في وضع الميزانية، وعدم الاعتماد على الدراسة والتمحيص عند وضع التقديرات المالية، فالنائب محمد حديد شخص أخطاء الحكومة في تحديد سياستها المالية والاقتصادية الأمر الذي جعلها تتخبط وتتدهور من سيء إلى أسوأ وفي مقدمة هذه الأخطاء فقدان الأسلوب الصحيح في الميزانية العامة للدولة ومعالجة الأمور الاقتصادية معالجة ارتجالية غير مدروسة وضرب مثلاً بسياسة الاستيراد، فتارة تقيد الاستيراد وتارة تطلقه، وطوراً آخر تعود إلى التقييد فضلاً عن إهمالها وضع خطة لتنظيم الحياة الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه[١]. وانتقد النائب جعفر حمندي عدم الاستقرار المالي والتخلف الاقتصادي وسوء تطبيق القوانين المالية والقضايا التي تهم ثروة البلاد والحكومة[٢].

وناقشت المعارضة الظواهر السلبية في الميزانية، ومنها ظاهرتا الإكثار من الاستقراض المالي والإكثار من الضرائب[٣]. وأشار إلى ذلك النائب نجيب الصائغ في اثناء مناقشة ميزانية ١٩٤٨، الذي أوضح وجود سبل أخرى غير الاقراض وزيادة الضرائب لرفد الميزانية ومنها:

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٨٥.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٦٢٩.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٤٧٥.

١ ـ الأرصدة الاسترلينية العراقية المجمدة لدى الحكومة البريطانية.

٢ ـ تعديل امتيازات شركات النفط واستغلال الثروات المعدنية.

٣ ـ الأسراع في أظهار مصفى النفط العراقي إلى حيز الوجود.

٤ ـ أنهاء امتياز شركة التنوير والكهرباء الخاصة بمدينة بغداد الذي انتهت المدة المحددة له.

٥ ـ السيطرة على استيراد السيارات.

٦ ـ استغلال الأراضي الأميرية.

وقال أن هذه أمثلة لكثير من القضايا التي لو قامت الحكومة بإتباعها لتمكنت من معالجة وضعها المالي والاقتصادي دون اللجوء إلى زيادة الضرائب والرسوم على المواطن العراقي المنهوك اقتصاديا[١]. وناقش الأمر نفسه النائب حسين جميل، ألذي انتقد سياسة الحكومة بالاعتماد على الضرائب لسد العجز في الميزانية، وأوضح أن تحقيق الإصلاح والعدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاقتصادية بين الشعب لا يتم إلا بالإصلاح الجذري وإتباع سياسة مالية سليمة تقوم على اساس الاستثمار وليس الاستهلاك، أما فرض الضرائب المباشرة فتحمل الطبقة الفقيرة أكثر مما تتحمل، فضلا عن قيام الحكومة بفرض الضرائب على غير وجهها المشروع[٢].

وانتقدت المعارضة الصيغة الروتينية لعمل الميزانيات السنوية، فتكاد تكون متشابهة في أبوابها وأسلوب تنظيمها، ولم تستفد وزارة المالية من ملاحظات النواب على الميزانية للسنوات السابقة، فتقدم الميزانية الجديدة مع بقاء الأمور المنتقدة على ما كانت عليه في الميزانية السابقة[٣].

(١) المصدر نفسه الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢١٦.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٤٢٤.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٤٧٥.

وعلى أية حال فأن الحكومة كانت تتبع أساليب مختلفة لإمرار اللوائح القانونية والمالية وأسلوبها المعتاد دائماً هو النظر في هذه اللوائح بصورة مستعجلة، الأمر الذي يغيض نواب المعارضة ويجعلهم يشجبون هذا الأسلوب ويطالبون بالتأني في المناقشة، وإحالة هذه اللوائح إلى اللجان المختصة لدراستها، ومن ثم أعادتها للمجلس للمناقشة والرأي، وكان أشد المنتقدين لهذا الأسلوب هو النائب حسين جميل، الذي قال في أحد الجلسات: «أنه من الاخلال بواجباتنا النيابية إذا قمنا بالإقرار على هذه الاجراءات التي هي مخالفة للمصلحة العامة، وهذه الاجراءات، فرض الضرائب وزيادتها وإبرام لوائح على طريقة مستعجلة وغيرها[١].

وعندما تقدمت الحكومة بلائحة الميزانية المؤقتة لشهري حزيران وتموز ١٩٤٨ هاجمها نواب المعارضة بشدة ووصفوها بأنها خطر مالي، وأن هذه السياسة فاشلة[٢]. وحدد النائب عبد الرزاق الحمود عيوب الميزانية لعام ١٩٥٣ بالنقاط الآتية:

١ - أنها غير موحدة، إذ أن وجود ميزانية ملحقة للميزانيات العامة هو عيب رئيس في نظر علماء المال.

٢ - أنها غير دقيقة التخمين وغير مؤكدة، وهذا واضح من تعدد اللوائح التي تتقدم بها كل وزارة لإضافة مبالغ جديدة.

٣ - أنها ميزانية استهلاكية، أي أن الميزانية ذات طابع استهلاكي لا طابع إنتاجي.

٤ - أنها ميزانية غير عادلة، وذلك لأن الأعباء لم توزع توزيعاً عادلا على سائر الطبقات وأن الضرائب غير المباشرة تكون نسبتها أكبر بكثير من الضرائب المباشرة، وهذا يعني أن الطبقة الفقيرة تتحمل العبيء الأكبر لهذه الميزانية بعكس الاغنياء المترفين، وأنتقد الميزانية لأنها لا تمثل اتجاها سياسيا معينا تسعى الحكومة

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

(٢) جريدة الزمان، ٢٩ حزيران، ١٩٤٨.

لتطبيقه، فلا هي فردية، ولا هي اشتراكية، ولا هي أي نوع من أنواع الدول الحديثة ووصفها بأنها نوع غريب بذاته وقائم وحده[١].

وركزت المعارضة في مناقشتها للميزانية السنوية على أمرين آخرين مهمين، الأول تأخير أعداد الميزانية وتصديقها، مما يستوجب تقديم ميزانية مؤقتة لشهر أو شهرين في السنة، والثاني طلب الاستعجال في مناقشة الميزانية، وهو أمر ذو أهمية، بحجة قرب انتهاء الاجتماع الاعتيادي، فبالنسبة للأمر الأول، اشارت المعارضة في اثناء مناقشة الميزانية المؤقتة لشهري حزيران وتموز ١٩٤٨ إلى خطورة هذا الأمر ووصفوا هذا الأسلوب بأنه شاذ ولا يؤدي إلى إصلاح الوضع المالي والاقتصادي في البلاد[٢]. وانتقدوا الحكومة لعدم تقديمها الميزانية العامة إلى المجلس النيابي بوقتها المحدد، لأن أسلوب الميزانية المؤقتة يحرم المجلس النيابي من الإطلاع على سياسة الدولة الشاملة[٣]. أما الأمر الثاني فناقشه النائب ذيبان الغبان في اثناء مناقشة ميزانية ١٩٥٠، ووصف طلب الاستعجال بالتصديق على الميزانية بالاستهتار واللامبالاة، التي جعلت الميزانية لا أهمية لها في الدولة، وأنها مظهر شكلي يعرض على مجلس الأمة، فتشرع بالشكل الذي تريده الحكومة، وتطبق خلافاً لرغبة المجلس[٤].

وفي اثناء مناقشة الميزانية المؤقتة لشهري كانون الأول ١٩٥٤ وكانون الثاني ١٩٥٥، زعم نوري السعيد، رئيس الوزراء انذاك «أن الميزانية المؤقتة تكون المصادقة عليها بصورة شكلية لا أقل ولا أكثر لتسير دولاب الدولة، وأنها لا تدعو إلى المناقشة». فرد عليه النائب حسن عبد الرحمن ردا دستوريا عندما قال: «إن كلام رئيس الوزراء في غير محله، لأن الميزانية عرضت وأصبح من واجب كل نائب مناقشتها»[٥].

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٤٤٥.

(٢) جريدة الزمان، ٢٩ حزيران ١٩٤٨.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ١٤٤.

(٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ص ٦٦٣ - ٦٦٤.

(٥) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ١٣.

وناقشت المعارضة موضوع الإضافات والتعديلات في الميزانية العامة، فوصفت ميزانية عام ١٩٥٣ بأنها بدائية وغير موحدة وتحتوي على ميزانيات خاصة كثيرة، وأن تخميناتها لم تكن دقيقة، وتشبه القسامات الشرعية(٦). وانتقدت المعارضة التعديلات الكثيرة التي تدخل على الميزانية، في اثناء مناقشة ميزانية عام ١٩٤٩ وانصبت هذه الانتقادات على التعديلات التي أجراها وزير المالية على الميزانية التي بلغت (٤٢) تعديلاً(٧). وفي أثناء مناقشة ميزانية وزارة الاقتصاد عام ١٩٤٩ طالب النائب عبد الرزاق الظاهر الوقوف بوجه المصالح الاستعمارية المتمثلة بالشركات الأجنبية وعلى رأسها شركة النفط والشركات الأخرى التي تسيطر على أهم مرافق الدولة كطرق المواصلات والميناء والتجارة والنقل البحري والعمل وغيرها. وقال في هذا الشأن: «أن مشكلة العراق الأساسية هي أن هناك قوتين متنازعتين، الأولى هي مصالح الشعب ورغباته وحاجاته الملحة، والثانية هي قوة دخيلة وهي قوة الاستعمار ومصالح الشركات الأجنبية وامتيازاتها(٨).

طالبت المعارضة أن تكون الميزانية إنشائية تستهدف مصلحة المجموع، وبالذات الموظفين أصحاب الدخول الواطئة واقترحت على وزارة المالية القيام بالأمور الآتية:

١ ـ أتباع أسس مالية سليمة في وضع الميزانية بعيدا عن الأغراض الخاصة والأغراض السياسية.

٢ ـ رفع القيود التي وضعت على ترفيع الموظفين من وزارة المالية.

٣ ـ توزيع الأراضي الأميرية على المواطنين وإقامة نظام الجمعيات التعاونية، لتقوية كيان المالك الصغير في قريته، وتخليصه من تحكم المرابين.

٤ ـ أن تكون ضريبة الدخل عادلة، فلا تؤخذ من المتقاعدين والموظفين.

---

(٦) المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص ١٩٦.

(٧) المصدر نفسه لسنة ١٩٤٨، ص ٢٣٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٤٨، جريدة الزمان، ١٨ كانون الأول ١٩٤٨.

٥ ـ تحويل المستخدمين الذين لديهم شهادات جامعية أو شهادات اعدادية إلى موظفين، لأنهم يقومون مقامهم[١].

٦ ـ الاهتمام بالمشاريع العمرانية والخدمية كإنشاء المبازل وتنظيم الري وإنشاء الغابات وتأسيس معمل للأسمدة الكيماوية في العراق والاستغناء عن الأسمدة الأجنبية[٢].

وكان رأي المعارضة في أن الحكومة تتحمل مسؤولية ما وصلت إليه الحالة المالية من الارتباك والتدهور بسبب عدم المبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية، وحمل مسؤولية العجز المالي في خزينة الدولة، لإهمالها المشاريع العراقية، وعدم تصنيع البلاد، وكثرة التبذير في النفقات، بحيث أصبحت مستهلكة لا منتجة، وشبهها النائب عبد الجبار الجومرد، بـ «الشاب المهمل العاطل المبذر الذي يعيش على أرث أبيه»[٣].

ونتيجة لضغط المعارضة الشديد على الحكومة لإصلاح الوضع الاقتصادي، استخدمت الحكومة عام ١٩٥٥ اختصاصياً مشهوراً لدراسة حالة العراق الاقتصادية وقدم تقريراً يتضمن مقترحات للنهوض بكيان الاقتصاد في العراق. وعهد إلى لجنة تضم ممثلين عن الحكومة وعدد من الاختصاصيين العراقيين في الاقتصاد لدراسة تلك المقترحات ووضع الأسس الثابتة التي يجب أن يبنى عليها الوضع الاقتصادي العام في البلاد، فلا يكون عرضة للتبديل تبعاً للاجتهادات المرتجلة[٤].

ومهما يكن من أمر فأن ميزانية الدولة ينطبق عليها قول النائب عبد الرزاق الظاهر: «أن الميزانية العامة لا يحصل منها إلا على أقل الفوائد، فهي على الأغلب ميزانية استهلاكية، وأنفاق رواتب ومخصصات، أما الميزانيات الإنشائية التي

(١) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق لسنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥، ص ٢٢٤ وما بعدها.
(٢) المصدر نفسه، لسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص ٣٠٥.
(٣) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٦٧.
(٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص٢.

تستهدف عمران البلد ورفع مستوى المعيشة وتحسين الزراعة وإدخال الصناعات فهي معدومة الأثر ولم نبحث عنها ولم نجدها»[١].

وخلال مناقشة ميزانية ١٩٥٦ أكد النائب عبد الغني الدلي على مظاهر الحياة النيابية الصحيحة ودور المعارضة فيها، وأشار إلى الانتقادات والتوصيات التي يقدمها نواب الأمة للمسؤولين تهدف إلى خدمة الصالح العام وليس موجهة ضد شخص معين، بعد ذلك طرح نقاط ثلاث كان أولها قضية الضرائب، والثانية التدابير المالية للوضع النقدي، والثالثة مشاكل الأراضي[٢]. أما النائب عبد الكريم الازري فأنه وجه نقداً علمياً وموضوعياً للحكومة، وذلك لتقديمها المنهاج والميزانية في آن واحد. إذ أن تنفيذ المنهاج يحتاج إلى تشريع قوانين، وهذه التشريعات يجب أن تسبق الميزانية، وفي حالة تقديم الاثنين معا فأن الحكومة تضطر إلى أن تضع مخصصات اضافية أما بإصدار مراسيم أو بلوائح قانونية[٣]. أما نواب المعارضة أمثال محمد الجليلي وصادق البصام فقد انتقدا الحكومة بشدة على جنوحها لتقديم اللوائح المالية لإضافة مبالغ للميزانيات العامة وطالبوا بأن تكون الاعتمادات في الميزانيات مطابقة للحقيقة[٤].

ولإصلاح الوضع المالي، أولت المعارضة السياسية الضريبية القسط الأوفر في المناقشة وطرح الآراء والمقترحات، وطالبت بمعالجة موضوع الضرائب معالجة جذرية، وإلا ينظر إليها وسيلة لجمع الإيرادات الحكومية لصرفها على ما تحتاجه فحسب، وإنما يجب أن ينظر للموضوع نظرة علمية أوسع من ذلك وهو جعل الضرائب إحدى الوسائل اللازمة لتنفيذ أهداف وسياسة اقتصادية مثمرة ومن ثم تأمين غايات اجتماعية مفيدة، وأوضح النائب ذيبان الغبان – نائب بغداد – أن الضرائب لها مساس بالحياة الاجتماعية حيث أنها ثقيلة وترهق كاهل

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢٠٥.
(٢) المصدر نفسه، لسنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦، ص ٩٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ص ١٩٧ – ١٩٨.
(٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

الفقير والتاجر الصغير والموظف، وفي ذلك فساد للأخلاق حيث تكثر الرشوة ويزداد التهرب منها وتتعرض البلاد إلى كارثة أخرى هي كارثة تردي الأخلاق العامة[١].

وجدت الحكومات المتعاقبة بأن أيسر وسيلة لمعالجة العجز المالي هي فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة عن طريق زيادة الرسوم الكمركية ورسوم الاستهلاك وغيرها، الأمر الذي ألقى بثقله على الطبقات الفقيرة، وأصحاب الدخل المحدود، مما أدى إلى خفض مستوى معيشتها وبالتالي إلى تدهور الوضع الاقتصادي والمالي للبلد، من غير أن تفكر الحكومة بالنتائج المترتبة على فرض هذه الضرائب والرسوم[٢].

ودعت المعارضة إلى مراجعة شاملة للنظام الضريبي، بحيث يتوزع ثقل الضرائب على الجميع، وأن تتحمل الطبقات الميسورة العبء الأكبر منها، ولتحقيق ذلك طالبت المعارضة بفرض الضريبة أولا على الدخل الزراعي، فقد تساءل النائب محمد حديد عن سبب اعفاء الحكومة الدخل الزراعي من الضريبة، وهذا الدخل يشكل ٨٠٪ من الدخل القومي وقال: «كيف يعفى مثل هذا وكيف تنظر الحكومة إلى ذلك، وتأتي إلى المستهلك قبل كل شيء وتشد عليه وترهقه»[٣]. وأيد النائب عبد الرزاق الشيخلي ذلك موضحاً بأنه إذا كان ولا بد من فرض ضرائب جديدة فلتكن على الدخل الزراعي وأن تكون متصاعدة[٤] وفي الاتجاه نفسه تحدث النائب فائق السامرائي الذي طالب بأخذ الضريبة على الأراضي الزراعية واستشهد بالمثل العامي القائل «مائة عصفور ما يملي جدر»[٥]. وأيده النائب محمد صديق شنشل الذي اتهم الحكومة بحماية الاقطاع وذلك باعفائهم من الضرائب، واتهم

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٥) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٧٣٧.

وزارة المالية بعدم العدالة في فرض الضرائب وتساءل «لماذا الحرص على بقاء الشذوذ؟»[١].

حاولت الحكومة استغلال ظروف الحرب الفلسطينية وتأثيرها في الاقتصاد العراقي لزيادة الضرائب، واعترفت خلال تقديمها لميزانية عام ١٩٤٨، بسياسة التبذير في واردات الدولة، وبوجود عسر شديد في وضعها المالي للصرف غير المنظم، وتكاليف الحرب الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى نقص في الواردات، دفعها إلى إصدار بعض القوانين لزيادة ضريبة الأملاك ورسوم الاستهلاك وزيادة بعض الرسوم الكمركية[٢].

تصدت المعارضة لإجراءات السلطة، وتذرعها بتكاليف الحرب، وأشار النائب محمد مهدي كبه إلى وجود العجز المتراكم من السنين الماضية، وأن معالجته لا تتم بزيادات في الرسوم والضرائب، وإنما بالسياسة المالية السليمة عن طريق خلق منافذ جديدة تدر مواردا على الخزينة عن طريق الصرف المتزن وخلق جو نقي بين موظفي الدولة لئلا تتسرب الواردات بعيدا عن خزينة الدولة[٣]. وأيده في ذلك النائب عبد الرحمن الجليلي موضحاً بأن العجز في الميزانية العراقية يعود إلى أربع سنوات خلت للاستمرار على سياسة الأنفاق والتبذير في النفقات العامة والاستثنائية التي حدثت في فلسطين، وقال أن الضرائب الجديدة تعجز عن معالجة المشكلة المالية التي تورطت فيها البلاد نتيجة لسوء التقدير والتنظيم وذلك للأسباب الآتية[٤]:

١ ـ الزيادة في الضرائب تؤدي في الغالب إلى التهرب من أداء الضرائب.

٢ ـ الفقر الشديد الذي انتاب هذه البلاد. فالضرائب إذا ارتفعت وكانت البلاد فقيرة والثروة القومية ضئيلة فأنها مهما ارتفعت أسعارها لا تستطيع أن تعطي

(١) المصدر نفسه، ص ٧٣٨.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٥٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٤.

الحكومة حلا تتمكن أن تعتمد عليه، ولذلك فأن أول معالجة لنقص المواد هي معالجة الفقر.

٣ ـ عدم قدرة هذه الضرائب ووارداتها القليلة على مواجهة العجز المالي المتراكم.

وعلل أسباب التهرب من دفع الضرائب بالأمور الآتية:

أ ـ التواطؤ بين جباة الضريبة، وبين المكلفين بها.

ب ـ قلة المراقبة على الجباية، مما أدى إلى التساهل في أمر جبايتها.

ج ـ أن فرض هذه الضرائب يزيد من عدم التناسب الموجود في تحمل أعباء الضريبة وتقسيمها بين أبناء البلد[١].

وأصبحت مسألة التهرب من الضرائب مثار مناقشة مستمرة في مجلس النواب، فقد أشار النائب أحمد الجليلي إلى اعتماد الحكومة على (٥١٠٠) وكيل ضعيفي الذمة، وهو أمر أدى إلى سرقة الأموال التي يجبونها من المواطنين، وقال لو أن الحكومة استطاعت أن تأخذ حصتها كاملة من رسوم الاستهلاك، لما احتاجت إلى زيادة الضرائب، وضرب مثلا بسوء جباية الضرائب، بأن صديقا ثريا له من تجار الموصل تسلم مقدار كبيراً من الدهن من أغنامه، وكان عليه أن يدفع رسم الاستهلاك ومقداره (٥٠ ـ ٧٠) دينارا لكنه دفع بدل ذلك رشوة قدرها نصف دينار فقط[٢]، وأوضح النائب عبد الرزاق الشيخلي الأمر نفسه بقوله «.. وكلنا يعلم كيف كانت تجبى الضرائب وكيف كان يستبد في فرضها الحاكمون، وكلنا يعلم كيف كانت تنفق هذه الضرائب المجباة وكيف أريقت الدماء للحد من سلطات الحكومة في إيجاد وتزييد الضرائب.. مسكين هذا الشعب المنكوب الحظ، مسكين هذا الشعب فأنه مبتلى بحكام بعيدين عنه كل البعد. وبما أنني أمثل الشعب تمثيلاً

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٥٥.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠، ص ٧٣٧؛ جريدة الزمان، ١٩ حزيران ١٩٥٠.

حقيقيا فلا بد لي أن اشاركه في سرائه وضرائه، ففي الوقت الذي نأمل من الحكومة أن ترفه عن حالة الشعب، نرى أنها تلجأ لفرض الضرائب على صغار الباعة وسواق العربات والسيارات والمستخدمين ويفلت منها كبار المتمولين من أثرياء الحرب وحتى البنوك الأجنبية التي امتنعت عن دفعها[١].

وبدلا من زيادة الضرائب دعت المعارضة إلى تخفيضها، فقدم اثنا عشر نائبا من نواب المعارضة[٢]، مذكرة إلى المجلس يطلبون فيها سن لائحة تقضي بتخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة بحيث يشعر المواطن باختلاف الاسعار لتخفيض الضرائب والرسوم[٣]، وجاء في هذا المقترح: «نرى لزوم تخفيض الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة، لذلك نطلب بسن اللوائح المقتضية لتخفيض الضرائب[٤] وعد النائب عبد الجبار الجومرد فرض الضرائب الكثيرة إجحافا كبيرا بحق الشعب العراقي، وأنها تسيء إلى سمعة البلاد، مثل رسم الاستهلاك ورسم الحراسة، وتساءل قائلاً: «هل من المنطق أن يقال له – أي المواطن – أدفع رسم الحراسة لكي نحرسك ونحرس أموالك وكرامتك»[٥] وطالبت المعارضة بإلغاء ضريبة الاستهلاك لأن المستهلك وحده يتحملها دون المالك، وهذا غالبا ما يكون فقيراً، وتطبيق ضريبة الدخل على جميع المواطنين[٦]. وتعديل رسوم البلديات وإلغاء رسوم الحرف[٧]. لذلك كانت مطاليبهم تتركز على تخفيض الضرائب وجعلها مباشرة وبنسب تصاعدية حتى تكون أقرب إلى العدالة عندها تصبح حصة الغني اكثر من حصة الفقير[٨] وأشاروا

(١) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٩١.

(٢) النواب الذين وقعوا المقترح هم: محمد رضا الشبيبي، عارف قفطان، عبد الرحمن الجليلي، جميل صادق، ذيبان الغبان، رمزي العمري، حسن عبد الرحمن، روفائيل بطي، إسماعيل الغانم، نجيب الصائغ، برهان الدين باش اعيان، عبد الجبار الجومرد

(٣) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، لسنة ١٩٥٢ – ١٩٥٣، ص١٨١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٨) المصدر نفسه، ص ١١٧.

إلى أن الضائقة الاقتصادية شديدة في البلد وتحتاج إلى علاج حاسم وسريع، إذ أن العاطلين كثيرون والأعمال قليلة، فليس من المصلحة أن تساعد الحكومة على زيادة الغلاء وأن تترك الناس بلا عمل وتفرض عليهم الضرائب[١].

وللضغط الشديد والمطالبة المستمرة بالترفيه عن أبناء الشعب وتحقيق العدالة في الضرائب والرسوم المفروضة، فقد استجابت حكومة جميل المدفعي السادسة (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣) لبعض هذه المطاليب وذلك بعرض اللوائح على مجلس النواب لتعديل بعض الرسوم والضرائب، وكان أهمها:

١ ـ لائحة قانون التعديل الحادي عشر لقانون رسم الاستهلاك رقم (٥٩) لسنة ١٩٣٣.

٢ ـ لائحة القانون العام لرسم الطابع رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٠.

٣ ـ لائحة قانون تعديل قانون رسوم استهلاك المواشي ومنتجاتها رقم (٥٩) لسنة ١٩٣٣.

٤ ـ لائحة قانون إلغاء قانون رسم الحراس الليليين لسنة ١٩٢٤ وتعديلاته.

وكان النائب عبد الحميد الهلالي قد وجه سؤالا للحكومة عن قانون ضريبة الأرض وبعض اللوائح التي وعد بها خطاب العرش متسائلا عن سبب تأخر هذه اللوائح وإلى أين وصل العمل بها[٢].

وعند تقديم لائحة قانون تعديل ضريبة الدخل تحدث عدد من نواب المعارضة منتقدين بعض مواد هذه اللائحة خاصة فيما يتعلق بموضوع المخمنين الذين أعطاهم القانون صلاحيات واسعة في تخمين أرباح المكلفين تقديرا كيفيا لا يستند على أسس قانونية، وأكدوا على أن إرهاق الناس بالضرائب هو السبب الذي يدفعهم إلى التهرب بمختلف الوسائل عن دفعها[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، ص ٤٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٣٤.

استمرت مناقشة السياسة الضريبية حتى انتهاء النظام الملكي، وكانت المعارضة تقدم الاقتراحات والمعالجات التي تخفف عن كاهل الطبقات الفقيرة، وتدعوا أن يتحمل الأغنياء وملاك الأرض هذه الضرائب، وخلال مناقشة ميزانية ١٩٥٦ المالية طالب نواب المعارضة بتحقيق الأمور التالية[١]:

١ - إنجاز معاملات الناس بعيدا عن الروتين والتوسط.

٢ - إسناد الوظائف المالية والحسابية المهمة إلى أناس لهم خبرة وإطلاع مع سمعة حسنة ومنحهم الرواتب الكافية التي تؤمن معيشتهم بصورة مرضية، من غير استغلال منصب الوظيفة لمصالحهم الخاصة.

٣ - جباية الضرائب بصورة صحيحة على عكس ما هو عليه الآن، كما طالب غالبية النواب بتحقيق العدالة في جباية الضرائب ولا سيما ضريبة الدخل وتعديل وإصلاح التعريفة الكمركية.

ولعل عدم اهتمام الحكومة بهذا الأمر، وعدم المعالجة الجذرية وسوء توزيع الدخل وتباعد الثقة بين فئات الشعب، وما ولده من عدم استقرار سياسي واجتماعي كان وراء الثورة التي اندلعت في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ وأطاحت بالنظام الملكي.

رابعاً - موقف المعارضة النيابية من امتيازات النفط في العراق

نتيجة للظروف المحلية والدولية التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، برزت قضية تحرير النفط إحدى أهم القضايا في حركة النضال الوطني في العراق، ودفعت الرأي العام إلى المطالبة باستخلاص الحقوق التي هضمتها شركات النفط طوال السنين السابقة، كما أن الحكومة العراقية قد أدركت بأن تطور الظروف العالمية بعد الحرب وارتفاع أسعار الحاجات وأسعار النفط خاصة في الأسواق العالمية لا يتفق والغبن الذي كان لاحقا بالعراق بسبب اتفاقيات النفط القديمة، لذلك اضطرت حكومة العراق، رغم مشاكلها الاقتصادية إلى أن

(١) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ٢٠١.

تهتم بإعادة النظر في الامتيازات الممنوحة لشركات النفط صاحبة الامتياز في العراق[١].

وكان من مظاهر هذا التغيير ازدياد المطالبة بتعديل امتياز النفط من جهة. وموقف الشركات من تحديد سعر الذهب المعين في الامتيازات بالسعر الرسمي من جهة أخرى[٢]. فضلا عن بروز الحركة الوطنية في العراق حركة قوية مؤثرة، أخذت توجه الرأي العام باتجاه المطالبة بضرورة تعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط الأجنبية بما تزاد فيه حصة الحكومة العراقية ويتسع مقدار الانتاج من النفط[٣].

كان لنواب المعارضة في المجلس الدور الكبير في مطالبة الحكومة بحقوق العراق التي كانت نهبا لشركات النفط صاحبة الامتياز. فقد اتهم النائب محمد حديد الحكومات العراقية المتعاقبة بالتساهل مع شركات النفط التي حصلت على الامتيازات النفطية في الأعوام ١٩٢٥، ١٩٣٣، ١٩٣٨ وأشار إلى أن الشركات بقيت متأخرة في الانتاج وعلى الرغم من مرور سنوات طويلة على هذه الامتيازات، إذا ما قورنت بإنتاج النفط في إيران وفي السعودية وفي الكويت. وطالب بمحاسبة هذه الشركات وجعلها تعمل باتجاه انصاف العراق في السعر والإنتاج[٤].

ومن المعلوم أن حصول السعودية على بعض المكاسب من الشركات النفطية الأمريكية التي أخذت تطبق أسساً جديدة في امتيازاتها، تكاد تصل بنصيب الدول المنتجة إلى ٥٠٪ من الأرباح[٥]، أدى إلى زيادة تذمر العراقيين واشتداد مطالبة المعارضة أحزاباً ونواباً بتعديل الامتيازات النفطية، ففي العاشر من شهر شباط ١٩٤٩ لفت بعض النواب نظر الحكومة إلى الشروط التي تقدمت بها شركة نفط

---

(١) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية وسياسية، (بغداد - ١٩٧٩)، ص ١٧٢.

(٢) د. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ٦٧٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٧١.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٨٧.

(٥) د. نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ - ١٩٥٢، (بغداد - ١٩٨٠)، ص ٣٤٨.

غرب الباسفيك إلى الحكومة السعودية التي أظهرت الغبن الفاحش الموجود في امتيازات نفط العراق، مما دفعهم للمطالبة برفع هذا الغبن وطالبوا بزيادة أنتاج النفط المستخرج من العراق سنوياً ودفع عوائد الحكومة بالسعر الحقيقي للذهب في الأسواق الحرة، وتحديد حد أدنى لما يصدر من النفط من كل منطقة من مناطق الامتيازات الموجودة في العراق، بحيث لا يقل مجموع ما يصدر من الامتيازات الثلاثة عن أربعين مليون طن سنوياً، ودعوا إلى حصر امتيازات الشركات بالحقول المكتشفة وإخراج المساحات غير المستثمرة من مناطق الامتيازات لتتصرف بها الحكومة، أو تمنح فيها امتيازات أخرى[1].

كما دعت المعارضة إلى استخدام النفط سلاحا للضغط من أجل القضية الفلسطينية، واضطرت الحكومة بعد اندلاع الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ وتحت ضغط شديد من الشعب العراقي إلى قطع ضخ النفط عن طريق حيفا. وبعد أن ترددت شائعات عن وقوع ضغط سياسي مستمر على الحكومة العراقية من حكومة بريطانيا لرفع المنع عن ضخ النفط إلى حيفا، وجه نواب المعارضة سؤالا إلى رئيس الوزراء ـ مزاحم الباجه جي، طالبوه بأن يطلع المجلس على حقيقة الواقع، وأن يطمئن المجلس بأن لا يضخ قطرة واحدة من نفط العراق إلى حيفا[2]. وقد أجاب رئيس الوزراء بأن الحكومة العراقية أبلغت الشركة برفع قسم من أنابيب النفط ولمسافة خمسة كيلو مترات، وأنها عازمة على عدم وصول قطرة واحدة من النفط العراقي إلى اليهود[3].

وفي اثناء مناقشة الميزانية المؤقتة لشهري نيسان ومايس ١٩٥٠ طالب نواب المعارضة بتعديل اتفاقية النفط لإنعاش الوضع الاقتصادي للعراق، وربطوا بين قضية النفط وموضوع الاستقلال، وعدوه قضية حياة العراقيين ومماتهم،

(١) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، ص ١٦٤.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٧٢٧ - ٧٣٢ ؛ جريدة صدى الأهالي، ٨ مايس ١٩٥٠.

(٣) محاضر مجلس النواب، المصدر نفسه، ص ٩٨.

وطالبوا بأستحصال حق البلاد بأي ثمن كان. وذهب النائب عبد الكريم كنه إلى أبعد من ذلك حينما قال: «أن موضوع الثروة الاقتصادية والسياسية في المملكة بيد أشخاص لا يشعرون بالولاء للملكة» ثم تساءل قائلاً ماذا فكرت الحكومة؟ وماذا ستعمل لتلافي الأمر - هل تتركه على غاربه كما درجت سابقاً، وختم حديثه قائلاً أن الذي يرسل النفط إلى حيفا تقطع يده»[١]، ونشرت جريدة الزمان مقالا عن اتفاقيات النفط وضآلة حصة العراق من منتوجه، وتقاعس شركة نفط كركوك كتبه النائب عبد الرزاق الظاهر - نائب البصرة - أوضح فيه بأن أسلم طريقة يستطيع بها المفاوض العراقي أن يحقق النصر في مفاوضات النفط ينبغي أن تبدأ بإعادة النظر في العلاقات السياسية القائمة بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية وهذا يتعلق بالمعاهدة البريطانية التي تجعل المفاوض العراقي ضعيفاً، وتعطي للجهة البريطانية حقوقا وامتيازات كثيرة، بعد ذلك لخص الغبن الذي مني به العراق من جراء هذه الامتيازات بالنقاط الآتية[٢]:

١ - ضآلة حصة العراق من منتوج النفط ذلك لأن ما يتقاضاه العراق عن الطن الواحد من شركة نفط كركوك يساوي (٥٥٠) فلسا على الطن الواحد، في حين تبلغ قيمته نحو خمسة دنانير، ومعنى هذا أن حصة العراق لا تزيد عن ١١٪ من قيمة المنتوج وهذه نسبة ضئيلة.

٢ - الغبن الثاني الذي أصاب الجهة العراقية هو تقاعس شركة نفط كركوك عن استخراج النفط بكميات أقل بكثير من انتاج الدول المجاورة.

٣ - كان المفروض أن تدرب الشركة العراقية واستخدامهم في وظائفها الإدارية والفنية وذلك بموجب الامتيازات. إلا أنها لم تفعل شيئا من ذلك بل بقيت هذه الفقرة من الامتياز حبرا على ورق.

٤ - ومن مخالفات الشركة الرئيسة، أنها ملزمة ببيع الربع من أسهمها في

(١) المصدر نفسه لسنة ١٩٥٠، ص ٤٥٤.

(٢) جريدة الزمان، ٢٩ آذار ١٩٥٠.

الأسواق العراقية، إلا أنها لم تنفذ هذا الشرط مطلقاً، متعللة بأعذار واهية، خلاصتها أن الشركة أصبحت خصوصية.

٥ ـ لعل أبرز نكبة حلت بالجهة العراقية، هي إصرار شركة نفط كركوك للحيلولة دون أنشاء المصفى وعرقلتها المساعي لإنشاء ذلك المشروع الحيوي الذي كان ينبغي أن يحفظ للعراق عشرات الملايين من الدنانير خلال هذه السنين الطوال منذ منح الامتياز حتى الآن.

٦ ـ أما مشكلة الدفع بالذهب وما توصل إليه المفاوض العراقي، وذلك بالرجوع إلى محاكم بريطانية لكي تنظر في أحقية العراق، والرجوع إلى الحاكم البريطاني تجعلنا كما قال الشاعر: (فيك الخصام وأنت الخصم والحكم). أما النائب فائق السامرائي فقد حدد نقاط الخلاف بين الشركة والحكومة العراقية بما يأتي:

١ ـ التحول الخارجي.

٢ ـ زيادة طاقة الانتاج.

٣ ـ اعتزام الحكومة على تأسيس المصفى.

٤ ـ عدم قيام شركة نفط الموصل بواجباتها.

٥ ـ الخلاف مع شركة نفط البصرة التي حددت مواعيد للحفر ولم تراع تلك المواعيد.

وختم السامرائي خطابه بالمطالبة بتأميم النفط وقال: «أن المخرج الوحيد لذلك كله هو التأميم الذي أصبح مطلباً شعبياً يدين به العراق ويعمل على تحقيقه بكل ما أوتي من قوة ولم تحد عنه قيد انملة»[١].

شهد الشرق الأوسط حدثا هاما تمثل بقرار البرلمان الإيراني في (١٥ آذار ١٩٥١) تأميم النفط في عهد الدكتور مصدق رئيس وزراء إيران، الذي قوبل

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ص ٧٢٢ ـ ٧٢٣ ؛ خالد حسن جمعة، المصدر السابق، ص ٢٧٧.

بالتأييد والمساندة من الشعب العراقي[١]. وأصبح موضوع التأميم مطلبا وطنيا ملحا لدى بعض الأحزاب العراقية والعناصر الوطنية داخل مجلس النواب وخارجه[٢]، وتجلى ذلك واضحا في اجتماع مجلس النواب المنعقد في (١٨ آذار ١٩٥١) عندما وجه النائب محمد صديق شنشل - نائب الموصل - سؤالا إلى رئيس الوزراء - نوري السعيد - والذي كان نصه:

١ - هل تفكر الحكومة بتأميم مشاريع النفط في العراق، ولا سيما بعد أن أقدمت الجارة إيران على خطوتها الجريئة في هذا الشأن؟

٢ - هل يرى رئيس الوزراء طريقة أخرى لحمل شركات النفط على وضع حد لتعنتها وإصرارها على غبن العراق وظلمه، ونهب أهم موارده وأعظم ثرواته؟[٣].

ومن الجدير بالذكر أن السفارة الأمريكية ببغداد قد أثارها هذا الموقف خشية منها على المصالح النفطية الأمريكية ليس في العراق فحسب، بل في منطقة الشرق الأوسط برمتها، ووصفته بأنه محاولة من المعارضة لإرباك الحكومة، وأشارت إلى أن تأميم النفط في إيران قد أثار المشاعر وبعث الكراهية الكامنة ضد الامتيازات النفطية الأجنبية، وأن القضية ستتخذ أهمية رئيسة في هجوم المعارضة على الحكومة[٤]، وفي الوقت نفسه بدأت الدعوة إلى تأميم النفط تظهر في أعمدت الصحف العراقية والمجالس العامة[٥].

وبعد أسبوعين من تأميم نفط إيران تظاهر نوري السعيد بتهديد شركات النفط، بأنها ستفقد امتيازاتها في العراق، إذ كان يشعر بخطورة تعنت الشركات من جهة، واحتمال قيام حركات شعبية تعمل على إنهاء المصالح البريطانية وامتياز الشركات

(١) د. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ٦٧٣.

(٢) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٣١٢؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص ٢٦٧.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١، ص ٣٧٠.

(٤) د.ك.و. ملف الوثائق الأمريكية، شؤون العراق الخارجية، تسلسل ٩٧١ فلم ٢٤ لقطة ٥٠٢ تقرير السفارة الأمريكية ببغداد إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩ آذار ١٩٥١.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص ٢٦٧.

من جهة أخرى في حالة عدم الاستجابة لمطاليب العراق ولا سيما زيادة العوائد النفطية اسوة بحصة السعودية وإيران، ودفع هذه العائدات حسب سعر الذهب في السوق الحرة[١].

أصدرت مديرية الدعاية العامة بياناً في (٣ نيسان ١٩٥١) أعلنت فيه عن موافقة الشركات على أن يكون معدل مورد العراق من الطن الواحد من النفط لا يقل عن معدل مورد الدول المجاورة مثل إيران والمملكة العربية السعودية[٢]. فوجه النائب محمد صديق شنشل سؤالا أخر إلى نوري السعيد طلب فيه توضيح قول رئيس الوزراء: «أننا نهدف أن يكون الوارد العراقي من النفط لا يقل عن وارد أي بلد مجاور من الطن بما في ذلك المملكة العربية السعودية وإيران». وطرح مرة أخرى دعوته إلى التأميم بقوله: «ألم يكون تأميم النفط ممكنا في إيران والمكسيك ولا يكون ممكنا في العراق»[٣].

ألقى نوري السعيد – رئيس الوزراء – بيانا عن موضوع النفط أوضح فيه خطة الحكومة التي تتلخص بتحقيق إيراد للخزينة من استثمار النفط لا يقل معدل الطن الواحد من النفط الخام عن معدل إيراد الخزينة للدول المجاورة للعراق، وقد أثار حديث رئيس الوزراء رد فعل شديد لدى نواب المعارضة الذين طلبوا مناقشته في بيانه، إلا أن نوري السعيد غادر القاعة مباشرة خوفا من إثارة اسئلة أخرى مماثلة. وفي اثناء ذلك تعرض لهجوم النائب قاسم المفتي – نائب الموصل – حين ناداه بصوت عال: «الذي يلقي بيانا يجب أن يسمع الجواب»[٤].

تقدم نواب حزب الاستقلال الخمسة ومعهم ثلاثة عشر نائبا آخرون من المعارضة بطلب إلى مجلس النواب لسن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط[٥].

(١) خضير مظلوم فرحان البديري، موقف الرأي العام العراقي من الأحداث السياسية في إيران ١٩٥٠ – ١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد – كلية الآداب، ١٩٨٧ ص ٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٣) محاضر مجلس النواب، المصدر نفسه، ص ٨٥٨.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ – ١٩٥١، ص ٤٠٩.

(٥) النواب الثمانية عشر الذين وقعوا الطلب: من حزب الاستقلال: محمد صديق شنشل، إسماعيل الغانم، =

وتلي هذا الطلب في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ (٢٥ آذار ١٩٥١)، أشاروا فيه إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والمالية في العراق، وحاجته إلى زيادة موارده من النفط للقيام بالمشاريع العمرانية، وإلى الغبن الفاحش الذي لحق بالعراق من جراء الامتيازات التي انتزعتها الشركات - كما اشار الطلب إلى أن البلاد المجاورة لجأت إلى التأميم بالرغم من أن شروطها لا تتناسب مع شروط العراق، لكنها وجدت فيه خير الطرق وأسهلها لصيانة ثروتها القومية، وأوضح الطلب في نهايته مخالفة الشركات للاتفاقيات التي عقدت بينها وبين العراق وإصرارها على مخالفة الامتيازات مخالفة صريحة وكما يأتي:

١ - إنها امتنعت عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة هذه الآبار والمؤسسات الموجودة التي في مقدورها زيادة طاقة الانتاج أضعافاً مضاعفة.

٢ - أنها أوقفت استخراج النفط بصورة نهائية كشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل لأن امتيازها أقل استغلالاً من امتيازات شركة نفط العراق المحدودة.

٣ - امتنعت عن تسليم الحصة المستحقة (الرويالتي Royalty) على أساس الذهب خلافا لنصوص الامتياز.

٤ - أحجمت عن تدريب العراقيين في الخارج على الأعمال الفنية مما ألتزمت به نصوص الامتياز وقد مضى أكثر من ربع قرن من غير أن تهيء خبيرا عراقيا واحداً.

وعلى هذا الأساس رأى نواب المعارضة ضرورة سن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط العاملة في العراق جميعا بلا استثناء وفقا للمادة (٤٥) من القانون الأساسي العراقي (الدستور)[1].

ومن الجدير بالذكر أن رئاسة المجلس لم تدخل هذا الطلب ضمن المنهاج

= فائق السامرائي، محمد كبه، قاسم المفتي. النواب الآخرون هم: عبد الكريم كنه، علي أبو التمن، رزوق شماس، ذيبان الغبان، عبد العزيز جميل، جعفر حمندي، جمال المفتي، د. عبد اللّه القصير، سعد عمر، محمد مشحن الحردان، جمال الراوي، ناجي الهرمزي، عبيد الحاج خلف، المصدر نفسه، ص ٤٢٨.

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١، ص ٤٢٩.

المقرر مناقشته والتصويت عليه حتى انتهاء مدة الاجتماع. وخلال الجلسة الخاصة بمناقشة الميزانية العامة للدولة في (٢٦ نيسان ١٩٥١) أستثمر نواب المعارضة النقاش للمطالبة بتأميم نفط العراق. وكان أول المتحدثين النائب محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال الذي طالب بضرورة تأميم نفط العراق استجابة لرغبة الرأي العام، الذي أظهر تأييدا مطلقاً لهذا المطلب الجليل. وأشار إلى أن العراق إذا أراد الاستفادة من موارد ثروته الطبيعية، وإذا أراد التخلص من وجود هذه الشركات، عليه أن يسلك سبيلا واحدا وهو تأميم هذه المرافق من قبل الدولة ونقل ملكيتها إليها وهذا حق صريح ضمنته القوانين الدولية[١].

وفي اليوم التالي ألقى فائق السامرائي - نائب بغداد - خطابا مطولا تكلم فيه عن تاريخ الامتيازات النفطية في العراق وما تقوم به الشركات من نصب واحتيال، بعدها وجه نصيحته لنوري السعيد وزملائه المفاوضين للشركات، بأن يقولوا: «لقد كفانا ما تحملنا منكم ومن استغلالكم وتعنتكم وجشعكم... أننا نريد التأميم وبعد التأميم نحن الذين سنتصرف ببيع النفط بالشكل الذي نراه أصلح لنا»[٢]، وأشار إلى أن التأميم هو الهدف الذي تكافح الحركة الوطنية من اجله، وناشد الشعب بأن يكون حذرا، مترقبا نتائج هذه المفاوضات التي تمس حياته بالصميم، كما حذر شركات النفط الاحتكارية قائلاً: «سنكافح من أجل كنوزنا المنهوبة في داخل المجلس وخارجه كفاح الجائع وقد انتزعت منه كسرة الخبز، كفاح المطعون وقد أثخنته الجراح... فلتسمع هذا التحذير شركات النفط ولا يخدعنا هذا الهدوء الشامل»[٣].

وذكر في اجتماع آخر للمجلس من أن التأميم هو المخرج الوحيد لاسترداد ثروة العراق المغصوبة، وأنه حق من حقوق السيادة التي لم تخضع يوما لقيود الامتيازات[٤].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦٣٠ ؛ محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٣١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٣١ - ٦٣٥.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١، ص ٦٤١ ؛ منشورات حزب الاستقلال في شؤون النفط، (بغداد - ١٩٥١)، ص ١٠.

(٤) محاضر مجلس النواب، المصدر نفسه، ص ٦٦١.

وخاطب النائب عبد اللّه القصير زملاءه أعضاء مجلس النواب قائلاً: «حرام علينا أن نرى الذهب الأسود يسيل إلى شواطئ البحر المتوسط، ومنها إلى ما وراء سبعة بحار، وسواد العراقيين يئنون من البطالة والعوز»[١]. وشاركه في الرأي النائب محمد مشحن الحردان الذي طالب بتأميم النفط وأشار إلى أن الكفاح سيستمر من أجل هذه الفكرة التي تؤدي حتما إلى انتزاع حقوق العراق من الشركات المستغلة لهذه الثروة بكافة الطرق داخل المجلس وخارجه[٢].

وأنتقد النائب علي أبو التمن سياسة الحكومة بفرضها الضرائب على الشعب من غير استغلال ثرواته المنهوبة، وأيد المطالبة بتأميم صناعة النفط، التي تؤمن لها مورد يزيد بكثير من تلك التي تحصل عليها من الضرائب الجائرة[٣].

أيد الشعب العراقي المطالبة بتأميم النفط تأييداً مطلقاً، ونشرت الصحف سيلا من البرقيات والرسائل، اعلن فيها مرسلوها مساندتهم للمعارضة النيابية في مطالبتها بتأميم النفط[٤]. ووجه عدد من الطلاب عرائض إلى مجلس النواب والوزراء يطالبون فيها باسم الشعب العربي تأميم شركات النفط خطوة أولى لتحقيق الاستقلال والوحدة العربية[٥].

أثارت حملة المطالبة بتأميم النفط في العراق الأوساط الاستعمارية البريطانية والأمريكية، فنشرت الصحف العراقية في (الأول من نيسان ١٩٥١) برقية صادرة من لندن جاء فيها، أن بريطانيا وأمريكا قد اتفقتا على توجيه إنذار غير رسمي إلى الحكومة العراقية تحذرها فيه من اتخاذ أية خطوة لتأميم النفط في العراق[٦]. ولم تقتصر المناقشات داخل المجلس للمطالبة بتأميم النفط العراقي فقط، بل دعا

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٨٠.

(٣) المصدر نفسه والصفحه نفسها.

(٤) جريدة اليقظة، ٢٩، ٣٠ آذار ١٩٥١.

(٥) جريدة صدى الأهالي ٦،٣،٢،١ نيسان ١٩٥١.

(٦) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ٦٧٤ ؛ جريدة الزمان، ١ نيسان ١٩٥١.

بعض من نواب المعارضة إلى تأييد ومساندة حركة تأميم النفط الإيراني والمطالبة بإرسال برقية تهنئة إلى البرلمان الإيراني لمناسبة قرار التأميم[١].

ومن المعلوم أن مواقف نواب المعارضة العراقيين كانت قد حظيت باهتمام بعض الشخصيات القيادية لدى الحكومة الإيرانية، إذ وجهت وزارة الخارجية الإيرانية العديد من كتب الشكر والتقدير عن طريق سفارتها إلى بعض النواب العراقيين لمواقفهم المؤيدة لتأميم النفط الإيراني داخل المجلس من جهة ولمطالبتهم بتأميم نفط العراق من جهة أخرى[٢].

وبعد أزدياد نشاط المعارضة الشعبية والبرلمانية وتصاعد حملة المطالبة بتأميم النفط، ألقى رئيس الوزراء نوري السعيد خطابا أمام مجلس النواب ردا على كلمات نواب المعارضة المطالبة بالتأميم، معلنا بأن النفط ملك الدولة، وهو مؤمم من أصله والشركات مستأجرة، فإذا ما خالفت شروط الاستئجار فيمكن أستبدالها بغيرها[٣]. وصرح أما المجلس بأنه سوف يستخدم الطريق السلمي للحصول على حصة العراق من النفط - حسب زعمه - أفضل بكثير مما قامت به إيران إذ قال: «إذا ما أستطعت تأمين حقوق العراق من النفط بطريق سلمي إيجابي فليس هناك من مصلحة أو حاجة في الالتجاء إلى طريق وعر وشائك لا نقدر نتائجه بالنسبة إلى مصلحة العراق»[٤].

ومن الجدير بالذكر أن نوري السعيد كان له الأغلبية البرلمانية المعارضة لفكرة التأميم في مجلس النواب، وكان هؤلاء يعارضون فكرة التأميم على أساس أن الامكانات المالية والفنية والعلمية العراقية غير مؤهلة لتأميم صناعة النفط في العراق، وكان هؤلاء يزعمون بأن العراق ما زال محتاجاً للأجانب في كل إدارة أو معمل وهذا ما أكده النائب الحكومي أحمد العجيل - نائب الموصل - الذي قال بأنه لا يوجد من العراقيين من هو ملم بهذه الأدوات والمعامل والقضايا النفطية

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١، ص ٦٧٨.

(٢) خضير مظلوم فرحان البديري، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٣) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، ص٧٢٤.

(٤) جريدة الاتحاد الدستوري، ٦ حزيران ١٩٥١.

والاستقصاء والتحري عن الثروة المعدنية من النوع الذي يبعث بالأطمئنان بأنه سيعوض عن الأجنبي[١]. أما النائب رزوق شماس - نائب بغداد - فأنه عارض فكرة التأميم، وقال بأن الثروة النفطية هي ملك للدولة وأن التشريعات العراقية تختلف عن التشريعات الأجنبية في تأميم ثرواتها - يقصد بذلك إيران - ثم انتقد النواب المطالبين بفكرة التأميم[٢]. وأما النائب عبد الجبار الملاك - نائب البصرة - فأنه أبدى أعجابه بسياسة نوري السعيد وموقف حكومته من المفاوضات التي وصفها بأنها مرضية. وعد فكرة التأميم فكرة خيالية لا يمكن تطبيقها في العراق بقوله: «نحن لا نستطيع أن نحيد قيد شعرة عن مراحل التطور الطبيعي واحدة، لأن ذلك لا يجوز إلا للخياليين في طوافهم في بحر احلامهم اللذيذة»[٣].

وفي هذا الجو الملتهب دخلت الحكومة العراقية بمفاوضات طويلة مع الشركات النفطية، وبعد أن أشاعت مناخاً من الإرهاب والملاحقات بحق القوى الوطنية أحزاباً وأفراداً بقصد ضمان مصالح الشركات وعدم المساس بكل ما يؤثر على احتكاراتها»[٤]، بحجة أن المناداة بالتأميم شعار شيوعي يهدف إلى إشاعة الفقر والبطالة[٥].

انتهت المفاوضات بالبيان الذي أذاعته مديرية الدعاية العامة بتاريخ (١٣ آب ١٩٥١) الذي جاء فيه[٦]:

«بعد مفاوضات استمرت عدة اشهر بين الحكومة وممثلي شركة النفط العراقية وشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل توصل الطرفان إلى أتفاق حول قضايا النفط المختلف عليها بني على الأسس التالية:

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١، ص ٦٧٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥٦.
(٣) المصدر نفسه، ص ٨٦٩.
(٤) وزارة الأعلام، مديرية الدعاية العامة، النفط العراقي من منح الامتياز إلى قرار التأميم، (بغداد - ١٩٧٢) ص ٤٢.
(٥) خليل كنه، المصدر السابق، ص ١٤٧.
(٦) جريدة الزمان، ١٤ آب ١٩٥١ ؛ جريدة الجبهة الشعبية، ١٤ آب ١٩٥١.

أولاً: تكون حصة العراق ٥٠٪ من أرباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق وذلك قبل استقطاع الضرائب الأجنبية.

ثانياً: يكون الحد الأدنى لإنتاج النفط كما يأتي:

«(٢٢) مليون طن من النفط الخام تستخرجه شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل سنوياً وذلك في سنة ١٩٥٤ وما بعدها. و(٨) ملايين طن من النفط الخام تستخرجه شركة نفط البصرة سنوياً وذلك في أواخر سنة ١٩٥٥ وما بعدها».

ثالثاً: يكون الحد الأدنى لإيرادات العراق من النفط (٢٠) مليون دينار في سنة ١٩٥٣ و١٩٥٤ و(٢٥) مليون دينار في سنة ١٩٥٥ وما بعدها.

رابعاً: وبالنظر للأسعار والكلف السائدة في الوقت الحاضر يكون معدل إيرادات العراق عن الطن الواحد من النفط (٣٥ ونصف شلنا) في سنة ١٩٥١ ثم يرتفع إلى (٣٨ ونصف شلنا) في سنة ١٩٥٣ وما بعدها.

خامساً: ستصبح واردات العراق من النفط وفق هذه الأسس كما يأتي:

سنة ١٩٥١ نحو ١٥ مليون دينار

سنة ١٩٥٢ نحو ٢٣ مليون دينار

سنة ١٩٥٣ نحو ٤٥ مليون دينار

سنة ١٩٥٤ نحو ٥٢ مليون دينار

وفي نهاية ١٩٥٥ نحو ٥٩ مليون دينار.

سادساً: تجهز الشركة مصفى الحكومة بكل ما يحتاجه من النفط الخام لغرض الاستهلاك المحلي بسعر (٥,٥) شلن للطن الواحد وذلك في بيجي.

سابعاً: في حالة أجراء ترتيبات في المستقبل بين الحكومات المجاورة، وشركات النفط بحيث يؤدي إلى حصول أي من تلك الحكومات على عوائد تزيد

عما يحصل عليه العراق بمعدل الطن الواحد، فأن للحكومة الحق بمطالبة شركات النفط بهذه الزيادة.

ثامناً: إذا طرأت ظروف قاهرة تضطر شركات النفط على إيقاف استخراج النفط فأن الشركات تضمن للحكومة بدون قيد أو شرط حدا أدنى من الإيراد قدره خمسة ملايين دينار سنويا وذلك لمدة سنتين.

تاسعاً: تدفع شركات النفط مبلغا قدره خمسة ملايين دينار لتسوية الدفعات المختلف عليها وذلك عند أبرام هذه الاتفاقية.

عاشراً: يعين عدد من المديرين العراقيين في مجالس مديري شركات النفط.

الحادي عشر: ترسل شركات النفط على نفقتها الخاصة (٥٠) طالبا عراقيا سنويا إلى الجامعات البريطانية لدراسة مختلف العلوم الخاصة بالصناعات النفطية.

الثاني عشر: تقوم شركات النفط بإنشاء مدرسة في كركوك على نفقتها الخاصة لتدريب العراقيين على أعمال النفط الفنية تتسع لـ (٢٤٠) طالبا بحيث يتخرج منها سنويا (٦٠) طالبا.

الثالث عشر: لا يعين بعد الآن في شركات النفط أي موظف أجنبي، فنيا أم إداريا إلا بعد أخبار وزارة الاقتصاد وتأييد الوزارة المذكورة، في حالة انعدام من يشغل هذه الوظيفة من العراقيين.

الرابع عشر: ستوضع هذه الأسس بشكل اتفاقية تعرض على مجلس الأمة للنظر فيها، وتعد هذه الاتفاقية في حالة إبرامها من مجلس الأمة نافذة اعتبارا من (١ كانون الثاني ١٩٥٢).

وخلاصة القول أن الاتفاقية الجديدة كانت تنص على مشاركة الحكومة العراقية لشركات النفط كما تضمن للحكومة نصف الأرباح من الإنتاج قبل حسم الضرائب الأجنبية، ورغم ما تضمنته هذه الاتفاقية من فوائد، إلا أنها لم تحظ بقبول الرأي العام والأحزاب السياسية المعارضة وفي طليعتهم حزب الاستقلال الذي

انتقدها وعارضها معارضة شديدة[١]. وأعلن نوري السعيد بأن الاتفاقية ستضمن مصالح الشعب العراقي وترفع مستوى معيشته كما أعلنت الحكومة بأنها ستقدم الاتفاقية إلى مجلس الأمة للمصادقة عليها[٢]. وردا على ذلك كتبت جريدة لواء الاستقلال مقالا، أوضحت فيه، أن هذه الاتفاقية لا يجوز عرضها على المجلس النيابي الذي لم يكن للناخبين أي علم باحتمال مجابهته لهذه الاتفاقيات، لا سيما أنه في أواخر ايامه. وفي ختام المقال، اتهمت الحكومة بأنها تريد أقرار الاتفاقية بسرعة ووضع الرأي العام أمام الأمر الواقع[٣].

ورغم هذا الرفض والاستنكار الشعبي والسياسي للاتفاقية قدمت الحكومة إلى مجلس النواب في اليوم التاسع من شهر شباط ١٩٥٢ اللائحة القانونية لتصديق اتفاقية النفط المعقودة بين الحكومة العراقية وبين شركات النفط العراقية المحدودة[٤]. وقدمت مشاريع قوانين التصديق على اتفاقيات النفط مع شركة نفط العراق والشركات المساعدة (شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة) الموقعة في (٢٥ كانون الأول ١٩٥١) إلى مجلس النواب، كما قدم مشروع قانون تأسيس خدمات تكرير النفط الحكومية[٥]. وأعلن رئيس المجلس إحالة اللائحتين إلى لجنة الشؤون الاقتصادية لدراستها ورفع التوصيات عنها، وعند فتح باب النقاش، أعترض فائق السامرائي - نائب حزب الاستقلال - على هذه الصيغة، وأشار إلى أن الأسلوب الذي درج عليه المجلس وإحالة هذه الأمور إلى لجنة مشتركة مؤلفة من لجنتي الشؤون الاقتصادية والمالية وطالب أن تحال هذه اللائحة ومرفقاتها على مثل هكذا لجنة، فعارض رئيس المجلس هذا الطلب وقال: «أن المادة (٣٦) - من نظام المجلس - صريحة في هذا الباب إذ تنص على أن المعادن وما يتبعها

(١) حكمت سامي سليمان، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(٢) جعفر عباس حميدي - التطورات السياسية في العراق، ص ٦٧٩.

(٣) جريدة لواء الاستقلال، ٨ شباط ١٩٥٢.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨ ن ص ٢٩٤.

(٥) د.ك.و. ملف الوثائق الأمريكية، تسلسل ٧٦٩ فلم ٢٦، تقرير السفارة الأمريكية ببغداد إلى وزارة الخارجية الآمريكية في واشنطن بتاريخ ١٩ شباط ١٩٥٢.

من اتفاقيات هي من اختصاص اللجنة الاقتصادية». فرد عليه السامرائي بأن أتفاقية النفط تتعلق بالأمور المالية أكثر من تعلقها بالمعادن، وأستشهد بمواد قانونية وسوابق على صحة طلبه، ولما لم يستجيب رئيس المجلس لطلبه تقدم بالاقتراح التالي:

«بالنظر لأهمية اتفاقية النفط في اقتصاديات البلاد، أرجو من المجلس العالي أن يوافق على إحالتها إلى لجنة مشتركة مؤلفة من لجنتي الشؤون الاقتصادية والمالية»[١]، إلا أن هذا الاقتراح رفض من أكثرية اعضاء المجلس، الأمر الذي دعا نواب حزب الاستقلال[٢]، إلى الاستقالة من المجلس في (١١ شباط ١٩٥٢) احتجاجا على سياسة الحكومة الرامية إلى إمرار الاتفاقيات بسرعة في المجلس مستخدمة بذلك أكثريتها المؤيدة دون أن تعطي الفرصة الكافية لدراستها وإضفاء صفة الشرعية على اتفاقيات ينظر إليها الرأي العام العراقي على أنها ابتزاز لثروته، وختمت الاستقالة بالقول: «أن البقاء في المجلس بعد عرض اتفاقية النفط عليه عرضا شكليا يعتبر مساهمة في إضفاء الشرعية لإمرار هذه الاتفاقيات[٣]. ورفض المجلس الاستقالة أول الأمر، لكن ممثلي حزب الاستقلال كرروا طلب الاستقالة في السابع والعشرين من شباط ١٩٥٢ فقبلت[٤].

عقد نوري السعيد مؤتمرا صحفيا في (١١ شباط ١٩٥٢) عقب فيه على موقف المعارضة النيابية من الاتفاقية وانتقدها بشدة زاعما أن الذي يقوم بهذه العملية يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار ظروف البلاد الاقتصادية، وأن يضع نصب عينيه استمرار الأعمال في المشاريع العمرانية وتجهيز الجيش وقوات الأمن، وضمان دفع رواتب الموظفين والمستخدمين وتموين البلاد بما تحتاج من مختلف منتوجات النفط لتوزيعها على الزراع وأصحاب المعامل والسكك الحديد ووسائل النقل

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ - ١٩٥٢، ص ص ٦٠ - ٦١.

(٢) النواب المستقلون هم: قاسم المفتي، محمد صديق شنشل، إسماعيل الغانم، فائق السامرائي، محمد مهدي كبه.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ - ١٩٥٢، ص ص٦٠ - ٦١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

الأخرى والمساكن، أما القيام بعمل سلبي من طرف واحد دون التفكير في هذه الأمور وحساب ما يترتب عليها من نتائج فأنه يجر البلاد إلى كارثة اقتصادية قد تفوق بتأثيراتها ما تعانيه الآن إيران[١].

أحيلت اتفاقية النفط على لجنة الشؤون الاقتصادية في (٩ شباط ١٩٥٢) وبعد تدقيقها بشكل سريع وافقت اللجنة عليها وإعادتها بعد يومين من تسلمها إلى رئاسة المجلس النيابي، وناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية في جلسة يوم (١٤ شباط ١٩٥٢) بعد أن تقدم رئيس الوزراء باقتراح يطلب فيه المذاكرة على اتفاقية النفط بصورة مستعجلة وعند وضع الاقتراح للتصويت قبل بالأكثرية[٢].

وبعد وضع اللائحة في المناقشة داخل المجلس النيابي، جرت عليها مناقشات سريعة وسطحية تخللها قراءة بيان حزب الأمة الاشتراكي[*] المطول، الذي عارض الاتفاقية وأصر على رفضها، مشيراً إلى أنها لا تضمن مصلحة العراق الكاملة في هذا المورد الحيوي ولا تحقق له النسبة التي تحصل عليها الدول المجاورة ومنها إيران من أرباح ومنافع، كما أورد الأسباب التي دعت إلى رفض الاتفاقية[٣].

وأنتقد النائب عبد الكريم كنه الاتفاقية ودعا إلى تأميم نفط العراق، وعد الحل الوحيد لمشكلة البلاد من حيث تأمين الفائدة المادية أو تأمين الاستقلال الحقيقي من النواحي السياسية والاقتصادية[٤]. وشجب النائب محمد مشحن الحردان خطة الحكومة بإدخال لائحة اتفاقية النفط بصورة مستعجلة وطالب بتأميم شركات النفط أيضاً. أما النائب ذيبان الغبان فأنه عد الاتفاقية النفطية غير مطمئنة لرغبات

---

(١) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ٦٨٠ ؛ جريدة السياسة، ١٢ شباط ١٩٥٢.

(٢) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(*) أجيز حزب الأمة الاشتراكي في (٢٤ حزيران ١٩٥١) وتألفت هيئته المؤسسة من صالح جبر وجواد جعفر وعبد الرزاق الازري وعز الدين النقيب وأحمد الجليلي وحبيب الطالباني ومحمد النقيب ونظيف الشاوي وعبد المهدي وعبد الكاظم الشمخاني وانفرط عقد هذا الحزب بعد اتخاذ قرار حل الاحزاب السياسية من قبل نوري السعيد عام ١٩٥٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ١٠٥ - ١١٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ص ١٢٧ - ١٢٩.

الشعب العراقي، وإنها مجحفة بحقوقه وموارده الاقتصادية وعبر في ختام حديثه عن رفضه وعدم موافقته للاتفاقية بشكل مطلق(١).

ودافع عدد من النواب المؤيدين(٢) للاتفاقية عن سياسة الحكومة واثنوا على جهود رئيس الوزراء نوري السعيد في توقيع الاتفاقية(٣). وقد انسحب نواب حزب الأمة الاشتراكي من الجلسة احتجاجا على عدم السماح لهم بإبداء آرائهم بحرية تامة(٤)، وعلى أية حال فأن مسألة المصادقة على الاتفاقية كان أمراً مفروغاً منه، لوجود الأغلبية المؤيدة للحكومة، لذلك تمت المصادقة عليها يوم (١٤ شباط ١٩٥٢) بأكثرية (٨٩) صوتاً ضد سبعة أصوات(٥)، وتغيب عن الجلسة أربعون نائباً(٦).

وفي أثر موافقة مجلس النواب على اتفاقية النفط خرجت مظاهرة كبيرة في النجف في (١٥ شباط ١٩٥٢) شجبت الاتفاقية الجائرة، وطالبت بتأميم النفط ومصادرة ممتلكات الشركة وحل المجلس النيابي(٧). ولم تكتف القوى الوطنية المعارضة بالبيانات والاحتجاجات بل دعت إلى إضراب عام في (١٩ شباط). الأمر الذي دعا مدير الدعاية العام إلى إصدار بيانا جاء فيه: «أن الحكومة ستتخذ الإجراءات القانونية ضد كل من يحاول تهديد الناس وإكراههم على الإضراب» وبالرغم من هذا التحذير فقد استجابت الجماهير وأغلقت المحال التجارية ولبى

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ - ١٩٥٢، ص ١٣٠.

(٢) كان من بين المؤيدين للاتفاقية النائب علي كمال - نائب السليمانية الذي قال بأن تاميم النفط ليس من مصلحة البلاد في الوقت الحاضر، والنائب حسام الدين جمعة الذي رفض مبدأ التأميم وأيد الاتفاقية ووصفها بأنها أفضل من الاتفاقيات السابقة، والنائب سلمان الشيخ داود، الذي وصف الاتفاقية بأنها نصر للحكومة. المصدر نفسه، ١٠٥ وما بعدها.

(٣) المصدر نفسه، ١٠٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٥) النواب الذين عارضوا الاتفاقية هم: سعد عمر، عبد الكريم الازري، عبد الكريم كنه، علي أبو التمن، جمال المفتي، ذيبان الغبان، عبد العزيز الجميل.

(٦) محاضر مجلس النواب، المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ص ٣٠٤.

الدعوة العمال وكان الإضراب في كافة أنحاء العراق، وأدى إلى حدوث مصادمات بين الشرطة وبعض المتظاهرين، أسفرت عن وقوع عدد من القتلى والجرحى واعتقال عدد من طلاب الكليات وفصل عدد آخر[١].

كانت الحكومة الأمريكية تتابع موضوع مناقشات اتفاقية النفط في مجلس النواب العراقي بقلق شديد عن طريق سفارتها ببغداد. ففي التقرير الذي رفعه السفير الأمريكي ببغداد إلى وزارة الخارجية الأمريكية يوم (١٣ شباط ١٩٥٢) أشار فيه إلى أن المعارضة داخل مجلس النواب لم تكن خطيرة لأن الحكومة لم تزل تملك أغلبية برلمانية واسعة، لكن الخطر الأكبر وخشية الحكومة من قيام المعارضة الوطنية بالتظاهرات والإضرابات والانتفاضات كما حدث ضد معاهدة بورتسموث ١٩٤٨، ولذلك كان التقرير يتوقع قيام نوري السعيد بإغلاق بعض الكليات عندما تطرح الاتفاقية للتصويت، ومن الملاحظات التي أسفت لها السفارة الأمريكية في تقريرها أن نوري السعيد لم يبذل جهدا كبيرا ليوسع قاعدة الدعم السياسي للاتفاقيات وبذلك يحسن وجهة النظر لشركات النفط ومستقبله السياسي على حد سواء. «ولسوء الحظ أن التهمة التي أطلقها نواب المعارضة أن الاتفاقيات تم التعجيل بها من غير درس كاف» وبالتالي ليس لها شرعية[٢].

وبعد أن وافق مجلس النواب على الاتفاقية بعث السفير الأمريكي ببغداد تقريره في (١٩ شباط ١٩٥٢) شرح فيها المناقشات التي دارت في مجلس النواب وعلق على ذلك قائلاً بأنه كان مفاجئاً ومقلقاً إلى حد ما الرفض الغير المتوقع والانسحاب الذي شهده المجلس لجماعة صالح جبر المؤيد للغرب. وعلل السفير الأمريكي معارضة صالح جبر للاتفاقيات النفط بأنها كانت بسبب التوبيخ الذي تلقاه فيما يتعلق بمعاهدة بورتسموث. وأشار في ختام تقريره إلى نوري السعيد استخدم

---

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٢) د. ك. و. ملف الوثائق الأمريكية الخاص بشؤون العراق الداخلية والخارجية تسلسل ٦٢٧ فلم ٢٥ لقطة ٩٧ تقرير صادر يوم ١٣ شباط ١٩٥٢.

طوال المناقشة تكتيكاته فضلا عن استخدام القوة الماحقة المضروب بها المثل وبغير رحمة مع المعارضة[١].

والخلاصة أن الشركات الأجنبية كانت قد اختارت الوقت المناسب لبدء المفاوضات مع العراق للحصول على تنازلات من الحكومة، وذلك لأن البلاد كانت تعاني من أوضاع مالية واقتصادية سيئة جدا، ثم جاءت حرب فلسطين لتزيد أعباء الحكومة المالية اتجاه واجباتها القومية، في الوقت الذي تناقصت فيه موارد النفط بسبب انقطاع الضخ إلى حيفا في (١٧ نيسان ١٩٤٨). فلجأت الحكومة إلى زيادة الضرائب والرسوم الكمركية، وأوقفت العمل في بعض المشاريع العمرانية وأنقصت عدد الموظفين وأوقفت التعيينات والترفيعات. إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لإعادة التوازن إلى الميزانية العامة للدولة، فاضطرت الحكومة إلى طلب القروض وتعديل الامتيازات بشكل يضمن لها واردات إضافية، وقد انتقدت المعارضة النيابية هذه الإجراءات بشدة لأنها لا تستهدف تحرير ثروة العراق النفطية.

أستمر نواب المعارضة بالدعوة إلى تأميم النفط في دورات مجلس النواب، في عدة اجتماعات، حتى بعد تصديق الاتفاقية. ففي سنة ١٩٥٣ طرح نواب المعارضة موضوع التأميم في مجلس النواب، الأمر الذي أغاظ نواب الأغلبية المؤيدة للحكومة وعارضوه بشدة، لأن عملية التأميم وقطع العلاقات مع بريطانيا بمثابة الإضراب عن الطعام والموت جوعا، لأن ذلك - على حد تعبيرهم فرح لبريطانيا -[٢]. كما طالب نواب المعارضة باستمرار، اتخاذ موقف جدي وواضح من الشركات النفطية صاحبة الامتياز في العراق ومحاسبتها عن التعامل مع إسرائيل ومنعها من بيع النفط لها، وانتقد عبد الحميد الهلالي سياسة الحكومة هذه وطالبها بأن تتخذ مواقف جدية لمنع وصول النفط لإسرائيل[٣].

(١) المصدر نفسه، تسلسل ٧٦٩، لقطة ١٠٨، فلم ٢٥، تقرير بتاريخ ١٩ شباط ١٩٥٢.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص٦٠٩.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ١٥٤.

وفضلا على الدعوة لتأميم النفط، دعت المعارضة إلى إيجاد مصادر إضافية للدخل القومي، عن طريق استثمار المعادن الأخرى، ومنها الكبريت، لأن ذلك فيه منفعة كبيرة للاقتصاد الوطني[١]. وحذر النائب سامي باش عالم - نائب الموصل - الحكومة من الاعتماد في مواردها على النفط، وقال بأنه يجب أن تفكر الحكومة بصورة جدية بهذا الشأن «فما حالها لو نضبت ينابيع النفط، أو لا سامح اللّه دمرت أو أستغنى عنها العلم بالذرة أو وجدت ينابيع أخرى مجاورة» وتساءل ماذا ستكون سياسة الدولة عند ذاك؟ ولماذا تصرف المبالغ الطائلة في مشاريع استهلاكية؟[٢].

وفي عام ١٩٥٧ عمدت الحكومة إلى تقديم لائحة قانون أقتراض الحكومة من شركات النفط في الجلسة الرابعة عشر من الاجتماع الاعتيادي، ونصت المادة الأولى من اللائحة بأن «للحكومة أن تقترض من شركات نفط العراق المحدودة ونفط الموصل المحدودة ونفط البصرة المحدودة مبالغ لا تتجاوز خمسة وعشرون مليون دينارا وبالشروط التي يقررها المجلس[٣]. وعند بدأ النقاش تحدث النائب صادق البصام متسائلاً عن السبب الذي أضطر الحكومة لاقتراض هذا المبلغ الضخم، في الوقت الذي كانت للحكومة مبالغ في لندن تزيد على المائة مليون دينار، وهي مجمدة في المصارف الأجنبية، كما أشار إلى أن الأسباب الموجبة التي جاءت بها الحكومة في هذه اللائحة لا تسوغ موافقة المجلس العالي على هذا الاقتراض، وحذر الحكومة من أن الاقتراض من الدول الأجنبية ولا سيما النفطية فيه خطر جسيم على اقتصاديات البلاد. وعبر عن خشيته من أن تصرف الحكومة هذا المبلغ من القرض على الكماليات وتبقى راضخة تحت إرادة الشركات النفطية[٤]. وعارض اللائحة من النواب كلا من توفيق المختار وتوفيق الفكيكي وعز الدين ملا، وكانت اعتراضاتهم تتعلق بكون البلد لا يحتاج إلى هذا القرض الضخم، وأن هذا قد يكبل الدولة وثروتها بقيود تجعل هذه الشركات تتحكم بثروة

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ٢٧.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ١٠٤.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧، ص ٢٨٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

البلاد حسب إرادتها[١]. وبعد أن عرضت هذه اللائحة للتصويت في المجلس قبلت بالأكثرية المؤيدة للحكومة[٢].

خامسا: دعوة المعارضة إلى الإصلاح الاجتماعي

أظهرت الحرب العالمية الثانية نتائج اجتماعية خطيرة على المجتمع العراقي، كانت تؤدي إلى تلاشي الإيمان بالمثل العليا والفضيلة والصدق والإخلاص، كما أنها أدت إلى التفاوت بين طبقات المجتمع العراقي وجعلت طبقة غنية جدا وأخرى محرومة لا تكاد تحصل على ما يسد الرمق. وقد أشار إلى ذلك النائب محمد رضا الشبيبي في خطاب مسهب عام ١٩٤٧، القاه في مجلس النواب، ودعا فيه إلى الإصلاح الاجتماعي وتحقيق الرفاه الاقتصادي علاجا لهذه المساوئ والمتغيرات[٣]، وفي الاتجاه نفسه تحدث نائب الديوانية - أركان العبادي - ووصف تردي الحالة الاجتماعية للفرد العراقي إلى الحد الذي لا يمكن السكوت عنه، في الوقت الذي يعد العراق من أغنى بلاد العالم وأثراها برافديه العظيمين وخيراته الوفيرة ومعادنه الغنية ثم أستشهد بقول الشاعر:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول

بعدها خاطب أعضاء مجلس النواب قائلاً: «أليس من الظلم الاجتماعي وعدم الأنصاف تبنى القصور الشامخة إلى جانب أكواخ ذليلة مهانة، إنها لوصمة على الكرامة الإنسانية»[٤]. وفي ختام حديثه نقل ما كتبه أحد السياسيين عن الوضع الاجتماعي في العراق وقال فيه «أنه بلد الطين والغبار والتراب والذباب والأمراض والفقر، وكان مختبرا كيمياويا بمختلف الأمراض الاجتماعية والسياسية والاقتصادية»[٥].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ص ٤٨٠ - ٤٨١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٢٠.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ركز نواب المعارضة في الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي على الجانب التعليمي أولا وأعطوه اهتماما كبيرا، وكان من المتحمسين لإصلاح هذا الجانب من النواب محمد رضا الشبيبي وإسماعيل الغانم وحسين جميل، الذين انتقدوا باستمرار مناهج وزارة المعارف في كل المراحل الدراسية وحالة الفوضى الضاربة أطنابها في المدارس على مختلف مراحلها، وطالبوا بإكمال النواقص في ملاكاتها ولوازمها والعناية بأبنيتها وتوفير الأثاث والمختبرات لها كما ناشدوا الحكومة بفتح المدارس الزراعية والصناعية على نطاق أوسع[١].

وأكدوا على ضرورة استيعاب كل الأطفال من سن الدراسة الابتدائية حيث بقي عدد كبير من هؤلاء لم يسجلوا في المدارس عام ١٩٤٨ الأمر الذي دعا النائب إسماعيل الغانم إلى توجيه السؤال التالي إلى وزير المعارف: «ماذا يعمل هؤلاء المساكين؟ وإلى أين يذهبون، هل يبقون عاطلين في المقاهي، ومن بعدها إلى دور المفاسد، فأنا أنبه الحكومة وأناشدها أن تحل هذه المعضلة حيث أن كثير من هؤلاء سيصبحون عالة على الأمة»[٢].

طالبت المعارضة النيابية بإيجاد الحلول العملية للطلبة من خريجي الدراسة الاعدادية، الذين لم يقبلوا في الدراسة الجامعية، واقترحوا ضرورة توسيع التعليم الجامعي، وزيادة اختصاصاته لأن العراق بحاجة إلى خبرة أبنائه، وأن بقائهم بلا عمل سيزيد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتساءل النائب كمال السنوي، نائب العمارة بقوله: «إلى أين نحن سائرون، وإلى أين المصير؟ ألم تفكر الوزارات المتعاقبة أن هؤلاء لابد من أن يكونوا مفيدين للبلاد أصبحوا عالة عليها وأقترح بفتح المدارس المهنية لتوجيه الشباب إليها دون أن تجعل أفكارهم مقتصرة على الوظائف فقط[٣]. ووجه النائب حسين جميل سؤالا إلى وكيل وزير المعارف – جلال بابان – في (٤ تشرين الأول ١٩٤٨): «كيف ستعالج مشكلة المتعطلين من

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٧٨.

(٢) المصدر نفس، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٩٩.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٤٩.

خريجي الدراسة الثانوية لهذه السنة والسنين السابقة؟ وهل تفكر الوزارة بزيادة عدد المقبولين إلى معاهدها العالية»[١]. فأجاب وكيل الوزارة بأنه ليس باستطاعة الدولة أن تقبل كل الخريجين وذلك بسبب الوضع المالي لها. ثم عقب النائب حسين جميل على جواب الوكيل مستفسرا عن سياسة الوزارة في إنقاص عدد المقبولين هذه السنة عن السنوات السابقة، ومن المعلوم أن عدد الخريجين خلال تلك السنة بلغ (١٨٠٠) طالب وأن عدد المقبولين مع الذين تقرر إيفادهم نحو (٨٠٠) طالب ومعنى ذلك بقاء كثير من الخريجين متعطلين بلا عمل[٢]. وطالب وزارة المعارف بأن تفتح أبوابها لخريجي الثانويات وأن لا تعرض البلاد لمخاطر البطالة بسبب سوء التخطيط[٣]. ونبه النائب توفيق السمعاني الحكومة إلى مشكلة البطالة وقال: «لا ألوم شابا مثقفا عالما بيده شهادة عالية إذا أنحرف بميوله واتجاهاته إذا كان عاطلا، وإنما ألوم الحكومات العراقية المتعاقبة التي ساعدت في تثقيفه وتسليمه الشهادة العالية بدون أن تفكر بمستقبله والعمل الذي يرتزق منه»[٤]. ومن أجل معالجة البطالة بين المثقفين طالب الحكومة باتخاذ الإجراءات الآتية:

١ - الإكثارمن المدارس الأولية في أنحاء العراق وتشغيل خريجي الثانويات منها.

٢ - الإكثار من المدارس الاجتماعية التي تؤدي إلى فوائد كثيرة وتشغيل هؤلاء فيها.

٣ - سن لائحة تقضي بتحريم استخدام الأجانب في الشركات التي تعمل في العراق.

ولأجل إصلاح واقع التعليم في جميع مراحله طرح النائب حسين جميل (٤ تشرين الأول ١٩٤٨) بعض المقترحات، ودعا وزارة المعارف إلى دراستها وهي:

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٣١٣.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٣١٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١٥.

(٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٤٣٧.

١ ـ سن تشريع لتحسين أوضاع المعلمين والمعلمات والترفيه عنهم، وفسح المجال أمامهم للتربية والتعليم وزيادة الكفاية في المستقبل.

٢ ـ قبول الأطفال الذين هم في سن الدراسة الابتدائية مهما كان عددهم.

٣ ـ إعادة فتح دار المعلمين الريفية في المحاويل بعد أن أغلقتها وزارة المعارف بسبب إضراب الطلاب، وطالب الوزارة أن تعامل طلابها معاملة الأب لأولاده، وإذا أخطأ الولد فأن الوالد يؤدبه ويوجهه لا أن ينتقم منه أو يتصرف اتجاهه بعيدا عن حدود التربية والتوجيه.

٤ ـ العناية بالمناهج الدراسية.

٥ ـ توفير الأثاث واللوازم المدرسية والاهتمام بالبنايات المدرسية[١].

وناقش نواب المعارضة المناهج الدراسية للمراحل كافة، وطالبوا بالاهتمام بالجوانب الوطنية والقومية، ودعا النائب عبد المجيد القصاب وزارة المعارف أن تعطي أهمية كبيرة إلى التربية الوطنية وتجعلها في المكان الأول، وأشار إلى أن البلد ليس بحاجة إلى مثقفين متحللين من قوميتهم ودينهم يدعون إلى الأفكار والمبادئ الغربية، وإنما نحن بحاجة إلى من يؤمن بدينه وقوميته وحق بلاده وأمته بالحرية والسيادة والاستقلال. ووجه اللوم إلى وزارة المعارف لإهمالها الثقافة القومية، ونبه النائب عبد الرحمن الجليلي على ضعف الروح الوطنية لدى الطلاب وانصرافهم إلى اللهو بعكس السابق، وطلب من الوزارة تأدية واجبها في العناية الجدية للتنشئة الأخلاقية والعلمية وطالبها بوضع مناهج مناسبة للدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية والعالية وعلى ضوء معلومات الخبراء التربويين[٢]. وطالب النائب عبد العزيز الخياط وزارة المعارف بتعليم الدين في المدارس، وعده أساس كل شيء. والمعلوم أن الدين كان يدرس بصورة اختيارية ولا يمتحن الطلاب فيه[٣].

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٣٦٠.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ص ١٥ ـ ١٣٨.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، ص ٤٤٣.

حمل النائب عبد الرزاق الحمود - نائب البصرة - على وزارة المعارف، وذلك لاستمرار بقاء مكاتب الإرشاد البريطاني التي اوجدتها بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية لتكون أوكاراً للدعاية والتجسس، ونبه الحكومة على أن المصلحة الوطنية تقتضي المبادرة إلى وقف نشاطها وإيصاد الأبواب. وعلق رئيس الوزراء - مزاحم الباجة جي - بأن «هذه المكاتب ما هي إلا مراكز ثقافية، وأن الأسنادات التي أسندت إليها غير صحيحة، وأن فيها فوائد كثيرة لمن يريد التثقيف بالثقافة الأوربية. لهذا لا أراني مضطراً لاتخاذ أي أجراء ضد هذه المكاتب في الوقت الحاضر. فرد عليه النائب عبد الرزاق الحمود ردا قويا عندما قال:

«اذا كنا نعتقد ان بريطانيا قد فتحت مكاتب الارشاد في العراق لاغراض ثقافية صرفة، فاعتقد باننا على جانب كبير من السذاجة والغباوة، وان ما ادلى به رئيس الوزراء ليس صحيحا وما علينا الا ان نحتف بجوهر ثقافتنا ونحفظ شعبنا من هذه الدعايات الاستعمارية المضرة»[١]. ووجه النائب المذكور نقدا قويا لسياسة وزارة المعارف وعدد مساوئها بالامور الآتية:

١ - انعدام هدف مستقر وثابت للمناهج التربوية اذ انها عرضة للتغيير والتبدل حسب الاهواء والاراء، وهي مناهج طويلة ومتنوعة ومتنابذة وخالية من التوجية العلمي ولا يحصل الطالب منها الا على الكلل والملل ويخرج بالنتيجة وهو غير متعلم.

٢ - يعد التعليم في العراق افسادا لا تثقيفا. وتمردا على البيئة التي يجب التمسك بها وعدم الانحراف عنها اذ ان الطالب لايستطيع ان يعود إلى بيئة والده ويصبح فلاحا.

٣ - المحسوبية والمنسوبية في تعيين مديري المدارس.

٤ - خضوع ادارات المدارس العالية ووزارة المعارف إلى الشرطة فيما يتعلق

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ص ٣٠٧ - ٣٠٨.

بسلوك الطالب ويعد كل تقرير يأتيها من الشرطة هو صك لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه[١].

ومن اجل إصلاح هذا الوضع التعليمي طرح نواب المعارضة بعض المعالجات على وزارة المعارف اهمها:

١ ـ فتح المدارس المهنية والصناعية وتربية الشباب تربية حرة صحيحة، لكي يشتغلوا بالاعمال الحرة لا ان يفتشوا عن الوظيفة.

٢ ـ مطالبة الحكومة بتوزيع المدارس العالية على الوية العراق الشمالية والوسطى والجنوبية[٢].

٣ ـ الاهتمام بنقص الملاكات والاثاث والمختبرات وتوفيرها قبل بدء العام الدراسي.

٤ ـ تحقيق العدالة في قبول الطلاب وفي تعيين المعلمين والمدرسين، وضمان استقلالية التعليم وعدم تدخل الشرطة فيه[٣].

وشكلت مسألة ضمان استقلالية التعليم، وعدم تدخل الشرطة الكثير من مناقشات نواب المعارضة، فقد انتقد النائب عبد الغني الدلي في عام ١٩٥٣ وضع الحكومة جواسيس لها في الكليات والمعاهدة، وهو امر لايتناسب وكرامة دور العلم، لان المطاردة اسلوب لايليق بوزارة المعارف بل انه اسلوب يليق بالشرطة، وهو لايضمن العلاج الناجح بل يدلل على فشل التوجية في وزارة المعارف، وانتقد الدلي مناهج التعليم، ولاسيما الثانوي لاعتماده على الجانب النظري وعدم الاهتمام بالجانب المهني[٤]، وأتهم النائب سامي باش عالم وزارة المعارف بالفشل وذلك لادخالها ظاهرة التجسس في المدارس واشار إلى ان

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٧٠١.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٦٩٧.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ٤٤. النواب المتحدثين هم: عبد المجيد القصاب وعبد الله القصير.

(٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، ص ٦١٩.

دوائر البوليس تنخر في جسم الكليات، وان قسما من طلابها في سلكها السري وكلاء وعد ذلك عملا مشينا[١]، وشجب النائب عبد العزيز الخياط هذه الظاهرة وعدها السبب الرئيسي في تردي اخلاق بعض الطلبة ووصف حالهم قائلاً: «اصبح قسم من الطلاب لايطيعون الاساتذة ولايداومون، يخروجون من دورهم ولايرجعون الا في منتصف الليل وبيدهم الكتب الخلاعية، وفي الامتحانات يحملون الخناجر والمكاوير ليعتدون فيها على الاساتذة، وهذا ثابت في وزارة المعارف»[٢]. وطرح نواب المعارضة في وقت مبكر من عام ١٩٤٧ مشروع تأسيس جامعة بغداد وضم الكليات والمعاهدة القائمة فعلا، وأكد على اهمية هذا المشروع النائب عبد الرحمن الجليلي الذي دعا في عام ١٩٤٨ وزارة المعارف إلى ترك سياسة الارتجال والمماطلة في امر انشاء الجامعة وأن تهتم بهذا المشروع لان فيه منافع علمية وأخلاقية وتربوية.

وبازاء ضغط المعارضة الشديد والمطالبة المستمرة تقدمت الحكومة بلائحة قانون جامعة بغداد في عام ١٩٥٦، ورغم ترحيب نواب المعارضة بهذه اللائحة، إلا إنهم ناقشوها بدقة وموضوعية، وعدها النائب عبد المجيد القصاب مطلبا مهما لنواب المعارضة منذ سنوات عديدة، وانتقد الحكومة لتأخيرها اللائحة مدة سنتين اذ كانت قد اعدت بشكلها النهائي عندما كان وزيرا للمعارف في وزارة فاضل الجمالي، وعدم الاخذ بالتعديلات التي ادخلت عليها بعد ذلك[٣]. اما النائب عبد المحسن الدوري فقد اوضح للمجلس الادوار التي مرت بهذه اللائحة، كونه أحد اعضاء اللجنة التي شكلت لدراستها، وأشار إلى ان الاختلاف الذي كان قائما بين الحكومة وهذه اللجان في مجلس الامناء الذي استقر الرأي فيما بعد على ان يتكون من الاشخاص ذوي الخبرة بصفاتهم الشخصية والمالية والخلقية والوطنية[٤]، واشار عدد من النواب في مناقشاتهم إلى النواقص والهنات في هذه

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ٢٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩١.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ٥١٦.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

اللائحة، والمطالبة بميزانية مستقلة للجامعة وتكون الجهة المسؤولة عن تصديقها هيئة الجامعة أو مجلس الامناء[١].

وبعد تصديق لائحة جامعة بغداد استمر نواب المعارضة بالمطالبة بوضعها موضع التنفيذ، فخلال مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧ وجه عدد من نواب المعارضة انتقادات إلى وزارة المعارف مطالبين بالاسراع بتأسيس مجلس لجامعة بغداد وتطبيق قانون الجامعة الذي اقره مجلس النواب في السنة الماضية والمطالبة بتعديل المناهج للدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية، والنظر في امر الطلاب المفصولين الذين تحققت براءتهم من التحريض والفوضى لان المشاركة في اظهار الروح الوطنية والقومية لاتستوجب حرمانهم من الدراسة[٢]. والرحمة بالطلبة الدارسين في الخارج وعدم حرمانهم من المنح خاصة الذين قطعت عنهم بسبب مواقفهم الوطنية[٣].

أثمرت جهود المعارضة النيابية لاصلاح التعليم عن اتخاذ بعض الخطوات الاصلاحية، التي منها اصدار قانون الخدمة التعليمية الذي عرضت لائحته في (١٨ اذار ١٩٥١)[٤]، فرحبت المعارضة بهذه اللائحة وقال النائب علي أبو التمن: «يدعوني الانصاف وأنا أحد نواب المعارضة، أن أرحب باللائحة موضوعة البحث، حيث لايجوز ان يكون النائب معارضا طول الخط، كما لايجوز أن يكون النائب الحكومي مؤيدا على طول، وان كان رائد الجميع معارضين ومؤيدين المصلحة العامة لاغير» وعد هذه الائحة من اهم اللوائح التي تقدمت

---

(١) المصدر نفسه، ص ٥١٧.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ – ١٩٥٧، ص ٢٠٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١١. النواب المتحدثين هم: عبد المجيد القصاب وتوفيق الفكيكي.

(٤) تضمنت هذه اللائحة اثنتين وعشرين مادة، اختصت بشؤون التعليم في المعاهد والمؤسسات التابعة لوزارة المعارف والوزارات الأخرى، ونظمت تعليمات التعيين في التعليم، والأصناف الوظيفية ووصفت من تتوفر فيهم صفات الخدمة التعلمية، وحددت شروط الترفيع والاجازات الدراسية، والإحالة على التقاعد وأمور أخرى وغيرها للتفصيل أكثر أنظر: محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ص٢٨٨ – ٣٧٣.

بها الحكومة وبعد مناقشات مطولة قبلت بالاجماع من اعضاء المجلس[١].

اما في المجال الصحي، فقد طالبت المعارضة بوضع خطة صحية واضحة في الجانبين العلاجي والوقائي، واوضحت سوء الاحوال الصحية في كل مناطق العراق بحيث أصبحت حالة التداوي والمكافحة والوقاية من الامراض مهملة، وأصبح سكان البلاد عرضة للموت، واستعرض النائب الدكتور عبد المجيد القصاب السياسة الصحية منذ تأسيس الدولة العراقية، وأشار إلى عدم اهتمام الحكومات بصحة أبناء الشعب بقدر عنايتها بافراد معدودين، وأوضح النقص الشديد في أمكانيات المستشفيات من حيث الكادر والادوية والمستلزمات وانتشار الامراض والاوبئة ولاسيما السل الرئوي في البلاد، والامراض الزهرية والسفلس وغيرها كثيرا «وانتقد معاهد الاموية والطفولة لاقتصارها على المدن الكبيرة، كما انتقد الحكومة لاعتمادها على الاطباء الإنكليز فقط دون الاستفادة من الاطباء الفرنسيين وغيرهم وحسب الكفاية[٢]. وطرح النائب عبد اللّه القصير برنامجا للتطوير الصحي دعا فيه الى:

١ ـ مكافحة الامراض السارية والامراض المتوطنة.

٢ ـ الضمان الاجتماعي لكل فرد عراقي.

٣ ـ رعاية الامومة والطفولة.

٤ ـ تأمين المياه الصالحة للشرب مع انشاء المجاري العمومية.

٥ ـ بناء القرى العصرية.

٦ ـ الاهتمام بالتغذية العمومية[٣].

وطرحت المعارضة الكثير من المقترحات لتطوير الواقع الصحي عن طريق زيادة

(١) المصدر نفسه، ص ٣٧٣.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

المخصصات للجوانب الصحية في الميزانية العامة، والاهتمام بالتعليم الصحي وتوسيع فروعه واختصاصاته، وزيادة عدد المستشفيات والمستوصفات، والاهتمام بالصحة الريفية، وتوزيع الاطباء توزيعا عادلا على مختلف مناطق العراق، وتشجيع الاطباء الذين يذهبون للعمل في الريف، وان تضمن لهم المخصصات والترفيع وحقهم في الايفاد وتأمين سكانهم وكافة النواحي الاخرى[١]. وبتخصيص مبالغ كافية للصحة وللوقاية، وفتح مصح صغير في احدى اماكن العراق ليكون نواة لبناء المصح المنشود والتخلص من التكاليف التي يتحملها المرضى العراقيين في مصحات لبنان وغيرها[٢]، ودعا النائب عبد المجيد القصاب في عام ١٩٥٠ الحكومة إلى انشاء مستشفيات متخصصة تعالج فيها الامراض السارية والمتوطنة، وأكد على العناية بالمستوصفات ورفدها بالاطباء والادوية والاهتمام بالجانب الوقائي[٣]. وانتقد النائب شاكر ماهر سياسة الحكومة في المجال الصحي من ناحيتين، الأولى تعيين الاطباء وتكريسهم في العاصمة وذلك بسبب المحسوبية والمنسوبية، واعتماد الاطباء على كثير من اصحاب النفوذ من الساسة وغيرهم، والثانية الاهمال الذي يوجد في المستشفيات وتقاعس الاطباء في مسؤلياتهم الانسانية والرسمية في معالجة القسم المجاني في المستشفى التعليمي والمستوصفات[٤]. اما النائب توفيق السمعاني فانه اكد على موضوع الوقاية الصحية واشار إلى ان الوزارة قد اهتمت بالجانب العلاجي واهملت الجانب الوقائي[٥]. وانتقد عدد من نواب المعارضة سياسة الحكومة الصحية وبينوا اخطاءها وقصورها وطالبوا الحكومة بالوصول إلى نتيجة سريعة لاصلاح هذه الاخطاء، واشاروا إلى خطر السياسة الصحية في العراق وضربوا امثلة كثيرة على الواقع الصحي والوقائي السيء في القطر وناشدوا الحكومة

(١) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٩٥.
(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢٦١.
(٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.
(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ – ١٩٥٥، ص ٢٧١.
(٥) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

ان تبدأ بتوجية سياستها الصحية إلى الوقاية أولا ثم إلى المعالجة ثانيا[١]، وطالبوا بزيادة عدد الممرضين والممرضات والموظفين الصحيين كما طالبوا بزيادة مخصصات الوقاية في الميزانية[٢]. ودعا النائب محمد الجليلي إلى مكافحة الامراض المتوطنة والاهتمام بالاطباء والموظفين الصحيين الذين يعملون خارج المدن أي في النواحي والقصبات وتوفير دور السكن لهم. ومطالبة المؤسسات الصحية بالرقابة الصحية على المطاعم والمقاهي والفنادق ودور السكن والمعامل، وعد هذه المساكن مصدر انتشار المرض. أما النائب توفيق السمعاني فانه طرح ثلاث ملاحظات هي:

١ - العناية بالطب الوقائي.

٢ - توزيع الاطباء توزيعا عادلا على عموم البلد.

٣ - اعادة النظر بالتفتيش الصحي الذي ليس له تاثير قوي في مراقبة ومحاسبة الاطباء الذين يقصرون في أداء واجباتهم الرسمية[٣].

وبأزاء الضغط الشديد والمطالبة المستمرة من نواب المعارضة لتحسين الوضع الصحي في العراق تقدمت الحكومة بلائحة قانون الخدمة الطبية للمجلس في (٢٤ مايس ١٩٥١)[٤]، وعند بدء النقاش تركز على موضوع توزيع الاطباء في المدن وخلو الاقضية والنواحي منهم والمطالبة بتوسيع المستشفيات وزيادة عدد الاسرة فيها، وتشجيع الاطباء الذين يعملون في الريف واعطاؤهم الامتيازات من اقرانهم في المدن، وقدم نواب المعارضة المقترحات الآتية[٥]:

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ٢٥٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٧. المتحدثون هم: عبد الحميد القصاب وحسن عبد الرحمن ومحمد الجليلي وتوفيق السمعاني.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٤) تضمنت لائحة قانون التعديل الأول لقانون الخدمة الطبية رقم (٤٨) لسنة ١٩٤٧، الزام الأطباء بالخدمة في الاقضية والنواحي، وبموجب هذا التعديل أعطى الوزير سلطة فصل الطبيب الذي يمانع من الذهاب إلى الاقضية والنواحي.
وتم ادخال الموظف الصحي في هذه اللائحة الذي كان غير مشمول بها سابقاً.

(٥) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١، ص ص ٨١٧ - ٩٥٤.
المتحدثون هم: عبد الكريم كنه وعبد اللّه القصير.

١ - توفير احتياجات الاطباء الضرورية كالسكن والمستلزمات الطبية.

٢ - ان لا يعين على ملاك التدريس في الكلية الطبية الا من كان حاصلا على الدرجات العلمية في الجامعات المعترف بها في الهيئات الرسمية.

٣ - إلا يعين في المستشفى التعليمي إلا من العشرة المتخرجين.

٤ - ان يقدم اطباء الارياف على غيرهم في الترفيعات والايفادات والاجازات الدراسية.

٥ - ان يمنح اطباء الارياف المخصصات والبدلات وغير ذلك من المغريات المثبتة في هذه اللائحة.

٦ - ان تفتح عمادة الكلية سنويا ولمدة شهر واحد دورات دراسية تدريبية لاطباء الارياف وغيرهم.

٧ - ان يوزع العمل الاجتماعي على جميع الاطباء من دون تفريق.

وقدمت الحكومة أيضا، وبناء على اقتراحات المعارضة لائحة قانون التدرج الطبي[١]. وعند مناقشت هذه اللائحة طرح نواب المعارضة بعض الملاحظات المهمة في الجانب الصحي منها:

١ - ان يكون التدرج الطبي مبينا على أساس المقدرة والعلم والالمام بعلوم الطب، واشاروا إلى ان هذه اللائحة لاتضمن تحقيق هذه الناحية.

٢ - طالبوا بتوفير المعالجة الصحية في جميع انحاء العراق ولاتكون محدودة ببعض المدن الكبرى، فالذي لايتمكن من المجيء إلى بغداد لايجد العلاج اللازم لشفائة.

٣ - المطالبة باستخدام أطباء عالميين ووضع برنامج لذلك للتدريس في كلية الطب واجراء عمليات يطلع عليها الاطباء العراقيون[٢].

---

(١) تتضمن لائحة التدرج الطبي مواد تلزم الاطباء المتخرجين حديثا بالاقامة في المستشفيات والمراكز الصحية وذلك لتدريبهم فيها واكسابهم الخبرة اللازمة لاداء واجباتهم المهنية.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ص ٤٠٠ - ٤٠١. =

وركز نواب المعارضة على معالجة الظواهر السلوكية السلبية كالبغاء والمقامرة والمشروبات والسرقة والتسول والبطالة ومشاكل الاقطاع والهجرة من الريف إلى المدينة، وأشاروا إلى ان العراق كان قد تعرض بعد الحرب العالمية الثانية إلى أزمات اقتصادية وأزمات روحية أخذت تترك أثرا بليغا في حياته العامة والخاصة، وسادت الفوضى في المجتمع واصبح القوي يأكل الضعيف بالرغم من وجود القانون، واصبح دور الحكومة دور المتفرج لاتدري ماذا تفعل، واشار إلى هذا الوضع المؤلم النائب اركان العبادي حينما قال: «لاأدري لماذا تسكت الحكومة، وان هناك بيوتا عديدة تتباكى من الجوع ليلا لانها لم تجد ما تقتات به، وان المخاطر الكثيرة تنتابهم» وحمل الحكومة مسؤولية تجاهلها واهمالها هذا الوضع الاجتماعي والاقتصادي الشاذ والمؤلم[١].

وتعليق على ما جاء في خطاب العرش لعام ١٩٤٧ تحدث النائب محمد رضا الشبيبي عن الحالة الاجتماعية والبطالة في صفوف الشباب قائلاً: «أن دم الشباب ونشاط الشباب واندفاع الشباب يتطلب العمل المثمر، وأن أذهان الشباب تريد ما يشغلها ويملاء كل ناحية من نواحي الفراغ فيها، فاذا اهملنا هذه الناحية - وانا اعتقد انها مهملة إلى حد بعيد - فان هذا الاهمال سيجر على البلاد الفوضى البالغة في الحياة الاجتماعية... فاذا كانت هذه الالوف من حملة الشهادات وغيرهم من الناس وأرباب المهن والحرف، إذا تركوا وشانهم، واذا انتشرت البطالة بين ظهرانيهم ولم نوفر لهم العمل اللازم فلا مفر من انتشار الامراض الشاذة والغريبة بين هذه الجماعات» وحمل المجلس مسؤولية المبادرة إلى معالجة هذه المشاكل الاجتماعية وأكتشاف الحلول الناجعة[٢]. وخلال مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٨ أنتقد النائب عبد الرزاق الظاهر الحكومة لانتشار الظواهر الاجتماعية المرفوضة في البلد مثل المشروبات والبغاء والقمار. وأشار إلى

= النواب المتحدثون هم: حسن عبد الرحمن وفاضل معله وداود الجاف.

(١) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٥١.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٥٣.

ان الحكومة لاتراعي أول مادة من الدستور التي تقول بان العراق بلد إسلامي، واصبحت بغداد ومدن العراق الكبرى تكاد تطفوا على مستنقع من الرذائل، فدور البغاء العلني والسري والخمارات تملاء الطرقات والشوارع، وطالب وزير الشؤون الاجتماعية ان يجعل العراق نظيفا من المشروبات والعمل للقضاء على البغاء العلني والسري. فاجاب وزير الشؤون الاجتماعية - بهاء الدين نوري - جوابا غير دقيق وغير مسؤول اذ قال: «أن كثرة الشاربين هي التي كانت سببا في كثرة الحانات وكذلك البغاء السري والعلني» وقال بانه غير مسؤول عن الماضي ووعد بمعالجة هذه الظواهر الاجتماعية السيئة(١).

ولضغط المعارضة الشديد لإصلاح الوضع الاجتماعي في بغداد والحد من المفاسد التي أصبحت تشكل ظاهرة غير مقبولة ومؤثرة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لجأت وزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة الجمالي سنة ١٩٥٣ إلى الغاء دور البغاء في العراق، وسد المبغى الكائن في محلة الميدان ببغداد، حيث تم استملاكه وهدمه(٢).

ولقيت هذه الخطوة استجابة كبيرة من لدن نواب المعارضة في المجلس، ومن أبناء الشعب وقد وصفه الشاعر الكبير محمد علي اليعقوبي النجفي ببيتين من الشعر قال فيهما(٣):

قالوا ببغداد الجمالي قد محا — منازل قوم دنستها العواهر

لقد طهرت منها الديار ولم يكن — لتطهير من أبنائهن الدوائر

وبإزاء تركيز المعارضة على مكافحة البغاء قدمت الحكومة في (٢٦ مايس ١٩٥٦) لائحة قانون مكافحة البغاء التي قوبلت بالتأييد من نواب المعارضة والحكومة، ودعا النواب إلى اتخاذ الخطوات الايجابية لمعالجة آثار هذه

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢٦٣.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٩، ص ٧٤.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

اللائحة عن طريق تشغيل البغايا وانقاذهن من هذه المهنة البغيضة[١]. وحذر آخرون الحكومة من ان مكافحة البغاء ستؤدي إلى انتشاره بصورة سرية في مناطق مختلفة من بغداد، بعد ان كان في منطقة واحدة، الأمر الذي سيؤثر في المجتمع، ولذلك لابد من ان تكون المعالجة ايجابية بحيث تضمن توفير وسائل المعيشة لهن[٢].

ومن الجدير بالذكر ان وزارة الجمالي كانت قد مهدت بالخطوة الأولى فالغت المبغى العام سنة ١٩٥٣، والحقتها وزارة نوري السعيد بالخطوة الثانية وهي تقديم هذه اللائحة التي وافق عليها مجلس النواب بالأكثرية الساحقة.

ومن الظواهر الاجتماعية السيئة التي عالجها نواب المعارضة، ظاهرة انتشار المشروبات الروحية في البلد، وخلال مناقشة لائحة قانون التعديل الثامن لقانون مكس المشروبات الروحية رقم (١٧) لسنة ١٩٣٧، انتقد نواب المعارضة هذه الظاهرة ونبهوا الحكومة على تأثير هذه المشروبات في الشباب وفي كيان الدولة.

وأوضح النائب حسن عبد الرحمن أن تيسير الخمر للناس على هذا الشكل المفضوح في العراق سيؤدي حتما إلى كارثة اخلاقية، وذهب اكثر من ذلك وقال: «نحن نغضب من سياسي قال كلام مخالف للحكومة فيرمي في المعتقلات، أما الذين يشربون الخمر ويبيعونها للشباب ويبيعونهم الرذيلة فهؤلاء هم المرموقون والقادة في البلد وهم المسؤولون عن هذه الحالة» وختم حديثه بالقول «بأي شيء الحكومة مهتمة والبلاد خربة في كل شيء حتى في اخلاقها»[٣].

وأنتقد النائب عبد الجبار الجومرد كثرة الشركات المنتجة للخمور التي فتكت بمالية وأخلاق وصحة الناس، وطالب الوزارات الأربع الصحة والداخلية

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ٦٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٦٨٧ - ٦٨٨، المتحدثون هم: عبد العزيز الخياط، فاضل معله، توفيق الفكيكي.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ النواب المحدثين عبد الكريم كنه وعبد الرزاق الحمود وعبد الرحمن الجليلي.

والمعارف والشؤون الاجتماعية أن تضع خطة موحدة لتزيل القلق الذي يساور المخلصين في هذا البلد[١].

وهاجم نواب المعارضة قانون دعاوي العشائر[٢]. في كل دورات المجلس النيابي العراقي لكونه نظاما «استعماريا» خبيثا «يشجع روح البداوة والتمسك بالاوضاع والعادات القبلية المضرة، وفي الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ وصف النائب محمد مهدي الجواهري – نائب كربلاء – قانون دعاوي العشائر بانه قانون البداوة وقانون الجاهلية وقال: نحن ضعفاء لاننا جاهلون... وبعبارة أصح لان المسؤولين يريدون ذلك وفق سياسة مرسومة خفيفة تريد ان نبقى جهلاء»[٣]. وفي أجتماع لاحق أشار النائب عبد الرزاق الظاهر إلى أن الشعب العراقي شعب واحد، وأن بقاء قانونين ونظامين من المحاكم أمر لايليق بدولة عصرية، وطلب من وزارة الداخلية الغاء قانون دعاوي العشائر، وأيده بذلك إسماعيل الغانم الذي قال ان هذا القانون يخالف الشرع والدستور والقانون وهو عار على هذه البلاد وعلى المدنية وهو سبب في احداث ٩٠٪ من حوادث الاضطرابات[٤].

عندما أشتدت الدعوة إلى إلغاء نظام دعاوي العشائر تقدمت الحكومة للمجلس بلائحة قانون التعديل الثاني لهذا النظام في الجلسة الثانية والثلاثين لعام ١٩٥٠. وخلال مناقشة هذه اللائحة طالب نواب المعارضة الغاء هذا النظام وليس تعديله، وأشار النائب عبد الكريم كنه إلى أن هذا النظام هو سيف ذو حدين بيد الحكومة يسلط على الرقاب متى أرادت استخدامه في فترة الانتخابات وغيرها. وتمنى على الحكومة الغائه نهائيا. اما النائب فائق السامرائي فقد انتقد مواد اللائحة انتقادا

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٢) نظام دعاوي العشائر: حاولت سلطة الاحتلال أن تعطي العشائر كيانا مستقلا، على الأخص في القضايا القانونية والجنائية، فأصدرت نظام دعاوي العشائر في عام ١٩١٨ الذي بموجبه تتعطل القوانين المدنية ويحسم النزاع في القضايا العشائرية سواء المتعلقة منها بالقضايا الجنائية أو الحقوقية الصرفة بحجة مراعاة العرف والتخوف من المحذور الإداري حيث اصدر الأحكام في أغلب الأحيان كيفية. للتفصيل انظر: طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، (بغداد ١٩٥٨)، ص ٤٢.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٧٣.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ص٢٥٤ – ٢٥٥.

قانونيا شديدا وأشار إلى أن المادة (٢٧) من هذا النظام تخول حق القبض على جميع أفراد العشيرة أو بعضهم بحجز أموالهم إينما وجدوا إذا اتى بعض أفراد العشيرة أعمالا منافية للولاء اي أن افراد العشيرة الابرياء يحاسبون على جرم قام به غيرهم وهذا أمر أنكره الإسلام وهذه الاحكام تأخذ البريء بجريرة المذنب خلافا للعدل والشرع، وكذلك انتقد (الديات) اذ يأخذ ذوو القتلى نساء من قبيلة القاتل لانه مخالف للشرع[١]. واشار النائب محمد صديق شنشل إلى ان اسوأ مافي نظام العشائر هذا هو ترحيل أبناء البلاد من مواطنهم واخراجهم من اراضيهم وفرض غرامات مشتركة يتحمل فيها البريء ذنب المجرم[٢].

وخلال مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ اتنقد النائب شاكر ماهر قانون دعاوى العشائر ووصفه بانه وصمة عار وشنار في جبين القضاء العراقي وانه شرع في فترة الاحتلال لاغراض سياسية معينة ودلل على ذلك بالتعابير الموجودة في نصوصه كالحاكم السياسي والمعاون السياسي[٣]. وأيده في ذلك النائب حازم المفتي الذي طالب وزير الداخلية بالغاء نظام دعاوي العشائر فورا لانه نظام رجعي مخالف لمفهوم الدولة الحديثة شرعته سلطة الاحتلال[٤].

ومن الأمور التي شغلت أهتمام نواب المعارضة هو تحسين أوضاع السجناء الصحية والمعاشية لتحقيق الاصلاح الاجتماعي في البلد، وتعليقاً على ما جاء بخطاب العرش والعريضة الجوابية لعام ١٩٤٧ طالب النائب محمد رضا الشبيبي بتحسين معاملة المعتقلين والموقوفين وفق القوانين والمباديء الإنسانية وذكر بان أغلب المواقف والسجون التي يوجد فيها هؤلاء هي أماكن موبوءة بجراثيم الامراض، كما أن الطعام الذي يقدم إليهم غاية في الرداءة لذلك ناشد الحكومة

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ – ١٩٥١، ص ٥٣٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥٣٨.
(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ – ١٩٥٣، ص ٤٧٦.
(٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ – ١٩٥٥، ص ٢٥٧.

بالعناية بهم وتحسين احولهم[١]. وفي اجتماع أخر للمجلس طالب أحد النواب باعادة النظر في أحكام المسجونين بالاحكام العرفية في (قلعة نقرة السلمان) واتباع الطرق الايجابية في اصلاحهم واعادتهم إلى حظيرة العناصر العاملة والمفيدة للمجتمع بدلا من هذا الاسلوب الذي نبذته الدول المتمدنة[٢].

ومن المواضيع الاجتماعية المهمة التي طالب بمعالجتها نواب المعارضة هو موضوع البطالة، فقد وجه النائب إسماعيل الغانم عددا من الأسئلة إلى رئيس الوزراء تتعلق بموضوع البطالة منها:

١ ـ هل فكرة الحكومة بالنتائج المحتملة لانتشار البطالة بين أغلب طبقات الشعب ولاسيما أصحاب الحرف والمهن.

٢ ـ ماهي التدابير العاجلة التي ترى الحكومة اتخاذها لتخفيف اثار هذه البطالة.

٣ ـ ماهو موقف الحكومة من استمرار شركات النفط في تسريح عمالها ومستخدميها باستمرار وبدون انقطاع.

٤ ـ متى تباشر بلديات بغداد والبصرة والموصل باستعمال القروض الممنوحة لها من البنوك المحلية في أعمالها العمرانية لتخفيف ضغط البطالة من الطبقة الكاسبة[٣].

وأجاب وكيل رئيس الوزراء ـ مصطفى العمري ـ بان الحكومة خصصت مليوني دينار للاعمال تخفيفا للبطالة وتشغيل الايدي العاملة وعقب النائب إسماعيل الغانم على جواب الوكيل بان أسباب كساد الرزق وحدوث البطالة وأرتفاع الاسعار هو التهريب إلى شرقي الأردن ومن هناك إلى إسرائيل. وطلب من الحكومة ان تعطي تصريحا عما إذا كانت هي راضية أم غير راضية[٤].

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٤٢

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، ص ٩٣. النائب أحمد حامد النقيب

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، ص ٩٩.

خلاصة القول يتضح من موقف المعارضة النيابية من سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية الأمور الآتية:

١ - كانت المعارضة النيابية ترمي من وراء الدعوة للاصلاح الاقتصادي لتطوير بنية المجتمع الاقتصادي في مختلف النواحي الزراعية والتجارية والصناعية، وبالرغم من انعدم منهاج محدد وواضح للاصلاح لدى المعارضة، الا أن الآراء التي طرحت في مناقشات المجالس المتعدده دلت على وجود تقارب في الآراء بين نواب المعارضة وأحزاب المعارضة والصحافة الوطنية في الدعوة إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فكانت الصحف الوطنية تنشر خطب نواب المعارضة وأنتقاداتهم التي تطالب بالاصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتفضح تصرفات الحكومة وأساليبها التي لاتمت بصلة لمصلحة الشعب.

٢ - أستمر نواب المعارضة بمناقشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حتى قيام ثور ١٤ تموز ١٩٥٨، وكانوا يهاجمون سياسة الحكومات المتعاقبة بكل جرأة وشجاعة، في وقت كانت البلاد تتعرض إلى أزمات اقتصادية خانقة، وذلك لأنها لا تمتلك السيادة على ثروتها ولاتمتلك القدرة على هذه الموارد نتيجة لفشل هذه الحكومات وعدم نجاحها في معالجة البطالة والكساد الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية، كما انتقدوا نشاط الوزارات المتعاقبة لاعتمادها على الأقوال لا الأفعال.

٣ - نجحت المعارضة النيابية في حمل الحكومة على قطع ضخ النفط عن طريق حيفا وطالبت باستخدام النفط سلاحا من أجل القضية الفلسطينية بعد اندلاع الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨، وربط نواب المعارضة بين قضية النفط وموضوع الاستقلال، وطالبوا بتأميم النفط لانعاش الوضع الاقتصادي للعراق

٤ - أثمرت جهود المعارضة النيابية في المجال التعليمي والصحي إلى حمل الحكومة على اتخاذ بعض الخطوات الاصلاحية التي منها اصدار لائحة قانون الخدمة التعليمية في (١٨ آذار ١٩٥١) ولائحة قانون جامعة بغداد عام ١٩٥٦،

ولائحة قانون الخدمة الطبية في (٢٤ مايس ١٩٥١) ولائحة قانون التدرج الطبي عام ١٩٥٦.

٥ - وفي الجانب الاجتماعي ركز نواب المعارضة على معالجة الظواهر السلوكية السلبية كالبغاء والمقامرة والمشروبات والسرقة والتسول والبطالة ومشاكل الاقطاع والهجرة من الريف إلى المدينة. وطالبوا بتأمين الحياة الإنسانية الكريمة للفرد العراقي، وتقديم اللوائح والقوانين لاصلاح الواقع الاجتماعي للبلد وتحقيق ما يمكن تحقيقه من مناهج الحكومة لرفاه الشعب، وقد نجحوا في الخطوة الأولى على حمل الحكومة لالغاء دور البغاء في العراق في عهد وزارة الجمالي عام ١٩٥٣ والخطوة الثانية بحمل وزارة نوري السعيد على تقديم لائحة قانون مكافحة البغاء في (٢٦ مايس ١٩٥٦) ولائحة قانون تشييد المساكن للعمال عام ١٩٥٧.

الفصل الخامس:

المعارضة النيابية
وسياسة العراق الخارجية

١ - المعارضة النيابية والعلاقات العربية

٢ - المعارضة النيابية والعلاقات الدولية

أولاً - المعارضة النيابية والعلاقات العربية

١ - موقف المعارضة النيابية من الجامعة العربية وقضايا التحرر العربي

أرتكز موقف المعارضة النيابية في السياسة العربية على أسس عدة، منها العمل على تقوية الجامعة العربية وتعديل ميثاقها بما يضمن زيادة فعاليتها ونشاطها، ومساندة قضايا النضال القومي العربي وتأييد حركات التحرر العربي، والسعي إلى تنقية الأجواء العربية، وإقامة علاقات جيدة مع كل الأقطار العربية وبما يضمن تقوية العمل العربي المشترك، ويؤدي إلى التضامن العربي أو أي شكل من أشكال التعاون العربي والوحدة العربية. ففي مجال العمل على تقوية الجامعة العربية، كانت المعارضة ترى في ميثاق الجامعة العربية انه يمثل الحد الأدنى للعمل العربي المشترك، ولا بد من العمل على تطويره، وبما يتلائم مع المخاطر الجديدة التي تتعرض لها الأمة العربية، ولاسيما بعد نكبة فلسطين ١٩٤٨، وقد نشرت جريدة الزمان في (١٠ تشرين الأول ١٩٤٩) لقاء مع النائب حسين جميل، أجاب فيه على التساؤلات التي تتعلق بالفشل الذي تعرضت له مؤسسة الجامعة العربية في بداية نشوئها موضحا أن العيب لم يكن في جامعة الدول العربية بقدر ما هو في دول هذه الجامعة ستارا للأسباب الحقيقية، وان جامعة الدول العربية ليست كيانا مستقلا خارجا عن دول الجامعة العربية، فإذا وقفت هذه الجامعة موقفا غير صحيح في قضية عربية معينة فان اللوم في ذلك على دول الجامعة العربية، وإذا وقفت أمانة الجامعة العربية موقفا لا ترتضيه بعض دول الجامعة العربية فهو أمر غير طبيعي ويعالج على انه أمر شاذ والملام في ذلك ليست جامعة الدول العربية مؤسسة ولا أمينها وإنما يلام في ذلك موظف معين تصرف على غير ما تقتضي واجبات عمله[1].

---

(١) جريدة الزمان، ١٠ تشرين الأول ١٩٤٩.

وطالبت المعارضة أيضا بتفعيل دور الجامعة العربية، وفسح المجال أمام المعارضة النيابية في الاشتراك بالوفود التي تذهب إلى حضور اجتماعات ومؤتمرات جامعة الدول العربية، وأشار النائب عبد الجبار الجومرد إلى أن نواب المعارضة عندما يذهبون ويطلعون على الحقائق هناك ينقلونها إلى المجلس، واستطرد يقول بان جامعة الدول العربية سميت بهذا الاسم ولم تسم بجامعة الحكومات العربية، لان معنى الدولة يشمل الشعب والحكومة[١]. وطالب النائب صادق البصام بان تقوم الحكومة باطلاع المجلس على المقررات السرية التي تتخذ من اللجنة السياسية الخاصة بالقضايا القومية، وعلى السياسة التي يجب أن تسير عليها الحكومات العراقية حيال الجامعة العربية[٢].

ولام عدد من نواب المعارضة الحكومة لعدم اطلاعها المجلس على المقررات التي يتخذها مجلس الجامعة العربية في اجتماعاته الدورية والطارئة لتستطيع المعارضة الإسهام مع الحكومة في اتخاذ الموقف الصائب[٣]. وطالبوا الحكومات العربية بتنسيق السياسة العربية تجاه أي عدوان يحصل على الأقطار العربية، وقد وجه علاء الدين الوسواسي - نائب بغداد - سؤلا إلى وزير الخارجية بهذا الشأن يستفسر فيه عن الخطوات الايجابية التي اتخذها اجتماع الهيئة السياسية لجامعة الدول العربية في دمشق لتنسيق السياسة العربية الواجب اتخاذها تجاه فرنسا من جراء سياستها الغاشمة في الجزائر. وأجاب وزير الخارجية بان نتائج هذا الاجتماع كانت قد تلخصت في عرض قضية الجزائر على مجلس الأمن ومواصلة المساعي الدبلوماسية مع الدول الأخرى لحل قضية الجزائر حلا يتفق والمصلحة العربية[٤]. ونوه بعدم رضا العراق عن هذه النتائج وأشار الوزير في جوابه إلى أن العراق كان قد أكد على ضرورة اتخاذ خطوة حاسمة في المقاطعة الاقتصادية مثلا لإرغام فرنسا على

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص٨.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢٦.
(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ٢١٩.
(٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ٧٠٣.

إتباع الطريق السليم في قضية الجزائر إلا انه لم يحصل قرار اجماعي من الدول العربية بهذا الشأن مما اضطرت الهيئة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها هذا إلى الاكتفاء بما آلت إليه اجتماعات دمشق من هذين القرارين.

وفي مجال مساندة قضايا النضال القومي، وتأييد حركات التحرر العربية، سعت المعارضة النيابية بكل إمكاناتها لمساندة النضال القومي في أرجاء الوطن العربي، من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، فساندت نضال ليبيا ومراكش والجزائر للحصول على الاستقلال وانتقدت بشدة السياسة الفرنسية الاستعمارية مع شعوب شمال أفريقيا، وطالبت الدول العربية مناصرة نضال الشعب العربي في هذه الأقطار لنيل حقوقه والحصول على استقلاله[١]. وألقى بعض النواب كلمات في المتظاهرين المحتجين على الأعمال التعسفية التي قامت بها الحكومة الفرنسية في مراكش، وكانت قد انطلقت مظاهرة طلابية في (٣٠ آذار ١٩٥١) إلى المجلس النيابي تدعو إلى مساندة شعب مراكش في نضاله[٢]. وقد طرح الموضوع في مناقشات مجلس النواب، ودعت المعارضة فيه إلى قطع العلاقات الاقتصادية مع فرنسا لما ترتكبه من تعسف ضد الشعب المراكشي[٣]. وبعد انطلاق الثورة الجزائرية في تشرين الثاني ١٩٥١ وجدت هذه الثورة تأييدا واسعا لها في صفوف الجماهير الشعبية والمعارضة النيابية التي طالبت الحكومة بتقديم المساعدات المادية والمعنوية لثوار الجزائر، ولضغط المعارضة أرسل عبد الوهاب مرجان رئيس المجلس النيابي برقية احتجاج على الإرهاب الفرنسي يوم (٢٠ آذار ١٩٥٦) إلى برلمانات العالم مناشدا إياها برفع الضيم عن الشعب الجزائري وجاء فيها: «بأن مجلس النواب العراقي قرر في جلسته المنعقدة في (٢٠ آذار ١٩٥٦) استنكار الأعمال الظالمة التي تجري على الشعب الجزائري من تقتيل وتشريد... فباسم المجلس أقدم

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٥٥٤.

(٢) مديرية التحقيقات الجنائية بغداد في ١٨ آذار ١٩٥١، العدد س ح/ ١٥٠٥ تقرير خاص. صورة منه مودعة في مكتبة د. جعفر عباس حميدي.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٤٧٧.

احتجاجي هذا طالبا مناصرتكم على رفع الضيم والظلم عن هذا الشعب الأبي المناضل عن حقوقه واستقلاله»[١].

استمرت مطالبة نواب المعارضة للحكومة بتحديد موقفها من الاستعمار الفرنسي لإتباعها سياسة التقتيل الجماعي في الجزائر العربية ومحاباتها لإسرائيل. ففي اجتماع المجلس المنعقد في (٢٦ نيسان ١٩٥٦) تقدم خمسة عشر نائبا بمقترح لمجلس النواب لان يتخذ قرارا بتوصية الحكومة بمقاطعة فرنسا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا لأعمالها العدوانية الاستعمارية ضد شعب الجزائر. وبعد أن وضع المقترح للتصويت قبل بالإجماع[٢].

وعلى الرغم من تصويت مجلس النواب على قرار مقاطعة فرنسا، إلا أن الحكومة العراقية استمرت في علاقاتها معها، الأمر الذي دعا عدد من نواب المعارضة إلى مهاجمة الحكومة لعدم اتخاذها أي إجراء ضد المجازر الهائلة التي تجري في الجزائر ومطالبتها بإعلان سخطها على الحكومة الفرنسية وقطع العلاقات السياسية الاقتصادية معها. إلا أن وزير الخارجية - برهان الدين باش أعيان - أجاب نيابة عن رئيس الوزراء - نوري السعيد - بان الحكومة العراقية لما تزال تدعو إلى مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا، وإنها ترى أن المقاطعة لا تكون مجدية إلا إذا كانت جماعية، ويقصد بذلك مقاطعة كل الدول العربية[٣].

وفي مجال الدعوة لإقامة علاقات جيدة مع الأقطار العربية، انتقدت المعارضة سياسة الحكومة العربية. وأشار النائب محمد مشحن، إلى خضوعها وتأثرها

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ٤٩٥.
أرسلت نسخ من الاحتجاج إلى رئيس مجلس الكونغرس الأمريكي ورئيس مجلس العموم البريطاني، ورئيس مجلس اللوردات البريطاني، ورئيس الجمعية الوطنية الفرنسية ورئيس مجلس النواب الإيطالي ورئيس المجلس الوطني التركي ورئيس مجلس النواب الإيراني، ورئيس هيئة الأمم المتحدة، ورئيس مجلس النواب الكندي ورئيس مجلس النواب اليوغسلافي ورئيس مجلس النواب الهندي ورئيس مجلس نواب ألمانيا الغربية ورئيس المجلس الباكستاني والجامعة العربية.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ص ٥٤٧ - ٥٥٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٠٤. المتحدثان هما: علي كمال وعبد الكريم الأزري.

بتوجيهات أجنبية، وان الأمر لا يقتصر على العراق وحده وإنما كل الدول العربية سياستها الخارجية ليست بيد الشعوب والحكومات وإنما بيد الاستعمار[١]. وأكد النائب شاكر ماهر بقولة: «أن الساسة العراقيين بعيدون كل البعد عن السياسة العربية، بدليل أن موضوع فلسطين قد أصبح في عداد التاريخ والاعتداءات على الأردن أصبحت قصة، ومأساة جديدة تظهر في سوريا»، وانتقد سياسة الحكومة تجاه فرنسا وجورها في شمال أفريقيا ووصفها بأنها ساكتة لم تفعل شيئا[٢].

وفي مجال الدعوة إلى تنقية الأجواء العربية، أكد نواب المعارضة على أهمية تنقية الأجواء العربية، وبناء علاقات سليمة مع الدول العربية الأخرى، وركزوا على العلاقة مع مصر التي تدهورت بعد قيام الثورة في مصر عام ١٩٥٢، ففي عام ١٩٥٣ تحدث النائب عبد الرزاق الحمود عن علاقات العراق مع الدول العربية، فانتقد سياسة الحكومة في هذا الجانب مشيرا إلى أن الحكومة لا تحمل شعورا وديا للحكومة في مصر ولهذا قامت بحجب جريدة الجمهورية التي هي لسان حال الحكومة المصرية. كما اتهم الحكومة العراقية بأنها لا تحمل شعورا وديا إلى النظام القائم في سوريا وذلك بسماحها لجماعة من السوريين بالقيام بنشاط مناهض للنظام السوري آنذاك، وقاطعة رئيس الوزراء - فاضل الجمالي - نافيا ما ذكره، إلا أن النائب عبد الرزاق الحمود استمر في حديثة وأشار إلى وجود محطة إذاعة باسم سوريا الحرة تذيع البيانات الكاذبة والافتراءات ضد النظام القائم في سوريا وطالب الحكومة في ختام حديثة السعي لتحقيق بعض الخطوات الأزمة لتحقيق الوحدة العربية التي كان أهمها[٣]:

١ - إلغاء سمات السفر وتوحيد العملة ورفع الحواجز الكمركية ورفع الحواجز بين الدول العربية.

٢ - إنشاء مصرف عربي وشركة ملاحة عربية،وتوحيد الاتجاهات الاقتصادية.

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٤٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ١٦٦.

٣ ـ تعديل الميثاق الجماعي.

٤ ـ توحيد الجيوش العربية بحيث تلزم كل دولة عربية التزاما صريحا في الدفاع عن كل قطر من الأقطار العربية.

وفي أثناء المفاوضات المصرية ـ البريطانية لجلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية، وقفت المعارضة النيابية موقفا مؤيدا لجهود مصر في هذا الاتجاه، ودعت الحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات مماثلة لتحرير قاعدتي الحبانية والشعيبة ولدعم موقف مصر، ووجه النائب توفيق المختار سؤالا إلى فاضل الجمالى، رئيس الوزراء آنذاك، جاء فيه: «إلا يرى فخامته إن في طلب إجلاء القوات البريطانية عن قاعدتي الحبانية والشعبية وتسليمها إلى الجيش العراقي دعما لموقف مصر الشقيقة في تحقيق أمانيها الوطنية وتطبيقا لمطاليب الشعب العراقي في إجلاء القوات الأجنبية عن أراضيه». وأجاب وزير الخارجية ـ عبد اللّه بكر ـ نيابة عن رئيس الوزراء إجابة تهرب فيها من الحقيقة وأشار إلى أن سياسة العراق هي تأييد أماني مصر وحكومة مصر فيما يتعلق بموقفها من الإنكليز، وهذا موقف أعلنته الحكومة العراقية وسارت عليه، وفيما يتعلق بجلاء القوات البريطانية عن الشعيبة والحبانية فأشار بان وجود هذا القوات هو بمقتضى التحالف الذي أوشك اجله على الانتهاء ولم تبق منة إلا سنتان[١]. ووصف النائب إسماعيل الغانم موقف الحكومة من مصر بأنه موقف سلبي وأشار إلى أن بقاء الإنكليز في الشعيبة والحبانية قد طعن بحركة التحرير المصرية القائمة وطالب الحكومة أن تنبه الإنكليز على أن تشبثهم بالبقاء في قاعدة السويس معناه التشبث بالإضرار بالمصلحة العربية العامة ثم الإضرار بمصلحة العراق الذي هو جزء لا يتجزأ من الكيان العربي[٢].

وخلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، سعى نواب المعارضة بالتعاون مع القوى الوطنية الأخرى للضغط على الحكومة العراقية للوقوف إلى جانب مصر

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥، ص ٥٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

في دفاعها عن سيادتها واستقلالها، واشتركوا في توقيع المذكرات التي رفعت إلى الملك لاستنكار موقف الحكومة، كما انتقدوا موقف الحكومة لعدم دعوتها مجلس الأمة إلى الاجتماع لمناقشة العدوان واتخاذ الموقف المؤيد لمصر، وقيامها بدلا من ذلك بتأجيل انعقاد المجلس. وعند اجتماع المجلس،اقترح نواب المعارضة إرسال برقية احتجاج إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس العموم البريطاني والكونغرس الأمريكي عن العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر، فوافق المجلس على ذلك وأرسلت البرقية[١]. وطالب نواب المعارضة بقطع النفط عن دول العدوان الثلاثي على مصر وانتقدوا حكومة نوري السعيد لعدم إتباعها الأسلوب النظامي والصحيح في قطع النفط عن بريطانيا وفرنسا إلى أن آل الأمر إلى نسف الأنابيب ومكائن الضخ، وكذلك انتقدوها على فشل سياستها الخارجية وتجاهلها علاقة العراق بشقيقاته العربية، وأشار إلى أن هذا الخلاف العربي أصبح معولا يهدد كيان الأمة العربية وأمانيها وأهدافها الكبيرة في الوحدة والتحرر، وطالبوا بتسوية الخلافات السياسية وتحسين العلاقات مع الدول العربية[٢].

وفي مجال العمل العربي المشترك والسعي للوحدة العربية، دعا نواب المعارضة باستمرار إلى زيادة التعاون العربي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وأكدوا على أهمية الوحدة العربية، لكنهم انتقدوا المشاريع الحكومية المرتجلة لتحقيق الوحدة ومنها ما طرحه فاضل الجمالي عام ١٩٥٤. وأشاروا إلى طرح الجمالي لموضوع الاتحاد جاء في غير وقته المناسب لذلك كانت وزارة الجمالي فاشلة في اختيار هذا الوقت الذي ترزخ فيه البلاد العربية تحت عدد من السياسات الداخلية والخارجية، فمصر تريد تخليص القتال وسوريا تريد إنهاء قضية الأردن، والأردن يعالج اعتداءات إسرائيل، والدول العربية تشتغل في قضية تحقيق الدفاع المشترك، كل هذا كان يغني حكومة الجمالي من أن تبدء بالعمل

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧، ص ٨.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧، ص ص ٢٨ - ٤٣. أقوال النائب حسن عبد الرحمن والنائب سالم باش عالم.

الايجابي تجاه التوحيد فكان عملها «كالذي رمى حجرا في بئر فلا صاد سمكا ولا أبقى الماء صافياً»[١]، وناقش النائب رمزي العمري سياسة وزارة الجمالي العربية منتقدا إياها ومعلقا على ما زعمه الجمالي بان سياسته تهدف إلى تحقيق أمرين فقط هما التحرير والتوحيد. وقال: «هل التحرر يكون في بلد كالعراق مرتبط بمعاهدة مع حكومة ظالمة لحقوق العراق والعرب في قضية فلسطين... فلماذا كان فخامة الجمالي حقيقة يريد التحرير، ارجوا أن يدلني على عمل واحد قام به في هذا السبيل... أما عن التوحيد فقد سعى الجمالي وتقدم بمشروع للجامعة العربية وكانت نتيجته الفشل» واستمر يسخر من الحكومة ويقول: «فهل يعتبر الجمالي ناجحا في تحقيق السياسة التي رمى إليها من التحرير والتوحيد... اعتقد إن الفشل المرير الذي أصاب الحكومة العراقية في السياسة الخارجية يجب أن يوضع له حد»[٢].

وبإزاء ابتعاد العراق عن اشقائه العرب، ولاسيما بعد عقد ميثاق بغداد، طالب نواب المعارضة بمناقشة سياسة الحكومة الخارجية بصورة عامة والعربية بصورة خاصة، ففي جلسة مجلس النواب في (١٠آذار ١٩٥٦) تقدم النائب حسن عبد الرحمن باقتراح يطلب فيه عقد جلسة خاصة لمناقشة سياسة الحكومة الخارجية وموقفها من التطورات السياسية في الأقطار العربية، إلا أن رئيس المجلس لم يضع هذا المقترح في جدول أعمال المجلس، الأمر الذي دعا النائب عبد الكريم الازري إلى الاعتراض على ذلك بقوله: «إلا يحق للنواب إذا رأوا شيئا بكيان الدولة ان يطلبوا عقد جلسة لمجلس النواب... فالموضوع حق من حقوق المجلس العالي وصلاحيته»[٣]، وفي اجتماع المجلس في (٢٤ شباط ١٩٥٧) اوضح نواب المعارضة إلى انه من واجب الحكومة ان تأخذ بسياسة عربية انشائية تقوم على اعتبار سلامة هذه المنطقة على اسس اتحادية تجمع اجزائها في منطقة

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٤٧٧.
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٤٧٧.
(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ٤٤٨.

اتحادية تكون اداة دفاعية فعالة ضد جميع الاطماع والأخطار كما تكون اداة مثلى للاستقرار السياسي وللعمران والتقدم الاقتصادي، وانه ما لم يتحقق هذا التنظيم الاتحادي فان هذه المنطقة ستبقى في حالة من البلبلة ومن الفوضى، تتقاذفها الاطماع والأهواء[١].

استمر نواب المعارضة في انتقاد سياسة الحكومة الخارجية والمطالبة بتحقيق الاتحاد العربي، لذلك اعترف وزير المواصلات، عبد المجيد عباس، بان الحكومة ترى ان الاتحاد العربي هو الحل الأساسي لجميع مشاكل العرب[٢]. ولكن حقيقة الأمر كانت تسير بعكس هذا الاتجاه، حيث كانت سياسة حكومة الخارجية في العراق تسير وفق ما تريده الحكومة البريطانية وليس وفق المصلحة العربية. ومن الجدير بالذكر بان المعارضة النيابية كانت قد رحبت بالجهود التي ادت إلى توحيد مصر وسورية وإقامة الجمهورية العربية المتحدة، وكذلك قيام الاتحاد العربي مع الأردن، كما سنرى في بحث العلاقات العراقية الأردنية.

٢ ـ موقف المعارضة النيابية من المعاهدة والعلاقات مع الأردن

لابد أولا من التأكيد على خصوصية العلاقة بين العراق والأردن منذ قيام الدولتين في العشرينات، لان كلا العاهلين هما ابناء الشريف حسين بن علي، ولهذا كانت العلاقة بينهما ايجابية دائما، وبعد اعلان مملكة شرق الأردن وتوقيعها اتفاقية مع بريطانيا عام ١٩٤٧، بدأت المفاوضات بين العراق والأردن لعقد معاهدة بينهما ايجابية دائما، ففي نيسان ١٩٤٧ غادر الوصي عبد الاله إلى عمان مع وفد مؤلف من نوري السعيد رئيس مجلس الاعيان وشاكر الوادي وزير الدفاع، وهيئة من كبار العسكريين والإداريين لوضع الصيغة النهائية للاتفاق العراقي الأردني الذي يحتوي على مواد عسكرية ومالية وإدارية[٣]. وخول مجلس الوزراء، فاضل الجمالي ـ وزير الخارجية ـ بالمفاوضة والتوقيع على هذه المعاهدة، وبدأت

(١) جريدة الزمان، ٢٦ شباط ١٩٥٧.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، ص ١١٥.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ٤٧٠.

المفاوضات في (١٣ نيسان) وانتهت بتوقيع المعاهدة في (٢٤ نيسان ١٩٤٧)[١].

عرضت هذه المعاهدة على مجلس النواب في جلسته السادسة عشرة المنعقدة في مايس ١٩٤٧ وحظيت بترحيب واسع من نواب الحكومة، الذين زعموا في كلماتهم إلى ان حملة المعارضة على هذه المعاهدة غير منصفة ووصفوها بأنها حملة «مغرضة ودساسة» وعدوا هذه المعاهدة نواة للوحدة العربية، وإنها تساير اهداف جامعة الدول العربية، وشجبوا الادعاءات التي تقول بان المعاهدة تكتل داخل الجامعة العربية، كما اتهموا المعارضة لهذا المعاهدة بأنها مدفوعة من الدوائر الصهيونية التي تريد ابتلاع شرقي الأردن[٢].

هاجم نواب المعارضة المعاهدة العراقية ـ الأردنية وأشاروا إلى انها تؤثر تأثيرا كبيرا في كيان الجامعة العربية وتضعف من نفوذها ووصفوها بأنها سلاح للتدخل الاجنبي في سياسة العراق الداخلية[٣]. ووجد نواب الجبهة الدستورية المعارضة ان في بعض موادها اجحافا وغموضا قد يفسر لصالح الأردن، وقد ينطوي على اضرار تلحق بالعراق، لذلك تقرر ان تتقدم الجبهة باقتراح يتضمن تحفظات بشان هذه المواد على ان يجري تبادل كتب بين الحكومتين بشأنها[٤]. وكانت الفقرة (ج) من المادة السادسة التي تنص: «إذا اقتضى الأمر اتخاذ تدابير وإجراءات مشتركة لقمع الاضرابات أو الفتنة فيتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان في طريقة التعاون الواجب اتباعها لهذا الغرض» وكانت هذه المادة موضوع نقاش شديد اذ عارضها النائب نصرت الفارسي، عن الجبهة الدستورية البرلمانية، معارضة شديدة وتقدم باقتراح تضمن تحفظات بشان بعض موادها لكيما يجري التصويت بشأنها وتصبح جزء متمما للمعاهدة، إلا ان المجلس رفض الاقتراح مما اضطره لترك الاجتماع فتبعه من نواب المعارضة عبد الرزاق الشيخلي وذيبان الغبان ومحمد

(١) للإطلاع على تفاصيل الاتفاقية، تنظر جريدة الوقائع العراقية، ٢٠ مايس ١٩٤٧.
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ص ٢٧١ – ٢٧٦.
(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ص ٢٧٧ – ٢٨١.
(٤) نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ١٦.

رضا الشبيبي ونجيب الصائغ وجاسم مخلص. ويفسر النائب نجيب الصائغ سبب تركهم للجلسة وعدم التصويت ضدها راجع إلى ان الوصي عبد الاله كان مهتما وحريصا جدا بان تتم مصادقة المجلس على هذه المعاهدة بالاجتماع دون ان يكون لها معارض، وان بعض اعضاء الجبهة كانوا يميلون إلى ان تبقى صلتهم بالبلاط وعبد الاله حسنة ويتحاشون اغضابه لذلك اثروا ترك الجلسة على البقاء والتصويت ضدها[١]. وعندما بوشر بالتصويت على المعاهدة قبلت بأغلبية (٨٧) صوتا ضد صوتين مخالفين من مجموع الاعضاء الحضور البالغ عددهم (٨٩) نائبا[٢]. تعززت العلاقة مع الأردن بعد نكبة العرب في عام ١٩٤٨، وأصبح هدف العراق حماية الأردن من الاعتداءات الصهيونية، ومع ذلك فان المعارضة النيابية كانت ترى بان مواقف العراق من هذه الاعتداءات تمليها عليها السياسة البريطانية في المنطقة، وعلى هذا الاساس انتقد النائب توفيق المختار الحكومة لتقاعسها عن مساعدة الحكومة الأردنية، بعد الاعتداء الصهيوني على قرية قبية الأردنية باجتماع مجلس النواب عام ١٩٥٣ ودعا العراق إلى مساعدة الأردن على اساس معاهدة الدفاع المشترك وتنفيذ نصوص هذه المعاهدة وأتهم رئيس اركان الجيش الأردني (كلوب) بتقاعسه عن ابداء اية مساعدة لانقاذ هذه القرية التي طالها القصف الصهيوني عدة ساعات، وأشار إلى ان هذا يعمل لخدمة المصالح البريطانية والصهيونية[٣].

ولاستمرار الاعتداءات الصهيونية على الأراضي الأردنية، ولعدم امكانية الأردن للوقوف بوجهها، فضلا عن المواقف التي تتقاطع مع العراق التي اتخذتها الحكومة الأردنية، ومنها عدم الانضمام إلى ميثاق بغداد، والتعاون مع مصر وسوريا، تقدم خمسة عشر نائبا من النواب الموالين للحكومة بطلب إلى الحكومة من اجل ضمها إلى العراق بحجة «ان الدولة الأردنية لا تتوفر فيها المقومات

(١) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٢٨٧.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص١٦.

اللازمة للدولة بمفهومها الحقيقي الحديث، وحيث ان تلك الدولة قد غدت عالة على الامة العربية، اذ ليس لها من الموارد ما يقوم أودها، وان بقائها على هذا الوجه مدعاة لإغراء اسرائيل للاستيلاء عليها وتوسعها على حساب الوطن العربي الاكبر...الخ»[١]. ولكن ذلك الاقتراح لم يناقش.

وقف نواب المعارضة مع خطوات الحكومة الأردنية للتحرر من السيطرة الاجنبية وباركوا قرارها بإقصاء (كلوب باشا) رئيس أركان الجيش من الخدمة في الجيش الأردني، وانتقد النائب صادق البصام موقف الحكومة العراقية من التطورات السياسية في الأردن وتحالفها مع بريطانيا، ووصف هذا التحالف بأنه وسيلة لتحقيق المصالح الاستعمارية، عندما يصدم هذا التحالف بالمنافع الخاصة تكشر الحليفة بريطانيا عن انيابها على هذا الشعب[٢].

ووقفت المعارضة النيابية موقفا ايجابيا من الاتحاد العربي بين الأردن والعراقي الذي اعلن عن انشائه في (١٤ شباط ١٩٥٨)، فقد اوضح النائب عبد الكريم كنه ان قيام هذا الاتحاد ثمرة من ثمار النهضة العربية في القرن التاسع عشر والثورة العربية في مطلع القرن العشرين، وأعرب عن امله بان يكون اتحادا شاملا لأجزاء اخرى من الوطن العربي. وأشار النائب حسن عبد الرحمن إلى ضرورة وأهمية الاتحاد بالنسبة للعرب عموما، وللأردن خصوصا التي تواجه العدو الاسرائيلي، ودعا العرب إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة[٣].

٣ ـ موقف المعارضة النيابية من قضية فلسطين

كانت المعارضة النيابية في صراع دائم مع الحكومات المتعاقبة حول القضية الفلسطينية، وكانت محاضر جلسات المجلس تزدحم بالخطب والمقترحات والمناقشات التي تنادي بإعادة الارض العربية المغتصبة وتحقيق الاستقلال لدولة فلسطين، وبعد صدور تقرير لجنة التحقيق الانكلو ـ الأمريكية الذي اوصى بإدخال

---

(١) جريدة الحوادث، ١٥ كانون الأول ١٩٥٦ ؛ عبد الرزاق الحسني، أحداث عاصرتها، ص ٣٥٣

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦، ص٤٦١. النائب صادق البصام.

(٣) عبد الكريم ياسين رمضان، المصدر السابق، ص ١٧٦.

مائة الف يهودي إلى فلسطين وفتح باب الهجرة ورفع القيود عن انتقال الأراضي العربية إلى الصهيونيين، قام المجلس النيابي في العراق بارسال برقيات الاستنكار والاحتجاج إلى مختلف الهيئات النيابية في العالم والى رؤساء دول «الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وإيران وأفغانستان». وطالب نواب المعارضة الحكومة بإصدار القرارات التي تصون عروبة فلسطين واستقلالها، وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبار المعاهدة العراقية - البريطانية ملغاة، وجلاء القوات من جميع البلاد العربية، ودعوة الدول العربية والدول الاسلامية لإعلان الجهاد وتحرير فلسطين[1].

بعد ان وصلت القضية الفلسطينية مرحلة خطيرة، لاسيما وأن بريطانيا وأمريكا اظهرتا تحيزهما الواضح للصهاينة ضد الشعب الفلسطيني،قررت حكومة نوري السعيد التاسعة دعوة مجلس الامة وحسب التقاليد الدستورية لعقد جلسة مشتركة للنواب والأعيان للنظر في هذه القضية الهامة وفق ما نصت علية المادة (١٢٤) من القانون الأساسي (الدستور)، وعقدت الجلسة المشتركة في (١٤ اذار ١٩٤٧) لمناقشة القضية الفلسطينية وموقف جامعة الدول العربية منها،وطلب رئيس الوزراء ان تكون الجلسة سرية لتتلى بعض المستمسكات الهامة فعقدت جلسة سرية وأصدر المجلس في اثرها قرارا يتضمن ثلاث توصيات تقدم بها مجلس النواب العراقي إلى جامعة الدول العربية لضمان حقوق العرب في فلسطين وكانت هذه التوصيات تشمل:

١ - ابلاغ الحكومتين البريطانية والأمريكية بأنهما مسؤلتان عن نتائج الوضع الحرج القائم في فلسطين لان ما يتمخض عنه من محاذير تهدد الامن والسلم في هذه المنطقة في العالم.

٢ - الذهاب إلى الأمم المتحدة لإعلان استقلال فلسطين دولة عربية وفي حالة الفشل فان دول الجامعة العربية تجد نفسها مضطرة إلى تنفيذ القرارات السرية

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦، ص ٣٠٧ - ٣٢٥.

التي اتخذتها في الاجتماع غير العادي الذي انعقد في (بلودان) المتضمن اعادة دول الجامعة العربية بصورة اجماعية النظر في علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين البريطانية والأمريكية.

٣ ـ منع تصدير المواد الأولية التي تغذي المعامل الصهيونية ومقاطعة استيراد البضائع الصهيونية بصورة جازمة[١].

ودعا المجلس الدول العربية إلى أن تقاطع سياسيا واقتصاديا كل دولة تناصر الصهيونية وعرض هذا القرار على الجامعة العربية وأيدته وقوبل بأرتياح الرائي العام العربي[٢]. إلا ان جامعة الدول العربية لم تلتزم بتنفيذ قرار مجلس الامة العراقي بشان فلسطين من الناحية العملية.

اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في (٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧) قرارها القاضي بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، ضاربة بمقترحات العرب ومؤيديهم من الدول وبآرائهم عرض الحائط، ولم تبد الحكومة العراقية سوى اسفها الشديد واستياءها من القرار، ودعت الشعب إلى تجنب ما من شانه اصدار القلق والاضطرابات[٣]، فقوبل هذا القرار بما يستحقه من السخط والاستنكار من جماهير الشعب والمعارضة الوطنية والنيابية، ودعا نواب المعارضة إلى ضرب المصالح البريطانية والأمريكية في البلاد العربية وحرمانها من امتيازات النفط في البلاد العربية[٤]. وانتقدوا فشل السياسة العربية في معالجة القضية الفلسطينية، وموقف الدول الكبرى، الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي. وانتقد النائب محمد رضا الشبيبي الحكومة على عدم تطبيقها قرار مجلس النواب الصادر في دورته السابقة والقاضي بمقاطعة كل الدول التي تؤيد التقسيم، ثم طلب من رئيس الحكومة ان يوضح للمجلس المقترحات التي تقدمت بها وفود الدول العربية في

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٧، ص ١٧١ - ١٧٢.

(٢) جريدة الزمان، ١٢ تشرين الأول ١٩٤٧.

(٣) رياض رشيد الحيدري، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ص ٢٣ - ١١٥.

الأمم المتحدة لمعالجة القضية الفلسطينية[١]. وتبعه النائب احمد الجليلي الذي وجه ثلاثة اسئلة إلى رئيس الوزراء يتعلق الأول منها بالإنذار البريطاني الموجه إلى الدول العربية عن الحركات التي ربما تحدث في فلسطين، والثاني عن المقررات التي اتخذت بإجماع جامعة الدول العربية الاخيرة والتي لم تنشر. والثالث عن المقررات التي أتخذها مجلس النواب العراقي في دورته السابقة ولم تنفذ، وعلق على ذلك قائلاً: «هل كانت تلك القرارات للكلام أم للعمل»[٢].

أجمع نواب المعارضة على انتقاد قرار التقسيم، وموقف الدول الكبرى في المنظمة الدولية، وفشل الجامعة العربية في الحفاظ على عروبة فلسطين وإخفاق الساسة العرب في الحفاظ على المصالح القومية. واتهم النائب عبد المجيد القصاب الحكومات العربية بأنها وراء مأساة فلسطين لأنها لا تفهم سوى لغة المفاوضات والمؤتمرات وخاطب قائلاً: «انسحبوا من الحكم واتركوا هذه الكراسي (ولو مؤقتاً) للشباب القومي الذي يعرف معنى الجهاد والتضحية بالدماء... اتركوهم فإنهم ينقذون فلسطين»[٣]. وطالب النائب جعفر البدر ـ نائب البصرة ـ الحكومة بترك الأقوال والتصريحات والبدء بالعمل الجدي الفعال الذي لايقبل المماطلة والتسويف لانقاذ فلسطين، كما طالب بإغلاق المدارس التبشيرية ومكاتب الاستعلامات الأمريكية، ومكاتب الارشاد البريطاني والمعاهد الثقافية وكذلك الغاء امتيازات النفط البريطانية من اجل انقاذ فلسطين[٤].

تقدم اثنا عشر نائبا من اعضاء الجبهة الدستورية البرلمانية المعارضة بسؤال إلى الرئيس الوزراء، صالح جبر ليجيب عليه شفويا امام مجلس النواب جاء فيه: «ان اخطر المآسي التي فوجئ بها العالم العربي هو القرار الجائر الذي اتخذته اكثرية هيئة الأمم المتحدة بالموافقة على تقسيم فلسطين، ولم يسبق ان قوبل قرار

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٢٤.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦.
(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٢٨ - ٢٩.
(٤) المصدر نفسه، ص ٣٠.

مجحف بمثل ما قوبل به هذا القرار المخالف للحق والعدل من سخط وهياج بالغين ظهر اثرهما في المظاهرات الصاخبة التي لم يسبق لها مثيل، ونظرا لما ادى ويؤدي اليه هذا العدوان ومحاولة تنفيذ القرار المشار اليه من تهديد السلام في الاقطار العربية بل في اقطار الشرق الاوسط بأسره... نرجو من الحكومة ان توضح للمجلس خطتها العملية المرسومة لانقاد فلسطين وحمل هيئة الأمم المتحدة على ابطال قرارها الغاشم، وإذا كان ثمة محذور من التصريح بالخطط الحكومية في جلسة علنية فإننا نقترح عقد جلسة سرية بصورة مستعجلة للبحث في الموضوع حسب حكم المادة (٥٧) من القانون الأساسي»[١]. وأجاب جمال بابان - رئيس الوزراء بالوكالة ووزير العدلية - بأن الحكومة قائمة بالواجب الملقى على عاتقها خير قيام، وان الحكومة مستعدة بتقديم جميع التضحيات الممكنة لانقاد فلسطين.

رد النائب نصرت الفارسي، نيابة عن الجبهة الدستورية البرلمانية على اقوال رئيس الوزراء بالوكالة موضحا بأن القضية الفلسطينية وصلت مفترق طريقين لا ثالث لهما، اما طريق الاستسلام وأما طريق الكفاح. وقال: «علينا ان نفهم العالم بان نصيب فلسطين منا، وإن نصيبنا من فلسطين سوف لا يكون النواح على مجد ضاع وبلد مفقود وقبور شهداء تركت تحت أقدام الاعداء، وإنما يجب ان يكون لدى الحكومة خطة عملية مقرة»[٢]، كما تحدث النائب محمد رضا الشبيبي مؤكدا بان على العرب لن يختاروا أحد امرين لا ثالث لهما بعد ان اتخذت هيئة الأمم قرارها بتقسيم فلسطين الأمر الأول قبول الأمر الواقع وهو الاستسلام والرضوخ، والأمر الثاني المضي بالنضال والكفاح ثم طرح فكرة انشاء اتحاد عراقي للدفاع عن فلسطين، الذي طرح سابقا من بعض الشباب القومي على ان يمثل في هذا الاتحاد المؤسسات والهيئات والمحافل على اختلاف مناهجها من سياسية

---

(١) المصدر نفسه، ص١١٤ - ١١٦، النواب الذين قدموا السؤال هم: ذيبان الغبان ونصرت الفارسي ونجيب الصائغ وأركان العبادي وجعفر حمندي ومحمد رضا الشبيبي وعبد الهادي صالح وعبد العزيز جميل وغازي الكريم وريسان الكاصد.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ١١٧.

واجتماعية ودينية وغير ذلك التي سميت فيما بعد (الجبهة المتحدة عن فلسطين) وأوضح الشبيبي للمجلس بان الهيئة المؤسسة لهذا الاتحاد واجهت عرقلة من وزارة الداخلية التي لم تثبت بطلب اجازة هذا الاتحاد وأصدرت بالوقت نفسه تعليماتها إلى عدد من متصرفي الالوية بان يؤلفوا اللجان لأجل جمع التبرعات وكانت الغاية في هذا العمل هو افشال هذا الاتحاد[١].

واتهم ذيبان الغبان الحكومات العراقية المتعاقبة بالتقصير اتجاه القضية الفلسطينية وأشار إلى ان قسم من الوزارات التي تبنت قضية فلسطين كانت تتظاهر بالوطنية والدفاع عن قضية فلسطين بطريقة التمويه والخداع ليس، إلا وكانت غاية ما ترمي إليه التحذير والتمويه والدعاية الفارغة، وقال أن الحكومات العراقية جميعاً لم تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام، وإنما كانت لاهية كأن القضية من أبسط القضايا، وانشغلت بتبذير أموال الأمة العراقية، تارة باسم الجامعة العربية وأخرى باسم الوفود والمؤتمرات والدعاية والولائم وتبذير أموال العراق باسم قضية فلسطين لم يصرف منه إلا النزر اليسير لفلسطين، ثم طلب من رئيس الوزراء أن يطلع المجلس النيابي من وقت لآخر على القرارات التي تصدر من المؤتمرات، وأن يعلن جميع أدوار القضية المتعلقة بفلسطين على المجلس وبعد دراستها تقرر الأمة العراقية ما تراه للدفاع عن نفسها وإذا رأى ما يمنعه عن ذلك فليعتزل الحكم ويدع هذه القضية للشعب العراقي وممثليه وألا يتستر بالكتمان[٢].

وطالب النائب عبد الرزاق الشيخلي من الحكومة أن تعترف بأخطائها أمام المجلس، وأشار إلى أن قضية فلسطين قد تولاها من لا يحسن الدفاع عنها وأن الأموال التي أنفقت في سبيلها كانت في غير صالح فلسطين وانتقد فاضل الجمالي وزير الخارجية قائلاً: «بأنه لا يصلح أن يدافع عن قضية قومية خطيرة كقضية فلسطين ووصفه بأنه لا يملك من تقاليد أمته ما يفاخر بها، وأنه كي يحترم يجب أن

(١) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ص ٥٣ - ٥٤.

يكون منطقياً مع نفسه وفي تصرفاته». ودعا الساسة بأن يعودوا إلى ديارهم فيقعدوا فيها لأنهم فشلوا فشلاً ذريعاً، ويتركوا للشعب العربي أن يختار من تتوسم فيهم الكفاية لقيادة الحركة في آخر مراحلها[١].

اشتدت حماسة نواب المعارضة، وتعالت أصوات النواب لتأييد القضية الفلسطينية والدفاع عنها، وأعلن النائب جاسم مخلص عن تطوعه للدفاع عن فلسطين، وحث المجلس على التطوع من أجل رفع المعنوية للشعب ووصف موقف الحكومة بالموقف المبهم من قضية فلسطين[٢].

أستمرت المعارضة النيابية بتوجيه انتقاداتها لسياسية الحكومة الخارجية تجاه قضية فلسطين، ففي أحد الاجتماعات عام ١٩٤٨ وجه النائب عبد الجبار الجومرد اسئلته بصدد ذلك إلى وزير الخارجية - محمد فاضل الجمالي - استفسر فيها عن الجهود التي بذلتها البعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج للدفاع عن الحقوق العربية في فلسطين، وإيضاح الحقائق للرأي العالمي، وأشار إلى الجهود التي بذلها الصهاينة في هذا الصدد، والأموال الكثيرة التي صرفوها لتحقيق اهدافهم الخبيثة. كما أستفسر الجومرد عن نشاط الوزارة واتصالاتها في هيئة الأمم المتحدة من اجل فلسطين ثم بين مكامن الخلل في ذلك وقال: «ان هناك تشويشا في سياستنا الخارجية والسؤال عن ذلك وزارة الخارجية لان سياستنا الخارجية تتبدل بتبدل الاشخاص والوزارات»[٣]. واتهم النائب عبد المجيد القصاب الحكومة بالتقصير تجاه فلسطين، وحدد التقصير بالأمور التالية:

١ - قضية تهريب المواد الغذائية واليهود إلى فلسطين المحتلة.

٢ - قضية المقاطعة الزائفة التي تحتاج إلى تنفيذ مقررات الجامعة العربية تنفيذا حازما.

(١) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ص ٢٣٠ - ٢٣٢.

٣ ـ دور مكاتب الدعاية في لندن وواشنطن التي صرفت عليها المصاريف الباهظة ولم تفد القضية الفلسطينية بشيء يذكر.

٤ ـ البطء في تجهيز المتطوعين بما يلزم وإرسال الجماهير إلى ساحات الشرف والشهامة[١].

وطالب القصاب في حديث صحفي بتعبئة جميع القوى المادية والمعنوية لانقاذ البلاد المقدسة من الاعتداءات المزيفة التي لحقت بها. كما اكد على اهمية وحدة الأمور وتآزرها الذي عده ضمانا لحريتها وحرية فلسطين[٢].

انتقدت المعارضة النيابية المساهمة العسكرية المحدودة في الحرب الفلسطينية ودعت إلى زج قدرات العراق العسكرية والاقتصادية في معركة العرب القومية، وأكد النائب محمد حديد في حديث صحفي فشل الدبلوماسية العربية، وأشار إلى ان قضية فلسطين هي ليست قضية قرارات بل هي قضية مجيء حكومات مستعدة لتنفيذ رغبة الشعب وحدد التدبير الواجب اتخاذها من الحكومات العربية لمعالجة القضية الفلسطينية وبما يأتي:

١ ـ اتخاذ موقف معاد من كافة مصالح الدول الكبرى.

٢ ـ الغاء المعاهدات والامتيازات مع الدول المنحازة إلى اسرائيل والتي ستتعامل معها.

٣ ـ قطع المواصلات الجوية للدول الكبرى عبر البلاد العربية[٣].

وطالب حديد بعقد جلسة سرية للمجلس النيابي للاطلاع على جهود الحكومة بالنسبة لقضية فلسطين، وأشار إلى ان هذه القضية تمر بأدوار عصيبة وتتدهور الاوضاع يوما بعد يوم، وتساءل عن التدابير التي اتخذتها وستتخذها الحكومة لوضع خطة لمعالجة القضية الفلسطينية.

(١) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٢) جريدة الزمان، ١١ أيلول، ١٩٤٨.

(٣) جريدة الزمان، ١١ أيلول، ١٩٤٨.

وقفت المعارضة النيابية ضد قرار وقف القتال وتوقيع الهدنة في (١٩ تموز ١٩٤٨) وكانت المعارضة النيابية تستمد عزيمتها من المد الجماهيري العارم خارج المجلس، حيث كان العراقيون يتظاهرون ضد وقف القتال ويطالبون بمواصلة الكفاح لإنقاذ فلسطين، والانسحاب من هيئة الأمم المتحدة وإلغاء امتيازات النفط[1]. وكذلك من مواقف احزاب المعارضة الثلاثة (الحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال والأحرار) التي احتجت على عقد الهدنة وطالبت باستمرار القتال. وبعد خرق الهدنة من قبل اليهود قدم سبعة عشر نائبا من نواب المعارضة استيضاحا موجها إلى رئيس الوزراء – مزاحم الباجة جي – في (١٣ تشرين الثاني ١٩٤٨) وفق ما تقضيه المادتان (١١٥ – ١١٦) من النظام الداخلي لمجلس النواب جاء فيه: «تعتبر قضية فلسطين قضية حياة اوموت بالنسبة للبلاد العربية، ويزداد اهتمام الرأي العام بها كلما ازدادت تعقيدا أو تأخرت الدول العربية عن اتخاذ الموقف الحازم لإنقاذ هذه البقعة المقدسة... فلماذا بقيت الحكومة العراقية ساكتة لا تحارب مادام اليهود قد أمعنوا في خرق الهدنة حتى لم يتركوا جهة إلا وهاجموها، وما دام ان الحكومة العراقية أعلنت مرارا على لسان رئيس وزرائها إنها رفضت الهدنة الثانية ولم تقبل بها إلا حرصا على سلامة وحدة كلمة العرب وسلامة الجامعة العربية، وانه من رأيها الاستمرار في القتال، لان قضية فلسطين لا تحل إلا في فلسطين؟ فلماذا دعي إلى تغيير تلك السياسة القديمة؟ وما هي الأسباب التي أبقت الحكومة العراقية في معزل عن صد العدوان اليهودي، ولماذا لم تقدم على الحرب بالتعاون مع الجيوش العربية الاخرى انتصارا لإخواننا المعتدى عليهم في الجبهتين الشمالية والجنوبية، فالموقف إذا غامض أشد الغموض ولم يستطيع الوزراء ولا الحكومة حتى الان ازالة هذا الغموض والإبهام على حين أن الواجب يقضي بالاستجابة إلى رغبة الرأي العام المجتمعة على لزوم مواصلة القتال وتعبئة موارد البلاد تعبئة عسكرية والوقوف بوجه الدول المناصرة للعصابات الصهيونية موقفا حازما... فنحن نطلب ان تحدد الحكومة

(١) جريدة الزمان، ٢٤ تموز ١٩٤٨.

وتوضح موقفها من ذلك كله بصورة صريحة من الناحيتين السياسية والعسكرية امام المجلس العالي»[١].

ولاجل افشال استيضاح نواب المعارضة تقدم اثنا عشر نائبا من النواب الحكومة بطلب إلى رئيس الوزراء لعقد جلسة مشتركة لمجلس النواب والأعيان للإدلاء بما لديه من معلومات جديدة عن قضية فلسطين والجهود التي تبذلها الدولة ومن بينها العراق، وما ينتج عن اجتماع الدول العربية في سبيل ذلك»[٢]. فأجاب رئيس الوزراء بالموافقة على عقد الجلسة يوم الأربعاء المصادف (٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٨) بعدها طلب رئيس المجلس من نواب المعارضة الموافقة على سحب استيضاحهم والاكتفاء بحضور رئيس الوزراء امام المجلس والإدلاء بما يطلبه اعضاء المجلس، فرفض نواب المعارضة طلب رئيس المجلس وحدث ضرب على المناضد وأصوات تطالب بالتصويت على طلب الاستيضاح، وقال النائب عبد الرزاق الحمود: «مولانا نحن لا نوافق على سحب ألاستيضاح اذ لا علاقة بين الاستيضاح وبين الطلب لعقد جلسة مشتركة» وبعد ان وضع الاستيضاح للتصويت بطريقة الأسماء وافق عليه (١٨) نائبا وخالفه (٦٦) نائب وأخفق الاستيضاح من الأكثرية[٣].

وناشد النائب عبد الجبار الجومرد الحكومات العربية بالعمل السريع من اجل

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٢٩٩. النواب الموقعون على الاستيضاح هم: – ذيبان الغبان، روفائيل بطي، عبد الرزاق الشيخلي، عبد الرزاق الظاهر، إسماعيل الغانم، خدوري خدوري، عبيد الحاج خلف، عبد الكريم كنه، عبد الرحمن الجليلي، محمد حديد، يوسف المولى، حسين جميل، عبد الرزاق الحمود، حسن عبد الرحمن، جعفر البدر، فائق السامرائي، نجيب الصائغ.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٩. نواب الحكومة الذين قدموا الطلب هم: – عبد الحميد عباس، عبد اللّه القصير، جعفر القزويني، صالح بحر العلوم، عز الدين النقيب، أرشد الجلبي، محمد جواد حيدر، جميل الاورفلي، فرحان العرس، عثمان الحاج شمران، متي سرسم، أحمد العامر.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٣٠٢. نواب المعارضة الذين صوتوا إلى جانب الاستيضاح هم: – جعفر البدر، جميل صادق، حسن عبد الرحمن، حسين جميل، ذيبان الغبان، خدوري خدوري، داود السعدي، عارف قفطان، عبد الرحمن الجليلي، عبد الرزاق الحمود، عبد الرزاق الظاهر، عبد الكريم كنه، محمد رضا الشبيبي، محمد سعيد النقيب، محمد مهدي كبه، مصلح النقشبندي، نجيب الصائغ، نصرت الفارسي.

تطهير فلسطين من العصابات الصهيونية، واقترح على وزارة مزاحم الباجة جي ان تكون لفلسطين ميزانية مؤقتة خاصة بها[١]. كما اقر المجلس النيابي تأليف وفد برلماني لزيارة مناطق القتال والتحقيق في أسباب الانتكاسة العسكرية التي منيت بها القوات العربية في حرب فلسطين، وأعد الوفد بعد عودته تقريرا ادان فيه السياسة العسكرية للعرب ووصفها بالضعف والتفكك[٢]. وأتهم القيادة العربية بعدم تقديرها للموقف بصورة صحيحة، وأشار التقرير إلى الاثر الفعال للسياسة البريطانية، فيما وصلت اليه التطورات السياسية والعسكرية في فلسطين، وانتقد التقرير عدم مساهمة الفلسطينيين في الدفاع عن بلادهم بشكل فعال[٣].

وبإزاء اشتداد المعارضة لسياسة الحكومة قدم مزاحم الباجة جي في (٦ كانون الثاني ١٩٤٩) استقالة وزارته لفشلها في معالجة قضية فلسطين بما يضمن مصلحتها ويطمئن اماني ورغبات ابناء البلاد، وقد كلف نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة، وزعم ان هدف حكومته تنفيذ مقررات مجلس الامة العراقية ولتطمين اماني ابناء الامة العربية في معالجة قضية فلسطين وإنقاذها من خطر الصهيونية[٤].

لم تطمئن اقوال نوري السعيد بشان القضية الفلسطينية نواب المعارضة الذين وجهوا الاتهام إلى الحكومة بأنها جاءت لقتل القضية الفلسطينية وطالبوا نوري السعيد بتحديد علاقات العراق مع بريطانيا بعد خرقها لمعاهدة ١٩٣٠ واعترافها

(١) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٤٥ - ١٩٥٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٨٣، ص ٢٢١ وما بعدا.

(٢) أعترف نوري الدين محمود قائد القوات العراقية في فلسطين آنذاك، أن معظم جنود الفوج الآلي لم يتدربوا على أسلحتهم، واستلموا أسلحة يجهلون استعمالها، وأن العتاد كان قليلاً وأن معظم القطاعات قد استهلكت أرزاقها كما ساهم بعض المسؤولين بإرسال الوقود إلى إسرائيل، وتعمد البعض الآخر في عدم استلام الاسلحة التي تم شراؤها أخيرا.د. رياض رشيد الحيدري، المصدر السابق، ص ١٦٩.

(٣) جريدة الزمان، ٢٧ تموز ١٩٤٨. الوفد البرلماني المؤلف من: - أركان العبادي النائب الأول لرئيس مجلس النواب، عبد الله الدملوجي، محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال، شعلان السلمان الظاهر، احمد عجيل الياور، علي حيدر سليمان، من مجلس النواب. ومولود مخلص وأمير ربيعة وإسماعيل نامق والعمري من من مجلس الاعيان. محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٢٦٧.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٥٠.

بالكيان الصهيوني، خلافا لما نصت علية المعاهدة[١]. وتساءل النائب محمد مهدي كبه من رئيس الوزراء: «هل تشاورت بريطانيا مع الحكومة العراقية عندما ارادت الاعتراف بإسرائيل، وإذا كانت قد تشاورت معها، فماذا كان موقف العراق من هذا التشاور، وإذا لم تتشاور الم يكن ذلك اخلالا صريحا بالمعاهدة ذلك الاخلال الذي يترتب عليه اعادة النظر في صلاتنا وعلاقاتنا مع بريطانيا»[٢].

سعى رئيس الوزراء - نوري السعيد - للتخلص من نقمة المعارضة النيابية وضغوطها الشديدة في القضية الفلسطينية وقدم اقتراحا في الجلسة الحادية عشر لمجلس النواب المنعقد في (١٠ شباط ١٩٤٩) طلب فيه من المجلس تأليف لجنة برلمانية من بعض اعضاء المجلس للتحقيق في أمر فلسطين ورفع تقرير عنها إلى المجلس، وكان الغرض من تأليف هذه اللجنة اظهار أوجه نشاط حكومة العراق في هذا المضمار وبيان الخدمات التي اسدتها وزارة نوري السعيد في سبيل فلسطين والأخطاء التي ارتكبت من جراء الدخول في الحرب لإنقاذها. واعترض على المقترح عدد من نواب المعارضة لعدم انطباقه على النظام الداخلي، اذ تشير المادة (١٢٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب، ان المجلس هو الذي يقترح تأليف اللجنة ويعين اعضاءها[٣]. وعقب النائب عبد الجبار الجومرد على هذا الاقتراح وقال بان قضية فلسطين ليست قضية العراق وحده وليست قضية سنة واحدة، وأوضح بأن ايفاده لحضور اجتماعات الأمم المتحدة بباريس قد اطلعته على اشياء كثيرة ثم اضاف ان قضية فلسطين لم تبدأ من وعد بلفور عام ١٩١٧ وإنما قبل هذا التاريخ لذلك فالتحقيق في قضية فلسطين يحتاج إلى عدة أعوام ومجلدات تقوم به لجنة كاملة. ثم انتقد الجومرد الحكومات العربية لتقصيرها بإزاء فلسطين بقوله لقد

---

(١) نصت المعاهدة على أن « تجري بينهما أي بين الحكومتين مشاورات تامة وصريحة في جميع الشؤون السياسية الخارجية، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة »، محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٥٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ص ١٥٤ - ١٧٨. النواب هم: حسين جميل، عبد الرزاق الشيخلي، عبد الجبار الجومرد.

تألفت (١٧) لجنة جاءت إلى فلسطين لإجراء التحقيق وقد قصرت الحكومات العربية ومنها العراق في موقفها من هذه القضية» ثم تساءل بلهجة تهكمية قائلاً: «التحقيق اذن عن ماذا، عن سلسلة اخطاء وتقصير وإهمال تجمعت كلها... فأفقدتنا فلسطين، شكلوا لجنة من ألف شخص فلا تجدوا المسؤول، المسؤولية مبطنة، والمسؤولية محبوكة وملفوفة لفا دقيقا خارج العراق والأقطار العربية، فأي مسؤولية نريد ان نحقق عنها» ثم توجه بكلامه إلى نوري السعيد قائلاً: «من قال لك يا فخامة رئيس الوزراء انك المسؤول الوحيد عن فلسطين، حتى تشكل لجنة تزيح الستار عنها، دعونا نعالج الوضع الحاضر» وفي ختام كلمته اورد مثلا استشهد به في حديثة من اجل وجوب اتساع صدر رئيس الوزراء لمناقشة المعارضة فقال: «أن كلمنصو رئيس وزراء فرنسا الأسبق) قدم امتنانه للمعارضة لأنه استفاد منها»[١]. ورد نوري السعيد على حديث الجومرد بقوله: «يريد حضرة النائب الجومرد ان يعطيني درسا بالوطنية» وان المواضيع التي تطرق إليها في السياسة الخارجية وقضية فلسطين، صفقت لها المعارضة وكأنها ظفرت بشيء وجعلت الحكومة في حراجة ثم تحدث عن القضية الفلسطينية ودعا إلى قبول الأمر الواقع[٢]. وبعد ذلك تبنى النائب عبد المجيد عباس - نائب المنتفك - مقترح رئيس الوزراء وقدمه إلى المجلس ووضع الاقتراح في التصويت وقبله المجلس[٣]. وبعد ان انجزت اللجنة تحقيقاتها وتحرياتها قدمت تقريرها في الرابع من ايلول ١٩٤٩ إلى مجلس النواب وجاء في ٢٢٦ صفحة من القطع الكبيرة[٤].

قوبلت مواقف نواب المعارضة بالتأييد والترحيب من الاحزاب السياسية والصحافة الوطنية ونشرت جريدة لواء الاستقلال لسان حال حزب الاستقلال مقالا بعنوان: «المعارضة المثقفة الرصينة» اشارت فيه إلى دور المعارضة النيابية

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ص ١٥٧ - ١٥٨ ؛ جريدة لواء الاستقلال، ١١ شباط ١٩٤٩.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ١٧٦، جريدة الأمة، ١١ شباط ١٩٤٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص ص ١٤١ - ١٤٢.

في خدمة القضايا الوطنية والقومية، وبرهنت على رصانتها وترفعها عن الاغراض ووضعها المصلحة العامة فوق كل الاعتبارات الشخصية والسياسية لان نوابها لم يكن همهم غير خدمة قضية فلسطين، واستشهدت الصحيفة بأقوال نواب المعارضة امثال عبد الجبار الجومرد في الجلسة المنعقدة في (١٠ شباط ١٩٤٩) والمشادة الكلامية بينه وبين رئيس الوزراء نوري السعيد[١]، وكان الجومرد قد انتقد الحكومات العربية بشدة وقال متسائلا: «سبع دول تقاتل شرذمة صهيونية أتت من كل مكان فتهزم امامها» وأشار إلى ان السبب الرئيس في ذلك هو التخاذل العسكري أولاً، وعدم التدبير السياسي ثانيا. فضلا عن اضمحلال ادارة الجامعة العربية وسوء تدبير وزراء خارجية الدول العربية. وأيده النائب محمد مهدي كبة مؤكدا بان الحكومات الممثلة بالجامعة العربية هي التي تخاذلت وادى تخاذلها إلى فشل الجامعة وضياع فلسطين[٢]. وأضاف عدد آخر من نواب المعارضة إلى أن ضياع فلسطين كان بسبب انعدام خطة ثابتة للدفاع عنها عسكريا وسياسيا وان الدول العربية قد اهملتها وبدأت تهاجم بعضها بعضا بالحملات الاعلامية والدعائية[٣]. وحمل النائب عبد الرزاق الحمود على رئيس الوزراء – نوري السعيد – واتهمه بالإخفاق في سياسته اتجاه فلسطين وطلب منه التنحي عن الحكم بسبب هذا الاخفاق حسب التقاليد الدستورية[٤].

وخلال مناقشة خطاب العرش لسنة ١٩٥٠ انتقد عدد من النواب سياسة الحكومة الخارجية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية واستنكروا اغفال هذا الجانب في خطاب العرش وطالب النائب محمد مشحن الحردان الحكومة ان توضح للمجلس ما تنوي القيام به لقضية فلسطين وقال أن سياسة الحكومة الخارجية تستوجب الاجابة على الأسئلة الآتية:

(١) جريدة لواء الاستقلال، ١٤ شباط ١٩٤٩.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ص ٣١٥ – ٣١٧.

(٣) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٢٢٣. أقوال عبد الرحمن الجليلي وبرهان الدين باش أعيان.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٥٧٠.

«من هو عدو الامة؟ ومن هي الدول المحتلة لهذا البلد الكريم التي تستنزف خيراته وتتنعم بها؟ فيما نحرم نحن من تلك الخيرات وتعيش الاغلبية الساحقة منا عيشة الضنك والفاقة؟ من الدول التي جلبت العصابات الصهيونية التي اقتطعت أعز جزء من ديارنا المقدسة كما جاء في خطاب العرش؟ هل من المصلحة والمنطق ان نعادي دولا ليست محتلة لأي جزء من بلادنا لأجل سواد عيون دول ناصبتنا العداء باحتلالها لبلادنا من المحيط الهندي حتى الاطلسي؟ اية مصلحة لنا وأية سياسة سليمة لنا في معاداة تلك الكتلة» وأشار إلى ان المجلس إذا توصل لإجابة هذه الأسئلة فان الحكومة والمعارضة سيتعاونان سوية لتحقيق مصلحة البلد[١].

وناقش نواب المعارضة موقف الحكومة من تزايد النشاط الصهيوني داخل العراق، والإجراءات التي اتخذتها في هذا الصدد، وتعديلها لقانون العقوبات البغدادي رقم ١١ لسنة ١٩٣٨ الذي أضاف كلمة الصهيونية لكل من حبذ أو روج أيا من المذاهب الشيوعية والفوضوية والإباحية، كما ناقشوا الضغوط التي يمارسها الصهاينة على اليهود العراقيين لحملهم لمغادرة العراق، وناقشوا لائحة قانون ذيل مرسوم اسقاط الجنسية العراقية رقم (٦٢) لسنة ١٩٣٣ التي تضمنت موادها على اسقاط الجنسية عن اليهودي العراقي الذي يرغب في مغادرة العراق باختياره، أو الذي يغادر أو يحاول ان يغادر بصورة غير مشروعة ولم يعد خلال شهرين من نفاذ هذا القانون، وعلى وزير الداخلية ان يأمر بإبعاد كل من سقطت عنه الجنسية ما لم تستدع الضرورة القضائية والقانونية بقاءه مؤقتا حفظا لحقوق الغير[٢]. وطالبوا بتعديل القانون الأساسي (الدستور) وإلغاء التمثيل النيابي للطائفة اليهودية في العراق. واقترحوا اعادة هذه اللائحة إلى اللجنة القانونية لتكتمل من كل جوانبها، كما انتقد الحكومة للاستعجال في مناقشتها. وبعد ان عرضت

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ٤٨.
(٢) جريدة الزمان، ١٣ آذار ١٩٥٠.

هذه اللائحة للتصويت قبلت كما هي دون تغيير[١]. والملاحظ هنا موافقة نواب المعارضة على المرسوم دون ادراك لمخاطره على السياسة الاقتصادية وعلى العراق والقضية الفلسطينية.

أستمر نواب المعارضة في انتقاد سياسة الحكومة الخارجية عن قضية فلسطين واستثمار كل فرصة مناسبة لذلك، وخلال مناقشة لائحة قانون تصديق معاهدة الصداقة المنعقدة بين العراق والهند في (١٠ تشرين الثاني ١٩٥٢) انتقد عدد من نواب المعارضة الحكومة لتقصيرها في ايضاح جوانب القضية الفلسطينية في الخارج وطالبوا الحكومة ان تهتم بذلك كما انتقدوا سياسة الهند بسبب اعترافها بإسرائيل اعترافا واقعيا، وطالبوا بأن تكون العلاقات العراقية الهندية مبينة على أساس المصلحة القومية[٢]. وفي اجتماع اخر للمجلس طالب نواب المعارضة الحكومة ان تسعى للإفراج عن أموال اللاجئين الفلسطينيين المجمدة والمودعة في بنوك الارض المحتلة، من اجل تحقيق مطالب اللاجئين القائمة على الحق والعدل والإنسانية، وأقترح النائب حسن عبد الرحمن على الحكومة ان تقرض اللاجئين في العراق من أموال اليهود المجمدة لمساعدتهم في مزاولة اعمالهم التي مارسوها في بلادهم. إلا ان رئيس الوزراء آنذاك - جميل المدفعي لم يوافق على هذا المقترح بحجة ان قانون الاموال المجمدة لا يساعد على اقراض اللاجئين، وخشية ان تقوم اسرائيل بعمل مماثل[٣].

وخلال مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ طالب النائب عبد الحميد الهلالي بان تستند السياسة العراقية والعربية على اعتبار فلسطين محورا للسياسة الخارجية مع الدول الاوربية والشرقية وان من كان مع إسرائيل كان ضد

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ص ١٤٣ - ١٤٧. نواب المعارضة المتحدثين هم: فائق السامرائي، إسماعيل الغانم عبد الرحمن الجليلي، نصرت الفارسي، محمد رضا الشبيبي، وعبد الرزاق الشيخلي.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ص ١١٥ - ١١٧. أقوال محمد رضا الشبيبي وروفائيل بطي.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٢٨.

العرب، ومن كان ضد اسرائيل كان مع العرب، وعلى الحكومة أن تفهم بريطانيا بأن العراق سيتخذ سياسة الحياد في الشؤون الدولية[١]. وفي أثر تقديم المساعدات الأمريكية لإسرائيل تقدم النائب - طارق العسكري - بسؤال إلى وزير الخارجية في (٢ آذار ١٩٥٤) طالب فيه الحكومة ان تبين التدابير التي اتخذتها أو التي تنوي اتخاذها تجاه هذا العمل غير الودي من جانب الحكومة الأمريكية وأجاب وزير الخارجية - عبد اللّه بكر - بان موضوع المساعدات الاسرائيلية هو موضوع قديم، كان موضوع اهتمام وقلق الدول العربية، وختم حديثه بالقول: «ان جوابي على هذا السؤال بأنه يجب علينا أن نساعد أنفسنا نحن ولا يكون ذلك بالسلب، والقول بعدم مساعدة فلان انما بمساعدة انفسنا بأنفسنا» وهذا جواب غير واضح وغير مقنع بالنسبة لنواب المعارضة لذلك طالبوا الحكومة ان تقوم بواجبها في تقديم مذكرة للحكومة البريطانية على مخالفتها الصريحة للمعاهدة العراقية - البريطانية واتهموا بإهمال كثير من الأمور التي عليها أن تلفت نظر الحكومة البريطانية اليها[٢].

وفي أثناء مناقشة لائحة قانون الميزانية لعام ١٩٥٥ هاجم نواب المعارضة سياسة الحكومة الخارجية، متهمين الحكومات المتعاقبة بعدم الاهتمام بقضية فلسطين، وأشاروا إلى ان الذي اخفق في انتقاد فلسطين لم يكن الجندي العربي، وإنما اخفق السياسي العربي ثم طالبوا الحكومة بتنفيذ ما يأتي:

١ - مفاتحة بريطانيا وأمريكا بان تكفرا عن سيئاتهما في خلق دولة اسرائيل وفي تشريد العرب.

٢ - عدم نسيان فلسطين والمطالبة بتحريرها في كل وقت وكل مكان.

٣ - ان تسعى الدول العربية للتزود بالسلاح من أي مكان.

٤ - أن تتفق الدول العربية على خطة واضحة وصريحة لانقاذ هذه المنطقة المقدسة من أرض الوطن.

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٦١٥.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٥٧٥ - ٥٨٦.

٥ ـ تقوية الدعاية العربية في الخارج وتنشيطها للوقوف بوجة الدعاية الصهيونية. وعلى اية حال فان المعارضة النيابية استطاعت ان تعبر عن شعورها القومي اتجاه القضية الفلسطينية، وان تدفع الحكومات العراقية المتعاقبة إلى اتخاذ بعض المواقف الايجابية اتجاه هذه القضية القومية.

ثانياً: - المعارضة النيابية والعلاقات الدولية

١ ـ موقف المعارضة النيابية من العلاقات مع بريطانيا

نظمت العلاقة مع بريطانيا، بموجب معاهدة ١٩٣٠، التي مكنت العراق من الوصول إلى مرتبة الدولة المستقلة، رغم ما فيها من شروط وقيود ثقيلة على الاستقلال التام، وقد أصبح الغاء المعاهدة أو تعديلها مطلبا دائما لنواب المعارضة لأنها لم تلق من الشعب العراقي إلا الاستياء والاستنكار، وقد أجمع الساسة على رفضها حتى الذين عملوا على تصديقها، لم ينكروا شدة وطأتها ولكن الجميع ظلوا يترقبون الفرصة السانحة لتعديلها أو تبديلها، وليس العراق وحده الذي شكا من القيود والالتزامات الثقيلة التي تضمنتها المعاهدة المذكورة بل أن لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم هي التي شكت منها وقالت: «انها لا تؤهل العراق للدخول في عصبة الأمم»[1]، بل انها معاهدة جائرة أملاها القوي على الضعيف، ولاشك في ان مضابط مجلس النواب عشية عرضها عليه حافلة بما قيل فيها، بحيث وصفت بأنها «صك استعباد».

تجدد الحديث عن العلاقة مع بريطانيا بصورة عامة، وعن معاهدة ١٩٣٠ بصورة خاصة، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتطورات التي مر بها الوطن العربي وبخاصة القضية الفلسطينية واستقلال سوريا ولبنان، ففي الجلسة الخامسة للاجتماع الاعتيادي عام ١٩٤٧ طالب النائب عبد الرزاق الشخيلي بإلغاء هذه المعاهدة الجائرة، وأشار إلى ان الحكومة البريطانية لم تقم بواجبها حليفا بمقتضى هذه المعاهدة، بل انها خرجت عليها وكانت السبب في تمثيل رواية فلسطين.

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٩٧٣.

وناشد الحكومة قائلاً: «هل من الانصاف النظر لموقفها أن نبقى وحدنا مكبلين بهذه القيود رغم اجماع الامة على لزوم رفضها بوقته»[١]. وفي اجتماع آخر خاطب أحد النواب الحكومة قائلا بان الشعب يريد ان يحيا لنفسه، فقد كفاه من التضحيات ما اثقل كاهله، ثم أشار إلى ان المعاهدة العراقية البريطانية كانت من أهم أسباب الشكوى والتذمر ومن يقرأها يشعر ومن أول وهلة بتلك الروح الخانقة وذلك الجو المسموم الذي ابرمت به[٢]. وقد شن نواب المعارضة هجوما واسعا على المعاهدة وبيان مساوئها وأشاروا إلى ان العراق لم يحصل من جراء هذه المعاهدة إلا على قيود اقتصادية شديدة وضائقة طوقتها السياسة البريطانية، وجيش من الجنود والضباط ملاءوا عدة دوائر حكومية بوظائف مهمة ورواتب ضخمة، وفرق عديدة من الجيوش الحلفاء جعلت من العراق دار استراحة، تشاطر الشعب البائس بمأكله ومشربه ومسكنه، وهيمنة كاملة على مختلف الأمور العامة والخاصة للدولة العراقية. وإفساد البقية الباقية من اخلاق بعض ضعفاء النفوس بإغرائها بشتى طرق الاغراء عن طريق الجمعيات والنوادي ومنها عن طريق الهبات والمنح وأخرى عن طريق رواتب ثابتة رسمية وعلنية وجعلها معاول هدامة لكيان البلد ومصالحة وسم زعاف ينفث في أبنائه البررة المخلصين، وأشار النائب نجيب الصائغ إلى ان الإنكليز قوم يعدون التسامح جبنا، فلا يعيرون المتسامح اهتماما عكس المتصلب والمتشدد والمطالب، وان البريطانيين اصبحوا يسيطرون على اقتصاديات البلاد فهي - بريطانيا - تمنح العراق من الدولارات ما تريد وتمنع عنه الاستيراد وكما تريد، وتفضل شراء بضائعها بالسعر الذي تفرضه وتستولي على منتوجات العراق بالسعر الذي فيه كما جعلت العراق سوقا لبيع مخلفات الحرب على أنواعها دون محاسب ولا رقيب[٣].

بعد أشتداد الضغوط والمطالبات المستمرة من نواب المعارضة، وبسبب

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٥. المتحدث نائب الحلة أحمد زكي الخياط.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٥٠٣.

ظروف بريطانيا الخاصة وظروف المنطقة، ادرك النائب محمد رضا الشبيبي بان بريطانيا اصبحت اشد ميلا من العراق إلى موضوع تعديل معاهدة ١٩٣٠ وأكد على ضرورة استثمار هذه الفرصة للحصول على اكثر ما يمكن الحصول عليه من أجل تحطيم قيود واغلال المعاهدة المذكورة. وفي هذا الاطار طرح الشبيبي فكرة تأليف حكومة ائتلافية تؤيدها جميع القوى السياسية حتى يكون بوسعها ان تضطلع بهذه المهمة الخطيرة التي تتعلق بحياة البلاد وتخص أبناءها، مبينا بذلك عدم قدرة حكومة صالح جبر ان تأخذ على عاتقها موضوع عقد المعاهدة الجديدة[1]. وعد نواب المعارضة البحث في شأن المعاهدة العراقية - البريطانية امرا خطيرا وأن الواجب الوطني يدعو إلى تقدير هذه الخطورة حق قدرها ويدعو الوزارة إلى أن تعني كل العناية بهذا الموضوع، ومن أجل تقدير ذلك وجه النائب نصرت الفارسي عددا من الأسئلة إلى الحكومة تتعلق بالمفاوضات التي تعتزم حكومة صالح جبر اجراءها هي:

١ - هل فاتحت الوزارة حكومة الحليفة بطلب المفاوضة؟.

٢ - ايراد تعديل جوانب من المعاهدة أم تغيرها كلها؟.

٣ - اذا كان المراد هو تعديل جوانب من المعاهدة. فهل آراء هذه الوزارة مستكملة وجاهزة عن هذه النواحي وما هي؟.

٤ - اذا كانت الآراء المذكورة ليست مستكملة وجاهزة بعد. سواء اكان المراد هو التعديل أو التغيير فما الذي اتخذته الوزارة لاستكمال وتهيئة الاراء المذكورة[2].

ونبه النائب جمال المفتي على تعارض هذه المعاهدة مع ميثاق عصبة الأمم وطالب الحكومة بدراسة المعاهدة في ضوء الميثاق، فإذا كانت تتعارض مع الميثاق المذكور - وهي كذلك - فعليها أن تعلن انهاءها بدلا من تعديلها وأن تعدها ملغاة، وإذا كان لابد من عقد معاهدة تعزيز للصداقة العراقية - البريطانية - فلا مانع من

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٢٨١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٧٢.

عقد معاهدة صداقة على غرار المعاهدات التي تعقد مع الدول الصديقة الخالية من الالتزامات والقيود. وفي ختام حديثه ثبت مخالفة هذه المعاهدة للميثاق وتلا على أعضاء المجلس مواد الميثاق[١].

بدأ صالح جبر بأجراء اتصالات أولية مع الحكومة البريطانية، تطورت إلى بدء المباحثات في بغداد بصورة سرية، وقد دعا إلى عقد اجتماع لأعضاء مجلس النواب في (٣١ كانون الأول ١٩٤٧) أوضح فيه ان وزارته عدت اعادة النظر في قضية المعاهدة العراقية ـ البريطانية من اهم الأمور وإنها قضية حيوية تحتاج إلى تصفية وتسوية وان حكومته تلقت الدعوة من الحكومة البريطانية منذ عشرين يوما لإجراء المفاوضة في موضوع يهم البلاد اجمع وبالأخص مجلس الأمة، وهو المفاوضة في المعاهدة العراقية ـ البريطانية[٢]. وعند بدء النقاش هاجم نواب المعارضة من أعضاء الجبهة الدستورية البرلمانية وغيرهم خطوات الحكومة لتعديل المعاهدة، وكان أول المتحدثين باسم الجبهة الدستورية النائب نصرت الفارسي الذي انتقد الحكومة لعدم إطلاعها المجلس على الخطط والإجراءات التي تريد السير عليها في تعديل هذه ألمعاهدة، وابدى رأيه بأن المفاوضة في المعاهدة يجب أن تبنى على أمرين أولهما الحصول على فكرة تامة عما يجب تقديمه وفيما يجب الاستبدال عنه به. والأمر الثاني هو التأكد من ملائمة الظروف ووجود الامكانات لتحقيق هذه الغاية[٣]. اما النائب محمد الشبيبي، فانه أشار إلى ان الحكومة البريطانية في الظروف الراهنة شديدة الميل إلى دخول المفاوضات وهي فرصة ثمينة على المفاوض العراقي أن ينتهزها، وأضاف يقول بان هذه المعاهدة تشكل أمرا خطيرا يتعلق بحياة البلاد ويخص أبناءها ولا يمكن أن تقوم بها إلا حكومة مؤتلفة تؤيدها جميع المحافل السياسية ويعضدها ابناء البلاد، لتستطيع القيام بمهمة المفاوضات وتعمل على تحقيق

---

(١) المصدر نفسه، ص ٩٧٣.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٣٧ ؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ٥٠٧.

(٣) محاضر مجلس النواب، المصدر نفسه، ص ٣٩.

اماني البلاد ورغبات الامة. وشكك النائب جعفر حمدني بقدرة واستعداد حكومة صالح جبر لتعديل هذه المعاهدة لصالح العراق وسأل الحكومة قائلاً: «على أي اساس سنقوم بالمفاوضة على المعاهدة، وهل ان رئيس الوزراء مستعدا ان يطمئن المجلس بان هذا التعديل سوف يرضي رغبات الشعب وهو استكمال السيادة والاستقلال»[١].

شكك نواب المعارضة بنية بريطانيا في تعديل المعاهدة تعديلا يرضي المطامح العراقية، وحذروا الحكومة من توقيع أية معاهدة فيها امتهان لكرامة العراق واستقلاله، وطالبوا بأن يكون تعديل المعاهدة وفق الشروط التي تتطلبها المصلحة الوطنية وان يكون عمر المعاهدة موضوعة البحث من ضمن المدة المتبقية من المعاهدة السابقة[٢]. وأشار بعضهم إلى ان مهمة تعديل المعاهدة حمل ثقيل لا يتمكن صالح جبر – رئيس الوزراء – النهوض به، وأوضح النائب عبد المجيد القصاب ان المعاهدة التي يرغب رئيس الحكومة في تعديلها لا تتفق مع التطور الدولى وما وصلت الية القضية الفلسطينية، وإذا كانت القوى الوطنية راغبة في تعديل المعاهدة، فان ذلك لا يمكن تنفيذه إلا من خلال وزارة قومية ائتلافية[٣]. أما النائب عز الدين النقيب، فانه طالب بعقد المعاهدة الجديدة على أساس المساواة بين الند للند وبدون أن يكون فيها أي قيد يمس بسيادة العراق والانتقاص من كرامته، كما أعرب عن استغرابه من الحماس الذي يبديه الجانب البريطاني لتعديلها، وما يشاع بان رئيس الوزراء سيجد معاهدة جاهزة لا تحتاج سوى التوقيع عليها[٤].

وخلال المباحثات التمهيدية مع بريطانيا، اقترح نوري السعيد دعوة رجال البلد إلى الاجتماع في البلاط للوقوف على رأيهم في موضوعين أولهما: التحالف مع

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ص ٤٢ – ٤٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٥٠ – ٧٤. المتحدثين هم: محمد مهدي الجواهري، وأركان العبادي، كمال السنوي.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨١ ؛ جريدة الزمان، ٣ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٨٥.

بريطانيا من حيث المبدأ. وثانيهما في حالة اقرار التحالف ما هي الشروط التي يقترحونها عند بدء المفاوضات[١].

دعا الوصي عبد الاله إلى عقد اجتماع في قصر الرحاب يوم (٢٨ كانون الأول ١٩٤٧) حضره ما يقارب العشرين شخصا من بينهم نوري السعيد وتوفيق السويدي، وجميل الدفعي وحكمت سليمان وحمدي الباجة جي وارشد العمري ومحمد الصدر وبعض النواب والأعيان وعرضت عليهم ثلاث نقاط:

الأولى، أبالعراق حاجة لمعاهدة تحالف مع دولة اجنبية أم لا؟ والثانية، إذا اقر ذلك فمن هي الدولة الاجنبية؟ والثالثة، ما هي الاسس التي يعدونها صالحة لهذا التحالف؟ فكان جواب الحاضرين عن السؤال الأول اجماعيا، وعلى الثاني بريطانيا، وأما الثالث فكان الجواب عليه يختلف باختلاف الاشخاص، والنتيجة أن الجميع اتفقوا على لزوم تعديل المعاهدة[٢]. وعقد اجتماع آخر في قصر الرحاب في (٣ كانون الثاني ١٩٤٨) اعرب فيه الوصي عن رغبته في تثبيت أسس التعديل وما يجب ان يتناوله جريا على التقليد الذي سارت علية المملكة في التشاور في القضايا الخطيرة وفي سياسة البلاد العليا[٣]. ووزعت على الحاضرين نسخة من مسودة المعاهدة باللغة الإنكليزية، وبعد المداولات أتفق الحاضرون على ان يشمل التعديل الأمور الآتية:

١ ـ مقدمة المعاهدة ـ رفع بحث خطوط المواصلات فيها.

٢ ـ رفع قيد المشاورات في الأمور السياسية الخارجية والاكتفاء بالنص على ان لا ينهج أحد الطرفين المتعاقدين سياسة معادية للفريق الآخر.

٣ ـ تسلم العراق القاعدتان الجويتان في الحبانية والشعيبة وعندها يتم ابرام معاهدات الصلح بين الدول التي اشتركت في الحرب العظمى.

---

(١) خليل كنه، المصدر السابق، ص ٨٢.

(٢) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٣١٤.

(٣) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص٢٢٤.

٤ ـ عدم السماح في ابقاء قوات مسلحة بريطانية في العراق في زمن السلم.

٥ ـ الغاء حصر استخدام الاختصاصيين بالبريطانيين فقط.

٦ ـ ضرورة تسليح الجيش العراقي والقوة الجوية العراقية بعين الاسلحة التي تسلح بها الوحدات البريطانية، وفي عين الوقت الذي يجري فيه تسليحها.

٧ ـ الغاء الاتفاقيات الخاصة بالسكك الحديد والميناء وتسليم هذين المرفقين الهاميين إلى الحكومة العراقية.

٨ ـ رفع القيود الموجودة فيما يتعلق بالتمثيل السياسي في المعاهدة الحاضرة.

اما الأمور الاخرى لتدريب القوات المسلحة في الشؤون الفنية زمن السلم وإعداد خطط مشتركة للقتال في زمن الحرب فقد اتفق على انها أمور فنية وخاضعة للتطور والتكيف تبعا للظروف والحاجة وإنها من اختصاص الاختصاصين الفنيين دون غيرهم[١].

ووفق تلك الأسس سافر الوفد العراقي برئاسة صالح جبر[٢]. إلى لندن وقد أدلى فاضل الجمالي، وزير الخارجية بتصريحات نشرت في الصحف يوم (٤ كانون الثاني ١٩٤٨) زعم فيها ان الانتقادات التي تعرضت لها المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٣٠ ترجع إلى السياسة الحزبية في البلاد، وادعى ان قسما كبيرا من الرأي العام قد ادرك قيمتها ووجود الفائدة فيها. واثنى على بريطانيا لموافقتها على القيام بالمفاوضة قبل انتهاء اجل المعاهدة في عام ١٩٥٧[٣]، وقد اعترف الجمالي بوجود مآخذ عليها، وأشار إلى امكانية سد النواقص الموجودة فيها من خلال المفاوضات، وأغفل الجمالي بالتطرق إلى القضية الفلسطينية وتناسى أيضا الرغبة الشعبية والوطنية في الغاء المعاهدة في نفوس العراقيين ومعرفة ردود الفعل

---

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٣١٥.

(٢) ضم الوفد العراقي صالح جبر – رئيس الوزراء – رئيسا وعضوية كل من فاضل الجمالي – وزير الخارجية – وشاكر الوادي – وزير الدفاع – ونري السعيد – رئيس مجلس الاعيان – وتوفيق السويدي – عضو مجلس الاعيان.

(٣) جريدة الرأي العام، ٤ كانون الثاني ١٩٤٨ ؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ٥١٠.

حولها رغم التمهيد لإعلانها بشكل صريح، وبعد الكتمان الشديد الذي ساد جو المفاوضات الجارية حولها.

تعرضت تصريحات الجمالي إلى انتقاد عنيف من المعارضة النيابية والوطنية وقد ندد النائب نجيب الصائغ بهذه التصريحات وتساءل: «كيف تكون نتيجة المفاوضات لمصلحة الشعب العراقي في الوقت الذي صرح فيه المفاوض وهو في لندن وقبل الدخول في المفاوضات ان المعاهدة المراد تعديلها لاقت رضا واستحسان الشعب العراقي»[١]. ووجه النائب المذكور سؤالا تحريريا إلى رئيس الوزراء - صالح جبر - طلب فيه أن يوضح للمجلس فيما إذا يسوغ بقاء وزير الخارجية مفاوضا عن الحكومة العراقية بشان تعديل المعاهدة إذا تأيد انه ادلى بتصريح خطير فهذا يتنافى ومصلحة البلاد، وأشار إلى ان هذه التصريحات لا تنطبق على الواقع، إذا كانت المعاهدة وما زالت مستنكرة من الشعب العراقي على اختلاف طبقاته (٢). وأجاب رئيس الوزراء بالوكالة - جمال بابان - بأن رئيس الوزراء اتصل به قبل ثلاثة ايام ونفى التصريح المنسوب إلى وزير الخارجية نفيا قاطعا. وعقب على جوابه النائب نجيب الصائغ: «بان وزير الخارجية افضى بهذه التصريحات بدليل انها لو كانت مزورة لكان الجواب على الوزير نفسه ان يكذبها فورا عندما تناقلتها أغلب محطات الاذاعة واطلع عليها جميع العالم». واعتقد النائب بأن هذه التصريحات صحيحة وواردة لان وزير الخارجية كان قد صرح أمام المجلس في نيسان من العام الماضي «بأنه ليس من حق الحكومة العراقية ان تطلب الحكومة البريطانية بتعديل المعاهدة قبل سنة ١٩٥٧» وهذا التصريح اكثر خطورة[٣].

أدت تصريحات الجمالي بتطور المفاوضات في لندن إلى حدوث الاضطرابات والتظاهرات، وعقدت الجبهة الدستورية البرلمانية المعارضة في (٦ كانون الثاني) اجتماعا لها درست فيه الوضع العام والتظاهرات الطلابية استعدادا لمناقشته في

(١) هاشم الخياط، الوثبة الخالدة، بغداد - ١٩٤٨، ص ١٨.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ١٠٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

اجتماع مجلس النواب القادم[١]. وفي الجلسة الرابعة والعشرين تقدم خمسة عشر من نواب المعارضة بمقترح تأجيل البت في هذه المعاهدة ريثما تتبادل الحكومتان المتعاقدتان بمذكرات ايضاحية لتفسير الغموض الوارد في المادتين الأولى والثانية وغيرها من المواد الغامضة،وقالت الجبهة الدستورية البرلمانية، ان المعاهدتين القديمة والجديدة لا تختلفان في الاسس ولاسيما فيما يخص التعاون البريطاني - العراقي في قضايا الدفاع والتوجيه العسكري وتدريب الجيش العراقي، وهذه قضايا تعارضها الأمة[٢]. ووضع الاقتراح في التصويت وفقاً للمادة (٥٥) من النظام الداخلي للمجلس إلا انه لم تحصل الموافقة عليه لوجود الأكثرية الحكومية في المجلس[٣].

وقعت المعاهدة الجديدة التي سميت (معاهدة بورتسموث) في (١٥ كانون الثاني ١٩٤٨) ونشرت في الصحف العراقية صباح اليوم التالي، فتوتر الوضع السياسي وتجددت المظاهرات، وشارك نواب المعارضة مع الجماهير في رفض المعاهدة والقى النائب عبد المجيد القصاب كلمة في المتظاهرين حيا فيها شعورهم القومي، وبين لهم بأن النواب سيقومون بما يلزم لمناقشة المعاهدة عند عرضها على المجلس وهم يقدرون شعور المتظاهرين القومي الفياض[٤]. ودعا الوصي إلى عقد اجتماع في البلاط مساء يوم ٢١ كانون الثاني صدر في أثره بيان اعلن فيه ان المعاهدة لا تتضمن حقوق البلاد وأمانيها ولم تقدم إلى مجلس الامة لإبرامه[٥].

(١) جريدة الزمان، ٧ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٢) جورج كيرك، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٤٢٧. النواب الذين قدموا المقترح هم: محمد رضا الشبيبي، ذيبان الغبان، عبد الهادي صالح، أركان العبادي، أنور جميل، أحمد زياد، سليم محمد، نجم الدين النقيب، جعفر حمندي، نجيب الصائغ، بابا علي، عبد الرزاق الشيخلي، جعفر البدر، جاسم مخلص، عبد الجبار الملاك.

(٤) م.د. كتاب التحقيقات الجنائية، س/ ٢٠٩ في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٨، ملفة (المظاهرات والإضرابات المرقمة ١٧/ ١ق٤، نسخة مصورة ومودعة في مكتبة د. جعفر عباس حميدي.

(٥) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

أدركت المعارضة ان ترك الأمور دون حل حاسم يعرض العراق لخطر كبير، ولابد من القيام باتخاذ موقف معين ينقذ البلاد من ذلك، فرفعت مذكرة إلى رئيس مجلس النواب اشارت فيها إلى ان رفض الشعب للمعاهدة جاء نتيجة لما تفرضه عليه من رق وإذلال، ومما زاد في سخطه استهانات الحكومة بأرواح المواطنين لذلك قرر نواب المعارضة الاستقالة والانسحاب من المجلس النيابي وكذلك فعل رئيس مجلس النواب عبد العزيز القصاب احتجاجا على مجازر الوثبة، إذ انه لم يحتمل القسوة التي مارستها الحكومة بحق الشعب وإصرارها على عقد المعاهدة. ولما بلغ الوضع هذا الحد انهارت وزارة صالح جبر واستقال قسم من اعضائها واضطر رئيس الوزراء إلى الاستقالة، وأعلن ذلك في بيان نشر على الشعب وفيه دعوة للالتزام بالهدوء والسكينة، فتلقى الرأي العام هذا البيان بالفرح والسرور[١].

أصدرت المعارضة الوطنية المتمثلة بالأحزاب السياسية في (٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨) بيانا إلى الشعب العراقي اكد فيه على ان الحوادث الدامية كانت نتيجة تجاهل رجال الحكم لرغبات الامة ومجيء حكومات غير منبثقة عن إرادات الشعب وطالبت بتغيير الوضع السياسي بشكل يستهدف مصلحة الشعب الحقيقية والاستجابة لرغبات الشعب بتحقيق المطاليب الآتية[٢]:

١ ـ ابطال معاهدة بورتسموث الجائرة وإعلان ذلك دون ابطاء.

٢ ـ اجراء التحقيق الدقيق عن اطلاق النار ضد ابناء الشعب وتعيين المسؤولين عنه.

٣ ـ حل المجلس النيابي القائم وإجراء انتخابات حرة.

٤ ـ احترام الحريات الدستورية.

---

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها. أنظر كتاب الاستقالة برقم ٢٥٨ في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ في عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٧، ص ٢٦٩.

(٢) جريدة اليقظة، ٥ شباط ١٩٤٨، وقع هذا البيان كل من: - كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ومحمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال، وسعد صالح رئيس حزب الأحرار.

٥ ـ افساح المجال للنشاط الحزبي.

طالبت الصحافة الوطنية المعارضة بحل المجلس النيابي بعد رفض معاهدة بورتسموث. وعدت ذلك ضرورة وطنية لابد منها، ففي (٢ شباط ١٩٤٨) نشرت جريدة الزمان مقالا لمحمد حديد، نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي بعنوان (الموقف الحاضر منشوءه وعلاجه) طالب فيه بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات حرة لمجلس نيابي جديد بعد ان تحترم الحكومة الحريات الديمقراطية، وتفسح المجال للعمل الحزبي لكي يستطيع الشعب بيان رأيه في أمور الدولة ولكي لا تستطيع أية حكومة ان تقوم بعمل مخالف لذلك الرأي. وهاجم المجلس النيابي وقال: «لو كان منتخبا انتخابا حرا ويمثل الامة تمثيلا صحيحا لما تجرأت الحكومة على تجاهل الشعب والرأي العام، وقامت بمفاوضات في لندن وباغتت الشعب بعقد معاهدات التي فيها الاعتداء الصريح على استقلاله وسيادته وفيها الخطر الواضح على كيانه ومصالحه»[١]. ونشرت جريدة اليقظة مقالا افتتاحيا بعنوان: «حل المجلس النيابي ضرورة وطنية لابد منها» كتبه سلمان الصفواني جاء فيه: «أن مجلسا يؤلفه نوري السعيد وتسيره الوزارة الجبرية حسب مشيئتها لجدير أن يتبع الوزارة التي لفقته وجاءت به» ووصفه بأنه مجلس مزور لا يستحق أن يمثل الشعب[٢]. وكتب إسماعيل الغانم مقالا افتتاحيا في الجريدة نفسها بعنوان: «التعجيل في حل مجلس النواب ضرورة حيوية لتهدئة الوضع العام» أشار فيه إلى ان الشعب كان قد لمس تزييف انتخابات ذلك المجلس والمهازل التي وقعت في تعيين اعضائه الذين نشرت اسماؤهم في الصحف قبل موعد الانتخابات بعشرة أيام مستقاة من سفارة أجنبية. ونبه الحكومة في مقاله هذا على أن الشعب يرى في بقاء مجلس النواب وعدم التعجيل في حله تفويتا لمجهوده وتعريض نتائج مساعيه إلى الخطر والضياع[٣].

---

(١) جريدة الزمان، ٢ شباط ١٩٤٨.

(٢) جريدة اليقظة، ٩ شباط ١٩٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ٢ شباط ١٩٤٨.

وبعد أن أصبح حل المجلس النيابي من المطاليب التي أجمعت المعارضة الوطنية ومن ورائها الشعب كله على انها من الضرورات الآنية والسريعة. صدرت الارادة الملكية في (٢٢ شباط ١٩٤٨) بحل المجلس النيابي في أثر الظروف التي حلت بالعراق وتلبية لتوطيد دعائم الاطمئنان والاستقرار في البلاد[١].

ومن المفيد ان نذكر هنا وجهة نظر البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية في بغداد عن معارضة الشعب لمعاهدة ١٩٤٨ الذي أوضحه رئيسها اللواء «جي. أم.ال. رنتن» في تقريره المرقم ٦٤٩ في (٥ شباط ١٩٤٨) المرسل إلى وزارة الحرب في لندن والذي تضمن تقويما للمعاهدة ونتائجها:

١ ـ كان هناك فشل تام في الاستخبارات السياسية البريطانية ـ العراقية.

٢ ـ ان الوصي وأعضاء حكومة صالح جبر بخسوا عمق الشعور بين الناس قبل ان يغادر الوفد إلى لندن وان السفارة كانت في ظلام.

٣ ـ اسلوب عرض المعاهدة كان بكلتيه ضعيف اذ لم تكن هناك ترجمة عربية ملائمة.

٤ ـ العجالة التي اتصفت بها جميع الاجراءات اثارت اعمق الشكوك والذعر في بلاد تستغرق فيها ستة اشهر المساومة لشراء سجادة. لا يفهم كيف ان المعاهدة تنجز في خمسة أيام.

٥ ـ تأخر الوزراء والقائم بالإعمال البريطاني في العودة إلى بغداد القشة الاخيرة. كان الأمر كما لو ان رئيس الوزراء البريطاني قد ذهب إلى موسكو ووقع معاهدة بالروسية دون نص انكليزي ثم ذهب لاستراحة اسبوع إلى جزيرة القرم.

٦ ـ الموقف لم ينشأ عنه هبة الغوغاء في بغداد والمدن الكبيرة الاخرى فحسب ولكن هبة جميع رجال السياسة البارزين في العراق أيضا منهم يميلون للبريطانيين

(١) المصدر نفسه، ٢٣ شباط ١٩٤٨.

(بالتأكيد) - بذهابهم إلى الوصي وأعلامه انه ستكون هناك ثورة ان لم تستقل حكومة صالح جبر وترفض المعاهدة[١].

وفي تقرير سابق أرسله (رنتن) أيضا إلى وزارة الخارجية البريطانية في الرابع من شباط ١٩٤٨ وضح فيه ردود فعل الجيش بعد أحداث وثبة ١٩٤٨ جاء فيه:

١ - الجيش العراقي يشارك في مقت صالح جبر الذي كان ولم يزل عاما في جميع العراق. وصالح جبر غير كفء تماما ومشبوه عند الكثير من الضباط.

٢ - يرى الضباط انه كان يجب توضيح المعاهدة جيدا مادة مادة، وكان يجب عدم توقيعها حتى يتم ذلك، كما انهم يعدون المعاهدة قد اقحمت ويغتاظون من ذلك ويقولون ان النص العربي لها سيء.

٣ - يرى الضباط ان الوصي تصرف بلباقة وحكمة بالتخلص من صالح جبر وكانوا متمنين له ذلك ويرون ان كثيرا من الدماء قد حقنت بعمله وهذا.

٤ - شجب الجميع عمل الشرطة بإطلاق نيران الرشاشات، وهناك كثير من المشاعر غير الودية بين الشرطة والجيش.

٥ - اعتقاد الجيش بأن المعاهدة تحتوي على مادة تتضمن ان الجيش يمكن استخدامه عبر البحار للمصالح البريطانية.

٦ - هناك اشاعات قوية تفيد ان رئيس أركان الجيش كان قد طلبت منه الحكومة استخدام القطعات ولكنه لم ينفذ ذلك وهدد بالاستقالة[٢].

بعد الغاء المعاهدة الجديدة استمرت المطالبة بوضع الاسس الجديدة للعلاقة مع بريطانيا وتأليف هيئة وطنية للمفاوضات، واتفقت اراء نواب المعارضة مع

---

(١) تقرير البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية في بغداد المرقم جي. سم. ال / دو/ ٦٤٩ في ٥ شباط ١٩٤٨ المرسل إلى وزارة الحرب في لندن. وثيقة غير منشورة مصورة ومودعة في مكتبة المؤرخ والباحث خليل إبراهيم الزوبعي.

(٢) تقرير البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية، المرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية بالبرقية المرقمة (٤٣) في الرباع من شباط ١٩٤٨. المصدر نفسه.

الاحزاب الوطنية في الدعوة إلى بناء العلاقة مع بريطانيا على اساس الندللند وبما يحفظ استقلال العراق التام، وكتبت جريدة لواء الاستقلال لسان حال حزب الاستقلال تقول: «ان هناك معاهدة ١٩٣٠ تلك المعاهدة البغيضة التي جعلت العراق ذنبا للأسد البريطاني، ماذا عملتم من اجل التخلص من قيودها وتحطيم اغلالها يا وزارة الشعب، اتفاقية السكك والميناء تلك الاتفاقية التي جعلت هاتين المديرتين بريطانيتين، وجعلت منها حكومة بريطانية مصغرة وسط دولة يقال عنها انها مستقلة، وهذه آبار النفط العراقية الغنية بمواردها اخبروني بربكم إلى أين تذهب الثروة الغنية؟ الم تذهب (يا وزارة الشعب) إلى جيوب الرأسمالية الاستعمارية؟ هل عملتم شيئا من اجل تلافي هذا الغبن الفاحش بحقوق الشعب العراقي؟ هذه (يا وزارة الشعب) الجيوش الجرارة من الخبراء والمستشارين والموظفين الإنكليز ماذا من أجل التخلص منهم وإرجاعهم إلى بلدهم؟ وهذه شركة التنوير والقوة الكهربائية التي تحكمت برقاب أبناء الشعب أكثر من ربع قرن ماذا عملتم من أجل فسخ عقدها وتلك معسكرات الذباب والشعيبة وغيرها والجيوش الإنكليزية المرابطة في طول البلاد وعرضها قولوا بربكم كيف السبيل لحلها...»[1]، وطالبت جريدة اليقظة الحكومة بتبديل المعاهدة أو تعديلها بما يلائم من الظروف التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية وأن تقوم بهذه المفاوضات وزارة قومية ائتلافية تمثل مختلف وجهات النظر القومية التي تشعر بالمسؤولية عن مستقبل هذه الأمة[2].

أستمر نواب المعارضة بالمطالبة بإعادة تنظيم العلاقة مع بريطانيا بما يتلائم والأوضاع الجديدة، لان المعاهدة استنفذت أغراضها وأصبحت غير ذات موضوع، لأنها تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة الذي ساوى بين دول الاعضاء كبيرها وصغيرها في السيادة، وأشار النائب عبد الكريم كنه إلى ان الحكومات العراقية انفردت بسياسة خارجية تقليدية لا يمكن ان تحيد عنها، وهي عدم التصرف في سياسة تضر نتائجها بالحليف الاكبر بريطانيا حتى ولو أدى ذلك إلى

(١) جريدة لواء الاستقلال، ٦ نيسان ١٩٤٨.

(٢) جريدة اليقظة، ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨.

هلاك العراق، اي ان سياسة العراق الخارجية تسير وفق معاهدة ١٩٣٠ العراقية البريطانية[١]. وخلال مناقشة مناهج وزارة جميل المدفعي عام ١٩٥٣ طرح النائب رمزي العمري وجهة نظر المعارضة عن المعاهدة العراقية - البريطانية وحددها بالأمور الآتية:

أولاً: ان الشعب العراقي يمقت أشد المقت المعاهدة العراقية - البريطانية نافذة المفعول لأنها مجحفة بحقوق العراق.

ثانياً: ان الشعب العراقي يكره ان تنتمي الحكومة العراقية إلى ميثاق الدفاع عن الشرق الاوسط لان الدول الكبرى التي تسعى لهذا الميثاق هي الدول المستعمرة التي أصابنا منها الاذى الكبير.

ثالثاً: ان الشعب العراقي ينظر إلى مستقبل فلسطين بألم مرير وانه يريد ان يعلم موقف هذه الحكومة من الاعتداءات المتكررة التي يشنها اليهود على المناطق العربية. كما انه يشجب ويستنكر الموقف البريطاني المعادي للقضية الفلسطينية[٢].

تابعت السفارة الأمريكية في بغداد موقف المعارضة البرلمانية من العلاقات العراقية - البريطانية، ويبدو من دراسة هذه التقارير، ان الولايات المتحدة كانت تعد العدة للحلول محل بريطانيا في العراق، ففي تقرير للسفير الامريكي مؤرخ في (١٧ حزيران ١٩٥٢) تحت عنوان: «نائب عراقي يثير قضايا جدلية في البرلمان» أشار السفير إلى السؤال الذي اثاره النائب محمد مشحن الحردان عن موقف الحكومة العراقية من المعاهدة الانكلو - عراقية، والإجراءات التي تعتزم اتخاذها لإنقاذ البلاد من سلاسل هذه القيود،ودعوته الحكومة إلى الغاء معاهدة عام ١٩٣٠. ويذكر السفير في تقريره بأن الحكومة كانت صامتة اتجاه هذا الاستفسار ويتوقع ان الضغط سوف يكون شديدا على بريطانيا خاصة فيما يتعلق بالقواعد الجوية في العراق[٣].

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٤٧٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٣) د.ك.و، ملف الوثائق الأمريكية، شؤون العراق الخارجية، لقطة رقم ٩٨٣ فلم ١٤، تقرير خاص من الصفارة الآمريكية ببغداد إلى وزارة الخارجية الأمريكية الرقم ١٢٦٥ في ١٧ حزيران ١٩٥٢.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا بأن الحكومات العراقية كانت قد انفردت بسياسة خارجية تقليدية لا يمكن أن تحيد عنها، وهي عدم التصرف في سياسة تضر نتائجها بالحليف الاكبر بريطانيا حتى ولو أدى ذلك إلى هلاك العراق، اي ان سياسة العراق الخارجية تسير وفق معاهدة ١٩٣٠ العراقية البريطانية.

انتقدت المعارضة النيابية سياسة بريطانيا تجاه القضية الفلسطينية، وحمايتها للدولة اليهودية، وخاصة بعد خطاب تشرشل، رئيس الوزراء في مجلس العموم البريطاني، الذي أوضح فيه انحياز بريطانيا ودعمها للكيان الصهيوني، بعد أن أبدى ابتهاجه وسروره بقيام دولة اسرائيل وقوة جيشها الذي يعده أقوى جيوش الشرق الأدنى، كما اوضح ان هدف بريطانيا المحافظة على قوة اسرائيل وإجبار العرب على توقيع الصلح معها[١].

أثار هذا التصريح غضب نواب المعارضة خلال مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ وهاجم النائب عبد الغني الدلي حكومة بريطانيا وأشار إلى ان تشرشل صهيوني استعماري قديم يضمر العداء للشعب العربي، وان هذه التصريحات لا تتفق مع أوليات الصداقة والحلف التي يفترض أن يكون بين العراق والدولة البريطانية، وطالب الحكومة العراقية بأن تحتج بشدة على هذه التصريحات. اما النائب صادق البصام فانه عد تصريحات تشرشل تحديا لشعور العرب وكرامتهم وفيه فصم لعرى التحالف والصداقة القائمة بين المملكة البريطانية المتحدة والدول العربية عامة، والعراق خاصة. وأشار إلى أن تشرشل ما كان ليجرؤ على هذا التصريح لو كان يتوجس خيفة من الحكومات العربية هذه. ثم دعا الحكومة إلى بذل كل ما في وسعها من جهود للحيلولة دون خروج هذه التصريحات إلى حيز التنفيذ[٢]. وطلب عدد من نواب المعارضة من الحكومة ان تقف موقفا حازما من بريطانيا وان تبدأ ذلك بإعلانها انهاء معاهدة ١٩٣٠ ومطالبتها بالجلاء وإخلاء القواعد العسكرية وإنهاء جميع عهود الصداقة المزعومة بين العراق وبريطانيا، وأشاروا إلى أن هذا التصريح يدل

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٤٥٢.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ٤٥٥.

على خطأ سياسة العراق الخارجية منذ تأسيس الحكم الوطني وأتهموا الساسة الذين تعاقبوا على حكم العراق بأنهم أشبه بالمغفلين لأنهم خدعوا بسياسة بريطانيا التي تظهر للعرب بأنها حليفة لهم في الوقت الذي تعمل فيه على تأسيس الوطن القومي لليهود في فلسطين وعدوا سياسة العراق الخارجية سياسة شاذة وطالبوا الحكومة بأن تعد هذا التصريح مبطلا لاتفاقية النفط وللمعاهدة العراقية - البريطانية ومهددا لكل المصالح الاقتصادية والثقافية وكل ماله علاقة ببريطانيا[١]. ويعلق لونكريك على تأثير موقف بريطانيا المؤيد للصهاينة بالقول: «ان مأساة فلسطين قد حطت، بصفة خطيرة (وليست مدهشة) من الاحترام والحنكة السياسية بل وحتى الشرف الذي كان يحظى به الغرب لدى الشعوب العربية»[*].

استمرت المعارضة في مجلس النواب بالضغط على الحكومة ومهاجمتها لعدم اتخاذها اجراء سريع للتصريحات، ففي الجلسة المنعقدة في (١٩ مايس ١٩٥٣) تقدم خمسة وعشرون نائبا من نواب المعارضة بمقترح إلى رئاسة المجلس يتضمن استنكار تصريحات المستر تشرشل - رئيس وزراء بريطانيا - جاء فيه: «علم المجلس النيابي العراقي بتأييد السير ونستون تشرشل المطلق للصهيونية، وعدائه الدائم للشعوب العربية والإسلامية.... وقرر المجلس النيابي العراقي في جلسته المنعقدة في (١٩ مايس ١٩٥٣) أن يبلغ معاليكم استنكاره لبيان الرئيس البريطاني وغضبه على السياسة التي أعلنها فيه». وبعد أن وضع المقترح بالتصويت قبل بالإجماع من أعضاء المجلس[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٥٧١ - ٥٧٥. النواب المتحدثون هم: - إسماعيل الغانم، محمد مشحن الحردان، شاكر ماهر، ذيبان الغبان، حسن عبد الرحمن، مسعود محمد، عبد الكريم كنه، أحمد النقيب.

(*) لونكريك، المصدر السابق، ص ٦٤٣.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ٢٥٩١ - ٣٥٩١، ص ٦٧٥. النواب الذين وقعوا هذا المقترح هم: - عبد الكريم كنه، داود الجاف، توفيق المختار، عبد الرزاق الحمود، محمد مشحن الحردان، عبد الحميد الهلالي، حسن المطيري، جميل صادق، رمزي العمري، عبد الجبار الملاك، أركان العبادي، فاضل الطالباني، عبد المحسن الجريان، عبد الغني الدلي، روفائيل بطي، شاكر ماهر، عبد الرزاق القيسي، ثامر السعدون، ذيبان الغبان، سامي باش عالم، عجة الدللي، عبد الرحمن الجليلي، حسن عبد الرحمن، عبد الرسول الخالصي، محمد طاهر النقشبندي.

وبإزاء اشتداد المطالبة بتعديل وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ أشار توفيق السويدي - وزير الخارجية - في جلسة مجلس النواب لعام ١٩٥٣ بأن المعاهدة ستنتهي عام ١٩٥٧ وستعمل الحكومة على تصفية ما بقي منها قريبا. فرد عليه نائب الدليم محمد مشحن الحردان بأن الدليل على عدم مغادرة القوات البريطانية العراق قبل انهاء مدة المعاهدة هو التوسع في انشاء الثكنات العسكرية والمطارات الجديدة[١].

وخلال مناقشة العريضة الجوابية لخطاب العرش في عهد وزارة فاضل الجمالي ١٩٥٤ فضح النائب اسماعيل الغانم التدخل في شؤون العراق والتجاوز على سيادته من خلال تدخل السفير البريطاني الذي أصبحت له الكلمة العليا في البلاد، اذ أنه يستطيع ان يتصل بأي فرد وأية هيئة وانه يراسل الدوائر الرسمية مباشرة وبدون تدخل وزارة الخارجية. فأجاب رئيس الوزراء - فاضل الجملي - موضحا بأنه لا يسمح بتدخل السفراء الاجانب في شؤون الدولة سواء أكانوا انكليزا أو أمريكانا أو روسا. فرد عليه النائب المذكور بأنه يتمنى على رئيس الوزراء بأن يفعل ذلك - ثم وجه لرئيس الوزراء سؤالا مهما جاء فيه: «ماذا يصنع لو أن ونستون تشرشل - رئيس وزراء بريطانيا - أرسل اليه انذارا خلال مدة معينة، وإلا كان حرا في احتلال البلاد، ماذا يفعل فخامته هل يستطيع أن يقاوم القوات المتمركزة في قاعدتي الحبانية والشعيبة[٢]. وعلق على مناهج الحكومة الوارد في خطاب العرش بأنه تحدث عن التمسك بميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية، وأغفل ذكر معاهدة ١٩٣٠ التي سينتهي مفعولها في (١٢ تشرين الأول ١٩٥٧) وطالب رئيس الوزراء - فاضل الجمال - بإلغاء معاهدة ١٩٣٠ التي أصبحت مخلة باستقلال العراق ومهينة لكرامته، مقتديا بمصر الشقيقة التي الغت معاهدة ١٩٣٦ وطردت الإنكليز[٣]. وطالب النائب توفيق المختار - نائب بغداد - بإلغاء معاهدة ١٩٣٠ لعدم ايفاء بريطانيا بتعهداتها تجاه تسليح الجيش العرقي وفق ما

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٦٠٦.
(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ١٤١.
(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ١٤٢.

جاء بالملحق الخاص بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية. ونبه الحكومة من الاعتماد على المساعدات الخارجية في تسليح الجيش العراقي بل يجب أن يتم التسليح من العراق[١].

اشتد نقد المعارضة النيابية للحكومة البريطانية ومقاومة الوجود البريطاني وكل ما خلفته بريطانيا في العراق، وفي الجلسة الثانية عشرة لعام ١٩٥٤ طالب النائب سامي باش عالم – نائب الموصل – برفع تمثال مود الذي عده رمزا للذل والعبودية، وأجاب رئيس الوزراء – فاضل الجمالي – بأن التمثال من الاثار التاريخية وأشار إلى أن تلك الاثار تبقى في العالم، سواء أكانت الدولة صديقة أو غير صديقة. وأكد للمجلس على ان العلاقات بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية طيبة. ورد عليه النائب سامي باش عالم: «بأن هذا التمثال يبرر أحتلال الإنكليز للعراق، وإذا كان تمثالا تأريخيا فأثره سيء على الكرامة وجرح بليغ في قلب الشعب، وان الشعب العراقي يؤيد وجوب رفع هذا التمثال لأنه يعتبر تمثال الذل والعبودية والاستعمار، وأن على الحكومة أن تأخذ برأي الحكمة وترفعه فتشارك الشعب بإحساسه»[٢]. وعند تشكيل نوري السعيد لوزارته الثانية عشرة في (٣ آب ١٩٥٤) وسعيه إلى زيادة التعاون مع بريطانيا[٣]، طالب نواب المعارضة بإلغاء معاهدة ١٩٣٠، فرد نوري السعيد على المعارضين زاعما بأن حكومته سوف تنهي المعاهدة قبل وقتها مشيرا إلى أن للحكومة عدة طرق كانت قد توصلت اليها. ووعد المجلس بأنه سوف يتقدم في شهر شباط أو آذار القادمين ببيان واضح على الطريقة التي توصله إلى هذه الغاية[٤]. كما دافع عبد الرسول الخالصي وزير الشؤون الاجتماعية، زاعما أن نوري السعيد منذ توقيعه معاهدة ١٩٣٠ وضع نصب

(١) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٣) من مظاهر زيادة هذا التعاون في مختلف المجالات ما قدمته وزارة المعارف العراقية من لائحة إلى مجلس النواب، « لائحة صندوق مشاريع ثقافية واجتماعية » التي جاء في مادتها الأولى « يؤسس صندوق الصدداقة البريطانية – العراقية، وعلى أساسه تقدم بريطانيا منحة للعراق ب (١٥٠) ألف دينار لكي تفتح الحكومة العراقية مكتبات يشرف عليها موظفون بريطانيون، وأن تصرف هذه المبالغ بتوجيه من بريطانيا.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦، ص ص ١٨٨ – ١٨٩.

عينة السعي في سبيل الغائها والتخلص منها[١]. وحقيقة الأمر ان نوري السعيد بقي يماطل في الحفاظ على المصالح البريطانية في معاهدة ١٩٣٠ إلى أن حقق البديل لها وهو حلف بغداد الذي كان أشد وطأة من بنودها.

٢ ـ موقف المعارضة النيابية من المعاهدة والعلاقات مع تركيا

قوبلت معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين العراق وتركيا في الأول من حزيران عام ١٩٤٧[٢]. بهجوم شديد من المعارضة النيابية والأحزاب السياسية والصحافة الوطنية، فأوضحت الاحزاب بأن الغاية من المعاهدة توريط العراق في تكتلات دولية لا مصلحة له فيها، وان نصيبه منها الخسران من الناحيتين الوطنية والقومية، وهاجمت المعارضة الوطنية تركيا ووصفها بأنها «جندرمة الاستعمار البريطاني الشرق الاوسط» وأوضحت مطامعها في البلاد العربية واغتصابها للواء الاسكندرونة بمساعدة الاستعمارين البريطاني والفرنسي[٣].

هاجم نواب المعارضة باسم الجبهة الدستورية البرلمانية المعاهدة وملحقاتها موضحين بأن أغلب أحكامها تتضمن الغرم للعراق والغنم لتركيا، وأشارو إلى ان التقرب من أنقرة ضد المصالح العربية بأنه يتعارض مع ميثاق الجامعة العربية، وعدوا التحالف العراقي ـ التركي هو اسوأ جريمة ترتكبها الحكومة لأنه يتضمن اعتراف العراق بعائدية لواء الاسكندرونه السوري إلى الاتراك، وهذا ما يخالف ميثاق الجامعة العربية وسياسة العراق القومية، وأوضح نواب المعارضة أيضا أن المعاهدة ترمي إلى ترسيخ أقدام الاستعمار في العراق، وتمس حقوق الاكراد الساكنين على الحدود ([٤]). وناقش النائب نجيب الصائغ عضو الجبهة الدستورية البرلمانية المعارضة مواد اللائحة التي أكد فيها على تعارضها

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، ص ١٣٩.

(٢) للاطلاع على نصوص المعاهدة والبروتوكلات الملحقة بها ينظر، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارت، ج٧، ص ص ٥٥ ـ ٨٧.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ٤٦٧.

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ص ٣٨٨ ـ ٤٢٢.

مع المصلحة العربية، وأشار إلى المادة المنفردة من الملحق الخاص بالأمور الكمركية التي نصت على أن يتبادل العراق وتركيا التسهيلات اللازمة في مينائي البصرة والاسكندرونة، وهو اعتراف صريح من جانب العراق بأن الاسكندرونة ملك لتركيا كما يملك العراق البصرة. وعلق على المادة الثالثة من المعاهدة التي تنص «بأن يسدي كل من الفريقين للآخر تأييدا وتعاونا في السياسة التي سينتهجها ضمن ميثاق الأمم المتحدة» وهذا النص يلزم العراق بأن يصوت بجانب تركيا عند عرض أي خلاف بين تركيا وسوريا مثلا أو أية دولة عربية أخرى. وبذلك يكون العراق قد خالف ما أرتبط به بموجب ميثاق جامعة الدول العربية، حيث نصت المادة الثانية على تعاون الدول الموقعة على هذا الميثاق وتنسيق خططها السياسية لصيانة استقلالها. وعلى هذا الاساس تصبح أحكام هذه المعاهدة متناقضة وميثاق جامعة الدول العربية. وأشار الصائغ إلى البروتوكول رقم (١) الملحق بالمعاهدة والخاص بتنظيم المياه بين دجلة والفرات والقاضي بإنشاء السدود في الأراضي التركية دون انشائها في الأراضي العراقية ونبه إلى خطورة نتائج ذلك في المستقبل من النواحي السياسية والعسكرية والفنية. وناقش أيضا الملحق الاقتصادي رقم (٥) بشأن الأمور الكمركية بين الدولتين. وأوضح بأن هذا النص وضع لمصلحة تركيا[١].

ناقش نواب المعارضة بنود المعاهدة والبوتوكولات الملحقة بها، وأوضحوا تعارضها ومصلحة الحكومة العراقية والأقطار العربية لذلك قرروا معارضتها بشدة وانتقادها بقوة. وكانت الصحافة التركية والصحافة العراقية المؤيدة للحكومة تتعاونان من أجل محاربة الاصوات المعارضة داخل مجلس النواب في الاعلام الخارجي والأعلام الداخلي اذ كانت الصحف التركية تسمي النواب الذين عارضوا المعاهدة العراقية – التركية بـ«المشعوذين والمشردين» وأن مديرية الدعاية في العراق تترجم ذلك وتوزعه على الصحف العراقية المؤيدة للحكومة لنشره[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٤١٢ – ٤١٣ ؛ نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ٢٠.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٩٧١.

وأجاب رئيس الوزراء على انتقادات المعارضة، زاعما ان المعاهدة لا تعارض ميثاق الجامعة العربية وليست مضرة بمصالح العراق الذي يحتاج إلى مثل هذه المعاهدة لتوطيد علاقاته مع جيرانه ليس لخير العراق فحسب وإنما لخير العرب وفائدتهم جميعا ونفى أن تكون المعاهدة موجهة ضد الاكراد[١]. وبعد أن وضعت هذه المعاهدة في التصويت وافق المجلس على قبولها بالأكثرية.

يخلص الباحث إلى أن هدف العراق وتركيا ومن خلفها بريطانيا من عقد هذه المعاهدة كان السعي لإيجاد كتلة قوية في المنطقة لتكون نواة لكتلة أكبر معادية للاتحاد السوفيتي تضم في النهاية الاقطار العربية والدول المجاورة لها. فضلا عن ذلك فان العراق وتركيا كانا يرميان من وراء ذلك بالقضاء على الحركات الكردية في حدود البلدين.

استمرت المعارضة بنقد سياسة الحكومة تجاه تركيا، وأشارت إلى المواقف التركية المتعارضة مع المصالح القومية، وحدد النائب عبد الرزاق القيسي، في مجلس النواب لسنة ١٩٥٣ الموقف التركية تجاه القاضيا العربية بالأمور الآتية:

١ ـ تكتل تركيا مع الدول الاستعمارية لإسقاط مشروع القرار الخاص بتونس حينما جرى التصويت على مشروع القرار الخاص بتونس في اللجنة السياسية للأمم المتحدة.

٢ ـ انها اعترفت بإسرائيل المزعومة كما ان لها علاقات تجارية كبيرة مع اسرائيل حتى انها أصبحت مركزا خطيرا للتهريب.

٣ ـ أيدت صحفها بكل قواها المعاهدة الحربية المعقودة بين المملكة الليبية وبريطانيا.

٤ ـ اقتطعت لواء الاسكندرونة العربي من سوريا.

٥ ـ تناهض جلاء القوات البريطانية في قناة السويس والعراق.

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٤٢٢ ـ ٤٢٦.

٦ - تهاجم مواقف البلدان العربية الراغبة بالحياد في صراع الكتلتين الشرقية والغربية.

وطالب النائب الحكومة بالاتصال بالسلطات التركية، وإفهامها الغاء الاتفاق التجاري المعقود بين العراق وتركيا لمواقفها أنفة الذكر وأشار إلى المفاوضات التي كانت تدور بين تركيا والباكستان[١]، وطالب الحكومة الابتعاد عن النشاط الدائر عن هذا الحلف العسكري بينهما الذي يرمي إلى ربط العراق وايقاعه في فخ الخطر وتهديد كيانه[٢].

وعلى الرغم من كل الانتقادات التي كانت المعارضة قد وجهتها للحكومة عن سياستها الخارجية وعلاقتها مع تركيا نجد ان رئيس الوزراء - فاضل الجمالي - كان قد أكد على تقوية العلاقات مع تركيا وليس اضعافها وقال: «إذا كانت تركيا سارت بعيدا عن العرب فلا بد من كسبها وإرجاعها إلى الاخوة العربية والإسلامية، وإنها وان أتبعت سياسته الحاضرة، فإنها لابد أن ترجع إلى صداقتها مع العرب»[٣]. ازداد التقارب مع تركيا بعد تأليف وزارة نوري السعيد الثانية عشرة في (٣ آب ١٩٥٤) التي وضعت في مقدمة أهدافها توقيع ميثاق للتعاون مع تركيا ليكون مقدمة لميثاق يجمع الدول الإسلامية المجاورة للعراق وبريطانيا، وقد وقع في بغداد الاتفاق الخاص بين العراق وتركيا في (٢٤ شباط ١٩٥٥) وقعه عن الجانب التركي رئيس الوزراء - عدنان مندريس - ووزير الخارجية - كوبرللو - بالنيابة عن حكومتهما، ووقعه عن الجانب العراقي، نوري السعيد - رئيس الوزراء - وبرهان الدين باش أعيان - الوزير بلا وزارة[٤].

وفي الجلسة الثامنة والعشرين في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ المنعقد

(١) وقعت تركيا والباكستان اتفاق دفاع مشترك بينهما في عهد وزارة الجمالي الثانية عرف بالحلف التركي الباكستاني وجرت محاولات لادخال العراق عضوا ثالثا في هذا الحلف.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٥٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٣٤.

(٤) عبد الرزاق الحسني، أحداث عاصرتها، ص ٣٤٧ ؛ جريدة الزمان، ٢٦ شباط ١٩٥٥.

في (٢٦ شباط ١٩٥٥) قدمت الحكومة لائحة قانون تصديق ميثاق التعاون بين العراق وتركيا، وفي بداية الاجتماع، ألقى نوري السعيد - رئيس الوزراء - خطابا مطولا أوضح فيه فائدة هذا الاتفاق للجانب العراقي، وعدم تعارضه مع ميثاق الدول العربية، وأشار إلى أن الميثاق تألف من ثمان مواد، نصت مادته الأولى على تعاون العراقيين لغرض صيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما، ونصت المادة الثانية على تحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها، والثالثة على امتناع كل من الطرفين عن التدخل في الشؤون الداخلية لكلا منها، والرابعة على احتفاظ كل منهما بما يرتبط من التزامات دولية، والخامسة على دعوة أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلم والأمن في المنطقة للانضمام إلى الاتفاقات، والسادسة على تشكيل مجلس دائم للعمل ضمن نطاق الاتفاق، والسابعة على اعتبار مدة الاتفاق خمس سنوات قابلة للتمديد، أما المادة الثامنة فتنص على تبادل وثائق الابرام في أنقرة بأسرع ما يمكن[١].

قوبلت هذه الاتفاقية بالمعارضة في المجلس، التي طالبت تركيا بتحديد موقفها من القضايا الحيوية ولاسيما قضية فلسطين، وتصفية مشاكلها مع سوريا[٢]. وانتقد النائب حسن عبد الحمن الحكومة لطلبها الاستعجال في مناقشة الميثاق، وأشار إلى ان المذاكرة بموضوع خطير كهذا يتطلب مهلة للرجوع إلى نصوص المعاهدة التركية - العراقية لعام ١٩٤٦، اذ لا مسوغ للاستعجال في مناقشة هذه اللائحة، ولانعدام جو الحرية للصحافة لانتقاد الميثاق، وكذلك لتعطيل الاحزاب لإبداء رأيها في موضوع كهذا. وقال بأن هذا الميثاق غامض ومبهم وموضوع التعاقد فيه مجهول، والغموض واضح من العبارات التي صيغ بها، وأوضح تناقض الميثاق مع الضمان الجماعي العربي، ونبه الحكومة على أن هذا الميثاق يضر بكتلة العرب، وان الضمان الجماعي العربي أصلح من اي اتفاق أجنبي[٣].

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ٥٨٢ ؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص ٢٤٩.

(٢) محاضر مجلس النواب، المصدر نفسه، ٥٨٥.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ٥٩٢.

وهاجم النائب اسماعيل الغانم الميثاق العراقي - التركي وذكر الحكومة بمواقف تركية المعادية للعرب وقال: «عند ابرامنا الميثاق سنقف موقفا صريحا معاديا لمعسكر لا يمكن ان نتجاهل قوته وننضم انضماما صريحا وواضحا لمعسكر لا يمكن تجاهل قوته أيضاً، ولكن ما هي الفائدة من الانضمام إلى أحد هذين المعسكرين هل هناك ما يضمن سلامتنا مع احتفاظنا بحريتنا واستقلالنا كأمة ذات سيادة[1]. وبعد وضع قانون الميثاق للتصويت وافق علية (١١٢) نائبا وخالفه (٤) نواب من مجموع المصوتين البالغ (١١٦) نائباً[2].

ولابد من القول أن المعارضة النيابية والحزبية والصحفية، كانت دائمة التأكيد على ضرورة المطالبة بالضغط على تركيا لتعديل سياستها تجاه القضايا العربية، وتطبيع علاقاتها مع سوريا، واتخاذ موقف واضح تجاه القضية الفلسطينية.

٣ - موقف المعارضة النيابية من سياسة العراق الخارجية والأحلاف والتكتلات

تعرضت سياسة العراق الخارجية بصورة عامة إلى انتقادات المعارضة النيابية، وتناولت هذه الانتقادات أولا وزارة الخارجية والموظفين العاملين فيها ، ودعت المعارضة مرات عدة إلى تصفية الوزارة من العناصر غير الصالحة وذلك بإدخال عناصر مقتدرة وفعالة لمعالجة وإصلاح سياسة البلاد الخارجية ، واعتماد النوعية في التعيين بتشكيلات الوزارة وذلك لان التمثيل الخارجي له مقاييس وكفايات خاصة وعدم ألاكثار من الموظفين، لان ذلك يثقل كاهل الدولة بالنفقات العالية ويربك الوزارة، وأشاروا إلى أن التمثيل الخارجي للعراق ضعيف جدا ويعوزه الفن والتنظيم والدهاء السياسي[3]. ووصف النائب اسماعيل الغانم، وزارة الخارجية بأنها اسم بلا مسمى وان موظفيها من أتعس أنواع العناصر للتمثيل الدبلوماسي. وتسأل عن سبب وجود وزارة للخارجية والعراق ما زال يخضع لمشورة الإنكليز.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٥٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٩٥.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ص ٢٣٢ - ٢٣٤.
النواب المتحدثون هم:عبد الجبار الجومرد، وعز الدين ملا وعبد الرحمن الجليلي وأركان العبادي.

وطالب في ختام حديثة بإعادة النضر في تشكيلات الوزارة وخاصة من يمثلون العراق في السلك الدبلوماسي، وأيده بذلك عدد من النواب كان من بينهم عز الدين النقيب الذي دعا إلى الالتفات إلى موضوع التمثيل الدبلوماسي ومراعاة الكفاية والمقدرة في التعيين دون النظر ألى هذا وذاك ومراعاة ألأمور ألشخصية في ذلك[١] وتناولت الانتقادات ثانية أسس السياسة الخارجية العراقية فأوضح النائب محمد مشحن الحردان بأن سياسة العراق الخارجية تخضع لأهواء وتوجيهات أجنبية بعيدة كل البعد عن مصلحة البلاد، وأشار إلى أن جميع السياسيين الذين تولوا الحكم في هذه البلاد يوجهون سياسة البلاد الخارجية وفقاً لتلك التوجيهات التي تأتيهم من الغرب[٢]. وشارك في هذا الرأي النائب توفيق المختار الذي وصف الحكومة العراقية بأنها غير موفقة في سياستها الخارجية، لذلك أصبح العراق في عزلة عن الوطن العربي وعن المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي ايضا[٣]. وأتهم النائب اسماعيل الغانم الخارجية بالتبعية للسياسة البريطانية وإنها تسير بتوجيه من بريطانيا من خلال المشاور المستخدم بأسم المشاور الحقوقي[٤]. وانتقد النائب فائق السامرائي سياسة العراق الخارجية بشدة بقوله: «لم تعرف ماهية سياستنا الخارجية وأين مكان مصالحنا الحيوية في هذه السياسة المرتجلة»[٥]. وفي الاتجاه نفسه تحدث النائب محمد مهدي كبة متسائلا بقول: «هل للحكومة العراقية سياسة خارجية لا تستوحيها من سياسات أجنبية؟ وهل ان هذه السياسة مستوحاة من وحي مصالحها الوطنية والقومية بما يضمن أمن هذه البلاد وسلامتها

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ص١٨٨ - ١٨٩.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٤٥٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ص٦٨٦ - ٦٨٧.

(٤) في معرض انتقاده لوزارة الخارجية أوضح النائب إسماعيل الغانم أنها أنشئت في سنة ١٩٣٢ بعد دخول العراق عصبة الأمم، وبقيت هذه المؤسسة التي هي مظهر للاستقلال والقوة للدولة كشعبة من السفارة البريطانية إذ أختير لها موظفون لاكفاءة لهم وبقيت السيطرة البريطانية عليها إلى أن جاءت حرب سنة ١٩٤١ ففرضت بريطانيا على الحكومة استخدام مشاور بريطاني بأسم مشاور حقوقي في وزارة الخارجية. المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ١٨٦.

(٥) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٣١٩.

وتحفظ حقوقها ومصالحها؟» وأجاب النائب بالنفي مشيرا إلى انه ليس للعراق سياسة خارجية مستقلة كما هو في الدول المستقلة ذات السيادة، وإنما هو سائر في فلك السياسة البريطانية متجه معها إينما اتجهت، مما أفقد العراق سمعته السياسية ومكانته الدولية وحرمه من الانسجام مع شقيقاته الدول العربية. وذكر في ختام حديثة «ان بريطانيا ليس لها أصدقاء دائمين وليس لها أعداء دائمين وإنما لها مصالح دائمة» وناشد الحكومة ورجال السياسة في العراق للاستفادة من ذلك في التعامل مع بريطانيا[١].

حاولت المعارضة ان تضغط على الحكومة لوضع أسس ومنطلقات للسياسة الخارجية العراقية تعتمد على الاستقلالية والموازنة في العلاقات الدولية، وان تكون مبينة على مصالح العراق الجوهرية، وتؤدي إلى مساندة قضايا النضال القومي، بحيث يكون الموقف من القضية الفلسطينية معيارا للعلاقات مع الدول الاجنبية، ووفق هذه التصورات تحركت المعارضة داخل المجلس النيابي في اثناء مناقشة لائحة قانون انضام العراق إلى معاهدة الصلح مع إيطاليا عام ١٩٤٨، عبر نواب المعارضة عن دهشتهم واستغرابهم من سياسة الحكومة الخارجية لمخالفتها للقواعد الدولية، وذلك لان الحكومة العراقية أعلنت الحرب على ايطاليا بناء على طلب حليفتها بريطانيا يراد الآن منها الاشتراك في هذه المعاهدة الموقعة قبل سنتين دون أن يعرف النواب مغزاها ولا حتى الاطلاع على بنودها[٢]. وعد النائب عبد العزيز القصاب اشتراك العراق في هذه المعاهدة مضرا ومجحفا بحقوق البلاد وطلب من وزارة الخارجية التريث.

وانتقدت المعارضة النيابية هيئة الأمم المتحدة لانحيازها إلى جانب الصهاينة بتأثير الدول الكبرى، واستثمر النواب مناسبة مناقشة لائحة قانون ابرام الاتفاق الأساسي بشأن المساعدات الفنية المعقودة بين العراق والأمم المتحدة لمهاجمة

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ٦٢٨.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٣١٨.

هيئة الأمم المتحدة واتهموها بأنها خاضعة للنفوذ الصهيوني[(١)]. ووصف النائب حسن عبد الرحمن هذه الاتفاقية بأنها في غير صالح البلاد والأمة العربية وقال: «ان هذه الاتفاقية في ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب» ورفضها رفضا شديدا[(٢)]. وأعرب النائب رمزي العمري عن دهشته من اهتمام الحكومة بهيئة الأمم رغم مواقفها العديدة في غير صالح العرب وقال: «لماذا تهتم الحكومة بهيئة الأمم هذا الاهتمام الكبير، ولماذا تحاول أن تتمسك بمعاونة هيئة الأمم المتحدة. أليس هذه هي التي خذلت العرب في قضية فلسطين؟ أليست هي التي خذلت العرب في المغرب العربي؟ أليست هذه الهيئة هي التي لها القدح المعلى في تكوين دولة إسرائيل؟ لماذا تحرص كل الحرص على أن تساعدنا هذه الهيئة في الأمور الفنية» وختم حديثه بالقول: «إن كل خبير ترسله هيئة الأمم إلى العراق باسم المساعدات الفنية انما هو عين من عيون الاستعمار في هذا البلد». وطلب من الحكومة أن تستعين بخبراء من الدول الاجنبية الاخرى. وبعد نقاش حاد وضعت اللائحة للتصويت وقبلت بالأكثرية بعد أن خالفها خمسة عشر نائباً[(*)] [(٣)].

وأولت المعارضة اهتماما خاصا بالعلاقات مع الدول المجاورة والدول الإسلامية وبلدان العالم الثالث، ووقفت بجانب حركات التحرر الوطني للتخلص من السيطرة الاستعمارية، ففي الوقت الذي سعت فيه المعارضة إلى توطيد العلاقات مع ايران، لكنها انطلقت من الحرص على المصالح الوطنية العراقية، وطالبت الحكومة بعدم التهاون في حقوق العراق الإقليمية، ونبه بعض النواب على التجاوزات الايرانية على المياه المشتركة بين العراق وإيران في نهر الوند، وذلك بحفر جدول من قصر شيرين إلى خسروي بالقرب من خانقين، الذي سيؤثر

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ص٥٨١ - ٥٨٢.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٥٦١.

(*) تتضمن هذه اللائحة ارسال خبراء أجانب لتقديم المساعدات الفنية والعمل في الوزارات كمستشارين

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٩١. النواب المخالفون هم: أحمد حافظ، توفيق السمعاني، جياد الشعلان، سامي باش عالم، شاكر ماهر، طاهر النقشبندي، عارف قفطان، عبد الجبار الجومرد، رمزي العمري، عبد الرزاق الحمود، عبد الرزاق القيسي، عبد الكريم كنه، محمد مشحن الحردان، محمود بابان، عبد الرزاق الشيخلي

في بساتين ومزارع خانقين واستغربوا من عمل ايران مع انضمامها إلى ميثاق بغداد. ثم طالب الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لمنع تجاوز ايران على حقوق العراق الدولية في نهر الوند[١].

وأيدت المعارضة نضال الشعب الاندنوسي المسلم ضد الاستعمار الهولندي والحفاظ على استقلاله الوطني فتقدم (١١) نائبا بمقترح في الجلسة الاعتيادية السادسة لعام ١٩٤٨ طالبوا فيه من مجلس النواب تقديم احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الهولندية بسبب اعتدائها على الجمهورية الاندنوسية[٢]، وجاء في المقترح: «نظرا للاعتداء الغادر الذي ارتكبته هولندا ضد الجمهورية الاندنوسية التي اعترفت بها الحكومة العراقية ودول الجامعة العربية، مما أثار شعور شعوب العالم الحرة، وأحدث هزة كبيرة في الضمير العالمي فإننا نقترح أن يقوم المجلس العالي بتقديم احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الهولندية بسبب اعتدائها على دولة شرقية مسلمة تكافح في سبيل حريتها». وقد أيد مزاحم الباجة جي - رئيس الوزراء - هذا المقترح وعرض على المجلس وحصلت الموافقة عليه بالإجماع[٣].

وركزت المعارضة على العلاقات مع الولايات المتحدة التي بدأ نشاطها يزداد في العراق في بداية الخمسينات، وكانت المعارضة تقف بشدة ضد زيادة التعاون مع الولايات المتحدة لتأييدها السافر والمكشوف للكيان الصهيوني وموقفها ضد المصالح العربية، فأثناء مناقشة لائحة تصديق الاتفاق العام للتعاون بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية[*]، شكك النائب فائق السامرائي ممثل حزب الاستقلال بنوايا الولايات المتحدة، وحذر الحكومة من خططها وأساليبها

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ٤١٩.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٨١٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ص٨٠ - ٨١. النواب أصحاب المقترح هم: جعفر البدر، حسين جميل، إسماعيل الغانم، ذيبان الغبان، عبد الرزاق الشيخلي وعبد الرزاق الحمود، محمد حديد، يوسف المولى، عبد الرحمن الجليلي، عبد الرزاق الظاهر، نجيب الصائغ.

(*) تضمن الاتفاق المذكور ارسال خبراء أمريكان لدراسة الحالة الاقتصادية في العراق وتقديم التقارير عن النواقص الموجودة في هذا الجانب ليتسنى للحكومة معالجتها.

الاستعمارية، وعبر عن رأي الحزب الذي ينتمي اليه بقوله: «يرى الحزب الذي أتشرف بالانتماء اليه أن يكون العراق حذرا جدا في أمر هذه الاتفاقية»، وحذر أيضا من أن تكون هذه اللائحة البداية لبسط نفوذ أجنبي أمريكي جديد[١].

وانتقد اللائحة نائب الدليم محمد مشحن الحردان الذي ذكر المجلس بأن الحكومة الأمريكية هي التي وطدت اركان اسرائيل بملايين الدولارات التي أغدقتها ومازالت تغدقها، وأشار إلى ان العراق لا يحتاج إلى هذه الصداقة التي تقدمها أمريكا، وان الشعب العراقي مستعد لدفع ضريبة عوضا عن هذه الصداقة[٢].

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة الأمريكية بدأت تتقرب إلى العراق[٣]، وسعت لتقديم القروض والمساعدات من أسلحة وغيرها وذلك لإنجاح خطة الدفاع المشترك التي تريد تنفيذها في المنطقة، الأمر الذي حفز نواب المعارضة إلى طرح أسئلتهم واستفساراتهم عن نوع المساعدات وعن التعهدات التي ستلزم بها حكومة العراق لقاء هذه المساعدات[٤]. ونبه النائب طارق العسكري - نائب العمارة - على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المزدوجة التي تتقرب فيها للعراق بالوقت الذي تغدق المساعدات العسكرية والمالية لإسرائيل، وطالب الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لمجابهة العمل غير الودي من جانب الحكومة الأمريكية[٥]. وطالب النائب صادق البصام من وزير الخارجية - موسى الشابندر - أن يزيل الغموض في التصريح الذي ادلى به في القاهرة، وناشد البصام الحكومة العراقية بان ترفض المساعدات الأمريكية هذه وأن تسعى للحصول على هذه الاسلحة من بريطانيا وأمريكا بدراهم عراقية[٦].

---

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ٩١٩.
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ٩٢٠.
(٣) للاطلاع على المساعدات الأمريكية للعراق وشروطها انظر د. جعفر عباس حميدي، العراق وسياسة الدفاع المشترك والأحلاف الغربية، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٣٣ لسنة ١٩٨٧، ص ص٨٠ - ٨٢.
(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٢٠٠.
(٥) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ٤٨٥.
(٦) المصدر نفسه، ص ٨٩.

وفي مجال السعي لإقامة التكتلات والأحلاف الغربية في المنطقة كان موقف المعارضة واضحا في الدعوة إلى الحياد، ففي فترة مبكرة تنبهت المعارضة النيابية إلى مخاطر التكتلات الاقليمية والدولية، فدعا النائب محمد رضا الشبيبي الحكومة إلى اتباع سياسة الحياد في الاسبوع الأول من شهر مايس ١٩٤٨ وانتقد سياسة وزير الخارجية - فاضل الجمالي - الذي كان يسعى للانضمام إلى ميثاق الشرق الاوسط على أساس استحالة الوقوف على الحياد. فرد الشبيبي على آراء الجمالي وحججه وآرائه مستعينا في ذلك بتجارب الماضي ومؤكدا ضرورة تبني سياسة محايدة وأستشهد ببعض الدول التي بقيت على الحياد بعيدا عن النزاعات الدولية مثل اسبانيا والهند. وفي السياق نفسه انتقد فكرة تفضيل المعسكر الغربي على المعسكر الشرقي وأشار إلى انه لا مصلحة للعراق بتفضيل أحد المعسكرين[1]. وفي الجلسة الثانية والأربعين لعام ١٩٥٠ هاجم النائب محمد مهدي كبة سياسة العراق الخارجية وبالأخص نوري السعيد - رئيس الوزراء - ورجاله الذين عدهم مدرسة تقليدية ثابتة ترمي في الأكثر ان توجه سياسة هذه البلاد في أركان السياسة البريطانية بشكل غير علني. وان نوري السعيد في كل الادوار التي تولى فيها رئاسة الوزراء الخارجية ووزراء الخارجية أو ساهم في الوزارات كان (يلف ويدور) لتحقيق هذه السياسة حسب مقتضيات الظروف والأحوال، ثم أبدى هذا النائب استغرابه عن سياسة الحكومة المتناقضة بين القول والفعل فهي تدعي شيئا وتقوم بشيء مختلف تماما[2]. وفي الجلسة نفسها هاجم النائب محمد مشحن الحردان السياسة الخارجية للحكومة لمعاداتها لدول الكتلة الشرقية وإتباعها سياسة استعمارية غربية وقال: «ان الواجب يدعونا إلى مراعاة مصلحة البلاد» وطالب الحكومة الاجابة على الأسئلة الآتية:

١ - من هو عدو هذه الأمة؟ ومن هي الدول المحتلة لهذا البلد الكريم التي تستنزف خيراته وتتنعم فيها؟.

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٥٦٨.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ص٧١١ - ٧١٣.

٢ ـ من هي الدول التي جلبت العصابات الصهيونية التي اقتطعت اعز جزء من ديارنا المقدسة كما جاء في خطاب العرش.

٣ ـ هل من المصلحة والمنطق ان نعادي دولا ليس محتلة لأي جزء من بلادنا لأجل سواد عيون دولة ناصبتنا العداء باحتلالها لبلداننا من المحيط الهندي حتى الاطلسي ووقفت ولم تزل تقف حجر عثرة في سبيل تقدم بلادنا وازدهارها؟.

٤ ـ أية مصلحة لنا وأية سياسة سليمة لنا في معاداة تلك الكتلة؟[١].

رد نوري السعيد على المعارضة الداعية إلى الحياد بشدة وقال: «ان التاريخ يلعنني إذا ما انقدت إلى مشاعر الجماهير وفضلتها على المصلحة الوطنية، فبالنسبة لقطر صغير يكون الحياد كارثة له، والعراق ليس بقادر على منع الشرق والغرب عسكريا أو على استثمار نفطه بنفسه، وإذا ما حاولنا ان نكون محايدين فان نفطنا سيظل تحت الارض وسننشر الفاقة في الارض وربما سننشر الشيوعية»[٢].

استمرت المعارضة النيابية بمطالبتها بتطبيق سياسة الحياد والابتعاد عن التكتلات والصراعات الدولية ونشر النواب الذين استقالوا من البرلمان في آذار ١٩٥٠ سلسة من المقالات في الصحف الوطنية للدعوة إلى الحياد ونبذ التكتلات الدولية[٣]. وفي (١٩ اذار ١٩٥١) وقع عدد من نواب المعارضة وعدد آخر من الوطنيين العراقيين بيانا أعلنوه إلى الشعب العراقي اسموه (بيان الحياد) طالبوا فيه بعدم الانضمام إلى أحد المعسكرين واللجوء إلى السلم وجاء فيه: «... ان أعظم نعمة نبتغيها هي نعمة السلام والتخلص من الاستعمار، والتمتع بحياة سياسية حرة، والحصول على الاستقلال كامل غير منقوص، وضمان تمتع الشعب العراقي بحقوقه الدستورية التي مازال محروما من التمتع بها. ورغبة منا

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص ص٥٦ ـ ٥٧ ؛
Foreign News “Timee (The weekly Magzine) , IRAQ , The pash ; Vol.LXIX. NO. 24 - 1957

(٣) مؤيد الونداوي محرر ومترجم، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨، (بغداد ـ ١٩٩٢)، ص ١٣٠.

في تحقيق ذلك نعلن ان الانحياز إلى أية كتلة من الكتلتين المتنازعتين سواء أكان ذلك في الحرب الباردة القائمة بينهما، أو الاصطدام المسلح الذي يحتمل أن يقوم، مما يعرض البلاد العربية عامة، والعراق خاصة، إلى أخطار جسيمة تجلب إلينا الكوارث والدمار، وتلقي بأبنائها إلى التهلكة أو قد يؤدي بكياننا في سبيل مطامع استعمارية لا شأن لنا بها... والشعب العراقي راغب كل الرغبة في التعاون مع الشعوب العربية الاخرى وجميع الشعوب المحبة للسلام، لتأليف جبهة تقف من هذا الصراع القائم والاصطدام المسلح عند نشوبه موقف الحياد التام، وان كل خطة ترمي إلى جرنا إلى أحد المعسكرين وبالتالي إلى جرنا في حرب ماحقة أو كل تجاوز يقع على حرمة أراضينا ويمس استقلالنا بأسم الدفاع عنا أو تحت ستار آخر يعد اعتداء سافر على سيادتنا الوطنية. هذه الرغبة التي تعبر عن رأي الشعب العراقي الذي يريد ان يكون بمأمن من مصائب الحرب وويلاتها، دون الانحياز إلى جهة ما، تتطلب ان تكون بلادنا قوية منيعة الجانب لكي نقلل من أضرار الحرب، إذا ما اصبحت ساحة قتال، بالرغم منها، ولتحول دون ما يبيت لها في أحد المعسكرين المتخاصمين وحراسة كيانها بكل وسيلة ممكنة، متضامنا مع الشعوب العربية وسائر الشعوب المحبة للسلام التي تهدف إلى نفس الغاية التي تهدف اليها»[١]. وكان لهذا البيان كبير الاثر في نفوس العراقيين، اذ انهالت البرقيات المؤيدة لمضمونه وكتبت الصحف المقالات المطولة عن ضرورة تمسك العراق بالحياد[٢].

ووجه النائب عبد الجبار الجومرد - نائب الموصل - انتقادات شديدة إلى حكومة جميل المدفعي السابعة في (٨ اذار ١٩٥٣) التي شرعت بالعمل على تهيئة

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص٢٣١. الموقعون على البيان هم: كامل الجادرجي، مزاحم الباجة جي، عبد الرحمن الجليلي، عبد الجبار الجومرد، طه الهاشمي، حسين جميل، محمد حديد، عبد الهادي صالح، جعفر حمندي، عارف قفطان، صالح شكارة، حسين فوزي، عبد الرزاق الظاهر، حسن عبد الرحمن، جميل صادق، جعفر البدر، برهان الدين باش أعيان، المحامي قاسم حسن، رجب علي الصفار، المحامي عبد الرزاق الحمود، المحامي نائل سمحيري، محمود الدرة، صادق البصام.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص ٢١٢.

الجو العام لقبول فكرة (مشروع الدفاع المشترك)[1] مستندا في ذلك إلى حديث أدلى به نوري السعيد - وزير الدفاع - في حكومة جميل المدفعي الذي أشار فيه بشكل غير مباشر إلى فكرة هذا المشروع، فعد الجومرد هذا التصريح بادرة سياسية أولى على طريق تطبيق هذا المشروع، بل عده أخطر مشروع سياسي استعماري يواجه العراق، وطالب حكومة جميل المدفعي بان تأخذ رأي الشعب في هذا المشروع وتناقشه في مجلس النواب بعد أن تزيل من أمام الشعب العراقيل غير الدستورية، وإعطائه الحرية العامة ليقول كلمته، وحذر الحكومة من سياسة التكتم على مشروع الدفاع المشترك، وقال ان هذا ليس صالح البلاد وان ابناء هذه الامة لن يفكروا بغير سلامة العراق[2].

استمر موقف المعارضة النيابية والقوى الوطنية المساندة لها في الدعوة إلى الحياد وبخاصة بعد توقيع الاتفاقية - التركية - الباكستانية في أوائل عام ١٩٥٤ وظهور اشاعات قوية حول انضمام العراق مستقبلا اليها، وتحدث عدد من نواب المعارضة عن مخاطر زج العراق في الاحلاف الحربية ودعوا الحكومة إلى اليقظة بالنسبة للإحداث العربية والعالمية، ونبهوا على الاتصالات التي تجريها الحكومة مع تركيا وباكستان، وطالب النائب حسن عبد الرحمن بالحياد في السياسة الدولية، لأنها السياسة السليمة بالنسبة للأقطار العربية. وقال النائب رمزي العمري ان مسألة الدخول في أية اتفاقية عسكرية لغرض الدفاع خارج حدود الدول العربية مسألة خطيرة ومهمة جدا، وقال ان الشعب يجد دول الغرب تعارض أمانيه وتقف حجرة عثرة في سبيل تحقيق كل آماله[3]. ورد فاضل الجمال - رئيس الوزراء - على النواب المنتقدين زاعما بان المعارضة تخلق شيئا من لاشيء وتقوم بمهاجمة ذلك

---

(١) مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط هو أحد المشاريع التي اقترحت لاقامة منظمة دفاعية تشمل دول المنظمة سميت بـ (منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط) وكان الاقتراح مشتركا بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا وبهدف اكمال تأسيس سياج من القوى المؤيدة للغرب ضد المعسكر الشرقي. عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص ١٤١.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ص١٣٨ - ١٣٩.

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٥٦٢.

الشيء. ولم ينف شائعة انضمام العراق للمعاهدة، وبالضد من ذلك أشار إلى ان الحياد وهم وخرافة لا يدعو اليه الا مغرض أو جاهل. وكان يتمنى في حديثة ان تتحقق فكرة الدفاع عن الشرق الاوسط، وينضم العراق وباقي الدول العربية اليه[١]. وفي رده على طلب النائب توفيق المختار بأن تعلن حكومة الجمالي حياد العراق بين المعسكرين الغربي والشرقي بشكل رسمي وقاطع. قال وزير الخارجية ـ عبد اللّه بكر ـ : «بأن الحياد في حاله حرب لا يكون، لان الحرب بين جبهة وأخرى لا تبقي أي حياد وفي هذه الحالة انضمام العراق إلى أحد الجبهتين مسلم به والعالم الان في سلم ونحن في سلم أيضا، ولا ارى مجالا للبحث في هذا الموضوع، فطلب الحياد الان ليس في أوانه»[٢].

بدأ العراق يسعى إلى التكتل ويضع الخطوات التمهيدية لإقامة حلف عسكري في الشرق الاوسط بعد تأليف نوري السعيد لوزارته الثانية عشرة في (٣ آب ١٩٥٤) وكانت البداية توقيع ميثاق التعاون مع تركيا الذي سبقت الإشارة إليه، ثم انضمام بريطانيا وإيران وباكستان إليه، ففي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات جارية لعقد الميثاق العراقي ـ التركي وصل إلى بغداد في (١٣ آذار ١٩٥٥) وفد بريطاني برئاسة (ايدن) وزير خارجية بريطانيا لدراسة موضوع انضمام بلاده إلى الميثاق الذي وصفه أنه بمثابة (حلف أطلنطي) للشرق الاوسط بكامله، ولإنهاء المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠ التي باتت تتنافى مع ازدياد الشعور القومي لأنها تمثل «صيغة المعلم والتلميذ»[٣].

وقع العراق وبريطانيا الاتفاق الخاص بينهما في (٣٠ آذار ١٩٥٥) الذي انهى معاهدة ١٩٣٠، وضم بريطانيا إلى الميثاق العراقي التركي، وبعد توقيع الاتفاق، دعا نوري السعيد مجلس الامة (الاعيان والنواب) إلى عقد جلسة مشتركة استعرض فيها بنود الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا، وأعلن ان ليس هناك أي التزام

(١) المصدر نفسه، ص ٥٦٣.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، ص ٥٣١.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص ١٢٩.

على العراق لا ماليا ولا عسكريا في هذا الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا، وطلب من مجلس الامة تأييده أو رفضه دون ان يطلب اصدار تشريع خاص به وذلك خشية من انتقادات نواب المعارضة. وسوغ عدم طلبه بتصديق الاتفاق هو ان المجلس كان قد صادق على الميثاق التركي - العراقي وانه لا يجد ضرورة على اصدار تشريع خاص به[١].

تحدث عدد من النواب والأعيان المؤيدين لسياسة نوري السعيد وامتدحوه لعبقريته في انهاء معاهدة ١٩٣٠ وتحقيق استقلال العراق التام كما يزعمون. وعندما جاء دور العين محمد رضا الشبيبي بالكلام تقدم النائب الحكومي مخيف الكتاب باقتراح الاكتفاء بالمذاكرة وأيدته الأكثرية البرلمانية السعيدية في هذا الطلب فلم يسمح رئيس المجلس للشبيبي بشجب الاتفاق ومعارضته، ثم قدم اقتراح اخر من أحد نواب الحكومة ايضا بتأييد سياسة العراق الخارجية، والاتفاق الخاص، فحصلت الموافقة بإجماع الحضور البالغ (١٣١) عينا ونائبا[٢].

قوبل توقيع الميثاق وموافقة مجلس الامة عليه بمعارضة شديدة من المعارضة الحزبية، وجعلت الحركة الوطنية في العراق الغاء حلف بغداد هدفا اساسيا من أهدافها خلال الفترة ما بين (١٩٥٥ - ١٩٥٨) مرتكزة في ذلك على الأمور الآتية:

١ - ان بريطانيا كانت هي الراغبة في عقد الميثاق ليحل محل المعاهدة التي اوشكت على الانتهاء، ولكي تتخلص بريطانيا من نفقات القواعد العسكرية التي سيقوم العراق بالصرف عليها في حين تقوم بريطانيا باستعمالها في حالة الحرب.

٢ - ان الميثاق جاء منسجما مع أهداف العدو الصهيوني الرامية إلى تحويل أنظار العراق إلى ما يسمى «بالخطر الشيوعي» وتناسي خطرا أهم ماثل هو الخطر الصهيوني.

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ٢٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

٣ ـ دعا تمسك نوري السعيد بالميثاق إلى عزل العراق من شقيقاته العربيات، عزلة قاسية وتقويض دعائم وحدة الصف العربي، بعد أن عرفت الدول العربية أهدافه وتبينت أخطاره، بالإضافة إلى كون الحلف هو تكتل من التكتلات الاقليمية التي تناقض سياسة الحياد التي تؤمن بها الحركة الوطنية[١].

وخلال مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٦ شدد نواب المعارضة على مطالبتهم الحكومة بإتباع سياسة الحياد وعدم اللجوء إلى الاحلاف، وعلق النائب حسن عبد الرحمن على حديث نوري السعيد في الجلسة السابقة للمجلس الذي كان مضمونه «لو ان الدول العربية اتفقت ودخلت في ميثاق بغداد لكان موقفها اثقل في المحيط ألدولي» فقال النائب المذكور جوابا على رأي نوري السعيد هذا، لو أن الدول العربية اتفقت واتخذت موقف الحياد تجاه المتشاحنين لكان موقفها اكثر ثقلا، والسبب هو ان هذين المعسكرين يتنازعان على سيادة العالم ونحن ضحية هذا النزاع[٢].

وقدم عدد من نواب المعارضة السابقين ورؤساء الاحزاب الوطنية المعطلة مذكرة للملك فيصل الثاني في (٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦) انتقدوا فيها بشدة سياسة نوري السعيد لربط العراق بأحلاف عسكرية استعمارية، وعزله عزلا تاما عن بقية الدول العربية وجاء في المذكرة القول: «لم يشرع الاتفاق المذكور حسب الطرق الدستورية بل بقي مجرد سياسة للحكومة الحاضرة حسب تصريح رئيسها نوري السعيد ورغبته... وعليه فان خروج العراق من ميثاق بغداد يؤدي إلى تحرره منه ومن الاتفاق الخاص الذي تذرعت بريطانيا به للسيطرة على العراق واستخدام قواعده ومطاراته العسكرية حتى خلال هذه الفترة من عدوانها على مصر والأمة العربية» وطالبت المذكرة بوجوب التجاوب بين سياسة الحكومة ومطاليب الشعب لان انعدام ذلك يكون خطيرا على مصالح الامة وسلامة اهدافها. وعدت تنحي وزارة نوري السعيد عن الحكم ضرورة وطنية لتحل مكانها حكومة تتجاوب في

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر نفسه، ص ١٣١.
(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص ١٣٣.

سياستها مع مطاليب الشعب وفي مقدمتها الانسحاب من حلف بغداد والتضامن الجدي مع الدول العربية الاخرى وإطلاق الحريات الدستورية[١].

كما قدم عدد من نواب المعارضة ورؤساء الاحزاب وكبار الساسة في العراق مذكرة أخرى إلى الملك، أشاروا فيها إلى تمادي حكومة نوري السعيد في سياستها الخرقاء التي تعرض البلاد إلى مخاطر وكوارث لا يعرف مداها إلا للّه، كما استنكروا سياسة التعسف والتنكيل التي اتبعتها الحكومة تجاه الشعب الذي عبر عن شعوره القومي الشريف باستنكار العدوان الاستعماري المدبر الذي قامت به بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على الشقيقة مصر وقيامها بحملة الاعتقالات التي شملت عددا كبيرا من الوجهاء والساسة المعنيين بالشؤون العامة وعمداء وأساتذة المعاهدة العالية وكبار المحامين والشباب المثقف وغيرهم من المواطنين وزجهم بالمواقف وملاحقة الاخرين منهم دون مسوغ فانتهكت بذلك حرمة الدستور والقانون. وأكدوا على خطورة الوضع وطالبوا الملك بضرورة القيام بإجراءات حاسمة تتناول تنحية الوزارة القائمة لتأليف حكومة وطنية تستجيب لمطالب الشعب ومعالجة الوضع الراهن[٢].

وانتقد توفيق المختار - نائب بغداد - سياسة الحكومة الخارجية وأوضح ان الحكومة لم تكن موفقة في سياستها الخارجية وقال: «نحن في عزلة عن العالم العربي وفي عزلة عن المعسكر الغربي، وعن المعسكر الشرقي، وفوق ذلك نحن في عزلة عن أنفسنا». وهاجم ميثاق بغداد وقارن بين بنود معاهدة ١٩٣٠ وبين الاتفاق الجديد، وأكد على المس بسيادة العراق في عدة فقرات، الفقرة الأولى التي تنص على ان الحكومة البريطانية تشارك في الدفاع عن العراق (ان هذه

---

(١) مذكرة مرفوعة إلى الملك فيصل الثاني بتاريخ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦).نسخة مصورة مودعة في مكتبة د. جعفر عباس حميدي.

(٢) مذكرة مرفوعة إلى الملك فيصل الثاني بتاريخ (٢ كانون الأول ١٩٥٦) نسخة مصورة ومودعة في مكتبة الدكتور جعفر عباس حميدي، الموقعون على المذكرة هم: - محمد رضا الشبيبي، مزاحم الباج جي، ناجي شوكت، فخري الجميل، سعد عمر، محمد مهدي كبه، أحمد عبد الغني الراوي، صادق البصام، محمد حديد، نجيب الصائغ، محمد محمود الصراف، عبد الرزاق الزبير، محمد بابان، محمود الدرة، محمد الطريحي، طارق عبد الحافظ، عبد اللّه البستاني، صالح الشالجي، رمزي العمري، طلعت الشيباني.

المشاركة وجوبية وغير جوازية) بينما كانت معاهدة ١٩٣٠ قد اعترفت بأن الدفاع عن المملكة العراقية هو على عاتق الحكومة العراقية (وهذا معناه ان السيادة في العراق للعراقيين). والنقطة الثانية في الميثاق الجديد انه خول الجانب البريطاني في حالة الحرب ان يحشد قواته في أي مكان من العراق بينما في معاهدة ١٩٣٠ إذا كان الجانب البريطاني في حالة حرب، فله ان يسير قواته غربي الفرات اي ان قواته لها حق المرور فقط من هذا الطريق وليس له حق الاقامة فيه، والنقطة الثالثة التي اعطت الجانب البريطاني الحق في مرور قواته بالعراق لتحارب احدى الدول المجاورة للعراق أو احدى الدول العربية. بينما في معاهدة ١٩٣٠، ليس للجانب البريطاني الحق في تسير قواته عبر العراق إذا كان الجانب البريطاني في حالة حرب مع احدى الدول المجاورة للعراق أو احدى الدول العربية. والنقطة الرابعة اجاز الميثاق للجانب البريطاني ان يجهز العراق بالمقدار الكافي من الخبراء المدربين بلا تحديد كما أنه له وحده الحق بتجهيزه بالأسلحة. بينما في معاهدة ١٩٣٠، ان للجانب البريطاني ان يمد العراق بالأسلحة إذا طلب اليه ذلك، على ان له الحق ان يطلبها من اي بلد آخر إذا تعذر على الجانب البريطاني مده بها. وللجانب الإنكليزي ان يبعث بعثة عسكرية آلية إذا طلب ذلك. ثم تساءل من الحكومة، فيما إذا كانت موفقة بعد هذه المقارنة الخاطفة الواضحة[١].

استمر نواب المعارضة في انتقاد سياسة الحكومة الخارجية، وأشار النائب صادق البصام إلى مساوئ الحلف وأثاره الخطيرة على القضية العربية الأساسية - قضية فلسطين - وعد ان ضياع فلسطين كان بسبب انحياز الكتلتين الشرقية والغربية (الانكلو - أمريكية والروسية) إلى جانب اليهود وضغط الحكومات الغربية على بعض الحكومات العربية بعد أن انشطر العرب إلى مشرق ومغرب. وشاركه في الرأي النائب إسماعيل الغانم[٢]. وأكدت المعارضة ان الميثاق فرق

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ١١٦.

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص ص٤٦٥ - ٤٧٠.

الصفوف العربية[١] وكانت كل الانتقادات منصبه على اشتراك بريطانيا في ميثاق بغداد، لذلك وجهوا اللوم الشديد لحكومة نوري السعيد على هذه السياسة الخاطئة.

وخلال مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧ طالب النائب جمال عمر نظمي ان يعاد النظر في ميثاق بغداد بعد اعتداء بريطانيا على مصر بالتواطيء مع إسرائيل معتبرا ان هذه الاعتداء ضد العراق بموجب ميثاق الضمان الجماعي العربي[٢]. وتحدث النائب توفيق المختار عن سياسة حكومة نوري السعيد خلال العدوان الثلاثي على مصر ومشاركة بريطانيا فيه وأشار إلى ان العراق مرتبط مع بريطانيا بميثاق بغداد، وان بريطانيا قلبت هدف ميثاق بغداد إلى هدف عدواني ولم يعد صالحا للعراق والأمة العربية للأسباب الآتية:

١ - ان بريطانيا قامت بعدوان على مصر وهي دولة عربية يرتبط العراق بها بروابط الدم أولا، وثانيا بالدين وثالثا بالتاريخ المشترك ورابعا بالمصالح المتبادلة وخامسا بالجامعة العربية وسادسا بالميثاق العربي الجماعي الذي نص على ان كل اعتداء على أي عضو من أعضائه، ان هو إلا أعتداء على دول الميثاق كافة.

٢ - انها تعاونت مع فرنسا وهي دولة مستعمرة وعدوة للعالم العربي في العدوان على مصر.

٣ - ان بريطانيا لم تكتف بالعدوان المسلح على مصر، ولم تكتف بالتعاون مع فرنسا عدوة العرب وإنما مشت في عدوانها على ذلك البلد الوديع جنبا إلى جنب مع القوات الاسرائيلية. وشدد على وجوب وقوف العراق إلى جانب مصر وطالب بان يستجيب الاخ إلى صرخة أخيه قبل ان يعرف سبب صرخته واستشهد بقول الشاعر العربي:

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص ص١٥٢ - ١٧٠. صادق البصام وعبد المجيد القصاب.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧، ص ١١٨.

لا يسألون اخاهم حين يندبهم في النائبات على ما قال برهانا[١]

وطالب نواب المعارضة حكومة نوري السعيد بأن تحدد موقفها من بريطانيا وموقفها من القضايا القومية، وأشاروا إلى انه لا يمكن الحصول على أية فائدة من أي اتفاق مع انكلترا. وبإزاء هذا الضغط أعلنت الحكومة انها تحضر اجتماعات ميثاق بغداد بالدول الإسلامية الاربع فقط وبدون حضور مندوب من بريطانيا[٢].

استمر نواب المعارضة في مجلس رغم قلة عددهم بالضغط على حكومة نوري السعيد بالتخلي عن ميثاق بغداد. ففي أحد الجلسات أكد النائب عبد الكريم الازري ان بريطانيا لم تكن ترى عضويتها في الميثاق تلزمها بتغير سياستها تجاه فلسطين أو اتباع سياسة الحياد بين اسرائيل والعرب، وأشار إلى ان بريطانيا ترى ان هذا الثمن باهض جدا بالنسبة لها وإنها لم تكن ترى العرب مجدين بطلب هذا الثمن[٣]. وقدم ثلاثة من نواب المعارضة مذكرة إلى الملك فيصل الثاني في (٣ تشرين الثاني ١٩٥٦) دعوا فيها الحكومة إلى المبادرة في اعادة النظر في ميثاق بغداد الذي نسفته بريطانيا بعملها الاخير بحيث يقتصر على الدول الإسلامية التي اظهرت تضامنها دوما مع العرب، وان تبادر لقطع العلاقات مع كل من بريطانيا وفرنسا كما تسارع للقيام بالتزاماتها الطبيعية التي تفرضها المصلحة العربية نحو مصر وسائر الدول العربية المهددة[٤].

وانتقد النائب عبد المحسن الدوري الحكومة على عدم انتهازها الفرصة لتحقيق انعتاق العراق وحريته وسيادته الكاملة من الإنكليز وان ينجو من كثير

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ – ١٩٥٧، ص ١٢٣. كما استشهد بالهوسة العراقية الشعبية القائلة «لو تاه ابن امك تيه اوياه».

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٣٠ – ١٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(٤) مذكرة مرفوعة إلى الملك فيصل الثاني في (٣ تشرين الثاني ١٩٥٦) نسخة مصورة ومحفوظة في مكتبة د. جعفر عباس حميدي.

من الالتزامات بعد ان كشر الاستعمار عن أنيابة، وأشار إلى انه على العراق أن يلغي كل الاتفاقيات الماضية بينه وبين بريطانيا لان بقاء هذه الارتباطات ليست من مصلحة العراق ولا من مصلحة العرب. ثم قال ان بقاء هذا الاتفاق هو خرق لميثاق الضمان الجماعي واستهانته بالقومية العربية بل تغافل عن اقدس واجب قومي(١).

ورد نواب المعارضة عن ادعاءات نواب الحكومة الذين يدافعون عن الميثاق ونددوا بسياسة الحكومة في البقاء بحلف بغداد، رغم عدم حصول العراق على أية فائدة بعد مضي مدة طويلة على عقده، إلا أنه بقي في الحقيقة ورقة ميتة، وتساءلوا من الحكومة عن جدوى هذا الاتفاق واتهموا الحكومة بالخيانة وأشاروا إلى ان من نتائج هذا الحلف تدهور علاقات الاخوة والتحالف بين العراق ومصر وسوريا فضلا عن ان الميثاق لم يزد شيئا على العلاقات مع تركيا وإيران(٢).

بعد ان فقدت بريطانيا مركزها في الشرق الاوسط لغزوها مصر عام ١٩٥٦، رأت أمريكا حدوث فراغ في هذه المنطقة وعليها أن تحل محل بريطانيا قبل أن يحل الاتحاد السوفيتي وبذلك تقدم آيزنهاور - رئيس الولايات المتحدة الأمريكية - إلى الكونغرس الامريكي في (٥ كانون الثاني ١٩٥٧) بمشروع تضمن النقاط الآتية(٣):

١ - ترى امريكا ان استتاب السلام في الشرق الاوسط كما هو في اوربا الغربية أمر حيوي بالنسبة لها.

٢ - مخاطبة المجلس باتخاذ قرار بشأن استخدام القوات المسلحة الأمريكية في الشرق الاوسط عند الضرورة.

---

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧، ص ١٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ١٥٠ - ١٥١.

(٣) سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق، ج١، (بغداد - ١٩٧٤)، ص ص ٣٠١ - ٣٠٢.

٣ ـ ان مثل هذا القرار سيمنع الاتحاد السوفيتي من القيام بأي عمل عدواني في هذه المنطقة.

٤ ـ ستتوفر للشرق الاوسط درجة معقولة من الاستقرار بحيث يمكن حل المشكلات السياسية في المنطقة.

وخلال مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧ هاجم نواب المعارضة هذا المشروع وقال النائب سامي باش عالم «نحن نرحب بأي مساعدة تأتينا بشرط أن لا تؤدي إلى التدخل في شؤوننا أو تمس سيادتنا واستقلالنا وبقاء حريتنا وانتهاج سياسة تحقيق مصالح العرب مشتركة، وتساعدهم على تحقيق اهدافهم وخاصة في موضوع ابتلائهم بالصهيونية وليكن مفهوم لدى الجميع بأن الفراغ في الشرق الاوسط لا يمكن أن تملأه غير القومية العربية المتحررة[١].

استمر نواب المعارضة في مقاومة سياسة الحكومة الخارجية والتنديد بأساليب نوري السعيد الاستعماري وفضح مخططاته الرامية إلى تعطيل حقوق الشعب وحرياته والاتفاق الخاص مع بريطانيا. ففي (١٥ آذار ١٩٥٨) تقدم عدد من نواب المعارضة السابقين ورؤساء الاحزاب المعطلة وكبار الساسة والوطنيين بمذكرة إلى رئيس الوزراء جاء فيها: «ان العراقيين، قد ملوا العهد الذي يبيح لبضعة أشخاص أن يدعوا التعبير عن ارادة الشعب، في وقت لا يجد فيه هذا الشعب أية وسيلة للإفصاح عن رأيه في صحف حرة، أو اجتماعات عامة، أو انتخابات سليمة بعد أن عطلت أحكام الدستور التي هي كل لا يتجزأ. لذلك نرى من واجبنا أن نهيب بفخامتكم الالتفات إلى رغبات الشعب، وهي رغبات صريحة توجب توحيد الصف العربي والتحرر من ميثاق بغداد والاتفاق الخاص مع بريطانيا، وإطلاق الحريات الدستورية بما فيها حرية التنظيم الحزبي والنقابي وحرية الصحافة والاجتماعات العامة والإفراج عن المحكوم في القضايا

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، ص ١٢٥.

السياسية ليستطيع الشعب الجهر بآرائه الراقية إلى تحقيق الاتحاد المنشود بين العرب كافة»[١].

وعلى الرغم من المعارضة النيابية فان نوري السعيد استطاع ان ينفذ سياسته في المجال الخارجي ويعقد التحالفات والمعاهدات، وكانت هذه السياسة أحد الاسباب الرئيسية للإطاحة بالنظام الملكي برمته في (١٤ تموز ١٩٥٨).

الخلاصة

من دراسة دور المعارضة النيابية في السياسة الخارجية تتضح الأمور الآتية:

١ - أولت المعارضة اهتماماً كبيراً بموضوع العلاقات العربية في إطار الجامعة العربية، ودعت إلى أبراز دور الجامعة وإصلاح ميثاقها، وعلى التعاون بين الأقطار العربية المستقلة للسير في طريق الوحدة والاتحاد، ومساندة قضايا النضال القومي، وكانت القضية الفلسطينية محور اهتمام المعارضة، بحيث أجبرت الحكومة على الاستجابة للمطالب الشعبية للمشاركة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

٢ - وفي السياسة الدولية كان هدف المعارضة أبعاد العراق عن سياسة المحاور والأحلاف والتكتلات الدولية، وناضلت المعارضة النيابية مع الحركة الوطنية لتجسيد مفهوم الحياد في العلاقات الدولية ولهذا وقفت ضد المعاهدة التركية - الباكستانية، والميثاق العراقي - التركي، وميثاق بغداد، ومشروع آيزنهاور. وأصبح الخروج من ميثاق بغداد هدفاً أساسياً من أهداف المعارضة النيابية والحزبية.

٣ - وفي مجال العلاقات مع الأقطار الإسلامية المجاورة، حرصت المعارضة

---

(١) مذكرة مرفوعة إلى رئيس الوزراء بتاريخ (١٥ آذار ١٩٥٨) نسخة مودعة في مكتبة د. جعفر عباس حميدي. الموقعون على المذكرة هم: محمد مهدي كبه، حسين جميل، حسن عبد الرحمن، محمد صديق شنشل، محمد حديد، عبد الشهيد الياسري، الدكتور عباس الصراف، الدكتور فيصل الوائلي، عبد الحميد الياسري، جميل أمين، تحسين علي، سامي باش عالم، جميل كبه، فيصل حبيب الخيزران، نجيب الصائغ، أحمد زكي الخياط، ناجي يوسف، هديب الحاج حمود، إبراهيم عطار باشي، نعمان العاني، محمد الطريحي، عبد الرحمن البزاز، د. عبد اللّه البستاني، مزاحم الباجة جي، سعد عمر، محمد رضا الشبيبي، جمال عمر نظمي، محمود الدرة، فؤاد الركابي، د. مصطفى كامل ياسين.

النيابية على إقامة علاقات جيدة معها، بما يضمن حسن الجوار، ولا يضر بالمصالح الوطنية العراقية، أو بعلاقات العراق مع أشقائه العرب.

٤ - وفي مجال العلاقات - الدولية حرصت المعارضة النيابية على إقامة علاقات دولية متوازنة وأكدت على أهمية بناء العلاقات مع الدول الأخرى، وفق المصلحة القومية، ولا سيما موقف الدول من القضية القومية الأولى القضية الفلسطينية.

٥ - استطاعت المعارضة النيابية في أوقات كثيرة من الضغط على الحكومة لتبني مقترحاتها في الشؤون الخارجية، واتخاذ المواقف التي ترضي مطاليب هذه المعارضة.

الخاتمة

اظهرت الدراسة الأمور الآتية:

١ - حرصت الحكومات المتعاقبة على اقتصار عضوية المجالس على دائرة ضيقة من الأنصار والمحسوبين ولا سيما كبار الملاك ورؤساء العشائر، لارتباط مصالح هؤلاء مع مصالح الفئة الحاكمة، واستعدادهم لتأييد كل الحكومات في حالة ضمان مصالحهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية، ولهذا لم يدخل المجلس النيابي منذ بدء الحياة النيابية عام ١٩٢٥ حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ممثل للعمال أو الفلاحين أو الحرفيين وصغار الكسبة رغم كونهم يشكلون أغلبية السكان، وللتدليل على ذلك نشير إلى المجلس النيابي الذي انتخب في عهد وزارة نوري السعيد الثانية عشرة في أيلول ١٩٤٥ إذ ضم ٤٩ نائباً من الملاكين، ٤٢ نائباً من رؤساء العشائر، ١٨ نائباً من رجال الأعمال، أما الشرائح المهنية فقد مثلت ب ٢٣ محامياً و٣ أطباء من مجموع عدد أعضاء المجلس البالغ ١٣٥ نائباً.

٢ - وبالرغم من سياسة الحكومة تلك، ناضلت المعارضة الوطنية من أجل اقتحام المجلس النيابي، رغم الضغوط الحكومية الشديدة، واستطاعت هذه المعارضة من الفوز ببعض مقاعد مجلس النواب في الانتخابات التي جرت خلال فترة البحث، ولا سيما انتخابات عام ١٩٤٨، التي فازت فيها المعارضة الحزبية والوطنية المستقلة ب ٣٧ نائباً، أدو دوراً فاعلاً في المعارضة النيابية الحقيقية، وكان تأثيرهم واسعاً في الجماهير الشعبية، وانتخابات حزيران ١٩٥٤ التي فازت فيها الجبهة الوطنية ب ١١ مقعداً، ولكن الحكومة سارعت إلى حل هذا المجلس بعد عقده جلسة واحدة فقط.

٣ - حاولت الحكومة من جانبها أحياناً السماح للشخصيات الوطنية المعارضة

لدخول المجلس النيابي، ولا سيما عند مقاطعة الأحزاب السياسية للانتخابات النيابية، أو افتقاد الأحزاب السياسية نتيجة لتعطيلها أو حلها، وهذا ما ظهر واضحاً في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٤٧ و١٩٥٣ وأيلول عام ١٩٥٤، والحق يقال أن تلك الشخصيات الوطنية المعارضة قد أدت دورها الوطني والقومي بكل حرص وأمانة، ولم تبق كما أرادت لها الحكومة واجهة للدلالة على ديمقراطية الحكم.

٤ ـ شهدت هذه الفترة أول مرة في تاريخ الحياة النيابية ظهور الكتل البرلمانية المعارضة، على غرار الدول الديمقراطية الغربية، وكان بالإمكان تطوير هذه التجربة لولا الموقف الحكومي المضاد لكل توجه معارض، وموقف نواب الحكومة داخل المجلس من تلك الكتل بحيث أضطر الأمر نواب المعارضة إلى تقديم استقالة جماعية في عام ١٩٥٠ احتجاجاً على تلك المواقف.

٥ ـ بالرغم من نشاط أحزاب المعارضة خلال الانتخابات النيابية وداخل المجلس النيابي لمقاومة الانحراف عن النظام الدستوري، والمطالبة بتعديل قانون الانتخاب، إلا أن نجاحها كان محدوداً بسبب شدة المقاومة من الحكومات المتعاقبة واستناد تلك الحكومة على أكثرية نيابية دخلت المجلس عن طريق التزكية.

٦ ـ كانت المعارضة النيابية، معارضة وطنية تقدمية تدعو إلى الإصلاح في كافة مجالات الحياة، وركزت على المطالبة بإقامة دولة عصري بتشكيلاتها الإدارية والسياسة، واحترام حقوق الأنسان، وفسح المجال أمام الأحزاب السياسية والصحافة الوطنية لأداء دورها القيادي، وطالبت باحترام الدستور وتطبيق بنوده بصورة سليمة بما يؤدي إلى إقامة دولة ديمقراطية يتناوب الحكم فيها من يحصل على ثقة الشعب في الانتخابات النيابية الحرة.

٧ ـ أدركت المعارضة النيابية، بأن الدعوة إلى الإصلاح السياسي تكون قاصرة وأحادية النظرة إذا لم تشمل الإصلاح في المجالين، الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا دعت المعارضة إلى القيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية في مجالات

الزراعة والصناعة والتجارة، والترفيه عن الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود.وأن يقترن الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح ولا سيما في مجال التربية والصحة، عن طريق تعميم التعليم الابتدائي والتوسع في التعليم الثانوي وأنشاء الجامعة العراقية، والاهتمام بالصحة العلاجية والوقائية، والتوسع في أنشاء المستشفيات والمستوصفات في المدن الصغيرة وحتى في القرى والأرياف. وقد نجحت جهود المعارضة إلى حد ما في تحقيق بعض تلك الأمور.

٨ ـ وكانت المعارضة أيضاً، معارضة ذات توجهات قومية، وضعت في مقدمة أهدافها الضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة بأتباع سياسة عربية تضع في الاعتبار الأول مساندة قضايا النضال العربي، وبخاصة القضية الفلسطينية، ودفع الحكومة إلى العمل العربي المشترك بأية صورة ممكنة، ووجهت ثقيل اللوم إلى الحكومات العراقية لسياستها في العلاقات الدولية، ولا سيما مع بريطانيا، وتأييدها لسياسة الأحلاف والمحاور الدولية، وطالبت بأن تبنى سياسة العراق الخارجية على أسس قائمة على المصالح الوطنية والقومية.

والخلاصة أن المعارضة النيابية، رغم حجمها المحدود، لكنها استطاعت أن تؤدي دوراً مهماً في الحياة السياسية، لأن نواب المعارضة من الشخصيات السياسية المثقفة، ولا سيما المحامين، الذين يمتلكون القدرة على الخطابة والأقناع وطرح الآراء بعكس الأكثرية الحكومية، التي تضم دائماً عدد من النواب لا يجيدون القراءة والكتابة، وكثير من هؤلاء لم يسهم ولو لمرة واحدة في النقاش أو طرح الآراء.

المصادر والمراجع

الوثائق الرسمية غير المنشورة

أولاً: دار الكتب والوثائق العراقية في بغداد

البلاط الملكي:

١ - ملفة البلاط الملكي ٣٩٤٧ الوثيقة ٢/ ٢ لسنة ١٩٢٢ مايكروفلم.

٢ - ملفة البلاط الملكي رقم ٣/ ٧٦ لسنة ١٩٢٢.

٣ - ملفة مراسلات الديوان الملكي المتفرقة من مايس إلى ٢١ أيلول ١٩٤٨.

٤ - ملفة البلاط الملكي الخاص بالانتخابات النيابية رقم الفلم ٤٩ تسلسل ٣٩٣٨

٥ - مذكرة مدفوعة إلى الملك فيصل الثاني في ٢ كانون أول ١٩٥٦.

٦ - مذكرة مدفوعة إلى الملك فيصل الثاني في ٣ كانون أول ١٩٥٦.

ثانياً: وزارة الداخلية:

١ - وثائق الداخلية العراقية لسنة ١٩٥٤، كتاب متصرفية بغداد رقم س/ ٦٩٢ في ٢٢ آب ١٩٥٤.

٢ - ملفة المظاهرات والتجمعات (الانتخابات).

٣ - ملفة شكوى الانتخابات لعام ١٩٤٨ المرقمة ١٠/ ٥.

٤ - كتاب شرطة بغداد الرقم ٥٩٨ في ١٥ مايس ١٩٤٨.

٥ - كتاب شرطة بغداد ٧٥٧٥ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢.

٦ ـ كتاب شرطة بغداد الرقم س/ ٣٥٥٩ في ٦ مايس ١٩٥٨ الملفة رقم ١٠٥٢ حول المظاهرات.

ثالثاً: مديرية الأمن العامة:

١ ـ ملف الشيوعيين لسنة ١٩٥٤ رقم ٥/ ٣/ ١٠.

٢ ـ ملف الاضطرابات لسنة ١٩٥٦ المرقم ب ٢/ ٤، تقرير خاص س/ ١١٠٣٤ في ٣ كانون الأول ١٩٥٦.

٣ ـ ملفة الانتخابات، الكتاب رقم ٣٠٨٧ في نيسان ١٩٥٨.

٤ ـ ملف الحزب الشيوعي العراقي ١٩٤٩.

٥ ـ تقرير خاص س ح/ ١٥٠٥ في ١٨ آذار ١٩٥٠.

٦ ـ تقرير خاص س/ ٢٠٩ في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٨ ملفة (المظاهرات والاضطرابات).

رابعاً: ملفات وزارة الدفاع:

١ ـ رسالة نوري السعيد إلى خليل كنه، باريس ١١ تموز ١٩٥٤ ملفة (المستمسكات الخاصة بخليل كنه).

٢ ـ رسالة نوري السعيد إلى خليل كنه، لندن، مايس ١٩٥٤ ملفة (المستمسكات الخاصة بخليل كنه).

٣ ـ رسالة فاضل الجمالي إلى عبد الإله، لندن، ٢٣ حزيران ١٩٥٤ ملفة (المستمسكات الخاصة بفاضل الجمالي).

خامساً: جريدة الاستخبارات السياسية، جريدة تصدرها التحقيقات الجنائية.

الأنظمة والقوانين:

١ ـ القانون الأساسي العراقي، (بغداد ـ ١٩٢٥).

٢ ـ قانون انتخاب النواب، (بغداد ـ ١٩٢٤).

٣ - قانون انتخاب النواب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦، (بغداد - ١٩٤٦).

٤ - قانون انتخاب النواب رقم ٦ لسنة ١٩٥٦، (بغداد - ١٩٥٧).

٥ - مرسوم انتخاب النواب رقم ٦ لسنة ١٩٥٢، (بغداد - ١٩٥٣).

٦ - النظام الداخلي لمجلس النواب، (بغداد - ١٩٤٦).

الوثائق الرسمية الأجنبية غير المنشورة

١ - الوثائق الأمريكية:

1 - Confidential U.S State Department Central Files Iraq ,1950 - 1954.

٢ - الوثائق البريطانية:

2 - Report From Major Generl J.M.L Renton ,Head of British Advisory Mission to the Iraq I Army J.M.R,649, 4th Februart 1948.

3 - Report from Major General J.M.L. Rentor, Head of British Advisory Mission to the Iraq Army, Minstry of Defence Baghdad.

J.M.R, 649,5TH February 1948.

حصل عليها الباحث من السيد خليل إبراهيم الزوبعي.

الوثائق الرسمية المنشورة:

أولاً: محاضر اجتماعات مجلس الأمة

أ - محاضر جلسات مجلس النواب

١ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٤.

٢ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧.

٣ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨.

٤ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩

٥ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠.

٦ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣.

٧ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤.

٨ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٨.

٩ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠.

١٠ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١.

١١ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣.

١٢ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤.

١٣ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥.

١٤ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧.

١٥ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩.

١٦ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠.

١٧ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١.

١٨ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ - ١٩٥٢

١٩ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

٢٠ - محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤.

٢١ ـ محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥.

٢٢ ـ محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦.

٢٣ ـ محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧.

٢٤ ـ محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨.

٢٥ ـ محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٦.

٢٦ ـ محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧.

٢٧ ـ محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩.

٢٨ ـ محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧.

٢٩ ـ محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨.

٣٠ ـ محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥.

٣١ ـ محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٦.

ب ـ محاضر مجلس الأعيان ـ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣.

ج ـ مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤، جزءان، وزارة الداخلية، بغداد ـ ١٩٢٤.

ثانياً: الوثائق البريطانية:

١ ـ العراق في التقارير السنوية البريطانية ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨ ترجمة واعداد د. مؤيد ابراهيم الونداوي، (بغداد ـ ١٩٩٢).

المقابلات الشخصية

١ ـ مقابلة الباحث مع حسين جميل سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي ومن أبرز نواب المعارضة خلال فترة البحث، يوم ١٣ شباط ١٩٩٤ و٢٦ شباط ١٩٩٤ و٧ آذار ١٩٩٤.

٢ ـ مقابلة الباحث مع خليل إبراهيم الزوبعي، مؤرخ ووزير سابق في ١٥ أيلول ١٩٩٤ و١٦ آب ١٩٩٥.

٣ ـ مقابلة الباحث مع عبد الرزاق الحسني، بتاريخ ٢٣ آب و٣٠ آب ١٩٩٤ و٦ أيلول ١٩٩٤.

٤ ـ مقابلة نصير كامل الجادرجي، نجل السياسي العراقي المعروف كامل الجادرجي، ٢٨ آب و٢٥ أيلول ١٩٩٤.

٥ ـ رسالة من النائب السابق الشيخ مجبل الوكاع بتاريخ ١٥ آب ١٩٩٤.

٦ ـ مقابلة الباحث مع محمد حديد، نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي السابق، وأبرز نواب المعارضة لفترة البحث ١١ كانون الأول ١٩٩٤.

٧ ـ مقابلة مع مسعود محمد، أحد نواب المعارضة، في ١٥ نيسان ١٩٩٥ و٢٢ نيسان ١٩٩٥ و١٦ مايس ١٩٩٥.

٨ ـ مقابلة الباحث مع نجيب الصائغ، أحد أعضاء الجبهة الشعبية المتحدة وأحد نواب الجبهة الدستورية البرلمانية المعارضة في ٢١ حزيران ١٩٩٤ و٢٥ تموز ١٩٩٤.

الرسائل الجامعية غير المنشورة

١ ـ أنور علي الحبوبي، دور المثقفين في ثورة العشرين، رسالة ماجستير، كلية الآداب ـ جامعة بغداد ١٩٨٩.

٢ ـ أسامة عبد الرحمن نعمان، تطور سياسة العراق النفطية ١٩٥٢ ـ ١٩٦٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بغداد ـ ١٩٨٣.

٣ ـ خضير مظلوم فرحان البديري، موقف الرأي العام العراقي من الأحداث السياسية في إيران ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣، رسالة ماجستير ـ كلية الآداب ـ جامعة بغداد، ١٩٨٧.

٤ ـ رياض رشيد ناجي الحيدري، الحركة الوطنية في العراق ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب ـ جامعة عين شمس، ١٩٧٧.

٥ ـ رياض عبود رزوقي، انتخابات حزيران عام ١٩٥٤ في العراق، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة ـ جامعة بغداد، ١٩٨٥.

٦ ـ سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب ـ جامعة بغداد، ١٩٨٥.

٧ ـ عبد الوهاب عطا اللّه سلمان، الصراع السياسي في العراق ١٩٣٢ ـ ١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٠.

٨ ـ عباس عطية جبار، الحياة النيابية في العراق ١٩٣٢ ـ ١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب ـ جامعة بغداد ١٩٧٢.

٩ ـ عبد الكريم ياسين رمضان، الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب ـ جامعة بغداد، ١٩٨٧.

١٠ ـ عبد اللّه شاتي عبهول، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب ـ جامعة بغداد ١٩٨٣.

١١ ـ عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٤٥ ـ ١٩٥٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب ـ جامعة بغداد، ١٩٨٣.

١٢ ـ صالح محمد حاتم، صحيفة الاستقلال في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ ـ ١٩٣٢، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بغداد ـ ١٩٨٥.

١٣ ـ نبيل شاكر وادي، العلاقات العراقية المصرية ١٩٣٢ ـ ١٩٥٢، رسالة ماجستير، كلية التربية الأولى جامعة بغداد، ١٩٨٨.

١٤ - - Moyayad Ibrahim, AL Windawi, Anglo - Iraq, Relatios, 1945 - 1958, Unpublished ph.p. Thes is , Apral 1989.

المذكرات الشخصية

١ - توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بيروت - ١٩٦٩).

٢ - علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودت الأيوبي ١٩٠٠ - ١٩٥٨، (بيروت - ١٩٦٧).

٣ - صفحات من حياة د. محمد حسن سلمان، ط١، (بيروت - ١٩٨٥).

٤ - عبد الرزاق الحسني، أحداث عاصرتها، (بغداد - ١٩٩٢).

٥ - عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، (بيروت - ١٩٦٢).

٦ - كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، (بيروت - ١٩٧٠).

٧ - محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ - ١٩٥٨، (بيروت - ١٩٦٥).

٨ - نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ، (بغداد - ١٩٩٠).

الكتب العربية والمترجمة

١ - أحلام حسين جميل، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب، بغداد - ١٩٨٥.

٢ - ايرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، بغداد - ١٩٤٩.

٣ - توفيق اليوزبكي وآخرون، دراسات في الوطن العربي، جامعة الموصل - ١٩٧٥.

٤ ـ جر الردي غوري، ثلاث ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد ـ ١٩٨٣.

٥ ـ د. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ ـ ١٩٥٣، النجف ـ ١٩٧٦.

٦ ـ د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، بيروت ـ ١٩٨٠.

٧ ـ د. جعفر عباس حميدي، الحركة الوطنية الاستقلالية في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٥٨، مخطوطة مودعة في مكتبة د. جعفر عباس حميدي.

٨ ـ جورج كيرك، الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، ج١، بغداد ـ ١٩٩٠.

٩ ـ حسين ميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ ـ ١٩٤٦ وموقف جماعة الهالي منها، بغداد ـ ١٩٨٣.

١٠ ـ حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨ ـ ١٩٣٠، لندن ـ ١٩٨٧.

١١ ـ حكمت سامي سليمان، النفط في العراق، دراسة سياسة واقتصادية، القدس ـ ١٩٥٨.

١٢ ـ حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، ج١، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت ـ ١٩٩٠.

١٣ ـ خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، بغداد ـ ١٩٧٧.

١٤ ـ خالد حسن جمعة الفزان، تاريخ حزب الجبهة الشعبية المتحدة في العراق ومواقفه الوطنية والقومية، ١٩٥١ ـ ١٩٥٨، بغداد ـ ١٩٩٠.

١٥ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد ـ ١٩٨٠.

١٦ - معروف عبد الغني الرصافي، ديوان الرصافة، بيروت - ١٩٣١.

١٧ - سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٣٢، ج١، (البصرة)، ج٢، (بغداد - ١٩٧٥).

١٨ - ستيفن همللي لو تكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ - ١٩٥٠، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ج٢، بغداد - ١٩٨٨.

١٩ - سعاد خيري، تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق، ١٩٢٠ - ١٩٥٨، بغداد - ١٩٧٤.

٢٠ - شمس الدين الحيدري، مرسوم الانتخاب المباشر للنواب، بغداد - د.ت.

٢١ - د. طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، بغداد - ١٩٥٨.

٢٢ - عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦ - ١٩٥٤، بغداد - ١٩٨٤.

٢٣ - عباس علي، زعيم الثورة العراقية، بغداد - ١٩٥٠.

٢٤ - د. عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ - ١٩٥٨، بغداد - ١٩٨٠.

٢٥ - د. عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١ - ١٩٣٣، النجف - ١٩٧٥.

٢٦ - عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوري في العراق ١٩٢١ - ١٩٥٨، بغداد ١٩٧٨.

٢٧ - عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط٣، بغداد - ١٩٦٧.

٢٨ - عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، عشرة أجزاء، ط٤، بيروت - ١٩٧٤.

٢٩ ـ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق الساسي الحديث، ج٣، (صيدا ـ ١٩٥٧).

٣٠ ـ عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، (بغداد ـ ١٩٨٧).

٣١ ـ عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية العراقية، ١٩٠٨ ـ ١٩٤٥، (بغداد ـ ١٩٧٨).

٣٢ ـ عبد اللّه الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، (بغداد ـ ١٩٦٣).

٣٣ ـ عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الوطنية في العراق، (بغداد ـ ١٩٧٥).

٣٤ ـ عبد الكريم أبو التمن، آراء في السياسة والمعارضة والأحزاب، (بيروت ـ ١٩٥٣)

٣٥ ـ عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد، نشاطه الثقافي ودوره السياسي، (بغداد ـ ١٩٩٠).

٣٦ ـ علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقفه الوطنية، (بغداد ـ ١٩٨٨).

٣٧ ـ علي ناصر حسين، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٤٥، (بغداد ١٩٨٦).

٣٨ ـ د. عماد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣٤ ـ ١٩٤٢، (بغداد ـ ١٩٨٤).

٣٩ ـ د. غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨ ـ ١٩٢١، ترجمة عطا عبد الوهاب، (لندن ـ ١٩٨٨).

٤٠ ـ فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٣٢، (بغداد ـ ١٩٧٨).

٤١ ـ فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية ـ البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨، (بغداد ـ ١٩٧٧).

٤٢ ـ فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، (بغداد ـ ١٩٧٥).

٤٣ ـ د. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨، ج١، (بغداد١٩٦٣).

٤٤ ـ د. فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر، (بغداد ـ ١٩٨٤).

٤٥ ـ فريق مزهر الفرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية، ج٢ (بغداد ـ ١٩٥٢).

٤٦ ـ فريق من شباب العرب المؤمنين، المنهج القومي العربي، (بغداد ـ ١٩٣٥).

٤٧ ـ فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢ ـ ١٩٣٧، (بغداد ١٩٧٩).

٤٨ ـ قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية، (بغداد ١٩٧٨).

٤٩ ـ د. كاظم نعمة، الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال، (بيروت ـ ١٩٨٨).

٥٠ ـ كوتولوف، ثورة العشرين الوطنية التحريرية في العراق، ترجمة عطا عبد الوهاب، (لندن ـ ١٩٨٨).

٥١ ـ لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي والمعاصر، (بغداد ـ ١٩٧٨).

٥٢ ـ مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي، ج١، (بيروت ـ ١٩٧٢).

٥٣ ـ د. محمد أنيس ورجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، (القاهرة ـ ١٩٦٧).

٥٤ ـ د. محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ج١، (بيروت ـ ١٩٧٢).

٥٥ ـ محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ج٢، (بغداد ـ ١٩٢٤).

٥٦ ـ محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، (الكويت ـ ١٩٨٣).

٥٧ ـ محمود شبيب، وثبة العراق وسقوط صالح جبر، (بغداد ـ ١٩٨٨).

٥٨ ـ محمود القاضي، كانون الثاني شهر الجهاد الوطني، (بغداد ـ ١٩٨٤).

٥٩ ـ المس بيل، العراق في رسائل المس بيل، ترجمه وعلق عليه جعفر الخياط، قدم له وزاده عبد الحميد العلوجي، (بغداد ـ ١٩٧٧).

٦٠ ـ محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، طبعة صادرة، مادة عرض.

٦١ ـ نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، (بغداد ـ ١٩٨٤).

٦٢ ـ نخبة من الشباب القومي، موقفنا تجاه النازية، (بغداد ـ ١٩٣٩).

٦٣ ـ نوري جعفر، وقائع تزوير انتخاب النواب في القرنة، (بغداد ـ ١٩٥٤).

٦٤ ـ د. نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ ـ ١٩٥٢، (بغداد ـ ١٩٨٠).

٦٥ ـ يوسف سلمان يوسف (فهد) قضيتنا الوطنية، (بغداد ـ ١٩٤٥).

المصادر باللغة الإنكليزية

1 - Atiyyah, Ghassan R. Iraq, 1908 - 1921,A political study , (Beireut - 1973)

وقد ترجم الكتاب من قبل عطا عبد الوهاب، واعتمد الباحث الترجمة العربية

2 - Haldane: A - The Insurrection in Mesopotania, 1920, (Edinburgh - 1922)

والكتاب مترجم من قبل فؤاد جميل.

3 - Ireland, P.W., Iraq, A study in political Develoroment, (London, 1937)

والكتاب مترجم من قبل جعفر الخياط واعتمد الباحث الترجمة العربية

4 - Longrigg, S.H., Iraq 1900 - 1950, A political , social , and Economic History, (Oxford - 1953)

والكتاب مترجم من قبل سليم طه التكريتي، وأعتمد الباحث على الترجمة العربية

5 - Sydney Nettleton Fisher The Middle East, History, Alfred A,Ronpf, (New - York - 1959)

6 - Wilson: A.T., Mesoptania, 1917 - 1920, Aclash of Loyalties, Vo 12, (London - 1931)

والكتاب مترجم من قبل فؤاد جميل.

الصحف والمجلات العراقية

١ - جريدة الاستقلال النجفية

٢ - جريدة الاستقلال البغدادية

٣ - جريدة الأديب

٤ - جريدة الاتحاد الدستوري

٥ - جريدة الأمة

٦ - جريدة الأخبار

٧ - جريدة أخبار اليوم

٨ - جريدة الأفكار

٩ - جريدة الآراء
١٠ - جريدة الجبهة الشعبية
١١ - جريدة الجريدة
١٢ - جريدة الجهاد
١٣ - جريدة الحرية.
١٤ - جريدة الحوادث.
١٥ - جريدة الدفاع.
١٦ - جريدة راية الشغلية.
١٧ - جريدة الزمان.
١٨ - جريدة السجل.
١٩ - جريدة السياسية.
٢٠ - جريدة الشعب.
٢١ - جريدة صدى الأخبار.
٢٢ - جريدة صدى الوطن.
٢٣ - جريدة صوت العراق.
٢٤ - جريدة صوت الأهالي.
٢٥ - جريدة صوت السياسة.
٢٦ - جريدة صوت الأحرار.
٢٧ - جريدة الرأي العام.
٢٨ - جريدة العصور.
٢٩ - جريدة العراق.
٣٠ - جريدة العراق اليوم.
٣١ - جريدة العالم العربي.
٣٢ - جريدة الفرات.
٣٣ - جريدة القبس.
٣٤ - جريدة القاعدة.
٣٥ - جريدة لواء الاستقلال.
٣٦ - جريدة المفيد.
٣٧ - جريدة نداء الشعب.
٣٨ - جريدة النداء.
٣٩ - جريدة النبأ.
٤٠ - جريدة النضال.
٤١ - جريدة الوطن.
٤٢ - جريدة الوادي.
٤٣ - جريدة الوقائع العراقية.
٤٤ - جريدة اليقظة.



المعارضة النيابية
في العراق خلال العهد الملكي

الاستاذ الدكتور بشير حمود الغزالي

- تولد ١٩٤٧م العراق / النجف الاشرف / ناحية القادسية.
- اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في ناحية القادسية.
- تخرج من ثانوية العزة بالمشخاب ثم اكمل معهد اعداد المعلمين في الديوانية عام ١٩٦٨م.
- عمل معلماً في مدرسة التحرير الابتدائية عام ١٩٧١، ثم مديراً لمدرسة البلاغة الابتدائية للمدة ما بين ١٩٧٢-١٩٧٩م.
- اكمل البكالوريوس في كلية التربية بجامعة بغداد عام ١٩٨٣ والماجستير في عام ١٩٨٥م.
- اكمل الدكتوراه في كلية الاداب بجامعة الكوفة عام ١٩٩٥م.
- عمل أستاذاً في معهد المعلمات في النجف الأشرف لمدة خمس سنوات ثم انتقل للتدريس في كلية الاداب جامعة الكوفة عام ١٩٩٠م أستاذاً لتاريخ العراق الحديث والمعاصر لغاية ٢٠٠٣م.
- عمل أستاذاً في جامعة صنعاء في اليمن للمدة ما بين ٢٠٠٣- ٢٠١٥م.
- انتخب عضواً في المجلس الوطني العراقي عام ١٩٨٩ في دورته الثالثة وكذلك في دورته الرابعة ولغاية عام ٢٠٠٠م.
- أشرف وناقش العديد من طلبة الدكتوراه والماجستير، كما كانت له اسهامات فاعلة في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية داخل العراق وخارجه.


ISBN 978-614-420-609-6



الرويس، شارع الرويس، بيروت - لبنان
Mob: 00961 3 689 496 | TeleFax: 00961 1 545 133
info@daralwalaa.com | daralwalaa@yahoo.com
P.O. Box: 307/25 | www.daralwalaa.com